

نيكيتين

أسس
الاقتصاد
السياسي



نيكيتين

الأسس الاقتصادية السياسية



دار التقدم . موسكو

بيوتر نيكيتين (من مواليد عام ١٩٢٠) اقتصادى سوفيتى ،
بروفسور . يعمل رئيسا لكرسى الاقتصاد السياسى فى المعهد
البوليتكنيكي فى كراسنودار . المواضيع الاساسية لاعماله هى قضايا
التاريخ الاقتصادى ، ومسائل الاقتصاد السياسى فى الظروف الراهنة .
والكتاب المدرسى المبسط الذى وضعه فى الاقتصاد السياسى ، والذى
اعد على اساسه هذا الكتاب صدر بكثير من اللغات فى الاتحاد
السوفيتى وفى الخارج .
والكتاب عبارة عن مقرر تعليمى منتظم مبسط فى الاقتصاد السياسى .
ومضمونه فى منال القراء الذين لم يدرسوا هذا العلم من قبل . يبحث
المؤلف موضوع الاقتصاد السياسى واساليب الانتاج السابقة
للرأسمالية ، ويولى تحليل علاقات الانتاج الرأسمالية قدرا كبيرا من
الانتباه ، ويعرض القوانين الاساسية لتطور الاشتراكية كما يعرض المقولات
الاقتصادية الاساسية للاشتراكية .



ПЕТР НИКИТИН

Основы политической экономии

На арабском языке

© الترجمة الى اللغة العربية - دار التقدم ، ١٩٨٤
طبع فى الاتحاد السوفيتى

ماذا يدرس الاقتصاد السياسى

تعكف علوم كثيرة على معرفة العالم . بعضها يدرس الطبيعة ، وبعضها الآخر يدرس المجتمع . والعلوم التى تدرس الطبيعة تسمى بالعلوم الطبيعية . والعلوم التى تدرس هذه أو تلك من جوانب تطور المجتمع تسمى بالعلوم الاجتماعية . والاقتصاد السياسى هو من عداد العلوم الاجتماعية .
ان نظرية الماركسية اللينينية تشتمل على ثلاثة اقسام مكونة هى الفلسفة والاقتصاد السياسى ونظرية الشيوعية العلمية . وهى عبارة عن مذهب متكامل ومتناسق .

انتاج الخيرات المادية هو اساس حياة المجتمع

منذ الازمنة الغابرة ، اهتم الناس الفكر فى اسباب تطور المجتمع البشرى . وفى هذا المجال برزت آراء شتى . فان الناطقين بلسان الدين ، مثلاً ، يزعمون ان تطور الطبيعة والمجتمع انما يجرى بمشيئة الله . وكان ثمة ايضا رأى لا يزال الكثيرون من العلماء البرجوازيين فى ايامنا يشاطرونه ، مفاده ان تطور المجتمع رهن بالوسط الجغرافى الى حد حاسم ، اى باحوال طبيعية معينة (المناخ ، التربة ، المظمرات ، الخ .) . يقينا ان الوسط الجغرافى شرط من الشروط الضرورية لتطور المجتمع ، ولكنه ليس بالشرط الحاسم . فخلال ثلاثة آلاف سنة ، توالت فى اوربا مثلاً ، ثلاثة أنظمة اجتماعية مختلفة ، وحتى اربعة فى وسط اوربا وشرقها . بيد ان الاحوال الجغرافية فى اوربا لم يطرأ عليها اى تعديل خلال هذه الحقبة من الزمن ، او انها تبدلت قليلاً جداً . ويعتبر بعضهم ان مجرى التاريخ رهن فقط بارادة الشخصيات البارزة : رجالات الدولة ، والقادة ، الخ . . اما فى الواقع ، فان هذه الشخصيات البارزة تعجل او تؤجل

وقوع هذه الاحداث او تلك ولكنها لا تستطيع تعديل مجرى التاريخ .
فما الذى يحدد اذن تطور التاريخ ؟ ان كارل ماركس هو اول من اعطى
عن هذا السؤال جوابا علميا معنلا .

لكى يعيش الناس ، يجب ان يملكو الغذاء ، واللباس ، والحذاء ، والسكن ،
وغيرها من الخيرات المادية . ولتدارك هذه الخيرات ، عليهم ان ينتجوها ، اى
عليهم ان يعملوا . ان كل مجتمع يهلك اذا ما كف عن انتاج الخيرات المادية .
ولذا فان انتاجها هو اساس وجود وتطور المجتمع ، كـ
مجتمع .

وماذا يعنى بانتاج الخيرات المادية ؟ ان عملية انتاجها تشتمل على عمل
الانسان ووسائل العمل ومواضيع العمل .

العمل هو الجهد العقلانى الواعى يبذله الانسان لانتاج الخيرات المادية .
فالانسان ، اذ يعمل ، يؤثر فى الطبيعة ، لكى يكيفها وفقا لحاجاته . فالمعمل
كفاءة يختص بها الانسان وحده ، وضرورة طبيعية ابدية والشرط الاول للحياة
الانسانية كلها . ان العمل ، على حد تعبير انجلز ، قد خلق الانسان بالذات .
ودون وسائل العمل تستحيل عملية الانتاج . ان وسائل العمل تعنى كـ
الاشياء التى يؤثر الانسان بواسطتها فى موضوع عمله ويحوله . وهى تشمل
الآلات والاعتدة والادوات والاجهزة ومباني ومنشآت الاستثمار ، وجميع وسائل
النقل ، والاتقية ، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية ، الخ . . والارض ايضا وسيلة
للعمل فى الزراعة . والادوات العمل الدور الحاسم بين وسائل العمل بأسرها .
فعلى الادوات التى يستخدمها الانسان ، عليها بالضبط ، تتوقف قوة تأثيره فى
الطبيعة . ففي المجتمع البدائى ، مثلا ، استعمل الانسان الحجر والمصا
كاداتين للعمل ولهذا كان فى اغلب الاحوال عاجزا امام الطبيعة . اما
الانسان المعاصر ، فهو يشتغل بواسطة آلات جهارة ، كما ان تأثيره فى الطبيعة
قد تعاظم الى ما لا قياس له . ومن هنا ينجم ان هذا المستوى او ذاك
لتطور ادوات العمل هو مقياس لسيادة الانسان على الطبيعة المحيطة به . وقد
اوضح ماركس ان العصور الاقتصادية لا تتغير بما ينتج فيها من خيرات مادية ،
بل بكيف تنتج هذه الخيرات ، بالادوات التى تنتج بها . *

وبواسطة ادوات العمل ، يؤثر الانسان فى مواضيع العمل ، اى فى كل ما
يقصده عمله . ان مواضيع عمل الانسان تتواجد فى البيئة المحيطة به ، ففى
الطبيعة بالذات . وجميع مواضيع العمل الاولى - باطن الارض ، والنباتات
والحيوانات ، والثروات المائية - تتواجد فى الطبيعة . ان مواضيع العمل التى
تعرضت لتأثير عمل الانسان ، ولكن المعدة للتصنيع اللاحق ، تسمى بالمواد الخام
او المواد الأولية او الخامات . وفى الوقت الحاضر يستعمل الكثير من مواضيع
العمل الجديدة التى لا وجود لها فى الطبيعة . وهذه مواد صنعها الانسان .
بحيث تملك خواص مقرر سلفا - البوليميرات ، الاصماغ التركيبية ، والسـ
وبواسطة وسائل العمل يكيف الانسان فى سياق عملية العمل مواضيع العمل
لاجل تلبية حاجاته . ونتيجة هذه العملية هى نتاج العمل .

ان وسائل العمل بمواضيع العمل عكس ما وسائل الانتاج . ولكن وسائل الانتاج لا تستطيع ، بالطبع ، ان تنتج بذاتها الخيرات المادية . فبدون عمل الانسان ، تظل افضل الاعتدة جامدة بلا حركة ولا حياة . فالانسان ذاته اذن ، وقوة عمله ، هما اللذان يؤلفان العنصر الحاسم فى الانتاج ، كل انتاج .

القوى المنتجة وعلاقات الانتاج

ان الانتاج ، فى اى درجة من درجات تطوره ، يتألف دائما من عنصرين :
القوى المنتجة وعلاقات الانتاج .

ان القوى المنتجة هى وسائل الانتاج التى صنعها المجتمع ، وقبل كل شئ ، ادوات العمل وكذلك الناس الذين ينتجون الخيرات المادية . ان الناس انفسهم ، بما لديهم من معارف مكتسبة وخبرة انتاجية ومهارة فى العمل ، يصنعون ويحركون وسائل العمل وبصورة خاصة ادوات العمل ويتقنونها ويخترعون الآلات الجديدة ويجتذبون الى ميدان الانتاج مواضيع عمل جديدة ، ويكتسبون معارفهم . فيتأمن بالتالى تطور القوى المنتجة ويتحقق انتاج الخيرات المادية بصورة متنامية ابدا .

ولكن الناس لا يسبقون منعزلين بعضهم عن بعض حين ينتجون الخيرات المادية ، بل يعملون بصورة مشتركة ، على شكل جماعات ، على شكل مجتمعات . لنأخذ ، مثلا ، مصنعا للاحذية فى زمننا . فكم من الناس ينصرفون فيه الى صنع سلعة واحدة : الاحذية ؟ مئات وحتى آلاف . وانهم ايضا لأكثر عددا اولئك الذين يشتغلون من اجل هذا المصنع ، فى انتاج الآلات ، والجلود ، والخيطان ، والابر ، الخ . . ثم ان الفلاح الصغير ينتج ، مثلا ، الحبوب دون ان يكون هو ايضا منعزلا عن العالم الخارجى ، فهو بحاجة الى الادوات الزراعية ، وحاجة الى الملح وعميدان الثقاب والصابون وغير ذلك من الاشياء التى ينتجها منتجو البضائع الآخرون . وهذا يدل على ان الناس ، خلال انتاج الخيرات المادية ، يرتبطون بعضهم ببعض ، ويتعلق بعضهم ببعض ، ويعقدون صلات متبادلة معينة . ان العلاقات بين الناس فى سياق الانتاج قد تكون تكتيكية واقتصادية . ان العلاقات التكتيكية مشروطة بالتكنولوجيا او بتكتيك الانتاج وتنظيم العمل . مثلا . يوجد فى المؤسسة الانتاجية الكبيرة توزيع معين للناس على اماكن العمل والمشاغل وفقا للحلقة التكنولوجية . فان قيادة العمل الفعالة يقوم بها المهندسون والتكتيكيون والوكلاء ورؤساء الفرق . وفى عملية الانتاج يتواجد جميع هؤلاء الناس فى خضوع متبادل معين يمليه سير عملية الانتاج ذاتها . وبينهم تنشأ ايضا العلاقات التكتيكية . الا ان الاقتصاد السياسى لا يدرس العلاقات التكتيكية ، اذ ان موضوعه هو العلاقات الاقتصادية او علاقات الانتاج .

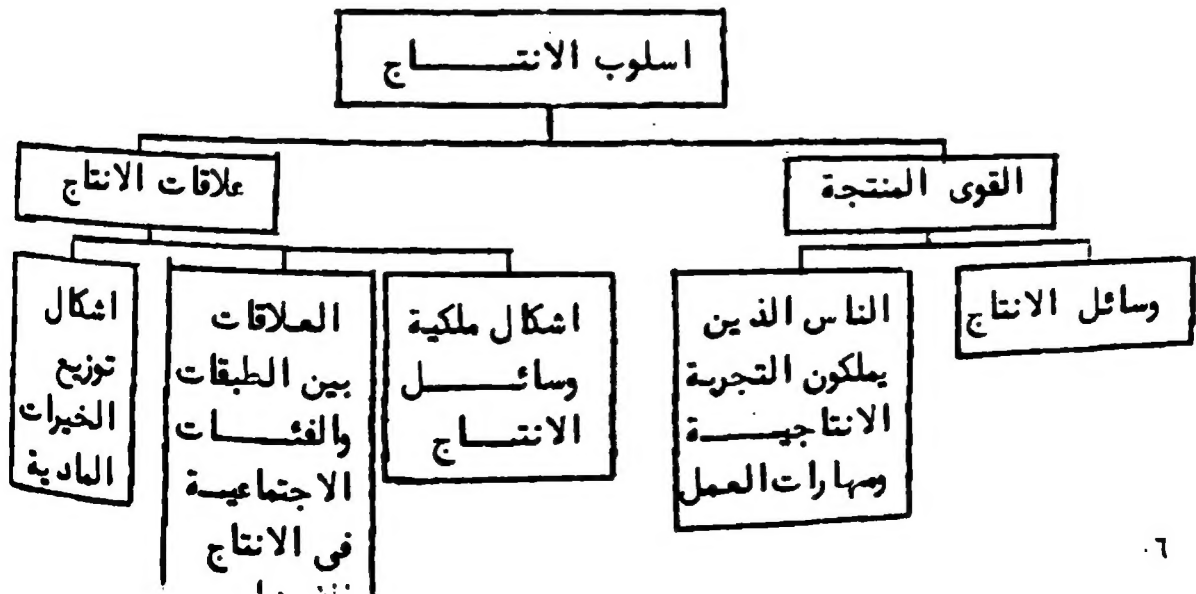
ان العلاقات الاجتماعية التى تقوم بين الناس فى سياق انتاج الخيرات المادية وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها ، قد اسماها ماركس علاقات الانتاج او العلاقات الاقتصادية . ان العلاقات الاقتصادية هى دائما علاقات الملكية ، وهى ترتبط بطابع وطبيعة ملكية وسائل الانتاج وملكية المنتجات . وعلاقات الانتاج اما ان تكون علاقات تعاون وتعاضد بين افراد احرار من كل استثمار ، واما ان

تكون علاقات استثمار الانسان للانسان . وهنا يجب معرفة من تعود اليه ملكية وسائل الانتاج : الارض وباطن الارض ، الغابات ، المصانع ، المعامل ، ادوات العمل ، الخ . . . فاذا كانت وسائل الانتاج ملكية خاصة ولا تخص المجتمع بأسره ، بل تخص افرادا ، او فئات اجتماعية او طبقات منفردة ، قامت آنذاك علاقات استثمار الانسان للانسان ، علاقات السيطرة والخضوع . فلمجرد ان العمال في ظل النظام الرأسمالي محرومون من وسائل الانتاج ، نراهم مكرهين على العمل في صالح الرأسماليين . اما في النظام الاشتراكي فان وسائل الانتاج هي ملكية اجتماعية ، ولذا لا وجود لاستثمار الانسان للانسان ، والعلاقات بين الناس تقوم على التعاون الرفاقى والتعاقد الاشتراكي .

ان علاقة الناس بوسائل الانتاج يحدد مكان ووضع الافراد في الانتاج ، وطرائق توزيع منتجات العمل . ففي النظام الرأسمالي مثلا ، نرى ان البرجوازية التى تملك وسائل الانتاج تتصرف بجميع المنتجات التى ينتجها العمال ، بينما العمال انفسهم لا يتلقون غير الحد الأدنى الضرورى من سلع الاستهلاك لاجل تجديد انتاج قوة عملهم . اما في النظام الاشتراكي فان وسائل الانتاج تخص الشعب (تؤول الملكية الاجتماعية) ، ولذا فان سلع الاستهلاك توزع حسب العمل المبذول ، وارتفاع مستوى الحياة المادى والثقافى باستمرار مؤمن لجميع الشغيلة .

ان تاريخ تطور المجتمع البشرى يعرف خمسة نماذج اساسية من علاقات الانتاج : المشاعى البدائى ، الرقى ، الاقطاعى ، الرأسمالى ، الاشتراكي المطابق للتطور الاول من الشيوعية . وكل منها يقوم على شكل معين من ملكية وسائل الانتاج . فان علاقات الانتاج في نظام الرق والنظام الاقطاعى والنظام الرأسمالى تقوم على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وهذه الملكية الخاصة قد قادت ولا تزال تقود المجتمع حتما الى الانقسام طبقتين متناحرتين : طبقة المستثمرين وطبقة المستثمرين . فقط في ظل الاشتراكية ، حيث الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج تؤول اساس علاقات الانتاج ، لا يوجد نضال طبقي . والمجتمع يتألف من طبقتين متصادمتين : طبقة العمال وطبقة الفلاحين ومن فئة اجتماعية هي فئة المثقفين .

ان القوى المنتجة وعلاقات الانتاج تؤول ، مجتمعة ، اسلوب الانتاج .



صحيح ان القوى المنتجة وعلاقات الانتاج انما هى جانبان مختلفان لاسلوب الانتاج ولكنها تتواجد فى وحدة لا انفصام لعرها ، وتتواجد فى تفاعل بينها ، ويؤثر بعضها فى بعض . وفى سياق تطور المجتمع خلال التاريخ تتطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج سواء بسواء .

ان القوى المنتجة هى اكثر عنصرى اسلوب الانتاج حركة ، لأن الناس يحسنون دائما ادوات العمل ويكسبون التجربة فى مضار الانتاج . اما علاقات الانتاج ، فهى تتعدل وفقا لمستوى تطور القوى المنتجة . وهى تؤثر بدورها فى تطور القوى المنتجة ، ولكنها ليس دائما تتطابق معها . وحين تكون علاقات الانتاج مطابقة لمستوى تطور القوى المنتجة ، فانها تسهم فى تطور هذه الاخيرة . وحين لا تكون علاقات الانتاج مطابقة لمستوى تطور القوى المنتجة ، فانها تعرقل تطور الانتاج . والبلدان الرأسمالية الحالية هى التى تضرب المثل عن انعدام التطابق بين علاقات الانتاج ومستوى تطور القوى المنتجة . وفى هذه البلدان ، لا يتوفر الاستقرار فى نمو الانتاج ، وخلال الازمات الاقتصادية تهبط وتائر هذا النمو هبوطا حادا ، ويفقد ملايين الشغيلة عملهم ويضخمون جيش العاطلين عن العمل . وذلك لأن الملكية الرأسمالية الخاصة وملكية رأسمالية الدولة لوسائل الانتاج هى السائدة فى المجتمع البرجوازي ، وهى التى تعرقل تطور القوى المنتجة تطورا متوصلا .

مع تغير مستوى تطور القوى المنتجة يجب ان تتغير علاقات الانتاج . وهذا هو القانون الاقتصادى ، الذى اكشفه ماركس ، حول التطابق بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة ومستوى تطورها . ان هذا القانون يكشف الاساس الاقتصادى للثورات الاجتماعية . فعندما تتأخر علاقات الانتاج عن تطور القوى المنتجة وتعرقل تقدمها ، يستعاض عنها ، لا محالة ، بعلاقات جديدة . وفى مجتمع منقسم الى طبقات متناحرة ، يتم دائما تغير علاقات الانتاج عن طريق الثورة الاجتماعية . لماذا كانت الثورة الاجتماعية محتمة ؟

لأن الطبقات الاجتماعية التى تتفق علاقات الانتاج القديمة مع مصالحها لا تتخلى عن مواقعها طوعا واختيارا . فهل يمكن الظن ، يا ترى ، مثلا ان يتخلى الرأسماليون فى الولايات المتحدة الاميركية من تلقاء انفسهم عن مصانعهم ومعاملهم وسككهم الحديدية والنخ ؟ كلا . انهم لن يتخلوا عنها لأن الملكية الخاصة تتيح لهم استثمار الشغيلة وزيادة ثرواتهم والعيش فى البذخ . ولهذا ، لاجل الاستعاضة عن علاقات الانتاج الشائخة التى امست كابحا يكبح تطور القوى المنتجة ، لا بد من قوة اجتماعية بمقدورها ان تقضى على علاقات استثمار الانسان للانسان . وهذه القوة فى المجتمع الرأسمالى انما هى الطبقة العاملة . وللطبقة العاملة مع حليفاتها - طبقة الفلاحين الكادحين - ومع سائر الفئات المستثمرة فى المجتمع ، مصلحة حيوية فى القضاء على الاستثمار .

وفى المجتمع الاشتراكي وحده ، الذى لا وجود فيه للطبقات الاستثمارية ، تتطور علاقات الانتاج لا بفعل الثورة الاجتماعية ، بل بتعديل هذه العلاقات بدأب وانتظام بقدر ما تنمو القوى المنتجة .

ويجب التمييز بين اسلوب الانتاج والبناء التحتى فى المجتمع .

والمقصود بالبناء التحتي النظام الاقتصادي اى مجمل علاقات الانتـاج الاجتماعية المرتبطة فى كل مرحلة معينة من تطور المجتمع التاريخى بمستوى معين لتطور القوى المنتجة . ان البناء التحتي فى المجتمع يكون تناحرىا وغير تناحرى . فان البناء التحتي فى مجتمع الرق والمجتمع الاقطاعى والمجتمع الرأسمالى تناحرىة لأن هذه المجتمعات تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى علاقات السيادة والخضوع ، وعلى استثمار الانسان للانسان . اما البناء التحتي فى المجتمع الاشتراكى فهو غير تناحرى لأن هذا المجتمع يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ولأنه لا وجود فيه للاستثمار .

ان البناء التحتي يطابقه بناء فوقى معين . ويعنى بالبناء الفوقى المفاهيم السياسية والفلسفية والحقوقية والفنية والدينية وغيرها من المفاهيم فى المجتمع والمؤسسات المطابقة لها . ففى المجتمع الطبقي ، يتسم البناء الفوقى بطابع طبقي . فان الطبقة السائدة تنشئ كذلك المؤسسات طبقا لمفاهيمها من اجل الدفاع عن مصالحها الطبقية .

ان البناء التحتي والبناء الفوقى ، سواء بسواء ، لا يوجدان الا فى سياق مرحلة معينة . وحتى تغير البناء التحتي ، تغير البناء الفوقى ايضا . فان تغير البناء التحتي الاقطاعى وحلول البناء التحتي الرأسمالى محله آلا كذلك السى حلول البناء الفوقى الرأسمالى محل البناء الفوقى الاقطاعى . وأفضى ظهور البناء التحتي الاشتراكى الى ظهور البناء الفوقى الاشتراكى والى تصفية البناء الفوقى الرأسمالى . واذا كان البناء الفوقى يولد بكلية من البناء التحتي ، فان بعض عناصر البناء الفوقى الجديد يمكنها ان تنبثق فى احشاء المجتمع القديم ، لأنه تنبثق فى المجتمع القديم افكار ونظرات تناسب مفاهيم الطبقة الطليعية . مثلا ، فى ظل الرأسمالية ، تنبثق الايدىولوجية البروليتارية التى تناسب مفاهيم الطبقة الثورية الجديدة ، البروليتاريا .

ان البناء الفوقى يولد من البناء التحتي ، ولكنه ليس هامدا حياىال البناء التحتي . فهو يؤثر فيه بنشاط وفعالية ، ويساعده فى التكون والتوطد . وقد يقوم البناء الفوقى حياىال البناء التحتي اما بدور رجعى واما بدور تقدمى . مثلا ، ان البناء الفوقى القائم على البناء التحتي الرأسمالى يضطلع فى الوقت الحاضر بدور رجعى صرف . وقد امست الرأسمالية فى المرحلة الراهنة كايحاى لتطور القوى المنتجة . ولكى تتمكن القوى المنتجة من التطور بنجاح ، لا بد من القضاء على الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج . اما البناء الفوقى ، فانه يحى الملكية الخاصة التى أعلنت " قدس الاقداس " . ان هذه النظرات تعرقل ازالة علاقات الانتاج الرأسمالية . والبناء الفوقى فى المجتمع الرأسمالى يضطلع بدور رجعى .

اما فى ظل الاشتراكية ، فان البناء الفوقى القائم على البناء التحتى الاشتراكى يضطلع بدور تقدمى . ذلك ان السلطة السياسية فى ظل الاشتراكية توجه تطور القوى المنتجة فى المجتمع ، وتساعد ، وبذلك تسهم فى حل قضايا التى تواجه المجتمع .

ان اسلوب انتاج الخيرات المادية ، بوصفه وحدة القوى المنتجة وعلاقات

الانتاج ، يشكل مع البناء الفوقى المطابق له التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية .
وقد عرف التاريخ خمس تشكيلات اجتماعية اقتصادية هي : التشكيلة المشاعية
البدائية ، تشكيلة الرق ، التشكيلة القطاعية ، التشكيلة الرأسمالية ، التشكيلة
الشيوعية التى الاشتراكية طورها الاول . ولكل من هذه التشكيلات اقتصادها
ومفاهيمها وافكارها ومؤسساتها المناسبة لها . ان تطور التشكيلات الاجتماعية
الاقتصادية يسير من ادنى الى اعلى . فان القطاعية ، مثلا ، قد اخلت المكان
للرأسمالية ، والرأسمالية للاشتراكية ، الطور الاول من الشيوعية . ان نشوء
التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتطورها وهلاكها تخضع لقوانين التطور الاجتماعى
الموضوعية اى المستقلة عن ارادة الناس .

القوانين الاقتصادية لتطور المجتمع

تعلم الماركسية اللينينية انه لا يجوز النظر الى الطبيعة والمجتمع على انها
تراكم من باب الصدفة لظواهرات منعزلة بعضها عن بعض ، ولا علاقة لبعضها
ببعض . بل بالعكس ، فان جميع ظواهرات الطبيعة والمجتمع مترابطة وتشتط
بعضها بعضا . وهذه الصلة العميقة بين الظواهرات تنعكس فى قوانين تطو
المجتمع والطبيعة . ومهمة العلم ان يكشف هذه القوانين .
ان القوانين الاقتصادية الموضوعية هى اساس تطور الحياة الاقتصادية
للمجتمع . وهى تحدد علاقات الانتاج الاجتماعية بين الناس بكل تنوعها ، اى
العلاقات فى ميدان الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك . وان اكشاف
القوانين الاقتصادية لتطور المجتمع ودراستها يرتديان أكبر الاهمية بالنسبة
للاقتصاد السياسى من حيث هو علم .

ان قوانين الطبيعة والمجتمع تتسم بسمه مشتركة : فهى تحمل طابعا موضوعيا ،
اى انها تنشأ وتعمل بصورة مستقلة عن معرفتنا لها ، عن رغبتنا فى ان يعمل
هذا القانون او ذاك او لا . وهذا يعنى ان الناس لا يستطيعون تعديل
هذه القوانين او اصلاحها او ابطالها ، ولا يستطيعون كذلك صنع قوانين
جديدة . انما يستطيعون فقط اكشافها والتصرف انطلاقا من فهمها . وهذا
يعنى ان الناس عاجزون امامها . وحين يعرفونها فانهم يستطيعون استخدامها
فى صالح المجتمع . فان بروليتاريا البلدان الاشتراكية ، مثلا ، بمعرفتها قانون
التطابق بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة ، قد اطاحت فى حينه بسلطة
المستثمرين واخذت تبني مجتمعا جديدا ، وذلك بقيادة الاحزاب الشيوعية
والعمالية وبالتحالف مع الفلاحين .

خلافا لقوانين الطبيعة ، تختص القوانين الاقتصادية بجملة من الخصائص .
الخاصة الاولى للقوانين الاقتصادية تتقوم فى كونها قصيرة الأمد نسبيا وتعمل فعلها
فى سياق مرحلة تاريخية معينة . اما فعل القوانين الاقتصادية فاساسه ظروف
اقتصادية معينة ونعنى بها علاقات الانتاج ، البناء التحتى فى المجتمع . فمع
الانتقال من تشكيلة اجتماعية الى اخرى ، يتوقف فعل علاقات الانتاج القديمة
وتنبثق علاقات جديدة . وهذا ما يفسر زوال تلك القوانين الاقتصادية من
المسرح التاريخى وظهور قوانين اقتصادية جديدة مكانها .

ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تخلق اساس علاقات الانتاج فى ظل
الرأسمالية ، وتتيح للرأسماليين استثمار الطبقة العاملة ، واخضاع كل تطور الانتاج
لاجل ارباحهم ، وابتزاز الارباح . ولهذا كان انتاج القيمة الزائدة قانونا
اقتصاديا موضوعيا من قوانين الرأسمالية .

وسبب من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يجهد كل رأسمالى لتطوير
فروع الانتاج الاكثر فائدة له . وهذا ما ينغى امكانية تطوير الاقتصاد الوطنى فى
ظل الرأسمالية تطورا منهاجيا . ان الاقتصاد الرأسمالى يعيش فى اجواء
المزاحمة وفوضى الانتاج . ولذا كانت المزاحمة وفوضى الانتاج كذلك قانونا
موضوعيا من قوانين الرأسمالية .

ومع تصفية الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج يبطل مفعول القوانين
الاقتصادية للرأسمالية . ونتيجة لتصفية الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج ،
انبثقت فى البلدان الاشتراكية قوانين اقتصادية جديدة ، بينا بطل مفعول
القوانين القديمة .

ان الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج هى اساس علاقات الانتاج
الاشتراكية . والشغيلة بالذات هم فى ظل الاشتراكية مالكو وسائل الانتاج . وهم
يشغلون لانفسهم ، ولمجتمعهم . ولهذا يخضع تطور الانتاج فى ظل الاشتراكية
لتلبية حاجات المجتمع المادية والثقافية اكثر فاكثرا . ان تأمين تلبية حاجات
المجتمع كله ، المادية منها والثقافية ، بنحو اكمل هو قانون اقتصادى موضوعى
اساسى من قوانين الاشتراكية .

ان الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تجمع الاقتصاد الوطنى
الاشتراكى كله فى عضوية واحدة ، فى مجموعة واحدة للاقتصاد الوطنى . وهذا
الاقتصاد لا يمكن ان يتطور الا بموجب خطة . ان تطوير الاقتصاد الوطنى
تطورا منهاجيا هو قانون اقتصادى موضوعى من قوانين الاشتراكية .

كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية تلازمها كثرة من القوانين الاقتصادية . والتسى
منها ملازمة لتشكيلة واحدة فقط ، تسمى القوانين الاقتصادية الخاصة . وفى
عدادها يتميز القانون الاقتصادى الاساسى الذى يعين الهدف الذى يبتغيه
المجتمع والوسائل لتحقيق هذا الهدف .

وفضلا عن القوانين الاقتصادية الخاصة ، توجد ايضا قوانين عامة يسرى
مفعولها فى جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية . وفى عدادها ، مثلا ،
قانون التطابق بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة ومستوى تطورها . وهو
يعبر عن الصلات الضرورية والتبعية المتبادلة بين جانبى الانتاج الاجتماعى :
القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وعدا القوانين الخاصة والعامة ، توجد قوانين
لا تلازم غير بعض الدرجات من تطور الانتاج الاجتماعى . مثلا ، ان قانون
القيمة لا يفعل فعله الا حيث يوجد الانتاج البضاعى .

الخاصة الثانية للقوانين الاقتصادية تتعلق باستخدام هذه القوانين فى
صالح المجتمع . وهى تتقوم فى ان اكشاف وتطبيق قانون جديد فى الميدان
الاقتصادى يلقيان اشد المقاومة من جانب القوى التى ولى زمانها ، وذلك خلافا
لقوانين الطبيعة حيث اكشاف وتطبيق قانون جديد يجريان بهذه الدرجة او

تلك من السهولة . ان استخدام القوانين الاقتصادية فى المجتمع الطبقي يتسم بطابع طبقى .

هاتان هما الخاصتان اللتان تميزان القوانين الاقتصادية عن قوانين الطبيعة . ان القوانين الاقتصادية تستطيع فى جميع اساليب الانتاج ان تفعل فعلها وتتجلى اما عفويا واما بوصفها " فهما للضرورة " ، اى يمكن استخدامها عن معرفة وادراك .

فى التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التناحرية ، حيث تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تفعل القوانين الاقتصادية فعلها بصورة عفوية ، بصرف النظر عما اذا كانت قد ادركت ام لا . مثلا . فى ظل الرأسمالية ، ترتدى عملية الانتاج طابعا اجتماعيا ، وجميع الفروع مرتبطة بعضها ببعض وتتبع بعضها بعضا . ولكن هذا الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج يقوم على اساس الملكية الخاصة ، اى ان كل رأسمالى يستغنى فى مؤسسته اهدافا انانية ضيقة قوامها الاثراء ، ويسعى الى الحصول على المزيد من الارباح . وهكذا فان الصلة الضرورية والتناسب بين فروع الانتاج ينشآن ويتكونان بصورة عفوية ، عبر تقلبات دائمة لا عد لها ، ولهذا يسرى مفعول القوانين الاقتصادية ، بالنسبة لكل رأسمالى ، كقوة تنتصب فوقه ويستحيل ترويضها . صحيح ان الرأسماليين يمكنهم فى بعض الاحوال ان يدركوا القوانين الاقتصادية للرأسمالية ويأخذوا فعلها بالحسبان ولكنهم لا يستطيعون ان يغيروا طابع مفعولها العفوى .

اما فى ظل الاشتراكية ، فان وجود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج يشترط ادراك القوانين الاقتصادية واستخدامها عن معرفة ووعى فى مصلحة المجتمع . ان استخدام القوانين الاقتصادية الموضوعية فى ظل الاشتراكية يتطلب من جميع الشغيلة النشاط الواعى والمنظم والفعال . ويعود الى الاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاشتراكية دور كبير جدا فى معرفة القوانين الاقتصادية الموضوعية واستخدامها لاجل بناء المجتمع الشيوعى .

تعريف موضوع الاقتصاد السياسى

يدرس الاقتصاد السياسى اساس تطور المجتمع . وهذا الاساس هو انتاج الخيرات المادية ، اسلوب الانتاج . ولكن الاقتصاد السياسى لا يدرس الانتاج الا من وجهة نظر العلاقات بين الناس فى سياق الانتاج . وهو يدرس البناء التحتى فى المجتمع . وقد كتب لينين يقول : " ان الاقتصاد السياسى لا يعنى ابدا " بالانتاج " ، بل بالعلاقات الاجتماعية بين الناس فى الانتاج ، بالنظام الاجتماعى للانتاج " * . ومع ذلك ، لا يمكن للاقتصاد السياسى ان لا يأخذ بالحسبان الصلة المتبادلة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . ولا يمكن له كذلك ان ينعزل تماما عن البناء الفوقى ، لأن البناء الفوقى ينمو من البناء التحتى ويؤثر تأثيرا قويا فيه .

ولذا ، فان موضوع دراسة الاقتصاد السياسى هو علاقات الانتاج (العلاقات الاقتصادية) بين الناس . وهذا ما يشمل : اشكال ملكية وسائل الانتاج ؛ وضع

مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية فى الانتاج والعلاقات المتبادلة بينها ؛ اشكال توزيع الخيرات المادية .

وهكذا ، ان الاقتصاد السياسى هو علم تطور علاقات الانتاج الاجتماعية ،
اى العلاقات الاقتصادية ، بين الناس . وهو يستوضح القوانين التى تسير انتاج
وتوزيع وتبادل واستهلاك الخيرات المادية فى المجتمع البشرى فى مختلف مراحل
تطوره .

ان هذا التعريف يبين ان الاقتصاد السياسى علم تاريخى . وهو يوضح
كيف يتقدم المجتمع من الدرجات الدنيا حتى الدرجات العليا ، كيف يهبط
كل مجرى التطور التاريخى الضرورة الموضوعية لانتصار اسلوب الانتاج الشيوعى .
والاقتصاد السياسى علم طبقي ، علم حزبي ، فهو يعالج العلاقات
الاقتصادية بين الناس ، بين الطبقات ، ويتناول مصالحها الحيوية .

فهل زوال الرأسمالية وانتصار الشيوعية امران محتمان لا مناص منهما ؟ عن
هذا السؤال ، يجيب الاقتصاد السياسى البرجوازى بالنفى طبعا ما دام يشمل
مصالح النظام الذى امسى كابحا للتطور الاجتماعى ، والمحكوم عليه بالهلاك .
ان الاقتصاديين البرجوازيين كانوا يستطيعون ان يحلوا الواقع بصورة
موضوعية الى هذا الحد او ذاك طالما كانت البرجوازية طبقة صاعدة فقط ،
وطالما كان تقدم الرأسمالية يطابق القوانين الموضوعية لتطور المجتمع . ولكن
هذا الزمن ولى . فمنذ ان قامت الطبقة العاملة قوة مستقلة فى وجه البرجوازية ،
وبلغ تطور النضال الطبقي مستوى ينبىء بزوال الرأسمالية ، فقد الاقتصاد
السياسى البرجوازى طابعه العلمى . وانحصرت مهمته فى الدفاع بجميع الوسائل
عن الرأسمالية التى ينقض عهدها وفى النضال ضد ايدىولوجيا الطبقة العاملة .
ان وضع الاقتصاد السياسى على اساس علمية فعلا انما قام به زعماء الطبقة
العاملة ماركس وانجلس ولينين .

ففى " رأس المال " ، مؤلف ماركس الرئيسى ، يتمركز كل ما توصلت اليه
الماركسية فى ميدان الاقتصاد السياسى قبل لينين . فبالاستناد الى تحليل
النظام الرأسمالى ، قدم ماركس فى هذا المؤلف البرهان العلمى على حتمية
انهيار الرأسمالية وقيام سلطة البروليتاريا وانتصار الشيوعية .

وفى ظروف تاريخية جديدة واصل لينين عمل ماركس وانجلس ، ورفع
الاقتصاد السياسى الى مستوى اعلى . وبأثرة لينين الكبرى انه وضع النظرية
العلمية عن الامبريالية ، وبحث طبيعة الامبريالية وتناقضاتها وقوانينها . ان تحليل
الامبريالية فى كتاب " الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية " وفى اعمال لينين
الآخرى يواصل ويطور مباشرة افكار مؤلف ماركس " رأس المال " . ان تحليل
لينين للامبريالية وبالدرجة الاولى اكتشاف لينين لقانون تفاوت التطور الاقتصادى
والسياسى للرأسمالية فى عصر الامبريالية ، قد وضع الاساس لنظرية الثورة
البروليتارية .

فقد كتب لينين ان الثورة ستنتصر اولاً فى بلد واحد او عدة بلدان
واستنادا الى هذا الاكتشاف ، بنيت كل استراتيجية الحزب الشيوعى فى
روسيا وتكتيكه فى سياق تحضير وتحقيق ثورة اكثورية الاشتراكية العظمى وفيما

بعد ، في غمرة الكفاح من اجل انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي . ان
انشاء الاقتصاد السياسى للاشتراكية مرتبط باسم لينين .

ان النظرية الاقتصادية الماركسية اللينينية قد وجدت لها تطورا خلافا فسى
قرارات الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتي والاحزاب الشيوعية والعمالية فسى
البلدان الاخرى . واننا لنجد مثلا عن التطوير الخلاق للماركسية اللينينية بوجه
عام والاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى بوجه خاص ، فى دراسة وحل قضايا
مبدئية غاية فى الاهمية كقضية مرحلتى تطور المجتمع الشيوعى ، وقوانين صيرورة
الاشتراكية الى الشيوعية ، وقضية انشاء القاعدة المادية والتكيفية للشيوعية ،
وقضية سبل تطوير شكلى الملكية الاشتراكية والتقريب بينهما ، وقضية محو الفوارق
الطبقية ورسوخ المساواة الاجتماعية التامة ، وقضية تكون العلاقات الاجتماعية
الشيوعية ، وقضية شروط تحقيق مبدأ الشيوعية الاساسى : " من كل حسب
كفاءته ، ولكل حسب حاجاته " ، وقضية انجاز الثورة الثقافية وتربية الانسان
الجديد ، وقضية توضيح المعاضل المتعلقة بتنظيم المجتمع سياسيا لدن الانتقال
الى الشيوعية .

ان طريقة الاقتصاد السياسى هي طريقة المادية الديالكتيكية . وهذا يفترض ،
اولا ، دراسة علاقات الانتاج فى سياق عملية نشوئها وتطورها اى دراستها
تاريخيا ، ثانيا ، بحث هذه العملية بوصفها واقعا موضوعيا اى بحثها ماديا ،
ثالثا ، توضيح التناقضات الداخلية الملازمة للانتاج الاجتماعى فى تطوره ، اى
توضيحها دياكتيكيا .

فما هى اذن اهمية الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى ؟
ان اهميته تقوم فى كونه يسلح الطبقة العاملة وجميع الشغيلة بمعرفة قوانين
التطور الاقتصادى فى المجتمع ، ويتيح للشغيلة ان ينفذوا بنجاح المهام التى
تواجههم ، ويدل شغيلة البلدان الرأسمالية على اسباب عبوديتهم وفقدهم
وحريانهم . وهو يبين ان استثمار الطبقة العاملة وجميع الكادحين ليسا ابدا
من فعل الصدفة ، ولا ينجمان عن سوء تصرف بعض الرأسماليين ، بل ينبعان من
جوهر كامل النظام الرأسمالى بكيته . ولهذا لن يتحرر الكادحون من نير
الاستثمار الا بالنضال الطبقي بلا هوادة وتصفية الرأسمالية واقامة سلطنة
البروليتاريا .

ان الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى يكشف امام شعوب البلدان النامية
اسباب تأخرها وفقرها . فهو يبين ان اضطهاد ونهب شعوب البلدان
المستعمرة والتابعة هما من صنع الامبريالية ونظام حكمها الاستعمارى . فطوال
قرون ، استعبدت حفنة من البلدان الامبريالية ، عن طريق العنف والخرادع ،
الاغلبية الهائلة من البشر فى البلدان المستعمرة وحطت مقامهم الى مقام
العبيد . ان النضال الحازم ضد الامبريالية وجميع مظاهره هو وحده الذى يقود
هذه الشعوب الى طريق الاستقلال الوطنى والتقدم .

ان الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى يبين فى اى اتجاه يجب ان يسير
بناء الاشتراكية والشيوعية فى البلدان التى تحررت من نير الرأسمال ، ويكشف
المزايا التى يتفوق بها النظام الاقتصادى الاشتراكى على النظام الاقتصادى

الرأسمالى ، ويسبب حتمية انتصار الشيوعية . وان معرفة قوانين الاقتصاد الاشتراكى
تؤمن للجماهير الشعبية امكانية الاشتراك من وعى وادراك فى بناء الاشتراكية
والشيوعية ، واطلاق مبادرة الشغيلة ، وتعليمهم العمل باكثر قدر من المـردود
والانتاجية ، كما تسهم فى تحويل جميع الشغيلة الى بناء نشاط للمجتمع الجديد .
ان الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى هو فى ايدى البروليتاريا وجميع
الشغيلة سلاح جبار فى النضال من اجل السلام والاستقلال الوطنى والديموقراطية
والاشتراكية .

الفصل الاول

اساليب الانتاج قبل الرأسمالية

فى هذا الفصل ، نستعرض بايجاز انبثاق وتطور واسباب زوال اساليب الانتاج المشاعى البدائى والرقى والاقطاعى .

١ - اسلوب الانتاج المشاعى البدائى

أثبت العلم ان الفرق الجذرى بين الانسان والحيوان قد ظهر عندما شرع الانسان يصنع ادوات العمل (فى البدء كانت ادوات العمل بدائية) . ومع صنع ادوات العمل يبدأ عمل الانسان . ويفضل عمليات العمل اخذت اطراف اجداد الانسان الامامية تتحول تدريجيا الى يدي انسان . ويقدر تحرر الايدي لاجل العمل ، طفق اجداد الانسان يستوعبون اكثر فاكثر المشيئة المستقيمة . ومع صنع ادوات العمل البسيطة ، انبثقت ضرورة التعاشر بين الناس البدائيين فى سياق عملية العمل لاجل استعمال ادوات العمل . وانبثق النطق البين . وقد كان للعمل والنطق البين التأثير الحاسم فى تطوّر الدماغ . ومن هنا ينجم ان العمل خلق الانسان نفسه ، وان المجتمع البشرى نشأ واخذ يتطور بفضل العمل .

كان النظام المشاعى البدائى (او نظام المشاعية البدائية) الذى دام مئات الآلاف من السنين ، اول تشكيلة اجتماعية اقتصادية . ومنه يبدأ تطور المجتمع . فى البدء ، كان الناس فى حالة نصف وحشية وكانوا عاجزين امام قوى الطبيعة . وكانوا يتغذون ، بصورة رئيسية ، من النباتات التى يجدونها فى الطبيعة جاهزة : من الجذور ، والاشمار البرية ، والجوز والبندق ، الخ . . . وكان الحجر والعصا ، المشغولين بشكل فظ ، اول ادوات الانسان . وفيما بعد تعلم الناس ، بتكديس التجربة ببالغ البطء ، كيف يصنعون ادوات غاية فى البساطة وصالحة للضرب والقطع والقلع .

وقد كان لاكتشاف النار اهمية كبيرة فى الصراع مع الطبيعة . فان النار قد مكنت من تنويع مآكل الناس البدائيين . وسجل اختراع القوس والنشاب عهدا جديدا فى تطور القوى المنتجة عند الناس البدائيين . وبفضل ذلك ، شرع الناس ينصرفون الى صيد الوحوش ، وشرعوا يضيفون الى مواد الغذاء السابقة لحوم الحيوانات . وآل تطور الصيد البرى الى نشوء تربية المواشى بشكلها البدائى . وبدأ الناس بتدجين الحيوانات .

وكانت الخطوة التالية فى تطور القوى المنتجة نشوء الزراعة . وقد ظلمت الزراعة البدائية مرحلة طويلة فى مستوى منخفض جدا . وجاء استخدام الماشية قوة للجبر فجعل العمل الزراعى اكثر انتاجية ، وحصلت الزراعة على اساس متين . وطلق الناس البدائيون ينتقلون الى نمط حياة الحضر .

كانت الملكية الجماعية العائدة لكل مشاعة على وسائل الانتاج البدائية ، وخاصة على ادوات العمل اساس علاقات الانتاج فى المجتمع البدائى . وكانت الملكية الجماعية تطابق مستوى تطور القوى المنتجة فى تلك المرحلة . فقد كانت ادوات العمل فى المجتمع البدائى على درجة من البدائية بحيث ان الناس البدائيين لم يكن فى استطاعتهم ان يدخلوا منفردين فى صراع مع قوى الطبيعة والحيوانات البرية . ولهذا كان الناس يعيشون جماعات ، مشاعيات ، ويد يسيرون معا شؤونهم الاقتصادية (الصيد البرى ، صيد السمك ، اعداد الطعام) . والى جانب الملكية المشاعة لوسائل الانتاج ، كانت تقوم كذلك الملكية الشخصية العائدة لافراد المشاعة على بعض ادوات العمل التى كانت فى الوقت نفسه ادوات للدفاع ضد الوحوش الكاسرة .

فى المجتمع البدائى ، كان العمل قليل الانتاجية ولم يكن لىخلق اى فائض عن الحد الأدنى الضرورى للحياة . وكان قوامه التعاون البسيط : عدد كبير من الافراد ينفذون مهمة واحدة . وهنا لم يكن ثمة وجود لاستثمار الانسان للانسان ، وكان توزيع الغذاء الهزيل بين اعضاء المشاعة توزيعا متساويا .

قبل ان يفصل الانسان عن ملكة الحيوان ، كان الناس يعيشون قطعانا . وفيما بعد ، مع انبثاق الاقتصاد ، تكون تدريجيا تنظيم المجتمع على اساس العشيرة اى انه اتحد من اجل العمل المشترك اولئك الذين تجمع بينهم روابط الدم . فى البدء ، كانت العشيرة تضم بضع عشرات من الافراد ، ثم تنامت الى عدة مئات . ومع تطور ادوات العمل نشأ فى داخل العشيرة ، التقسيم الطبعى للعمل حسب العمر والجنس : بين الرجال والنساء ، بين البالغين والاحداث والشيخ . وفى هذا الطور من نشوء المجتمع البشرى ، ادى تقسيم العمل الى بعض النمو فى انتاجية العمل .

فى الدرجة الاولى من النظام العشائرى ، عاد دور السيادة الى المرأة . فقد كانت تجمع الغذاء النباتى وتدير شؤون الاقتصاد المنزلى . وكانت تلك العشيرة الامية او عشيرة الامومة . وكان الرجال يتعاطون اساسا الصيد البرى وصيد السمك . وفيما بعد ، حين اصبحت الزراعة وتربية الماشية من شؤون الرجال حل محل نظام الامومة نظام الابوة (او النظام البطريركى) وانتقل وضع السيادة فى العشيرة الى الرجال .

مع الانتقال الى تربية الماشية وزراعة الارض ، ظهر التقسيم الاجتماعي للعمل ،
اي ان قسما من المجتمع اخذ ينصرف بصورة اساسية الى زراعة الارض ، وقسما
آخر الى تربية المواشي . وقد كان انفصال تربية المواشي عن زراعة الارض اول
تقسيم اجتماعي كبير للعمل في التاريخ .

وبفضل هذا التقسيم ، اصبح عمل الناس اوفر انتاجية . وبرز في المشاعيات
فائض معين من بعض المنتجات وطلب على بعضها الآخر . مما اسفر عن نشوء
تربة ملائمة لتبادل المنتجات بين قبائل تربية الماشية والقبائل الزراعية . وفي
مرحلة لاحقة ، عندما تعلم الناس صب الفلزات المعدنية : النحاس والقصدير
(وقد تعلموا استخراج الحديد فيما بعد) وصنع الادوات والاسلحة والآلية
النحاسية ، وعندما ظهر اختراع اداة الحياكة اليدوية وسهل كثيرا انتاج
النسوجات والالبسة ، ادى هذا تدريجيا الى انفصال اناس في المشاعيات
يمارسون حرفة والى طرح مصنوعاتهم اكثر فاكتر قيد التبادل .

وقد اسفر تطور القوى المنتجة عن زيادة محسوسة في انتاجية عمل الانسان
وفي سيطرة الانسان على الطبيعة ، ووفر له المزيد من منتجات الاستهلاك . ولكن
هذه القوى المنتجة الجديدة في المجتمع لم يعد في وسعها ان تبقى في
اطار علاقات الانتاج القائمة . فان اطار الملكية المشاعية الضيق ، وتوزيع
منتجات العمل بالتساوي اخذا يعمقان تطور القوى المنتجة . ولم يبق اي مبرر
لضرورة العمل المشترك ، وظهرت امكانية ضرورة العمل الفردي . واذا كان العمل
المشترك قد تطلب الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، فان العمل الفردي قد
تطلب الملكية الخاصة . وهكذا انبثقت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ونشأ
معها التفاوت في الثروة بين الناس سواء بين العشائر ام في داخل العشيرة
بالذات . وظهر الاغنياء والفقراء .

ومع نمو القوى المنتجة ، شرع الانسان ينتج من مقومات المعيشة اكثر مما
ينبغي للقيام بالاولد . وفي هذه الحال ، اصبح من الممكن ان يستخدم فرد
في استثماره الخاصة شغيلة آخرين يعطى عملهم كذلك فائضا من المنتجات .
وهؤلاء الشغيلة كانت تؤمنهم الحرب ، فأخذوا يحولون الاسرى الى ارقاء . وفي
البد ، ارتدى الرق طابعا بطريركيا (بيتيا) ثم غدا اساس وجود النظام
الجديد . وقد آل عمل الرقيق الى تفاقم التفاوت ، لأن الاستثمارات التي
تستغل الارقاء كانت تثرى بسرعة . وفيما بعد لم يعد الاغنياء يقتصرون على
تحويل اسرى الحرب الى ارقاء ، بل اخذوا ايضا يفرضون اهرق على الذين
يصبحون فقراء ومدنين من اعضاء قبيلتهم نفسها الامر الذي زاد من تفاقم
التفاوت من حيث الملكية . وهكذا نشأ اول تقسيم طبقي للمجتمع ، الى ارقاء
ومالكي ارقاء . وظهر استثمار الانسان للانسان . وابتداء من تلك المرحلة حتى
بناء الاشتراكية ، صار كل تاريخ البشرية تاريخ النضال بين الطبقات .

وقد ادى اشتداد التفاوت بين الناس الى نشوء الدولة ، بوصفها جهازا
لاضطهاد طبقة المستثمرين من جانب طبقة المستثمرين . وهكذا نشأ الرق
على انقاض اسلوب الانتاج المشاعي البدائي .

الرق هو اول اشكال الاستثمار فى التاريخ ، واشدها سفورا وفظاظة . وقد وجد عند جميع الشعوب تقريبا .

كان الرق قائما فى مصر والهند والصين من الالف الرابع الى الالف الثانى قبل الميلاد . وفى اليونان بلغ الرق اوج الازدهار فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد . وفى روما بلغ الرق اعلى درجات تطوره فى المرحلة الممتدة من القرن الثانى قبل الميلاد حتى القرن الثانى بعد الميلاد .

ان انتقال المجتمع من المشاعية البدائية الى نظام الرق يعود الى استمرار نمو القوى المنتجة والى تطور التقسيم الاجتماعى للعمل وتطور التبادل .

ماذا كانت تمثل القوى المنتجة آنذاك ؟ فى عهد المجتمع البدائى كانت ادوات العمل اساسا حجرية ، اما فى عهد نظام الرق ، فان الادوات الحديدية شرعت ، منذ اكتشاف صب الحديد ، تبسط هيمنتها . وادت الادوات المعدنية الى توسيع نطاق العمل البشرى . فان الفأس الحديدية ، مثلا ، اتاحت احياء الاراضى المغطاة بالغابات والادغال واعدادها للزراعة والحراثة ، وفصح المحراث المجهز بسكة من حديد المجال لزراعة مساحات كبيرة من الارض . ولم تعد الزراعة تقتصر على انتاج الحبوب والخضار ، بل شرعت تعطى كذلك الخمور والزيت . وقد ادى صنع الادوات المعدنية الى ظهور فئة خاصة من الناس هم الحرفيون الذين راح عملهم يرتدى اكثر فاكثر صفة مستقلة . وحدث ثانى تقسيم اجتماعى كبير للعمل ، هو انفصال الحرفة عن الزراعة .

ومع انفصال الحرفة عن الزراعة ، تطور التبادل اكثر فاكثر . ويقدر ما كان التبادل يتسع ، كانت تظهر النقود عبارة عن بضاعة عامة شاملة يمكن بواسطتها تقدير جميع البضائع الاخرى ، وتلعب دور الوسيط فى المبادلات . وآل تعاظم تقسيم العمل ونمو التبادل الى ظهور اناس يحتكرون * البضائع ويسبيعونها . وحدث ثالث تقسيم اجتماعى كبير للعمل ، اى نشوء التجار . فان التجار كانوا يستغلون انعزال صغار المنتجين عن السوق ويشتررون منهم البضائع بأسعار منخفضة ويسبيعونها فى السوق بأسعار اعلى .

وآل تطور الحرف والتبادل الى نشوء المدن . فى البدء ، كانت المدينة قلما تختلف عن القرية ، ولكن الحرفة والتجارة تركزتا فى المدن شيئا فشيئا . وهكذا بدأ الانفصال بين المدينة والقرية .

ادى تطور القوى المنتجة واستمرار التقسيم الاجتماعى للعمل ونمو المبادلات الى ازدياد التفاوت فى الثروات . ففى جهة ظهر الاغنياء الذين يحصرون فى ايديهم ماشية العمل وادوات العمل والنقود . وفى الجهة الاخرى ، ظهر الفقراء الذين كان يحل بهم الخراب اكثر فاكثر ويضطرون الى طلب القروض من الاغنياء . وهكذا ولد الربا ، وظهر الدائن والمدين . فى العالم القديم ،

* استعملت كلمة " احتكار " هنا بمعناها الحرفى الاقتصادى ، بمعنى شراء وجمع البضائع لبيعها بأسعار تفوق اسعار الشراء ، لا بالمعنى الذى تدل عليه فى أيامنا . - المعرب .

يحتدم النضال الطبقي بصورة رئيسية بشكل نضال بين المدينين والدائنين ، وينتهي في روما باندحار المدين - العامى وتحوله الى رقيق " * . وصار الاغنيا من مالكي الارقاء يملكون المئات والآلاف من العبيد الارقاء . واستولوا على مساحات شاسعة من الارض ، وعلى هذا النحو تشكلت عند مالكي الارقاء املاك عقارية كبيرة اسميت ، مثلاً ، في روما القديمة باسم " اللاتيفونديا " (الاملاك الكبيرة) ، وكانت تشتغل فيها جحافل العبيد .

وكانت علاقات الانتاج في مجتمع الرق ، في مجتمع مالكي العبيد ، تقوم على واقع ان وسائل الانتاج (الارض ، ادوات العمل ، الخ .) وشغيلة الانتاج ، اى العبيد الارقاء ، كانت ملك الاسياد مالكي الارقاء . فقد كان العبد يعتبر شيئاً من الاشياء وكانت لسيد له سلطة مطلقة لا ينازعه عليها منازع . وكان العبد في مجتمع الرق لا يمتاز عن الفأس او عن الثور الا بكونه يملك موهبة النطق . اما من حيث الجوانب الاخرى جميعها ، فانه كان كذلك ملكاً خاصاً لسيد ، كالماشية او البيت او الارض او اداة العمل .

وقد ارتدى استثمار العبيد اشكالا في اقصى الضراوة والقساوة . وكانت معاملة العبيد اسوأ من معاملة الماشية . كانوا يدفعونهم الى العمل بضرب السياط ، ويحاقبونهم بقسوة وحشية لاقل هفوة ، بل كانوا يقتلونهم . وكان السيد لا يحاسب اذا قتل عبده . وكان السيد يستولى على كامل ثمرات عمل الرقيق ولا يعطيه الا قدراً زهيداً من مقومات العيش لكي لا يموت جوعاً ولكي يتمكن من متابعة العمل لأجله .

استناداً الى التعاون البسيط في عمل الارقاء ، حقق العالم القديم نهوضاً اقتصادياً وثقافياً مرموقاً . وعلى عظام اجيال واجيال من الارقاء نمت الحضارة القديمة . وتطورت كثرة من فروع المعرفة (الرياضيات ، علم الفلك ، الميكانيك ، الهندسة المعمارية) تطورا محسوساً . ولكن اسلوب الانتاج القائم على السرقة ، رغم جميع منجزاته بالقياس الى نظام المشاعية البدائية ، كان عقبة في طريق تطور الانسانية اللاحق .

ذلك ان اسلوب الانتاج القائم على الرق كان ينطوى على تناقضات عميقة مستعصية ، افضت به الى الهلاك . فان شكل الاستثمار المتمثل بالاسترقاق كان ، قبل كل شيء ، يدمر القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع ألا وهى العبيد الارقاء . ولهذا كان العبيد غالباً ما يشنون الانتفاضات ضد اشكال الاستثمار الوحشية . ثم ان العبيد الذين كانوا اساس الاقتصاد في نظام الرق ، وكانت الدولة تحصل عليهم من الخارج عن طريق الحروب . وكان الفلاحون والحرفيون القوة الرئيسية لخوض غمار هذه الحروب ، وكانوا يخدمون في القوات المسلحة ويحملون على اكتافهم كل عبء الضرائب التي تستلزمها الحروب . ولكن الخراب شمل استثمارات الفلاحين والحرفيين نتيجة لمزاحمة الانتاج الكبير المرتكز على عمل الارقاء الرخيص . وهذا ما قوض قدرة دول الرق اقتصادياً وسياسياً وحربياً . وبعد الانتصارات حلت الهزائم ، ونضب ينبوع الذى يقدم العبيد بلا انقطاع

* ماركس وانجلز . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ١٤٧ .

وبشمن رخيص . ولهذا السبب بدأ تدهور الانتاج على نطاق عام .
" الاملاق العام ، وتدهور التجارة ، والحرف والفنون ، وانخفاض عدد السكان ،
وانحطاط المدن ، وعودة الزراعة الى مستوى ادنى - تلك كانت النتيجة الاخيرة
للسيادة الرومانية العالمية " .

ان اسلوب الانتاج القائم على الرق قد اسهم عند نشوئه فى انماء القوى
المنتجة . الا ان تطوره فيما بعد ، استتبع ، كما رأينا ، تدمير القوى المنتجة .
ولهذا تحولت علاقات الانتاج ، القائمة على عمل الارقاء ، الى كايح يكبح تطور
القوى المنتجة فى المجتمع . واذا عمل الارقاء الذين لا مصلحة لهم اطلاقا
فى ثمار الانتاج ، يستنزف امكانياته . وبات من الضرورى تاريخيا الاستعاضة عن
علاقات الانتاج القائمة على الرق بعلاقات اخرى تغير وضع القوة المنتجة الرئيسية
فى المجتمع ألا وهى الارقاء .

ومع تدهور الاستثمارات الكبيرة القائمة على عمل الارقاء ، غدت الاستثمارات
الصغيرة اكثر نفعا . ولهذا تزايد عدد الارقاء المعتقين المحررين ، وفى الوقت
نفسه ، قسمت اللاتيفونديا (الاملاك الكبيرة) قطعا صغيرة يشتغلها المزارعون
(الكولون - colon) . والكولون ليس عبدا ، بل شغيل زراعى يحصل على
قطعة من الارض لاستغلالها مدى حياته ويدفع لقاء ذلك قدرا معيناً من النقود
او من المنتجات . والكولون ليس بمستأجر حر للارض ، بل هو مربوط بارضه لا
يستطيع التخلي عنها ، ولكن من الممكن بيعه مع قطعة الارض . لقد كان
الكولون اسلاف اقنان القرون الوسطى .

وهكذا اخذ ينشأ ، فى قلب نظام الرق ، اسلوب جديد للانتاج هو الاسلوب
الاقطاعى .

مع تطور الاقتصاد القائم على الرق ، تفاقمت حدة النضال الطبقي اكثر فاكتر
بين الظالمين والمظلومين . وكان هذا النضال يتفجر فى انتفاضات العبيد على
اسيادهم . والى العبيد الثائرين كان ينضم الفلاحون الاحرار والحرفيون الذين
يستثمرهم كبار مالكي العبيد ودولة الرق . وفى عداد انتفاضات العبيد
العديدة ، كانت الانتفاضة التى قامت بقيادة سبارتاك (سنوات ٧٤ - ٧١ قبل
الميلاد) واسعة بصورة خاصة .

واكثر فاكتر تشابكت الضربات من الداخل مع الضربات من الخارج . وهذا ما
افضى الى هلاك نظام الرق نهائيا .

٣ - اسلوب الانتاج الاقطاعى

والقرن الثامن عشر فى فرنسا . وفى روسيا استمرت الاقطاعية من القرن التاسع حتى الغاء نظام القنانة فى عام ١٨٦١ .
فى اوربوا الغربية نشأت الاقطاعية نتيجة لتفاعل عمليتين - انهيار دولة الرق الرومانية ، من جهة ، وتفسخ النظام العشائرى عند قبائل الفاتحين ، من جهة اخرى .

ان عناصر الاقطاعية بصورة نظام الكولونات colonat ، كما سبق ان قلنا ، قد رأت النور فى ظل نظام الرق . ولكن الامبراطورية الرومانية القائمة على الرق سقطت نهائيا فى اواخر القرن الخامس تحت ضربات من الداخل ومن الخارج . وقد شن الجرمان والغالليون وغيرهم من الشعوب الحروب باستمرار ضد روما الاستراقية . وهذا الصراع انتهى بانتصار الجرمان والغالليين والسلاف وغيرهم من الشعوب القاطنة فى مختلف انحاء اوربوا .

قبيل سقوط روما ، كان النظام العشائرى سائدا عند قبائل الفاتحين . ولكن النظام العشائرى عند هذه القبائل كان يتسم على الاغلب بطابع عسكري بسبب الصراع المزمع . فعلى رأس القبيلة كان القادة العسكريون مع عصبهم . وبعد الاستيلاء على روما ، انتزع الجرمان والغالليون ثلثى الاراضى التى كانت تملكها روما مع الكولون المتواجدين فى هذه الاراضى . وجرى توزيع هذه الاراضى على العشائر وعلى مختلف الاستثمارات . واصبح قسم كبير من الاراضى من نصيب القادة العسكريين ، واقوى هؤلاء صاروا فيما بعد ملوكا . وكان القادة العسكريون يوزعون الاراضى التى يستولون عليها بين العصب القتالية لاجل الانتفاع بها مدى الحياة ، ثم فيما بعد لاجل الانتفاع بها بالوراثة مع الفلاحين المتواجدين فيها . وقطع الارض الموزعة على هذه الاسس اسميت Feodum (الاقطاع) ، واسمى مالكوها بالاقطاعيين . وكان الحاصلون على الارض ملزمين باداء الخدمة العسكرية . وكما من قبل كان الفلاحون الصغار يحرقون الارض ، ولكنهم صاروا تابعين لالسياد الجدد تبعية شخصية .

كانت ملكية الاقطاعية الخاصة للارض وملكيتها المحدودة للفلاح القن اساس علاقات الانتاج فى المجتمع الاقطاعى . فان الفلاح القن لم يكن عبدا رقيقا ، بل كانت له استثمارته الخاصة . والى جانب ملكية الاقطاعيين ، كانت تقوم ملكية الفلاحين ، وملكية الحرفيين لادوات الانتاج ولاستثمارتهم الخاصة . وكانت الاستثمارة الفلاحية الصغيرة ونتاج الحرفيين الصغار المستقلين يتركزان على العمل الفردى . وكان الانتاج كله يرتدى ، على الغالب ، صفة الانتاج الطبيعى ، اى ان المنتجات كانت معدة ، بصورة رئيسية ، من اجل الاستهلاك المباشر ، لا من اجل التبادل . وكانت الملكية العقارية الاقطاعية الكبيرة اساس استثمار الفلاحين من جانب كبار ملاكى الاراضى ، الاقطاعيين . وكان قسم من ارض الاقطاعى يشكل الملك الاقطاعى ، بمعنى الكلمة الحقيقى ، اما القسم الآخر فكان الاقطاعى يعطيه للفلاحين بشروط تستعبد لهم استعبادا . كانت هذه الحصة من الارض شرطاً لتأمين اليد العاملة للسيد الاقطاعى . وكان على الفلاح ، لقاء التمتع بالوراثة بحصة الارض ، ان يعمل لحساب الملاك ، فاما ان يزرع له ارضه بادواته الخاصة ، هو الفلاح (السخرة) واما ان يسلمه قسماً من منتوجه عيناً

(الفريضة العينية او الاتاوة) ، واما ان يقوم بهذه وتلك . وفيما بعد ، اخذ الاقطاعيون يستترون من الفلاحين النقود . وهذا النظام لادارة الاقتصاد لم يفض الى شكل سافر للاستثمار وحسب ، بل افضى كذلك بصورة حتمية الى تبعية الفلاح تبعية شخصية ازاء الملاك العقارى . صحيح انه لم يكن فى وسع الاقطاعى ان يقتل الفلاح ، ولكنه كان فى وسعه ان يبيعه . وكان القسر غير الاقتصادى سارى المفعول بحق الفلاحين لاكراههم على العمل فى صالح الاقطاعيين .

كان وقت عمل الفلاح القن ينقسم الى قسمين : الوقت الضرورى والسوقت الاضافى . خلال الوقت الضرورى ، كان الفلاح يوجد النتاج الضرورى للقيام بأوده وأوده عائلته . اما فى الوقت الاضافى ، فكان يوجد النتاج الاضافى ، الذى كان يستولى عليه الاقطاعى بشكل ربح عقارى (الربح - العمل او السخرة ، الربح العينى او الفريضة العينية ، الربح النقدى) . وكان استثمار الفلاح من جانب الاقطاعى بشكل الربح العقارى يؤلف السمة الاساسية للنظام الاقطاعى عند جميع الشعوب .

والى جانب سكان القرى ، كان ثمة سكان المدن . كان سكان المدن يتألفون بصورة رئيسية من الحرفيين والتجار . وكانت المدن تخضع لسلطة الاقطاعى الذى تقوم فى ارضه . وقد ناضل سكان المدن فى سبيل تحررهم وغالباً ما ظفروا بالاستقلال .

وقد أثر نمو المدن وتطور التجارة تأثيراً قوياً فى القرية الاقطاعية . فأخذ الاقتصاد الاقطاعى يجذب شيئاً فشيئاً الى حركة السوق . وكان الاقطاعيون بحاجة الى المال لشراء الاشياء الكمالية . ولذا شرعوا يفرضون على الفلاحين الفريضة النقدية عوضاً عن السخرة والفريضة العينية . ومع الانتقال الى الرىسع النقدى ، اصبح الاستثمار الاقطاعى اثقل وطأة ، والنضال بين الاقطاعيين والفلاحين اكثر حدة .

٤ - تفسخ النظام الاقطاعى وهلاكه . ولادة العلاقات الرأسمالية

فى قلب النظام الاقطاعى

بلغت القوى المنتجة فى العهد الاقطاعى مستوى ارفع مما كانت عليه فى عهد الرق . فأصبح تكتيك الانتاج فى الزراعة اكثر اتقاناً ، وانتشر المحسرات الحديدى وغيره من ادوات العمل الحديدية انتشاراً واسعاً . ونشأت فروع زراعية جديدة ، وحقت زراعة الكروم وصناعة الخمور وزراعة الخضار نهوضاً مرموقاً . ونمت تربية المواشى والفروع المرتبطة بها : صنع الزبد والجبنه . واتسمت المروج والمراعى وتحسنت .

وفى ميدان الحرفة ، ارتقت فى المدينة شيئاً فشيئاً ادوات العمل واساليب معالجة الخامات وتخصص الحرف . وظهرت حرف جديدة منها صناعات الاسلحة والمسامير والمدى والاقفال والاحذية والسروج . وتحسن صب الحديد ومعالجته . وفى القرن الخامس عشر ، ظهرت الافران العالية . والى ذلك الزمن يعود

اختراع البوصلة وتعمود الاكتشافات الجغرافية الكبرى .
غير ان النظام الاقطاعي الذي انبثقت في قلبه هذه القوى المنتجة
الجديدة ، اخذ يعرقل تطورها ، فاصطدمت القوى المنتجة باطار علاقات
الانتاج الاقطاعية الضيق . ولم يكن في وسع الفلاحين الرازحين تحت نير
الاستثمار الاقطاعي ان ينتجوا المزيد من المحاصيل الزراعية لأن انتاجية
العمل غير الحر كانت منخفضة جدا . وفي المدينة كان نمو انتاجية العمل
الحرفي يصطدم بالعقبات التي اقامتها أنظمة الحرف . ولذا تطلب هذا الوضع
تصفية علاقات الانتاج القديمة واقامة علاقات جديدة ، متحررة من قيود الاقطاعية .
وهكذا انبثقت في احشاء الاقطاعية علاقات الانتاج الرأسمالية .

في عهد الاقطاعية ، اتسع الانتاج البضاعي البسيط شيئا فشيئا ، اى انتاج
المنتجات برسم المبادلة . ولكن هذا الانتاج كان يتركز على الملكية الخاصة
لوسائل الانتاج وعلى العمل الفردي . وبين منتجي البضائع ، احتدمت المنافسة
الضارية واخذت تقسمهم الى فقراء واغنياء سواء في المدينة ام في القرية . ومع
اتساع السوق ، شرع منتج البضائع الذي يتمتع ببعض الوزن ، يستأجر اكثر فاكسر
الفلاحين والحرفيين ممن حل بهم الخراب . وهكذا اخذت العلاقات الرأسمالية
تنشأ تدريجيا في قلب النظام الاقطاعي .

كذلك سلكت ولادة الرأسمالية سبيلا آخر . فان الرأسمال التجارى بشخص
التجار شرع يخضع لنفسه مباشرة انتاج الفلاحين والحرفيين . في بادئ الامر ،
برز الرأسمال التجارى وسيطا عند تبادل البضائع ، ثم اخذ يشتري ويحتكر
البضائع بانتظام من صغار منتجي البضائع ويهدمهم بالمواد الاولى ويمنحهم القروض
المالية . وهكذا كان صغار المنتجين يقومون في تبعية التجار الاقتصاديين .
وبعد ذاك راج الرأسمال التجارى يجمع الحرفيين المشتتين في مبنى واحد
يشتغلون فيه عمالا بالاجرة . وعلى هذا النحو ، تحول الرأسمال التجارى الى
رأسمال صناعي ، والتاجر الى رأسمالى صناعي .

واخذت الرأسمالية تولد في القرية ايضا . ومع تطور الانتاج البضاعي ، تعاظم
سلطان النقد . ولهذا شرع الاقطاعيون ينتقلون الى الربح النقدي . وقد كان
تطور العلاقات النقدية حافزا لانقسام الفلاحين الى برجوازية ريفية وفلاحين منوا
بالخراب .

وهكذا ، في قلب النظام الاقطاعي ، ولد الانتاج الرأسمالى في المدينة
والريف . ان كل تاريخ الاقطاعية كان حافلا بنضال طبقى ضار بين الفلاحين
والاقطاعيين . وقد تقافم هذا النضال على الاخص في اواخر العهد الاقطاعي .
وزعمت انتفاضات الفلاحين النظام الاقطاعي وادت به الى الهلاك . وغدت
ازاحة الاقطاعية ضرورة تاريخية . وقد ترأست البرجوازية النضال ضد النظام
الاقطاعى ، واستغلت انتفاضات الفلاحين الاثنان ضد الاقطاعيين لكي تستولى
على السلطة السياسية وتصبح الطبقة السائدة .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - كيف انبثق المجتمع البدائي ؟
- ٢ - ماذا كانت تمثل القوى المنتجة وعلاقات الانتاج فى اسلوب الانتاج البدائي ؟
- ٣ - ما هى الاسباب التى ادت الى تفنخ اسلوب الانتاج المشاعى البدائي وهلاكه ؟
- ٤ - كيف كانت القوى المنتجة وعلاقات الانتاج فى ظل اسلوب الانتاج الرقى ؟
- ٥ - ما هى الاسباب التى ادت الى تفنخ اسلوب الانتاج الرقى وهلاكه ؟
- ٦ - كيف كانت علاقات الانتاج فى عهد الاقطاعية ؟
- ٧ - ما هى الاسباب التى ادت الى تفنخ اسلوب الانتاج الاقطاعى وهلاكه ؟
- ٨ - باية سبل انبثقت العلاقات الرأسمالية فى قلب الاقطاعية ؟

اسلوب الانتاج الرأسمالى

- ان اسلوب الانتاج الرأسمالى ، كما هو معلوم ، قد ولد فى قلب الاقطاعية .
- ان الرأسمالية تمر فى سياق تطورها بمرحلتين : الرأسمالية ما قبل الاحتكار ، والرأسمالية الاحتكارية او الامبريالية .
- ولهاتين المرحلتين اساس اقتصادى واحد هو الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج واستثمار العمل المأجور . ولكن هناك فوارق بين الرأسمالية ما قبل الاحتكار وبين الامبريالية .
- ان الرأسمالية ما قبل الاحتكار انما هى مرحلة فى تطور الرأسمالية تتواجد فيها المزاومة الحرة ، وتتطور فيها القوى المنتجة بقدر متفاوت من الملائمة فى خط صاعد . وفى الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من البلدان المتطورة اقتصاديا ، سادت الرأسمالية ما قبل الاحتكار حتى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر .
- فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، بدأت تحدث فى اقتصاد البلدان الرأسمالية عمليات اضعفت على الرأسمالية ما قبل الاحتكار صفات جديدة ، فان المزاومة الحرة قد حلت محلها سيادة الاحتكارات التى شرعت تضطلع بالدور الحاسم فى الحياة الاقتصادية فى البلدان الرأسمالية .
- وعلى تخوم القرن العشرين تحولت الرأسمالية ما قبل الاحتكار الى امبريالية اى الى اعلى وأخر المراحل فى تطور الرأسمالية .

أ - الرأسمالية ما قبل الاحتكار

الفصل الثانى

الانتاج البضاعى . البضاعة والنقد

يبدأ ماركس تحليل الرأسمالية بدراسة البضاعة . فكل شىء فى ظل الرأسمالية - من اصغر دبوس الى اضخم مصنع ، وحتى قوة عمل الانسان - يسباع ويشترى ، ويأخذ ، كما يقول الاقتصاديون ، شكل بضاعة . والعلاقات بين الناس فى المجتمع تظهر بشكل علاقات بين البضائع . ان البضاعة هى ، برأى ماركس ، خلية المجتمع البرجوازى الاقتصادية . وكما ان نقطة من الماء تعكس البيئة المحيطة بها ، كذلك تعكس البضاعة جميع التناقضات الاساسية الخاصة بالرأسمالية .

يبدأ ماركس تبين جوهر علاقات الانتاج الرأسمالية من بحث البضاعة والانتاج البضاعى .

١ - المواصفات العامة للانتاج البضاعى

مفهوم الانتاج البضاعى

الانتاج البضاعى هو انتاج منتجات غير معدة للاستهلاك الشخصى ، بـل للبيع ، للمبادلة فى السوق . وقد اوضح لينين انه " يقصد بالانتاج البضاعى تنظيم للاقتصاد الاجتماعى تكون فيه المنتجات من صنع منتجين فرديين ، منعزلين ، يتخصص كل منهم فى صنع نتاج معين ما ، بحيث انه يجب ، لأجل تلبية الحاجات الاجتماعية ، ان يحصل بيع وشراء منتجات (تصبح ، لهذا السبب ، بضائع) فى السوق " .

انبثق الانتاج البضاعى فى سحيق الازمنة ، فى مرحلة تفسخ النظام المشاعى البدائى . وقد حدث اول تقسيم اجتماعى كبير للعمل فى الدرجة الاخيرة من

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ١ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

تطور المجتمع البدائي • وظهر فرعان للانتاج - جراحة الارض وتربية الماشية •
ولاجل تلبية حاجات الناس ، كان لا بد من التبادل • كان القبائل الزراعية
تحتاج الى منتجات قبائل الرعاة ، وكانت قبائل الرعاة تحتاج بالعكس الى
المنتجات الزراعية • واخذ الزراع ومربي المواشى يتبادلون فيما بينهم فوائض
منتجاتهم • فظهر الانتاج البضاعي •

نشأ الانتاج البضاعي فى مرحلة تفسخ النظام الماشاعى البدائى وتواجد فى
عهد اسلوب الانتاج القائم على الرق وفى عهد اسلوب الانتاج الاقطاعى ، ولكن
الاقتصاد العيىنى كان هو السائد . فى ظل الاقتصاد العيىنى تقوم كل وحدة
من الوحدات الاقتصادية بجميع الاعمال ابتداء من استخراج شتى اصناف
الخامات وانتهاء بمعالجتها قصد الاستهلاك الشخصى • ان هذا النموذج من
الاستثمارات ، حيث لا يضى اساسا الى التبادل غير الفاض ، قد ساد حتى
نشوء الرأسمالية •

ان تطور الرأسمالية يسدد ضربة قاضية الى الاقتصاد العيىنى • فى ظل
الرأسمالية تتخذ جميع منتجات العمل ، وكذلك الارض وقوة العمل شكل البضاعة •
مع تحول قوة العمل الى بضاعة يكتسب الانتاج البضاعي صفة عامة شاملة •
ويصبح هو السائد •

وما ان انتاج البضائع يقدو فى ظل الرأسمالية الشكل المهيمن فى الانتاج •
فان العلاقات بين الناس فى مجرى الانتاج الاجتماعى ، اى علاقات الانتاج •
تجد ايضا انعكاسا لها فى العلاقات البضاعية • وبالفعل ، لناخذ علاقة الانتاج
الاساسية فى المجتمع الرأسمالى وهى علاقة استثمار البروليتاريا من قبيل
البرجوازية • فلكى يستطيع الرأسمالى ان يستثمر العامل ، يجب على العامل ان
يسبغ قوة عمله التى تبرز كبضاعة • ان الرأسمالى يدفع للعامل اجرة يشتترى
بها العامل وسائل العيش ، اى البضائع • وعليه ، لا تبرز علاقات الانتاج بوسن
العامل والرأسمالى صراحة ومباشرة ، بل عبر البضاعة ، وترتدى طابع العلاقات
البضاعية •

ان الرأسماليين يبيعون منتجاتهم بعضهم من بعض ويشترى بعضهم من
بعض الخامات والاعتدة وغيرها من البضائع • وهكذا ترتدى العلاقات بوسن
الرأسماليين كذلك الطابع البضاعي •

ينجم بالتالى ان الانتاج البضاعي فى المجتمع الرأسمالى يرتدى طابعاً
عاماً شاملاً سائداً ، بينا تتجلى العلاقات بين الناس بوصفها علاقات بوسن
الاشياء ، بين البضائع •

شروط نشوء الانتاج البضاعي

ان الانتاج البضاعي لا ينشأ الا اذا توافرت شروط معينة • ان الشرط
الاهم لظهور الانتاج البضاعي ووجوده هو التقسيم الاجتماعى للعمل • وهذا يعنى
ان انتاج مختلف المنتجات موزع بين هؤلاء او اولئك من الافراد او بين هذه
او تلك من مجتمعات الافراد • مثلاً ، بعضهم ينتج المنسوجات ، وبعض ثمان

ينتج الاحذية ، وثالث سلع الاستعمال المنزلى ، ورابع الادوات ، الخ . . . وديهمى انه يتعين على هؤلاء الناس ، تلبية لحاجاتهم ، ان يتبادلوا فيما بينهم نتائج عملهم . وهكذا فان جميع المنتجين مجتمعين يشكلون نوعا ما من جماعة منتجة كبيرة يرتبط اعضاؤها بعضهم ببعض .

ولكن التقسيم الاجتماعى للعمل ليس سوى شرط من شروط وجود الانتاج البضاعى . فان وجود مالكين مختلفين لوسائل الانتاج فى المجتمع ، هو شرط لازم آخر لوجود الانتاج البضاعى . مثلا . رب رجل صنع سلعة ويريد بيعها من آخر . فهل يستطيع ذلك ؟ اجل ، ولكن شرط ان يكون مالكا لوسائل الانتاج ، التى تم بواسطتها صنع السلعة المعنية ، اذ انه يكون بالتالى مالك هذه السلعة . ففى داخل المشاعيات البدائية مثلا ، لم يكن ثمة انتاج بضاعى ولا تبادل بضائع ، رغم وجود تقسيم العمل . فقد كان اعضاء المشاعة يتبادلون فيما بينهم ثمار عملهم ، ولكنهم لم يكونوا يبيعونها لان مالك وسائل الانتاج وثمار العمل انما كان المشاعة بكليتها . غير ان الحال كان يختلف حين كان التبادل يجرى بين المشاعيات . ففى هذه الحال كان يحصل تبدل فـسـى المالكين ، ويصبح منتج العمل بضاعة .

وهكذا فان التقسيم الاجتماعى للعمل ووجود مالكين مختلفين فى المجتمع لوسائل الانتاج ، يشكلان اساس الانتاج البضاعى . وحين يتوافر هذان الشرطان ، حينذاك فقط يظهر الانتاج البضاعى وتبادل المنتجات بشكل بيع وشراء . هناك نوعان اساسيان للانتاج البضاعى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هما النوع البسيط والنوع الرأسمالى .

الانتاج البضاعى البسيط والرأسمالى

ان الانتاج البضاعى الرأسمالى ينشأ فى ظروف اجتماعية معينة على اساس الانتاج البضاعى البسيط .

ان ابرز مثلى الانتاج البضاعى البسيط هم الفلاحون الصغار والحرفيون . فهم يبنون انتاجهم على العمل الشخصى اى انهم يشتغلون بانفسهم ، ولا يستثمرون عمل الآخرين . فكل منتج بضائع بسيط هو مالك لوسائل الانتاج ، وهو يقوم بهذا الانتاج لا من اجل استهلاكه الشخصى ، بل من اجل السوق ، من اجل البيع .

ان الانتاج البضاعى البسيط يتسم ، من حيث طبيعته ، بسمة مزدوجة . فمن حيث ان الانتاج البضاعى البسيط يركز على الملكية الخاصة ، يظهر الفلاح الصغير او الحرفى بمظهر للمالك ، وهذا ما يقره من الرأسمالى . ومن حيث ان الانتاج البضاعى البسيط يركز على العمل الشخصى ، فان المنتج شغيلة ، وهذا ما يقره من البروليتارى الذى لا يملك وسائل انتاج خاصة به ، خلافا لمنتج البضائع البسيط . وفى هذا الامر على وجه الضبط ، تقوم الوحدة بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح طبقة الفلاحين ، وامكانية التحالف بينهما . وفى احوال اجتماعية معينة ، يكون الانتاج البضاعى البسيط نقطة انطلاق

وقاعدة لظهور الانتاج الرأسمالى . وهناك شرطان . اولا ، وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ومعلوم ان هذا الشرط قد انبثق فى مرحلة تفسخ المجتمع البدائى . ثانيا ، تحول قوة العمل الى بضاعة . وقد حصل هذا التحول فى مرحلة تفسخ المجتمع الاقطاعى .

والانتاج البضاعى البسيط غير ثابت ؛ فان التمايز يجرى باستمرار فى اوساط الفلاحين والحرفيين : بعضهم (الاقلية) يفتنى ، والآخرون (الاکثريه) يحصل بهم الخراب . ويصبح الفلاحون والحرفيون الذين حل بهم الخراب بروليتاريين . وفى الاحوال المشار اليها آنفا ، تحول هذه العملية الى نشوء البرجوازيين والبروليتاريا فى المدينة والريف .

ان الانتاج البضاعى الرأسمالى ، مثله مثل الانتاج البضاعى البسيط ، يقوم على التقسيم الاجتماعى للعمل وعلى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ولكنه لا يركز على العمل الشخصى لمالك وسائل الانتاج ، بل على استثمار هذا الاخير للعمل المأجور . وفى نظام الانتاج البضاعى الرأسمالى ، لا يشتغل الرأسمالى ، مالك وسائل الانتاج ، والمال بنفسه ، بل يشتري بماله قوة العمل التى تحرك وسائل الانتاج . ان تحويل قوة العمل الى بضاعة يعنى ان الانتاج البضاعى يواصل تطوره ، فى ظل الرأسمالية ، ويغدو شاملا . وقد كتب لينين يقول : ان تبادل البضائع يشكل " العلاقة البسيطة ولا اكتر ، العادية ولا اكتر ، الاساسية ولا اكتر ، العامة ولا اكتر ، المألوفة ولا اكتر ، ما يحدث مليارات المرات ، علاقة المجتمع البرجوازى (البضاعى) " . ولذا يترتب علينا ان نوضح مما تمثله البضاعة ، هذه الخلية الاقتصادية لاسلوب الانتاج الرأسمالى .

٢ - البضاعة والعمل ، مبدع البضائع

قيمة البضاعة وقيمة استهلاكها

البضاعة هى اولا شئ يلبى حاجة ما من حاجات الانسان ؛ وهى ثانيا شئ منتج لا للاستهلاك الشخصى بل للبيع ، للمبادلة . ان الانسان الذى ينتج شيئا لاستهلاكه الشخصى ، لا يصنع الا المنتج ولكن لا يصنع البضاعة . فلكى يصبح المنتج بضاعة ، ينبغى ان يلبى حاجة اجتماعية ما ، اى ان يستجيب لحاجة من حاجات اعضاء المجتمع الآخرين . ان دراسة البضاعة تتيح اكتشاف مظهرين فيها على ارتباط وثيق ، اكتشاف خاصتين : القيمة الاستهلاكية والقيمة .

ان خاصة البضاعة فى ان تلبى هذه الحاجة البشرية او تلك تسمى القيمة الاستهلاكية (او القيمة الاستعمالية) . ان طابع هذه الحاجة يمكن ان يكون فى غاية التنوع . فقد تكون البضاعة شيئا ذا ضرورة اولية ، كالخبز واللباس والحذاء . وقد تكون شيئا فاخرا : خمورا غالية ، ومجوهرات ، الخ . . . وقد

لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٩ ، ص ٣١٨ .

تكون ايضا وسيلة انتاج ، كالآلات ، والحديد ، والفحم ، الخ . .
ويمكن ان يكون لكل شئ لا قيمة استهلاكية واحدة ، بل عدة قيم . فالفحم
الحجرى مثلا يمكن استخدامه وقودا ، ويمكن استخدامه مادة اولية لصنع المنتجات
الكيمياوية .

ان اكتشاف هذه القيمة الاستهلاكية او تلك ، اى اكتشاف منفعة الشئ ،
للانسان ، يجرى فى سياق تطور المجتمع التاريخى وينجم من تطور القوى المنتجة .
مثلا . كان الانسان يعرف الفحم الحجرى من قديم الزمان ، ولكن استعمال
الفحم الحجرى كوقود لم يبدأ الا منذ امد قريب نسبيا . وقد اتاح تطور
العلم والتكنيك اكتشاف صفات جديدة فى الفحم ، فشرعوا يستعملونه كمادة اولية
لاجل الصناعة الكيماوية .

ان تبادل مختلف القيم الاستهلاكية يجرى بصورة دائمة فى نطاق الانتاج
البضاعى ، وذلك بنسبة كمية معينة مثلا : تبادل الفأس مقابل ٢٠ كغ من
الحبوب . ان هذه النسبة الكمية ، التى تبادل فيها قيمة استعمالية بقيمة
استعمالية اخرى ، تشكل القيمة التبادلية للبضاعة (قيمة التبادل) . وعند
دراسة القيمة التبادلية ، يجابها سؤالان : ١ - لماذا تقارن بعضها ببعض
بضائع مختلفة الصفات ؟ ٢ - لماذا تقارن بضائع مختلفة بعضها ببعض بنسبة
معينة ، بمقدار معين ؟ اذا كانت بضائع مختلفة ، لا تتشابه ابدا ، تخضع
للمقارنة اثناء التبادل ، فهذا يعنى ان فيها شيئا مشتركا . وقد لاحظ
الفيلسوف الاغريق ارسطو فى حينه " ان التبادل لا يمكن ان يقوم بدون
مساواة والمساواة بدون القابلية للقياس " .

ان جميع البضائع تتصف على العموم ، الى هذا الحد او ذاك ، بالخصائص
المميزة التالية : النفع ، القدرة على ان تكون موضع طلب وعرض ، الندرة ، العمل .
فاى من هذه الخصائص تعين قيمة البضاعة ؟

قد يبدو من النظرة الاولى ان نفع البضاعة هو سبب قيمة البضاعة . ذلك
انه بقدر ما يكون الشئ نافعا ، ضروريا ، بقدر ما يجب ان تزداد قيمته . يبدو
ان الواقع يدل لدى كل خطوة على ان النفع ليس سبب القيمة . فان أنفع
الاشياء غالبا ما لا تكلف بدلا (مثلا ، الهواء) او انها تكلف بدلا ناهيا
جدا (مثلا ، الماء حيث يتوفر فى الطبيعة بكمية كافية) ، فى حين ان اشياء
قلما تنفع الانسان تكلف اثمانا غالية للغاية (مثلا ، الالماس والمجوهرات) .
وبالفعل ، لو كانت المنتجات تزداد اثمانها مع ازدياد نفعها ، لكلف الخبز
والماء اعلى من الالماس والمجوهرات . ولهذا كان النفع او قيمة الاستعمال
(الاستهلاك) مجرد شرط للقيمة لا سببا لها . ومع ان القيمة تستحيل بدون
قيمة الاستعمال ، الا ان قيمة الاستعمال ممكنة تماما بدون القيمة (مثلا ، للهواء
قيمة استعمال كبرى ، ولكن لا قيمة له اطلاقا) .

وهل الطلب والعرض هما اللذان يحددان القيمة ؟ قد يبدو من النظرة
الاولى ان نعم . معلوم انه بقدر ما يزداد الطلب على بضاعة ما ، بقدر ما
ترتفع اسعارها ؛ وعلى العكس ، بقدر ما يزداد عرض بضاعة ما ، بقدر ما تزداد
كميتها فى السوق ، بقدر ما تهبط اسعارها .

ولكن اذا تعمقنا فى جوهر المسألة ، اتضح لنا ان قيمة البضاعة ليست
 رهنا بالطلب والعرض . وبالفعل ، لنأخذ ، مثلا ، السكر والملح . هاتان
 البضاعتان تخضعان بالدرجة نفسها لفعل قانون الطلب والعرض . ولكن حتى
 اذا كان طلبهما يوازى عرضهما ، فان قيمة كيلوغرام من السكر ستكون مع ذلك
 ارفع بما لا يقاس من قيمة كيلوغرام من الملح . وهذا يعنى ان الطلب والعرض
 لا يلعبان هنا اى دور . صحيح ان مقاييس الطلب والعرض لها شأنها
 بالنسبة لاسعار البضائع ، ولكنها لا تحدد مقدار القيمة ، بل درجة انحراف
 اسعار السوق عن قيمة البضاعة . فاذا ازداد الطلب على بضاعة ما وقـل
 عرضها ، ارتفعت اسعار السوق الى اعلى من قيمتها ، والامر بالعكس ، اذا قل
 الطلب وازداد العرض ، هبطت اسعار السوق الى ادنى من قيمة البضاعة . ولا
 تتساوى اسعار السوق مع القيمة الا اذا تساوى الطلب والعرض . ولكن هذا
 الامر لا يحدث ابدا تقريبا فى ظل الانتاج البضاعى الرأسمالى . وهذا يعنى
 ان الطلب والعرض لا يحددان قيمة البضاعة .

هل ندرة البضاعة تحدد قيمتها ؟ يبدو ان الواقع يؤكد بآلاف الامثلة
 صحة استنتاج كهذا . لنأخذ ، مثلا ، الذهب والالاس والخبز . الذهب والالاس
 نادران ، وهما غاليتان جدا . الخبز اكثر بكثير ، ولكنه ارخص بكثير ، رغم انه
 ضرورى لحياة الناس اكثر بكثير . ولكن هذا لا يعنى ان الندرة هى سبب
 القيمة الكبيرة . مثلا ، حين ينحبس المطر زمنا طويلا فى السنة الجافة ، ينتظره
 الناس بفارغ الصبر ، ويكون " الطلب " عليه هائلا ، ولكنه ، رغم كل ندرته ونفعه ،
 ورغم كل الحاجة اليه ، لا يملك اى قيمة يمكن الاعراب عنها بالنقد .

ينجم بالتالى ان سبب قيمة البضاعة لا يكمن لا فى النفع ، ولا فى القسرة
 على ان تكون موضع طلب وعرض ، ولا فى الندرة . يبقى العمل فقط ، وهو
 بالفعل اساس القيمة ، او ، كما قال ماركس ، جوهر القيمة . فبقدر ما يتطلب
 انتاج هذه البضاعة او تلك كمية من العمل ، بقدر ما تكتسب هذه البضاعة
 قيمة اكبر ، ويكون سعرها اعلى . ان الذهب اعلى من القمح الحجري لأن البحث
 عن الذهب وصله عن الخلاط الغربية يقتضيان من العمل كمية اكبر بكثير مما
 يقتضيه استخراج القدر نفسه من القمح الحجري .

ان جميع البضائع هى نتيجة للعمل البشرى . والبضائع تصبح قابلة للمقارنة
 بعضها ببعض لأن كل بضاعة تتطوى على كمية معينة من العمل المـجـسـد .
 وكون البضائع نتاج العمل هو ما يجعل لها قيمة .

ان القيمة هى عمل المنتجين الاجتماعى المـجـسـد فى البضاعة . ان تعبئ
 " المـجـسـد " يشير الى ان العمل مشمول ، مضمن فى البضاعة ، اخذ شكل شئ ،
 شكل البضاعة . ان النسب الكمية ، النسب التى تبادل البضائع بموجبهها ، تؤلف
 شكل تجلى القيمة ، وهى تبين انه اتفق على البضائع المتبادلة الكمية نفسها من
 العمل ، ان هذه البضائع تملك القيم نفسها .

ان قيمة البضاعة مقولة اجتماعية ، غير منظورة ، ولكنها تعرب عن وجودها
 كلما جرت مبادلة بضاعة ببضاعة ، كلما جرت مقارنة ، معادلة بضاعة باخرى . ولهذا
 قال لينين " ان القيمة هى العلاقة بين شخصين ... علاقة مغلفـة "

بغلاف مادي * *
ان قيمة الاستعمال (الاستهلاك) قد وجدت وستوجد ابدا ودائما . ولكن
البضاعة بوصفها قيمة قد نشأت في مرحلة معينة من تطور المجتمع ، عندما ظهر
الانتاج البضاعي والتبادل . ومع تلاشي الانتاج البضاعي ، تزول قيمة البضاعة
ايضا . ينجم بالتالي ان القيمة مقولة اجتماعية وتاريخية اى انها توجد في مرحلة
معينة من تطور المجتمع .

صحيح ان البضاعة هي وحدة جانبيين (القيمة الاستهلاكية والقيمة) ولكن
هذه الوحدة متناقضة . فقيم يتجلى هذا التناقض ؟
ان البضائع بوصفها قيما استهلاكية (استعمالية) تختلف من حيث الكيف
(القمح ، الخيش ، الحديد الصلب ، الخ .) ، ولكن البضائع بوصفها قيما
متجانسة من حيث الكيف (فهي جميعها نتاج عمل الانسان) . والبضائع ،
بوصفها قيما استهلاكية (استعمالية) ، معدة لاجل الاستهلاك (الاستعمال) ،
ولكن البضائع ، بوصفها قيما ، معدة لاجل البيع . ان منتج البضاعة تهمة القيمة
(وليس القيمة الاستهلاكية) ، ولكن لكي تستطيع البضاعة ان تحقق غايتها
كقيمة ، ينبغي ان تكون قيمة استهلاكية (استعمالية) ، اى انه يجب ان يكون
عليها طلب من جانب اعضاء المجتمع الآخرين . والبضاعة ملموسة بوصفها قيمة
استهلاكية ، بينما هي غير ملموسة بوصفها قيمة . تلك هي التناقضات بين قيمة
البضاعة وقيمتها الاستهلاكية (الاستعمالية) .
وهكذا اوضحنا ان للبضاعة صفتين اى انها وحدة القيمة الاستعمالية والقيمة .
فكيف نفسر طابع البضاعة المزدوج ؟

العمل الملموس والعمل المجرد

ان طابع البضاعة المزدوج ينشأ عن ازدواج طابع العمل الذي يخلق
البضاعة . فان عمل المنتج ، المضمن في البضاعة ، يظهر من جهة بمظهر
عمل ملموس ، ومن جهة اخرى بمظهر عمل مجرد .
ان العمل الملموس هو العمل الذي انفق بشكل معين ، عقلائي ، مفيد .
فالانسان لا يستطيع العمل " بوجه عام " . فاذا قام بعمل ، فهو عمل
السكاف ، او المزارع او العامل المنجى ، الخ . .
ان مختلف اشكال العمل تختلف من حيث صفاتها ، والطرائق المهنية
والادوات ، والمواد المستعملة ، واخيرا من حيث النتائج ، اى من حيث المنتج ،
من حيث القيم الاستعمالية . ان العمل الملموس يخلق للبضاعة قيمتها
الاستعمالية (الاستهلاكية) .

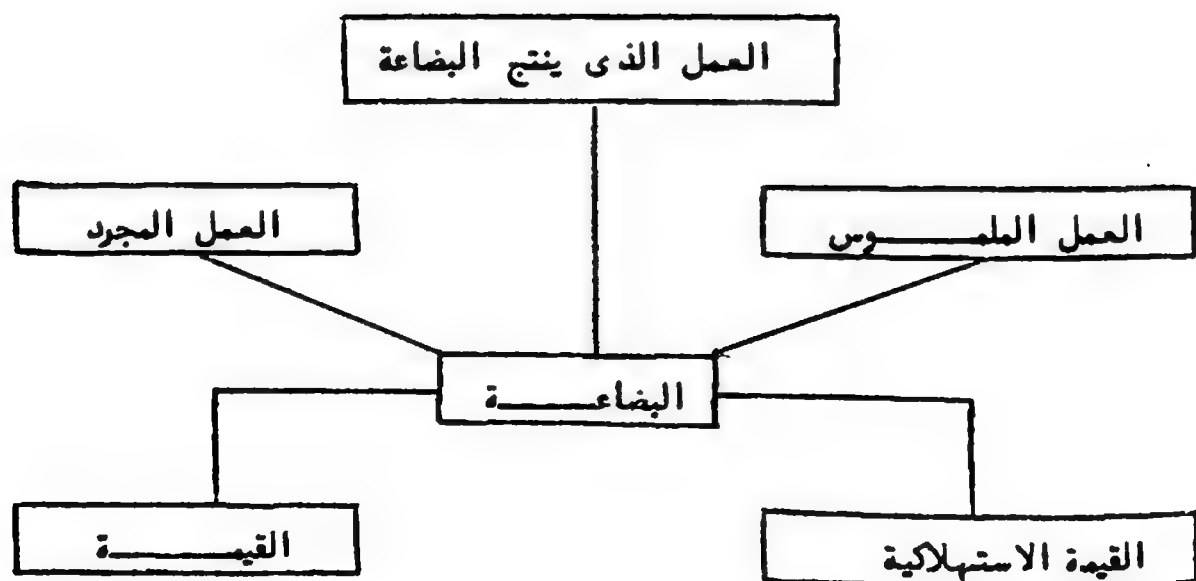
ولكن اذا راقبنا عن كثب مختلف اشكال العمل ، لاكتشفنا فيها سمة مشتركة :
بذل او انفاق العمل الانساني بوجه عام ، اى بذل او انفاق طاقة العضلات
والدماغ والاعصاب ، الخ . . والعمل ، بصرف النظر عن شكله الملموس ، بوصفه

بذلا او انفاقا لقوة العمل الانساني ، انما هو العمل المجرد . والعمل المجرد
يشكل قيمة البضاعة .

ان العمل الملموس ، خالق القيمة الاستعمالية ، قد كان دائما وسيكون دائما ،
سواء في ظل نظام الانتاج البضاعي ام بدونه . اما العمل المجرد ، فلا يلائم
الا الانتاج البضاعي . واذا كانت مختلف اشكال العمل الملموس تقاس بالعمل
المجرد نفسه ، بالعمل بوجه عام ، فذلك نظرا لوجود الانتاج البضاعي ، لكون
المنتج المصنوع معدا للبيع . وبالفعل ، اذا صنع المنتج ، مثلا ، احذية ،
وحملها الى السوق ، فكيف يستطيع ان يبادلها ، مثلا ، مقابل الخبز ؟ ان
هذين المنتجين غير قابلين للمقارنة من حيث القيمة الاستعمالية . فلا يمكن
اذن مقارنتهما الا حسب كمية العمل المبذول . واذا بادل السكاف زوجا من
الاحذية مقابل مئة كيلوغرام من الحبوب ، فهذا يعنى ان كمية العمل المجرد
نفسها قد بذلت على زوج الاحذية وعلى المئة كغ من الحبوب . ولو ان زوج
الاحذية استعمل في اسرة السكاف بدلا من اعداده للمبادلة ، لما كان ثمة
حاجة ابدا لتحديد كمية العمل المجرد المضمن في هذا الزوج . ومع زوال
الانتاج البضاعي ، تزول ايضا مقولة العمل المجرد .

في ظل الانتاج البضاعي البسيط والرأسمالي ، يوجد بين العمل الملموس
والعمل المجرد تناقض تناحري (مستعص لا حل له) يتجلى في الظاهر تناقضا
بين العمل الخاص والعمل الاجتماعي .

ازدواجية طابع العمل الذى ينتج البضاعة



العمل الخاص والعمل الاجتماعي

في ظروف الانتاج البضاعي يصنع كل منتج نوعا معينا من البضاعة . والعمل

مقسم فى المجتمع ، وكلما ازداد التقسيم الاجتماعى للعمل عمقا ، وكلما ازداد عدد فروع الانتاج ، كلما اتسعت وقوت الروابط التى تربط المنتجين بعضهم ببعض ، وتشعب ترابطهم . ففى صنع جميع الاشياء تقريبا ، يشترك المشترى والمئات من الناس من مختلف المهن . وهذا يعنى ان عمل كل منتج يشكل جزءا من العمل الاجتماعى ، يرتدى طابعا اجتماعيا .

ولكن المنتجون فى مجتمع تسود فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يدبرون استثماراتهم بصورة منفردة ، فهم منعزلون بعضهم عن بعض . ولهذا فان عملهم الذى هو ، اساسا ، عمل اجتماعى ، يظهر بمظهر عمل خاص ، وهكذا يختفى هنا الطابع الاجتماعى للعمل . ولا يتجلى هذا الطابع الا عند تبادل البضائع فى السوق . ففى تبادل البضائع ، فى مجرى البيع والشراء على وجه الضبط ، يظهر العمل الخاص الذى يقوم به المنتج المعنى ، عملا اجتماعيا ، جزءا من العمل الاجتماعى ، لأنه ضرورى للمجتمع .

وما ان عمل المنتج خاص بصورة مباشرة وما انه يرتدى فى الوقت نفسه طابعا اجتماعيا ، يبرز التناقض الاساسى فى الاقتصاد البضاعى البسيط ، اي التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعى . وهذا التناقض يتجلى عند التبادل . فحين يأتى المنتجون الى السوق ، يتبين ان بعضهم يبيع بضائعه ، بينما الآخرون لا يتوصلون الى بيعها . فهم لا يستطيعون بيعها اما لانعدام الطلب ، واما لغلائها . بيد انه اذا كان المنتج لا يصرف بضاعته ، فهذا يعنى ان عمله الخاص لم يلق اعترافا على الصعيد الاجتماعى ، فيمنى المنتج بالخسائر ، واذا ما تكررت هذه الحالة مرارا ، اصيب بالخراب . ولذا ففسان التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعى يؤول الى خراب بعض المنتجين والى اثرا بعضهم الآخر .

مقدار قيمة البضاعة

بما ان العمل يخلق قيمة البضاعة ، فان مقدار القيمة يقاس بكمية العمل المضمن فى البضاعة . ولكن المنتجين كثيرون ، وهم ينفقون على انتاج البضائع عنها كميات مختلفة من العمل . ولذا فان مقدار قيمة البضاعة لا يمكن قياسه بما بذله كل منتج بمفرده من نفقات فعلية من العمل ، والا لا تكون قيمة البضائع نفسها وحيدة المقدار . اما فى الواقع ، فللبضائع نفسها قيمة متساوية ، واحدة لدن التبادل . ان مقدار قيمة البضائع لا يحدده وقت العمل الفردى الذى يبذله كل منتج ، انما يحدده وقت العمل الضرورى اجتماعيا لانتاج بضاعة معينة .

ويقصد بوقت العمل الضرورى اجتماعيا الوقت الضرورى لانتاج وحدة من بضاعة ، فى ظروف الانتاج الاجتماعية المتوسطة فى فرع صناعى معنى (مستوى التكيف ، ودرجة مهارة المنتجين ، ودرجة شدة العمل) . ان وقت العمل الضرورى اجتماعيا تحدد ، كقاعدة عامة ، ظروف الانتاج التى يمار فيها الى خلق اكبر كمية من البضائع من نوع معين .

ان وقت العمل الضرورى اجتماعيا يتغير على الدوام ، وبالتالى يتغير ايضا

مقدار القيمة . ان تغير وقت العمل الضروري اجتماعيا ينجم عن تغير انتاجية العمل . وانتاجية العمل تتجلى في كمية المنتج المصنوعة في وحدة من وقت العمل ، او يحددها مقدار وقت العمل المبذول على وحدة من نتاج العمل . وبارتفاع انتاجية العمل يعنى ، فامة ، كل تغير يطرأ على عملية العمل ويؤدى الى تخفيض نفقات العمل لانتاج كل وحدة من البضاعة المعنية . وقدر ما تزداد انتاجية العمل ، اى بقدر ما يزداد الانتاج في فترة معينة من الوقت ، بقدر ما تقل قيمة البضاعة ، والعكس بالعكس . فبقدر ما تنخفض انتاجية العمل الاجتماعى ، بقدر ما يزداد وقت العمل الضروري اجتماعيا لانتاج البضاعة المعنية ، وترتفع قيمتها . ولهذا يقال ان انتاجية العمل وقيمة كل وحدة من البضاعة يتناسبان عكسا . فاذا ارتفعت انتاجية العمل ، فان قيمة البضاعة تهبط . وبالعكس ، اذا انخفضت انتاجية العمل ، فان قيمة البضاعة ترتفع .

ولكنه يجب التمييز بين انتاجية العمل وشدة العمل . ان شدة العمل تتجلى في نفقات العمل في وحدة من الوقت . وقدر ما ترتفع نفقات العمل خلال فترة معينة من الوقت ، بقدر ما تزداد كمية المنتجات ، ولكن قيمة وحدة من المنتج قد لا تتغير ، نظرا لان كمية اكبر من العمل انفقت على انتاج كمية اكبر من المنتجات .

ان ما يؤثر في مقدار قيمة البضاعة ، انما هو درجة تعقد العمل . وتبعاً لدرجة التعقد ، ينقسم العمل الى عمل كفو وعمل غير كفو . ان العامل الذى لا يملك اى اعداد خاص يعطى عملا بسيطا (غير كفو) ، والعمل الذى يتطلب اعدادا خاصا هو عمل معقد (كفو) . ان العمل المعقد ينشئ في وحدة من الوقت قيمة اكبر مما ينشئ العمل البسيط . ولذا يقال ماركس ان العمل المعقد يسدو عملا بسيطا مرفوعا الى قوة معينة او مضروبا . ان قياس مختلف اشكال العمل ، العمل المختلف الكفاءة ، العمل المختلف الانتاجية ، بقياس واحد ، بالعمل المجرد الذى يؤلف قيمة البضاعة ، في ظل الانتاج البضاعى القائم على الملكية الخاصة ، انما يجرى بصورة عفوية ، ففى السوق ، لدن عرض البضاعة للبيع . ان القيمة تعبر عن علاقات الانتاج بين المنتجين ، وعن تبادل نشاطهم . ولكن هذه العلاقات تبدو فى الظاهر علاقات بين الاشياء .

٣ - تطور التبادل واشكال القيمة

قيمة التبادل - شكل ظهور القيمة

ان قيمة البضاعة يخلقها العمل المنفق على انتاجها . ولكن القيمة لا تكشف عن نفسها الا اثنا موازنة ، مقارنة بضاعة باخرى في سياق التبادل ، اى عبر قيمة التبادل . فان قيمة فأس واحدة ، مثلا ، لا يمكن التعبير عنها مباشرة بوقت العمل ، بل بواسطة بضاعة اخرى . مثلا . فأس واحدة تعادل ٢٠ كيلوغراما من الحبوب . فالحبوب هنا واسطة للتعبير عن قيمة الفأس . ان هذه

المعادلة تدل على ان انتاج الحبوب قد اقتضى من الوقت نفس الكمية التى اقتضاها انتاج الفأس . فالبضاعة التى تعبر عن قيمتها فى بضاعة اخرى (الفأس ، فى مثلنا) هى الشكل النسبى للقيمة . والبضاعة التى تكون قيمة استعمالها واسطة للتعبير عن قيمة بضاعة اخرى (الحبوب ، فى مثلنا) هى الشكل التعادلى للقيمة .

ان قيمة التبادل قد قطعت طريقا طويلا من التطور التاريخى ، ابتداء من الشكل البسيط ، العرضى للقيمة حتى الشكل النقدى للقيمة .

شكل القيمة البسيط

حين كان الانتاج يتسم بصفة الانتاج الطبعمى وحين كانت المنتجات معدة للاستهلاك المباشر ، لا للتبادل ، لم يكن الفائض من المنتجات يدخل حلبة التبادل الا عرضا . وكانت كمية المنتجات المتبادلة محدودة . كانت بضاعة ما تبادل مباشرة ببضاعة اخرى ولم تكن تجد تعبيرا عن قيمتها الا فى بضاعة واحدة . مثلا : فأس واحدة مقابل ٢٠ كيلوغراما من الحبوب ، او كمية من البضاعة ا مقابل كمية اخرى من البضاعة ب . وما ان التبادل كان عرضيا ، فلم يتوافر لقيمة البضاعة مقياس واحد . ونقصد هنا الشكل البسيط ، او المنفرد او العرضى للقيمة .

شكل القيمة الكامل او المتطور

فى النظام الماشعى البدائى ، حين حدث اول تقسيم اجتماعى كبير للعمل ، اى انفصال قبائل الرعاة عن قبائل الزراع ، وحين بدأت تتطور كذلك مختلف الحرف ، اخذت تدخل حلبة التبادل كمية متزايدة ابدا من البضائع : الماشية ، الحبوب ، الخ . . . وصار التبادل بين المنتجين ظاهرة منتظمة ، دائمة . ولكنه تبين شيئا فشيئا واكثر فاكتر عند تبادل البضائع ان كثيرين ارادوا الحصول على بضاعة معينة . وهذه البضاعة صارتها الماشية بصورة عفوية . فكانت الماشية تعادل وتبادل بكثرة من البضائع الاخرى . مثلا :

٤٠ كيلوغراما من الحبوب	=	رأس غنم واحد
٢٠ مترا من القماش	=	
٢ فأس	=	
٣ غرامات من الذهب	=	
كمية من البضاعة ا ، الخ . .	=	

ان هذا الشكل الذى يمكن فى ظله التعبير عن قيمة بضاعة واحدة بكثرة من البضائع الاخرى ، يسمى الشكل الكامل او المتطور للقيمة .

شكل القيمة العام

مع تطور الانتاج الماشعى وتطور التبادل ، بدأت تنفصل وتتميز عن جميع

البضائع بضاعة اشتد الطلب عليها أكثر من غيرها . وشرعت جميع البضائع تعبر عن قيمتها في بضاعة واحدة بالذات . وهذه البضاعة التي صارت تعبيراً عن قيمة جميع البضائع الأخرى هي المعادل العام ، أي المقياس ، المعيار ، لكل بضاعة أخرى . ومع ظهور المعادل العام ، تم الانتقال من شكل القيمة المتطور إلى شكل القيمة العام . ومن الممكن التعبير عنه على النحو التالي :

رأس غنم واحد	=	٤٠ كيلوغراماً من الحبوب
	=	٢٠ متراً من القماش
	=	٢ فأس
	=	٣ غرامات من الذهب
	=	كمية من البضاعة أ ، والخ . .

إن الانتقال إلى شكل القيمة العام قد آل إلى ظهور تداول البضائع . وهكذا صارت كل عملية من عمليات التبادل تنقسم إلى مرحلتين : مرحلة البيع ومرحلة الشراء . ولكن دور المعادل العام في هذا الطور لم يترسخ بعد في بضاعة معينة . ففي بعض الأماكن قامت الماشية بدور المعادل العام ، وفي أماكن ثانية ، الملح ، وفي ثالثة الفراء ، الخ . .

إلا أن تنامي الانتاج البضاعي واتساع التبادل تطلبا الانتقال إلى معادل وحيد لأن قيام مختلف البضائع بدور المعادل العام صعب تطور التبادل ودخل في تناقض مع حاجات السوق النامي . وهذا التناقض وجد لنفسه حلاً في كونه دور المعادل العام ترسخ تدريجياً في المعدنين الثمينين : الفضة والذهب .

شكل القيمة النقدي

حين ترسخ دور المعادل العام في بضاعة واحدة ، في الذهب مثلاً ، نشأ شكل القيمة النقدي . وهذا ما يمكن التعبير عنه على النحو التالي :

٣ غرامات من الذهب	=	٤٠ كيلوغراماً من الحبوب
	=	٢٠ متراً من القماش
	=	٢ فأس
	=	رأس غنم واحد
	=	كمية من البضاعة أ ، والخ . .

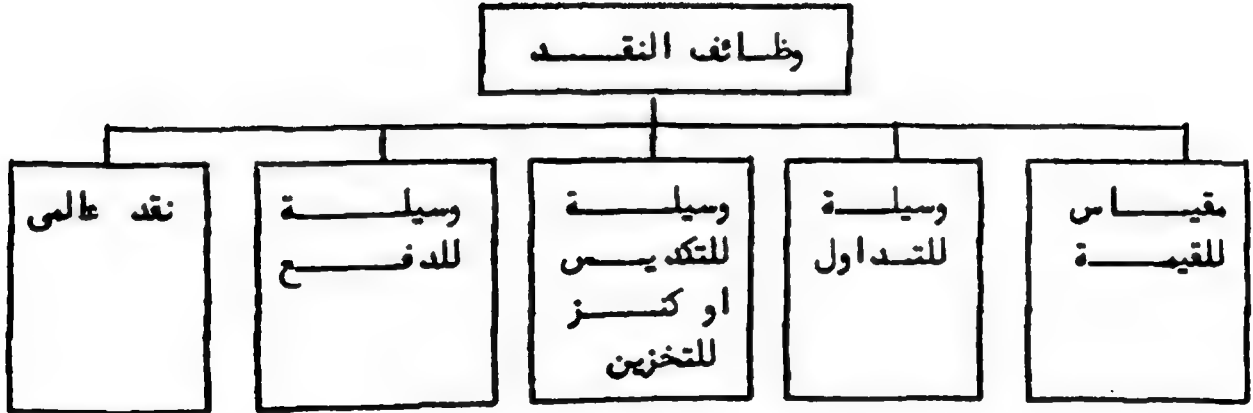
إن الانتقال إلى الشكل النقدي للقيمة قد حدث بعد التقسيم الاجتماعي الكبير الثاني للعمل ، أي بعد انفصال الحرفة عن الزراعة . وصار الذهب والفضة ، بحكم خصائصهما المميزة (التجانس ، قابلية الانقسام ، صغر الحجم ، الخ .) معادلاً عاماً ، وتحولاً إلى نقد . إن النقد إنما هو بضاعة معينة تعود إليها وظيفة اجتماعية قوامها التعبير عن قيمة جميع البضائع الأخرى . ومع ظهور النقد ، أخذت قيمة جميع البضائع تقاس بالنقد .

جوهر النقد ووظائفه

ولد النقد بصورة عفوية فى سياق تطور الانتاج البضاعى وتطور التبادل خلال التاريخ . وان تطور اشكال القيمة ابتداء من ابسط اشكالها ، هو الذى آل الى ظهور الشكل النقدي للقيمة والى ظهور النقد .

ان الذهب والفضة ، والقطع النقدية المعدنية المسكوكة او العلام النقدية الورقية التى تحل محلها ، كل هذا يستخدم بوصفه نقدا . ولكن هذه النقود لم تظهر دفعة واحدة ، بل ظهرت نتيجة تطور طويل . فى البد ، تميزت بوصفها نقدا بضاعة كانت اغلب الاحيان موضوعا للتبادل . وقد قامت فراء الوحوش ، والمواشى ، والجلود ، والحبوب ، والملح ، وغير ذلك بدور النقد عند مختلف الشعوب وفى مختلف الازمنة . ومع تطور التبادل كان دور النقد ينتقل من بعض البضائع الى بعضها الآخر . وبعد مرحلة طويلة من تطور الانتاج البضاعى ، ترسخ دور النقد فى الذهب . وفى القرن التاسع عشر ، اضطلع الذهب بدور النقد فى الاغلبية المطلقة من البلدان .

فى اقتصاد بضاعى متطور ، يقوم النقد بعدة وظائف : فهو مقياس لتحديد قيمة البضائع ، ووسيلة للتداول ، ووسيلة للتكديس او كنز للتخزين ، ووسيلة للدفع ، ووسيلة للتبادل مع الخارج (نقد عالمى) .



لننظر الى كل من هذه الوظائف .

ان مقياس القيمة هو وظيفة النقد الرئيسية ، وهذه الوظيفة تقوم اساسا فى قياس جميع البضائع بالنقد . ولكى يقوم النقد بوظيفة مقياس للقيمة ، لا بد له ان يملك قيمة بنفسه . فكما لا يمكن قياس ثقل جسم ما الا بمقابلته بجسم آخر ان ثقله الخاص ايضا ، كذلك لا يمكن قياس قيمة بضاعة ما الا بواسطة اخرى ، تملك هى ايضا قيمة . ان قيمة بضاعة ما تقاس بواسطة الذهب . فحين يحدد مالك البضاعة سعرا لبضاعته ، فانه يعبر بالفكر ، او مثاليا كما يقول ماركس ، عن قيمة البضاعة ذهبا . ان مقارنة البضاعة بكمية معينة من الذهب امر يمكن تحقيقه لأنه توجد دائما فى الواقع الحى نسبة محددة بين قيمة الذهب وقيمة

البضاعة المعنية . ان هذه النسبة تركز على العمل الضروري اجتماعيا لانتاج البضاعة والذهب .

ان قيمة البضاعة ، معبرا عنها بالنقد ، تدعى سعر (ثمن) البضاعة . ان السعر هو التعبير النقدي لقيمة البضاعة .

ان البضائع تعبر عن قيمتها بكمية محددة من الذهب او الفضة . وهذه الكمية من المادة النقدية يجب قياسها . ان وزنا معيناً من المعدن - النقد هو الوحدة القياسية النقدية . هذه الوحدة النقدية هي الدولار في الولايات المتحدة الاميركية والجنيه السترليني في بريطانيا ، والليرة اللبنانية في لبنان ، والدينار في العراق ، واهلمجرا . وتسهيلا للقياس ، تقسم الوحدة النقدية الى اقسام اقل : الدولار الى ١٠٠ سنت ، والجنيه السترليني الى ١٠٠ بينس ، والليرة اللبنانية الى ١٠٠ قرش ، الخ . .

ان الوحدة النقدية واقسامها تؤلف مقياس الاسعار .

وسيلة التداول هي وظيفة النقد الثانية . قبل ظهور النقد ، كان الناس يتعاطون التبادل البسيط ، اي مبادلة بضاعة بصورة مباشرة مقابل بضاعة اخرى . ومع ظهور النقد ، تجرى مبادلة بضاعة مقابل اخرى بواسطة النقد . اولا ، تبادل البضاعة مقابل النقد ، ثم يبادل هذا النقد مقابل بضاعة اخرى . ان تبادل البضائع الذي يجري بواسطة النقد ، يسمى تداول البضائع (بضاعة - نقد - بضاعة) . ولكنه تنبغى الاشارة الى ان البضاعة التي تقع في يد الشاري تخرج من التداول ، بينما يبقى النقد على الدوام في حلبة التداول ، اي انه ينتقل من يد الى يد . وهكذا يقوم النقد بدور وسيط في تداول البضائع ويؤدي وظيفة وسيلة للتداول . ولاداء هذه الوظيفة ، لا بد ان يكون النقد متوفرا .

في البدء ، كان النقد يتجلى اثنا مبادلة البضائع بشكل سكائب ذهبية فضية . ولكن هذا الشكل كان ينطوي على كثرة من المزعجات . كان ينبغي كل مرة وزن السكائب ، وتقسيمها ، وتحديد عيارها . ولهذا اخذت السكائب الذهبية والفضية محلها شيئا فشيئا القطع النقدية التي احتفظت الدولة بسكائها . ان القطعة النقدية سكبسة من شكل محدد ، تحتوي كمية محددة من المعدن من حيث الوزن والمعيار ، الامر الذي يشته خاتم خاص للدولة .

واتناء التداول ، تدرس القطع النقدية وتخسر جزءا من قيمتها . ولكن التجربة تبين ان المسكوكات او النقود البالية تبقى في التداول مثلها مثل النقود السليمة . ومرد ذلك الى ان النقد ، اذ يؤدي وظيفة وسيلة التداول ، لا يبقى طويلا في يد الشاري او في يد البائع . ان ما يهم منتج البضاعة هو شأن النقود المقبوضة الاسمي ، ولا يهمه ما اذا كان قبض مقابل بضاعته قطعاً نقدية كاملة القيمة او غير كاملة القيمة ، اذ انه على كل حال سينفقها على شراء بضائع اخرى ضرورية له . وهكذا يمكن لوظيفة وسيلة التداول ان تقوم بها نقود معدنية مخفضة القيمة وحتى نقود ورقية .

مع تطور الاقتصاد البضاعي ، صار النقد يقوم بوظيفة وسيلة للتدريس او كسز للتخزين . ان النقد هو رمز الثروة العام ، الشامل . فان امتلاكه يتيح الحصول على اي بضاعة كانت . ويكسب المنتجون النقد ، ويوفرونه لكي يشتروا فيما بعد

البضاعة الضرورية لهم . ان هذه الوظيفة لا يمكن ان يقوم بها الا نقد كامل القيمة ، - قطع نقدية ذهبية وفضية او مصنوعات من الذهب والفضة .
ويقوم النقد بوظيفة وسيلة للدفع . ان البضائع لا تباع دائما نقدا وهذا . ويمكن ان يجرى البيع والشراء بالتسليف ، بالدين ، مع تأجيل الدفع . ففى حال الشراء بالتسليف ، تنتقل البضاعة من يد البائع الى يد الشارى دون ان يدفع فوراً شيئاً بالمقابل . ويتحدد الدفع فى موعد معين . وحين يحين الموعد ، ينتقل النقد من الشارى الى البائع . واذ ذاك يقوم النقد بوظيفة وسيلة للدفع . مثلاً . يصنع الحداد فى الربيع محراثاً ضرورياً للفلاح ، ولكن الفلاح لا يملك نقداً ، ولكنه سيملكه فى الخريف بعد حصاد الحبوب وبيع الغلة . فى هذه الحالة لا يستطيع الفلاح ان يحصل على المحراث الا بالتسليف ، اى بتأجيل الدفع الى الخريف . كذلك يقوم النقد بوسيلة الدفع فى حال تسديد الضرائب والريح العقارى ، والخ . .

ان وظيفة النقد بوصفه وسيلة للتداول ووسيلة للدفع تتيحان توضيح القانون الذى تتحدد بموجبه كمية (مقدار) النقود الضرورية لتداول البضائع .
ان كمية النقود الضرورية للتداول رهن : (١) بمجموع اثمان البضائع الموجودة قيد التداول ؛ (٢) بسرعة تداول النقود . ويقدر ما يسرع تداول النقود ، بقدر ما تقل كميتها الضرورية للتداول ، والعكس بالعكس . فاذا بلغ ، مثلاً ، مبيع البضائع فى سياق سنة واحدة ١٠٠ مليار دولار ، ودار كل دولار بصورة وسطية ٥٠ دورة ، اقتضى تداول كل كمية البضائع :

$$\text{كمية النقود} = \frac{\text{مجموع اثمان البضائع}}{\text{سرعة تداول النقد}} = \frac{١٠٠ \text{ مليار دولار}}{٥٠} = ٢ \text{ مليار دولار}$$

ويفضل التسليف ، ينخفض الطلب على النقود بمقدار مجموع اثمان البضائع المباعة بالتسليف ومقدار المدفوعات المتبادلة التسديد . ولهذا تكتسب معادلة التداول النقدي الكاملة الصورة التالية :

$$ك = \frac{ث ب - ت + م - ع د}{ع د}$$

ان قانون التداول النقدي يقول ان كمية النقود الضرورية لتداول البضائع (ك) يجب ان تساوى جميع اثمان البضائع المعدة للتصرف (ث ب) ، ناقص مجمل اثمان البضائع المباعة بالتسليف (ت) ، زائد المدفوعات (م) التى حل موعد تسديدها ، ناقص مجمل المدفوعات المتبادلة التسديد (ع د) ؛ وكل هذا المبلغ يجب قسمته على عدد دورات الوحدات النقدية المتماثلة (ع د) .

ان هذا القانون يسرى مفعوله فى جميع التشكيلات الاجتماعية التى يوجد فيها الانتاج البضاعى والتداول البضاعى .

ويقوم النقد ايضا بوظيفة وسيلة للتبادل مع الخارج ، اى بوظيفة نقد عالمي .

فى السوق العالمية ، ينزع النقد ، كما يقول ماركس ، ثوبه الوطنى ، فلا يظهر بمظهر قطع نقدية ، بل بمظهره الاولى ، اى بمظهر سبائك من الذهب او الفضة . فالذهب فى السوق العالمية ، فى المبادلات بين البلدان ، وسيلة عامة للشراء ، ووسيلة عامة للدفع ، والرمز العام للثروة الاجتماعية .

هذه هى وظائف النقد . وهى مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا ، وتعبر باكمال متنوعة عن جوهر النقد بوصفه معادلا عاما شاملا .

وفى التشكيلات الاجتماعية القائمة على الاستثمار (نظام الرق ، النظام الاقطاعى ، النظام الرأسمالى) ، يرتدى النقد طابعا طبقيًا ، وهو وسيلة للاستثمار .

الذهب والنقد الورقى . التضخم النقدى

النقد الورقية هى عبارة عن العلام النقدية التى تصدرها الدولة وتحل محل الذهب وتمثله فى وظيفته كوسيلة للتداول وكوسيلة للدفع . ان النقد الورقى لا يملك عمليا اى قيمة خاصة ، ولا يمكنه بالتالى ان يقوم بوظيفة مقياس لقيمة البضائع .

وقد صدر النقد الورقى للمرة الاولى فى عام ١٦٦٠ ، فى اميركا ، وفى روسيا عام ١٧٦٩ .

وايا كانت كمية النقد الورقى الصادر ، فانه لا يمثل الا قيمة كمية الذهب الضرورية لتأمين التداول التجارى . فاذا كانت كمية النقد الورقى الصادر تناسب كمية الذهب الضرورية لتأمين التداول التجارى ، تطابقت قدرة النقد الورقى الشرائية مع قدرة النقد الذهبى الشرائية . وكقاعدة عامة ، تلجأ الدولة البرجوازية الى اصدار كمية اضافية من النقد الورقى ، لأن ايراداتها اقل ، كقاعدة ايضا ، من نفقاتها . وهذا ما يبرز على الاخص فى مراحل الحروب والازمات وغيرها من الهزات . ولهذا تهبط قيمة النقد الورقى .

مثلا . لتداول البضائع ، نفترض انه يجب خمسة مليارات من الوحدات النقدية الذهبية ، كل وحدة دولارا ، وان الدولة قد اصدت خمسة مليارات دولار ورقي . هذا يعنى ان كلا من هذه الدولارات الورقية يمثل دولارا ذهبيا . لنفترض ان المبادلات التجارية تبقى كما هى ، ولكن الدولة تصدر ايضا خمسة مليارات اخرى من الدولارات الورقية . فالآن ، يمثل الدولار الذهبى بدولارين ورقيين ، ولا يمكن لحاملهما ان يشتري بهما من البضائع الا قدر ما كان يشتري سابقا بدولار واحد . وعلى هذا النحو ، تهبط قيمة النقد الورقى ، وتهبط قدرته الشرائية .

وهذه الظاهرة تسمى التضخم النقدى . ان التضخم النقدى يؤول الى ارتفاع اسعار البضائع . ولكن ، اذا كانت اجور الشغيلة وايراداتهم فى البلدان الرأسمالية تزداد فى حال التضخم ، الا انها لا تزداد بنفس النسبة التى تزداد بها الاسعار . ولهذا فان الجماهير الكادحة هى التى تعاني من التضخم اشد اضراره .

وعند درجة معينة ، يتسبب التضخم لاقتصاد البلاد بخلل شديد . وهناك

اساليب مختلفة لاعادة التداول النقدي الى مجراه الطبيعى . ومن اساليب
الاصلاح النقدي هذه ، الاستعاضة عن النقد الذى انخفضت قيمته بكمية اقسل
من النقد الجديد .

ان مضمون الاصلاحات النقدية وطرائق تطبيقها انما تقررها الدولـة
البرجوازية فى صالح الطبقة السائدة . والاصلاحات النقدية التى تحققها
البرجوازية تؤدى الى تخفيض مستوى حياة الجماهير الشعبية .
فضلا عن الاصلاحات النقدية ، يجرى فى البلدان الرأسمالية تخفيض قيمة
النقد (العملة) . ان تخفيض قيمة النقد يعنى تخفيض مضمون الوحدة النقدية
الوطنية الذهبى شرعا وقانونا ، ويعنى بالتالى تخفيض سعرها الرسمى بالنسبة
لعملات البلدان الاخرى . وباللجوء الى تخفيض قيمة النقد ، تحاول الحكومات
البرجوازية ان تزيل اختلال الاقتصاد على حساب مصالح الشغيلة . وقد جرت
عمليات واسعة لتخفيض قيمة عملات البلدان الرأسمالية فى سنة ١٩٤٩ وسنة
١٩٦٧ ، علما بانها جرت لا بالنسبة الى الذهب بل بالنسبة الى الدولار
الاميركى . ومن جراء عسكرة الاقتصاد على نطاق لا سابق له ، ومن جراء تردى
وضع الولايات المتحدة الاميركية فى السوق الرأسمالية العالمية نحو اوائـل
الستينيات ، ألغت الحكومة الاميركية رسميا مبادلة الدولارات الورقية بالذهب ،
وخفضت (ولاسيما فى سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٢) مضمون الدولار من الذهب .
ان تخفيض قيمة الدولار الاميركى — العملة الاحتياطية الاساسية فى العالم
الرأسمالى — هو من المظاهر الساطعة لازمة نظام الامبريالية النقدي المالى .

النقود التسليفية

فضلا عن النقد الورقى ، يوجد فى البلدان الرأسمالية ما يسمى النقود
التسليفية . ان النقود التسليفية تنبثق من وظيفة النقد بوصفه وسيلة للدفع .
وابسط شكل للنقود التسليفية هو الكبيالة . ان الكبيالة سند دين مـوضوع
بشكل معين يعبر عن التزام دفع مبلغ معين من النقود فى أجل موعـد . ان
الكبيالة (او السفتجة) ، بانتقالها من يد الى يد فى سياق شراء البضائع
وبيعها ، تقوم بدور النقد .

فى البدء ، قامت بدور النقود التسليفية الكبيالة التجارية الخاصة ، اى
الكبيالة التى يعطيها شارى البضاعة . ولكن الكبيالة الخاصة كانت موضع تداول
فى حلقة ضيقة ، لأنه لم يكن يقبلها غير الذين يعرفون من اعطى الكبيالة .
وفى ما بعد ، شرع البنك اكثر فاكـر يقبل الكبيالات الخاصة ويحسمها (يخصمها) .
ولكن البنك اخذ بدوره يعطى كبيالاته ، وهذه اسميت البنكوت . ان البنكوت
(الورق المصرفى) انما هو كبيالة على صاحب بنك يمكن لحاملها ان يحصل
فى اى وقت كان على النقود فى البنك .

وكان فى المستطاع مبادلة البنكوت بالذهب او بغيره من النقود المعدنية .
وفى هذه الحال ، كان البنكوت يتداول على قدم المساواة مع النقد الذهبى
ولا تنخفض قيمته . ومع تطور الرأسمالية انخفضت نسبيا كمية الذهب الموجودة
قيد التداول . وصار الذهب يتكـس اكثر فاكـر بشكل احتياطى فى بنـوك

الإصدار المركزية . وفي التداول ، أخذت البنكوتات ثم النقود الورقية محل الذهب . في البدء ، كانت البنكوتات ، كقاعدة ، قابلة للتبديل بالذهب ؛ وفيما بعد ، أخذت تصدر بنكوتات غير قابلة للتبديل . وهذا ما قرب كثيرا بين البنكوتات والنقود الورقية .

الانظمة النقدية

لاستكمال مواصفات النقد ، من الضروري بحث الانظمة النقدية القائمة فى البلدان الرأسمالية .

الانظمة النقدية انما هي اشكال لتنظيم التداول النقدي فى البلاد . وقد عرف التاريخ الانظمة النقدية المعدنية والورقية . فاذا كان معدن واحد (الذهب او الفضة) يقوم بدور النقد ، فان هذا النظام كان يسمى بالنظام الوحيد المعدن (او نظام المعدن الواحد) ؛ واذا كان المعدنان المذكوران يقومان معا بدور النقد ، فان هذا النظام كان يسمى بالنظام الثنائي المعدن (او نظام المعدنين) .

فى مختلف درجات تطور الرأسمالية (القرن السادس عشر - القرن السابع عشر) كانت الانظمة النقدية فى كثير من البلدان ثنائية المعدن اى ان الذهب والفضة كانا ساريين بالقدر نفسه . ونحو اواخر القرن التاسع عشر ، انتقلت البلدان الرأسمالية جميعها تقريبا الى النظام الوحيد المعدن ، - النظام الذهبى للتداول النقدي .

ان سمات النظام الوحيد المعدن الاساسية هي التالية : حرية سك القطع النقدية الذهبية ، مبادلة سائر العلام النقدية بالقطع النقدية الذهبية ، تنقل الذهب بين البلدان . ان حرية سك القطع النقدية الذهبية يعنى حق الافراد فى مبادلة ما يملكونه من ذهب بقطع نقدية ذهبية فى دار سك العملة . وفى الوقت نفسه تتوفر لمالكى القطع النقدية فرصة تحويلها الى سبائك من الذهب . وفى ظل هذا النظام ، تتطابق كمية النقود الموجودة قيد التداول تطابقا عفويا مع متطلبات التداول البضاعى .

ولتأمين التداول الصغير (تداول المبالغ الصغيرة) فى ظل النظام الذهبى يضمنون قيد التداول قطعاً نقدية للفكة (للمصرف) من النحاس والنيكل وغيرهما من المعادن .

ومنذ بداية الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) انتقلت البلدان الرأسمالية الى النظام النقدي الورقي للتداول . وفى الوقت الحاضر لا وجود للنقود الذهبية قيد التداول فى اى بلد . وهذا يرتبط بالازمة العامة للرأسمالية ، ومعسكرة الاقتصاد ، واستخدام الدولة البرجوازية لإصدار النقود من اجل نهب الشفيلة .

المزاخمة وفوضى الانتاج

فى ظل سيطرة الملكية الخاصة ، يجرى انتاج البضائع بصورة عفوية .
والمنتجون والمشروعات لا ينسقون انتاجهم مع غيرهم من المنتجين ولا مع
المستهلكين . وفى الانتاج تسود الفوضى ، اى انعدام البرنامج ، وتشوش
الانتاج .

وفوضى الانتاج تعززها المزاخمة ، الصراع الضارى بين المنتجين الفرديين فى
سبيل ظروف افضل للانتاج والتصرف ، فى سبيل الحصول على اكبر قدر من
الارباح . ان المزاخمة وفوضى الانتاج هما قانون الانتاج البضاعى القائم على
الملكية الخاصة . وكل منتج ، سواء كان فلاحا ام حرفيا ام رأسماليا (ان
الرأسمالى نفسه لا ينتج ، بالطبع ، البضائع ولكنه يظهر فى السوق منتجا) -
يسعى جهده الى كسب اكبر ما يمكن من بيع البضاعة . ولكن المنتج ، حين
ينصرف الى انتاج البضاعة ، لا يستطيع ان يتوقع بدقة مقدار الطلب على هذه
البضاعة . فهو يعرف فقط ان الطلب عليها كان شديدا فى الآونة الاخيرة ،
فيجهد لانتاج اكبر كمية منها . ولكن المنتجين الآخرين يفعلون مثله . وتكون
النتيجة ان كلا منهم ينتج على مسؤوليته . وغالبا ما يحدث ان يحار السى
انتاج بضاعة معينة بنسبة تفوق كثيرا الطلب عليها فى المجتمع .
فما هو ضابط الانتاج فى مجتمع تسود فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ؟
انه قانون القيمة .

قانون القيمة

قانون القيمة هو القانون الاقتصادى للانتاج البضاعى ، القانون الذى يتم
بموجبه تبادل البضائع حسب كمية العمل الضرورى اجتماعيا لانتاجها . وتعبير
آخر ، ان قانون القيمة يعنى ان البضائع تبادل بعضها ببعض حسب قيمتها اى
ان البضائع البادلة تحتوى كمية متساوية من العمل الضرورى اجتماعيا ، انها
متعادلة . ولذا فان سعر البضاعة (ونعيد التذكير بان السعر هو التعبير
النقدى للقيمة) يجب ان يناسب قيمتها . ولكن اسعار هذه البضائع او تلك ،
هى فى الواقع ، بفعل الطلب والعرض ، اعلى او ادنى من قيمتها . ومعلوم انه
بقدر ما تقل كمية هذه البضاعة او تلك فى السوق وقدر ما يزداد الطلب على
العرض ، بقدر ما يرتفع سعر البضاعة المعنية . والعكس بالعكس ، فهل يمكن
القول والحالة هذه ان قانون القيمة لا يفعل فعله ؟ كلا . ان اى قانون لا
يمكن فهم فعله الا بعد دراسة عدد كبير من الوقائع . واذا درسنا اسعار
بضاعة ما خلال مرحلة طويلة ، وجدنا ان الارتفاع والهبوط يتكاملان وان الاسعار
تطابق القيمة بصورة وسطية .

ورغم التشوش ، رغم فوضى الانتاج التى تسود فى المجتمع البضاعى المرتكز

على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يقوم نوع من التوازن ، نوع من التناسب بين شتى الفروع الاقتصادية من حين الى آخر . والاقتصاد البضاعي مدين بذلك لقانون القيمة الذي يتدخل كضابط للانتاج ويفعل فعله بواسطة المزاخمة ففى السوق . وقد اوضح انجلز انه " فى مجتمع من المنتجين يتبادلون بضائعهم ، تحرك المزاخمة قانون القيمة الخاص بالانتاج البضاعي ، وتحقق بالتالى نظاما معيناً وتركيباً معيناً للانتاج الاجتماعى هما وحدهما ممكنان فى الاوضاع المعنية . ان هبوط اسعار المنتجات او غلاءها الفاحش يسببان لمنتجى البضائع المنفردين ما وكم يحتاجه المجتمع وما لا يحتاجه " * .

ان فعل قانون القيمة فى الانتاج البضاعي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يتجلى على النحو التالى :

١ - ان قانون القيمة يضبط عفوياً توزيع وسائل الانتاج وقوة العمل بين مختلف فروع الانتاج .

ان التقسيم الاجتماعى للعمل يتطلب تناسبا معيناً بين الفروع . وبدون هذا التناسب ، لا يمكن ان يكون للانتاج وجود مادى . فان تغير الاسعار ، وبالتالى ، رعية الانتاج ، لدرجة اكبر او اقل ، يؤولان اما الى تدفق وسائل الانتاج والعمل الى هذا الفرع او ذاك ، واما الى انسحابها .

وهنا نسوق مقتطفاً ساطعاً وفكها من كتاب ايلين " قصة مشروع كبير " . فقد تمنى للكاتب ان يبين بنحو مجازى موفق جداً كيف يضبط قانون القيمة الانتاج البضاعي القائم على الملكية الخاصة ، ولا سيما الانتاج الرأسمالى .

" توفر للمستمر فوكس مبلغ من النقود - مليون دولار . ولكن لا يجوز ان تبقى النقود فى الدرج بلا عمل . ويتصفح المستر فوكس الجرائد ، ويستشير الاصدقاء ، ويستأجر العملاء . العملاء يركضون فى المدينة من الصباح الى المساء ، وينظرون ، ويسألون . اين يوظف المستر فوكس نقوده ؟

واخيراً ، تواجد العمل ! القبعات ! هذا ما يجب فعله . القبعات تسروج جيداً ، الناس يشرون .

لا داعى لامعان الفكر . يبنى المستر فوكس فبركة للقبعات . الفكرة ذاتها تخطر فى الوقت ذاته فى بال المستر بوكس والمستر كروكس والمستر نوكرس . وجميعهم يبدأون فى آن واحد بناءً فبارك القبعات .

بعد نصف سنة ، ظهرت فى البلد بضع فبارك جديدة للقبعات . المخازن تمتلئ حتى السقف بعلب الكرتون . المستودعات تزدحم بعلب الكرتون . ففى كل مكان يافطات واعلانات ولافتات : قبعات ، قبعات ، قبعات . وتواصل الفبارك العمل بملء قدرتها . واذ ذاك يحدث ما لم يتوقعه لا المستر فوكس ولا المستر نوكرس ولا المستر كروكس ولا المستر بوكس . فقد كفى الجمهور عن شراء القبعات . يخفض المستر نوكرس الاسعار ٢٠ سنتاً ، والمستر كروكس ٤٠ سنتاً ، ويسبب المستر فوكس القبعات بخسارة شرط ان يتخلص منها . ولكن الامور تسير من سيىء الى اسوأ ...

* ماركس وانجلز . المؤلفات ، المجلد ٢١ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

... وفجأة ، متوب ! قف ! المستر فوكس اوقف فبركته . تقاضى الفا عامل حساباتهم ، وبوسعهم ان يعضوا الى حيث يشاؤون . فى اليوم التالى تتوقف فبركة المستر نوks . بعد اسبوع تتوقف فبارك القبعات جميعها تقريبا . آلاف العمال بلا عمل . الآلات الجديدة يكسوها الصدا . المباني تباع بالكسر .

تمر سنة ، واخرى . القبعات المشتراة من نوks وفوكس وكروكس تلتف . الجمهور يبدأ من جديد شراء القبعات . متاجر القبعات تفرغ من القبعات . ممن الرغوف العليا يسحبون طب الكرتون المنيرة . القبعات لا تكفى . اسمسار القبعات ترتفع . واذ ذاك يساشر شخص ما ، المستر دودل مثلا ، وليس المستر فوكس ، عملا مفيدا - يبنى فبركة للقبعات . ولكن الفكرة ذاتها تخطر فسى بال اشخاص آخرين ، اذكيا ، وهاممين - المستر بودل ، والمستر فودل ، والمستر نودل . وتبدأ الحكاية كلها من البداية .

٢ - ان قانون القيمة يدفع المنتجين الفرديين الى تطوير القوى المنتجة . معلوم ان مقدار قيمة البضائع انما يحدده العمل الضرورى اجتماعيا . فسان المنتجين الذين يستخدمون تكيكا ارقى وينظمون الانتاج على وجه افضل ، الخ ، ينتجون بضائعهم بنفقات اقل بالنسبة للنفقات الضرورية اجتماعيا . اما بيع البضائع فيجرى باسعار تناسب العمل الضرورى اجتماعيا . فتكون النتيجة ان هؤلاء المنتجين يحصلون على فائض من المال ويختنون . وهذا ما يحمى المنتجين الآخرين على ادخال التحسينات التكيكية الى مؤسساتهم . وهكذا يجرى اتقان التكيك وتتطور قوى المجتمع المنتجة .

٣ - ان فعل قانون القيمة يودى ، فى ظروف معينة ، الى ظهور وتطور العلاقات الرأسمالية . ان التقلبات العفوية فى اسعار الشوق حول القيمة تشدد التفاوت الاقتصادى والصراع بين المنتجين . والمزاحمة تقود الى خراب وزوال فريق من المنتجين والى اثرء فريق آخر . ان فعل قانون القيمة يفضى الى تمايز المنتجين بين برجوازية وبروليتاريا ، الى تركيز قسم متعظم ايدا من الانتاج الاجتماعى بين ايدى بعض الرأسماليين ، والى خراب الآخرين .

التيمة البضاعية

لقد سبق ووضحنا ان عمل كل منتج عمل اجتماعى من حيث جوهره ولكنه يظهر بمظهر عمل خاص من حيث شكله . ان الطابع الاجتماعى للعمل والصلات الاجتماعية بين المنتجين ، وارتباطهم المتبادل ، كل هذا لا يتجلى ولا يتكشف الا فى السوق ، عند تبادل البضائع . فكان البضائع ، لا الناس ، هى التى تدخل فى علاقات بعضها مع بعض . وفى هذا الوضع ، يبدو ان البضائع هى حاملة العلاقات الاجتماعية بين الناس والمعبرة عنها . فتمنى خُرجت الاشياء المصنوعة بيدى المنتج ، الى السوق ودخلت فى علاقة مع البضائع الاخرى ، فكانها تكف عن الخضوع لصاحبها ، وتبدأ تحيا حياة مستقلة وحتىى حياة متقلبة جدا . فاليوم ، يمكن الحصول مثلا على ٢٠ دولارا مقابل زوج من الاحذية ؛ وغدا على ١٥ دولارا فقط . وبعد غد ، يظهر انه لا يمكن

الحصول على شيء مقابل الاحذية . وبعد فترة من الزمن ، يتبين ان الناس يتسابقون ويتزاحمون على الاحذية ويستعدون لدفع المبالغ الطائلة لقاءها .
وسا ان البضاعة تحيا في السوق حياة مستقلة زاخرة بالصدق ، فان هذا ما يجعل الناس يولونها صفات خاصة غريبة عنها اطلاقا . فحيث تقوم فعلا علاقات انتاج اجتماعية ، لا يرى الناس الا علاقات بين البضائع . وهكذا تستر العلاقات بين الاشياء العلاقات بين الناس .

وعلى هذا التجسيد لعلاقات الانتاج ، الذى يختص به الاقتصاد البضاعى المبنى على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، اطلق ماركس التسمية البضاعية * .
بقدر ما يتطور الانتاج البضاعى ، بقدر ما تتسع التسمية البضاعية وتشتد . وترتدى مع ظهور النقد ، شكلها الاكمل ، شكل التسمية النقدية . فيبدو هذا فى عيون الناس على انه خاصة النقد الطبيعية ، خاصة الذهب الطبيعية . اما فى الواقع ، فان خاصة الذهب هذه هي نتيجة لعلاقات اجتماعية معينة ، لعلاقات الانتاج البضاعى .
ان التسمية البضاعية انما كان كارل ماركس اول من كشف سرها . ومع تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تزول التسمية البضاعية .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - ما هي الشروط والظروف التى تؤدي الى نشوء الانتاج البضاعى ؟
- ٢ - اعط مواصفات الانتاج البضاعى البسيط والانتاج البضاعى الرأسمالى .
- ٣ - ما هي قيمة البضاعة وقيمتها الاستهلاكية (الاستعمالية) ؟
- ٤ - ما هو العمل الملموس والعمل المجرد ؟
- ٥ - اعط مواصفات التناقض الاساسى فى الانتاج البضاعى البسيط .
- ٦ - بم يحدد مقدار قيمة البضاعة ؟
- ٧ - فيم يتلخص جوهر النقد ووظائفه ؟
- ٨ - ما هي النقود الورقية والنقود التسليفية ؟
- ٩ - فيم يتلخص كنه التضخم النقدى ؟
- ١٠ - ما هي المزاحمة وفوضى الانتاج ؟
- ١١ - اعط مواصفات قانون القيمة . كيف يفعل فعله فى ظل الانتاج البضاعى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ؟
- ١٢ - فيم يتلخص جوهر التسمية البضاعية ؟

* ان كلمة " التسمية " Fetichisme تعنى عبادة الناس للاشياء " المسحورة " التى صنعوها بأيديهم اى التيمات او الفتيشات . ان " التسمية " (الفتيش) هي شيء يملك ، بنظر ذوى الاعتقادات الباطلة الخرافية ، قوة سحرية فوق الطبيعة .

الرأسمال والقيمة الزائدة . الاجرة فى النظام الرأسمالى

ان تطور الانتاج البضاعى فى مرحلة معينة من تطور المجتمع يؤدى الى نشوء الرأسمالية . ما هى الرأسمالية ؟ ان لينين يعطى عنها تعريفا بسيطا وواضحا . فقد كتب يقول : " يطلق اسم الرأسمالية على تنظيم للمجتمع تخص فيه الارض والمصانع والادوات ، الخ . ، عددا قليلا من ملاكى الاراضى ومن الرأسماليين ، بينما الجماهير الشعبية لا تملك شيئا او تكاد لا تملك شيئا ويترتب عليها بالتالى ان تؤجر نفسها للعمل " * .

ان الشغيلة فى النظام الرأسمالى يتمتعون بالحرية الفردية شرعا وقانونا ، ومع ذلك ، فهم محرومون من وسائل الانتاج وبالتالى من وسائل العيش . وهم ملزمون اذن بان يشتغلوا فى المؤسسات الرأسمالية . فكيف نشأت الظروف التى اصبحت فيها ملكية وسائل الانتاج فى حوزة فئة قليلة من الناس ؟

١ - التراكم البدائى للرأسمال

شروط نشوء الرأسمالية

قصدا وعمدا يزور المفكرون البرجوازيون تاريخ نشوء طبقة الرأسماليين وطبقة العمال . ورغبة منهم فى ان يبرروا بجميع الوسائل توزيع الخيرات العادية غير العادل ، يلفقون الاساطير والحكايات عن اسباب انقسام المجتمع الى اغنياء وفقراء . فهم يزعمون ان العالم يسكنه منذ الازمنة الغابرة اناس متنوعو الطبائع والاخلاق . بعضهم مجتهد ومقتصد ، وبعضهم الآخر كسول . الاوائل كدسوا شيئا شيئا مختلف الثروات ، بينما ظل

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤ ، ص ٢٨٩ .

الآخرون فقراء كما كانوا . ولكن هذا التفسير لنشوء الرأسمالية لا يمت الى الواقع باى صلة .
لنشوء الرأسمالية ، لا بد من شرطين اساسيين : اولاً ، وجود
اناس يتمتعون بالحرية الفردية ، ولكنهم لا يملكون لا وسائل الانتاج ولا
وسائل العيش ، ومضطرون لهذا السبب الى بيع قوة عملهم ، وثانياً ،
تتركز وسائل الانتاج ومبالغ كبيرة من المال فى ايدى بعض الافراد .
وهذان الشرطان تكونا فى قلب النظام الاقطاعى فى مجرى التمايز
بين صفار منتجى البضائع . ومما عجل فى رسوخ نمط الانتاج الرأسمالى،
استخدام اشد اساليب العنف فظاظة من جانب ملاكى الاراضى والبرجوازية
الناشئة وسلطة الدولة ازاء الجماهير الشعبية .

فصل المنتج عن وسائل الانتاج . تراكم الثروات فى ايدى اقلية

نشوء الشروط الضرورية لولادة الرأسمالية ، هذا هو مضمون العملية
التي اسميت التراكم البدائى . وقد كتب ماركس يقول : " ليس التراكم
البدائى الا العملية التاريخية التي فصلت المنتج عن وسائل الانتاج " * .
وان هذه العملية تؤلف مقدمة تاريخ الرأسمال . وقد تحقق التراكم
البدائى للرأسمال بشكله النموذجى الاعلى فى انكلترا . فقد اخذ
الملاكون العقاريون الانجليز (لاندلوردز - landlords - اسياد
الاراضى) يستولون على اراضى المشاعيات الفلاحية بل انهم راحوا
يطردون الفلاحين من بيوتهم . وشرع الملاكون العقاريون يحولون الارض
التي انتزعوها بالقوة من الفلاحين الى مراعى للاغنام ويجبرونها للمزارعين ،
خصوصاً وان الطلب على صوف الاغنام كان كبيراً جداً من قبل صناعة
النسيج بسبيل التطور .

واستخدمت البرجوازية الناشئة طرائق تعسفية كاستملاك اراضى الدولة ،
ونهب املاك الكنيسة . وتحولت جماعات غفيرة من الافراد ممن حرّموا
وسائل العيش ، الى متشردين ومتسولين وقطاع طرق . وضد الناس
المضطربين الذين يحاولون الدفاع عن ملكيتهم ، سنت سلطة الدولة قوانين
قاسية اسميت فى انكلترا ، مثلاً ، " القوانين الدموية " . وبواسطة
التعذيب ، والسوط ، والكي بالحديد المحمى ، كان الناس المسلوبون
يرسلون بالقوة الى المؤسسات الرأسمالية .

كان لتجريد الفلاحين من اراضيهم نتيجة مزدوجة : فمن جهة
أصبحت الارض ملكاً خاصاً لعدد ضئيل نسبياً من الافراد ، ومن جهة
اخرى ، تأمن تدفق العمال الاجراء الى الصناعة . وهكذا تكون اول
شرط ضرورى لولادة الرأسمالية : وجود جمهور من غير المالكين ، الاحرار
شخصياً ، ولكنهم المحرومون فى الوقت نفسه من وسائل الانتاج .

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٧٢٧ .

ويشير ماركس الى الاساليب الرئيسية التالية لتكوين ثروات نقدية كبيرة ، لا غنى عنها لتأسيس المشروعات الرأسمالية الضخمة : ١ - نظام المستعمرات : نهب واستعباد الشعوب المتأخرة في اميركا وآسيا وافريقيا ؛ ٢ - نظام الضرائب : حق تحصيل الضرائب عن طريق المزايدة ، والاحتكارات ، وغير ذلك من اشكال استملاك قسم من الضرائب المجبة من الاهلين ؛ ٣ - نظام الحماية : الدولة تيسر تطور الصناعة الرأسمالية ؛ ٤ - طرائق الاستثمار الوحشية .

وقد ادى التراكم البدائي الى نشوء جمهور غفير من اليد العاملة المحرومة من وسائل الانتاج ، والى تكوين ثروات نقدية هائلة بين ايدي اقلية من الافراد .

٢ - تحول النقد الى رأسمال

معادلة الرأسمال العامة

ليس النقد بحد ذاته رأسمالا . فقد وجد ، كما نعرف ، قبل نشوء الرأسمالية بزمان طويل . وهو لا يتحول الى رأسمال الا في مرحلة معينة من تطور الانتاج البضاعي . ان تداول البضائع في ظل الانتاج البضاعي البسيط يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية : ب - ن - ب (بضاعة - نقد - بضاعة) ، اى بيع بضاعة لشراء بضاعة اخرى . علما بان النقد يعمل هنا ، لا كرأسمال بل كوسيط في تداول البضائع . اما حركة الرأسمال فيمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية : ن - ب - ن (نقد - بضاعة - نقد) اى الشراء من اجل البيع .

ان معادلة ب - ن - ب تختص بالانتاج البضاعي البسيط . وهى تبين انه يجرى هنا تبادل بضاعة ، بواسطة النقد ، مقابل بضاعة اخرى . فالنقد يقتصر على القيام بدور الوسيط في التبادل ، ولكنه لا يقوم بدور الرأسمال . ان الغرض من تبادل البضائع واضح . مثلا ، يبيع السكاف الاحذية التى صنعها ، لكى يشتري خبزا . ان قيمة استهلاكية (استعمالية) تبادل بواسطة النقد مقابل قيمة استهلاكية (استعمالية) اخرى .

اما معادلة ن - ب - ن ، فانها تتصف بطابع آخر تماما . فالنقد في هذه الحالة ، نقطة انطلاق للعملية كلها وهو يستخدم وسيلة للشراء قصد البيع فيما بعد ، اى انه يعمل بوصفه رأسمالا . ان الرأسمالى يشتري بنقده ، بماله ، بضائع معينة قصد ان يحولها من جديد الى نقد ، الى مال . وهنا نقطة الانطلاق ونقطة الوصول : ففي البداية ، كان الرأسمالى يملك نقدا ، مالا ، وفى النهاية ، يبقى له النقد ، المال . ولكن كل حركة الرأسمال تكون باطلة لا معنى لها اذا كان الرأسمالى سيصبح ، عند نهاية هذه الحركة ، حائزا على نفس الكمية من النقد ،

العال ، التي كان يحوزها في البداية . ان جوهر وجود الرأسمال لمن بملكته فيما يلي : في نهاية هذه الحركة ، توجد كمية من النقد كبر ما في البداية . فالغاية الاخيرة التي يبتغيها الرأسمالي من كل شاطه ، انما هي الحصول على الربح . ولذا فان حركة النقد في ظروف لرأسمالية ، انما يعبر عنها ماركس بالمعادلة التالية التي اسماها معادلة لرأسمال العامة : $n - b - n^1$ ، حيث n^1 تمثل الرأسمال المستلف في البدء مضافا اليه بعض الزيادة . وهذه الزيادة ، او هذا الفائض بالنسبة للمبلغ الاولى ، اسماها ماركس القيمة الزائدة . وهذه القيمة الزائدة يرمز اليها ماركس بحرف "m" (الحرف الاول من الكلمة الالمانية mehrwert = القيمة الزائدة) (ق ز) .

معادلة التداول البضاعي البسيط $b - n - b$
 معادلة الرأسمال العامة $n - b - n^1$ ($n + n^1$)
 $b =$ بضاعة ، $n =$ نقد ، $n^1 =$ نقد مع زيادة .
 ان الرأسماليين لا يستعملون النقد وسيطا في تداول البضائع ، بل اداة للربح والاشراء . ان حركة النقد هذه تصبح في ظل الرأسمالية لا نهاية لها ويكتسب النقد في سياق حركته كـ رأسمال المقدرة على التزايد من تلقاء نفسه . والقيمة التي تنمو من تلقاء نفسها ، او القيمة التي تولد القيمة الزائدة ، تسمى باسم الرأسمال .

كيف ينمو الرأسمال ؟ هل ينمو في نطاق التداول ، في عمليات الشراء والبيع ؟ ان هذه النظرة خاطئة لأنه في عمليات الشراء والبيع (اى في نطاق التداول) يقوم تبادل بين معادلات ، تبادل بين قيم متساوية . فاذا استطاع اذن جميع الباعة ان يبيعوا بضائعهم بسعر اعلى مسن قيمتها ، ١٠ بالمئة مثلا ، يترتب عليهم ، حين يصبحون شراة ، ان يدفعوا للباعة فائضا قدره ايضا ١٠ بالمئة . وهكذا فان ما يربحه مالكو البضائع بوصفهم باعة ، يخسرونه بوصفهم شراة . اما في الواقع فان الرأسمال ينمو لدى الطبقة الرأسمالية بأسرها .
 كيف يحصل الرأسمالي على القيمة الزائدة اذا كان يشتري ويبيع البضائع جميعها بقيمتها ؟

في معادلة الرأسمال العامة ، يبرز عنصران : النقد والبضاعة . ينجم بالتالى ان زيادة القيمة لا يمكن ان تحدث الا اثر تغيرات تطرأ اما على النقد واما على البضاعة . ولكن النقد ، كما هو معروف ، عاجز عن ان يغير قيمته من تلقاء نفسه ويعطى زيادة . وهذا يعنى انه يجب البحث في البضاعة عن مصدر زيادة القيمة .

فلكى يتحول النقد ، المال ، الى رأسمال ، لا بدّ للرأسمالي ان يجد في السوق بضاعة تخلق ، عند استهلاكها ، قيمة اعلى من التي تملكها فعلا . وهذه البضاعة ، يجدها الرأسمالي : انها قوة العمل .

قوة العمل بوصفها بضاعة . قيمة قوة العمل

وقيمتها الاستهلاكية

قوة العمل هي مجمل الكفاءات الجسدية والروحية التي يحوزها الانسان ويستخدمها في انتاج الخيرات المادية . ان قوة العمل عنصر ضرورى للانتاج في كل مجتمع . ولكنها لا تغدو بضاعة الا في ظل الرأسمالية .

ان قوة العمل لا يمكن ان تكون بضاعة في مجتمع الرق . فان الرقيق هو ملك مالك الارقاء ، وهو لا يتصرف بنفسه ، ولذا لا يستطيع ان يبيع قوة عمله . كذلك الفلاح الصغير او الحرفى الذى يملك وسائل الانتاج لا يبيع قوة عمله ، بل يستعملها في اقتصاده بالذات . ويتغير الوضع بعد طرد الفلاح من ارضه ، وبعد حلول الخراب بالحرفى ، اى بعد حرمان الشغيل من وسائل الانتاج ووسائل العيش . وكل ما يستطيع في هذه الحال ان يحمله الى السوق انما هو قوة عمله .

ان قوة العمل ، ككل بضاعة في ظل الرأسمالية ، انما يجب ان تملك وهى تملك بالفعل قيمته وقيمة استهلاكية . ان قيمة قوة العمل ، مثل قيمة اية بضاعة اخرى ، يحددها وقت العمل الضرورى اجتماعيا لتجديد انتاجها .

ان قوة العمل ، انما هى قدرة الانسان على العمل . وهى موجودة طالما صاحبها موجود قيد الحياة . ولكى يبقى العامل قيد الحياة ، لا بد من عدد معين من وسائل العيش . ولذا فان قيمة قوة العمل تحددها قيمة الوسائل الضرورية لابقاء العامل قيد الحياة . ان كمية وكيفية وسائل العيش الضرورية للعامل تتوقفان ، في كل بلد ، علي جملة من العوامل : مستوى تطوره الاقتصادى ، الظروف التى تكونت فيها الطبقة العاملة ، مدة النضال الذى تخوضه من اجل مصالحها ومدى نجاح هذا النضال .

وللعامل المعاصر حاجات اجتماعية ثقافية تنبثق في ظروف تاريخية معينة . وفي عداد حاجات العمال الثقافية والاجتماعية المتكونة تاريخيا ، ترد ، مثلا ، قراءة الجرائد والكتب ، والتردد على السينما ، والخ . . . ولكن هذه الحاجات الاجتماعية الثقافية تختلف باختلاف البلدان واختلاف المراحل . فهى في البلدان الرأسمالية المتطورة اعلى مما فى البلدان المتأخرة اقتصاديا . ولهذا تنطوى قيمة قوة العمل كذلك على قيمة السلع الضرورية لتلبية حاجات الطبقة العاملة ، الاجتماعية والثقافية ، التى تشكلت تاريخيا فى بلد معين وفى مرحلة معينة . وقد اشار ماركس الى " ان تحديد قيمة قوة العمل ، خلافا للبضائع الاخرى ، ينطوى على عنصر تاريخى واخلاقي " * .

ان استكمال قوة العمل يجرى على حساب عائلة العامل . ولهذا يجب ان تشتمل قيمة قوة العمل ايضا على قيمة وسائل العيش الضرورية لاجزاء عائلة العامل .

واخيرا ، ان الانسان لا يمتلك هذه المهنة او تلك دفعة واحدة . فلأجل انشاء قوة عمل كفو ، لا بدّ من اتفاق النفقات على تدريب العامل . وهذه النفقات الدراسية ، التدريبية ، تدخل ايضا فى قيمة قوة العمل . وهكذا اذن فان قيمة قوة العمل تحددها قيمة وسائل العيش الضرورية لتلبية حاجات العامل بالذات وعائلته ، الجسدية والثقافية الاجتماعية ، العادية فى البلد المعنى ولحصول العامل على الكفاية المهنية . ان قيمة قوة العمل معبر عنها بالنقد هي سعر (ثمن) قوة العمل . ان سعر قوة العمل فى ظل الرأسمالية يظهر بمظهر الاجرة .

ثم ان لقوة العمل بوصفها بضاعة قيمة استعمالية (استهلاكية) تقوم فى قدرة العامل ، خلال العمل ، على خلق قيمة اكبر من قيمة قوة عمله . وهذه الميزة التى تمتاز بها قوة العمل - القدرة على خلق القيمة الزائدة - هى التى تهم الرأسمالى . والآن لنر كيف يودى استهلاك قوة العمل الى خلق القيمة الزائدة والى اغناء الرأسمالى .

٣ - انتاج القيمة الزائدة . الاستثمار الرأسمالى

خصائص عملية العمل فى النظام الرأسمالى

ان استهلاك قوة العمل يجرى فى سياق عملية العمل . ولكن عملية العمل تتم دائما بشكل اجتماعى معين ، تؤلفه علاقات الانتاج التى يقوم فى اساسها شكل ملكية وسائل الانتاج . وخصائص عملية العمل فى كل مجتمع رهن بالامر التالى : فى حياة من توجد وسائل الانتاج ان الرأسمالى هو الذى يحوز وسائل الانتاج فى ظروف الرأسمالية ، بينا العامل محروم منها . ولذا فان عملية العمل فى ظل الرأسمالية تتصف بالخصائص التالية :

اولا ، يشتغل العامل تحت رقابة الرأسمالى ، وعملية العمل تتحقق من اجل الرأسمالى . والرأسمالى هو الذى يقرر ما يجب انتاجه ، وماى مقادير ، وماى طريقة .

ثانيا ، ان المنتج المصنوع فى سياق عملية الانتاج لا يخص العامل بل يخص الرأسمالى .

ان هذه الخصائص التى تتصف بها عملية العمل فى ظل الرأسمالية تحول عمل العامل الى عمل مذل ، الى عبء ثقيل مضمّن .

عملية العمل وعملية نمو القيمة . الاستثمار الرأسمالى

ان عملية الانتاج الرأسمالى هى وحدة بين عملية خلق القيمة الاستهلاكية وبين عملية نمو القيمة .

ففى الاقتصاد البضاعى ، لا يمكن انتاج القيمة الاستهلاكية دون انتاج القيمة فى الوقت نفسه . ان العامل ، اذ ينتج بضاعة ، ينفق عمله . وهذا العمل مزدوج الطابع ؛ فهو ، من جهة ، عمل ملمس يخلق قيمة استهلاكية ، وهو من جهة اخرى ، عمل مجرد يخلق قيمة البضاعة . ان انتاج القيم الاستهلاكية ليس بنظر الرأسمالى غير وسيلة لبلوغ هدفه . والحال ، ان الهدف من الانتاج الرأسمالى ، ودافعه الهادى ، انما هو انتاج القيمة الزائدة . لنبحث فى كيفية انتاج القيمة الزائدة .

يشترى الرأسمالى فى السوق كل ما هو ضرورى للانتاج : الآلات ، الأدوات ، المواد الاولية ، الوقود ، قوة العمل . ويبدأ الانتاج فى المصنع : تدور الآلات والادوات ، ويشغل العمال ، يحترق الوقود ، وتحول المواد الاولية الى بضاعة جاهزة . وحين تغدو البضاعة جاهزة ، يبيعها الرأسمالى فى السوق ، وبالتقد الذى يعود اليه من بيعها ، يشتري من جديد من المواد الاولية والآلات وقوة العمل ، الخ . اى ان العملية تتكرر من جديد . اليكم كيف يمكن تصوير هذه العملية بالمخطط التالى :



نقد - بضاعة (قوة عمل ووسائل الانتاج) - انتاج - بضاعة - نقد .

ما هى قيمة البضاعة المنتوجة ؟

لنفترض ان الرأسمالى يملك مصنعا للخياطة . ويريد انتاج البذلات . ولهذا الغرض ، يشتري آلات الخياطة ، والاقمشة الصوفية ، واللوازم (ازرار ، بطانة ، خيطان ، الخ .) وقوة العمل . لنفترض ان الرأسمالى يريد صنع ٥٠٠ بذلة ، وانه يشتري لذلك ١٥٠٠ متر من الاقمشة الصوفية ب ٣٠ دولارا المتر ، اى انه يشتري بالاجمال بمبلغ ٤٥٠٠٠ دولار . ولشراء اللوازم ، ينفق بكل بذلة ٣٠ دولارا ، وبالاجمال ١٥٠٠٠ دولار . ويستلزم صنع ال ٥٠٠ بذلة استهلاك آلات الخياطة وغيرها من النفقات (الانارة ، التدفئة ، الخ .) بما قيمته ٥٠٠٠ دولار .

وتبلغ نفقات استخدام قوة العمل (٥٠٠ عامل اجرة الواحد منهم فى اليوم ٥ دولارات) ٢٥٠٠ دولار .

وهكذا يشتري الرأسمالى كل العناصر الضرورية للانتاج .
بالاجمال ينفق الرأسمالى لصنع الـ ٥٠٠ بذلة :

قيمة الاقمشة الصوفية	٤٥٠٠٠ دولار
قيمة اللوازم	١٥٠٠٠ دولار
قيمة استهلاك الآلات ، الخ ..	٥٠٠٠ دولار
قيمة قوة العمل	٢٥٠٠ دولار
المجموع	٦٧٥٠٠ دولار

ان قيمة البذلة (٦٧٥٠٠ : ٥٠٠) تبلغ ١٣٥ دولارا . ويجسد الرأسمالى فى السوق ان البذلة من النوع الذى صنعه تباع بـ ١٣٥ دولارا . ولذا يضطر ايضا الى بيع بذلاته بهذا السعر ، ١٣٥ دولارا . وتكون النتيجة انه سلف للانتاج ٦٧٥٠٠ دولار وحصل بعد بيع البضاعة المنتجة (١٣٥ x ٥٠٠) على نفس المبلغ الذى سلفه : ٦٧٥٠٠ دولار . فلا قيمة زائدة . ان النقد (المال) لم يتحول الى رأسمال .

فكيف تنشأ القيمة الزائدة اذن ؟

السبب ان اعادة انتاج قيمة قوة العمل لا تجرى فى يوم عمل كامل ، بل فى جزء من هذا اليوم ، مثلا ، فى ٤ ساعات . ولكن الرأسمالى يَشْغَل العامل اكثر من ٤ ساعات فى اليوم . فقد دفع الرأسمالى قيمة قوة العمل عن يوم كامل وهو مالك قيمة استهلاك هذه البضاعة طوال يوم العمل كله . ولذلك يَشْغَل الرأسمالى العامل ٨ ساعات او اكثر . ومن هذا التمديد لعملية العمل ، ينجم ان العامل يخلق قيمة اكبر من قيمة البضاعة - قوة العمل .

لنفترض ان الرأسمالى يشغل العامل ، لا ٤ ساعات ، بل ٨ ساعات . فى ٨ ساعات من العمل ، يعالج العمال (وهم ٥٠٠ فى افترضنا) من وسائل الانتاج الضعفين ، ويضاعفون كمية المنتجات ، اى انهـم ينتجون ١٠٠٠ بذلة . لنر ما هى فى هذه الحال نفقات الرأسمالى :

قيمة الاقمشة الصوفية	٩٠٠٠٠ دولار
قيمة اللوازم	٣٠٠٠٠ دولار
قيمة استهلاك الآلات	١٠٠٠٠ دولار
قيمة قوة العمل	٢٥٠٠ دولار
المجموع	١٣٢٥٠٠ دولار

خلال يوم عمل من ٨ ساعات ، يصنع العمال ١٠٠٠ بذلة يبيعها الرأسمالى فى السوق (بـ ١٣٥ دولارا الواحدة) فيحصل على ١٣٥٠٠٠

دولار . لقد سلف ١٣٢٥٠٠ دولار، ولكنه يحصل على ١٣٥٠٠٠ دولار . وهكذا ازدادت القيمة المسلفة ٢٥٠٠ دولار . هذا المبلغ ، ٢٥٠٠ دولار ، يولف القيمة الزائدة . ان النقد (المال) قد تحول الى رأسمال . لقد حصلت القيمة الزائدة لأن العمال اشتغلوا وقتا اطول مما يجب لتجديد انتاج قيمة قوة عملهم وخلقوا قيمة تربو على قيمة قوة عملهم ، اى القيمة الزائدة . ولذا فان القيمة الزائدة هي نتيجة استثمار الطبقة العاملة من جانب الرأسماليين .

ان استثمار الانسان للانسان ليس من صنع الرأسمالية ، فقد وجد قبلها . ففي نظام الرق والنظام الاقطاعي كان عمل الارقاء والفلاحين الاقنان يتسم صراحة بطابع قسرى ، ولا شئ يحجب استثمارهم . اما الحال فأخر فى النظام الرأسمالى . فالعامل هنا حر من كل تبعية شخصية ، وهو لا يخص هذا الرأسمالى او ذاك . ولهذا لا يستطيع الرأسمالى اكراهه على العمل . ولكن العامل لا يملك وسائل الانتاج ولا وسائل العيش ، وهو ملزم بان يبيع قوة عمله . ولذا فان نظام العمل المأجور (او العمل بالاجرة) هو نظام العبودية المأجورة . وهنا يتحقق القسر الاقتصادى . الا ان الطابع القسرى للعمل مستور فى النظام الرأسمالى .

ان ماركس ، اذ هتك سر الاستثمار الرأسمالى ، قد اكتشف القانون الاقتصادى الاساسى لاسلوب الانتاج الرأسمالى . كتب ماركس يقول : " انتاج القيمة الزائدة او الربح ، هذا هو القانون المطلق لهذا الاسلوب من الانتاج " * .

ان قانون القيمة الزائدة يتيح فهم وتفسير جميع التفاعلات والظواهرات التى تطرأ على المجتمع البرجوازى . وهو يعبر عن الجوهر الاستثمارى لهذا الاسلوب الانتاجى . وهو يشترط بفعله اشتداد المزاحمة وفوضى الانتاج فى ظروف الرأسمالية ، وتفاقم بؤس الجماهير الكادحة ، واستشراء البطالة وتعمق جميع تناقضات الرأسمالية واشتدادها .

وقت العمل الضرورى والزائد

ان يوم العمل فى المشرعة الرأسمالية ينقسم الى قسمين : وقت العمل الضرورى ووقت العمل الزائد (الاضافى) وتبعاً لذلك ، ينقسم عمل العامل الى عمل ضرورى وعمل زائد (اضافى) .

ان وقت العمل الضرورى والعمل الضرورى ، هما ما يحتاج اليه العامل كي يجدد قيمة قوة عمله ، اى قيمة وسائل المعيشة الضرورية له . ان وقت العمل الضرورى يسدده الرأسمالى بالاجرة .

ان وقت العمل الزائد والعمل الزائد هما وقت العمل والعمل اللذان ينفقان لانتاج المنتج الزائد او المنتج الاضافى . ان المنتج الزائد

بتخذ فى النظام الرأسمالى شكل القيمة الزائدة التى يستأثر بها الرأسماليون . ان نسبة العمل الزائد او وقت العمل الزائد الى العمل الضرورى او وقت العمل الضرورى تبين درجة استثمار العامل . ولذا فان وقت العمل الزائد والعمل الزائد يعبران عن علاقة اجتماعية معينة ، تصف استثمار الطبقة العاملة من جانب مالكي وسائل الانتاج ، الرأسماليين .

ان الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج واستثمار العمل المأجور يقسمان المجتمع البرجوازى الى طبقات متناحرة .

البنية الطبقة للمجتمع البرجوازى

برهن ماركس وانجلس ان انقسام المجتمع الى طبقات مرتبط بظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، اى الارض وباطن الارض وادوات العمل ، وبكلمة : كل ما هو ضرورى للناس من اجل انتاج الخيرات المادية . ان قسما من المجتمع يؤلف الاقلية قد حصر بين يديه وسائل الانتاج ، فأمكن له بالتالى ان يستثمر القسم الآخر من المجتمع ، القسم المحروم من وسائل الانتاج .

قال لينين ان الطبقات فى المجتمع الاستثمارى هى فئات من الناس تستطيع احداها ان تستملك عمل الاخرى بسبب من وضعها المختلف ازاء وسائل الانتاج .

ان اول انقسام طبقي فى المجتمع عرفه تاريخ البشرية كان الانقسام الى عبيد ارقاء ومالكي ارقاء . ومع الانتقال من نظام الرق الى الاقطاعية ، انقسم المجتمع الى طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين الاقنان .

ان ما يصف المجتمع البرجوازى ، انما هو وجود طبقتين اساسيتين متعارضتين ، البرجوازية والبروليتاريا ، فالبرجوازية هى الطبقة التى تملك وسائل الانتاج وتستخدمها لاستثمار العمال قصد الحصول على القيمة الزائدة ، والبروليتاريا هى طبقة العمال الاجراء ، المحرومة من وسائل الانتاج والمكرهة لهذا السبب على بيع قوة عملها وعلى معاناة الاستثمار الرأسمالى . والى جانب هاتين الطبقتين ، تقوم فى النظام الرأسمالى طبقة الملاكين العقاريين وطبقة الفلاحين اللتان كانتا الطبقتين الاساسيتين فى ظل النظام الاقطاعى .

ان البرجوازية والبروليتاريا طبقتان متناحرتان ، اى طبقتان مصالحيهما متعارضة وتقوم بينهما عداوة مستعصية . ومع تطور الرأسمالية ، تنمو البروليتاريا عددا ، وتدرك مصالحيها الطبقة اكثر فاكثر ، وتتقدم وتتطور وتنظم للنضال ضد البرجوازية . ان نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية هو الميزة الاساسية للمجتمع البرجوازى . والبروليتاريا ، الطبقة الاكثر شهرة فى المجتمع الرأسمالى ، هى حفارة قبر الرأسمالية . وتسهر الدولة البرجوازية على النظام الرأسمالى ، وتحمل الملكية الخاصة

الرأسمالية لوسائل الانتاج ، وتيسر استثمار الشغيلة وتقمع نضالهم ضد
النظام الرأسمالي .
ان الحقوقيين وعلماء الاجتماع البرجوازيين يصورون الدولة البرجوازية
على انها دولة فوق الطبقات ، خارج الطبقات ، فوق المجتمع . اما في
الواقع ، فان الدولة البرجوازية هي المنظمة السياسية للطبقة السائدة
اقتصاديا ، هي ديكتاتورية البرجوازية . ان المهمة الرئيسية التي تواجهها
الدولة البرجوازية ، كما تواجه كل دولة استثمارية ، تتلخص في ابقاء
الاجلبية المستثمرة في حالة الخضوع والاستكانة للطبقات السائدة . وتتخذ
الدولة البرجوازية اشكالا مختلفة (الملكية والجمهورية) وانظمة مختلفة
(النظام الديمقراطي والنظام الفاشي او الاستبدادي) ، ولكن جوهرها
واحد ، فان جميع اشكال الدولة البرجوازية هي ديكتاتورية البرجوازية .
وهدف الدولة الرأسمالية صيانة وتوطيد نظام استثمار الرأسمال للعمل
المأجور .

٤ - الرأسمال وعناصره

الرأسمال بوصفه علاقة انتاج اجتماعية

يطلق الاقتصاديون البرجوازيون اسم الرأسمال على كل اداة للعمل ،
ابتداءً من حجر وعصا الانسان البدائي .
قال مؤلف برجوازي : " في اول حجر يرميه المتوحش على الوحش
المطارد ، في اول عصا يأخذها لكي يطال الثمار التي لا يستطيع
بلوغها بيديه ، نرى استملاك موضوع بغية الحصول على آخر ، ونكشف
بالتالي بداية الرأسمال " * . ان الهدف من هذا التفسير للرأسمال
طمس استثمار الطبقة العاملة من قبل الرأسمالية ، وتصوير الرأسمال بصورة
شرط سرمدى لوجود المجتمع .

اما في الواقع ، فان وسائل الانتاج ليست بحد نفسها رأسمالا ، انما
هي الشرط الضروري لوجود كل مجتمع ، وهي بهذا المعنى ، لا تبالى
بالطبقات . ان وسائل الانتاج لا تصبح رأسمالا الا اذا كانت ملكية
خاصة للرأسماليين واستخدمت لاستثمار الطبقة العاملة . ان الرأسمال
ليس مبلغا من المال ولا وسائل انتاج ، بل علاقة انتاج اجتماعية معينة
تاريخيا ، تكون فيها ادوات ووسائل الانتاج وكذلك وسائل العيش
الاساسية ملك الطبقة الرأسمالية ، بينا الطبقة العاملة ، القوة المنتجة
الرئيسية في المجتمع ، محرومة من وسائل الانتاج ووسائل العيش . فهي
مضطرة اذن الى بيع قوة عملها من الرأسماليين ومعاناة نير الاستثمار .
وبتعبير آخر ، ان الرأسمال قيمة تنتج قيمة زائدة ، عن طريق استثمار

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ١٩٥ .

ولتفسير جوهر الرأسمال وآلية الاستثمار الرأسمالي يتسم تقسيم الرأسمال الى فرعين باهمية كبيرة : الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير . وهذا التقسيم بالضبط يتيح لنا الجواب عن السؤال التالي : من أين تنشأ القيمة الزائدة ؟

الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير

حين يشرع الرأسمالي في الانتاج ، ينفق قسما من رأسماله على بناء عمارة المصنع ، وشراء الآلات ، والمواد الاولية ، والمواد الثانوية ، والمحروقات . ان مقدار هذا الرأسمال المتجسد في وسائل الانتاج لا يتغير في سياق الانتاج . انما ينتقل فقط الى البضاعة المنتوجة بقدر ما يصار الى استخدامها . وهكذا فان قيمة المواد الاولية والمواد الثانوية والمحروقات تنتقل بكليتها ، لدن كل عملية انتاج ، الى المنتج الجديد . ربّ آلة تخدم عشر سنوات مثلا ، وعلى هذا النحو تنقل سنويا الى المنتج الجديد . ١ . بالمئة من قيمتها . ان القسم الذي انفق من الرأسمال على شراء وسائل الانتاج (الآلات ، والآلات - الادوات ، والمواد الاولية ، الخ .) والذي لا يتغير مقداره في سياق الانتاج ، يسمى الرأسمال الثابت . ويرمز اليه ماركس بحرف "c" اللاتيني (ث) (من كلمة "constant" وتعني الثابت) .

وعلاوة على وسائل الانتاج ، يشتري الرأسمالي ايضا قوة العمل ، وينفق ، لهذا الغرض ، قسما من رأسماله . وعند انتهاء عملية الانتاج ، يجد الرأسمالي نفسه مالكا قيمة جديدة انتجها العمال . وهذه القيمة الجديدة تفوق قيمة قوة العمل التي يسدد لها الرأسمالي بشكل اجرة . ان القسم الذي ينفق من الرأسمال على شراء قوة العمل ، ويزداد في مجرى الانتاج اثر خلق العمال للقيمة الزائدة ، يسمى الرأسمال المتغير . ويرمز اليه ماركس بحرف "v" اللاتيني (م) (من كلمة "variable" وتعني المتغير) .

ان ماركس ، باكتشافه انقسام الرأسمال الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير ، قد كشف سر الرأسمال وقوامه ان الرأسمال المتغير هو وحده الذي يخلق القيمة الزائدة .

ان الاقتصاديين البرجوازيين لا يقرون بانقسام الرأسمال الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير . فهم اذ يدافعون عن الرأسمالية ، يريدون اخفاء طبيعتها الاستثمارية . انما يقرون فقط بانقسام الرأسمال كما يطبقه الرأسمالي عمليا في حساباته التجارية ، اي بانقسام الرأسمال الى رأسمال اساسي ورأسمال دائر . ان هذا الانقسام يتيح رؤية آلية الانتاج ، ولكنه يطمس الاستثمار الرأسمالي .

الرأسمال الاساسى والرأسمال الدائر

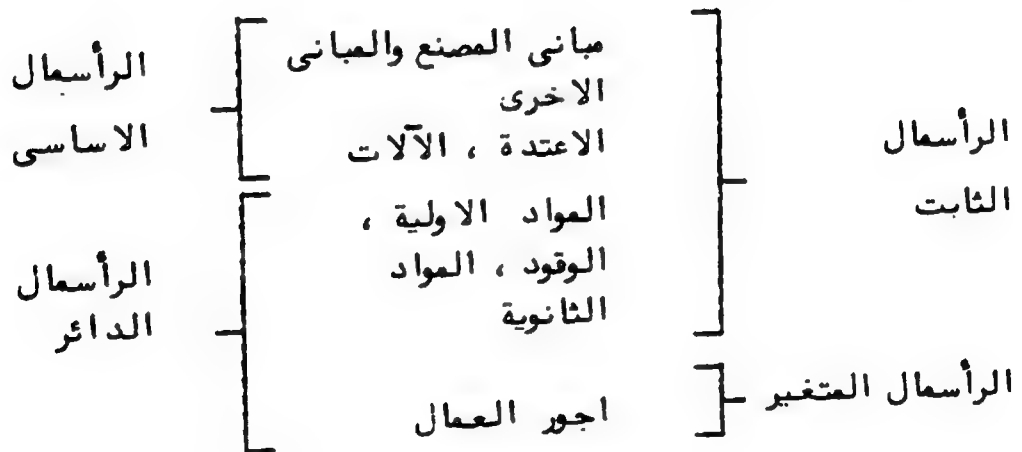
يقسم الرأسمال الى رأسمال اساسى ورأسمال دائر تبعا لانتقال قيمة الرأسمال الموظف فى الانتاج الى المنتجات الجاهزة : دفعة واحدة او على دفعات .

ان القسم من الرأسمال الذى ينقل قيمته الى المنتجات الجاهزة على دفعات ، فى سياق استهلاكه (المبانى ، الآلات ، الآلات - الادوات) يسمى الرأسمال الاساسى . والقسم الذى ينفق من الرأسمال على شراء المواد الاولية وقوة العمل والمواد الثانوية ، والمحروقات ، الخ . ، والذى يعود بملكيته الى الرأسمالى ، خلال مرحلة واحدة من الانتاج ، بشكل نقد لـدن بيع البضاعة ، يسمى الرأسمال الدائر .

ان قسمة الرأسمال الى رأسمال اساسى ورأسمال دائر تطمس تعاملا الفرق الجذرى بين وسائل الانتاج وقوة العمل . فان قوة العمل تـرد هنا فى نفس الباب مع المواد الاولية والوقود والمواد الثانوية ، وتعارض معها مجتمعة القسم الآخر من وسائل الانتاج . ان هذه القسمة تستر الدور الخاص الذى تضطلع به قوة العمل بوصفها الخالقة الوحيدة للقيمة الزائدة ، وتطمس جوهر الاستثمار الرأسمالى . ومن الممكن تصوير طريقتى تقسيم الرأسمال بالمخطط التالى :

التقسيم تبعا للدوران

تقسيم الرأسمال تبعا لدوره
فى سياق الاستثمار



حجم القيمة الزائدة ومعدلها

ان للقيمة الزائدة مقدارا معيناً ، سواء مطلقاً ام نسبياً . ان المقدار المطلق للقيمة الزائدة يسمى حجم القيمة الزائدة . وهو رهن بدرجة استثمار العمال المستثمرين وعددهم . اما المقدار النسبى للقيمة الزائدة فيجد تعبيراً عنه فى معدل القيمة الزائدة او درجة الاستثمار . ان ماركس ، بتقسيمه الرأسمال الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير ، لم

يكشف فقط جوهر الاستثمار الرأسمالى، بل بين أيضا طريقة قياس درجة الاستثمار.

ان الرأسمال الثابت (ث) لا يخلق القيمة الزائدة ، فيجب اذن حذفه عند تحديد معدل القيمة الزائدة . اما الرأسمال المتغير (م) فيخلق القيمة الزائدة ، ولذا يجب حساب الحساب للقيمة الزائدة بالنسبة للرأسمال المتغير وحده عند تحديد مقدار القيمة الزائدة النسبى، وحينذاك نحصل على معدل القيمة الزائدة . ان معدل القيمة الزائدة هو التعبير عن درجة استثمار قوة العمل . وسنرمز الى معدل القيمة الزائدة باحرف م ق ز وهكذا نحصل على المعادلة التالية :

$$م ق ز = \frac{ق ز}{م} \times 100 \text{ بالمئة} .$$

اليكم مثلا . لنفترض ان الرأسمالى يسلف

لانتاج البضاعة (بالدولارات) مبلغ ١٠٠٠٠٠ ث + ٢٠٠٠٠ م = ١٢٠٠٠٠ . ويبيع البضاعة المنتوجة بمبلغ ١٤٠٠٠٠ دولار . هذا يعنى ان الرأسمالى قد حصل على ٢٠٠٠٠ دولار قيمة زائدة . فما هو معدل القيمة الزائدة ؟

$$م ق ز = \frac{ق ز}{م} \times 100 \text{ بالمئة} = \frac{20000}{100000} \times 100 \text{ بالمئة} = 20 \text{ بالمئة}$$

ان هذا المثل يبين ان عمل العامل ينقسم هنا مناصفة الى عمل ضرورى وعمل زائد اى ان العامل يشتغل نصف اليوم لنفسه والنصف الثانى مجانا للرأسمالى . ويقدر ما يكبر معدل العمل الاضافى بالنسبة الى العمل الضرورى ، بقدر ما ترتفع درجة الاستثمار . ومع تطور الرأسمالية ، يزداد معدل القيمة الزائدة . ففى الولايات المتحدة ، بلغ معدل القيمة الزائدة فى الصناعة المنجمية وصناعة التحويل ، محسوبا على اساس المعطيات الرسمية ، ١٤٥ بالمئة فى عام ١٨٨٩ ؛ و ١٦٥ بالمئة فى ١٩١٩ ؛ و ٢١٠ بالمئة فى ١٩٢٩ ؛ و ٢٢٠ بالمئة فى ١٩٣٩ ؛ و ٢٦٠ بالمئة تقريبا فى ١٩٤٧ ؛ واكثر من ٣٠٠ بالمئة فى الوقت الحاضر .

فكيف يتم اذن رفع درجة استثمار العمال فى النظام الرأسمالى ؟

هـ - اسلويان لرفع درجة استثمار الطبقة العاملة

القيمة الزائدة المطلقة

يتبين مما سبق ان يوم العمل فى النظام الرأسمالى ينقسم الى قسمين : ١ - وقت العمل الضرورى اى الوقت الضرورى لانتاج كمية من البضائع توازى قيمتها قيمة قوة العمل و ٢ - وقت العمل الزائد وهو الوقت الذى يشتغل فيه العامل من اجل الرأسمالى ويخلق القيمة الزائدة .

لنأخذ على سبيل المثال يوم العمل من ١٠ ساعات ، ٥ منها تعمل وقت العمل الضروري و ٥ وقت العمل الاضافى وفيما يلى المخطط :



ان معدل القيمة الزائدة يساوى هنا :

$$م \text{ ق ز} = \frac{ق \text{ ز}}{م} = \frac{٥ \text{ ساعات وقت العمل الضرورى}}{٥ \text{ ساعات وقت العمل الزائد}} \times ١٠٠ = ١٠٠ \text{ بالمئة}$$

اذا بقى وقت العمل الضرورى كما هو عليه ، فان وقت العمل الزائد يزداد مع تمديد يوم العمل . وهذا يعنى ازدياد معدل القيمة الزائدة ، ازدياد درجة استثمار العامل . لنفترض ان يوم العمل ازداد من ١٠ ساعات الى ١١ ساعة ، فان وقت العمل الزائد لن يبقى ٥ ساعات ، بل يصبح ٧ ساعات . وفى هذه الحال ، يوازى معدل القيمة الزائدة $\frac{٧}{١٠} \times ١٠٠ = ١٤٠$ بالمئة .

وقد اُسِّمى ماركس القيمة الزائدة الحاصلة عن تمديد يوم العمل ، القيمة الزائدة المطلقة . وما انه لا حد لتعطش الرأسمالى الى القيمة الزائدة ، فانه يسعى جهده الى تمديد يوم العمل بجميع الوسائل . فالى اى حد اذن يستطيع الرأسمالى تمديد يوم العمل ؟ لو ان الامر كان فى مستطاع الرأسماليين ، لشغلوا العامل ٢٤ ساعة فى اليوم . ولكن هذا مستحيل ، اذ انه لا بد للانسان ان يستريح وينام ويأكل فى قسم من اليوم . وهذا ما يعين حدودا جسدية محضة ليوم العمل . وعلاوة على الحدود الجسدية ليوم العمل ، توجد ايضا حدود معنوية . فالعامل عضو من اعضاء المجتمع ، ويجب ان يتوافر له الوقت لتلبية حاجاته الثقافية والاجتماعية (مطالعة الكتب والصحف ، السينما ، الاجتماعات ، الخ .) . ولكن بما ان حدود يوم العمل ، الجسدية والمعنوية ، قابلة للتوسع والتضييق ، فان ساعات يوم العمل فى النظام الرأسمالى يمكن ان تكون ٨ ، ١٠ ، ١٢ ساعة واكثر .

فى مستهل عهد الرأسمالية ، كانت سلطة الدولة تعدد يوم العمل بموجب القانون فى صالح البرجوازية . وفيما بعد ، مع تطبيق التكنيك فى الانتاج واستشراء البطالة ، زالت الحاجة الى تمديد يوم العمل بواسطة القانون . فقد اصبح فى مستطاع الرأسمالى ان يجبر العمال عن طريق الاكراه الاقتصادى على العمل حتى الحد الاقصى .

ولكن الطبقة العاملة خاضت نضالا عنيدا دائما فى سبيل تخفيض يوم العمل . وقد احتدم هذا النضال اولا فى انجلترا . وتفاقم خاصة بعد ان تقدم مؤتمر الاممية الاولى فى جنيف ومؤتمر العمال فى بلتي مور ، عام ١٨٦٦ ، بمطلب يوم العمل من ٨ ساعات . وقد آل نضال

الطبقة العاملة في معظم البلدان الرأسمالية الى تحديد يوم العمل بواسطة القانون . فكيف يعمل الرأسمالي لكي يحصل على كمية اكبر من القيمة الزائدة ، اذا لم يبق في وسعه تعديد يوم العمل ؟

القيمة الزائدة النسبية

ان الاسلوب الثانى لزيادة القيمة الزائدة يقوم فيما يلى : يبقى يوم العمل دون تغيير ، ويخفف وقت العمل الضرورى ، فيزداد بالتالى وقت العمل الزائد . وكيف يتم ذلك ؟ لنذكر بان قيمة قوة العمل انفسا تحدد بها كمية العمل الضرورى لانتاج وسائل عيش العامل . فاذا ازدادت انتاجية العمل فى الفروع التى تنتج سلع الاستهلاك ، هبطت قيمة سلع الاستهلاك . وهذا يعنى انخفاض قيمة قوة العمل ، وبالتالى ، انخفاض وقت العمل الضرورى . والمقابل ، يزداد وقت العمل الزائد . لنفترض ان يوم العمل من ١٠ ساعات يتضمن ٥ ساعات من وقت العمل الضرورى و ٥ ساعات من وقت العمل الزائد . ولنفترض بعد ذاك ان ازدياد انتاجية العمل ادى الى تخفيض وقت العمل الضرورى من ٥ ساعات الى ٣ ساعات . وفى هذه الحال ، كما هو واضح ، يزداد وقت العمل الاضافى من ٥ ساعات الى ٧ ساعات . وهكذا تزداد درجة الاستثمار (او معدل القيمة الزائدة) رغم ان يوم العمل لم يتغير . ومن الممكن تصوير هذا بالمخطط التالى :

٥ ساعات	٥ ساعات
وقت العمل الضرورى	وقت العمل الزائد
معدل القيمة الزائدة م ق ز = $\frac{٥}{١٠٠} \times ١٠٠$ بالمئة = ١٠٠ بالمئة	
٣ ساعات	٧ ساعات
وقت العمل الضرورى	وقت العمل الزائد

معدل القيمة الزائدة م ق ز = $\frac{٧}{١٠٠} \times ١٠٠$ بالمئة = ٢٣٣ بالمئة .

فى هذا المثال ، ارتفع معدل القيمة الزائدة من ١٠٠ بالمئة الى ٢٣٣ بالمئة لا نتيجة لتعديد يوم العمل بصورة مطلقة ، بل نتيجة لتغيير النسبة بين وقت العمل الضرورى ووقت العمل الزائد . ان القيمة الزائدة الناجمة عن تخفيض وقت العمل الضرورى والازدياد المناسب فى وقت العمل الزائد بفضل ازدياد انتاجية العمل ، تسمى القيمة الزائدة النسبية .

وفى بعض الاحوال ، يحصل الرأسماليون ايضا على قيمة زائدة اضافية (فائضة) .

القيمة الزائدة الاضافية (او الفائضة) نوع من القيمة الزائـدة النسبية . فكل رأسمالى يسعى الى ابتزاز اكبر قدر من الارباح . ولهذا الغرض ، يستخدم آلات جديدة ، وتكنيكا جديدا ، فيتوصل على هذا النحو الى رفع انتاجية العمل وتخفيض القيمة الفردية لبضائعه بالنسبة لمتوسط مستوى قيمة البضائع المنتوجة فى فرع معين . وبما ان سعر البضاعة فى السوق انما تحدده شروط الانتاج المتوسطة ، فان الرأسمالى يحصل على معدل من القيمة الزائدة اعلى من المعدل العادى .

ان القيمة الزائدة الاضافية هى الفرق بين القيمة الاجتماعية للبضاعة

وقيمتها الفردية التى هى ادنى من القيمة الاجتماعية . وللقيمة الزائدة الاضافية سمتان : اولا ، لا يستفيد منها غير نفر من اصحاب الاعمال ممن كانوا السابقين الى استخدام آلات واعتدة جديدة ، اكثر مردودا . ثانيا ، ان حصول هذا الرأسمالى او ذاك على القيمة الزائدة الاضافية ، ظاهرة مؤقتة ، اذ ان سائر المشروعات ستتزود عاجلا ام آجلا بالاعتدة والآلات الحديثة ، وحينذاك فان الرأسمالى الذى كان اول من استخدم هذه الاعتدة والآلات الحديثة يفقد تفوقه ويكف عن الحصول على القيمة الزائدة الاضافية . ولكن هذه القيمة ، حين تزول من مشروع ما ، تظهر فى آخر استخدم صاحبه عتادا ارقى .

ان القيمة الزائدة الاضافية تضطلع بدور هام فى تطوير الرأسمالية . والسعى وراءها يؤدى عفويا الى تقدم التكنيك . ولكن الرأسمالى الذى استخدم تكنيكا جديدا وتكنولوجيا جديدة فى الانتاج يسعى الى كتمان السر ، فيعرقل بالتالى استخدامهما فى المشروعات الاخرى . وهذا ما يؤول الى اشتداد المنافسة وتفاقم التناقضات بين الرأسماليين . وهكذا يفضى الركض وراء القيمة الزائدة الاضافية الى تطور القسوى المنتجة من جهة ، والى عرقلتها من جهة اخرى .

المراحل الثلاث لتطور الرأسمالية فى الصناعة

ان انتاج القيمة الزائدة النسبية يركز على نهوض انتاجية العمل . ولهذا فان تحليل القيمة الزائدة النسبية يظهر ثلاث مراحل تاريخية فى نمو انتاجية العمل فى ظروف الرأسمالية : التعاون البسيط ، المانيفاكتوره ، الصناعة الآلية . فمن الناحية التاريخية كان التعاون الرأسمالى البسيط الشكل الاول والابسط لانماء انتاجية العمل . وقد اتسم هذا الشكل بسمة خاصة ، قوامها ان الرأسمالى كان يحشد فى مشغل واحد عددا كبيرا نسبيا من العمال ينفذون عملا متماثلا ، واحدا . وحين يقوم عدد كبير من العمال معا بعمل متماثل ، واحد ، ففى وسع الرأسمالى ، بمقارنة انتاجية العمل الفردى ، ان يجبر العمال على تسريع

وتأثر العمل . فتزداد بالتالى انتاجية العمل . مثلا ، ان خمسة اشخاص يشتغلون معا تكون انتاجيتهم العامة ارفع من انتاجيتهم حين يشتغلون بصورة افرادية . وهذه الانتاجية الجديدة لا تكلف الرأسمالى شيئا ، اذ انه يدفع قوة عمل كل عامل بصورة منفردة ، كما فى السابق ، ولكن الانتاج الحاصل اكثر فينتز الرأسمالى منه ربحا اكبر . فضلا عن ذلك ، حين يشتغل عدد كبير من العمال معا ، يوفر الرأسمالى من حيث مكان العمل ، والانارة ، والتدفئة ، والمستودعات ، الخ . .

وحين يشتغل العمال معا ، يتبين ان بينهم من يحسنون القيام بهذه العملية ، وغيرهم يحسنون القيام بتلك .

ولذا يجد الرأسمالى من الافيد له ان يعهد الى كل عامل بالعمل الذى يجيده . وهكذا يبدأ شيئا فشيئا تطبيق تقسيم العمل فى المشغل . ان المشروعات الرأسمالية ، القائمة على تقسيم العمل والتكنيك اليدوى ، تسمى الواحدة منها المانيفاكTURE .

ان تقسيم العمل بين العمال قد زاد انتاجية العمل بقوة وسرعة . ونذكر على سبيل المثال انتاج الدبابيس فى القرن الثامن عشر . كانت المانيفاكTURE التى تستخدم ١٠ عمال تنتج ٤٨٠٠٠ دبوس فى اليوم ، اى ٤٨٠٠ دبوسا لكل عامل . والحال كان العامل ، قبل تقسيم العمل ، ينتج ٢٠ دبوسا فى اليوم . وهكذا فان انتاجية العمل قد ازدادت ٢٤٠ مرة .

كان شروط العمل فى المانيفاكTURE مضنية جدا . فقد كان تكرار الحركات نفسها القليلة التعقيد يشوه العامل جسديا ومعنويا . وكسان يوم العمل يمتد حتى ١٨ ساعة واكثر ، بينا الاجرة منخفضة جدا . وقد هيات المانيفاكTURE الشروط الضرورية للانتقال الى الصناعة الآلية الكبيرة : ١ - اتاح تبسيط العمليات احوال الآلة محل يد العامل ؛ ٢ - ادى تنفيذ العمليات الجزئية الى تخصص ادوات العمل ، مما اوجد المقدمات التكنيكية الضرورية لظهور الآلات ، ٣ - هيات المانيفاكTURE ملاكات (كادرات) من العمال الماهرين للصناعة الآلية . هذا هو دور المانيفاكTURE التاريخى .

لقد كانت المانيفاكTURE مرحلة الانتقال الى الفبركة . فى البدء ، ظهر ما اسمى آلة العمل . وكانت تقوم بنفس العمليات التى يقوم بها العامل . ولكن العامل لم يكن يستطيع تحريك هذه الآلة . وظهر اختراع المحرك الميكانيكى - الآلة البخارية التى تحرك كثرة من آلات العمل . ثم ظهرت الفبركة الرأسمالية التى تستخدم منظومة من الآلات لانتاج البضائع . ان استخدام الآلات واتقانها افضيا الى زيادة انتاجية العمل زيادة كبيرة جدا ، وانخفاض اسعار البضائع . ومع ذلك يحل الخراب بالسواد الاكبر من صغار المنتجين والمشروعات المرتكزة على العمل اليدوى . ان الفبركة الرأسمالية ترمز الى مرحلة جديدة من استعباد الرأسمال للعمل . فهى تجعل العامل ذيلا للآلة . واستخدام الآلات بالطريقة

الرأسمالية يقود الى تعديد يوم العمل ، والى استخدام اليد العاملة من النساء والاطفال ، والى تكوين جيش من العاطلين عن العمل ، والى تردى حالة البروليتاريا . ولكن الرأسماليين لا يستخدمون الآلات دائما . فلاستخدم الآلات حدوده فى النظام الرأسمالى : فالرأسماليون لا يستخدمون الآلات الا حين تكون اسعارها ادنى من اجر العمال الذين حلت محلهم ، الا حين يستفيدون من الآلات . ولذا فان الانتاج الآلى لا يلغى العمل اليدوى . فالعمل اليدوى لا يزال واسع الانتشار حتى الآن فى اكثر البلدان الرأسمالية تطورا ، كالولايات المتحدة وبريطانيا . ان الانتقال من المانيفاكتوره الى الفبركة يسجل رسوخ اسلوب الانتاج الرأسمالى بصورة نهائية .

التناقض الاساسى فى الرأسمالية

على اساس الصناعة الآلية الكبيرة ، يجرى التطور العفوى باضفاء الصفة الاجتماعية على العمل والانتاج ، بجعل العمل والانتاج اجتماعيين . فبدلا من المشاغل الصغيرة القائمة على التكنيك اليدوى ، تظهر الفبارك والمصانع الهائلة حيث يعمل الآلاف وعشرات الآلاف من العمال من مختلف المهن . ويزداد تقسيم العمل فى الانتاج الاجتماعى . وترتبط جميع المشروعات وجميع الفروع الصناعية بعضها ببعض ويتوقف بعضها على بعض . فمصانع الانشاءات الميكانيكية لا تستطيع العمل دون منتجات المصانع التعدينية وهذه لا تستطيع العمل دون الفحم الحجري ؛ ومناجم الفحم الحجري ترتبط بمصانع الانشاءات الميكانيكية وغيرها . وهكذا يرتدى الانتاج طابعا اجتماعيا . والبضائع يصنعها عمل المئات والآلاف من العمال .

بيد ان جميع المشروعات فى النظام الرأسمالى ، وكذلك الارض واطن الارض هى ملك خاص . ويستملك الرأسماليون منتجات العمل الاجتماعى . ويبرز التناقض ويتفاقم بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لملك نتائجه . وهنا يكمن التناقض الاساسى فى الرأسمالية .

وهذا التناقض يعبر عن التناقض بين القوى المنتجة السائرة فى طريق التقدم المستمر وعلاقات الانتاج الرأسمالية . فان الرأسمالية ، مضع اضافتها على الانتاج طابعا اجتماعيا اوسع فأوسع ، تغدو فى الوقت نفسه عقبة فى طريق تقدم قوى المجتمع المنتجة . ولازاحة هذه العقبة ، يجب تصفية الملكية الرأسمالية . ان الرأسمالية ، اذ تطور القوى المنتجة ، تولد حفارة قبرها ، البروليتاريا ، القوة المدعوة الى الغاء الملكية الخاصة واحلال الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية ، محلها .

جوهر الاجرة

لقد عرضنا اعلاه ان قوة العمل فى ظل الرأسمالية بضاعة وان لها قيمة . وقيمة قوة العمل ، معبرا عنها بالنقد ، هى سعر (ثمن) قوة العمل .

ان العلماء البرجوازيين ، رغبة منهم فى اخفاء الاستثمار الرأسمالى ، يزعمون ان الاجرة هى ثمن عمل العامل . وهم يقولون ان العامل الذى يشتغل فى المصنع الرأسمالى ينتج شتى البضائع ويتلقى لقاء عمله ثمن العمل اى الاجرة .

ان ظهور الاجرة على انها ثمن العمل ، انما مرده الى كون العامل يتلقى اجرته بعد ان يشتغل فترة من الوقت . ناهيك بان الاجرة محددة تبعا لوقت العمل المبدول (ساعة ، يوم ، اسبوع) او تبعا لكمية المنتج .

اما فى الواقع ، فان الاجرة ، بتعبير ماركس ، شكل محول اى مستور ، مقنع ، لقيمة او لثمن البضاعة - قوة العمل .

ان العمل ليس بضاعة ، فليس له بالتالى لا قيمة ولا ثمن . وبالفعل ، لكى يمكن بيع العمل ، لا بد ان يكون موجودا قبل عرضه على البيع . ولا يمكن بيع ما لا وجود له . فحين يأخذ السكاف مثلا الى السوق احذية ، فان الاحذية موجودة فعلا ، فى الواقع ، ويمكن بيعها . ولكن ، حين يهجر العامل نفسه من الرأسمالى ، لا يوجد حينذاك اى عمل . هناك فقط القدرة على العمل ، قوة العمل . وهى التى يبيعها العامل من الرأسمالى . وحين يشتري الرأسمالى قوة العمل ويدفع مقابلها المال ، فان ما يهمه ، ليس العامل نفسه بوصفه عاملا ، بل قدرته على العمل ، قدرة العامل على خلق قيمة زائدة .

وما ان الاجرة فى المجتمع الرأسمالى تظهر بشكل تسديد ، مقابل للعمل ، فانه يخيل الى المرء حتما ان عمل العامل قد سدّد كلياً . لنفترض انه يجب ست ساعات من وقت العمل الضرورى اجتماعيا لانتاج وسائل العيش للعامل وعائلته . فاذا حسبت كل ساعة من هذا العمل الضرورى اجتماعيا بدولار ، بلغت قيمة قوة العمل ستة دولارات . ويدفع الرأسمالى كامل قيمة قوة العمل ، ستة دولارات ، ولكن يوم العمل يدوم ، مثلا ، ١٢ ساعة . وهكذا فان ساعة عمل واحدة يدفع عنها فى الواقع ٥ سنتا . ان الاجرة تخفى واقع ان الرأسمالى يدفع مقابل نصف يوم العمل ولا يدفع مقابل النصف الآخر . وعلى هذا النحو ، تمحو الاجرة جميع آثار تقسيم العمل الى وقت ضرورى ووقت زائد ، الى وقست مدفوع عنه ووقت غير مدفوع عنه . ان الاجرة تخلق وهما مفاده ان العامل المأجور يتلقى مقابل كل عمله ، وهى على هذا النحو تطمس الاستثمار .

وهذا مما يميز الرأسمالية بصورة جذرية عن المجتمعين الاستشاريين السابقين ، مجتمع الرق والمجتمع الاقطاعي . ففي مجتمع الرق ، مثلا ، كان شكل الاستثمار في منتهى الصراحة والسفور . كان الرقيق شيئا يخص مالك الارقاء ، وكان بإمكان ومن حق هذا الاخير ان يفعل به ما يشاء ، كان يجبره على العمل من الفجر الى الليل ، ويطعمه ما لا يسد رمقه ، وحتى كان بمقدوره ان يقتله ، ولم يكن بالطبع ليدفع له شيئا . وفي زمن الاقطاعية كان الفلاح يقدم للاقطاعي الملاك العقاري الربيع بهذا الشكل او ذاك (السخرة ، الربيع العيني ، الربيع النقدي) . اما في ظل الرأسمالية ، فان الاستثمار مستور . ينشأ انطباع مفاده انه لا وجود لاي استثمار ، وان العامل يتقاضى بدل كل عمله . ان الاجرة تطمس استثمار العمال في ظل الرأسمالية .

اشكال الاجرة

ترتد الاجرة في ظل الرأسمالية اشكالا شتى . فاذا دفعت قيمة البضاعة - قوة العمل تبعا لمدة العمل - يوم ، اسبوع ، شهر ، السن . - قيل انها الاجرة بالوقت .

ولتكوين فكرة صحيحة عن ماهية الاجرة بالوقت في ظل الرأسمالية ، من الضروري النظر اليها بالمقارنة مع مدة يوم العمل . مثلا . يدفع الرأسمالي للعمال ١٠ دولارات في اليوم ، ويشغل العامل ١٠ ساعات . وهكذا فان متوسط ثمن ساعة من العمل يبلغ دولارا واحدا . واذا زاد الرأسمالي مدة يوم العمل من ١٠ ساعات الى ١٢ ساعة ، هبط ثمن ساعة العمل من دولار واحد الي ٨٣ سنتا . يتبين هنا ان نظام الاجرة بالوقت وسيلة في يد الرأسمالي لتشديد استثمار العمال . والى جانب الاجرة بالوقت ، يوجد شكل آخر ، الاجرة بالقطعة .

الاجرة بالقطعة شكل من الاجرة يدفع وفقا لكمية السلع او الوحدات التي يصنعها العامل في فترة معينة من الوقت (مثلا ، ساعة ، يوم) . وقد سمي ماركس الاجرة بالقطعة شكلا محولا من الاجرة بالوقت . وهذه التسمية تنطبق على الواقع . فعند تحديد التعرفة التي يجب ان تدفع بموجبها اجرة كل قطعة ، تؤخذ بعين الاعتبار : أ - الاجرة بالوقت في اليوم ؛ ب - كمية القطع التي ينتجها في اليوم العامل الاوفر قوة ومهارة .

مثلا . اذا كانت الاجرة بالوقت تبلغ ١٠ دولارات في اليوم ، وكانت القطع التي ينتجها العامل في اليوم تبلغ ٢٠ قطعة ، فاذ الرأسمالي سيدفع عن كل قطعة نصف دولار . وهكذا يبذل الرأسمالي جهده لكى لا تزيد الاجرة بالقطعة عن الاجرة بالوقت . ولكن اذا كان هذا هو الحال ، فلماذا يطبق الرأسماليون طريقة دفع الاجرة بالقطعة ؟ السبب ان دفع الاجرة بالقطعة ينطوي على جملة من الخصائص التي تجعل هذه الاجرة احيانا افيد لهم . فعن الاجرة بالقطعة ، مثلا ، تراقب

نوعية العمل بواسطة المنتج . فان الرأسمالي يدفع عن المنتجات ذات النوعية المتوسطة والعليا . اما المنتج السيئ النوعية ، فلا يدفع عنه شيئا . ان هذا الشكل من الاجرة يزيد شدة الجهد الذى يبذله العامل اذ انه يسعى الى انتاج المزيد من القطع ، بغية الحصول على مزيد من المال . وحين يرتفع مردود جميع العمال ، يخفض الرأسمالي التعرفة ، مما يؤول الى تزايد ارباحه . ولهذا قال ماركس انه بقدر ما يشتغل العامل اكثر ، يقدر ما يقبض اقل .

ان الرأسماليين يطبقون مختلف اشكال الاجرة تبعا للظروف الملموسة . ان الاجرة بالوقت قد نشأت تاريخيا قبل الاجرة بالقطعة . والشكل الاول ، اى الاجرة بالوقت ، طبق على نطاق واسع فى مختلف اطوار الرأسمالية ، عندما حاول الرأسماليون زيادة القيمة الزائدة على حساب تعديد يوم العمل . وكان هذا الشكل مفيدا لهم . وفيما بعد ، عندما حدد القانون مدة يوم العمل ، وجدت الاجرة بالقطعة مجالا واسعا للتطبيق . وفي الظرف الراهن ، تنتشر اكثر فاكثر مختلف اشكال الاجرة بالوقت والمكافأة معا .

فما هو سبب الانتقال من الاجرة بالقطعة الى الاجرة بالوقت ؟ السبب ان الصناعة الرأسمالية الحالية قد انتقلت فى كثرة من فروعها الى نظام السلسلة ذى الوتيرة المرهقة . وهذا يعنى ان وتيرة الانتاج ليست رهنا بالعامل ، بل بسرعة السلسلة او بخصائص المجرى التكنولوجى لعملية الانتاج . وهكذا يكدح العمال بشدة متزايدة ابدا دون زيادة نفسى معدلات الاجرة .

كذلك ليس من النادر ان تطبق المؤسسة نفسها فى آن واحد شكلى الاجرة : الاجرة بالوقت والاجرة بالقطعة . فان هذين الشكلين ليسا فى ظل الرأسمالية سوى وسيلتين مختلفتين لتشديد استثمار الطبقة العاملة . وفى الركض وراء زيادة القيمة الزائدة ، يطبق الرأسماليون ايضا مختلف الانظمة لتنظيم عطية الانتاج والاجرة وتسمى نظم التعرييق (sweating system او نظام الوتيرات الجهنمية) . وقوامها ابتزاز اكبر قدر ممكن من العمل من العامل فى فترة معينة من الوقت . وهناك عشرات الاشكال المعروفة من مختلف هذه النظم التعريقية لتنظيم الاجرة .

ومن اوائل هذه النظم ، كان " نظام تايلور " ، المسمى باسم "مخترعه" المهندس الاميركى تايلور . وقوامه ان الرأسمالي يختار فى مؤسسة العامل الاوفر قوة ومهارة ، ويشغله بكل قواه . وهناك كرونومتر (الساعة الضابطة) يسجل وقت اداء هذا العامل لكل عطية بالثوانى واجزاء الثانية . وتحال هذه المعلومات الى لجنة فنية خاصة فتدرسها وتجدد على اساسها وتيرة الانتاج ومعدلات الوقت لجميع العمال . ويوضع معدلان للاجرة . الاول ، عال ، للذين ينفذون " المهمة " ، والثانى ، منخفض جدا ، للذين لا يتوصلون الى تنفيذ " المهمة " . ان

هذا النظام من الاجور يؤدي الى زيادة انتاجية العمل بقوة وسرعة ،
 فى حين ان مجمل اجور العمال يكاد لا يرتفع ابدا ، بينما يتفاقم ،
 بالتالى ، استثمار العمل تفاقما بالغا .

" نظام فورد " ، شكل آخر من نظم التعريق . وهو يبتغى الهدف
 بنفسه : ابتزاز اكبر مقدار من العمل من العامل ولكن بتعجيل حركة
 السلسلة . مثلا ، اذا كانت السلسلة تتقدم بسرعة ٣ امتار بالدقيقة ،
 يزيدون سرعتها حتى ٤ امتار او ٥ بالدقيقة . وفى هذه الحال ،
 يضطر العامل ، رغم ارادته ، الى العمل بمزيد من الشدة ، وبذل مزيد
 من القوى ، فى حين ان الاجرة تبقى فى المستوى نفسه ولا تعوض عن
 الطاقة الحيوية المستهلكة . وسبب من هذا النظام ، يستنفد كثيرون من
 العمال كل قواهم وطاقاتهم فى الاربعين او الخامسة والاربعين من
 العمر ، ويتردهم رب العمل من الخدمة .

وفضلا عن ذلك تتيح بساطة العمليات على السلسلة للرأسماليين
 استخدام عمال غير اختصاصيين ، وتعيين اجور ادنى لهم ، وبالتالى
 ابتزاز مزيد من الارباح .

وبين نظم التعريق ، نذكر ايضا نظام " المشاركة فى الارباح " ، وقوامه
 ان الرأسمالى يعلن للعمال عند قبولهم فى العمل انه سيدفع لهم
 اقل مما يدفع سائر الرأسماليين ، ولكنه فى نهاية السنة ، بعد وضع
 الرصيد ، سيدفع للعمال الذين احسنوا العمل قسما من ارباح المؤسسة .
 ان تطبيق هذا النظام يزيد شدة العمل ويؤخر تطور الوعي الطبقي
 عند العمال ، ويخمد يقظتهم ، ويفرق صفوفهم وينزعهم من النضال ضد
 الرأسماليين . ان نظام " المشاركة فى الارباح " يوهم العمال بان لهم
 مصلحة فى ازدياد ريعية المؤسسة الرأسمالية ويعرقل نضالهم ضد ارباب
 العمل .

الاجرة الاسمية والاجرة الفعلية

فى المراحل الاولى من تطور الرأسمالية ، نادرا ما كان العامل
 يتقاضى أجرته نقدا . واليك كيف كان الحال عامة : كان فى داخل
 المؤسسة الرأسمالية دكان يحتوى مواد غذائية وسلعا صناعية ، يأخذ
 العمال منه حاجياتهم ، وفى آخر الشهر او الفصل ، يجرى الرأسمالى
 الحسابات : مجمل اجور العامل ، ومجمل اثمان الحاجيات المستهلكة
 فكان العامل لا يقبض شيئا او يقبض القليل التافه .

ولا يزال دفع الاجرة عينا واسع الانتشار حتى الآن فى البلدان
 المتأخرة اقتصاديا والبلدان الضعيفة التطور .

أما فى البلدان الرأسمالية المتطورة حاليا ، فان الشكل السائد من
 اشكال الاجرة هو الاجرة نقدا .

ان الاجرة المعبر عنها بالنقد تسمى الاجرة الاسمية . ولكنها لا

تبين المستوى الحقيقي لدفع اتعاب العامل . ولتحديد هذا المستوى ، يعتمد على مفهوم الاجرة الفعلية . فالاجرة الفعلية هي الاجرة المعبر عنها بوسائل عيش العامل ، او ، بالتالى ، ان الاجرة الفعلية تبين كمية ونوعية وسائل العيش التى يستطيع العامل شراءها لنفسه ولعائلته بالبلغ الذى كسبه .

ولتحديد الاجرة الفعلية ، يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار : مقدار الاجرة الاسمية ، مستوى اسعار حاجيات الاستهلاك والخدمات ، مقدار الضرائب ، بدل الايجار ، وغيرها من المدفوعات . ومع تطور الرأسمالية تعميل الاجرة الفعلية الى الهبوط .

هناك عدة اسباب لهبوط الاجرة الفعلية فى ظل الرأسمالية . السبب الاول ارتفاع الاسعار . تصورا ان اجرة العامل الاسمية قد ازدادت قليلا ، ولكن اسعار البضائع ارتفعت اكثر مما ارتفعت الاجرة ، فهذا يعنى ان العامل يستطيع ان يشتري مقدارا اقل من البضائع مقابل المبلغ نفسه اى ان الاجرة الفعلية قد هبطت . وهذا بالضبط ما جرى فى الوقت الحاضر فى البلدان الرأسمالية : فان الاسعار ترتفع باسرع مما ترتفع الاجرة . وفى الحاصل ترتفع تكاليف المعيشة . ففى السنوات العشر الماضية ارتفعت تكاليف المعيشة فى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، ١٠٠ ٪ ، وفى بريطانيا ٣٠٠ ٪ . وفى السبعينيات ارتفعت اسعار سلع الاستهلاك فى الولايات المتحدة الاميركية ٣٧ ٪ ، وفى السنوات العشرين الاخيرة ارتفعت بدلات الركوب فى وسائل النقل فى المدن الى خمسة امثال . وفى سنة ١٩٨٠ لم يكن الدولار الاميركى يوازي من حيث قدرته الشرائية سوى ٣٦ سنتا من " نموذج " دولار ١٩٦٠ .

وهناك سبب آخر لهبوط الاجرة الفعلية ، هو ازدياد الضرائب وغيرها من المدفوعات (بدلات الايجار ، الغاز ، الكهرباء ، الماء ، الخ .) . ان ازدياد مختلف هذه المدفوعات يخفض الاجرة ، فتتخفف بالتالى الاجرة الفعلية . ففى الولايات المتحدة مثلا ، هبطت اجرة العامل الاميركى بالساعة خلال السنوات الخمس الاخيرة بسبب التضخم النقدي مقدار ٥ ٪ ، بينما ازدادت الضرائب الشخصية الاتحادية فى هذه السنوات الخمس بالعائلة المتوسطة مقدار ٦٧ ٪ . كذلك يعود دور كبير جدا فى هبوط الاجرة الفعلية الى مختلف الغرامات فى الانتاج والحسومات التى تتزايد سنة بعد سنة .

هذه هى بعض الظروف التى تؤول فى النظام الرأسمالى الى هبوط الاجرة الفعلية عند الطبقة العاملة .

كذلك نجد فى البلدان الرأسمالية فرقا فى دفع اتعاب الرجل والمرأة . فان المرأة التى تقوم بنفس العمل الذى يقوم به الرجل تتقاضى اجرا ادى بصورة ملحوظة .

فى اوائل الثمانينيات ، كانت اجرة المرأة فى البلدان الرأسمالية

اقل بالمتوسط مقدار ٥٩ ٪ من اجرة الرجل، بما فى ذلك فى الولايات المتحدة الاميركية ٤٠ ٪ ، وفى فرنسا ٣٦ ٪ ، وفى اليابان ٥٠ ٪ . وهذا الفرق بين اجور الرجال واجور النساء يؤمن للرأسماليين ربحا اضافيا كبيرا .

والتمييز العنصرى مصدر ارباح فاحشة للرأسماليين . فان الزنوج فى الولايات المتحدة مثلا ، يعانون اوضاع عمل اسوأ من اوضاع العمال البيض . وعادة ما يوكل اليهم باشق الاعمال ، والاعمال الضارة والخطرة على الحياة والصحة . ويدفعون للزنوج اجرة ادنى بكثير من اجرة العمال البيض . ان متوسط اجور العائلات الزنجية فى الولايات المتحدة الاميركية لا يبلغ سوى ٥٤ ٪ من اجور العائلات الاوروبية الاصل .

وفى بلدان امريكا الغربية يتعرض العمال الاجانب للتمييز من حيث الاجور . فان العمال الاجانب يتقاضون اجورا اقل بكثير . وهم يوافقون على اى عمل كان ، بما فى ذلك العمل المرهق القليل الاجرة لأنهم لا يستطيعون ان يجدوا عملا فى بلدانهم .

ان عمل النساء وعمل العمال الاجانب والتمييز العرقى - كل هذا يتيح للرأسماليين زيادة معدل القيمة الزائدة فوق ما هو عليه من كبر . واجور العمال فى مختلف البلدان الرأسمالية ليست فى مستوى واحد . واسباب ذلك عديدة . نيقينا ان من الخطأ الاعتقاد بان الرأسماليين فى بعض البلدان يعاملون العمال احسن والطف مما فى البلدان الاخرى . فان الرأسماليين يسعون دائما وفى كل مكان الى تخفيض الاجرة الى ادنى حد . ومع ذلك ، يترتب علينا ، حين نقارن بين مستويات الاجور فى مختلف البلدان ، ان نحسب الحساب للاوضاع التاريخية التى رافقت نشوء الطبقة العاملة ، وكذلك مستوى حاجياتها ، ونفقات الحصول على الاختصاص ، ونتاجية العمل ، والنضال الطبقي ، وسائر الاوضاع الخاصة بالبلد المعنى . وفى الولايات المتحدة مثلا ، تطورت الرأسمالية فى ظروف اتصفت بنقص فى اليد العاملة ، اكثر مما اتصفت بفيض منها ، الامر الذى ادى الى ارتفاع الاجور . اما فى بريطانيا فقد انتظمت الطبقة العاملة قبل غيرها فى سائر بلدان امريكا لمقاومة الرأسماليين . ولذا فان اجور العمال فى بريطانيا اعلى ، مثلا ، مما فى ايرلنده . ان هذه الاحوال تحدد الفوارق فى مستويات الاجور بين بلد وآخر .

نضال الطبقة العاملة فى سبيل زيادة الاجرة

ان الرأسماليين يسعون دائما الى تخفيض اجور العمال واقرار اجور لا تكفى الا لتأمين الضرورى للعيش ، وذلك قصد الحصول على مزيد من الارباح . وتستخدم البرجوازية فى نضالها ضد الطبقة العاملة الدولة ، والقانون ، والكنيسة ، والصحف ، والراديو ، الخ . . ناهيك بان الرأسماليين انفسهم يؤلفون جمعيات لارباب العمل ويجابهون العمال

بجبهة موحدة .

ولمقاومة الرأسمال ، يتحد العمال فى نقابات تنظمهم فى النضال من اجل تحسين وضعهم الاقتصادى . اما مطالب العمال الرئيسية فهى زيادة الاجور ، وتحسين ظروف وشروط العمل ، ضمان العمل ، الخ .. ان النضال الطبقي الضارى بين البروليتاريا والبرجوازية يفضى الى اقرار هذا المستوى او ذاك للاجرة . فحيث يتحلى العمال بالعناد والتنظيم والتصميم فى النضال الاضرابى ، يضطر الرأسماليون فى غالب الاحيان الى القبول بشروط العمال وزيادة اجورهم . وفى الوقت الحاضر ، يتسع نضال الطبقة العاملة من اجل تحسين شروط حياتها اتساعا كبيرا جدا فى البلدان الرأسمالية الرئيسية : الولايات المتحدة الاميركية ، بريطانيا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ايطاليا ، الخ ..

فى السنوات الاخيرة تتصف الحركة الاضرابية بارتفاع مستوى الوعى الطبقي ومستوى التنظيم فى صفوف الكادحين ، واتساع مجموعة المطالب المطروحة فى سياق المعارك الطبقيه ، وجماعهية الاعمال النضالية التى تقوم بها شتى فئات الكادحين ، وبالتشابك الوثيق بين النضال الاقتصادى والنضال السياسى . ان الطبقة العاملة لا تزال فى قلاع الرأسمالية ، كما اكدت احداث الآونة الاخيرة ذلك من جديد ، القوة المحركة الرئيسية والقوة المعبئة الرئيسية فى النضال الثورى وفى عموم الحركة الديمقراطية ، المعادية للامبريالية .

ان نضال البروليتاريا الاقتصادى لعللى جانب كبير من الاهمية . ولكن الماركسية اللينينية ، مع اعترافها باهمية نضال الطبقة العاملة الاقتصادى ، تعلم ان هذا النضال لا يمكنه بحد نفسه ان يحرر العمال من نير الاستثمار . فلا يمكن تصفية ظروف اضطهاد الطبقة العاملة ، الاقتصادى والسياسى ، الا بتصفية اسلوب الانتاج الرأسمالى عن طريق النضال السياسى ، الثورى .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - فيم يكمن جوهر التراكم البدائى ؟
- ٢ - ما هى معادلة الرأسمال العامة وما تختلف عن معادلة التداول البضاعى ؟
- ٣ - اعط مواصفات البضاعة - قوة العمل :
- ٤ - ما هو الاستثمار الرأسمالى ؟
- ٥ - ما هو وقت العمل الضرورى ووقت العمل الزائد ؟
- ٦ - فيم يكمن جوهر الرأسمال ؟
- ٧ - علام يرتكز تقسيم الرأسمال الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير ؟
- ٨ - كيف تتحدد درجة استثمار قوة العمل ؟
- ٩ - ما هى الاساليب لرفع درجة استثمار قوة العمل وفيم يتلخص جوهرها ؟

- ١٠ - اعط مواصفات المراحل الثلاث من تطور الرأسمالية فى الصناعة.
- ١١ - فيم يتلخص التناقض الاساسى فى الرأسمالية وما هى اسباب نشوئه ؟
- ١٢ - باى نحو تطمس الاجرة فى ظل الرأسمالية استثمار الطبقة العاملة ؟
- ١٣ - اعط مواصفات الاشكال الاساسية للاجرة .
- ١٤ - ما هى الاجرة الاسمية والاجرة الفعلية ؟
- ١٥ - ما هو تأثير نضال الطبقة العاملة الاقتصادى فى مستـوى الاجرة ؟

الفصل الرابع

تراكم الرأسمال وتردى وضع البروليتاريا

لقد اوضحنا ان القيمة الزائدة تنشأ عن الرأسمال . ولكن الرأسمال ينشأ بدوره عن القيمة الزائدة . وكيف ذلك ؟ للإجابة عن هذا السؤال ، ينبغي لنا ان نعرف آلية تجديد الانتاج الرأسمالى .

١ - تراكم الرأسمال وتكون جيش العاطلين عن العمل

تجديد الانتاج وتراكم الرأسمال

حين نذكر الانتاج ، فانما نقصد عملية ابداع الخيرات المادية . وهذا يعنى فى النظام الرأسمالى ان صاحب العمل يشتري فى السوق وسائل الانتاج وقوة العمل وان نشاط الناس الانتاجى يؤول الى ابداع الخيرات المادية . وهكذا تكتمل عملية الانتاج . ولكن المجتمع لا يستطيع الكف عن الانتاج ، لأن الكف عن انتاج الخيرات المادية قد يتسبب بهلاكه . ولذا ، يجب ان تكون عملية انتاج الخيرات المادية عملية متواصلة ، اى انه لا بد لها ان تمر ايضا وايضا بنفس المراحل . ان عملية انتاج الخيرات المادية ، المتكررة على الدوام ولا انقطاع ، تسمى تجديد الانتاج . ان عملية تجديد الانتاج تجرى فى جميع المجتمعات ، ولكن الدوافع التى تدفع الى تجديد الانتاج فى مختلف المجتمعات ليست واحدة . فالحافز الى تجديد الانتاج فى النظام الرأسمالى انما هو ركـبـ الرأسماليين وراء القيمة الزائدة . فان الخيرات المادية يتم انتاجها وتجديد انتاجها ، لا لتلبية حاجات الشغيلة ، بل لكى يتعـمـن الرأسمالى من الحصول على الارباح .

وفى مجرى تجديد الانتاج الرأسمالى تخلق القيمة الزائدة ، التى يستملكها الرأسمالى . ولكن ما يجب ان نهتم به ، ليس استهلاك القيمة

الزائدة وحسب ، بل استعمالها ايضا ، اى انفاقها . فاذا استخدم
الرأسمالى القيمة الزائدة بكليتها لاجل استهلاكه الشخصى ، كان تجديد
الانتاج بسيطا . مثلا ، وثف الرأسمالى ٢٠٠ دولار ، منها
١٦٠ دولار كرأسمال ثابت ، و ٤٠ دولار كرأسمال متغير .
فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، بلغ الانتاج ٢٤٠
دولار ، بافتراض ان كل الرأسمال الثابت يدخل فى قيمة المنتـج
(١٦٠ ث + ٤٠ م + ٤٠ ق ز = ٢٤٠) . ان
مبلغ الـ ٢٤٠ دولار يشتمل على الـ ٢٠٠ دولار الموظفة فى
الاساس وعلى ٤٠ دولار من القيمة الزائدة ، الناجمة عن عمل
العمال خلال الانتاج .

وبما ان كامل القيمة الزائدة ، فى تجديد الانتاج البسيط ، يستهلك
الرأسمالى واسرته ، فان عملية الانتاج فى السنة المقبلة ستتجدد فى
المقاييس السابقة نفسها . وسيكون هكذا هو الحال فى السنوات التالية .
ومع ان عملية انتاج الخيرات المادية ، فى تجديد الانتاج البسيط ،
تتجدد ، تتكرر دون تغيير فى الحجم ، الا ان تحليلها يتيح اكتشاف
ينبوع اثرء الرأسماليين .

فى مجرى الانتاج ، يتعوض الرأسمال الموظف فى الاساس ، وتنشأ
قيمة زائدة ينفقها الرأسمالى على حاجاته الشخصية .
ولو كان الرأسمالى لا يستملك القيمة الزائدة لانفق مع مرور الزمن
كل الرأسمال الذى وظفه فى الاساس ، على استهلاكه الشخصى . ففى
مثالنا ، ينفق الرأسمالى ٤٠ دولار فى السنة ، ولكن ، بما ان
الرأسمال الموظف فى الاساس يبلغ ٢٠٠ دولار ، فانه لن يبقى
منه شئ بعد خمس سنوات . ولكن هذا لا يحدث فعلا ، لأن المبلغ
الذى ينفقه الرأسمالى لسد حاجاته الشخصية يشكل القيمة الزائدة
التي يخلقها عمل العمال غير المدفوع الاجر .

ان الرأسمال الموظف ، ايا كان مصدره الاولى ، يصبح ، فى
سياق تجديد الانتاج الرأسمالى البسيط ، وبعد فترة معينة من الوقت ،
قيمة ينتجها عمل العمال ويستملكها الرأسمالى دون مقابل .

ينجم مما سبق امر على جانب كبير جدا من الاهمية وهو ان الطبقة
العامة ، حين تصدر املاك الرأسماليين ابان الثورة الاشتراكية ، وتنزع
منهم المصانع والمعامل ، لا تفعل غير ان تسترجع ما ابدعه كدح الاجيال
من ابناء الطبقة العامة . وهذا يعنى ان تصفية الملكية الرأسمالية
الخاصة عمل مشروع ، وعدالة تاريخية .

لقد افترضنا ان الرأسمالى ينفق كامل القيمة الزائدة على تلبية
حاجاته الشخصية . ولكن هل يمكن لهذا الوضع ان يدوم الى الابد ؟
فى المرحلة الاولى من تطور الرأسمالية ، غالبا ما نشأ مثل هذا الوضع .
كان الرأسمالى يستثمر حينذاك عددا قليلا من العمال . غير ان الامور
سارت فى مجرى آخر عندما اخذت المشروعات الرأسمالية تتطور على

اساس الصناعة الآلية الكبيرة وتتسع ، وشرع الرأسمالى يستثمر الآلاف من العمال . مثلا ، رب رأسمالى يستخدم ١٠٠٠ عامل ويدفع لهم اجرة قدرها مليون دولار فى السنة . وينتج العمال للرأسمالى (على افتراض ان معدل القيمة الزائدة يبلغ ١٠٠ بالمئة) مليونى دولار من القيمة الزائدة فى السنة . ولكن هذا الرأسمالى لا ينفق الآن على حاجاته الشخصية كاملة القيمة الزائدة ، بل قسما منها فقط . والقسم الآخر من القيمة الزائدة يستخدمه لتوسيع الانتاج ، لشراء مزيد من الآلات والمواد الاولية ، ولاستخدام قوة عمل اضافية ، وذلك هو تجديد الانتاج الموسع او تراكم الرأسمال ، حين يتحول قسم من القيمة الزائدة الى رأسمال .

لنبحث على سبيل المثال ، عملية تحول القيمة الزائدة الى رأسمال . لنفترض ان الرأسمالى يملك رأسمالا قدره ١٠ ملايين دولار . فيوظف من هذا المبلغ ٨ ملايين دولار رأسمالا ثابتا ومليونى دولار رأسمالا متغيرا . لنفترض ايضا ان معدل القيمة الزائدة يبلغ ١٠٠ بالمئة . ففى نهاية عملية الانتاج ، يتم صنع ما قيمته ١٢ مليون دولار من البضائع ، اذا افترضنا ان كل الرأسمال الثابت يدخل فى قيمة المنتج (٨ ملايين + ٢ مليون م + ٢ مليون ق ز) .

لنفترض ان القيمة الزائدة وقدرها مليون دولار ، يوزعها الرأسمالى على النحو التالى : مليون دولار لتوسيع الانتاج ومليون دولار للاستهلاك الشخصى . ثم يوظف الرأسمالى القسم من القيمة الزائدة المخصص لتوسيع الانتاج رأسمالا ثابتا ورأسمالا متغيرا بالنسبة السابقة التى وظف بهما رأسماله الاولى اى بنسبة ٤ الى ١ (٨٠٠ ٠٠٠ ث + ٢٠٠ ٠٠٠ م) . وعليه فان رأسمالا قدره ١١ مليون دولار (٨ ٨٠٠ ٠٠٠ ث + ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ م) سيعمل فى المؤسسة خلال السنة الثانية . واذا بلغ معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، تم فى السنة الثانية انتاج ما قيمته ١٣ر٢ مليون دولار من البضائع (٨ ٨٠٠ ٠٠٠ ث + ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ م + ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ ق ز) .

فى السنة الثانية ، حصل توسيع فى حجم الانتاج ونمو فى حجم القيمة الزائدة لأن قسما من القيمة الزائدة ، التى حصلت فى السنة الاولى ، قد حوّل الى رأسمال . وهكذا تصبح القيمة الزائدة مصدرا لتراكم الرأسمال . فباضافة القيمة الزائدة الى الرأسمال ، يزيد الرأسمالى رأسماله اكثر فاكثر .

ان التعطش الذى لا يروى غليله الى الاستئثار بالقيمة الزائدة قصد الاثراء يدفع الرأسمالى الى توسيع حجم الانتاج بلا انقطاع . فضلا عن ذلك ، تجبر المزاخرة كل رأسمالى تحت طائلة الخراب ، على تحسين التكنيك ، وتوسيع الانتاج . فما وقف تقدم التكنيك وتوسيع الانتاج الا التأخر بعينه . والحال ، ان المتأخرين يتغلب عليهم الملاحمون .

ولكن اذا وسع الرأسماليون الانتاج على الدوام ، فهل هذا يعنى انهم يخفضون القسم من القيمة الزائدة المعد للاستهلاك الشخصى ؟ كلا ،

طبعاً . فمع تنامي ثروة طبقة الرأسماليين ، يتزايد أيضاً القسم من القيمة الزائدة الذى يستخدمونه لتلبية حاجاتهم الشخصية . فان اصحاب الملايين الاميركيين المعاصرين مثلاً يملك آل احد منهم عدة فيلات وعدة يخوت غالية ، والعشرات بل المئات من السيارات الفخمة ، والطائرات . ان المبالغ التى تنفقها اسرة واحدة من اغنى الاسر الاميركية الستين فى كل فصل على حفلة استقبال واحدة ، تكفى اسرة عادية من خمسة افراد للعيش كل حياتها بيسر لا يعوزها شيء .

كل هذا يدل على ان طفيلية الطبقة الرأسمالية وتبذيرها ————— يتفاقمان مع تراكم الرأسمال .

ان العلماء البرجوازيين يفسرون تراكم الرأسمال بما ينسبونه من روح التوفير الى الرأسماليين ، الذين يحدون ، حسب زعمهم ، من حاجاتهم بدافع حرصهم على خير المجتمع . وابرز ممثلى هذه المفاهيم ، الاقتصادى البريطانى سينيور ، من القرن التاسع عشر . فقد قال بلهجة مهيبة : " انا استعير عن كلمة الرأسمال بوصفه اداة للانتاج بكلمة "التقشف" * . ويصدد هذا "التقشف" ، يلاحظ ماركس بلذعة ساخنة ان الرأسمالى يحد من حاجاته عندما "يعير" العامل ادوات العمل بدلاً من ان يلتهم بنفسه الآلات البخارية ، والسكك الحديدية ، والاسمدة ، الخ . . . ويفضح ماركس هذه "النظرية" الدفاعية مشيراً بتهكم الى ان مجرد الحرص على الانسانية يتطلب تحرير الرأسمالى من هذه التضحيات المؤلمة بحرمانه من حق ملكية وسائل الانتاج .

وفى اواخر القرن التاسع عشر ، عمد الاقتصادى البريطانى مارشال والاقتصادى الاميركى كارفر الى بيع "نظرية" سينيور بشكل معدل قليلاً ، واكتفيا باحلال كلمة "انتظار" محل كلمة "تقشف" .

ان كل هذه "النظريات" ترمى الى تبرير الرأسمالية والاستثمار الرأسمالى . اما فى الواقع ، فان تراكم الرأسمال ومقدار هذا التراكم ليسا رهنا "بتقشف" الرأسمالى ، كما يجهد المفكرون البرجوازيون للبرهنة على ذلك ، بل هما رهن باستثمار الطبقة العاملة . لنأخذ مثلاً رأسمالاً من ٨٠٠٠ ث + ٢٠٠٠ م . فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، بلغت ق ز الحاصلة ٢٠٠٠ ، واذا كان معدل القيمة الزائدة ٢٠٠ بالمئة ، بلغت ق ز ٤٠٠٠ . ينجم بالتالى انه بقدر ما ترتفع درجة الاستثمار ، بقدر ما يحصل مزيد من القيمة الزائدة وما يزداد حجم التراكم . ويمكن التوصل الى رفع درجة استثمار قوة العمل عن طريق تعديد يوم العمل وزيادة شدة العمل وتخفيض الاجرة دون قيمة قوة العمل ، الخ . . .

ان زيادة انتاجية العمل تؤلف عاملاً هاماً للتعجيل فى تراكم الرأسمال . فان زيادة انتاجية العمل تؤول الى تخفيض اسعار البضائع ،

* ماركس وانجلز . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٦١٠ .

الامر الذى يتيح للرأسمالى : أ - تخفيض قيمة البضاعة - قوة العمل ، وهذا ما يمتن ، بالمبلغ نفسه من الرأسمال المتغير، من اجتذاب وتشغيل كمية اكبر من العمل الحى (اليد العاملة) وانتاج قدر اكبر من المنتجات ، والحصول بالتالى على قدر اكبر من القيمة الزائدة ، ب - زيادة استهلاكه الشخصى دون تخفيض ذلك القسم من القيمة الزائدة المعد لتوسيع الانتاج ؛ ج - توسيع الانتاج بمزيد من السرعة وذلك باستخدام آلات ارخص ، ودون زيادة القيمة الزائدة المحولة الى رأسمال .

واخيرا ، يؤثر مقدار الرأسمال المسلف (الموظف) فى حجم تراكم الرأسمال . فكلما كان حجم الرأسمال فى حال نسبة معينة من قسمته الى ثوم كبيرا ، كلما كان مقدار الرأسمال المتغير اكبر . ولهذا كان حجم تراكم الرأسمال ، اذا تساوت الظروف الاخرى ، مرتبطا ارتباطا مباشرا بمقدار الرأسمال الموظف (المسلف) فى البداية . وهذه هى العوامل الاساسية التى تحدد حجم تراكم الرأسمال .

فكيف يؤثر تراكم الرأسمال فى وضع الطبقة العاملة ؟ للإجابة عن هذا السؤال ، يجب اولا دراسة نظرية ماركس حول التركيب العضوى للرأسمال .

التركيب العضوى للرأسمال

لقد اوضح ماركس ، فى مذهبه عن القيمة الزائدة ، ان الرأسمال ينقسم الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير، فكشف على هذا النحو ينبوع الحقيقى للقيمة الزائدة . وفى مذهبه عن تراكم الرأسمال ، اغنى ماركس اكتشافه الآنف الذكر بتعليمه حول التركيب العضوى للرأسمال .

يمكن دراسة تركيب الرأسمال من وجهتى نظر: من وجهة نظرية عينية ، مادية ، ومن حيث القيمة .

ان تركيب الرأسمال من حيث القيمة تحدده النسبة التى ينقسم فيها الرأسمال الى قسم ثابت وقسم متغير . ان تركيب الرأسمال من حيث القيمة يسمى التركيب القيمى للرأسمال .

اما الرأسمال ، بشكله العينى المادى ، العامل فى عملية الانتاج ، فانه ينقسم الى وسائل انتاج وقوة عمل . وان تركيب الرأسمال ، الذى تحدده النسبة بين كمية وسائل الانتاج المستخدمة وكمية العمل الضرورى لاستخدامها ، يسمى التركيب التكنيكى للرأسمال . ان هذه النسبة رهـن بتجهيز المؤسسة المعنية التكنيكى .

بين التركيب القيمى والتركيب التكنيكى للرأسمال تقوم علاقة متبادلة وثيقة . فان التغير فى التركيب التكنيكى للرأسمال يودى ، كقاعدة ، الى تغير التركيب القيمى . ولهذا سقى ماركس النسبة بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير، الى التركيب القيمى للرأسمال ما دام يحدده التركيب التكنيكى للرأسمال ويعكس تغيره ، التركيب العضوى للرأسمال .

ينجم بالتالى ان التركيب العضوى للرأسمال هو نسبة ث : م . مثلاً ، اذا كان الرأسمال يتألف من ٨٠٠ ث + ٢٠٠ م ، فان التركيب العضوى يكون ٤ : ١ . ولكنه لا يجوز الخلط بين التركيب القيمى والتركيب العضوى للرأسمال . فان التركيب القيمى للرأسمال يمكنه ان يتغير على الدوام تبعاً لتقلبات اسعار وسائل الانتاج وقوة العمل فى السوق . اما التركيب العضوى للرأسمال فلا يتغير الا بتأثير تغير التركيب التكنيكى . ومع تطور الرأسمالية وتنمى تراكم الرأسمال ، يستمر ايضا نمو التركيب العضوى للرأسمال . فان تركيب الرأسمال العضوى فى صناعة التحويل فى الولايات المتحدة ، مثلاً ، كان ٤ : ١ فى عام ١٨٨٩ ، ٦ : ١ فى عام ١٩٣٩ ، ٨ : ١ فى ١٩٦٦ .

ان نمو تركيب الرأسمال العضوى يعبر عن الواقع التالى : مع تطور الانتاج ، تزداد كمية المواد الأولية ، والآلات ، والادوات ، والاعتددة ، بالنسبة لكمية قوة العمل العاملة فى الانتاج . مثلاً ، اذا كان تركيب الرأسمال العضوى فى البداية ١ الى ١ ، فهو يتحول فيما بعد الى ٢ : ١ ، ٣ : ١ ، ٤ : ١ ، ٥ : ١ ، الخ . . وهذا يعنى ان حصة الرأسمال المتغير فى مجمل الرأسمال تهبط من $\frac{1}{1}$ الى $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ ، الخ . . ولكن ، لما كان الطلب على العمل لا يحدده مجمل الرأسمال ، بل يحدده قسمه المتغير فقط ، فان الانخفاض النسبى فى الرأسمال المتغير يؤدى الى الواقع التالى وهو ان وتيرة اجتذاب العمال الى الانتاج تهبط اكثر فاكتر ، وتتأخر اكثر فاكتر عن وتيرة تراكم الرأسمال .

والنتيجة ان قسماً متزايداً ابداً من العمال لا يستطيع ايجاد عمل . ان قسماً من الطبقة العاملة يصبح " زائداً " بالنسبة الى حاجات تراكم الرأسمال . فيتكون ما يسمى بالسكان الزائدين او فيض السكان النسبى ، البطالة .

وفى وجود فيض نسبى دائم من السكان يتجلى قانون السـكـان الرأسمالى الذى اكتشفه ماركس . وهو يقوم فيما يلى : بقدر ما يـبـزـداد خلق القيمة الزائدة ، بقدر ما يتعاظم تراكم الرأسمال ، ويرتفع تركيبه العضوى . وبقدر ما يتعاظم تراكم الرأسمال ويرتفع تركيبه العضوى ، بقدر ما يخف اجتذاب قوة العمل الى عملية الانتاج .

الجيش الصناعى الاحتياطى واشكاله

ان اقضاء العمال عن عملية الانتاج يؤدى الى نشوء جيوش مـسـنـ العاطلين عن العمل فى البلدان الرأسمالية .

ان السبب الرئيسى لنشوء جيش صناعى احتياطى فى النظام الرأسمالى ، هو ارتفاع التركيب العضوى للرأسمال اى نمو الرأسمال الثابت بأسرع من نمو الرأسمال المتغير . ولكنه توجد ايضا عوامل اخرى تزيد البطالة .

ومنها : أ - تمديد يوم العمل وتشديد وتيرة العمل . فـسـان
الرأسماليين يستغلون وجود جيش من العاطلين عن العمل فيجبرون كل
عامل يشتغل على العمل بمقدار عاملين ، او ثلاثة ، الخ . . وهذا ما
يسهم فى اثار افراد الجيش الصناعى الاحتياطى ؛ ب - انتشار عمل
النساء والاولاد . فان استعمال التكنولوجيا وتبسيط عمليات الانتاج يتيحان
اجتذاب النساء والاولاد الى الانتاج ، اذ تدفع لهم عن عملهم اجور
اقل ، الامر الذى يؤول الى صرف العمال الراشدين العاملين ؛ ج -
خراب صغار المنتجين . فمع تراكم الرأسمال يستفحل خراب صغار
المنتجين - من حرفيين وفلاحين - فينضمون ايضا الى جيش العاطلين
عن العمل .

ان الجيش الصناعى الاحتياطى ضرورى للرأسمالية كضغطية تضغط
بدأب واطراد على العمال الذين يشتغلون ، وهو يتيح للرأسمالى تخفيض
اجرة العمال وتشديد وتيرة العمل ، تحت طائلة الصرف من العمل ،
وبالتالى ، تشديد استثمار الطبقة العاملة . ولهذا السبب بالضبط كان
للرأسماليين مصلحة فى ابقاء البطالة ضمن حدود معينة .

ان فيض السكان النسبى او البطالة يرتدى فى البلدان الرأسمالية
اشكالا متنوعة . فهناك ثلاثة اشكال اساسية : الشكل السائل ، والشكل
الضعفى ، والشكل الراكد . لنبحث كلا منها .

الشكل السائل من فيض السكان النسبى ، قوامه ان جماهير العمال
تجذب تارة الى الانتاج ، وطورا تقصى عنه ، بحيث انه يبقى دائما
بالاجمال ، عدد ما من العاطلين عن العمل . اما سبب اجتذاب العمال
الى الانتاج ، فهو توسيع الانتاج ، هو افتتاح مشروعات جديدة ، اما
اسباب اقصائهم ، فهي : تخفيض الانتاج ، استخدام آلات جديدة ، اغلاق
مشروعات ، الخ . . ان هذا الشكل من البطالة هو اوسع الاشكال
انتشارا فى المدن والمراكز الصناعية .

الشكل الضعفى لفيض السكان النسبى ، او فيض السكان الزراعى ، قوامه
وجود فيض دائم من اليد العاملة فى الزراعة . ذلك لان الفلاحين
الصغار الذين لا يملكون غير قطع بائسة من الارض ، يعانون سوء
التغذية وقلتها ، وهم مستعدون دائما لبيع قوة عملهم من اول شـار
يشترىها منهم .

وفى الوقت نفسه ، يستمر التمايز بين الفلاحين ، اى انقسامهم الى
اغنياء وفقراء . وتتكون جماهير غفيرة من البروليتاريين الزراعيين ممن
يشتغلون اجراء لحساب برجوازية الريف . ولكن الاستثمارات الرأسمالية ،
اذ تركز الاراضى فى ايديها ، تستخدم الآلات اكثر فاكثرا ، فيهبط الطلب
على اليد العاملة فى الزراعة بصورة مطلقة . وتحاشيا من الموت جوعا ،
ينطلق العمال الزراعيون الى المدن ، والحوضر العمالية ، حيث يضخمون
جيش العاطلين عن العمل .

الشكل الراكد من فيض السكان النسبى ، قوامه وجود جمهور مـنـ

العمال لا يملكون عملا دائما (العمل فى المنزل ، العمل بالمياومة ، الخ .) . ان مستوى حياة هؤلاء العمال ادى بصورة محسوسة من متوسط مستوى حياة الطبقة العاملة .
وعلاوة على هذه الاشكال الاساسية ، توجد ايضا فئة دنيا من فيض السكان النسبى ، قوامها المتشردون ، والشحاذون ، والمجرمون ، الخ . .
ومع تطور الرأسمالية ، ينمو فيض السكان النسبى . ان البطالة فى النظام الرأسمالى واقع ثابت لا يدحض ، ولذا تواجه الاقتصاديين البرجوازيين مهمة تفسير البطالة واسباب نشوئها ووجودها .

" نظرية " مالتوس المبغضة للبشر "

يحاول معظم الاقتصاديين البرجوازيين تفسير نشوء البطالة والبؤس بقوانين طبيعية خالدة . وفى عداد هؤلاء الاقتصاديين ، الكاهن الانجليزى مالتوس ، الذى تقدم ، عام ١٧٩٨ ، بنظرية فى منتهى الرجعية . تزعم موضوعة مالتوس الاساسية ان السكان ينمون منذ بداية المجتمع البشرى بمتوالية هندسية (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، الخ .) ، وان وسائل العيش تنمو بمتوالية حسابية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، الخ .) لان الثروات الطبيعية محدودة . ونظرا لهذه النسبة ، تظهر على الارض ، على حد زعم مالتوس ، جماهير غفيرة من الافراد " الزائدين " ، فلا يستطيعون ايجاد لا عمل ولا مأكل . هذا الاستنتاج ، انما يبينه مالتوس على حسابات احصائية كاذبة .

ولكن البرجوازية استقبلت بالفرح والابتهاج " نظرية " مالتوس رغم كل سخفها وخرافتها ، لان هذه " النظرية " تبرر جميع قروح الرأسمالية . فبواسطتها ، يمكن تفسير البطالة بانها تنجم عن تزايد عدد افراد الطبقة العاملة تزايدا سريعا للغاية ، كما يمكن تفسير البؤس بالفائض من " الافواه الواجب اطعامها " والنقص فى وسائل العيش . وقد زعم مالتوس ان البروليتاريا تستطيع ان تتحرر من البطالة والبؤس والجوع ، لا بتصفية النظام الرأسمالى ، بل بالامتناع عن الزواج والاقبال الاصطناعى من التناسل . فضلا عن ذلك ، اعتبر مالتوس الويلات كالحروب والوبئة ، الخ . ، نعمة على الانسانية ، لانها ، على حد زعمه ، تقضى على " فائض " السكان وتجعل عددهم مطابقا لكمية وسائل العيش .

وحالا ، هب التقدميون فى جميع البلدان الى النضال ضد " مذهب " مالتوس . وفى عداد المناضلين النشطاء ضد المالتوسية الحاقدة على الانسان والكارهة له ، تجدر الاشارة الى الديمقراطيين الثوريين الروس تشيرنيشيفسكى (١٨٢٨ - ١٨٨٩) ، ويساريف (١٨٤٠ - ١٨٦٨) وغيرهما .

لقد كشف ماركس تماما فى نظريته عن تراكم الرأسمال بطلان مزاعم مالتوس ، ومع ذلك لا تزال المالتوسية تجد ، حتى فى ايامنا هذه ، من

يرج لها في العالم الرأسمالي وخاصة في الولايات المتحدة حيث انتشرت هذه " النظرية " انتشارا واسعا . فقد اصدر فوخت كتابا اسمه " طريق الخلاص " ، زعم فيه ان ٥٠٠ مليون نسمة الى ٩٠٠ مليون فقط يستطيعون ان يعيشوا في الكرة الارضية ، وانه يجب اباداة جميع الآخرين ، " الناس الفاضلين " . كذلك يزعم كوك في كتابه " الخصب الانساني معضلة الساعة " ان نمو السكان خطر رهيب بالنسبة لوجود الانسانية .

ان السبب الحقيقي للبطالة والبطس والجوع في النظام الرأسمالي انما قدم مؤسسو الماركسية اللينينية البرهان العلمي عنه . فان اسلوب الانتاج الرأسمالي ، بتعطشه الى تراكم الرأسمال ، هو الذي يولد البطالة والبطس والجوع بين الجماهير الكادحة . وللخلاص من هذه الشرور ، يجب ازالة الرأسمالية عن طريق الثورة . وهذا ما يشهد عليه بوضوح تطور بلدان الاشتراكية .

٢ - القانون العام للتراكم الرأسمالي

جوهر القانون العام للتراكم الرأسمالي

ان تردى وضع الطبقة العاملة واستشراء البطالة لا تفسرهما قوانين الطبيعة ، بل قوانين الانتاج الرأسمالي . وقد كتب ماركس يقول : " بقدر ما تتعاضم الثروة الاجتماعية ، والرأسمال العامل ومدى نموه وطاقة نموه ، وبالتالي الكتلة المطلقة للبروليتاريا ونتاجية عملها ايضا ، بقدر ما يزداد الجيش الصناعي الاحتياطي اتساعا . . . بيد انه بقدر ما يزداد هذا الجيش الاحتياطي بالنسبة الى جيش العمل الفاعل ، تزداد كذلك الكتلة الموطدة الدائمة للفيض النسبي من السكان ، الذين يتناسب بؤسهم طردا مع آلام عمل جيش العمل الفاعل . واخيرا ، بقدر ما يزداد امتداد هذه الفئات المعوزة من الطبقة العاملة والجيش الصناعي الاحتياطي ، بقدر ما يتعاضم الاملاق الرسمي . وهذا هو القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي " * .

وهكذا فان القانون العام للتراكم الرأسمالي ، يعنى ان تراكم الرأسمال يشترط نمو الثروة في قطب - في ايدى طبقة الرأسماليين - ونمو البطالة والبطس في القطب الآخر ، في جانب الطبقة العاملة . ان القانون العام للتراكم الرأسمالي ظاهرة ملموسة لفعل القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية ، وهو قانون القيمة الزائدة . فان الركض وراء تضخيم القيمة الزائدة على وجه الضبط يقود الى تراكم الثروات والبذخ والطفيلية والتبذير في جانب البرجوازية . ويقدر ما يزداد تراكم الثروات

عند البرجوازية ، بقدر ما يزداد جيش العاطلين عن العمل ، وترتفع درجة استثمار العمال العاملين ؛ ويسوء وضعهم المادي . ولهذا يؤلف تراكم الرأسمال وتردى وضع البروليتاريا وجهى المجتمع الرأسمالى اللذين لا ينفصلان .

تردى وضع البروليتاريا النسبى والمطلق

مع تطور الرأسمالية ، تجرى عملية تردى وضع البروليتاريا النسبى . وهذا يعنى انه بقدر ما تتنامى الثروة الاجتماعية ، بقدر ما ينخفض نصيب العمال فى كامل القيمة المخلوقة من جديد فى المجتمع (أى فى الدخل الوطنى) ويتعاظم نصيب الرأسماليين . هناك مثل مقنع لايضاح الاملاق النسبى المتعاقد فى وضع الطبقة العاملة ، تقدمه لنا البلدان الرأسمالية المتطورة ، ولاسيما الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وغيرها . فان نصيب الشغيلة فى الدخل الوطنى فى الولايات المتحدة مثلا بلغ ٥٦ بالمئة فى عام ١٨٩٠ ؛ و ٥٤ بالمئة فى عام ١٩٢٣ ؛ و اقل من ٥٠ بالمئة فى الوقت الحاضر .

ولكن اذا كان نصيب الطبقة العاملة فى الدخل الوطنى ينخفض ، فان نصيب الرأسماليين ينمو بلا انقطاع . وفى الولايات المتحدة الاميركية تستأثر الطبقات الاستثمارية اكثر من نصف الدخل الوطنى فى حين انها لا تشكل سوى عشر مجمل السكان .

ان تردى وضع الطبقة العاملة النسبى ينعكس فى تغيرات النسبة بين الاجور والارباح لما فيه ضرر الطبقة العاملة وفائدة الرأسماليين . كذلك يولد القانون العام للتراكم الرأسمالى ميلا الى تردى وضع الطبقة العاملة المادى ترديا مطلقا ، الى الاملاق المطلق .

ان انعدام الثقة كليا بالغد امر ملازم للعامل فى ظل الرأسمالية . فان تراكم الرأسمال يجدد على الدوام انتاج العامل بوصفه عاملا بالاجرة ، ويقذفه الى سوق العمل ، ويحوّله الى موضوع الاستثمار . وهو ، من جهة ، يحكم على القسم الاكبر من الطبقة العاملة بالعمل المرهق والاستثمار الرهيب وهو ، من جهة اخرى ، يخلق بمقاييس كبيرة جيشا من العاطلين عن العمل .

ان تردى وضع البروليتاريا المطلق يعنى تردى شروط عمل وحياة العمال : تهبط الاجرة الفعلية ، ترتفع تكاليف المعيشة ، يزداد جيش العاطلين عن العمل فى المدينة والريف ، تنمو شدة العمل ، تسوء شروط السكن ، الخ . . . لنر الى بعض من هذه الوقائع . فى البلدان الرأسمالية ، ترتفع تكاليف المعيشة . مثلا . اذا افترضنا

ان علامة تكاليف المعيشة كانت ١٠٠ فى ١٩٢٠ فى الولايات المتحدة الاميركية ، فقد صارت ١٦٨ فى عام ١٩٢٨ ، وفى بريطانيا ٢٧٠ ،

وفى اوستراليا ٢٢٤ ، وفى النمسا ١٦٧ ، وفى اسبانيا ٣١٠ ، وفى فرنسا ٢٧٠ ، وفى اليابان ٢١١ .
فى الولايات المتحدة الاميركية تتركز منهاجية حساب حد الفقر المقرر رسميا (وهذا الحد غالبا ما يسمى فى الوثائق الرسمية " الحد الأدنى لمستوى الحياة ") ؛ على ميزانية مأكولات العائلة . ومن هنا ينجم انه بقدر ما ترتفع تكاليف المعيشة ، بقدر ما يرتفع حد الفقر . فى عام ١٩٦٤ ، كان هذا الحد ٣١٣٠ دولارا فى السنة لعائلة من ٤ اشخاص فى المدن ؛ وفى عام ١٩٦٩ بلغ ٣٧٤٣ دولارا ؛ وفى عام ١٩٧٢ بلغ ٤٢٧٥ دولارا ، وفى عام ١٩٧٤ بلغ ٤٥٥٠ دولارا . ويستفاد من المعطيات الرسمية ان عدد الفقراء الذين يعيشون من مداخيل ادنى من حد الفقر المقرر رسميا ٢٤ر٣ مليون نسمة فى سنة ١٩٦٩ ، و ٢٥ر٥ مليون نسمة فى سنة ١٩٧٣ ، و ٢٦ مليون نسمة فى سنة ١٩٧٩ .

ان استفحال البطالة هو اهم عامل يشترط الميل الى تردى وضع الطبقة العاملة المطلق فى ظل الرأسمالية . وقد اتخذت البطالة الشاسعة فى البلدان الرأسمالية طابعا دائما ، مزمنيا . وعدا العاطلين كليا عن العمل يوجد ملايين من العاطلين جزئيا عن العمل ، اى الذين يشتغلون اسبوع عمل غير كامل ، ويوم عمل غير كامل .

وفى السبعينيات ازداد جيش العاطلين عن العمل فى البلدان الرأسمالية المتطورة ١٠٠ ٪ ؛ وفى عام ١٩٨٠ بلغ عدد افراد ١٩ مليون شخص . وفى عداد العاطلين عن العمل عدد كبير من الشبان : فى فرنسا ٥٥ ٪ ، فى ايطاليا ٥٤ ٪ ؛ فى بريطانيا ٥٠ ٪ ؛ جمهورية ألمانيا الاتحادية ٣٣ ٪ ، اليابان ٣٢ ٪ ؛ الولايات المتحدة الاميركية ٢٥ ٪ . وبعد الحرب العالمية الثانية كان عدد العاطلين كليا عن العمل فى الولايات المتحدة الاميركية يبلغ سنويا مليونين او ثلاثة ملايين ؛ وفى عام ١٩٨٠ بلغ حسب المعطيات الرسمية ٨ ملايين شخص ، وحسب معطيات النقابات الاميركية ١٢ مليون شخص .

ان البطالة لا تعنى الحرمانات والآلام للعاطلين عن العمل وحسب ، بل تعنى كذلك تردى وضع الطبقة العاملة بأسرها لأن الرأسماليين يستغلون البطالة لتخفيض اجور الشغيلة .

ومن الادلة على انخفاض مستوى حياة الطبقة العاملة ، تنامي شدة العمل باستمرار فى المؤسسات الرأسمالية . ان تجاوز كل حد فى تشديد العمل وانعدام الوقاية اللازمة للعمل يتسببان بكثرة كثيرة من طوارئ العمل . وفى الولايات المتحدة الاميركية مثلا ، يهلك عامل اثناء العمل او يغدو مشوها كل ثلاث دقائق ، ويصاب عامل كل ١١ ثانية بطارئ ما .

ونحن اذ ندرس قضية الميل الى تردى وضع البروليتاريا المطلق ، يجب علينا ان نأخذ بالحسبان وضع الشغيلة فى البلدان المتخلفة

اقتصاديا والتابعة حيث خلفت الامبريالية الفقر ونسبة عالية من الوفيات ،
وان تأخذ بالحسبان كذلك خراب واملاق الجماهير الاساسية من
الفلاحين والحرفيين فى جميع البلدان الرأسمالية .
هذه هي بايجاز بعض من عوامل تردى وضع الشغيلة المطلق فى
البلدان الرأسمالية .

بيد انه لا يجوز لنا ان نفهم بتردى وضع البروليتاريا المطلق على
انه انخفاض دائم وشامل فى مستوى حياة الشغيلة سنة بعد سنة ويوما
بعد يوم . فان مستوى حياة بعض فئات الشغيلة قد يرتفع فى هذا
البلد او ذاك او فى بضعة بلدان مع انخفاضه عموما فى الاقتصاد
الرأسمالى العالمى بأكليته . وعندما نصف وضع الشغيلة فى البلدان
الرأسمالية لا يجوز لنا ان ننسى ان هذا المستوى او ذاك الذى بلغته
الطبقة العاملة فيما يخص الضمان المادى انما تشترطه النسبة بين القوى
الطبقية ، قوى البرجوازية وقوى البروليتاريا . ففى كل تاريخ الرأسمالية ،
نجد العمال يناضلون بعناد من اجل تحسين شروط حياتهم . وهذا
النضال عامل يقاوم هبوط مستوى حياة الطبقة العاملة .

فى السبعينيات واول الثمانينيات تعاظم نضال الشغيلة الاضرابى
فى البلدان الرأسمالية . وفشلت المحاولات للتخفيف من حدة النضال
الطبقى بواسطة اية اصلاحات اجتماعية . وفى السبعينيات ازداد عدد
المضربين اكثر من الثلث ، بالغا ، حسب المعطيات الرسمية وحدها ،
٢٥٠ مليون شخص . واكثر فاكثر يتعاظم نشاط الطبقة العاملة السياسى .
ان الاقتصاديين البرجوازيين ، حرصا منهم على اعطاء صورة جميلة
عن الرأسمالية ، قد لفقوا طائفة من النظريات لدحض النظرية الماركسية
اللينينية حول تردى وضع الجماهير الكادحة المطلق والنسبى فى ظل
النظام الرأسمالى . ومن هذه النظريات نظرية "الرأسمالية الشعبية" .

ان دعاة نظرية "الرأسمالية الشعبية" يعلنون : ان اجرة العمال فى
ظل الرأسمالية تتنامى بقدر من السرعة بحيث ان الفوارق الطبقة بين
العمال والرأسماليين تمحى بلا انقطاع . فالعمال يقتنون باجورهم
السيارات وبيوت السكن والاسهم ويودعون الاموال فى صناديق الادخار ،
وفى كثير من المؤسسات يتقاضى العمال نصيبا من الارباح . ان
"الرأسمالية الشعبية" ، كما يزعم المدافعون عنها ، تحمل معها "ثورة
فى المداخيل" تفضى الى تقلص الفاصل بين نمط حياة الاغنياء ونمط
حياة الفقراء ، والى توزيع الخيرات المادية على قدم المساواة بين اعضاء
المجتمع . والنتيجة تحل المساواة محل التناحر الطبقي ، ولا يبقى ،
كما يزعمون ، اى حاجة الى نظرية النضال الطبقي الماركسية اللينينية
لأن كل عامل يستطيع ان يصير رأسماليا اذا كان مجتهدا ومقتصدا .

ولكن الوقائع تدحض هذه المزاعم . ان مروجى نظريات "السلام
الطبقى" و"الانسجام الطبقي" يحاولون بواسطة مثل هذه النظريات
الخرقاء ان يصرفوا الشغيلة عن النضال من اجل مصالحهم الطبقيّة

الجذرية ، ويشقوا الحركة العمالية المنظمة ، وينزعوا سلاح الطبقة العاملة المعنوى ويخلقوا عندها وهما بإمكان تصفية عيوب النظام الرأسمالى بدون نضال ثورى .

الميل التاريخى للتراكم الرأسمالى

لقد حلل ماركس تراكم الرأسمال من جميع وجوهه ثم بين الميـل التاريخى للتراكم الرأسمالى . ان منطلق نشوء الملكية الرأسمالية هو الملكية الخاصة لصغار المنتجين . فقد اخذ الاقتصاد البضاعى الصغير فى زمن النظام الاقطاعى يتفسخ ، ويولد العناصر الرأسمالية . ولكن هذه العملية كانت بطيئة جدا . ولذا عززتها مصادرة ملكية المنتج الصغير بالقوة فى مرحلة التراكم البدائى للرأسمال . وكانت النتيجة ان الملكية الرأسمالية غدت هى السائدة .

ان علاقات الانتاج البرجوازية ، التى توطدت على اساس الملكية الخاصة الكبيرة الرأسمالية لوسائل الانتاج ، قد اسهمت فى المرحلة الاولى من تطورها ، فى سرعة تطوير القوى المنتجة : تنامى التكنيك ، وتوحيد عمل المئات والآلاف من العمال . واتخذ الانتاج طابعا اجتماعيا .

واكثر فاكثرا اشتد الطابع الاجتماعى للانتاج ، بفعل القوانين الاقتصادية الملازمة للرأسمالية . فان القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية ، قانون القيمة الزائدة ، يشترط تفاقم استثمار الطبقة العاملة ، وبالتالى ، تعاظم تراكم الرأسمال . وفى سياق تراكم الرأسمال ، يرتفع التركيب العضوى للرأسمال ويتضخم الانتاج .

ان اتسام الانتاج بالطابع الاجتماعى يرافقه انخفاض دائم فى عدد طغاة الرأسمال ولكنهم يحصرون فى ايديهم مقادير هائلة من الثروة الاجتماعية ويستملكون ثمار العمل الجماعى الذى يقوم به ملايين الشغيلة . ويقدر ما تتطور الرأسمالية ، بقدر ما يدخل الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج فى تناقض مع شكل الملكية الخاصة الرأسمالية . ان الملكية الخاصة تغدو عقبة فى وجه تطور القوى المنتجة المستمر .

ان الرأسمال باضافته على العمل طابعا اجتماعيا ، يحضر المقدمات الموضوعية لزوال الرأسمالية . ولكن فعل القوانين الداخلية الملازمة للرأسمالية يخلق ايضا المقدمات الذاتية لهذا الزوال . فمع ازدياد الرأسمال وتضخم الانتاج ، تتعاظم الطبقة العاملة عددا بلا انقطاع ، وفعل آلية الانتاج الرأسمالى ذاتها تتحد الطبقة العاملة ، وتنظم وتستعد لقيادة الانتاج فى المجتمع الجديد ، الاشتراكى . وفى سياق التراكم الرأسمالى ، تستفحل البطالة ويتردى وضع الطبقة العاملة ، ويشتد نضالها . واكثر فاكثرا تدرك الطبقة العاملة ان اتسبيل التوحيد الواجب سلوكه للخلاص من الاستثمار ، انما هو سبيل القضاء على الرأسمالية عن طريق الثورة .

وهكذا تحضر الرأسمالية بنفسها المقدمات الموضوعية والذاتية

لازالتها. وهذا هو جوهر الميل التاريخي للتراكم الرأسمالي : اى تهيفه
كل الشروط الضرورية لمصادرة الملكية الخاصة الرأسمالية ، لـ
الرأسمالية ، وانتصار الاشتراكية .

كتب كارل ماركس يقول : " . . . وبقدر ما يتناقص باستمرار عدد دهاقنة الرأسمال الذين يغتصبون ويحتكرون جميع منافع عملية التحول هذه ، بقدر ما يشتد ويستشري البؤس والظلم والاستعباد والانحطاط والاستثمار ، وبقدر ما يزداد أيضا باستمرار تعود الطبقة العاملة التي تزداد على الدوام عددا وتتثقف وتتحدا وتنظم بفعل آلية عملية الإنتاج الرأسمالي نفسها . وهكذا يصبح احتكار الرأسمال قيدا لاسلوب الانتاج الذي نشأ مع هذا الاحتكار وفي ظله . ان تركز وسائل الانتاج وجعل العمل اجتماعيا ينتهيان الى حد انهما لا يعودان يتطابقان مع اطارهما الرأسمالي فينفجر . ان الساعة الاخيرة للملكية الخاصة تدق . ان مغتصبي الملكية تنتزع منهم ملكيتهم " * .

ان حتمية زوال الرأسمالية يؤكدها كل مجرى التطور التاريخي . ففي عام ١٩١٧ ، مثلاً ، قامت الطبقة العاملة الروسية ، بالتحالف الوثيق مع الفلاحين الفقراء ، بقيادة الحزب الشيوعي وعلى رأسه لينين ، وحققَت ثورة اكتملت الاشتراكية العظمى . وفي سياق التحولات الثورية ، صادرت الطبقة العاملة في الاتحاد السوفييتي املاك البرجوازية ، وصفت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واقامت مكانها الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية ، لوسائل الانتاج . ومع اقامة هذه الملكية رسخت ايضاً علاقات الانتاج الجديدة بين اعضاء المجتمع ، علاقات التعاون والتعاوض الاشتراكي بين أناس محررين من الاستثمار .

ومعد الحرب العالمية الثانية ، سارت شعوب كثرة من البلدان الاخرى فى طريق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية وهى تبني اليوم الاشتراكية بنجاح .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - ما هو تجديد الانتاج البسيط والموسع ؟
- ٢ - ما هو التركيب العضوى للرأسمال ؟
- ٣ - ما هو جوهر قانون السكان الرأسمالى ؟
- ٤ - ما هى اسباب نشوء البطالة فى ظل الرأسمالية وما هى اشكالها ؟
- ٥ - ما هو جوهر القانون العام للتراكم الرأسمالى ؟
- ٦ - ما هو التردى النسبى والمطلق لوضع الطبقة العاملة فى ظل الرأسمالية ؟
- ٧ - ما هو الميل التاريخى للتراكم الرأسمالى ؟

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٧٧٢ - ٧٧٣ .

الفصل الخامس

تحويل القيمة الزائدة الى ربح وتوزيعه

١ - انقسام الرأسمال الى اشكال خاصة

في الفصول السابقة ، درسنا العلاقات بين البروليتاريا والبرجوازية الصناعية . ولقد اهتمنا وجود فئات اخرى من المستثمرين : البرجوازية التجارية ، واصحاب البنوك ، والرأسماليون الزراعيون وكبار الملاكين العقاريين . وجميعهم يشتركون في استثمار الطبقة العاملة ويستأثرون بالقيمة الزائدة التي يخلقها العمال . اما اسباب انقسام البرجوازية الى فئات خاصة ، فيجب البحث عنها في شروط الانتاج الرأسمالي بالذات .

حركة الرأسمال ومراحلها الثلاث

الرأسمال في حركة دائمة . فان اى توقف او تباطؤ في حركته يعنى خسارة القيمة الزائدة التي يجنيها الرأسمالي خسارة تامة او انخفاضها . والرأسمال ، خلال حركته ، يجتاز جملة من المراحل ويمتد شتى الاشكال .

في المرحلة الاولى ، يعمل الرأسمال في ميدان التداول بشكل النقد . فبهذا النقد ، يشتري الرأسمالي وسائل الانتاج وقوة العمل ، فيهيئ بالتالي عملية الانتاج الرأسمالي . وفي هذه المرحلة يمكن التعبير عن حركة الرأسمال بالمعادلة التالية :

$$\begin{array}{c} \text{ق ع} \\ \diagup \quad \diagdown \\ \text{ن - ب} \\ \diagdown \quad \diagup \\ \text{وا} \end{array}$$

(ن - نقد ، ب - بضاعة ، ق ع - قوة عمل ، وا - وسائل انتاج)
وهكذا يتحول الرأسمال في المرحلة الاولى من الشكل النقدي الى شكل
الرأسمال الانتاجي .

في المرحلة الثانية ، يعمل الرأسمال في ميدان الانتاج . هنا يتم
الجمع بين العمال الاجراء ووسائل الانتاج . وفي هذه المرحلة ينتج
عمل العمال بضائع جديدة تتضمن قيمة جديدة ، بما فيها القيمة
الزائدة . وفي هذه المرحلة ، ترتدى حركة الرأسمال المعادلة التالية :

$$\begin{array}{c} \text{ق ع} \\ \text{ب} > \text{وا} \\ \text{ا... ا... ب ا} \end{array}$$

وهكذا ينتقل الرأسمال في هذه المرحلة من شكله الانتاجي الى
شكل الرأسمال البضاعي .

في المرحلة الثالثة ، يعمل الرأسمال من جديد في ميدان التداول
هنا تباع البضائع المنتوجة . ويتحول الرأسمال البضاعي الى الرأسمال
النقدي . وفي هذه المرحلة ، تتمثل حركة الرأسمال بالمعادلة التالية :

$$\text{ب ا} - \text{ن ا}$$

وهكذا ، بدأ الرأسمال حركته بشكل النقد وعاد من جديد الى شكل
النقد ، ولكن الرأسمالي حصل على قدر من النقد يزيد عما وظفـه
ان حركة الرأسمال هذه ، اى تحول الرأسمال تدريجيا من شكل الم
آخر ومروره بثلاث مراحل ، تسمى دورة الرأسمال . وتنقسم دورة الرأسمال
الى مرحلتى تداول ومرحلة انتاج .

دورة الرأسمال

دورة للرأسمال النقدي

دورة الرأسمال البضاعي

$$\begin{array}{c} \text{ق ع} \\ \text{ب ا - ن ا - ب ا} \\ \text{وا} \end{array} \quad \dots \quad \text{ب ا} \dots \text{ب ا}$$

ولذا فان تجديد الانتاج الرأسمالى يرمز الى وحدة عملية التداول وعملية الانتاج . ولكن الاولوية تعود الى الانتاج رغم ان الانتاج والتداول يشكلان كلا واحدا ، لأنه فى الانتاج على وجه الضبط يتم خلق القيمة الزائدة .

تكون مختلف اشكال الرأسمال ومختلف فئات الرأسماليين

ان المراحل الثلاث لدورة الرأسمال الصناعى تقابلها ثلاثة اشكال للرأسمال : النقدى ، والانتاجى ، والبضاعى . ومع تطور الرأسمالية ، يستقل او يستفرد كل نوع من الرأسمال اكثر فاكثرا . فعن الرأسمال الموظف فى الانتاج ، ينفصل الرأسمال التجارى والرأسمال التسليفى ويشرعان بعمالان بصورة مستقلة فى ميدان التجارة والتسليف . واشكال الرأسمال المنفردة ، المستقلة هذه يناسبها مختلف فئات البرجوازية : من صناعيين ، وتجار ، واصحاب بنوك .

وظيفة الرأسماليين الصناعيين انما هى الاستهلاك المباشر للعمـل الزائد من كدح الطبقة العاملة ، للقيمة الزائدة . ووظيفة الرأسماليين التجارى ، تحويل الرأسمال البضاعى الى رأسمال نقدى . ووظيفة الرأسماليين المسلفين حصر وتوظيف الرساميل النقدية . وكل فئة من الرأسماليين تنال حصتها من القيمة الزائدة التى تخلقها الطبقة العاملة . وهلاوة على الفئات المذكورة من البرجوازية ، يوجد ايضا الرأسماليون الزراعيون . ولكنه ليس ثمة حاجة الى تصنيفهم فى فئة مستقلة لأنهم لا يختلفون ، اساسا ، عن الرأسماليين الصناعيين .

والى جانب هذه الفئات من الرأسماليين ، توجد ايضا فئة اخرى فى داخل الطبقة المستثمرة ، وهى فئة ملاكى الاراضى . وهؤلاء يشغلون مكانا خاصا فى المجتمع الرأسمالى ، لأنهم يملكون الارض ، وهى من اهم وسائل الانتاج . وهم ايضا ينالون حصتهم من مجمل القيمة الزائدة .

ان استفراد مختلف اقسام الرأسمال الاجتماعى فى رساميل مستقلة : رأسمال صناعى ، رأسمال تجارى ، رأسمال تسليفى ، وكذلك وجود كـسـار ملاكى الاراضى يؤدى الى قيام مزاحمة ضاربة بين المستثمرين لامتلاك القيمة الزائدة . والقيمة الزائدة التى يستملكها كل رأسمالى ترتدى شكل

الربح . فالرأسماليون الصناعيون يحصلون على ربح صناعي ، والتجار على ربح تجاري ، وأصحاب البنوك على فائدة مقابل التسليف ، وكبار ملاك الأراضي على ربح عقاري .

٢ - الربح الوسطى وكلفة الانتاج

تكاليف الانتاج والربح . معدل الربح

ان قيمة البضاعة المنتوجة في المؤسسة الرأسمالية تتألف من ثلاثة اقسام : ١ - ث - قيمة الرأسمال الثابت (جزء من قيمة الآلات والابنية ، وقيمة المواد الاولية والوقود ، وغيرها من وسائل الانتاج المستهلكة في عملية الانتاج المعنية والمنتقل الى البضاعة المصنوعة) : ٢ - م - قيمة الرأسمال المتغير ، ٣ - ق ز - القيمة الزائدة .

ومن هذه الاقسام الثلاثة ، لم يدفع الرأسمالي الا مقابل القسمين الاولين ، وما دفعه مقابلهما يؤلف تكاليف الانتاج . ان تكاليف (نفقات) الانتاج الرأسمالية تتألف اذن من المبالغ المخصصة للرأسمال الثابت والرأسمال المتغير (ث + م) .

وحين يبيع الرأسمالي البضاعة المنتوجة في مؤسسة ، تظهر القيمة الزائدة بوصفها فائضا ، زائدا على نفقات الانتاج الرأسمالية . وهذا الزائد ، يقارنه الرأسمالي ، عند تحديده ريعية مؤسسته ، بالرأسمال الموظف او المسلف ، اي بتكاليف الانتاج . والقيمة الزائدة بالقياس الى مجمل الرأسمال ، تظهر بشكل الربح . ان الربح هو القيمة الزائدة منظموها اليها في نسبتها الى مجمل الرأسمال الموظف في الانتاج ، وهو يبرز كأنه صادر عن هذا الرأسمال . ولكنه في الواقع يؤلف قيمة زائدة ولا يصدر الا عن القسم المتغير من الرأسمال . ولذلك يسمى ماركس الربح الشكل المحوّل للقيمة الزائدة .

ان درجة ريعية المؤسسة الرأسمالية تقاس بمعدل الربح . ان معدل الربح هو نسبة القيمة الزائدة الى مجمل الرأسمال المسلف ، وتقاس بالاجزاء المئوية . مثلا ، اذا كان الرأسمال الموظف (ث + م) يساوي ٢٠٠ . ٠٠٠ دولار (١٦٠ . ٠٠٠ ث + ٤٠ . ٠٠٠ م) وكانت القيمة الزائدة (ق ز) ٤٠ . ٠٠٠ دولار بالسنة ، فان معدل الربح (م ر) يبلغ :

$$م ر = \frac{ق ز}{ث + م} \times ١٠٠ = \frac{٤٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ٢٠ \text{ بالمئة}$$

يجب التمييز بين معدل الربح ومعدل القيمة الزائدة . ففي المؤسسة نفسها ، يكون معدل الربح دائما ادنى من معدل القيمة الزائدة . ففي مثالنا ، يبلغ معدل القيمة الزائدة :

$$م ق ز = \frac{ق ز}{م} \times ١٠٠ = \frac{٤٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٠٠ \text{ بالمئة} .$$

ان معدل الربح هو القوة المحركة للانتاج الرأسمالى . اما اى دور يظطلع به معدل الربح فى ظل الرأسمالية ، فهذا ما اجاد فى وصفه الصحافى السياسى والمناضل النقابى من القرن التاسع عشر الانجليزى دانيخ (وما نقله ماركس حرفيا فى "الرأسمال") : "أمنوا ١٠ بالمئة . يشتغل الرأسمال فى اى مجال كان ؛ ٢٠ بالمئة ، ينشط ، ٥٠ بالمئة ، تمتلكه جراءة مجنونة ؛ ١٠٠ بالمئة ، يدوس بالاقدام جميع القوانين البشرية ؛ ٣٠٠ بالمئة ، ليس ثمة جريمة لا يجازف بارتكابها ، حتى ولو قادت الى حبل المشنقة " * .

هذا الوصف يؤكد كليا نشاط الرأسماليين المعاصرين العلمى . فان ثروة وقوة اصحاب المليارات الاميركيين ، امثال آل مورغان ، وآل دوهون ، وآل روكفلر ، وغيرهم ، قد قامت ورسخت ولا تزالان قائمتين على تجاهل ودوس جميع الحقوق والقوانين الانسانية .

تكون المعدل الوسطى للربح وسعر الانتاج

يتشكل الاقتصاد الرأسمالى من كثرة من المشروعات المتنوعة التى تنتج شتى اصناف البضائع . والمشروعات التى تنتج انتاجا متشابها تعمل فى احوال غير متشابهة . فهى تتمايز بعضها عن بعض بمقاييسها ، ومستوى تجهيزاتها واعتدتها ، وتنظيم الانتاج . ولذا ، فان القيمة الفردية للبضائع التى تنتجها مختلف المشروعات ليست واحدة . ولكن المزاحمة فى داخل فرع صناعى معين ، اى المزاحمة بين الرأسماليين من فرع واحد تؤول الى الواقع التالى وهو ان اسعار البضائع لا تتحدد بنفقات العمل الفردية على انتاجها ولا بقيمتها الفردية ، بل بقيمة هذه البضائع فى السوق (القيمة الاجتماعية) .

وما ان سعر البضائع تحدد قيمتها فى السوق ، فان المؤسسات التى تملك تكنولوجيا انتاجيا راقيا ونتاجية عمل عالية ، تجد نفسها فى وضع افضل . وتحصل على ربح اضافى او ربح زائد . ولكن هذا الوضع لا يمكن ان يدوم طويلا ، فى ظروف حرية المزاحمة . فالارباح العالية تجتذب الجميع . فالرأسماليون ممن يملكون مؤسسات تكنولوجية انتاجية ادنى ، يحاولون انهاءه ويدخلون التحسينات التكنولوجية ويزيدون انتاجية عمل العمال وشدة . وعليه تهبط قيمة المنتوجات فى هذه المؤسسات حتى مستوى القيمة الفردية فى المؤسسات المتقدمة ، وهذه القيمة بالذات تصبح قيمة اجتماعية ، قيمة السوق . والنتيجة ان المؤسسات التى كانت

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٧٧٠ .

تحصل على ربح زائد تكف عن الحصول عليه . ولكن الاتقانات التكنيكية الجديدة توفر اذ ذاك الشروط الضرورية لكي تحصل المؤسسات المذكورة او غيرها على ربح زائد .

والى جانب المزاخمة فى داخل كل فرع صناعى ، توجد فى المجتمع الرأسمالى مزاخمة بين الفروع الصناعية ، اى مزاخمة بين الرأسماليين الذين وظفوا رساميلهم فى مختلف فروع الانتاج . وهذا الشكل من المزاخمة يؤدى الى تساوى معدلات الربح فى مختلف فروع الصناعة اى ان الرساميل المتساوية تحصل على ارباح متساوية .

لنر كيف يتساوى معدل الربح بين الرأسماليين . لنفترض انه توجد فى المجتمع ثلاثة فروع صناعية : الجلود ، النسيج ، الانشاءات الميكانيكية ؛ وانه وظفت فى هذه الفروع رساميل من القدر نفسه ولكنها مختلفة من حيث تركيبها العضى . ولنفترض ان مقدار الرأسمال الموظف فى كل من هذه الفروع يساوى ١٠٠ وحدة (مثلا ، من مليارات الدولارات) . الرأسمال الموظف فى صناعة الجلود يتألف من ٧٠ وحدة من الرأسمال الثابت و ٣٠ وحدة من الرأسمال المتغير ، والرأسمال الموظف فى صناعة النسيج يتألف على التوالى من ٨٠ وحدة و ٢٠ وحدة ، والرأسمال الموظف فى الانشاءات الميكانيكية من ٩٠ و ١٠ . ونفترض ايضا ان معدل القيمة الزائدة فى كل من هذه الفروع يبلغ ١٠٠ بالمئة . وهذا يعنى ان القيمة الزائدة الحاصلة فى صناعة الجلود تبلغ ٣٠ وحدة ، وفى صناعة النسيج ٢٠ وحدة وفى صناعة الانشاءات الميكانيكية ١٠ . وقيمة البضائع فى الفرع الاول تبلغ ١٣٠ وحدة وفى الثانى ١٢٠ وفى الثالث ١١٠ ، وفى الفروع الثلاثة مجتمعة ٣٦٠ وحدة .

فاذا افترضنا ان البضائع تباع بقيمتها ، بلغ معدل الربح فى صناعة الجلود ٣٠ بالمئة وفى صناعة النسيج ٢٠ بالمئة وفى صناعة الانشاءات الميكانيكية ١٠ بالمئة . وهذا فى صالح الرأسماليين فى صناعة الجلود ، ولكنه ليس فى صالح الرأسماليين فى صناعة الانشاءات الميكانيكية . فاذا هؤلاء ، فى ركضهم وراء الربح ، ينقلون رساميلهم من الانشاءات الميكانيكية الى انتاج الجلود . وسبب من تدفق الرساميل هذا ، تنتج صناعة الجلود من البضائع اكثر مما يجب لتلبية الطلب . فتهدأ الاسعار ، ويهدأ بالتالى معدل الربح الى ٢٠ بالمئة مثلا .

وفى الوقت نفسه ، يهدأ الانتاج فى الانشاءات الميكانيكية ، بينما الطلب يبقى هو هو . وعليه فان تغير النسبة بين العرض والطلب يتيح لاصحاب المؤسسات رفع اسعار الانشاءات الميكانيكية . فيرتفع معدل الربح بالتالى من ١٠ بالمئة الى ٢٠ بالمئة مثلا .

وهكذا يؤدى انتقال الرساميل من فرع الى آخر الى تساوى مختلف معدلات الارباح فى معدل وسطى للربح . وهذا المعدل الوسطى للربح يؤول ربحا متساويا للرساميل المتساوية القدر ، الموظفة فى مختلف فروع الانتاج . ومع نشوء المعدل الوسطى للربح ، لا تباع البضائع

بقيتها (ث + م + ك + ز) ، بل بالسعر الذى يشتمل تكاليف الانتاج والربح الوسطى (ث + م + ر) . ان السعر الذى يساوى تكاليف انتاج مضافا اليها الربح الوسطى يسمى سعر الانتاج .
ان تساوى مختلف معدلات الارباح فى معدل وسطى وعملية نشوء سعر الانتاج يمكن تمثيلها باللوحه التاليه :

الفرع الصناعى	التركيب العضى للرأسمال	معدل القيمة الزائدة (النسبة المئوية)	القيمة الزائدة	معدل الربح (النسبة)	قيمة البضاعة	(النسبة المئوية للربح) المعدل الوسطى	سعر الانتاج	الفرق بين سعر الانتاج والقيمة
الجلود	٧٠ + ٣٠ م	١٠٠	٣٠	٣٠	١٣٠	٢٠	١٢٠	- ١٠
النسيج الانشاءات	٨٠ + ٢٠ م	١٠٠	٢٠	٢٠	١٢٠	٢٠	١٢٠	لا فرق ، متساويان
الميكانيكية	٩٠ + ١٠ م	١٠٠	١٠	١٠	١١٠	٢٠	١٢٠	+ ١٠
المجموع	٢٤٠ + ٦٠ م	١٠٠	٦٠	٢٠	٣٦٠	٢٠	٣٦٠	-

يتبين من هذه اللوحه ان مختلف معدلات الارباح قد تساوت فى معدل وسطى للربح . فقد ابتعدت اسعار الانتاج عن قيمة البضاعة : ارتفعت فى فرع معين فوق القيمة ، وهبطت فى فرع آخر تحت القيمة .
وفى الفروع حيث الرأسمال ضعيف التركيب العضى (المقصود فى مثالنا فرع صناعة الجلود) ، يكون سعر الانتاج ادى من القيمة والربح ادى من القيمة الزائدة الحاصلة . وفى الفروع حيث الرأسمال متوسط التركيب العضى ، يطابق سعر الانتاج القيمة ، والربح يطابق القيمة الزائدة . وفى الفروع حيث الرأسمال عالى التركيب العضى (والمقصود فى مثالنا فرع الانشاءات الميكانيكية) ، يكون سعر الانتاج اعلى من القيمة ، والربح اعلى من القيمة الزائدة . ان هذا الفائض من سعر الانتاج على القيمة انما خلقه العمال فى الفروع الصناعية حيث الرأسمال ضعيف التركيب العضى ، ولكن رأسمالى الفروع حيث الرأسمال عالى التركيب العضى هم الذين يستملكونه .

وطيه فان العمال لا يستثمرهم الرأسماليون الذين يستخدمونهم مباشرة وحسب ، بل تستثمرهم ايضا الطبقة الرأس مالية بأسرها . ومن

مصلحة هذه الطبقة رفع درجة استثمار العمال اذ ان ذلك يؤهل السي
ازدياد المعدل الوسطى للربح . ولهذا يؤلف الرأسماليون جبهة موحدة
في النضال الطبقي ضد البروليتاريا . كذلك يترتب على الطبقة العاملة
التي تستثمرها كل الطبقة الرأسمالية بمجملها ، ان تلجأ الى التضامن
الطبقي وتؤلف جبهة موحدة . فالنضال في سبيل مصالح العمال الجزئية ،
ضد رأسماليين منفردين لا يمكن له ان يحمل اى تعديل جذرى فى
وضع الطبقة العاملة . ان الطبقة العاملة لن تتمكن من خلع نير
الرأسمال الا بالقضاء على نظام الاستثمار الرأسمالى . ان هذا الاستنتاج
يلخص الدور السياسى الكبير الذى تضطلع به النظرية الماركسية المتعلقة
بالمعدل الوسطى للربح بالنسبة لنضال البروليتاريا الطبقي .

ان البضائع ، كما سبق ان اوضحنا ، لا تباع فى النظام الرأسمالى
بقيمتها ، بل بسعر انتاجها . ولكن هذا لا يعنى اى اختلال فى قانون
القيمة . فان سعر الانتاج شكل محوّل للقيمة . ان بعض الرأسماليين
يبيعون بضائعهم بأسعار اعلى من قيمتها ؛ ورأسماليون آخرون يبيعونها
بأسعار ادنى ، ولكن جميع الرأسماليين مجتمعين يحصلون على كامل قيمة
البضائع ، وارباح عموم الطبقة الرأسمالية تنطبق على عموم كمية القيمة
الزائدة الحاصلة فى المجتمع . وعلى نطاق المجتمع بأسره ، يوازي مجموع
اسعار الانتاج مجموع قيم البضائع ، ومجموع الارباح يوازي مجموع كمية
القيمة الزائدة . هكذا يفعل قانون القيمة فعلة بواسطة اسعار الانتاج .

ميل معدل الربح الى الهبوط

مع تطور الرأسمالية ، يزداد التركيب العضوى للرأسمال . وهذا يعنى
ان كمية المواد الاولية تنمو ، وكذلك عدد الآلات والاجهزة فى المؤسسات .
ويزداد عدد العمال ، ولكن بمزيد من البطء . ولذا فان نمو الرأسمال
المتغير اقل سرعة من نمو الرأسمال الثابت . ولكن بقدر ما يرتفع التركيب
العضوى للرأسمال ، بقدر ما يهبط معدل الربح . ولكن هذا لا يعنى
ان مجموع الارباح يهبط ايضا . اليكم مثلا . رب رأسمال اجتماعى
قدره ١٠٠ مليار دولار ، يتألف من ٧٠ ث + ٣٠ م ، بعد عشرين سنة
يتضاعف ويبلغ ٢٠٠ مليار دولار ، ويزداد تركيبه العضوى ويصبح
١٦٠ ث + ٤٠ م . فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، يـلـفـغ
مجموع الارباح فى الحالة الاولى ٣٠ مليار دولار ، وفى الحالة الثانية
٤٠ مليار دولار . وفى الوقت نفسه ، يهبط معدل الربح من ٣٠ بالمئة
الى ٢٠ بالمئة . ان هبوط معدل الربح هذا امر محتم لا مناص منه
كما هو محتم نمو التركيب العضوى للرأسمال . الا ان جملة من العوامل
تعترض هذا الهبوط .

ان العامل الرئيسى الذى يعترض هبوط معدل الربح ، هو ارتفاع
درجة استثمار العمال . لنستعد مثالنا . لنفترض ان درجة الاستثمار قد

استثمار الطبقة العاملة الى ازدياد معدل الربح .
وهناك ايضا عوامل اخرى تعترض هبوط معدل الربح : تخفيض الاجور
دون قيمة قوة العمل ، توفير الاموال من الراسمال الثابت على حساب
صحة العمال وحياتهم ، الخ ..
ان كل هذه العوامل لا تقضى على هبوط معدل الربح ، بل تخفف
منه فقط وتضفى عليه طابع الميل .

ان قانون ميل معدل الربح الى الهبوط ، اذ يؤزم التناقضات
الرأسمالية ، انما يظهر الضيق التاريخي لاسلوب الانتاج الرأسمالي ،
وطابعه الموقت .

الرأس مال الصناعي والرأس مال التجاري

7-923

ووظيفة الرأسمالى التجارى هى تحويل الرأسمال البضاعى الى رأسمال نقدى . فلو كان الرأسمالى التجارى غير موجود ، لكان على الرأسمالى الصناعى ان يملك رأسمالا اضافيا لكى ينشئ المحلات التجارية ، ويستخدم الوكلاء والباعة ، الخ . . . ولكن الرأسمالى الصناعى يترك هذه المهمة للتاجر الذى يستطيع ان يصرف البضاعة بمزيد من السرعة لمعرفة حاجات السوق . ففى نطاق المجتمع يؤلف الرأسمال التجارى ذلك الرأسمال الاضافى المستقل عن الرأسمال الصناعى ، والذى يعرض الرأسمال الصناعى بشكل رأسمال الرأسماليين التجار الذين يحصلون على قسم من الربح . ان الربح الذى يحصل عليه التجار يسمى الربح التجارى .

مصدر الربح التجارى

يؤلف الربح التجارى قسما من القيمة الزائدة يتنازل عنه الصناعى للتاجر الذى يقوم ببيع بضائعه . ان الرأسماليين الصناعيين يبيعون البضائع من التجار بأسعار دون سعر الانتاج ، والتجار يبيعون البضائع بأسعار الانتاج . ان الرأسماليين التجار ، اذ يستأثرون بالفرق ، يحصلون على ربح متوسط لرأسمالهم ، شأنهم شأن الصناعيين . فإذا كان ربح الرأسمالى التجارى ادى من الربح المتوسط ، غدت مهنة التاجر خاسرة ، وانتقل التاجر مع رأسماله الى الصناعة . والصناعيون والتجار يتقاضون ربحا متوسطا . ولكن هذا لا يعنى انهم يحصلون على القدر نفسه من الارباح . طبيعى ان الرأسماليين الصناعيين الذين يوظفون فى الانتاج رساميل اكبر بصورة محسوسة من الرساميل التى يوظفها التجار لبيع البضائع ، يحصلون على قدر اكبر من الارباح . ولكن ارباحهم متساوية مع ارباح التجار مقابل حصة متساوية من الرأسمال الموظف . ان القيمة الزائدة ، اذ ترتدى شكل الربح التجارى ، تصبح اشد تسترا . فان رأسمال التاجر لا يشترك فى الانتاج ، فكأن الربح مصدره التجارة بالذات .

نفقات التداول

ان بيع البضائع يستلزم نفقات معينة تسمى نفقات التداول . هناك نوعان من نفقات التداول الرأسمالية : النفقات الصافية والنفقات الاضافية . ان النفقات الصافية ترتبط مباشرة ببيع البضائع وشرائها . انها النفقات التى يتطلبها تحويل البضائع الى نقد والنقد الى بضائع ؛ وتتألف من القسم الاكبر من النفقات المخصصة لدفع اجور العاملين فى التجارة ، ونفقات المكاتب التجارية ، والدعاية ، والنفقات التى تستدعيها المزاومة والمضاربة . ان نفقات التداول الصافية لا تضيف الى البضاعة اى قيمة ويعرضها الرأسماليون على حساب قسم من القيمة الزائدة التى

يتلقونها من الرأسماليين الصناعيين . وهذه النفقات الصافية تؤلف القسم الأكبر من نفقات التداول في التجارة الرأسمالية .

ان النفقات الاضافية يستلزمها استمرار عملية الانتاج في ميدان التداول . وهي تشتمل على النفقات الضرورية للمجتمع والتي لا تتعلق بسمات الاقتصاد الرأسمالي الخاصة : نفقات تخزين البضائع وانهاؤها ونقلها وتوزيعها . ان كل منتج لا يصبح جاهزا للاستهلاك الا بعد تسليمه للمستهلك . ان عمل انهاء البضائع ونقلها وتوزيعها يضيف الى قيمتها قيمة جديدة ، ولهذا فان نفقات التداول هذه لا تختلف في شيء عن نفقات الانتاج .

في النظام الرأسمالي تزداد بلا انقطاع نفقات التداول ، وبالدرجة الاولى النفقات الصافية التي تستدعيها الدعاية على الاخص . ان نفقات التداول في البلدان الرأسمالية تؤلف ما يقرب من ثلث مجمل التجارة بالمفرق وتنبخ بكلكتها الثقيل على كواهل الشغيلة .

اشكال التجارة الرأسمالية . التجارة الخارجية

في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، يوجد شكلان اساسيان من التجارة الداخلية : التجارة بالجملة و التجارة بالمفرق . فالتجارة بالجملة هي التي تقوم بين الرأسماليين (الصناعيين والتجار) . اما التجارة بالمفرق فقوامها بيع البضائع من الاهلين مباشرة .

في التجارة بالجملة ، تعود اهمية كبرى الى بورصات البضائع . وهي شكل خاص من اشكال السوق ، تجري فيه التجارة بالاستناد الى النماذج ، ويتركز فيه العرض والطلب على نطاق البلاد وغالبا على نطاق العالم الرأسمالي بأسره .

اما التجارة الخارجية ، اي التي تقوم بين البلدان ، فتألف من التصدير والاستيراد . والنسبة (من حيث الاسعار) بين التصدير والاستيراد تشكل الميزان التجاري . ويمكن ان يكون الميزان التجاري رابحا (ايجابيا) او خاسرا (سلبيا) . فحين يتجاوز التصدير الاستيراد ، يكون الميزان التجاري رابحا ، وفي الحالة المعاكسة ، يكون خاسرا او في عجز .

ان تصريف البضائع في الاسواق الخارجية يمكن الرأسماليين من توسيع الانتاج وبالتالي من زيادة ارباحهم . ومن مصلحة رأسمالي البلدان المتطورة صناعات التجارة مع البلدان المتخلفة اقتصاديا . ومرد ذلك الى ان السلع الصناعية تصرف في البلدان المتأخرة باسعار ارفع نسبيا ، بينما المواد الأولية تشتري فيها باسعار منخفضة . ان التجارة الخارجية هي ، بالنسبة للبلدان البرجوازية المتطورة ، وسيلة من وسائل استعباد البلدان المتأخرة استعبادا اقتصاديا .

الرأسمال التسليفي والفائدة

اثناء دورة الرأسمال ، لا يستفرد الرأسمال التجاري وحسب ، بل ايضا الرأسمال النقدي الذي يأخذ شكل الرأسمال التسليفي . فمن أين يصدر الرأسمال النقدي الحر؟ اذا باع الصناعي ، مثلا ، بضاعته الجاهزة ، مرة كل شهر ، واشترى المواد الاولية مرة كل ستة اشهر ، فيبقى في حوزته مبلغ من المال الحر خلال خمسة اشهر . واذا كدس الرأسمالي المال الذي يعده لاعادة تكوين الاقسام التي هلكت (استهلكت) من الرأسمال الاساسي ، توفرت ايضا عنده مبالغ من المال الحر مؤقتا . وهو لن ينفق هذه المبالغ على شراء الاعتدة الجديدة الا بعد بضع سنوات .

وفي فترات اخرى ، يحتاج الرأسمالي الى المال . مثلا ، اذا لم يستطع ان يبيع البضاعة الجاهزة ، واضطر لشراء المواد الاولية .

وهكذا ، رب رأسمالي يملك مؤقتا فائضا من الرأسمال النقدي ، بينما آخر يحتاج الى هذا الرأسمال . واذا الاول يقترض هذا الفائض الحر ، يسلفه ، اي يعطيه لرأسماليين آخرين قصد الاستفادة منه مؤقتا . ان الرأسمال التسليفي هو الرأسمال النقدي المسلف لأجل معين لقضاء مكافأة تسمى الفائدة المثوبة .

ان الفائدة هي قسم من الربح بدفعة الرأسمالي الصناعي او التاجر للرأسمالي الذي يملك المال مقابل السلفة التي يحصل عليها . والرأسمالي الصناعي او التجاري يوظف المال الذي حصل عليه بالسلفة في الانتاج او التجارة . ولذا فان سمة الرأسمال التسليفي المميزة هي ان رأسماليا غير الذي يملكه هو الذي يستخدمه . فالصناعي يوظف الرأسمال المسلف في الانتاج فيستخدم العمال ويمتز القيمة الزائدة . ومن هذه القيمة الزائدة يدفع الرأسمالي الصناعي قسما للرأسمالي المسلف ، القارض ، بشكل فائدة . وهكذا فان فائدة التسليف شكل من اشكال القيمة الزائدة .

مثلا . رب رأسمالي صناعي حصل على قرض بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار . فاذا كان المعدل الوسطي للربح ٢٠ بالمئة ، بلغ الربح من هذا الرأسمال ٢٠٠٠٠ دولار . ومن هذا الربح ، يدفع الرأسمالي الصناعي للرأسمالي المسلف ، القارض ، الفائدة على الرأسمال المسلف . فاذا كان مستوى فائدة التسليف او معدل الفائدة (ان معدل الفائدة هو النسبة بين مبلغ الفائدة والرأسمال المسلف) يبلغ ٣ ، دفع الرأسمالي الصناعي ٣٠٠٠ دولار من اصل الـ ٢٠٠٠٠ دولار ، اي مبلغ الربح من رأسمال من ١٠٠٠٠٠ دولار . والباقي من الربح ، اي ١٧٠٠٠ دولار ، يستملكه الرأسمالي الصناعي . وهذا القسم من الربح يسمى دخل صاحب المشروع .

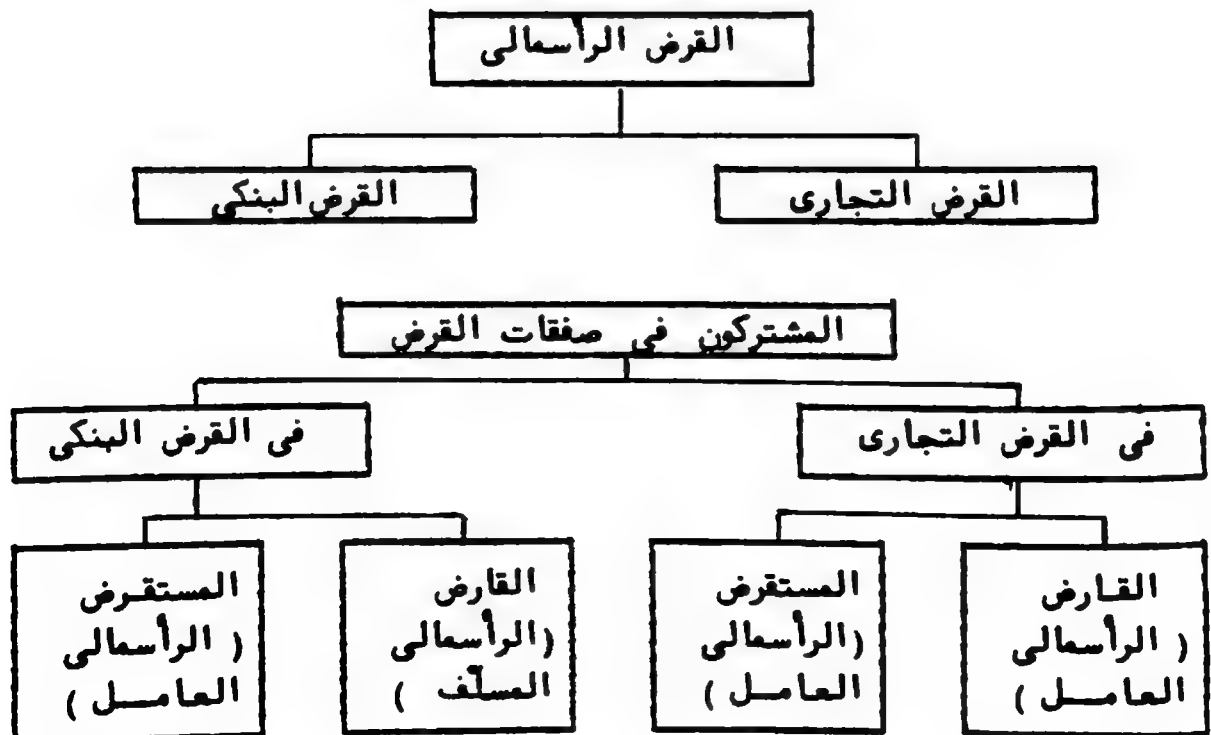
ان النسبة التي ينقسم بها الربح المتوسط الى الفائدة ودخل

صاحب المشروع رهن بالنسبة بين عرض وطلب الرأسمال التسليفي . فبقدر ما يزداد الطلب على الرأسمال النقدي ، بقدر ما يزداد معدل الفائدة . والعكس بالعكس . وما ان الفائدة ليست سوى قسم من الربح المتوسط ، فان معدل الفائدة لا يمكن ان يتجاوز المعدل الوسطي للربح . ومع تطور الرأسمالية ، يتجلى ميل معدل الفائدة الى الهبوط . ومرد ذلك اولا الى ميل المعدل الوسطي للربح الى الهبوط . ثانيا ، مع تطور الرأسمالية يزداد المقدار الاجمالي للرأسمال التسليفي زيادة كبيرة . فيزداد عرض الرأسمال على الطلب . هذان هما السببان اللذان يحددان هبوط مستوى فائدة التسليف .

التسليف الرأسمالي . البنوك والربح البنكي

ان حركة الرأسمال التسليفي تجرى عن طريق القرض . وللقرض الرأسمالي شكلان : التجاري والبنكي . يقع القرض التجاري حين يبيع الرأسماليون الصناعيون والتجار بعضهم بعضا البضائع بالتسليف ، بالدين ، ويتلقون ايصالا (حوالة) يتضمن تعهدا بدفع مبلغ من المال في اجل معين . والقرض البنكي (او المصرفي) هو القرض الذي يمنحه اصحاب البنوك (المصارف) للصناعيين والتجار . ويمنح القرض البنكي من اصول الرأسمال النقدي الحر موقتا ، والمتمركز في البنوك .

شكل القرض الرأسمالي



والبنك (المصرف) فى النظام الرأسمالى مؤسسة رأسمالية تقوم بدور الوساطة بين القارضين والمستقرضين . فان البنوك تجمع الرساميل والمداخيل النقدية الحرة ، العاطلة وتضعها تحت تصرف الرأسماليين العاملين وتحت تصرف الدولة البرجوازية ايضا . فضلا عن ذلك ، يوظف اصحاب البنوك الرساميل مباشرة فى المؤسسات الصناعية والتجارية ويصبحون فى الوقت نفسه بالتالى رأسماليين عاملين .

ان غاية نشاط البنك ، مثله مثل سائر المؤسسات الرأسمالية ، انما هى تحقيق الارباح . اما مصدر ربح البنك فهو القيمة الزائدة الناشئة فى الانتاج . ان الربح البنكى هو الفرق بين الفائدة التى يأخذها البنك لقاء المبالغ المقرضة ، والفائدة التى يدفعها عن الودائع . ان الودائع هى الموارد المالية الحرة موقتا ، والتى يودعها الرأسماليون والتجار وملاك الاراضى وغيرهم من فئات السكان فى البنوك . والبنك يدفع عن الودائع فائدة اقل من الفائدة التى يأخذها عن المبالغ المقرضة ، ويستملك الفرق . ومن هذا الفرق ، يغطى صاحب البنك النفقات التى يستلزمها تنفيذ العمليات البنكية ، وما يتبقى من هذا الفرق يؤلف ربحه . والمزاومة الرأسمالية تقود هذا الربح بصورة عفوية الى مستوى المعدل الوسطى للربح على الرأسمال الخاص الذى يملكه البنك . ان القسم الاكبر من الرساميل البنكية يتألف من رأسمال الاستقراض المؤلف من الودائع .

ان البنوك علاوة على دور الوساطة الذى تضطلع به فى عمليات التسليف ، تجرى الحسابات بين الرأسماليين وتقوم بشتى انواع العمليات المالية التى يكلفها بها الرأسماليون . ولذا فان البنوك تمارس دور امين صندوق لعدد عديد من الرأسماليين .

وفى النظام الرأسمالى ، تشكل البنوك نوعا من جهاز لتوزيع الموارد النقدية بصورة عفوية بين فروع الاقتصاد . ولكن هذا التوزيع لا يجرى ابدا فى صالح المجتمع ، بل فى صالح الرأسماليين . ان القرض الرأسمالى الذى يربط مختلف الفروع الاقتصادية ربطا محكما ، يسهم فى تقوية اصطباغ العمل بالصيغة الاجتماعية . ولكن هذه العملية تجرى على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وعليه فان تطور القرض يؤزم اكثر فاكتر التناقضات الملازمة لاسلوب الانتاج الرأسمالى ويشدد فوضاه .

الشركات المساهمة

فى فجر الرأسمالية ، كانت المعامل والمصانع يؤسسها اصحاب عمل فرديون ولكن الرأسمال الفردى لم يعد يكفى فيما بعد لبناء منشآت ضخمة كما هى عليه السكك الحديدية ، واحواض السفن ، ومصانع التعدين ومصانع السيارات ، الخ . . فأخذت تتأسس شركات مساهمة وتنتشر على نطاق واسع ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى الصناعة وفى بناء السكك الحديدية ، وفى ميدان البنوك . ان الشركة المساهمة

شكل من مؤسسة يتألف رأسمالها من مبالغ يوظفها اعضاؤها ، فيملكـون اسهما بنسبة المبالغ التي وظفوها . والسهم ورقة مالية تثبت ان مالـكها قد وظف في المؤسسة المعنية مبلغا معينا من المال . وهي تخول حق تقاضي حصة من دخل المؤسسة . ان الربح الذي يحصل عليه مالـكو الاسهم يسمى حصة الربح (قسيمة الربح dividend) . والاسهم تباع وتشتري في بورصات الاوراق المالية بثمن معين يسمى سعر الاسهم . ان بورصة الاوراق المالية هي سوق الاوراق المالية ، ولاسيما منها الاسهم . ففيها تباع الاسهم وتشتري ، ويسجل سعرها .

ان سعر او ثمن الاسهم رهن بعاملين : ١ - مستوى الفائدة التي تدفعها البنوك عن الودائع ، ٢ - الدخل السنوي الذي يدره كل سهم (حصة الربح) . فاذا اعطى سهم من ١٠٠ دولار دخلا سنويا قدره ١٠ دولارات ، فانه يباع بمبلغ يعطى ، اذا ما اودع في البنك ، فائدة سنوية توازي الـ ١٠ دولارات نفسها . لنفترض ان البنك يدفع عن الودائع فائدة سنوية قدرها ٥ بالمئة ، ففي هذه الحال ، يباع السهم بـ ٢٠٠ دولار ، لأن صاحبه ، اذا اودع هذا المبلغ في البنك حصل ، بشكل فائدة ، على دخل سنوي قدره ١٠ دولارات .

ولادارة وتنظيم نشاط الشركة المساهمة ، تنتخب جمعية المساهمين العمومية بالتصويت مجلس الادارة وتعين الموظفين المسؤولين . ويحدد الاصوات في الجمعية العمومية محدد وفقا لعدد الاسهم . ولكن لما كانت اقلية من كبار الرأسماليين تحوز ، كقاعدة عامة ، الاغلبية الساحقة من الاسهم ، فان هؤلاء هم عمليا اسياـد الشركة المساهمة . وتبين التجربة انه يكفي المساهم ان يحوز عددا من الاسهم اقل من نصف مجموع الاسهم لكي ينفذ و سيد الشركة المساهمة المطلق . ان عدد الاسهم التي يحوزها شخص واحد او جماعة من الاشخاص مترابطين فيما بينهم والتي تمنح السيادة في الشركة بلا منازع يسمى الربطة الرقابية من الاسهم .

ان الرأسمال الموجود بشكل اوراق مالية (اسهم ، سندات) والذي يدر دخلا لمالـكه ، يسمى الرأسمال الاسمي لان الاوراق المالية لا قيمة لها بعد نفسها . فهي لا تعكس حركة الرأسمال الحقيقي الا بصورة غير مباشرة .

ان انتشار الشركات المساهمة يحول الرأسماليين اكثر فاكثـر السـيـ مستفيدين من الفوائد وقسائم الارباح ، بينما ادارة الانتاج يتولاها اناس اجراء ، من مديرين ومديرين . وهكذا يشتد اكثر فاكثـر طابع الملكية الرأسمالية الطفيلي .

تباع الاسهم بين جميع فئات السكان . وهذا ما يفيد الرأسماليين : فقدر ما يزداد عدد شراة الاسهم ، بقدر ما تزداد الرساميل التي تقع في ايدي الفئة القاعدة في الشركة المساهمة . ولقد تذرع مفكـرو البرجوازية بحالات اقدمت فيها جماعات منفردة من الشغيلة على شـراء

الاسهم ، واتخذوها اساسا لنظرية " اصطباغ الرأسمال بالصيغة الديمقراطية " . ان هذه " النظرية " الكاذبة تزعم ان طبيعــة الرأسمالية تتغير من جراء تطور شكل المساهمة فى المؤسسات ؛ وان كل شغل ، اذ يشتري سهما ، يصبح مالكا وشريكا فى الشركة المساهمة ويستطيع الاشتراك فى ادارتها . اما فى الواقع ، فان المؤسسات المساهمة انما يديرها كليا كبار الرأسماليين الحائزين على الربطـات الرقابية من الاسهم . والى كبار الرأسماليين تعود جميع فوائد الرأسمال المساهم . فالشغيلة الذين لا يملكون سوى جزء زهيد من الاسهم لا يظلمون ولا يمكنهم ان يظلموا باى دور فى ادارة المؤسسات المساهمة .

لقد اوضحنا اعلاه كيف تتحول القيمة الزائدة الى ربح وكيف يحصل عليها الصناعيون والتجار واصحاب البنوك . ولكنه توجد فى النظام الرأسمالى طبقة من المستثمرين ، هى كبار ملاكى الاراضى . فهم يحصلون ايضا على حصتهم من القيمة الزائدة وهذه الحصة ترتدى شكل الربح العقارى الرأسمالى .

هـ - الربح العقارى والعلاقات الزراعية

فى النظام الرأسمالى

الربح العقارى الرأسمالى

اين ينشأ الربح العقارى ، من ينتجه وكيف يصل الى مالك الارض؟ جوابا عن هذه الاسئلة ، تنطلق الماركسية اللينينية من وجود زراعية رأسمالية تقوم على استثمار العمل المأجور . ويفترض ايضا ان الملاك العقارى (مالك الارض) والرأسمالى المستأجر شخصان مختلفان .

ان الملاك العقارى لا يتعاطى الزراعة بنفسه بل يؤجر ارضه من صاحب عمل رأسمالى قرر توظيف رساميله فى الانتاج الزراعى . وهذا الاخير يستأجر العمال الزراعيين فيخلقون فى سياق الانتاج القيمة الزائدة . وهذه القيمة الزائدة تضى اولا الى الرأسمالى مستأجر الارض ، فيقسمها الى قسمين : قسم يحتفظ به وهو ربحه ويوازي المعدل المتوسط للربح من الرأسمال الموظف ؛ والقسم الثانى ، الفائض عن الربح المتوسط ، يعود الى الملاك العقارى . وهذا القسم من القيمة الزائدة هو الذى يؤلف الربح العقارى . لماذا يمتلك الملاك العقارى قسما من القيمة الزائدة التى يخلقها العمال الذين استأجرهم الرأسمالى مستأجر الارض ؟ لسبب بسيط جدا ، لأنه مالك الارض ، ولأنه بدون اذنه ، لا يحق لاحد استثمارها . ولهذا يقال ان الربح العقارى هو الشكل الاقتصادى لاستثمار الملكية الخاصة للارض . فاذا كان الرأسمالى هو

مالك الارض ، استملك كامل القيمة الزائدة التى يخلقها العمـال
الزراعيون .

ان الربح العقارى فى النظام الرأسمالى يمتاز عن الربح العقارى
الاقطاعى . ففى ظل الاقطاعية ، كان الربح العقارى ، ايا كان شكله
(فريضة عمل ، ربح عيى ، ربح نقدى) يعبر عن علاقات الانتـاج
الاقطاعية بين طبقتين رئيسيتين : الملاكين العقاريين والفلاحين الاقنان .
اما فى النظام الرأسمالى ، فان الربح العقارى يعبر عن العلاقات بين
ثلاث طبقات : الملاكون العقاريون ، الرأسماليون مستأجرو الارض ، العمال
الزراعيين الاجراء . فى النظام الاقطاعى ، كان الربح يشمل كامـل
المنتج الزائد الذى ينتجه الفلاحون . اما فى النظام الرأسمالى ، فان
القيمة الزائدة تتوزع بين الطبقتين المستثمرتين : الرأسماليين مستأجري
الارض ، والملاكين العقاريين (اصحاب الاراضى) .

ويجدر التمييز بين الربح الفرقى (المتفاوت) والربح المطلق . ان
وجود هذين الشكلين من الربح يرتبط ، كما اوضح لينين ، بنوعين من
الاحتكار : احتكار الارض بوصفها موضوع الاستثمار ، ويعطى الربح الفرقى ،
واحتكار الملكية الخاصة للارض ويعطى الربح المطلق .

الربح الفرقى

ان قيمة البضاعة وسعر الانتاج تحددهما فى الصناعة شروط الانتاج
المتوسطة . اما فى الزراعة ، فان سعر انتاج المنتجات الزراعية لا
تحدده شروط الانتاج المتوسطة ، بل شروط الانتاج فى ارض الاراضى .
وما ان مساحة الاراضى محدودة ولا يمكن تكبيرها الى ما لا نهاية
له ، فان مستأجري الاراضى الذين يحوزون على اجود الاراضى وعلى
الاراضى المتوسطة ، يجدون انفسهم فى وضع اكثر ملاءمة من وضع
مستأجري الاراضى الرديئة . ان هذا الاحتكار الذى يتمتع به
مستأجرو الاراضى فى مختلف قطع الاراضى ، بوصفها موضوع الاستثمار ،
يقول الى فرق (تفاوت) فى المداخيل . ان الربح الفرقى هو فائض
القيمة الزائدة علاوة على الربح الوسطى ، وهو يحصل فى الاستثمارات
الموضوعة فى احوال اكثر ملاءمة . ولكنها ليست الارض بحد نفسها هى
التي تنتج الربح . فان العمل المبذول فى اجود الاراضى هو اوفر
انتاجا ويعطى ربحا اضافيا .

هناك ثلاثة عوامل تتيج الحصول على الربح الفرقى . وهى : ١ - الفوارق
من حيث الخصب فى مختلف قطع الاراضى ؛ ٢ - الفوارق من حيث موقع
الاراضى بالنسبة للسوق ؛ ٣ - الفوارق من حيث مردود الرساميل
الاضافية الموظفة فى الارض .

وعلى الربح الفرقى المرتبط بفوارق خصب قطع الاراضى وموقعها ،
يطلق ماركس اسم الربح الفرقى من الصنف الاول . فلندرس هذا الربح .

لنأخذ ، على سبيل المثال ، ثلاث قطع من الاراضى متساوية المساحة ، ولكنها مختلفة الخصب . فى كل قطعة ، يخصص مستأجر الارض ١٠٠ دولار لاستئجار العمال وشراء البذار والعتاد ، الخ . . . ولكن ، بما ان خصب القطع مختلف ، فان الغلة من الحبوب ستكون مختلفة ايضا ، فنتنتج

القطعة الاولى ٤ كنتالات ، والثانية ٥ كنتالات والثالثة ٦ . لنفترض ان المعدل الوسطى للربح يبلغ ٢٠ بالمئة . ففي هذه الحال ، يبلغ سعر انتاج الحبوب كافة (تكاليف الانتاج مضافا اليها الربح الوسطى) فى كل قطعة من الارض ١٢٠ دولارا . ولكن ما هو سعر انتاج كل كنتال من الحبوب بمفرده ؟ فى القطعة الاولى ، ٣٠ دولارا (١٢٠ : ٤) ؛ فى الثانية ٢٤ دولارا (١٢٠ : ٥) ؛ فى الثالثة ٢٠ دولارا (١٢٠ : ٦) .

ولكن سعر الحبوب فى السوق يتحدد بمستوى سعر اردأ الاراضى ، اى ب ٣٠ دولارا للكنتال . اذا بلغ السعر ٢٤ دولارا (الارض الوسطية) ، لا يحصل الرأسمالى مستأجر الاراضى الذى يستثمر الارض الاسوأ ، الا على ٩٦ دولارا (٢٤ x ٤) دولارا ، اى انه لا يستعيد حتى النفقات التى انفقها ، فضلا عن انه لا يحصل على اى ربح . ان هذا الوضع قد يحمل اصحاب الاعمال ممن يستثمرون اسوأ الاراضى على الانصراف عن الزراعة . ولا يستطيعون الانتقال الى الاراضى الجيدة او الوسطية ، لأن رأسماليين مستأجرين آخرين يشغلونها . وتوقف الانتاج فى الاراضى الرديئة من شأنه ان يخفض مجمل انتاج الحبوب . فتأخذ الاسعار فى الارتفاع ، وحين تبلغ مستوى ٣٠ دولارا للكنتال ، تظهر من جديد الفائدة من استثمار الاراضى الرديئة .

وعليه فان مستأجر القطعة الاولى سيبيع غلته ب ١٢٠ دولارا ، ومستأجر القطعة الثانية ب ١٥٠ دولارا ومستأجر القطعة الثالثة ب ١٨٠ دولارا . ان الفائض من سعر الانتاج ، العائد من القطعة الثانية وقدره ٣٠ دولارا ، والعائد من القطعة الثالثة وقدره ٦٠ دولارا ، يشكل الربح الفرقى من الصنف الاول . وزيادة فى الايضاح ، نعرض هذا المثال فى الجدول التالى :

الربح الفرقى من الصنف الاول (بالدولارات)	السعر العام للانتاج (بالدولارات)		السعر الفردى للانتاج (بالدولارات)		الغلة (بالكنتالات)	(بالدولارات) الربح الوسطى	(بالدولارات) نفقات الرأسمالى	قطع الاراضى
	كل انتاج	كنتال واحد	كنتال واحد	كل انتاج				
-	١٢٠	٣٠	٣٠	١٢٠	٤	٢٠	١٠٠	١
٣٠	١٥٠	٣٠	٢٤	١٢٠	٥	٢٠	١٠٠	٢
٦٠	١٨٠	٣٠	٢٠	١٢٠	٦	٢٠	١٠٠	٣

فالربح الفرقى هو اذن فائض القيمة الزائدة على الربح الوسطى .
ويخلق عمل العمال فى اراض مختلفة الخصب يتسم بانتاجية مختلفة ،
ولهذا ينتج مقادير مختلفة من القيمة الزائدة .

ان ظهور الربح الفرقى من الصنف الاول (١) يرتبط ايضا بموقع
الارض . وهنا يعود دور الى مقدار البعد عن الاسواق الكبيرة او
الانهمـر او السكك الحديدية . فالاستثمارات الواقعة على مقربة
من اسواق التصريف توفر قسما كبيرا من العمل والموارد فى نقل
المنتجات بالقياس الى الاستثمارات الواقعة من هذه الاسواق على مسافة
ابعد . وهى اذ تباع انتاجها بنفس الاسعار التى تباع بها الاستثمارات
الاكثر بعدا ، تحصل على فائض من القيمة الزائدة .

كذلك يظهر الربح الفرقى حين يصار الى توظيف رساميل اضافية فى
الارض (بفضل استخدام الاسمدة الصناعية ، والقيام باعمال تجويد التربة ،
 واستخدام الآلات المتقنة ، الخ .) . ان الربح الاضافى الناجم عن
شدة استثمار الاراضى يسمى الربح الفرقى من الصنف الثانى (٢) .
وعلاوة على الربح الفرقى من الصنف الاول والثانى ، يمتلك الملاك
العقارى (صاحب الارض) ايضا الربح المطلق .

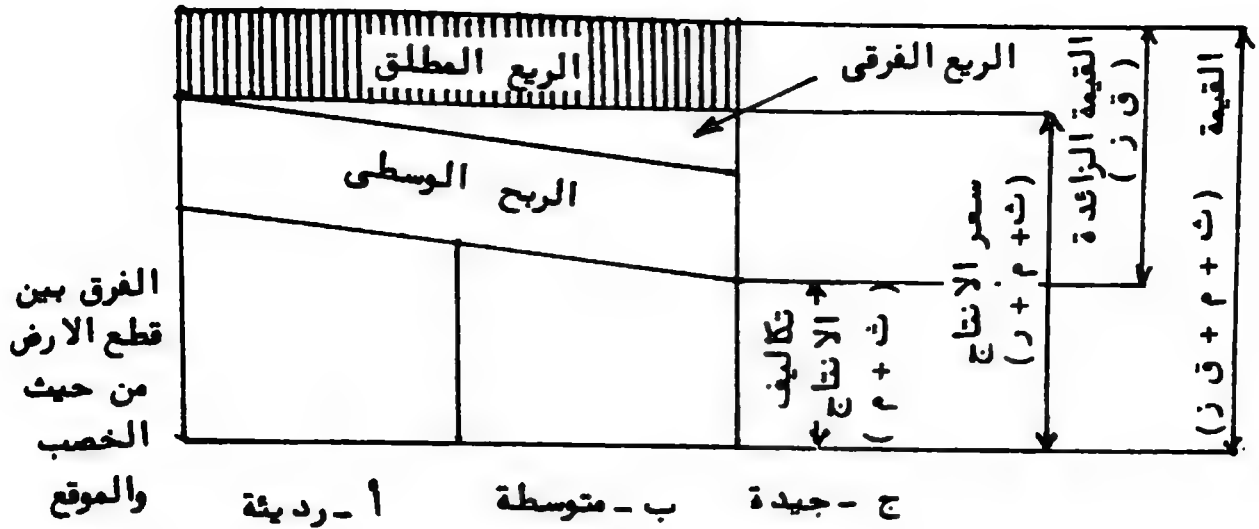
الربح المطلق . سعر الارض

الارض فى النظام الرأسمالى ملكية خاصة للأفراد . ولذا يجب الحصول
على موافقة مالك الارض من اجل استخدام الرأسمال فى الزراعة . ان
احتكار الملكية الخاصة للارض ينفى حرية نقل الرساميل من الصناعة الى
الزراعة . وعليه فان التركيب العضوى للرأسمال فى الزراعة ادى منه فى
الصناعة . وهذا يعنى ان الرأسمال نفسه يعطى فى الزراعة من القيمة
الزائدة اكثر مما فى الصناعة . فاذا كان فى المستطاع نقل الرأسمال
بكل حرية من الصناعة الى الزراعة ، لتوزع فائض القيمة الزائدة الحاصل
فى الزراعة بفضل التركيب العضوى الاضعف للرأسمال ، بين الصناعة
والزراعة . ولكن الملكية الخاصة للارض تحول دون اجراء اعادة التوزيع
هذه بين الرأسماليين . فان الملاكين العقاريين يمتلكون هذا الفائض
بابتزازه من الرأسماليين الذين يوجهون رساميلهم الى الزراعة .

ان الرأسماليين لا يستطيعون تنظيم الانتاج الزراعى اذا لم
يدفعوا للملاك العقارى بدلا عن استعمال الارض . ان الجزية التى
يجبها الملاك العقارى بموجب حق الملكية الخاصة للارض ، تسمى الربح
المطلق .

لنبحث نشوء الربح المطلق بالمثال التالى . لنفترض ان التركيب
العضوى للرأسمال فى الصناعة بنسبة ٤ الى ١ وان كل الرأسمال يمثل
٨٠ ث + ٢٠ م . فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، حصلت
٢٠ وحدة من القيمة الزائدة . ولغت قيمة الانتاج كله ١٢٠ وحدة .
ولكن التركيب العضوى للرأسمال فى الزراعة ادى مما هو عليه فى

الربح المطلق والربح الفرقى



الصناعة ، ويؤلف مثلاً ٦٠ ث + ٤٠ م ، أى ١٥٠ الى ١٠٠ فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، حصلت ٤٠ وحدة من القيمة الزائدة ، وبلغت قيمة الانتاج الزراعى كله ١٤٠ وحدة . ولكن الرأسمالى مستأجر الارض ، مثله مثل الرأسمالى الصناعى ، يحقق ربحاً وسطياً يبلغ ٢٠ . ولذا فان سعر انتاج المنتج الزراعى (نفقات الانتاج مضافاً اليها الربح الوسطى) سيوازي ١٢٠ (١٠٠ + ٢٠) ، فى حين ان قيمة هذا المنتج عند البيع توازى ١٤٠ . والفرق بين قيمة وسعر انتاج المنتج الزراعى (فى مثالنا ١٤٠ - ١٢٠ = ٢٠) يؤلف الربح المطلق الذى يستملكه الملاك العقارى . وهكذا اذن ، فان الربح المطلق هو فائض قيمة المنتج الزراعى بالنسبة للسعر الاجتماعى للانتاج . وفى حال عدم وجود الملكية الخاصة للارض ، يعاد توزيع هذا الفائض من القيمة على السعر الاجتماعى للانتاج بين جميع الرأسماليين . وفى الحاصل ، يرتفع الربح الوسطى . ولكن الملكية الخاصة للأرض تصعب تدفق الرأسمال من الصناعة الى الزراعة . ولهذا يباع المنتج الزراعى ، لا بسعر الانتاج ، بل بقيمة المنتج فى الاراضى الرديئة ، ويستملك مالكو الاراضى الفائض بصورة الربح المطلق .

وعليه ، فان احتكار الملكية الخاصة للارض هو سبب وجود الربح المطلق ، المدفوع من كل قطعة ارض ، بصرف النظر عن خصبها وموقعها . الارض هبة من الطبيعة ، ولا قيمة لها ؛ ولكنها تباع وتشترى فى

النظام الرأسمالى اى انها تصبح بضاعة . فما الذى يحدد سعر الارض المطروحة للبيع ؟

ان سعر قطعة ارض ما رهن بعاملين : ١ - الدخل السنوى (الريع) و ٢ - معدل فائدة التسليف . فاذا كان مالك الارض يحصل على ريع سنوى من قطعة ارضه قدره ١٠.٠٠٠ دولار، فانه يبيعها بمبلغ يسدر الدخل نفسه اذا ما اودعه فى البنك ، اى ١٠.٠٠٠ دولار. لنفترض ان البنك يدفع ٤ بالمئة عن الودائع . فان مالك الارض سيبيع ارضه بـ ٢٥٠.٠٠٠ دولار، لأن ايداع ٢٥٠.٠٠٠ دولار فى البنك يدر دخلا سنويا (بفائدة ٤ بالمئة) قدره ١٠.٠٠٠ دولار. وعليه فان سعر الارض هو ريع محوّل الى رأسمال يعطى دخلا بشكل فائدة . ومع تطور الرأسمالية ، يرتفع سعر الارض تبعا لتعاظم الريع وانخفاض معدل فائدة التسليف .

خصائص تطور الرأسمالية فى الزراعة

ان تطور الرأسمالية فى الزراعة يخضع لنفس القوانين الاقتصادية السائدة فى الصناعة . ومع ذلك تطورت الرأسمالية فى الزراعة بطريقة مختلفة ، نظرا للوضع التاريخى الملموس . ولكن سبيلين برزا بين سبيل التطور .

السبيل الاول . تبقى استثمارة الملاك العقارى ، ولكنها تتعدّل تدريجيا وتتحول الى استثمارة رأسمالية . وفى هذا السبيل تطورت الرأسمالية الزراعية ، مثلا ، فى المانيا وروسيا القيصرية وايطاليا . السبيل الثانى . الثورة البرجوازية تصفى استثمارة الملاك العقارى ، وتصادر اراضيه وتبيعها من الفلاحين . وتظهر استثمارات المزارعين ، ويتطور الانتاج الرأسمالى فيها بسرعة . فى هذا السبيل تطورت الرأسمالية الزراعية فى فرنسا والولايات المتحدة .

وايا كان السبيل الذى تسلكه الرأسمالية فى الزراعة ، فان ملكية الارض تتمركز دائما فى ايدى البرجوازية الكبيرة كما ان تمركز الانتاج يجرى على اساس هذه الملكية . ان تمركز الانتاج يؤدى الى زحزحة الاستثمارات الفلاحية الصغيرة من جانب الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة ، بسبب من المزايا الحاسمة التى يتفوق بها هذا الانتاج الكبير على الانتاج الصغير . فالانتاج الكبير يتيح استعمال الآلات الزراعية على نطاق واسع . ونتاجية العمل فى الاستثمارات الكبيرة اعلى مما فى الاستثمارات الصغيرة . ومن مزايا الانتاج الكبير الهامة ايضا ، التخصص فى فرع معين (زراعة الارض ، تربية الماشية) والمقادير الكبرى من الانتاج البضاعى . ان الانتاج الصغير يعجز عن مزاحمة الانتاج الكبير ، فيحل به الخراب .

ان تفوق الانتاج الكبير فى الصناعة على الانتاج الصغير امر ثابت

لا جدال فيه . اما فيما يخص الزراعة فقد لفق الاقتصاديون البرجوازيون نظرية باطلة حول " استقرار الاستثمار الفلاحية الصغيرة " . اما في الواقع ، فان الاستثمار الفلاحية الصغيرة لا تتصف باى استقرار ، ولا تبقى قائمة الا بثمن حرمانات لا تصدق يعانيتها الفلاح وافراد عائلته ، وتبديد كدحهم .

ان تطور الرأسمالية في الزراعة يعمق ويؤزم التناقض بين المدينة والريف . واساسه الاقتصادى استثمار الفلاحين من جانب برجوازية المدن ، وخراب القسم الاكبر من سكان الريف لدن تطور الصناعة والتجارة والنظام الضرائبى ونظام التسليف . ويتأخر الريف عن المدينة في الميدان الاقتصادى والسياسى والثقافى .

ان قساوة شروط الحياة التى يحياها الفلاحون تدفعهم الى ادراك ضرورة القضاء على النظام الرأسمالى . ولذا فان المصالح الحيوية لجماهير الفلاحين الاساسية تتفق ومصالح البروليتاريا . وهذا هو الاساس الاقتصادى للتحالف بين البروليتاريا والفلاحين الكادحين فى نضالهم المشترك ضد النظام الرأسمالى .

الريع العقارى وتأميم الارض

ان الملكية الخاصة للارض هى اهم سبب لتأخر الزراعة عن الصناعة . فان الملكية الخاصة للارض تعترض ، كما قلنا ، حرية نقل الرساميل من الصناعة الى الزراعة . وهى التى تمنع الرأسمالى مستأجر الارض من توظيف رساميل اضافية فى الزراعة (استخدام الاسمدة ، بنا منشآت الري ، الخ .) ، لأن جميع المنافع التى تنجم عنها عند نهاية عقد ايجار الارض ، انما الملاك العقارى هو الذى يفيد منها . ان الملكية الخاصة للارض تولد الريع المطلق ، الذى يستأثر به الملاكون العقاريون ويتيح لهم ان يعيشوا حياة طفيلية . وهذا يشهد على ان الملكية الخاصة للارض تعيق تطور القوى المنتجة للرأسمالية . ولذا فان تصفية الملكية الخاصة للارض تغدو ضرورة . ومن الاشكال التى يمكن انتهاجها لتنفيذ هذه المهمة ، تأميم الارض ، اى تحويلها الى ملكية الدولة .

فى فجر الرأسمالية ، أيد بعض ممثلى البرجوازية تأميم الارض . وقد اقترحوا الغاء الملكية الخاصة للارض (وكانت آنذاك ملكية اقطاعية فى الاساس) وتسليم الارض للدولة البرجوازية . فالى اى نتائج كان آل هذا التدبير مع بقاء الرأسمالية ؟ مع انتقال الارض الى الدولة ، كان زال الريع المطلق الناجم عن الملكية الخاصة للارض .

ومع ان تأميم الارض من جانب الدولة البرجوازية كان من شأنه ان يعجل فى تطور الرأسمالية والقوى المنتجة ، الا ان البرجوازية كانت عاجزة عمليا عن تحقيقه . اولا لان الغاء الملكية الخاصة للارض كان زلزل اسس الملكية الخاصة بوجه عام ، بما فيها الملكية الرأسمالية . ثانيا ،

مع تطور الرأسمالية ، أخذت البرجوازية نفسها تمتلك الاراضى ولهذا تشابهت مصالحها اكثر فاكثرت مع مصالح الملاكين العقاريين .
ان تصفية الملكية الخاصة للارض فى عهد الرأسمالية المتطورة ، لا يستطيعها غير الطبقة التى تناضل فى سبيل تصفية الملكية الخاصة بوجه عام . وهذه الطبقة هى البروليتاريا الثورية . ولكن تأميم الارض البروليتارى لا يفتح السبيل امام تطور الرأسمالية ، بل بالعكس ، فانه يسجل بداية تصفية الرأسمالية .

ان تأميم الارض فى الاتحاد السوفييتى قد قضى على الملكية الخاصة للارض وبالتالي على الربح المطلق . وقد كان هذا التدبير شرطاً من أهم شروط تقدم الاشكال الاشتراكية فى الزراعة الكبيرة .
لقد درسنا اعلاه الاشكال الخاصة التى ترتديها القيمة الزائدة فى سياق حركة الرأسمال . ووضحنا ان المصدر الوحيد لمداخيل جميع فئات البرجوازية والملاكين العقاريين هو عمل العمال الاجراء الذين يخلقون القيمة الزائدة . اما الاشكال الخاصة التى ترتديها القيمة الزائدة ، فتخفى ، تطمس التناقض الطبقي الاساسى فى المجتمع الرأسمالى ، التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا . وان ماركس ، اذ حلل انتاج القيمة الزائدة ، وتراكم الرأسمال ، واملاق البروليتاريا ، وتوزيع القيمة الزائدة ، قد بحث بالتالى من جميع الوجوه ، التناقض الطبقي الاساسى فى الرأسمالية ، التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا . والمهمة التاريخية الموضوعة امام الطبقة العاملة ، ان تحل التناقض فى صالحها ، اى ان تصفى اسسبب الانتاج الرأسمالى وتقضى على الاستثمار الى الابد

اسئلة للمراجعة :

- ١ - ما هى المراحل التى يمر بها الرأسمال فى حركته ؟
- ٢ - ما هى تكاليف الانتاج الرأسمالية والربح ومعدل الربح ؟
- ٣ - كيف يتشكل سعر الانتاج والمعدل الوسطى للربح ؟
- ٤ - اعط مواصفات قانون ميل معدل الربح الى الهبوط .
- ٥ - ما هو الرأسمال التجارى والربح التجارى ؟
- ٦ - ما هى انواع تكاليف التداول الموجودة فى ظل الرأسمالية وما هو جوهرها ؟
- ٧ - ما هو الرأسمال التسليفى وفائدة التسليف ودخل رب العمل ؟
- ٨ - ما هى الشركة المساهمة ؟
- ٩ - ما هو جوهر الربح العقارى الرأسمالى ؟
- ١٠ - كيف يتشكل الربح العقارى الفرقى من الصنف الاول ومن الصنف الثانى ؟
- ١١ - كيف يتشكل الربح العقارى المطلق ؟
- ١٢ - ما هى السبل الاساسية التى يسير عليها تطور الرأسمالية فى الزراعة ؟

الفصل السادس

تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى : الازمات الاقتصادية

فى ظل الرأسمالية لا يشكل الانتاج الاجتماعى كلا واحدا ، فهو مشتمل ، موزع ، ويتألف من مؤسسات فردية ومؤسسات لرأسمالية الدولة ، وهذه المؤسسات تتواجد فى الملكية الخاصة او فى ملكية رأسمالية الدولة ، كما انها مستقلة بعضها حيال بعض . ولذا يتطور الانتاج دون برنامج ، بصورة فوضوية . ان فوضى الانتاج فى المجتمع الرأسمالى تخلق المضاعف فى وجه تصريف البضائع ، وتؤدى الى ازمات فى الانتاج الاقتصادية .

ان الازمات الاقتصادية تجلب للشغيلة مصائب لا تحصى ، وتؤزم تناقضات الرأسمالية بقدر هائل . وهى تشكل دليلا رهيبا على حتمية زوال الرأسمالية . لنطلع على آلية تجديد الانتاج الرأسمالى للرأسمال الاجتماعى بمجمله .

١ - تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى

الرأسمال الفردى والرأسمال الاجتماعى

صحيح ان كل رأسمالى يقوم بنشاطه دون تنسيق مع نشاط الآخرين ولكن تجديد الانتاج فى كل مؤسسة بمفردها يتوقف فى الوقت نفسه على تجديد الانتاج فى سائر المؤسسات . فان تجديد الانتاج فى مصنع السيارات ، مثلا ، يتوقف على انتاج سائر الرأسماليين مختلف انواع الادوات - الآلات ، والاجهزة ، والمواد الثانوية ، والوقود ، وبيع الاستهلاك للعمال ، الخ . . ان اعمال الرأسماليين المنفردين ، هالتالى حركات

مختلف الرساميل تتلاقى .
 ان مجمل الرساميل المنفردة (الفردية) تؤلف فى تشابكها
 وعلاقاتها المتبادلة ، ما يسمى الرأسمال الاجتماعى بمجمله . والاضبط ،
 فى هذا التشابك بين حركات الرساميل المنفردة ، المستقلة ، التى هى
 فى الوقت نفسه اجزاء من الرأسمال الاجتماعى ، يجرى تجديد الانتاج فى
 النظام الرأسمالى . ولكى يمكن لتجديد الانتاج ان يتحقق ، — من
 الضرورى ، لا ان يتمكن الرأسمالى الفردى فقط ، بل ان يتمكن جميع
 الرأسماليين فى المجتمع ، من تصريف البضائع المنتوجة فى مصانعهم
 ومعاملهم فى السوق ، ومن شراء البضائع التى يحتاجونها فى السوق .
 ولكى نوضح كيف يجرى تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى بمجمله ،
 ينبغى لنا ان نعرف تركيب المنتج الاجتماعى الاجمالى .

المنتج الاجتماعى الاجمالى

المنتج الاجتماعى الاجمالى هو كامل كمية الخيرات المادية (آلات ،
 آلات-ادوات ، وقود ، خبز ، البسة ، الخ .) ، المنتوجة فى فترة معينة من
 الزمن ، مثلا ، فى مدى سنة .
 فاذا نظرنا الى المنتج الاجتماعى الاجمالى من حيث قيمته ، فهو
 يتألف : ١ - من القيمة التى تعوّض الرأسمال الثابت المنفق ، اى تلف
 الآلات والتجهيزات وقيمة المواد الاولية المستهلكة ، والمواد الثانوية ،
 الخ . ، ٢ - من القيمة التى تعوّض الرأسمال المتغير ، اى قيمة قسوة
 العمل ، ٣ - من القيمة الزائدة . اى ان قيمة المنتج الاجتماعى
 الاجمالى توازى $T + M + C$ (رأسمال ثابت + رأسمال متغير + قيمة
 زائدة) .

ان مختلف اقسام المنتج الاجتماعى الاجمالى تضطلع بدور مختلف فى
 مجرى تجديد الانتاج . فعلى الرأسمال الثابت ان يظل يخدم فى
 الانتاج . والرأسمال المتغير يتحول الى اجرة ينفقها العمال على تلبية
 حاجاتهم اى على تجديد قوة العمل . والقيمة الزائدة فى تجديد الانتاج
 البسيط ، يستهلكها الرأسماليون بكليتها من اجل تلبية حاجاتهم الشخصية .
 اما فى تجديد الانتاج الموسع ، فان قسما منها يستهلكه الرأسماليون ،
 بينما القسم الآخر ، وهو الاكبر كقاعدة عامة ، يخصص لشراء وسائل اضافية
 للانتاج ولاستثمار يد عاملة اضافية .

فى تحليل تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى الاجمالى وتحليل
 دوره ، تولى ايضا اهمية كبرى للشكل المادى للمنتج الاجتماعى
 الاجمالى .

فالمنتج الاجتماعى الاجمالى كله ، من حيث شكله المادى ، يتألف
 من وسائل انتاج وبيع استهلاك . ولذا ينقسم الانتاج الاجتماعى الاجمالى
 الى قسمين : القسم الاول (١) : انتاج وسائل الانتاج ؛ والقسم الثانى

(٢) : انتاج سلع الاستهلاك . ان قسمي المنتج الاجتماعي الاجمالي المختلفين من حيث شكلهما المادي ، يضطلعان ايضا بدور مختلف نفسي تجديد الانتاج : فان وسائل الانتاج تستخدم للانتاج اللاحق ، بينما تستخدم سلع الاستهلاك لتلبية حاجات الانسان الشخصية .

ما هي قضية التصريف ؟

ان تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعي يفترض انه يجب على كـل رأسمال فردي وبالتالي الرأسمال الاجتماعي الاجمالي تحقيق دورتهما على الدوام ، اى الانتقال من الشكل النقدي الى الشكل الانتاجي ؛ من الشكل الانتاجي الى الشكل البضاعي ؛ من الشكل البضاعي الى الشكل النقدي من جديد ، الخ . . ان هذه الدورة ، لا يمكن ان تتم الا اذا استطاع جميع الرأسماليين وكل رأسمالي بمفرده تصريف ، بيع منتوجـه الجاهز . ان عملية التصريف تقوم فيما يلي : ان كل قسم من المنتج السنوي الاجمالي في المجتمع ، يبادل بـكليته ، من حيث قيمته وشكله المادي ، ويؤدي بدوره في عملية الانتاج .

وهنا يوضع السؤال التالي : اى شروط ينبغي لتصريف المنتج الاجمالي الحاصل في مدى سنة ؟ ان النظرية الماركسية اللينينية بصدد تجديد الانتاج توضح هذه الشروط وتبين في الوقت نفسه ان هذه الشروط تنتهك وتخالف حتما وعلى الدوام في مجرى تطور الانتاج الرأسمالي ، الامر الذي يؤول الى ازيمات فيض الانتاج الاقتصادية .

شروط التصريف في تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط

في تجديد الانتاج البسيط ، تتجدد عملية الانتاج في المقاييس السابقة ، وتمضي القيمة الزائدة بكليتها الى استهلاك الرأسماليين الشخصي . لندرس كيفية تصريف المنتج الاجتماعي كله في ظل تجديد الانتاج البسيط . لنفترض ان قيمة الرأسمال الثابت ، بملايين الدولارات مثلا ، توازي في القطاع الاول (١) ٤٠٠٠ ، وقيمة الرأسمال المتغير ١٠٠٠ ، والقيمة الزائدة ١٠٠٠ . لنفترض ايضا ان قيمة الرأسمال الثابت في القطاع الثاني (٢) توازي ٢٠٠٠ ، وقيمة الرأسمال المتغير ٥٠٠ ، والقيمة الزائدة ٥٠٠ . وعليه ، يتألف المنتج الاجتماعي الاجمالي من الأقسام التالية :

القطاع الاول : ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ق ز = ٦٠٠٠

القطاع الثاني : ٢٠٠٠ ث + ٥٠٠ م + ٥٠٠ ق ز = ٣٠٠٠

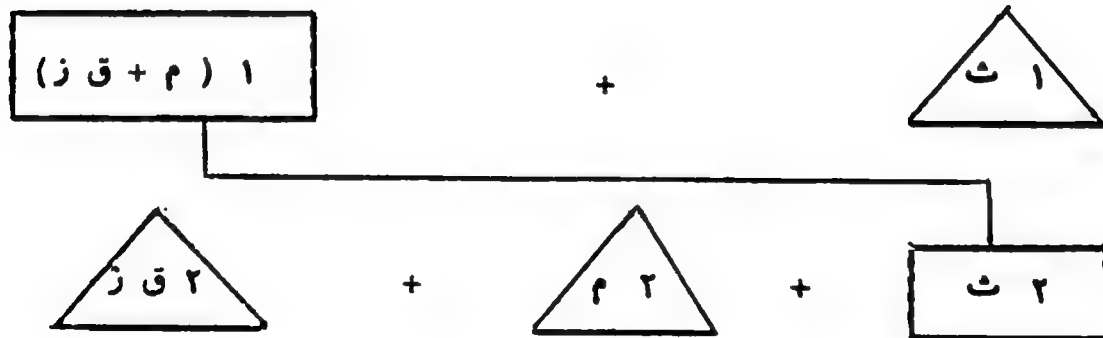
في القطاع الاول ، تبلغ قيمة المنتج الاجمالي ٦٠٠٠ ، وتبقى فـى آخر السنة بشكل آلات ، ومواد اولية ، الخ . . ولكن ما يحتاجه العمال والرأسماليون في هذا القطاع من اجل مواصلة عملية الانتاج ، ليست

وسائل الانتاج وحسب ، بل ايضا سلع الاستهلاك . فمن الضروري تصريف (بيع) منتجات القطاع الاول . فكيف تتم عملية التصريف ؟ ان قسما من انتاج القطاع الاول ، يساوي ٤٠٠٠ ث ، يباع للمؤسسات من القطاع نفسه ، من اجل تعويض الرأسمال الثابت المستهلك . اما باقى منتجات القطاع الاول (١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ق ز) الموجودة بشكل وسائل انتاج ، فيباع من المؤسسات التى تنتج سلع الاستهلاك . ان وسائل الانتاج هذه التى تبلغ قيمتها ٢٠٠٠ تستخدم لتعويض الرأسمال الثابت فى القطاع الثانى .

اما فى القطاع الثانى ، فان قيمة المنتج الاجمالى ، الموجودة بشكل سلع استهلاك (البسة ، احذية ، منتجات غذائية ، الخ .) ، تبلغ ٣٠٠٠ . و سلع الاستهلاك المنتوجة فى القطاع الثانى بمبلغ ٢٠٠٠ ، تبادل بوسائل الانتاج المنتوجة فى القطاع الاول . اما باقى منتج القطاع الثانى ، ويتألف ايضا من سلع استهلاك ويمثل قيمة الرأسمال المتغير المجدد انتاجها (٥٠٠ م) والقيمة الزائدة المنتوجة حديثا (٥٠٠ ق ز) ، فيباع لعمال ورأسمالى القطاع الثانى نفسه .

وهكذا فان المنتج الاجتماعى الاجمالى قد تم تصريفه . وشروط التصريف فى تجديد الانتاج الرأسمالى البسيط ، ينحصر فى المعادلة التالية : يجب ان يكون الرأسمال المتغير والقيمة الزائدة فى القطاع الاول مساويين للرأسمال الثابت فى القطاع الثانى .

فلنتبع هذا فى المخطط . فاذا ما وضعنا اقسام المنتج المصروفة فى داخل قطاعها فى مثلثات زواياها ، واقسام المنتج المبادلة فى قطاع آخر فى مستطيلات موصولة فيما بينها بخط ، حصلنا على المخطط التالى :



ان هذا المخطط يبين بوضوح شرط التصريف فى تجديد الانتاج البسيط : $٢ (م + ق ز) = ٢ ث$. ومن هذا الشرط الاساسى ينبع الشرطان التاليان :

$$١ (م + ق ز + ث) = ١ ث + ٢ ث ؛$$

$$٢ (م + ق ز + ث) = ١ (م + ق ز) + ٢ (م + ق ز) .$$

شروط التصريف في تجديد الانتاج الرأسمالى الموسع

ان تجديد الانتاج الموسع او التراكم هو ميزة الرأسمالية . فلأجل توسيع الانتاج ، يجب اما توسيع المؤسسة القائمة ، واما بناء مؤسسة جديدة . وفى الحالتين ، يجب استخدام كمية من وسائل الانتاج الجديدة . ولكن لما كان القطاع الاول هو الذى ينتج وسائل الانتاج ، فان قسما من منتج هذا القطاع ، يمثل قيمة مخلوقة من جديد - ١ (م + ق ز) - يجب ان يكون اكثر من الرأسمال الثابت (٢ ث) فى القطاع الثانى . ان هذا الشرط وحده يتيح ظهور فائض من وسائل الانتاج ، يمكن تشغيله من اجل توسيع الانتاج فى القطاعين . واستنادا الى هذا الشرط ، نرسم مثالنا :

القطاع الاول (١) : ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ق ز = ٦٠٠٠

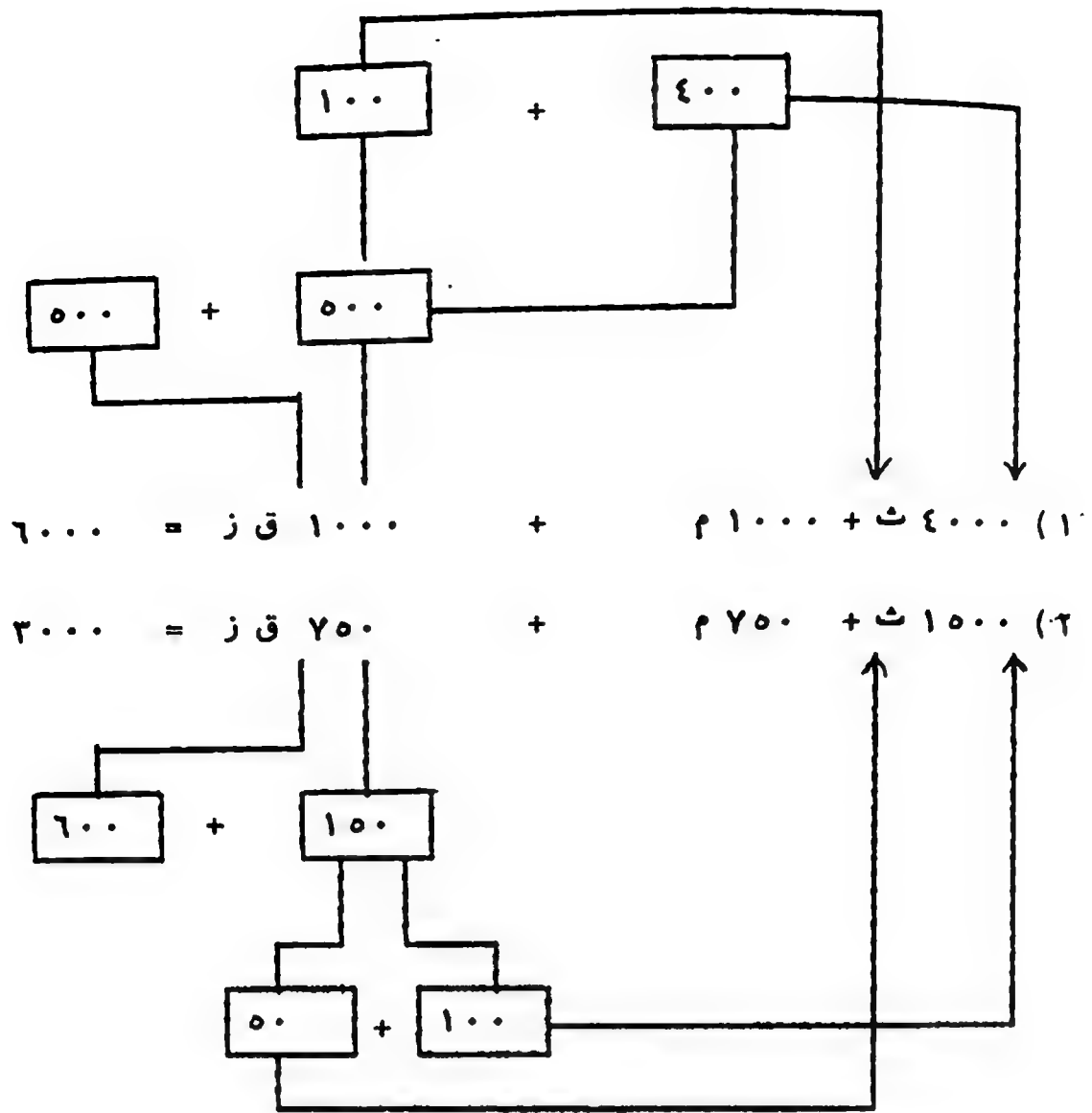
القطاع الثانى (٢) : ١٥٠٠ ث + ٧٥٠ م + ٧٥٠ ق ز = ٣٠٠٠

فى تجديد الانتاج الموسع ، تتألف القيمة الزائدة فى كل قطاع من قسمين : القسم الذى يستهلكه الرأسماليون شخصا ، والقسم المكسب . فالقسم المكسب من القيمة الزائدة يخصص لشراء كمية اضافية من وسائل الانتاج ولاستثمار كمية اضافية من قوة العمل .

لنفترض ان رأسمالى القطاع الاول يخصصون لتوسيع الانتاج نصف قيمتهم الزائدة اى ٥٠٠ . هذا يعنى انه يجب عليهم ان يضيفوا الى الرأسمال الثابت ٤٠٠ والى الرأسمال المتغير ١٠٠ ، اى انفاق القسم المكسب من القيمة الزائدة بنفس النسبة التى كان يتشكل بها الرأسمال الموظف فى البداية . ولذا ، فان تركيب قيمة القطاع الاول ، كما يجب ان يدخل فى انتاج السنة التالية ، يبدو على النحو التالى : ٤٤٠٠ ث + ١١٠٠ م .

ومن المنتج الاجمالى فى القطاع الاول (٦٠٠٠) ، يتم تصريف ٤٤٠٠ فى القطاع الاول نفسه . اما الباقي ، ١٦٠٠ ، فيجب مبادلتها مقابل منتجات من القطاع الثانى . ولكن رأسمالى القطاع الثانى لا يستطيعون شراء وسائل الانتاج بـ ١٦٠٠ (بدلا من الـ ١٥٠٠ التى انفقوها فى السنة الماضية) الا اذا زادوا رأسمالهم الثابت ١٠٠ وحدة على حساب القيمة الزائدة الحاصلة فى القطاع الثانى . ان هذه الـ ١٠٠ وحدة من القيمة الزائدة ، المخصصة لتوسيع الرأسمال الثابت فى القطاع الثانى ، تتطلب زيادة الرأسمال المتغير ٥٠ وحدة ، نظرا لأن الرأسمال الموظف فى البداية فى القطاع الثانى قد انفق بنفسه ٢ الى ١ . ولذا ، فان تركيب قيمة القطاع الثانى ، الذى يدخل فى انتاج السنة التالية ، سيكون ١٦٠٠ ث + ٨٠٠ م .

ان عملية توزيع وسائل الانتاج وبيع الاستهلاك فى داخل القطاعين الاول والثانى يمكن رسمها بالمخطط التالى :



اما تصريف المنتج فيتم على النحو التالي : يشتري رأسماليو القطاع الاول بعضهم من بعض وسائل الانتاج بـ ٤٤٠٠ وحدة . وباقي وسائل الانتاج (١٦٠٠) يبادل مقابل سلع استهلاك في القطاع الثانى . واثـر هذا التبادل ، يحصل رأسماليو القطاع الاول على سلع استهلاك بـ ١٦٠٠ ، ورأسماليو القطاع الثانى على وسائل انتاج بـ ١٦٠٠ . اما تصريف ما يبقى من وسائل الاستهلاك في القطاع الثانى (١٤٠٠) ، فيجرى فى داخل القطاع الثانى نفسه . واليكم كيف نرسم عملية التبادل بين القطاعين :

$$\begin{aligned}
 (1) \quad 6000 &= \boxed{1100 \text{ م} + 500 \text{ ق ز}} + 4400 \text{ ث} \\
 (2) \quad 3000 &= 600 \text{ ق ز} + 800 \text{ م} + \boxed{1600 \text{ ث}}
 \end{aligned}$$

Arrows indicate the flow of costs between the two equations, showing that the fixed costs are shared between the two production levels.

ان شرط التصريف فى تجديد الانتاج الموسع هو المعادلة التالية :
 قيمة الرأسمال المتغير (١٠٠٠) ثم قسم القيمة الزائدة المكسقة ،
 مضافا الى الرأسمال المتغير (١٠٠) ، ثم القسم من القيمة الزائدة
 (٥٠٠) المعد لاستهلاك الرأسماليين الشخصى فى القطاع الاول ،
 كل هذا يجب ان يساوى قيمة الرأسمال الثابت (١٥٠٠) ، ثم قسم
 القيمة الزائدة المكسقة (١٠٠) ، مضافا الى الرأسمال الثابت فى
 القطاع الثانى ، اى الاول (م + م الاضافى + ق ز الاستهلاك الشخصى
 للرأسمالى) = الثانى (ث + ث الاضافى) .
 ان دورة الانتاج الجديدة فى السنة الثانية ستبدأ من رأسمال
 اكبر ، واذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، بلغ المنتج
 الاجتماعى الاجمالى فى السنة الثانية :

القطاع الاول : ٤٤٠٠ ث + ١١٠٠ م + ١١٠٠ ق ز = ٦٦٠٠
 القطاع الثانى : ١٦٠٠ ث + ٨٠٠ م + ٨٠٠ ق ز = ٣٢٠٠

هكذا تجرى عملية تجديد الانتاج الرأسمالى الموسع ، وهذه هى
 شروط التصريف التى تحدد مسبقا مجرى هذه العملية .
 فى تجديد الانتاج الموسع ، يتجلى تطور القوى المنتجة فى كـون
 حصة العمل الاجتماعى المعدة لانتاج وسائل الانتاج تنمو باسرع مما
 تنمو حصة العمل الاجتماعى المعدة لانتاج سلع الاستهلاك .
ان افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج ، بالنسبة لانتاج سلع الاستهلاك
هو القانون الاقتصادى لتجديد الانتاج الموسع .

" ان كل معنى وكل اهمية هذا القانون ، قانون نمو وسائل الانتاج
 بمزيد من السرعة ، ينحصران فى كون احلال العمل الآلى محل العمل
 اليدوى ، - وبصورة عامة ، التقدم التكنيكى فى عصر الصناعة الآلية ، -
 يتطلب تشديد انماء انتاج الفحم والحديد ، اللذين هما حقا
 "وسيلتا انتاج لوسائل الانتاج" * .

ان نظرية التصريف توضح الشروط الضرورية لتصريف البضائع فى
 تجديد الانتاج الرأسمالى البسيط والموسع ، ولكنها لا تدعى اطلاقا
 ان هذه الشروط متوافرة دائما فى النظام الرأسمالى . بل بالعكس ،
 فان هذه الشروط تنتهك وتخالف دائما فى النظام الرأسمالى .
 ففى ظروف سيادة المزاحمة وفوضى الانتاج ، لا يعرف احد حاجات
 السوق معرفة دقيقة ، صحيحة . ولذا تقوم نسب ضرورية معينة بين
 الفروع داخل كل فرع ، عبر الانتهاكات العديدة والدائمة للتناسب .
 بين الانتاج والاستهلاك فى النظام الرأسمالى ، يقوم تناقض تناحرى .
 فان غرض الانتاج الرأسمالى ، وهو الحصول على الحد الاقصى من الربح ،
 يتحقق بتوسيع الانتاج وتكديس الرساميل . وفى الوقت نفسه ، يتحقق

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ١ ، ص ١٠٠ .

توسيع الانتاج وتكديس الرساميل بتخفيض مستوى حياة الشغيلة ، فيقلل استهلاكهم وتهبط قدرتهم على الدفع . وهذا ما يؤدي الى تقلص السوق ويجعل من الصعب تصريف البضائع .

وهذا التناقض ، تحاول البرجوازية حله بالاستيلاء على الاسواق الخارجية . فالصراع من اجل هذه الاسواق ، والاستيلاء عليها ، واقتسامها ، كل هذه العوامل تخلق تناقضات حادة وتثير بين البلدان الرأسمالية نزعات لا عد لها ، بحيث تتحول احيانا الى حروب .

٢ - الدخل الوطنى

ما هو الدخل الوطنى ؟

لقد رأينا ان المنتج الاجتماعى الاجمالى هو كامل كمية الخيرات المادية المنتوجة فى المجتمع ، خلال سنة واحدة مثلا . والرأسمال الثابت هو الذى يعوض من اصل المنتج الاجتماعى ، لأنه قيمة منقولة من وسائل الانتاج الى الانتاج المصنوع حديثا . اما باقى المنتج الاجتماعى (الرأسمال المتغير والقيمة الزائدة) ، فهو قيمة جديدة نشأت خلال السنة . ان هذا القسم من المنتج الاجتماعى الاجمالى يولف الدخل الوطنى فـسـمـى المجتمع الرأسمالى .

مثلا ، اذا انتج بلد ما ، خلال سنة واحدة ، بضائع قيمتها ٩٠ مليار دولار ، وانفق من هذا المبلغ ٦٠ مليار دولار تغويضا عن وسائل الانتاج المستهلكة خلال هذه السنة ، فان الدخل الوطنى يبلغ ٣٠ مليار دولار .

والدخل الوطنى ، بشكله العادى ، يتألف من سلع الاستهلاك الشخصى وكذلك من جزء من وسائل الانتاج معد لتوسيع الانتاج .

ان الدخل الوطنى فى النظام الرأسمالى انما يخلقه الشغيلة العاملون فى ميدان الانتاج العادى : فى الصناعة والزراعة والنقل والبناء ، الخ . . ان الدخل الوطنى انما يخلقه العمال والفلاحون والحرفيون والمثقفون العاملون مباشرة فى الانتاج العادى .

ان الفروع غير المنتجة لا تخلق الدخل الوطنى ، وهى جهاز الدولة ، والتصليف ، والتجارة (باستثناء العمليات التى هى امتداد لعملية الانتاج فى ميدان التداول) ، والجيش ، والمؤسسات الطبية ، والمسارح والملاهى ، الخ . . ان جميع النفقات فى هذه الفروع تغطىها المبالغ المقطعة من الدخل الوطنى الناشئ فى ميدان الانتاج .

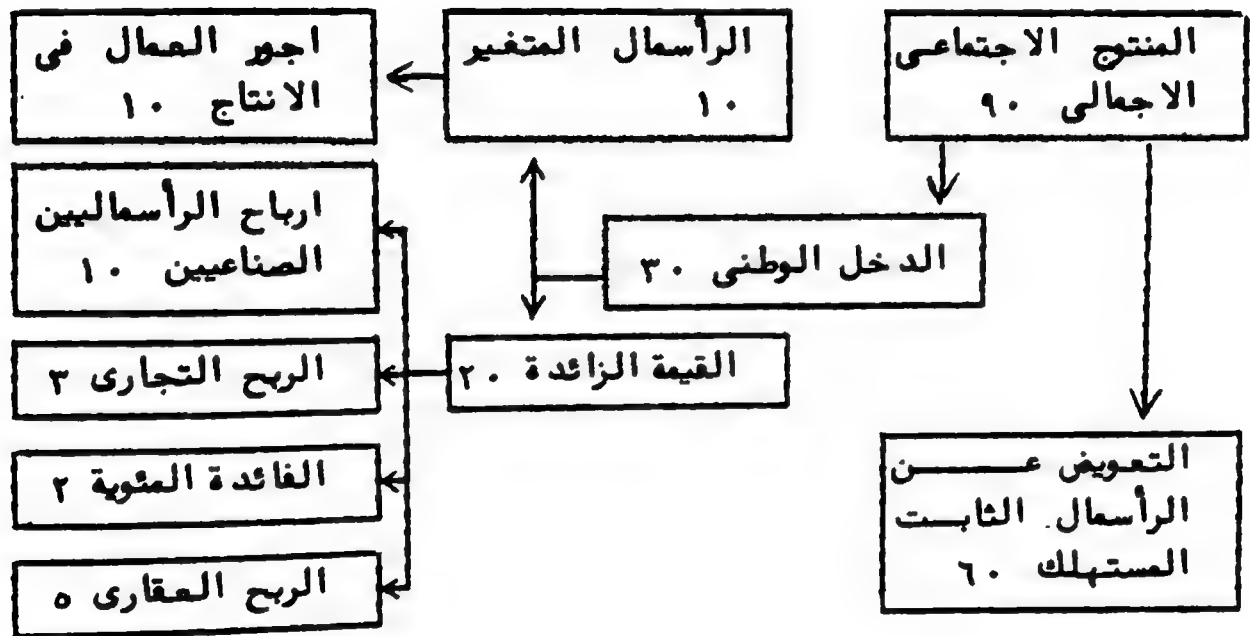
وما ان الدخل الوطنى ينشأ فى ميدان الانتاج العادى ، فـماـن نموه رهن بزيادة عدد الافراد العاملين فى فروع الانتاج ، وزيـادة انتاجية عملهم ، وتخفيض عدد الافراد العاملين فى الميدان غير المنتج . وما انه ، مع تطور الرأسمالية ، يتضخم جهاز الدولة ، ويزداد عدد

افراد البوليس والجيش ، ويتكاثر عدد الاشخاص العاملين فى خدمة
البرجوازية ، وتستشرى البطالة ، فان كل هذه الوقائع مجتمعة تحد من
نمو الدخل الوطنى .

توزيع الدخل الوطنى

ان توزيع الدخل الوطنى فى النظام الرأسمالى يرتدى طابعاً
طبقياً ويجرى فى مصلحة المستثمرين . ويجب التمييز بين التوزيع الاول
للدخل الوطنى والتوزيع الثانى .

ان الدخل الوطنى فى النظام الرأسمالى يعنى بادئ الامر الذى
ايدى الرأسماليين . وهو يتوزع فى الحالة الاولى بين الرأسماليين
والعمال . فالعمال يتقاضون اجرة ، والرأسماليون قيمة زائدة . وهذه
القيمة الزائدة تتوزع بين الرأسماليين الصناعيين ، والتجار ، واصحاب
البنوك ، وكبار الملاكين العقاريين . ويمكن ابراز هذا التوزيع (بمليارات
الدولارات) فى المخطط التالى :



بعد توزيع الدخل الوطنى بين الطبقات الاساسية فى المجتمع
الرأسمالى - البروليتاريا ، والرأسماليين ، والملاكين العقاريين ، يجرى
توزيع ثان (اعادة التوزيع) .

فكيف تجرى اعادة توزيع الدخل الوطنى ؟ لقد اوضحنا ان الفروع
غير المنتجة (المؤسسات الطبية ، الخدمات العامة ، المسارح والملاهى ،
الخ .) لا تخلق الدخل الوطنى ولكن الرأسماليين اصحاب هذه
المؤسسات والمشروعات يدفعون اجرة للشغيلة الذين يستخدمونهم
(اطباء ، ممثلين ، الخ .) ، ويدفعون النفقات العادية التى
تستلزمها صيانة المباني والقاعات ، ويحصلون ، بالاضافة ، على ارباح .
ان الرأسماليين يغطون كل هذه النفقات على حساب الدخل الوطنى
الناشئ فى ميدان الانتاج العادى ، اى بواسطة المبالغ التى يدفعها
الجمهور لقاء العلاج والتعليم والخدمات العامة ، الخ . . ان تسديد
بدلات الخدمات يغطى نفقات صيانة وتشغيل هذه المؤسسات وبضمن
للرأسماليين ربحا وسطيا فى الفروع غير المنتجة .

ان قسما من مداخيل الشغيلة يعاد توزيعه بواسطة ميزانية
الدولة ، ويستخدم فى مصلحة الطبقة الحاكمة . فان الدولة البرجوازية
تملك ، على حساب ميزانيتها ، الجيش والبوليس والهيئات التأديبية ،
والقضائية ، والادارية ، الخ . . اما المصدر الرئيسى لـواردات
ميزانية الدولة فهو الضرائب المجبية من الاهلين . وهذا يعنى ان
الشغيلة الذين يتقاضون اجورهم اثر التوزيع الاول للدخل الوطنى ،
يدفعون من اجورهم الضرائب للدولة . وهكذا تقل فعلا حصة الشغيلة
من الدخل الوطنى .

ومع تطور الرأسمالية ، تتزايد الاعباء الضريبية . ففي الولايات
المتحدة الاميركية وبريطانيا مثلا ، تمثل الضرائب اكثر من ٩٠ بالمائة
من باب الواردات فى ميزانية الدولة . علما بانه يعاد ، عـبـر
الميزانية ، توزيع ٤٠ ٪ من الدخل الوطنى فى الولايات المتحدة
واكثر من ٤٠ ٪ فى بريطانيا . والضرائب فى البلدان الرأسمالية
اداة للمزيد من استثمار العمال الاجراء بشكل يستمر فيما وراء حدود
عملية الانتاج .

استخدام الدخل الوطنى

ان الدخل الوطنى يستخدم لغايات الاستهلاك والتراكم . واستخدامه
فى النظام الرأسمالى ، مثله مثل توزيعه ، يتسم بطابع طبقى .
ان حصة الدخل الوطنى المخصصة لاستهلاك الشغيلة الشخصى
لعلى درجة من الضآلة بحيث انها لا تضمن لاجلبية الشغيلة الكبرى فى
البلدان الرأسمالية حتى الحد الادنى الحيوى . فان السواد الاكبر من

الشفيلة فى ظل الرأسمالية مضطرون الى حرمان انفسهم من الحد الأدنى الضرورى ، والسكن فى المنازل السيئة ، والامتناع عن تعليم اولادهم ، الخ . . .

ان قسما كبيرا من الدخل الوطنى تستأثر به الطبقات المستثمرة . ويصرف الرأسماليون جزءا منه على الاستهلاك الشخصى ، بما فيه شراء السلع الفاخرة ، وعلى استخدام عدد كبير من الخدم . والجزء الآخر يوجهه الرأسماليون لتوسيع الانتاج او للتراكم . ولكن هذا الجزء قليل بالنسبة لامكانيات المجتمع وحاجاته . وسبب ذلك ان قسما كبيرا من الدخل الوطنى ينفق بصورة غير منتجة : على الدعاية ، وتمويل جهاز الدولة المتضخم ، واشاعة العسكرية فى الاقتصاد ، الخ . . .

ان الطابع الطبقي لتوزيع الدخل الوطنى فى النظام الرأسمالى يودى الى تأخر القدرة الشرائية عند الجماهير الكادحة من الانتاج الأخذ فى الاتساع . وفى بعض الاحيان يبلغ هذا التأخر مقاييس كبيرة جدا ويؤول الى الازمات الاقتصادية المسماة بازمات فيض الانتاج .

٣ - الازمات الاقتصادية

طبيعة الازمات وسببها الاساسى

" ان الوفرة تصبح مصدر الفقر والحرمانات " . هكذا حدّد الاشتراكى الفرنسى الطهوى فوريه التناقض الذى يتجلى فى الازمات الاقتصادية .

ان العلائم الاولى ، البارزة لازمة فيض الانتاج هى التالية : تقلص التجارة ، الاسواق غارقة تحت كمية من البضائع الكاسدة ، المصانع والمعامل واقفة ، عمال عديدون يفقدون وسائل عيشهم .

هل صحيح أن المجتمع الرأسمالى ينتج " كثرة كثيرة " من الحبوب والالبسة والوقود ، الخ . ؟ كلا ! ان فيض انتاج البضائع الذى يودى الى الازمات ليس مطلقا ، بل نسبى . فان فيض البضائع لا يقوم الا بالنسبة للطلب المقدر او الملقى ، اى القادر على الدفع فورا ، لا بالنسبة لحاجات المجتمع الفعلية . ان حاجات المجتمع فى مرحلة الازمة لا تقل ، ولكنه يحدث هبوط سريع فى القدرة على الدفع عند الجماهير الكادحة . وخلال الازمة ، يعانى الشفيلة اقصى الحاجة الى الحد الأدنى الضرورى .

ان السبب الاعمق لأزمات فيض الانتاج الاقتصادية فى النظام الرأسمالى ، هو التناقض الاساسى فى الرأسمالية : التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لملك ثمار الانتاج .

ان الانتاج الرأسمالى يركز على التقسيم الاجتماعى للعمل . ومع تطور الرأسمالية ، ينقسم العمل باستمرار ، يتحقق الانتاج فى عدد

متزايد ابدا من فروع الصناعة . والمؤسسات الكبيرة تحشد ا —————
والالوف من العمال . وجميع هذه المؤسسات مترابطة ، وتعمل من اجل
السوق الوطنية والعالمية . وهكذا ، تضىف الرأسمالية على الانتاج طابعا
اجتماعيا اذ توحد العمل فى مقاييس هائلة ، وكل بضاعة هى ثمرة
العمل الاجتماعى يبذله الالوف والالوف من العمال .

ولكن الرأسمال يضىف على الانتاج طابعا اجتماعيا بشكل فى منتهى
التناقض التناحرى . فان اشتداد الطابع الاجتماعى للانتاج يتم فى
مصلحة الرأسماليين ، الذين يسعون الى زيادة ارباحهم . ووسائل
الانتاج التى يشتغل بها ملايين الناس تخص الرأسماليين ملكية خاصة ؛
ولذا فان انتاج عمل الملايين من الناس يصبح ملك حفنة —————
الرأسماليين .

ان تناقض الرأسمالية الاساسى يتجلى قبل كل شىء فى التناقض بين
تنظيم الانتاج فى مختلف المؤسسات وفوضى الانتاج فى المجتمع بأسره .
وهذا ما ينعكس فى كون عمل العمال منظما فى كل مؤسسة رأسمالية
بمفردها ، فى حين ان فوضى الانتاج هى التى تسود على نطاق
المجتمع بأسره ، بسبب من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ان كل
رأسمالى يحاول ان يبتز اكبر قدر من الارباح . والرأسماليون ، فى
ركضهم وراء معدل عال للربح ، يوسعون الانتاج (او يخفضونه لكى
ينقلوا رساميلهم الى فروع اخرى اوفر ربحية) ، دون ان يحسبوا
الحساب لحاجات المجتمع بأكليته . ولذا ، يختل التناسب بين فروع
الانتاج ، الامر الذى يسفر عن صعوبات وعراقيل وعن استحالة تصريف
المنتج الاجتماعى .

ثم ان تناقض الرأسمالية الاساسى يتجلى فى التناقض بين مـيـل
الرأسمالية الى توسيع الانتاج الى ما لا حد له وبين محدودية الطلب
المقتدر عند المستهلكين الرئيسيين ، جماهير الشغيلة .

ان الميل الى انماء الانتاج الى ما لا حد له ينجم عن قانـون
الرأسمالية الاقتصادى الاساسى ، قانون القيمة الزائدة . فان الركض وراء
الربح يجبر الرأسماليين على التكديس ، وتوسيع الانتاج ، واتقان التكنيك ،
وادخال الآلات الجديدة ، واستئجار عدد اضافى من العمال ، وانتاج
كمية اكبر من البضائع . ولكن هذا السعى الى توسيع الانتاج الى ما
لا حد له لا يدعمه نمو مناسب فى الاستهلاك . فضلا عن ذلك فان
السعى الى ابتزاز الحد الاقصى من الارباح يشجع الرأسماليين على
تخفيض الاجرة ، وتشديد درجة الاستثمار . ولكن تفاقم استثمار الشغيلة
واستفحال املاقهم يؤولان الى انخفاض الطلب المقتدر انخفاضا نسبيا ،
الى انخفاض امكانيات تصريف البضائع ، وكل هذا يفضى الى ازـمات
فيض الانتاج الاقتصادية .

كذلك يتجلى تناقض الرأسمالية الاساسى فى التناقض الطبقي بين
البروليتاريا والبرجوازية . ففي النظام الرأسمالى ، تقوم القطيعة الكليـة

بين وسائل الانتاج التى يملكها الرأسماليون ، والمنتجين المباشرين المحرومين من كل شىء عدا قوة عملهم . وهذه القطيعة تنعكس بكل وضوح فى ازمتا فيض الانتاج ، حين يتركز من جهة ، فائض وسائل الانتاج والمنتجات ، ومن جهة اخرى ، فائض اليد العاملة ، جمهور العاطلين عن العمل المحرومين من وسائل العيش .

الحلقة الرأسمالية واطوارها

ان ازمتا فيض الانتاج تتكرر . فقد انفجرت الازمة الصناعية الاولى فى بريطانيا عام ١٨٢٥ . والازمة التى نشبت فى ١٨٤٧ - ١٨٤٨ واصابت الولايات المتحدة وعددا من بلدان امريكا كانت اول ازمة اقتصادية عالمية . واعمق ازمة فى القرن التاسع عشر كانت ازمة ١٨٧٣ التى سجلت بداية الانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكار الى الرأسمالية الاحتكارية ، اى الى الامبريالية . وكانت ازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ الاقتصادية العالمية اعنف ازمة عرفها القرن العشرون .

ان المرحلة التى تمتد من بداية ازمة حتى بداية ازمة اخرى تسمى الحلقة الاقتصادية وتشتمل على اربعة اطوار : الازمة ، الركود ، الانتعاش ، النهوض .

الازمة هى الطور الاساسى من الحلقة ، وتتصف قبل كل شىء بفيض انتاج البضائع ، وهبوط الاسعار بسرعة ، وكثرة الافلاسات ، وتقلص الانتاج تقلصا كبيرا ، واستئثار البطالة ، وهبوط الاجور ، وتدمير البضائع والتجهيزات والمؤسسات حقا وفعلا فى اغلب الاحيان ، وتقلص التجارة الداخلية والخارجية . وفى هذا الطور ، يتجلى التناقض بين نمو الامكانيات الانتاجية والانخفاض النسبى فى الطلب المقتدر ، فى اشكال عنيفة مدمرة . والمستوى العالى الذى بلغه تطور القوى المنتجة يصطدم بالاطار الضيق لعلاقات الانتاج الرأسمالية التى تعيق استمرار تطور القوى المنتجة . والعنف يجرى فى ظل الازمة تقلص مقادير الانتاج حتى مستوى الطلب المقتدر الموجود فى المجتمع . وحينذاك يتحقق الانتقال من الازمة الى الركود .

الركود هو الطور الثانى من الحلقة ، ويطرأ حين تكف الازمة عن التعق ، بينا الانتاج الصناعى لا يزال فى حالة جمود ، واسفار البضائع منخفضة ، والتجارة كاسدة ، ومعدل الربح غير عال . وتظل البطالة والاجور على ما كانتا عليه خلال الازمة . وتدمر مخزونات البضائع جزئيا ، وتباع جزئيا باسعار منخفضة . ويظل الانتاج الرأسمالى فى طور الركود حتى تدفع المزاحمة والصراع فى سبيل اسواق التصريف ومصادر الموارد الاولى الرأسماليين الى اعادة تجهيز الرأسمال الثابت والى تجديده . فيلجأون الى شتى التحسينات التكنيكية لتخفيض كلفة الانتاج وجعله ذا ربحية حتى مع الاسعار المنخفضة التى تسببت بها الازمة . وهذا ما يحفز الحاجات الى الاعادة ويشجع توسيع الانتاج .

وتظهر تدريجيا المقدمات الضرورية للانتقال الى طور جديد من الحلقة ، هو طور الانتعاش .

والانتعاش يمتاز بكون المؤسسات التي صعدت خلال الازمة تواصل تجديد الرأسمال الثابت وتلجأ شيئا فشيئا الى توسيع الانتاج . ومن حيث الحجم يقترب الانتاج من مستواه عشية الازمة ، ثم يتجاوزه . وتنتعش التجارة ، وترتفع اسعار البضائع ، وتزداد الارباح ، وتخف البطالة شيئا فشيئا . وحين يتجاوز الانتاج الرأسمالى حده الاقصى ما قبل الازمة ، ينتقل الى الطور التالى من الحلقة ، الى طور النهوض .

النهوض ، هو الطور الاخير من الحلقة وفيه يتجلى كليا الميل الى انماء الانتاج الى ما لا حد له . فمن جديد ، يوسع الرأسماليون مؤسساتهم ، حرصا منهم على تجاوز بعضهم بعضا ، ويفتحون ورشات جديدة ، ويرمون الى السوق بكميات متزايدة من البضائع . وسرعة متزايدة ، يسبق تصاعد الانتاج ازدياد الطلب المقدر . واذا فُيَضِ الانتاج يبدأ ، ويكبر بعض الوقت بصورة غير مرئية ، ثم تتكدس الفوائض من البضائع وتتراكم اكثر . فى هذه المرحلة العليا من النهوض ، يبدو فجأة ان السوق زاخرة ببضائع لا تجد لها طلبا مقادرا ، فتتخفض الاسعار وتنفجر الازمة . ثم تتجدد الحلقة كلها .

هكذا يتطور الانتاج الرأسمالى ، لا بانسجام ، بل بتقلبات فجائية ، من اعلى الى اسفل ومن اسفل الى اعلى .

ان هذا الشكل الحلقى من تطور الانتاج الرأسمالى هو نتيجة التناقض المتفاقم باستمرار بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، ودليـل علىـه ، وهو يبين ان الرأسمالية تقيم بنفسها العقبات فى وجه تطورها وتسير بلا مرد نحو هلاكها .

والى جانب الازمات الصناعية ، تحدث فى البلدان الرأسمالية ازمات زراعية ، اى ازمات من فيض انتاج المنتجات الزراعية . وعادة تتسـم الازمات الزراعية بطابع مديد ، مستطيل . ومرد ذلك الى ان الزراعة فرع متأخر بالقياس الى الصناعة . واحتكار الملكية الخاصة للارض يعيق تدفق الرساميل بحرية ، الامر الذى يعيق تجديد الرأسمال الاساسى فى الزراعة بصورة مكثفة ويعرقل الخروج من الازمة الزراعية . فضلا عن ذلك ، يسعى صغار منتجى البضائع ، الفلاحون ، اثناء الازمة ، الى الاحتفاظ بجميع الوسائل بحجم الانتاج السابق لكى يبقوا فى الارض ، الامر الذى يزيد اكثر من ذى قبل فيض انتاج المنتجات الزراعية ويعيق بالتالى الخروج من الازمة .

ان عبء الازمات الزراعية الرئيسى يقع على كواهل الجماهير الفقيرة من الفلاحين ، ويحمل اليهم الخراب .

الازمات وتفاقم التناقضات الرأسمالية

فى مراحل الازمات ، يتجلى بسطوع بالغ عجز النظام الرأسمالى عن

قهر القوى التي خلقها بنفسه . فكل أزمة اقتصادية تؤدي الى هبوط الانتاج بشدة والى انخفاض حجم التجارة الداخلية والخارجية .

مثلا ، بسبب من أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، عادت بريطانيا القهقري ، من حيث استخراج الفحم ، الى المستوى الذي بلغته قبل هذه الأزمة بـ ٣٥ سنة ، ومن حيث انتاج الفولاذ بـ ٢٣ سنة ؛ ومن حيث انتاج الحديد الصب بـ ٧٦ سنة ؛ ومن حيث التجارة الخارجية بـ ٣٦ سنة . وفي أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، مثلا ، تم تفكيك ٩٢ فرنا عاليا في الولايات المتحدة ، و ٧٢ في بريطانيا ، و ٢٨ في ألمانيا . وفي عام ١٩٣٣ ، تم فسي الولايات المتحدة ، قصدا وعمدا بطريقة الحراثة ، ائتلاف ١٠٤ ملايين اكر من مزارع القطن ، الخ . . في مرحلة الأزمة ، تهلك ثروات طائفة بينا أبسط حاجات الجماهير الشعبية الغفيرة ، حاجاتها الأولية ، تبقى بلا تلبية .

وإثناء الازمات ، تتبدد قوة العمل ، هذه القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع . فالأزمة تقذف الى الشارع ملايين العمال . وخيرة قوى المجتمع يحكم عليها بالعطالة والجمود ، بحياة لا هدف لها ولا أمل .

ان الازمات تفضي الى تفاقم التناقضات الطبقية بين البروليتاريا والبرجوازية ، بين الجماهير الأساسية من الفلاحين وبين الملاكين العقاريين والمرابين وغيرهم ممن يستثمرون الفلاحين ، الخ . . وخلال الأزمة ، تفقد الطبقة العاملة قسما كبيرا من المكتسبات التي كسبتها في النضال ضد الرأسماليين . ان اوسع جماهير البروليتاريا ، التي تحمل لها الازمات حرمانات لا عد لها ، تتشبع بالوعي الطبقي وروح العزم الثوري . ويقتنع العمال بان السبيل الوحيد للخلاص من البؤس والجوع ، هو سبيل تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي . وحتى الفئات المتأخرة من الشغيلة تتوصل الى فهم هذا .

هكذا تبين الازمات الاقتصادية بجلاء ضرورة ازالة الرأسمالية عن طريق الثورة والاستعاضة عنها بالاشتراكية التي تلغي تناقضات النظام البرجوازي وتفتح آفاقا لامتناهية امام تطور القوى المنتجة الاجتماعية .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - ما هو الرأسمال الفردي والرأسمال الاجتماعي ؟
- ٢ - ما هو المنتج الاجتماعي الاجمالي من حيث القيمة ومن حيث الشكل العيني ؟
- ٣ - ما هي شروط التصريف في ظل تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط والموسع ؟
- ٤ - ما هو الدخل الوطني ، وكيف يتوزع ويعاد توزيعه في ظل الرأسمالية ؟
- ٥ - ما هو السبب الرئيسي للازمات في ظل الرأسمالية ؟

- ٦ - ما هي الحلقة الرأسالية ؟
٧ - اى دور تضطلع به الازمات فى ظل الرأسالية ؟

ب - الرأسمالية الاحتكارية - الاستعمار

فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر، تطورت الرأسمالية نحو مرحلتها الاخيرة والعليا - الامبريالية . وسمة هذه المرحلة الرئيسية ، حلول سيطرة الاحتكارات محل حرية المزاومة . ففى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، قطعت القوى المنتجة شوطا كبيرا فى تطويرها . ففى صناعة التعدين ، ظهرت طرائق جديدة لصب الفولاذ (طرائق بيسامر ، توماس ، مارتان) ، لم يكن من الممكن ان تقوم الا فى مصانع الفولاذ الكبيرة . وفى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر جاء عدد كبير من الاختراعات الهامة (المحرك الكهربائى سنة ١٨٦٧ ، والمحرك ذو الاحتراك الداخلى سنة ١٨٧٧ ، والتوربين البخارى ١٨٨٣ - ١٨٨٥) تعجل تقدم الصناعة والنقل . وافضت المحركات الجديدة الى ظهور وسائل جديدة للنقل : التراموى سنة ١٨٧٩ ، والسيارة سنة ١٨٨٥ ، والقاطرة الديزل سنة ١٨٩١ والمنطاد سنة ١٩٠٣ . وامنت منجات العلم والتكنيك امكانية انتاج الطاقة الكهربائية واستخدامها .

وفى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، تفوقت الصناعة الثقيلة على الصناعة الخفيفة التى كانت تحتل سابقا مكان الصدارة . وراحت فروع الصناعة الثقيلة تنمو بسرعة . فمن عام ١٨٧٠ الى عام ١٩٠٠ ، مثلا ، ازداد الانتاج العالمى من الفولاذ الى ٥٦ مرة ؛ وانتاج البترول الى ٢٥ مرة ؛ وانتاج الفحم الى اكثر من ٣ مرات . وخطا تضخم الانتاج الصناعى خطوات سريعة الى امام . وقد تعاظم على الاخص بعد ازمة ١٨٧٣ الاقتصادية .

والى جانب تطور القوى المنتجة وتضخم الانتاج ، اخذت جميع تناقضات الرأسمالية تتفاقم اكثر فاكتر . وفدت ازيمات فيض الانتاج الاقتصادية اقل تباعدا ، وقدرتها التدميرية اشد واقوى ، وازدادت البطالة استفحالاً . وتواترت الحروب اكثر فاكتر بين الدول الرأسمالية ، مع كل ما تحمله

للجماهير الكادحة من ويلات ومصائب لا تحصى . وتردى وضع الجماهير الكادحة الى حد هائل ، بينما تنامت ثروات الرأسماليين اكثر من اى وقت مضى ، مما ادى الى اشتداد النضال الاقتصادى والسياسى الذى تخوضه الطبقة العاملة .

فكان لا بد لمفكرى الطبقة العاملة ان يقدموا تحليلا علميا واضحا للامبريالية ، ويدرسوا الظاهرات الجديدة التى تصف الرأسمالية فى اواخر القرن التاسع عشر واولى القرن العشرين . وكانت هذه المهمة ضرورية بالدرجة الاولى ، قصد تسليح الطبقة العاملة بسلاح نظرى فى النضال من اجل تحريرها من نير الرأسمال .

وهذه المهمة قام بها لينين فى مؤلفه الخالد : " الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية " (عام ١٩١٦) وفى عدد من مؤلفاته الاخرى . وقد بين لينين ان الامبريالية تلازمها جميع الخصائص الاساسية للرأسمالية ولكنها تشكل مرحلة جديدة فى تطورها . ففى ظل الامبريالية تبقى ملكية الرأسماليين الخاصة لوسائل الانتاج ، وعلاقات استثمار العمال الاجراء من جانب الرأسماليين ، ويبقى كذلك شكل التوزيع الذى يزيده ثروة بعضهم وتردى وضع بعضهم الآخر ، وتبقى العلاقات التنافسية بين البروليتاريا والبرجوازية .

وعليه ، تظل جميع القوانين الاقتصادية للرأسمالية سارية المفعول فى عهد الامبريالية : قانون القيمة الزائدة ، القانون العام للتراكم الرأسمالى ، قانون المزاحمة وفوضى الانتاج ، الخ . . . ولكن مفعول هذه القوانين فى عهد الامبريالية يكتسب ميزات خاصة .

ان تحليل لينين للامبريالية يبين ان التطور الاحتكارى من الرأسمالية يتسم بالعلامات الاقتصادية الاساسية التالية : ١ - تركز الانتاج والرأسمال تركزا بلغ فى علو تطوره درجة نشأت معها الاحتكارات التى تلعب الدور الفاصل فى الحياة الاقتصادية ؛ ٢ - اندماج الرأسمال البنكى بالصناعى ، ونشوء الطغمة العالية على اساس هذا " الرأسمال المالى " ؛ ٣ - تصدير الرأسمال ، خلافا لتصدير البضائع ، يكتسب اهمية فى منتهى الخطورة ؛ ٤ - تتشكل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقسم العالم ؛ ٥ - انتهى تقسيم اقطار الارض من قبل كبريات الدول الرأسمالية " * .

ان مذهب لينين عن الامبريالية والثورة الاشتراكية يشكل عهدا فى تطوير الفكر الماركسى . فقد برهن لينين ان طور الرأسمالية الاحتكارى هو عشية الثورة الاشتراكية . وان تحليل المرحلة الجديدة من الامبريالية من جميع النواحي قد اتاح للينين تعريف الامكانيات البالغة المتوفرة للحركة الثورية فى عهد الامبريالية .

الفصل السابع

علائم الامبريالية الاقتصادية الاساسية

١ - تمركز الانتاج والاحتكارات

تمركز الانتاج

قبل الامبريالية ، كانت حرية المزاومة هي السائدة . وقد قال انجلز : " ان المزاومة هي التعبير الاكمل عن الحرب السائدة فى المجتمع المدنى المعاصر ، حرب الجميع ضد الجميع " * . ان حرية المزاومة التى تخرب بعض الرأسماليين وتغنى بعضهم الآخر ، تفضى الى تمركز (concentration) الانتاج اى الى حصر الانتاج فى مؤسسات اكبر تستخدم المئات والآلاف من العمال . وتمركز الانتاج يفضى فى مرحلة معينة من تطوره الى الاحتكار . ويبلغ ذروته فى عهد الامبريالية . ففي ألمانيا مثلا ، كانت المؤسسات التى تستخدم اكثر من ٥٠ شخصا تضم ٢٢ بالمئة من مجموع العمال والمستخدمين فى عام ١٨٨٢ ؛ و ٣٠ بالمئة فى عام ١٨٩٥ ؛ و ٣٧ بالمئة فى عام ١٩٠٧ ؛ و ٤٧ بالمئة فى عام ١٩٢٥ ؛ و ٤٩ بالمئة فى عام ١٩٣٩ . وفى السبعينيات كانت المصانع والمعامل التى يشتغل فى الواحد منها اكثر من الف شخص فى ألمانيا الغربية تضم ٤٠ بالمئة من جميع العاملين فى الصناعة الألمانية الغربية . بينما كانت هذه المصانع والمعامل لا تشكل سوى ١٣ ٪ من مجمل عدد المؤسسات الصناعية فى ألمانيا الغربية . وفى عام ١٩٠٤ ، كانت اكبر المؤسسات التى تنتج من البضائع ما قيمته مليون دولار واكثر تؤلف فى الولايات المتحدة ٠.٩ بالمئة من مجمل المؤسسات . وكانت هذه المؤسسات تشغل ٢٥٦ بالمئة

* ماركس وانجلز . المؤلفات ، المجلد ٢ ، ص ٣١١ .

من مجمل العمال ، وتقدم ٣٨ بالمئة من انتاج الصناعة الاميركية الاجمالي .
وفي ١٩٣٩ ، كانت اكبر المؤسسات الاميركية التي تمثل ٢٥ بالمئة من
مجملة المؤسسات تستخدم ٥٥ بالمئة من مجمل العمال العاملين وتنتج
٦٧ بالمئة من الانتاج الصناعي الاجمالي . وفي ١٩٧٠ ، كان نصيب
٥٠٠ شركة صناعية هي اكبر الشركات الصناعية ٦٦ ٪ من جميع الدورات
من حيث المبيعات في الصناعة الاميركية . وفي عدادها ، ٥٠ شركة كبيرة
جدا كانت تمثل ٥٠ بالمئة فقط من الشركات وتحصر في يدها قرابة
ربع الانتاج الاجمالي في صناعة التحويل الاميركية . وفي الوقت الحاضر ،
تقضي ١٠٠ من كبريات الشركات في الولايات المتحدة الاميركية و ١٠٠ من
كبريات الشركات في البلدان الامبريالية الاخرى في ايديها على قرابة
ثلث الانتاج الرأسمالي العالمي .

في العقد الاخير من السنين ، ازداد في العالم الرأسمالي عدد
الاحتكارات التي تبلغ راسمليها الطيارات زيادة كبيرة . ففي اوائل القرن
العشرين كان هناك احتكار واحد فقط من هذا الطراز ، وفي اوائل
الخمسينيات ارتفع عدد الاحتكارات من هذا الطراز الى ٤ وفي سنة
١٩٦٣ الى ٥٧ وفي سنة ١٩٧٩ الى ٦٢٩ . وفي الولايات المتحدة
الاميركية نصف كبريات الاحتكارات (١٦٢) ، وفي اليابان ٤٧ ، وفي
بريطانيا ٣٠ وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية ٢٥ وفي فرنسا ٢٢ وفي
إيطاليا ٦ . ولأن يشتغل في مؤسسات الاحتكارات المليارية اكثر من
٢٣ مليون شخص مقابل ١٣ مليونا في سنة ١٩٦٣ .

والى جانب تركز الرأسمال ، يستمر الحصر (centralisation)

ويقصد بالحصر انما الرأسمال اثر دمج عدة راسملي في رأسمال
واحد ، اكبر . وقد يتم ذلك بالاتفاق والتفاهم ، مثلا عند تأسيس شركة
مساهمة ، وبالغنى ، مثلا ، حين تخرب المؤسسات الكبيرة المؤسسات
الرأسمالية الصغيرة وتمتصها في فترة مزاحمة ضارية .

ان المزاحمة تكو كل رأسمالي على تخفيض اسعار البضائع ، وهذا
ما لا يستطيعه غير كبار الرأسماليين . والمؤسسات الصغيرة لا تستطيع
الصمود للمزاحمة ، فيحل بها الخراب او تنتقل الى الرأسمال الضخم .
وهذا التفاعل يستمر بلا انقطاع . مثلا بلغ عدد الشركات العندمجة
والمتعلقة في الولايات المتحدة الاميركية ٤٣٦٦ في سنوات ١٩٦٠ -

١٩٦٤ و ٩٥٥٧ في سنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ؛ وفي بريطانيا على التوالي

٣٨٢٨ و ٧٠٤٤ ؛ وفي فرنسا ٧٠٢٠ و ١١٧٦٤ . وفي سويسرا

(١٩٧٤ - ١٩٧٥) افلست في ١٠ بلدان رأسمالية (الولايات

المتحدة ، اليابان ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فرنسا ، بريطانيا ،

إيطاليا ، كندا ، هولندا ، سويسرا ، اسوج) قرابة ١٣٠ ألف شركة

رأسمال كل منها اكثر من مليون دولار . وهذه العملية لا تزال مستمرة

في ايامنا . والمقارنة مع سنة ١٩٧٨ ازداد عدد المؤسسات التي

افلست في سنة ١٩٨١ في فرنسا ٢٠٣ ٪ وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية

٢٥ ٪ وفي الولايات المتحدة ١١١ ٪ .
 ومن جراء تركيز وحصر الانتاج والرأسمال ، تتجمع جماهير غفيرة من
 العمال في المؤسسات الكبيرة والكبيرة جدا . وهذا ما يسهل تسير
 الطبقة العاملة وتنظيمها في النضال ضد الرأسمال ، ويحول البروليتاريا
 الى قوة كفاحية ، ثورية . ومن جراء تركيز وحصر الرأسمال والانتاج ، يشتد
 جدا اتسام العمل بالطابع الاجتماعي ، ويتفاقم النضال الطبقي بين العمال
 والرأسماليين .

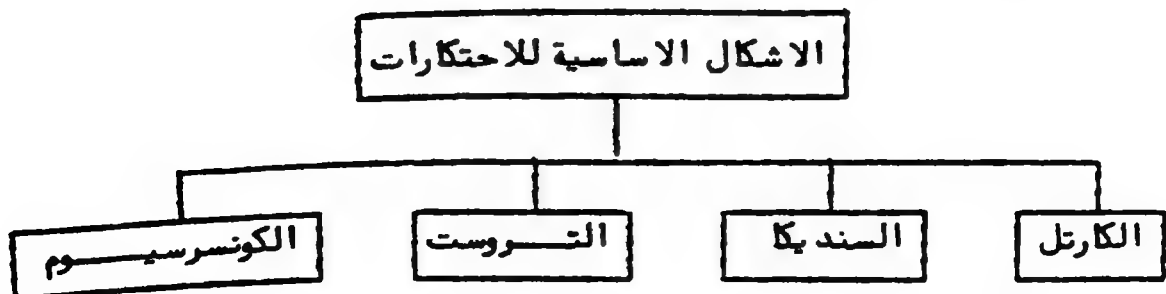
اشكال الاحتكارات

ان تركيز الانتاج يقرب من الاحتكار عن كثب . فان اكبر المؤسسات
 التي تملك رأسمالا ضخما تلقى صعوبة في التغلب بعضها على بعضها
 في صراع المزاومة . ولذا تبرز امام الرأسماليين الكبار امكانية وضروية
 الاتفاق على تقاسم اسواق التصريف ومصادر المواد الأولية ، واقرار اسعار
 موحدة ، الخ . .

ان الاحتكار هو تكتل رأسماليين يتركز في ايديهم انتاج او تصريف
 القسم الساحق من هذه البضائع او تلك . وهذه التكتلات ، ايا كانت
 اشكالها ، تبتغى كلها هدفا واحدا : الحصول على الحد الاقصى من
 الربح .

وقد أثبت لينين المراحل التاريخية التالية في تطور الاحتكارات :
 ١ - ١٨٦٠ - ١٨٧٠ . اعلى واقصى درجات تطور المزاومة الحرة .
 الاحتكارات بالكاد تكون ملحوظة . ٢ - بعد ازمة سنة ١٨٧٣ . مرحلة
 عريضة من تطور الكارتلات ، ولكن الكارتلات لا تزال استثناء ، كما انها
 لم تترسخ بعد . لا تزال ظاهرة عابرة . ٣ - النهوض في اواخر القرن
 التاسع عشر وازمة سنوات ١٩٠٠ - ١٩٠٣ . الكارتلات تصبح احد
 اسس الحياة الاقتصادية كلها .

تظهر التكتلات الاحتكارية قبل كل شيء في فروع الصناعة الثقيلة
 حيث يجرى تركيز الانتاج بوتيرة سريعة جدا . ولكن الاحتكارات ، بعد
 ان تشمل الصناعة الثقيلة ، تتوسع وتخضع الفروع الصناعية الاخرى .
 ان اشكال التكتلات الاحتكارية لفي منتهى التنوع . فهي ، في البدء ،
 اتفاقات قصيرة الاجل حول اسعار البيع بين الرأسماليين ، تمهد السبيل
 امام اتفاقيات اطول اجلا .



الكارتل هو تكتل رأسماليين يتفقون على تقاسم اسواق التصريف ، وعلى أسعار البيع ، ويحددون كمية البضائع الواجب انتاجها . الا ان المؤسسات التي تشترك في الكارتل تصنع وتبيع المنتجات بصورة مستقلة . هذا الشكل من الاحتكارات انتشر واسع الانتشار على الاخص في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية .

السندیکا ، مرحلة ارقى من التكتل الاحتكاري . ان مؤسسات السندیکا تنتج بصورة مستقلة ، ولكنها تفقد استقلالها التجاري . فان اعضاء السندیکا لا يبيعون المنتجات بانفسهم ولا يشترون المواد الاولية بانفسهم ، بل يولفون لهذا الغرض جهازا تجاريا مشتركا . هذا الشكل من الاحتكار انتشر على نطاق واسع في روسيا ما قبل الثورة .

التروست احتكار تغدو فيه ملكية جميع المؤسسات ملكية مشتركة ، ويتقاضى فيه المالكون السابقون ، وقد غدوا مساهمين ، ارباحا بنسبة اسهمهم .

الكونسرسیوم ، اتحاد اكبر التروستات او المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية ، والبنوك ، والشركات التجارية ، وشركات النقل والتأمين ، على اساس تبعية مالية مشتركة ازاء فئة من اكبر ممثلى الرأسمال المالى . وقد انتشرت التروستات والكونسرسیومات على نطاق واسع فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وغيرها من البلدان .

الاشكال الجديدة لتمرکز الانتاج والرأسمال

فى المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية ، تشتد اكثر فاكثر عملية تمرکز الانتاج والرأسمال . وهذا ينجم عن اسباب موضوعية عامة ، احدها استمرار تطور الثورة العلمية والتكنيكية . فان التكنيك المعاصر ومستوى تطور القوى المنتجة ، يتطلبان تعاظم مجمل الرأسمال الفردى على الدوام ، الامر الذى يقترن خصوصا باتمة الانتاج وضرورة النفقات على اعمال البحث العلمى .

كذلك يرتبط اشتداد تمرکز الانتاج بتفاقم ازمة الاقتصاد الرأسمالى العالمى . فمن جراء تشكل المنظومة الاشتراكية العالمية وانفصال مختلف البلدان عن نظام الرأسمالية العالمى ، تقلص كثيرا ميدان الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتفاقمت اكثر من ذى قبل معضلة الاسواق العالمية والمزاحمة العالمية .

ثم ان الاحتكارات ذاتها تسهم فى تعزيز عملية التمرکز لان لها مصلحة فى زيادة قدرة بضائعها على المزاحمة فى السوق العالمية . وفى هذا الصدد تلقى مساعدة لا يستهان بها من جانب الدول البرجوازية التى تشجع تعزيز عملية التمرکز بمنح التسهيلات الضريبية وشتى الاعانات ، وما الى ذلك .

ان التركيب الاحتكاري والتنوع الاحتكاري هما شكلان جديدا لتمرکز الانتاج . لنبحثهما .

لقد سبق ان كتب لينين فى مؤلفه " الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية " عن التركيب . فقد وصف التركيب بأنه " تجمع فى مشروع واحد لفروع صناعية مختلفة تؤلف اما درجات متوالية من تكييف الخامات (مثلا ، صهر معدن الحديد وتحويل الزهر الى الفولاذ ، او ربما كذلك انتاج هذه او تلك من المصنوعات الجاهزة من الفولاذ) ، واما ان يقوم احدها بدور مساعد للآخر (مثلا ، الاستفادة من الفضلات او من المنتجات الثانوية ، انتاج مواد التعبئة ، الخ .) * . فى اوائل القرن العشرين ، كان التركيب يقوم اساسا فى صناعة التعدين ، وفى مرحلة ما بعد الحرب انتشر هذا الشكل لتركز الانتاج انتشارا واسعا فى الفروع الاخرى ايضا .

ومن هنا ينجم ان التركيب هو اتحاد مؤسسات مترابطة تكنولوجيا فيما بينها . وهناك نوعان من التركيب - التركيب العمودى ، وذلك حين تتحد كل العملية الانتاجية بدءا من استخراج الخامات حتى انتاج المنتج الجاهز ، - والتركيب الافقى ، وذلك حين يجرى انتاج اصناف متنوعة من المنتجات بالاستناد الى مادة اولية واحدة .

التنوع هو الشكل الجديد الثانى لتركز الانتاج ، وهو يعنى انتاج مصنوعات غير مرتبطة تكنولوجيا بالمنتج الاساسى الذى يتخصص فيه الاحتكار المعنى . مثلا . فى السنوات الاخيرة اخذت كبريات احتكارات السيارات فى الولايات المتحدة - " جنرال موتورز " ، " فورد " ، " كرايسلر " - تعمل بنشاط وفعالية فى الصناعة الالكترونية وصناعة الصواريخ ، وفى انتاج المعدات الزراعية والاعتدة الحربية ، وتقوم باعمال البحث العلمى المتعلقة بترويض الفضاء الكونى .

ولكن مهما تغيرت اشكال التركز فى ظل سيادة الاحتكارات ، يظل جوهر التركز كما من قبل ، اى نمو جبروت كبريات الاحتكارات الاقتصادى نموا متواصلا ، وحصرها فى ايديها لزام الرقابة على نصيب متزايد اهدا من الانتاج الاجتماعى بغية الحصول على الربح الاحتكارى الزائد .

الاحتكارات والمزاحمة

يزعم مفكرو البرجوازية ان الاحتكار يقضى على المزاحمة . اما فى الواقع ، فان الاحتكارات لا تستطيع ان تزيل المزاحمة . اولا ، رغم ان الاحتكارات تبسط سيطرتها على اقتصاد البلدان الرأسمالية ، الا ان درجة الاحتكار لا تبلغ ١٠٠ بالمئة الا فى حالات نادرة جدا حتى فى فرع انتاج معين ، ولذا يحتدم صراع المزاحمة بين الاحتكارات واولئك الرأسماليين الذين لا يشتركون فى الاحتكارات (وتسمى مؤسساتهم بالمؤسسات الهامشية ، الوحشية) . وفى هذا الصراع ، تستخضع الاحتكارات شتى الوسائل لاجبار المؤسسات " الوحشية " على الاندماج فى

الاحتكارات او لخرابها نهائيا .

ثانيا ، تحتدم المزاخمة ايضا فى داخل الاحتكارات . فان المشتركين فى الكارتلات والسنديكات يتنازعون . افيد اسواق التصريف ، والقسم الاكبر من الانتاج . وفى التروستات والكونسرسیومات ، يستمر الصراع بين الرأسماليين فى سبيل مقابض القيادة ، فى سبيل الربطات الرقابية من الاسهم ، فى سبيل توزيع الارباح . وفى اغلب الاحيان ، يجرى الصراع فى داخل الاحتكارات بصورة خفية ، ولا يتجلى ويظهر على المكشوف الا فى مناسبات شديدة الخطورة ، فيؤدى الى تفسخ الاحتكار . ومكان الاحتكار الذى تفسخ ، قد يتكون احتكار آخر .

ثالثا ، يقوم الصراع بين الاحتكارات فى داخل فرع واحد معين . وذلك حين تكون فى هذا الفرع عدة احتكارات لا احتكار واحد .

رابعا ، فى عهد الامبريالية ، تستفحل المزاخمة خصوصا بين الاحتكارات من مختلف فروع الانتاج ، مثلا ، بين احتكارات الفحم وصناعة التعدين .

خامسا ، تقوم المزاخمة كذلك بين احتكارات مختلف البلدان الرأسمالية على اسواق التصريف ومصادر الخامات وميادين توظيف الراسمىل . والمزاخمة بين احتكارات مختلف البلدان تدعمها السدول الرأسمالية الواقعة وراءها ، الامر الذى يؤدى الى تعمق التناقضات بين الدول الامبريالية والى النزاعات بينها .

وانها لكاذبة اقاويل المفكرين البرجوازيين التى تزعم ان الاحتكار يعنى تطور الاقتصاد الرأسمالى تطورا مبرمجا . فالاحتكار الذى يولد من حرية المزاخمة ، لا يقضى عليها ، بل يقوم الى جانبها . وفى ظل سيطرة الاحتكارات ، تبلغ المزاخمة منتهى الضراوة والسلب . فلسحق الخصم ، يلجأون حقا وفعلا الى الاحتياالات والدسائس العالية والرشوة ، والتهديد والمساومة ، والعنف السافر . ان الامبريالية لا تستطيع القضاء على المزاخمة . لأن هذا " الجمع " على وجه الضبط بين " مبادئ " متناقضين ، المزاخمة والاحتكار ، جوهرى بالنسبة للامبريالية * .

٢ - الرأسمال المالى والطغمة المالية

تتركز الرأسمال والاحتكارات المصرفية

ان تتركز الانتاج ونشوء الاحتكارات الصناعية يؤدى حتما الى تتركز الرأسمال فى الاعمال المصرفية (البنكية) والى نشوء الاحتكارات المصرفية . والصراع الضارى بين المصارف يؤول الى امتصاص المصارف الصغيرة من جانب الكبيرة . فالمصارف الكبيرة تعقد بينها الاتفاقات ، وعلى هذا النحو تظهر الاحتكارات المصرفية ، وتخضع لنفسها المصارف الصغيرة وصناديق التوفير وجمعيات التسليف . وكل من هذه الاحتكارات

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ١٤٦ .

يراقب عشرات وأحياناً مئات من المصارف اقل شأنًا . وتتعاظم مقاييس المصارف ، ويزداد رقم اعمالها . ففي ١٩٠٠ ، مثلاً ، كان في الولايات المتحدة ١٠٣٨٢ مصرفاً ، تملك ١٠٧٨٥ مليون دولار ، وفي ١٩٤٠ ، كان ثمة ١٥٠١٧ مصرفاً ، تملك ٨٠٢١٣ مليون دولار . وهكذا ، خلال ٤٠ سنة لم يزد عدد المصارف في الولايات المتحدة الا ٥٠ بالمئة ، بينما ازدادت الاموال المصرفية الى ٨ مرات . وفي عام ١٩٥٠ ، كان نصيب ٥٠ مصرفاً كبيراً يبلغ ٣٢٨٨ بالمئة من مجمل الودائع في جميع مصارف الولايات المتحدة ، وفي عام ١٩٦٠ - ٣٩ بالمئة ، وفي عام ١٩٧٠ - ٤٧٨ بالمئة . وفي اوائل سنة ١٩٧٥ ، كان ١٧٧ مصرفاً في الولايات المتحدة لا تملك سوى ٠.١ ٪ من مجمل عدد المصارف التجارية ، تركز في ايديها ٤٨٥ ٪ من جميع اموال المصارف التجارية في الولايات المتحدة (٣٦٩ ٪ في سنة ١٩٦٠) .

وفي بريطانيا تركز اربعة مصارف كبرى في الوقت الحاضر زهاء ٩٠ ٪ من جميع الودائع المصرفية . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية يبلغ نصيب اربعة احتكارات مصرفية زهاء ٤٤ ٪ من جميع الموجودات المصرفية . وفي فرنسا تملك ١٠ مصارف زهاء ٧٠ ٪ من جميع الموجودات المصرفية وزهاء ٨٠ ٪ من جميع الودائع ، ويملك " الثلاثي الكبير " على التوالي ٥٩ ٪ ، ٦٨ ٪ ، وفي ايطاليا يبلغ نصيب ٦ مصارف في مجمل الموجودات المصرفية اكثر من ٥٠ ٪ ، وفي مجمل الودائع زهاء ٦٦ ٪ . وفي اليابان تحصر ١٠ مصارف قرابة ٥٦ ٪ من جميع الموجودات المصرفية وثلاثي الودائع .

وفي الوقت الحاضر يراقب ١٠٠ مصرف ٨٥ - ٩٠ ٪ من جميع العمليات المالية في العالم الرأسمالي ، مؤمنة مصالح الرأسمال الصناعي والمالي الكبير .

ويؤدي التركز في الشؤون المصرفية الى النتيجة التي يؤدي اليها التركز في الصناعة ، اي الى نشوء الاحتكارات المصرفية . وفي هذا الصدد كتب لينين يقول : " بين العدد الضئيل من البنوك التي تبقى في رأس الاقتصاد الرأسمالي بأكمله بحكم سير التركز يظهر بصورة طبيعية ويشد اكثر فاكثر الميل الى الاتفاق الاحتكاري ، الى تروست بين البنوك " * .

ان الكارتيلات والسنديكات والتروستات والكونسورسيومات هي اشكال الاحتكارات المصرفية في الوقت الحاضر .

ان الكارتل المصرفي هو اتفاق بين بضعة مصارف بشأن تنسيق مصالحها المشتركة (المسؤولية المتبادلة بموجب الالتزامات ، دعم مستوى واحد لفائدة الودائع والقروض ، إلخ .) .

السنديك المصرفي هو اتفاق مجموعة من المصارف لاجل القيام

بعملية نافعة ما ، لا يستطيع مصرف واحد ان يقوم بها (توزيع القروض الحكومية الضخمة ، تأسيس الشركات المساهمة ذات الرساميل الكبيرة ،
والخ .)
التروست المصرفي هو توحيد ملكية رساميل بضعة مصارف ضخمة عن طريق دمجها التام .

الكونسورسيوم المصرفي هو توحيد مصارف مستقلة شكلا تحت الرقابة المالية لمصرف ضخم واحد احتكر الربطات الرقابية من اسهم مصارف الكونسورسيوم الاخرى . وفي السبعينيات اخذت تنشأ اتحادات مصرفية عالمية لاجل تأمين نشاط الشركات العالمية العملاقة التي اصبحت اطر النظام المصرفي القائم ضيقة عليها . ففي النصف الاول من السبعينيات تشكلت بضع مجموعات من هذا النوع : " يورومين بنكس انترنشنل " ، ومجمل موجوداته ١١٠ر١ مليار دولار ، " اسوشييتد بنكس اوف يوروب " ، وموجوداته ٦٤ر١ مليار دولار ، " ك ك ب " ، وموجوداته ٦٢ر٦ مليار دولار - في بروكسل ، ومجموعة " اوريون " من ٦ مصارف (الولايات المتحدة الاميركية ، بريطانيا ، اليابان ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ايطاليا ، كندا) ومجمل موجوداتها ١٦٤ر٨ مليار دولار - في لندن .
ان تركز المصارف ونشوء الاحتكارات البنكية يؤديان الى تغيير العلاقات بين المصارف والصناعة .

دور المصارف الجديد

في البدء ، كان المصرف مجرد وسيط للمدفوعات . ومع تطوُّر الرأسمالية اخذ نشاط المصارف التسليفي في الاتساع . وشرع المصارف يأخذ رأسمال الرأسماليين ممن لا يستطيعون استخدامه في فترة معينة ويسلف منه اولئك المحتاجين فورا الى مال . وبسبب من تركز البنوك وحصرها ، شرعت البنوك تعارس سلطة اقتصادية هائلة على الاقتصاد برمته .

فان البنوك الكبرى ، اذ تحصر عندها حسابات الرأسماليين الجارية ، تستطيع ان تعرف حالة اعمالهم وتبسط رقابتها عليهم ، وتخضع لنفسها في آخر الامر الرأسماليين الصناعيين وتوجه نشاطهم وذلك بتشديد او تسهيل شروط التسليف . وهكذا يتحول البنك من وسيط بسيط فسي عمليات الدفع الى مركز مالي جبار .

ان تحول البنوك الى احتكارات كلية الجبروت يعجل الى حد كبير جدا تركز الانتاج لأن البنوك تسلف بالدرجة الاولى المؤسسات الضخمة الموحدة في احتكارات . وتهتم البنوك بحسن سير اعمال الاحتكارات المرتبطة بها والمشاركة معها ، وتشرع في شراء اسهم هذه الاحتكارات بكميات من شأنها ان تؤمن لها الدور الحاسم في الاتحاد الاحتكاري .

كتب لينين عن جوهر الرأسمال المالى يقول : " تتركز الانتـاج، الاحتكارات الناشئة عن هذا التركز ، اندماج او اقتران البنوك والصناعة ، - هذا هو تاريخ نشوء الرأسمال المالى وفحوى هـذا المفهوم " * .

فالبنوك تشتري اسهم الاحتكارات الصناعية والتجارية واحتكارات الضمان والتأمين ، الخ . ، وتصبح شريكة لها . ومن جهتها ، تملك الاحتكارات الصناعية ايضا اسهما من البنوك الشريكة معها ، مما يؤدى الى تشابهك ، اقتران ، اندماج الرساميل الاحتكارية البنكية والرساميل الاحتكارية الصناعية . وعلى هذا الاساس ، يظهر الرأسمال المالى .

ان اندماج الرأسمال البنكى والرأسمال الصناعى يظهر بوجوه مختلفة ، متنوعة . وهو يتجلى على الاخص فى الاتحاد الشخصى ، اى فى كون الاشخاص انفسهم يرأسون الاحتكارات البنكية ، والصناعية ، والتجارية وغيرها . وقادة ومدراء البنوك اعضاء فى الوقت نفسه فى مجالس ادارة المؤسسات الصناعية ، ويشترك ممثلو الاحتكارات الصناعية بدورهم فى الهيئات القيادية فى البنوك . ان تركيب الرأسمال المالى لا يبقى كما هو عليه . فان المؤسسات المالية من طراز شركات التأمين ، وتروستات التوظيف ، وصناديق التقاعد ، وصناديق الادخار ، وغيرها قد اخذت تضطلع بدور كبير فى تعبئة اموال السكان لاجل تمويل الاحتكارات الصناعية . ولهذا يعنى الرأسمال المالى المعاصر اندماج الاحتكارات الصناعية ، لا مع الاحتكارات المصرفية وحسب ، بل ايضا مع هذه المؤسسات المالية المذكورة .

ومن جراء نمو الاحتكارات والرأسمال المالى يشكل اكبر المصرفيين والصناعيين مجموعة صغيرة من الافراد تشغل وضع السيادة فى الاقتصاد والسياسة . وتظهر الطغمة المالية اى سيطرة وسلطان حقة من ملوك المال . وتقع فى ايدى الطغمة المالية جميع الفروع الهامة من الحياة الاقتصادية ، وجميع المواقع الحاسمة فى سياسة البلدان الرأسمالية .

ان المجموعة المالية الاحتكارية هى شكل ملموس للطغمة المالية . وفى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، تضطلع بالدور الحاسم فى اقتصاد البلد ١٨ مجموعة مالية احتكارية تراقب موجودات قدرها ٦٧٨ر٤ مليار دولار ، بما فى ذلك فى الميدان المصرفى ٣١٩ر٥ مليار دولار ، وفى الصناعة والتجارة وميدان الخدمات ٣٥٨ر٩ مليار دولار . واكبر هذه المجموعات المالية الاحتكارية مجموعات مورغان وروكفلر وكاليفورنيا وشيكاغو . وميدان نفوذ مجموعة مورغان المالية الاحتكارية يشمل صناعة الفولاذ ، وصناعة المعادن الحديدية ، والصناعة الكيماوية ، وصناعة السيارات ،

* لينين . الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٣٤٤ .

وصناعة المعدات الكهربائية ، والصناعة الالكترونية ، وصناعة المطاط ،
 والخ . . والموجودات التي تراقبها هذه المجموعة تبلغ ١٦٧٥ مليار
 دولار، بما في ذلك في الميدان المصرفي ٥٤٧ مليار دولار، وفي
 الصناعة والتجارة وميدان الخدمات ١١٢٨ مليار دولار. وميدان مصالح
 مجموعة روكفلر المالية الاحتكارية يشمل البترول، وصناعة الطيران ،
 وصناعة الورق ، والصناعة الكيماوية ، والخ . . والموجودات التي تراقبها
 هذه المجموعة تبلغ ١٢٤٦ مليار دولار بما في ذلك في الميدان
 المصرفي ٦٧٤ مليار دولار، وفي الصناعة ٥٧٢ مليار دولار. وميدان
 مصالح مجموعة كاليفورنيا المالية الاحتكارية يشمل البترول، وصناعة الطيران
 والاجهزة الكونية ، وصناعة المعدات الكهربائية ، والصناعة الالكترونية ،
 والخ . . والموجودات التي تراقبها هذه المجموعة تبلغ ٦٦٧ مليار دولار،
 بما في ذلك في الميدان المصرفي ٤٥ مليار دولار، وفي الصناعة
 ٢١٧ مليار دولار. وميدان مصالح مجموعة شيكاغو المالية الاحتكارية
 يشمل صناعة الحديد والفولاذ، والبترول، وصناعة المعدات الكهربائية ،
 والصناعة الغذائية ، وصناعة الآلات الزراعية . والموجودات التي
 تراقبها هذه المجموعة تبلغ ٥٥ مليار دولار بما في ذلك في الميدان
 المصرفي ١٧٤ مليار دولار وفي الصناعة ٣٧٦ مليار دولار.
 وفي اليابان تراقب المجموعتان الماليتان الاحتكاريتان " ميتسوبي " و
 " ميتسوبيسي " جميع الفروع الاساسية من الاقتصاد الوطني - صناعة
 التعدين ، صناعة بناء الآلات والاجهزة ، والكيميا ، والنقلات ، والشؤون
 المصرفية ، والتأمين ، والتجارة ، والاقتصاد المستودعي ، والخ . .
 وفي بريطانيا يعود الدور الحاسم في اقتصاد البلد الى احدى
 عشرة مجموعة مالية احتكارية تراقب فروع الاقتصاد الاساسية - صناعة
 التعدين ، بناء الطائرات ، التلفزيون ، الالكترونىك ، بناء السفن ، بناء
 الآلات ، الكيميا ، استخراج البترول وتكريره ، الملاحة ، العمليات المصرفية
 العالمية ، التجارة الخارجية ، والخ . .
 ان سيادة الطغمة المالية صفة مميزة تلازم كذلك سائر البلدان
 الرأسمالية .

كذلك تمارس الطغمة المالية سيطرتها في الميدان الاقتصادى بواسطة
 ما يسمى نظام المشاركة . وقوامه ان ماليا كبيرا او فريقا من المالبيين
 يشرف ، بواسطة الرقابة الرقابية من الاسهم وغيرها من الوسائط ، على
 الشركة المساهمة الرئيسية ، التي هي " الشركة - الام " و " الشركة - الام " .
 هذه تشتري اسهما من شركات مساهمة اخرى ، ومتى ملكت الرهبطات
 الرقابية من الاسهم ، بسطت سيطرتها على " الشركات - البنات " ، الشركات
 الفرعية التابعة لها ؛ وهذه بدورها تسيطر على " الشركات - الحفيدات " ،
 وهكذا دواليك . ويفضل " نظام المشاركة " ، يستطيع المالى الذى يملك
 مليار دولار، مثلا ، ان يسيطر على رأسمال قدره اكبر بكثير . بواسطة
 " نظام المشاركة " يمتد مجال سيطرة الرأسمال الضخم اكثر فاكثر . ويمكن

تشبيه هذا النظام بهرم متعدد الطوابق يقف على رأسه اكبر طغمة عالم المال .

كذلك تسيطر الطغمة المالية في الميدان السياسى ؛ وتقترب الاحتكارات مع جهاز الدولة . وهكذا تنشأ رأسمالية الدولة الاحتكارية وتتطور .

٣ - تصدير الرساميل . تقسيم العالم اقتصاديا واقليميا

تصدير الرساميل

قبل الامبريالية ، كان الشكل الرئيسى للعلاقات الاقتصادية بين البلدان ينحصر فى التجارة الخارجية ، فى تصدير البضائع . وفى عهد الامبريالية ، تتسع التجارة العالمية اكثر ايضا ، ولكن تصدير الرساميل هو الذى يشغل مكان الصدارة . ان تصدير الرساميل هو نقل الرساميل التى تخص الاحتكارات والطغمة المالية فى بلد ما الى بلدان اخرى بغية زيادة ربحها الاحتكارى وتوطيد مواقعها الاقتصادية والسياسية فى الصراع من اجل الاسواق الخارجية وتوسيع ميادين الاستثمار ———— الرأسمالى للقسم الاكبر من العالم الرأسمالى من جانب حفنة من كبريات البلدان الامبريالية .

ذلك ان " فائضا " من الرساميل يتكون فى البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا فى عهد سيطرة الاحتكارات . يقينا انه لن يبقى ثمة اى " فائض " اذا ما استخدمت الاحتكارات رساميلها لانهاض الزراعة المتأخرة وغيرها من الفروع التى يسهم تطورها فى رفع مستوى حياة الشغيلة . ولكن الرأسمالية ، لو فعلت هذا ، لما كانت الرأسمالية . فان الرأسماليين يبذلون قصارى جهدهم لتوظيف رساميلهم حيث يستطيعون الحصول على اكبر الارباح .

ويجرب تصدير الرساميل لأن الرساميل لا تجد فى بعض البلدان ميدانا كافيا لاجل التوظيف باكبر قدر من الربح فى بلد "ها" . اما امكانية تصدير الرساميل ، فقد ظهرت فى اوائل القرن العشرين حين كانت الاغلبية الساحقة من البلدان قد انجذبت الى نظام الرأسمالية العالمى ، وحين بنيت او بدأ بناء الخطوط الرئيسية من السكك الحديدية ، الامر الذى اتاح نقل الخامات الى المرافىء بمزيد من السرعة ، وجعل نقل المشحونات الضخمة على مسافات بعيدة ريعيا .

تصدر الرساميل الى الخارج بشكلين اساسيين : رأسمال التسليف ورأسمال الانتاج . ان تصدير الرأسمال التسليفى يتم حين تقسم القروض للحكومات او للرأسماليين فى بلدان اخرى . وعلى البلدان المستقرض ان يدفع الفوائد . وفى هذه الحال ، تنتقل القيمة الزائدة التى يخلقها العمال فى هذا البلد ، بشكل فوائد ، الى البلد مصدر الرساميل .

ويتم تصدير الرأسمال الانتاجى حين يبنى الرأسماليون في البلدان الاخرى مؤسسات صناعية ، وسككا حديدية ، الخ . . مثلا ، تتألف شركة مساهمة في الولايات المتحدة لبناء مؤسسات لاستخراج البترول في احد البلدان النامية . وتصدر الاسهم فيشتريها الرأسماليون الاميركيون . وبالرسميل الناجمة عن بيع الاسهم ، يجرى بناء المؤسسات في هذا البلد . والارباح الناجمة عن هذه المؤسسات تعود الي حملة الاسهم ، اى الى الرأسماليين الاميركيين . وفي الحالتين ، يصدر الرأسمال بغية الحصول على الارباح الاحتكارية العالية .

وتصدر الرساميل على الاخص الى البلدان المتخلفة اقتصاديا ، حيث ثمة نقص في الرساميل ، والارض رخيصة ، والمواد الأولية وفيرة ، والاجور منخفضة . ولذا تجد فيها الرساميل المجال الافيد للتوظيف . ان تصدير الرساميل ينطوى على عواقب خطيرة سواء بالنسبة للبلدان المستوردة ام بالنسبة للبلدان المصدرة .

في البلدان التى تصدر اليها الرساميل ، يسرع تطور الرأسمالية مع كل ما يلزمها من تناقضات : خراب الجماهير وفقرها ، استنفاد الارض والخامات وسائر اشكال الثروة الوطنية بوحشية وضراوة . ويسير تطوُّر الاقتصاد في البلدان النامية في اتجاه وحيد ، مشوه . وبصورة رئيسية تتطور صناعة الاستخراج والانتاج الزراعى المعد للتصدير .

اما في البلدان التى تصدر الرساميل ، فان تصدير الرساميل يؤول الى عاقبة مزدوجة . فمن جهة ، تكثر هذه البلدان ثرواتها ، اى انها تتلقى على الدوام من الخارج قيمة زائدة بشكل ارباح من المؤسسات القائمة في الخارج او بشكل فوائد مثوبة على القروض . ومن جهة اخرى ، ان تصدير الرساميل يحد من امكانيات توظيف الرساميل فسي داخل هذه البلدان التى تصدر الرساميل ، ويؤدى الى تخفيض عدد اماكن العمل والى البطالة .

ان تصدير الرساميل يفضى الى توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدان . ولكن توسيع العلاقات الاقتصادية يعنى استثمار البلدان المتأخرة اقتصاديا من قبل البلدان المتطورة اقتصاديا . ان مفكرى البرجوازية يحاولون ان يصوروا تصدير الرساميل فى مرحلة الامبريالية على انه " مساعدة " و " حسنة " للبلدان المتأخرة اقتصاديا . وقد ظهرت نظرية تسمى نظرية محو الطابع الاستعماري (decolonisation) ، وقوامها ان الامبريالية ، كما يزعم مروجوها ، تسهم فى تطوير المستعمرات السابقة صناعيا ، وتخفف تبعيتها ازا " المتربيلات (البلدان الاستعمارية) . ان هذه النظرية تحاول ان تقنّع الصفة الامبريالية لتصدير الرساميل . اما فى الواقع فان تصدير الرساميل يبقى المستعمرات السابقة ذيو لا زراعية وخامية للبلدان المتطورة .

بعد الحرب العالمية الثانية ، برزت سمات جديدة فى تصدير الرساميل بالارتباط مع توطد وتطور النظام الاشتراكي العالمى ، وانتهيار

نظام الامبريالية الاستعماري . فقد اضطرت كبريات الاحتكارات الى تغيير استراتيجية وتكتيك النضال من اجل مناطق النفوذ والسيادة في الاسواق . فمن تقسيم العالم بصورة فظة عن طريق الحرب ، انتقلت الى طرائق الظفر الاقتصادي بالاسواق ، وذلك بصورة رئيسية عن طريق زبادة تصدير الرساميل الى البلدان التي سيكون توظيفها فيها الافيد للدول الامبريالية .

في السنوات الخمس والعشرين (١٩٤٦ - ١٩٧٠) بعد الحرب العالمية الثانية ازداد مجمل توظيفات مصدري الرساميل الاساسيين في الخارج الى قرابة ٦ مرات وبلغ ٢٨٥ مليار دولار في عام ١٩٧٠ مقابل ٥١ مليار دولار في عام ١٩٤٥ .

في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية طرأت تغيرات على طابع واتجاه تصدير الرساميل . ففي النصف الاول من القرن العشرين كانت المستعمرات والبلدان التابعة الموضوع الاساسي لتصدير الرساميل ؛ اما الآن ، فان تصدير الرساميل يتجه بمقدار كبير الى البلدان الرأسمالية المتطورة اقتصاديا . فان نصيبها يبلغ الآن ٧٠ ٪ من الرساميل التي وظفتها الدول الامبريالية مباشرة في الخارج .

ما هي اسباب ذلك ؟ ان البلدان الرأسمالية المتطورة اقتصاديا قد اصبحت افيد ميدان لتوظيف الرساميل الاجنبية لأنه توجد في هذه البلدان ضمانات من قبل الدولة لاجل اخراج الرساميل الموظفة وارباحها بلا عائق .

وتتغلب الاحتكارات الاجنبية على الحمائية الجمركية القائمة في التجارة الخارجية عن طريق انشاء فروع انتاجية وشركات بنات في البلدان المضاحمة .

ان البلدان الرأسمالية المتطورة هي عبارة عن سوق اوسع نظرا لأن قدرتها الشرائية ارفع ؛ وهي تملك احتياطات من الايدى العاملة المؤهلة التي لا ينبغي انفاق الاموال على اعدادها ، وهذا ايضا بالنسبة للاحتكارات الاميركية توفير بفضل اجور العمال الاوروبيين الغربيين التي هي ادنى من اجور العمال في الولايات المتحدة الاميركية .

ان تعاظم نضال البلدان النامية في سبيل الاستقلال الاقتصادي ، وتكاثر حالات تأميم ملكية الاحتكارات الاجنبية يجبران شركات الدول الامبريالية على النظر باحتراس الى تصدير الرساميل الانتاجية الى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

تشغل الولايات المتحدة الاميركية مكان الصدارة بين مصدري الرساميل . ففي اواخر ١٩٧٩ بلغ مجمل توظيفاتها في الخارج اكثر من ١٨٠ مليار دولار او ٦٢٥ ٪ من مجمل الرساميل التي وظفتها البلدان الرأسمالية المتطورة في الخارج ، بينما لم يكن نصيبها في سنة ١٩٣٨ سوى ٣٠ ٪ من مجمل تصدير الرساميل على الصعيد العالمي . علما بان بلدان اوروبا الغربية واليابان وكندا صارت المناطق الرئيسية

لتوظيف الرأسمال الخاص الاميركي وان الفروع الصناعية العصرية -
الصناعة البتروكيمياوية ، صناعة السيارات ، صناعة الالكترونيات ، صناعة
المعدات الكهربائية اللاسلكية ، الخ . - صارت موضوع هذا التوظيف .
وللدول الامبريالية مصلحة في استعمال موارد الخامات في بلدان
آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ؛ وهى تصدر الى هذه البلدان رساميل
كبيرة رغم تفاقم خطر التأميم . ان ضعف تطور الصناعة ، ونقص الرساميل
الوطنية ، ورخص الايدى العاملة والخامات المحلية ، - كل هذا يجعل
البلدان النامية مناطق مفيدة لتوظيف الرساميل الاجنبية ، لأن معدل
الربح فى هذه البلدان اكبر بكثير (واحيانا الى ١٠ مرات) مما فى
البلدان الرأسمالية المتطورة .
والرساميل لا يصدرها بلد واحد ، بل بلدان عديدة . وهذا ما
يفضى الى المزاحمة والصراع ، لا بين الرأسماليين وحسب ، بل ايضا بين
البلدان الامبريالية ويؤزم التناقضات فى مجمل العالم الرأسمالى .

تقاسم العالم اقتصاديا بين اتحادات الرأسماليين

ان الاحتكارات فى البلدان الرأسمالية تسعى بالدرجة الاولى الى
بسط سيطرتها بلا منازع على السوق الداخلية . وتتقاسمها فيما بينها
وتبقى فيها الاسعار بصورة مصطنعة على مستوى عال ، فتبتز ارباحا
فاحشة . وسخية الاحتفاظ بالاسعار العالية ، تبذل الاحتكارات جهدها
لصيانة السوق الداخلية من المزاحمة الاجنبية . ولهذا الغرض ، تفرض
الدول رسوما جمركية عالية ، بل انها تمنع احيانا استيراد بعض
البضائع . وهى هذا النحو ، تتأمن سيطرة الاحتكار فى السوق الداخلية .
ولكن السوق الداخلية محدودة . ولهذا تجهد الاحتكارات لتصرف
مقدار متزايد ابدا من البضائع فى الاسواق الخارجية . ولكن ما العمل
لتنظيم بيع البضائع حين تكون هذه الاسواق الخارجية تحميتها حواجز
الرسوم الجمركية ؟ تحاشيا للرسوم الجمركية العالية ، يلجأ الرأسماليون
الى تصدير الرساميل ويبنون فى البلدان الاخرى مصانع تغرق اسواق
هذه البلدان بالبضائع . كذلك يضطلع الدومينغ بدور هام للتغلب على
الرسوم الجمركية العالية وللاستيلاء على الاسواق الخارجية . ان الدومينغ
(الافراق) ، او التصدير باسعار زهيدة او بخسارة ، يعنى ان البضائع
المصدرة تباع فى البلدان الاخرى ، باسعار منخفضة ، تكون احيانا ادنى
من تكاليف الانتاج . فبواسطة الاسعار المنخفضة ، تزيج الاحتكارات
اخصامها من السوق ، ثم ترفع اسعار البضائع .
ان الصراع فى سبيل اسواق التصريف الخارجية ، ومصادر المواد
الاولية ، ومناطق توظيف الرساميل ، يؤول الى تقسيم العالم اقتصاديا الى
مناطق نفوذ لمختلف الاحتكارات . ان خروج الاحتكارات الى ما وراء
حدود هذه الدول او تلك يعنى درجة جديدة ، اعلى ، من تركيز الانتاج
والرأسمال .

فعندما تأخذ عدة تروستات او سنديكات فى فرع معين من الانتاج تضطلع بدور حاسم فى مجمل العالم الرأسمالى، تنشأ الظروف لتكوين احتكارات عالمية . ان الاحتكارات العالمية عبارة عن اتفاقات بين اكبر الاحتكارات من مختلف البلدان حول تقاسم الاسواق ومصادر الموارد الاولى ، حول حجم الانتاج ، وسياسة الاسعار، الخ ..

أن ظهر أولى الاختكارات العالمية يعود الى سنوات ١٨٦٠ - ١٨٩٠ . وفي نهاية القرن التاسع عشر، كان ثمة منها قرابة ٤٠ ، وعشية الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٣٩) ، اكثر من ٣٠٠ ، وفي الوقت الحاضر يوجد ٢٠٠ اختكار عملاق متعدد الجنسيات . وفي اوائـل الثمانينيات ، يراقب ٢٠٠ - ٣٠٠ اختكار عالمي $\frac{3}{4}$ الانتاج الرأسمالى العالمى .

قبل الحرب العالمية الاولى كانت الصناعة الكهربائية في العالم كله احتكارا للولايات المتحدة وألمانيا. وفي ألمانيا، كانت ثمة شركة اسمها الشركة العامة للكهرباء (AEG) تنتشر فروعها ومؤسساتها في عدد من بلدان أوروبا وأميركا. وفي الولايات المتحدة، كانت شركة الكهرباء العامة تحتكر الصناعة الكهربائية وكانت لها مؤسسات وفروع في عموم أميركا وقد أخذت تتغلغل في أوروبا. وفي ١٩٠٧، عقد هــاذان الاحتكاران اتفاقا حول تقاسم مناطق النفوذ في العالم بأسره. فكانت السوق الأوروبية وقسم من السوق الآسيوية من نصيب الشركة الألمانية، وسوق بلدان القارة الأميركية من نصيب الشركة الأميركية. وهشية الحرب العالمية الاولى، تقاسمت شركة "ستاندارد اويل" الأميركية وشركة "رويال داتش شل" الانجلو-هولندية، سوق البترول العالمية.

بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الاتفاقيات بشأن تقاسم الاسواق العالمية بين الدول الامبريالية خاصة مهمة من خواص تطور الاحتكار الاعلى . وهكذا ظهر الاتحاد الاوروى للفحم والفولاذ الذى يشمل صناعتى الفحم والتعدين فى فرنسا والمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ وايطاليا ، والجماعة الاقتصادية الاوروبية (" السوق المشتركة ") التى تضم تسعة بلدان اوروبية (جمهورية المانيا الاتحادية ، فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، اللوكسمبورغ ، انجلترا ، الدانمارك ، ايرلندا) والرابطة الاوروبية للتجارة الحرة (النمسا ، انجلترا ، الدانمارك ، النرويج ، البرتغال ، سويسرا ، اسبانيا) .

وسبب من تفاوت تطور البلدان الرأسمالية ، تكون الاحتكارات وطنية من حيث الرأسمال ، وعالمية من حيث ميدان النشاط الانتاجي والتجاري . مثلا . يملك كونسورسيوم السيارات الاميركي " فورد " فروعاً في ٣٠ بلداً . وفي عداد الشركات المتخطية للحدود الوطنية ، يرد الاحتكار البريطاني " بريتيش بتروليوم " وغيره من الاحتكارات البريطانية ، وكونسورسيومات جمهورية ألمانيا الاتحادية " غيخست " و " سيمونس " وغيرهما ، والكونسورسيوم الهولندي " فيليبس " والنح ..

والاحتكارات المتعددة الجنسيات هي عالمية من حيث الرأسمال وميدان النشاط . ان انشاء ونشاط الاحتكارات العالمية لا يعنيان نهاية الصراع من اجل تقاسم العالم اقتصاديا ولا الانتقال الى التعاون السلمى بين البلدان الامبريالية ، بل تفاقم هذا الصراع . وهكذا ، عن طريق تصدير الرساميل وانشاء الاحتكارات العالمية يتقاسم طغاة الرأسمال العالمى العالم فى المضمار الاقتصادى اى انهم يتقاسمونه الى مناطق نفوذ . وعن الصراع من اجل تقاسم العالم اقتصاديا ينشأ الصراع من اجل تقاسمه اقليميا .

تقاسم العالم اقليميا والصراع من اجل تقاسمه من جديد

فى مرحلة انتقال الرأسمالية من مرحلة ما قبل الاحتكار الى المرحلة الامبريالية ، اشتد الاستيلاء على المستعمرات . فمن ١٨٧٦ الى ١٩١٤ ، استولت الدول " الكبرى " على ما يقرب من ٢٥ مليون كيلومتر مربع من المستعمرات اى على رقعة من الاراضى توازى مرة ونصف المرة رقعة اراضى المتروبولات (الدول المستعمرة) . وقد استولت بريطانيا على اكبر رقعة من الاراضى . وفى عام ١٨٧٦ ، لم تكن ألمانيا والولايات المتحدة واليابان تملك اى مستعمرات ، وكانت فرنسا تكاد لا تملك منها . ونحو عام ١٩١٤ ، كانت هذه الدول قد استولت على مستعمرات تبلغ مساحتها ١٤١ مليون كيلومتر مربع يقطنها قرابة ١٠٠ مليون نسمة . فى مطلع القرن العشرين ، انتهى تقاسم العالم اقليميا ، ولم تبق ثمة اى ارض " حرة " . وهكذا لم يكن بالامكان اكتساب ارض ما الا بانتزاعها من مالكتها السابق . فوردت قضية تقاسم العالم من جديد . ان الصراع من اجل اعادة تقاسم العالم عن طريق الحرب يصف كل عهد سيادة الامبريالية بلا منازع .

فى عام ١٨٩٨ وقعت حرب الولايات المتحدة ضد اسبانيا . واثرت هذه الحرب ، استولى الامبرياليون الاميريكيون على الفيليبين وبورتوريكو وغوام وكوبا وجزر هاواي وجزر ساموا . ولتقاسم العالم من جديد ، شن الامبرياليون الحربين العالميتين الاولى والثانية .

مع حلول المرحلة الامبريالية من تطور الرأسمالية ، ينتهى تكون ما يسمى النظام الاقتصادى العالمى الرأسمالى . وقد تم ذلك على اساس اخضاع البلدان الضعيفة اقتصاديا للدول الامبريالية القوية . ونظام الامبريالية الاستعماري جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادى العالمى الرأسمالى .

نظام الامبريالية الاستعماري

ان نظام الامبريالية الاستعماري يشمل عموم المستعمرات وشبه

المستعمرات والبلدان التابعة ، التي تضطهدها وتستثمرها السدول
الامبريالية . وقد جاء هذا النظام نتيجة لتقاسم العالم اقتصاديا
واقليميا بين الدول الامبريالية فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر
وفى مطلع القرن العشرين .

ان المدافعين عن الرأسمالية يحاولون جهدهم ان يبرهنوا ان
الامبريالية قامت حسب زعمهم ، بدور " تمدينى " فى المستعمرات والبلدان
التابعة ، ورفعت مستوى ثقافة شعوبها . اما فى الواقع ، فان هذه
المزاعم لا اساس لها من الصحة . فان ما كان يصف البـلـدان
المستعمرة والتابعة ، ليس تقدم الثقافة ، بل الامية المطلقة تقريبا ،
وانعدام الاسعاف الطبى ، وتأخر الاقتصاد والخ . . . وكان تطور المستعمرات
يتسم بطابع وحيد الطرف ، مشوه . وكانت المستعمرات بالنسبة للسدول
الامبريالية مجرد توابع تقدم المواد الاولى والزراعية . وفى عهد الامبريالية
كانت المستعمرات اسواقا لتصريف البضائع الكاسدة ، ومصادر للخامات ،
ومناطق لتوظيف الرساميل ولاسيما فى صناعة الاستخراج .

وقد كانت للمستعمرات والبلدان التابعة اهمية عسكرية ستراتيجية
كبيرة . وكانت الدول الامبريالية تنشى ولا تزال تنشى هناك نقاط ارتكاز
لها ، وقواعد بحرية وجوية .

كان رأسمال المترمويلات المالى يستثمر شعوب البلدان المستعمرة
والتابعة بوحشية وضراوة . فلم يكن ثمة ، كقاعدة عامة ، تشريع للعمل فى
هذه البلدان . وعلى نطاق واسع ، كانوا يستخدمون فيها عمل النساء
والاطفال ، وكان يوم العمل يبلغ ١٢ - ١٤ ساعة واكثر ، باجرة بائسة .
والاوضاع القاسية التى كان يعانىها شغيلة هذه البلدان كانت تتسبب
بالجوع والامهنة ، وبانقراض السكان فيها .

كان الاضطهاد والاستثمار الامبرياليان يستتبعان حتما مقاومة شعوب
البلدان المستعمرة والتابعة ونضالها من اجل الاستقلال الوطنى . وبعد
الحرب العالمية الثانية ، اتسعت حركة شعوب المستعمرات من اجل
التحرر الوطنى اتساعا كبيرا جدا ، عندما بدأ تفسخ وانهيار نظام
الامبريالية الاستعمارية . وفى هذه الاحوال بدأت الدول الامبريالية
تنتهج سياسة الاستعمار الجديد ، وهدفها الاساسى ابقاء شعوب
البلدان المستعمرة والتابعة سابقا فى اطار نظام الاقتصاد الرأسمالى فى
الظروف الجديدة .

بعد الحرب العالمية الثانية ، اخذت الاراضى والبلدان الخاضعة
سابقا للنير الاستعمارى وشبه الاستعمارى تظهر الواحد تلو الآخر
بالاستقلال السياسى . وزال نظام الامبريالية الاستعمارية من الوجود .

الربح الاحتكاري

ان القانون الاقتصادي الاساسي للرأسمالية في كل مراحلها هو قانون القيمة الزائدة . فان قانون القيمة الزائدة يحدد كل تطورات التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية . ان انتاج اكبر قدر ممكن من القيمة الزائدة عن طريق استهلاك عمل العمال غير المدفوع الاجر هو القوة المحركة والهدف المحدد لعملية الانتاج الرأسمالية . ولكن الاشكال التي يسرى بها مفعول القانون الاقتصادي الاساسي للرأسمالية ليست واحدة في مختلف مراحل الرأسمالية .

قبل مرحلة الاحتكار من تطور الرأسمالية كان السباق وراء الحدد الأقصى من الربح يرافقه انتقال الراساميل ، بقدر متفاوت من الحرية ، من فرع الى آخر من فروع الانتاج . وكانت نتيجة المزاحمة بين المؤسسات نشوء معدل متوسط للربح .

اما في عهد الامبريالية ، فان سيطرة الاحتكارات تحل محل حرية المزاحمة في هذه الفروع من الانتاج او تلك ، وتخلق الشروط الاقتصادية التي تتيح للاحتكارات ابتزاز اكبر الارباح . ان الربح الاحتكاري العالي يشمل ، علاوة على الربح الوسطي ، ربحا زائدا تحصل عليه الاحتكارات بفضل السيطرة التي تمارسها في هذا الميدان او ذاك من الانتاج او التبادل .

ففي عهد الامبريالية ، لا تباع البضائع التي تنتجها الاحتكارات باسعار احتكارية . والسعر الاحتكاري يشمل نفقات الانتاج والربح الاحتكاري العالي .

فكيف يحصل الرأسماليون على الربح الاحتكاري العالي ؟

مصادر الربح الاحتكاري

ان الربح الاحتكاري العالي ، شأنه شأن كل ربح رأسمالي ، انما اساسه القيمة الزائدة . ويتطابق مختلف نظم " التعريق " على نطاق واسع في تنظيم الانتاج ، ومن طريق اشاعة الاتمة و " تحسين تنظيم العمل " ومن طريق تشديد وتيرة العمل ، يتوصلون الى زيادة معدل القيمة الزائدة وكميتها .

فبعد ان يتقاضى العامل اجرتة ، يستمر استثماره من جانب اقسام اخرى من البرجوازية : التجار ، اصحاب البيوت ، الخ . . . وهناك مصدر آخر للربح الاحتكاري العالي هو استثمار الفلاحين . فهي تباع من الفلاحين السلع الصناعية باسعار عالية ، وتستأثر في الوقت نفسه بمنتجات الفلاحين الزراعية باسعار زهيدة جدا ، وتشبك الفلاحين

بالدين وتشيع الخراب في استثماراتهم ، وتستملك اراضيهم وممتلكاتهم
باسعار بخسة .

كذلك يزداد الربح الاحتكاري من جراء اعادة توزيع القسم من القيمة
الزائدة المنتج في المؤسسات غير الاحتكارية ، الصغيرة والمتوسطة .
وتجرى اعادة التوزيع بواسطة ميدان التداول عن طريق بيع وسائل
الانتاج من هذه المؤسسات وتقديم الخدمات لها بأسعار احتكارية عالية
وعن طريق شراء منتجاتها بأسعار مخفضة ، وكذلك بواسطة ميزانية الدولة .
ويثرى الاحتكارات ثراء فاحشا من استثمار شعوب البلدان التابعة
والبلدان المتأخرة اقتصاديا . فالاجور في هذه البلدان لا تكفى حتى
لتأمين الحد الأدنى الضروري لمعيشة الشغيلة . ومعظم العمال ترهقهم
الدين فتجعل منهم عبيدا للدائنين . ويفرض العمل الاجبارى سواء فى
الزراعة ام فى الصناعة . كذلك تثرى الاحتكارات من بيع هذه البلدان
البضائع بأسعار احتكارية فاحشة وشراء المواد الأولية والمنتجات الغذائية
فيها بأسعار احتكارية بخسة . ومن جراء التبادل غير المتكافئ ، تخسر
البلدان الضعيفة التطور سنويا ١٤ - ١٦ مليار دولار .

هذه هي الوسائل الرئيسية التى يلجأ اليها الرأسمال الاحتكاري
لابتزاز الارباح الاحتكارية العالية . ان تفاقم الاستثمار والنيرالامبرياليين
يستتبع مقاومة العمال والفلاحين والمثقفين فى البلدان المستعمرة سابقا
والتابعة ضد الرأسمال الاحتكاري ، ضد الامبريالية الامر الذى يعجل
فى زوالها .

٥ - مكان الامبريالية فى التاريخ

الامبريالية هي اعلى وآخر مراحل الرأسمالية . وقد حدد لينين مكان
الامبريالية فى التاريخ وبين ان الامبريالية مرحلة خاصة من الرأسمالية .
وهذا التعريف يشتمل على ثلاث سمات . فالامبريالية هي ١ - الرأسمالية
الاحتكارية ؛ ٢ - الرأسمالية الطفيلية او المتعفنة ؛ ٣ - الرأسمالية
المحتضرة .

الامبريالية هو الرأسمالية الاحتكارية

ان الامبريالية ، من حيث جوهرها الاقتصادى ، هي الرأسمالية
الاحتكارية . وسمتها الاساسية هي سيطرة الاحتكارات . وهذا بالذات
ما يحدد مكان الامبريالية فى التاريخ .

وقد بين لينين فى مؤلفه " الامبريالية ، والانشقاق فى الاشتراكية "
الظواهر الرئيسية الاربع للرأسمالية الاحتكارية .

اولا ، ولد الاحتكار من تركز الانتاج حين بلغ درجة عالية جدا من

التطور. وإلى الاتحادات الاحتكارية يعود الدور الحاسم فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى البلدان الرأسمالية .

ثانياً، ولد الاحتكار من البنوك التى تحولت من وسيطة بسيطة إلى مراكز مالية كلية الجبروت . وفى البلدان الرأسمالية المتطورة يتصرف الرأسمال العالى الذى حقق "الاتحاد الشخصى" بين الرأسمال الصناعى والرأسمال المصرفى ، بالمليارات .

ثالثاً، آلى نشاط الاحتكارات إلى الاستيلاء على أهم مصادر الخامات ، وأسواق التصريف ، ومناطق توظيف الرأسمال . وهى تبسط سيطرتها على بلدان بأكملها وحتى على قارات بأكملها ، مؤزمة إلى اقصى حدود التناقضات فى قلب المعسكر الرأسمالى .

رابعاً، ولد الاحتكار من السياسة الاستعمارية (سياسة الاستيلاء على المستعمرات) التى انتهجتها الدول الامبريالية . وتستغل الامبريالية تصدير الرساميل والبضائع كوسيلة لاستعباد الشعوب اقتصادياً وسياسياً .

ومن جراء كل هذا معا تربط الاحتكارات فى كل واحد مؤسسات عملاقة ، وتوحد عمل مئات الآلاف من الناس ، وتستولى على أسواق التصريف ومصادر الخامات ، وتتصرف بملاكات الاختصاصيين والعلماء . ولكن هذا التقدم الهائل الذى يحرزه انطباع الانتاج بالطابع الاجتماعى يتركز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ويستجيب لمصالح البرجوازية الاحتكارية والطغمة المالية . اما الجماهير الشعبية ، فانها لا تجد فائدة لها فى هذا التطور الهائل الذى بلغته القوى المنتجة ، بل تتعرض لاستثمار لا رحمة فيه فى اشكال متفenne جديدة .

وعليه فان سيطرة الاحتكارات تؤزم إلى الذروة تناقض الرأسمالية الاساسى ، التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى

الخاص لملك ثمار الانتاج . وهكذا تحولت الرأسمالية فى مرحلتها الامبريالية إلى قوة رجعية تهدد وجود البشرية .

وقد بين لينين ان الدرجة العالية من انطباع الانتاج بالطابع الاجتماعى ومن تطور الانتاج فى ظل الرأسمالية الاحتكارية تشهد على ان جميع المقدمات المادية متوافرة من اجل اعادة بناء المجتمع على أسس الاشتراكية .

ان القوى المنتجة فى المجتمع قد بلغت فى عهد الامبريالية مستوى جعلها تدخل فى اقصى التناقض مع الشكل الرأسمالى الخاص لامتلاك ثمار العمل . فضلاً عن ذلك ، تشدد الاحتكارات إلى الحد الاقصى وطأة النير الذى يعانىة الشغيلة . ان نضال الطبقة العاملة فى سبيل تحريرها من الاستثمار الرأسمالى ينظمه ويرأسه حزب البروليتاريا ، يجعل الطبقة العاملة قادرة على أخذ السلطة فى يدها .

وقد اشار لينين إلى ان سمات مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى نظام اجتماعى اقتصادى اعلى قد تكونت واتضحت بجميع خطوطها

فى عهد الامبريالية . وما يحدد مكان الامبريالية فى التاريخ ، هو كونها آخر واعلى مراحل الرأسمالية .

الامبريالية هى الرأسمالية الطفيلية او المتعفنة

ان الامبريالية ليست الرأسمالية الاحتكارية وحسب ؛ فهى ايضا الرأسمالية الطفيلية ، المتعفنة . " ان الاحتكارات والطغمة المالية والنزوع الى السيطرة بدلا من النزوع الى الحرية ، واستثمار عدد متزايد من الامم الصغيرة او الضعيفة من قبل قبضة صغيرة من الامم الغنية او القوية - كل ذلك قد خلق السمات المميزة للامبريالية التى تحمل على وصفها بانها الرأسمالية الطفيلية او المتقيحة " * .

وتتجلى طفيلية الامبريالية فى كون الاغلبية الساحقة من الرأسماليين لا تربطهم اى رابطة بالانتاج . لقد غدا الرأسماليون اصحاب اسهم واصحاب سندات قروض الدولة وغيرها من الاوراق المالية ، وكلها تعود عليهم بدخل . اما ادارة المؤسسات مباشرة ، فهى فى ايدى اختصاصيين اجراء .

ان تعفن الرأسمالية يتجلى فى عجز الرأسمال عن استخدام القوى المنتجة المتنامية ، وعن تأمين العمل لجميع الشغيلة ، وعن استخدام الطاقات الانتاجية استخداما تاما . فان اغنى بلد بين البلدان الرأسمالية المتطورة ، الولايات المتحدة ، قد غدا بلدا بطلاة مزمنة كبيرة بخاصة وبلد مؤسسات لا تشتغل بكل قدرتها .

ومن جهة اخرى ، تنعكس طفيلية الامبريالية فى نمو العسكرية وشن الحروب . فان كمية متزايدة ابدا من الوسائل المادية لا تؤول الى انتاج الخيرات المادية لاجل الشعب بل الى اعداد وشن الحروب التى تؤدى الى تدمير القوى المنتجة ، وبالدرجة الاولى ، القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع ، الانسان . ففي الحرب العالمية الاولى مثلا ، بلغ عدد القتلى ١٠ ملايين نسمة ؛ وعدد الجرحى ، ٢٠ مليونا . وفتكت الائمة والمجاعات بملايين الناس . وفى الحرب العالمية الثانية ، بلغ عدد القتلى زهاء ٥٠ مليون نسمة . هذا هو الثمن الذى دفعته البشرية لمحاولات الامبرياليين حل تناقضاتهم عن طريق الحرب .

تتجلى طفيلية الرأسمالية الاحتكارية فى تصدير الرساميل . فان الارباح الطائلة المبتزة من تصدير الرساميل الى الخارج تخفض مصلحة واهتمام الاحتكارات فى تطوير الانتاج فى بلدها بالذات . وفى الوقت ذاته ، يؤدى تصدير الرساميل الى البلدان الضعيفة التطور اقتصاديا الى تطويرها تطورا مشوها ، وحيد الجانب ، ويحكم عليها بالتأخر

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٤٢٢ .

الاقتصادى والثقافى . والارباح الطائلة الناجمة عن تصدير الرساميل تتيح للبرجوازية الاحتكارية اعتماد مبلغ معين من المال لاجل رشوة الاوساط العليا من الطبقة العاملة . وقد نعت لينين تصدير الرساميل بالطغرافية المربعة .

وفى المرحلة الراهنة يقترن تعفن الرساميلية كذلك بالميلين الملازمين لها فى ميدان التقدم العلمى والتكنيكى - احدهما الى كبج هذا التقدم ، والثانى الى تطويره .

وبما ان الاحتكار يؤمن ارباحا عالية عن طريق رفع الاسعار ، فانه يقلل الدوافع الى ترقية تكنيك الانتاج ، اى يخلق الميل الى الركود . وفى هذا الصدد كتب لينين يقول : " فيما انه تفرض اسعار احتكارية ، ولو لزم من محدود ، تزول بالتالى ، لدرجة معينة ، بواعث التقدم التكنيكى ، وتبعاً لذلك كل تقدم آخر ، كل حركة الى امام ؛ ثم تظهر الامكانيات الاقتصادية لاعاقه التقدم التكنيكى بصورة مصطنعة " * .

ومتكاثر الاحوال التى تشتري فيها الاحتكارات الاختراعات ، لا لكى تستعملها ، بل لكى تحول دون استعمالها من قبل مزاحمها .

ان علاقات الانتاج فى ظل الرساميلية مفرطة فى الضيق لاجل الاستفادة التامة من نتائج الثروة العلمية والتكنيكية للاغراض السلمية فى ميدان توليد الطاقة النووية وترويض الفضاء الكونى ، وفى تطوير الكيمياء وائتمة الانتاج ، وغير ذلك من كبريات المنجزات . ان الامبريالية تستغل التقدم التكنيكى على الاغلب فى الاغراض العسكرية لاجل صنع وسائل الابداء بالجملة ؛ وهى تحول منجزات العقل البشرى ضد البشر .

ومع ذلك يدفع الركض وراء الربح الاحتكارى العالى الرساميلين الى استعمال تكنيك اوفرانتاجية ، الامر الذى يسفر عن نمو الانتاج نمواً معيناً . ولكن تطبيق التكنيك الجديد فى ظل رساميلية الدولوية الاحتكارية ترافقه البطالة وتشديد شروط العمل .

كذلك يتجلى تعفن الرساميلية فى كون البرجوازية الامبريالية تستغل ارباحها لكى ترشو بدأب واطراد ، عن طريق الصدقات والحسبات ، الفئات العليا من العمال الاكفاء او ما يسمى اريستقراطية العمال . وبمساعدة من البرجوازية ، تقبض اريستقراطية العمال هذه بيدها على روافع القيادة فى النقابات وسائر منظمات الطبقة العاملة . وهى ، الى جانب العناصر البرجوازية الصغيرة ، تنطوى على خطر جسيم بالنسبة للحركة العمالية .

فبواسطة اريستقراطية العمال ، تسم البرجوازية ضمير العمال بدعوتها الى " السلام الطبقي " و " تحسين " الرساميلية عن طريق الاصلاحات . وتلجأ الامبريالية الى الديماغوجية والى الاصلاحية البرجوازية والى الايديولوجية والسياسة الانتهازية ، وتبحث دائماً عن طرائق جديدة لتقويض الحركة العمالية من داخلها ، وللسعى الى " ادماجها " فى نظام

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٣٩٧ .

الرأسمالية . وبتفسيخ صفوف الطبقة العاملة ، تعيق اريستقراطية العمال الطبقة العاملة عن حشد قواها لاجل النضال ضد الامبريالية .
ان الامبريالية تتصف بالانعطاف من الديموقراطية البرجوازية الى الرجعية السياسية سواء في السياسة الداخلية ام في السياسة الخارجية .
فان القوانين المعادية للشيوعية والمعادية للعمال ، ومنع الاحزاب الشيوعية ، وصرف الشيوعيين وغيرهم من العمال الطليعيين بالجملة من العمل ، ووضع اللوائح السوداء في المؤسسات ، والتثبت من وراء المستخدمين ، واعمال القمع البوليسية ضد الصحافة الديموقراطية ، وخنق الاضرابات بواسطة القوات المسلحة ، كل هذا صار من الطرائق الدائمة التي تلجأ اليها البرجوازية الامبريالية لصيانة سيطرتها .
ان طفيلية الرأسمالية الاحتكارية وتعنفها يدلان على ان الرأسمالية قد استنفدت قواها تاريخيا ، وانه يجب ان يحل محلها نظام آخر ، تقدمى هو الاشتراكية .

الامبريالية هي الرأسمالية المحتضرة

بين لينين ان الامبريالية هي الرأسمالية المحتضرة . وهذا يعنى ان الامبريالية ظاهرة عرضية . وهي تؤزم جميع التناقضات الرأسمالية الى اقصى الحدود وتخلق المقدمات للثورة البروليتارية .
ان التناقض الرئيسى هو التناقض بين العمل والرأسمال . ان طرائق الاستثمار القديمة تكتمل في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية بطرائق جديدة . ووضع الرأسماليين الكبار الاحتكارى يتيح رفع درجة استثمار الطبقة العاملة رفعا دائما بتطبيق احدث انظمة الاجور ، والتوصل الى انما شدة العمل ، ونهب الشغيلة بوصفهم مستهلكين عن طريق الاسعار العالية الاحتكارية لسلع الاستهلاك ، وعن طريق فرض الضرائب والغرامات ، الخ . . ان اشتداد الاستثمار وتفاقم البطالة ، وتعزيز الرجعية السياسية في عهد الامبريالية ، كل هذا يؤول الى المزيد من تأزم النضال الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية . وتكون النتيجة ان طرائق النضال القديمة التي تستخدمها الطبقة العاملة لا تبقى وافية . فضلا عن النضال الاقتصادى ، تنخرط البروليتاريا بحزم متزايد في طريق النضال السياسى الثورى .

ولا يتأزم التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا وحسب ، بل يتأزم كذلك بين الطبقة المالكة وجميع فئات المجتمع الاخرى . ان تفاقم الاستثمار والضغط الاقتصادى من جانب البرجوازية الاحتكارية لا تعانى البروليتاريا والفلاحون فقط ، بل يعانیه ايضا الحرفيون والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، والمستخدمون والمثقفون . الامر الذى يخلق الشروط لاجل توحيد جميع القوى الديموقراطية ، بقيادة الطبقة العاملة ، فى سيل واحد مناهض للاحتكارات .

على هذا النحو ، تدفع الامبريالية الطبقة العاملة الى مقربة قريبة

من الثورة الاشتراكية .
وفي عهد الامبريالية يتأزم التناقض بين الدول الاستعمارية في صراعها من أجل مناطق النفوذ . ان كلا من كتل الرأسماليين تسعى جهدها الى الاستيلاء على اسواق التصريف ومصادر المواد الاولية ومناطق توظيف الراسمائل ، والى الاحتفاظ بها . وهذا الصراع الاقتصادي بين الرأسماليين تدعّمه الدولة . وهذا ما يؤدي الى المعاجبات الدولية . والصراع الضارى بين البلدان الامبريالية من اجل مناطق النفوذ يثير النزاعات الحربية ويشكل خطرا عاما على السلام .

وفي عهد الامبريالية تأزم بشكل حاد جدا التناقض بين البلدان المستعمرة والتابعة من جهة ، والدول الامبريالية من جهة اخرى . فان الدول الامبريالية تنهب شعوب البلدان النامية وتستثمرها بلا هوادة . ان اشتداد الاضطهاد الامبريالى ، وكذلك تطور الرأسمالية فى البلدان المستعمرة والتابعة سابقا يؤديان الى اتساع نضال الشعوب فى هذه البلدان من اجل تحريرها الاقتصادي .

ان نشوء الاشتراكية ورسوخها قد رمزا الى مجيء عصر تحرر الشعوب المضطهدة . وقد سددت ثورات التحرر الوطنى ضربة ماحقة للمستعمرين . وعلى انقاض الامبراطوريات الاستعمارية ، انبثقت عشرات من الدول المستقلة الجديدة التى يبلغ عدد سكانها اكثر من ثلث البشرية . ان تفاقم التناقضات بين الدول الامبريالية وشعوب البلدان المستعمرة قد ادى الى انهيار نظام الامبريالية الاستعماري .

هذه هى التناقضات الرئيسية التى تحول الامبريالية الى رأسماليسة محتضرة . ولكن وصف الامبريالية بانها رأسمالية محتضرة لا يعنى ان الرأسمالية قد تموت من تلقاء نفسها ، اوتوماتيكيا . فان الامبريالية رأسمالية محتضرة لأنها ، بدفعها جميع تناقضات الرأسمالية الى اقصى الحدود ، قد وضعت الثورة الاشتراكية فى جدول الاعمال وجعلتها امرا محتما .

ان انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا اولا ثم فى عدد من بلدان اوروبا وآسيا واميركا اللاتينية يؤكد بشكل ساطع صحة وصف لينين للامبريالية بانها رأسمالية محتضرة .

قانون تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي

ان تفاوت تطور مختلف المؤسسات ومختلف فروع الصناعة ومختلف البلدان ظاهرة ملازمة لاسلوب الانتاج الرأسمالى . وهذا التفاوت ينبجم عن المزاخمة والغوضى فى الانتاج الرأسمالى . كانت الرأسمالية فى مرحلتها قبل الاحتكار تتطور بهذا الحد او ذاك من الانسجام والتجانس . فالتقدم الذى حققته هذه البلدان بالنسبة لتلك قد امتد حقبة طويلة من الزمن . ومع الانتقال الى الامبريالية ، تغير طابع تطور

الرأسمالية متفاوت ، غير المتساوى . وفى مرحلة الامبريالية تتطور بعض البلدان بقفزات .

ان الثورة العلمية والتكنيكية تؤمن للبلدان التى تستغل نتائجها امكانية تجاوز اخصامها فى آجال تاريخية قصيرة .

ان تغير نسبة القوى الاقتصادية والعسكرية عند الدول الامبريالية يدفعها الى الاصطدام بعضها ببعض . فيحتمد الصراع من اجل اعادة تقسيم العالم . وينشق العالم الرأسمالى كتلا متعادية . ان تفاقم التناقضات فى معسكر الامبريالية يضعفه . وعلى هذا الاساس ، يمكن خرق الجبهة الامبريالية فى اضعف حلقة من سلسلة الامبريالية ، فى البلد الذى تقوم فيه اوفر الظروف ملائمة لانتصار الثورة الاجتماعية .

فى عهد الامبريالية يفضى تفاوت التطور الاقتصادى فى البلدان الرأسمالية الى تفاوت تطورها السياسى . فان درجة تطور التناقضات الطبقة تنوع من بلد الى آخر . ومن بلد الى آخر يختلف وعلى البروليتاريا السياسى وعزيمتها الثورية واهليتها لاجتذاب الجماهير الاساسية من الفلاحين وراءها ووحدتها التنظيمية . وهذا يعنى ان المقدمات السياسية للثورة البروليتارية فى مختلف البلدان متفاوتة النضج . وانطلاقا من قانون تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى فى البلدان

الرأسمالية فى عهد الامبريالية ، استخلص لينين استنتاجا ذا اهمية تاريخية عالمية حول امكان انتصار الاشتراكية اولا فى عدة بلدان وحتى فى بلد رأسمالى واحد بمفرده ، وحول استحالة انتصار الاشتراكية عمليا فى آن واحد فى جميع البلدان . وليس من الضرورى ابدا ان يكون البلد المعنى بلدا رأسماليا بلغ اعلى درجة . ان انتصار الثورة الاشتراكية فى بلد واحد بمفرده قد يصبح بداية الثورة الاشتراكية العالمية .

ان هذا الاستنتاج اللينينى عظيم الشأن ، لأنه فتح افقا ثوريا امام بروليتارىسى مختلف البلدان ، واطلق مبادرتهم ، وعزز ايمانهم بانتصار الاشتراكية المحتم . ومن كون انتصار الاشتراكية سيتحقق فى اوقات مختلفة فى مختلف البلدان ، تنبع الضرورة الموضوعية لتكوين النظام الاقتصادى العالمى الاشتراكى ، وامكانية قيام التعايش السلمى الطويل الامد بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى .

ان نظرية لينين حول الثورة الاشتراكية قد اثبت صحتها كليا بانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا ، هذه الثورة التى نظمها الحزب الشيوعى بقيادة لينين .

بعد الحرب العالمية الثانية ، جاء انفصال جملة من بلدان اوربا وآسيا وفى اميركا اللاتينية - كوبا ، عن النظام الامبريالى وناوهم الاشتراكية اليوم بنجاح ، برهانا جديدا ساطعا على صحة نظرية لينين عن الثورة الاشتراكية .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - اذكر العلام الاقتصادية الاساسية للامبريالية .
- ٢ - ما هو الاحتكار الرأسمالي وما هي اشكاله ؟
- ٣ - ما هي الاتحادات الاحتكارية العصرية في البلدان الرأسمالية الرئيسية ؟
- ٤ - ما هي اشكال صراع المزاخمة في عهد الامبريالية ؟
- ٥ - فيم يتلخص دور المصارف الجديد في عهد الامبريالية ؟
- ٦ - ما هو الرأسمال المالي وما هي الطغمة المالية ؟
- ٧ - اشكال تصدير الرساميل الى الخارج وعواقبه .
- ٨ - اعط مواصفات تقاسم العالم اقتصاديا واقليميا في عهد الامبريالية ومواصفات الصراع من اجل اعادة تقاسمه .
- ٩ - ما هو نظام الامبريالية الاستعماري وما هو دور المستعمرات في عهد الامبريالية ؟
- ١٠ - ما هو الربح الاحتكاري وما هي مصادره ؟
- ١١ - ما هو مكان الامبريالية في التاريخ ؟
- ١٢ - ما هو جوهر قانون تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي للرأسمالية في عهد الامبريالية ؟
- ١٣ - تعاليم لينين حول امكان انتصار الاشتراكية في بلد واحد بمفرده .

الفصل الثامن

الازمة العامة للرأسمالية

تشغل الازمة العامة للرأسمالية مرحلة تاريخية مديدة نسبيا . وهى تتطور من مرحلة الى اخرى ، بتفاوت ، وقفزات ، عبر المعارك الطبقيـة والعواصف الاقتصادية .

١ - جوهر وتطور الازمة العامة للرأسمالية العالمية

جوهر الازمة العامة للرأسمالية ومراحلها

" ان العهد الراهن ، ومضمونه الاساسى الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، هو عهد النضال بين النظامين الاجتماعيين المتضادين ، عهد الثورات الاشتراكية والثورات الوطنية التحررية ، عهد انهيار الامبريالية وتصفية نظام المستعمرات ، عهد انتقال شعوب جديـدة وجديدة الى طريق الاشتراكية ، عهد انتصار الاشتراكية والشيوعية على نطاق العالم كله " * . ان هذه الموضوعة التى صاغها برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، تعبر عن جوهر الازمة العامة للرأسمالية . ان ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا عام ١٩١٧ هى التى ارسيت بداية الازمة العامة للرأسمالية . فلم تبق الرأسمالية النظام الوحيد الذى يشغل العالم بأسره . فعلى سدى من الكرة الارضية ، ظهرت دولة لا تركز على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بل على اساس الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية لوسائل الانتاج الاساسية . ان انتصار الثورة البروليتارية فى روسيا قد عنى ان عهد هلاك الرأسمالية وانتصار

* برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى ، ص ٧ - ٨ . الطبعة العربية ، موسكو ، ١٩٦١ .

الاشتراكية قد بدأ وأطل . وتأكدت كليا صحة النظرية التي صاغها لينين ابان الحرب العالمية الاولى والتي تقول ان الاشتراكية لن تنتصر فـى عهد الامبريالية فى مختلف البلدان فى آن واحد ، بل خلال مرحلة طويلة من الزمن ، عن طريق انفصال مختلف البلدان ، واحدا بعد آخر ، انفصالا ثوريا عن النظام الرأسمالى العالمى .

قلنا فى فصل سابق ما هى ازمتات فيض الانتاج الاقتصادية . ان هذه الازمات سمة ملازمة حتما لاسلوب الانتاج الرأسمالى . وخلافا لها ، لاتشمل الازمة العامة للرأسمالية الاقتصاد فقط ، بل تشمل ايضا جميع الميادين الاخرى فى حياة البلدان الرأسمالية ، والسياسة والثقافة والايديولوجية ؛ انها ازمة النظام الرأسمالى العالمى بمجمله وفى جميع نواحيه ، ازمة تتميز بالصراع بين الرأسمالية المحكوم عليها تاريخيا بالهلاك وبين الاشتراكية الناشئة التى يعود لها المستقبل . ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو المضمون الاساسى لعهد الازمة العامة للرأسمالية .

لقد دخلت الازمة العامة للرأسمالية المرحلة الثالثة من تطورها . المرحلة الاولى بدأت فى حقبة الحرب العالمية الاولى وانتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا . والمرحلة الثانية تطورت ابان الحرب العالمية الثانية والثورات الاشتراكية التى قامت فى جملة من بلدان امريكا وآسيا . وفى النصف الثانى من العقد السادس من قرننا ، دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة من ازمتها العامة هى المرحلة الثالثة . وأهم ميزة تتميز بها هذه المرحلة الجديدة ، انها لم تبدأ بالارتباط مع حرب عالمية ، بل فى ظروف المباراة والنضال بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى ، فى ظروف تغير نسبة القوى لصالح الاشتراكية .

ان انتصار الثورة الاشتراكية فى كوبا ولاوس وكمبوتشيا وافغانستان ، والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية فى عدد من البلدان النامية التى سلكت سبيل التطور اللارأسمالى ، - كل هذا أثبت امكانية سقوط حلقات جديدة من نظام الرأسمالية العالمية فى ظروف السلام .

اما السمات الجذرية التى تتسم بها الازمة العامة للرأسمالية فهى : انقسام العالم الى نظامين اجتماعيين متضادين وانفصال بلدان جديدة وجديدة ابدا عن الرأسمالية ، وتزايد ضعف مواقع الامبريالية فى المباراة الاقتصادية مع الاشتراكية ؛ وازمة وانهيار نظام الامبريالية الاستعمارية ؛ واشتداد تناقضات الامبريالية مع تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية واشاعة العسكرية فى الاقتصاد ؛ وتفاقم عدم الاستقرار الداخلى واستفحال التعفن فى الاقتصاد الرأسمالى ، اللذين يتجليان فى تزايد عجز الرأسمالية عن استخدام القوى المنتجة بكليتها (وتائر ضعيفة فى نمو الانتاج ، ازمات استخدام القوى المنتجة بكليتها) ؛ وبطالة مزمنة ؛ دورية ، عجز دائم عن تشغيل الطاقات الانتاجية ، بطالة مزمنة) ؛ وتعاظم النضال بين العمل والرأسمال ؛ واحتدام التناقضات فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى احتداما شديدا ؛ واشتداد الرجعية السياسية اشتدادا لا سابق له فى جميع النواحي ، وقيام أنظمة فاشية فى جملة

من البلدان ؛ والازمة العميقة فى السياسة البرجوازية والايديولوجية البرجوازية .
لنبحث ظهور هذه السمات فى مرحلة الازمة العامة للرأسمالية .

انقسام العالم الى نظامين

نشبت الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٤ - ١٩١٨ من جراء تفاقم التناقضات بين الدول الامبريالية فى غمرة صراعها من اجل اعادة تقسيم العالم . وقد اوهنت الحرب الامبريالية وخلقت جوا ملائما لخرق جبهتها . وقد خرقت جبهة الامبريالية فى روسيا ، فى هذا البلد الذى تبين انه اضعف حلقة فى سلسلة الامبريالية العالمية ، وعقدة جميع تناقضاته . ومن جراء انتصار الثورة البروليتارية فى روسيا ، انفصلت روسيا عن النظام الرأسمالى وشرعت تبني الاشتراكية ، وكشفت فى اجل قصير مزاياها بالنسبة للرأسمالية . فقبل ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ ، كانت روسيا تشغل المرتبة الخامسة فى العالم من حيث الانتاج الصناعى ؛ ولكنها بعد ٢٠ سنة ، قبل عام ١٩٣٧ ، شغلت المرتبة الاولى فى اوروبا والثانية فى العالم من حيث هذا المؤشر .
ثم انفجر الحرب العالمية الثانية . وقد حضرتها قوى الرجعية العالمية وشنتها كتلة الدول الفاشستية : ألمانيا الهتلرية واليابان وايطاليا . وانتهت الحرب بهزيمة المعتدين الفاشست الكلية . والاتحاد السوفييتى هو الذى اضطلع بالدور الحاسم فى هذه الهزيمة . وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ نهوض عاصف فى الحركة الثورية وحركة التحرر الوطنى فى العالم بأسره . وانفصلت جملة من البلدان فى اوروبا وآسيا عن النظام الرأسمالى وسلكت سبيل بناء الاشتراكية الامر الذى ادى الى تغير نسبة القوى بين الاشتراكية والرأسمالية فى صالح الاشتراكية .

وهكذا تفاقمت اكثر من ذى قبل الازمة العامة للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية . وبدأت المرحلة الثانية من هذه الازمة . وهذا ما تجسد فى كون الاشتراكية قد تخطت نطاق بلد واحد وتحولت الى نظام اشتراكى عالمى .

ان اقتصاد البلدان الاشتراكية يتطور بوتائر اعلى بما لا يقارن من وتائر تطور الاقتصاد الرأسمالى . ففي عام ١٩٥٠ انتجت البلدان الاشتراكية زهاء ٢٠ ٪ من المنتج الصناعى العالمى . وفى عام ١٩٦٠ ، وبالقياس الى عام ١٩٣٧ ، كان حجم الانتاج الصناعى قد ازداد فى البلدان الاشتراكية الى ٦٨ مرات ، وفى البلدان الرأسمالية الى اقل من ٢٥ مرة .

وصلت مرحلة جديدة من الازمة العامة للرأسمالية ، هى المرحلة الثالثة . والسمة الرئيسية التى تميز هذه المرحلة هى ان النظام

الاشتراكي العالمي يصبح العامل الحاسم في تطور المجتمع البشري .
ان السبيل الرئيسي لتطور البشرية يحدده النظام الاشتراكي العالمي ،
والطبقة العاملة العالمية ، وجميع القوى الثورية .ينجم بالتالي ان المرحلة
الثالثة لازمة العامة للرأسمالية تتصف ، اول ما تتصف ، بالمباراة بين
النظامين العالميين ، وفي هذه المباراة تتوطد مواقع الاشتراكية اكثر
فاكثر ، بينما تفقد الامبريالية مواقعها اكثر فاكثر . فان البلدان
الاشتراكية ، مثلا ، قد زادت في عام ١٩٨٠ حجم الانتاج الصناعي الى
١٤ مرة بالمقارنة مع عام ١٩٥٠ ، بينما زادت البلدان الرأسمالية
المتطورة الى قرابة ٣ر٨ مرات .
وفي المرحلة الثالثة لازمة العامة للرأسمالية سلكت طريق البناء
الاشتراكي شعوب كندا ولاوس وكمبوتشيا وافغانستان .

تفاقم قضية الاسواق . البطالة المزمنة وعجز

المؤسسات المزمع عن الانتاج بكامل الطاقة

من السمات التي تميز الازمة العامة للرأسمالية ، تفاقم قضية اسواق
التصريف وميادين توظيف الرساميل . وهذا التفاقم ناجم بالدرجة الاولى
عن اتساع التفاوت اكثر فاكثر بين تطور الانتاج وامكانيات تصريف
البضائع . ان انفصال بلد ضخم كروسيا عن النظام الرأسمالي في المرحلة
الاولى من الازمة العامة للرأسمالية ، قد قوى الصراع بين البلدان
الرأسمالية من اجل اسواق التصريف وميادين توظيف الرساميل . ومع
نشوء النظام الاشتراكي العالمي ، في المرحلة الثانية من الازمة العامة
للرأسمالية ، وفي مرحلتها الثالثة ، تقلص ميدان الاستثمار الرأسمالي
اكثر من ذي قبل .

وادي نشوء النظام الاشتراكي الاقتصادي العالمي الى نشوء سوق
اشتراكية عالمية . وقد ظهرت الآن ، على النطاق العالمي ، سوقان
عالميتان متقابلتان : سوق البلدان الاشتراكية وسوق البلدان الرأسمالية .
ومع تقلص منطقة الاستثمار الرأسمالي وتفسخ نظام الامبريالية
الاستعماري ، ومع تكاثر الازمات الاقتصادية ومع تردى وضع جماهير
الكادحين ، واشاعة العسكرية في الاقتصاد ، تفاقم تناقضات السوق
الرأسمالية العالمية واشتد الصراع من اجل الاسواق . ان احتدام
الصراع من اجل الاسواق ينجم ايضا عن المزاخمة من جانب الرأسمالية
التي تتطور في البلدان الضعيفة التطور اقتصاديا . فان هذه البلدان
تحتاج اكثر فاكثر الى اسواق لتصريف البضائع . وهذا يصح خاصة
على سلع الصناعة الخفيفة .

والصراع من اجل اسواق التصريف وميادين توظيف الرساميل يؤدي
الى اصطدامات بين اتحادات الرأسماليين الاحتكارية وكذلك بين
الدول الامبريالية .

ان تفاقم قضية الاسواق وميدان توظيف الرساميل يرتبط وثيقا
الارتباط بعجز المؤسسات الصناعية المزمعن عن الانتاج بكامل طاقتها
وبالبطالة الجماهيرية الدائمة .

فى مرحلة ما قبل الاحتكار من تطور الرأسمالية ، لم تكن مشكلة
العجز الكلى عن الانتاج بكامل الطاقة فى المؤسسات الصناعية تقسم
الا ابان الازمات الاقتصادية . اما اليوم ، ففي مرحلة الازمة العامة
للرأسمالية ، غدا عجز المصانع والمعامل عن الانتاج بكامل طاقتها
ظاهرة دائمة ، اى انه يتخذ طابعا مزمنًا .

والعجز المزمعن عن الانتاج بكامل الطاقة فى المؤسسات الصناعية
يقابله طابع آخر للبطالة فى مرحلة الازمة العامة للرأسمالية . فيما مضى ،
كان جيش العاطلين عن العمل يتضخم فى سنوات الازمات الاقتصادية
ويزول كثيرا فى مراحل الانتعاش والنهوض ، اما فى مرحلة الازمة العامة
للرأسمالية ، فان هذا الجيش يغدو دائما ، مزمنًا ، جماهيريا . ان نسبة
العاطلين عن العمل بلغت فى عام ١٩٨٠ : فى انجلترا ، ٨٥ بالمئة
من مجمل السكان العاملين ؛ وايطاليا ، ٧٠ بالمئة ؛ فى الولايات
المتحدة ، ٧٥ بالمئة ؛ فى جمهورية المانيا الاتحادية ، ٣٥ بالمئة ؛
فى اليابان ، ١٩ بالمئة .

وقد تحولت البطالة الجماهيرية فى كثرة من البلدان الى بليسة
وطنية حقيقية . ففي البلدان الرأسمالية المتطورة فى اميركا الشمالية
واوروبا الغربية ، وكذلك فى اليابان واستراليا ، بلغ عدد العاطلين عن
العمل كليا ١٩ مليون شخص فى عام ١٩٨٠ من اصل ١٢٥ مليونا من
البروليتاريين الصناعيين . وهذا يعنى ان واحدا من كل تسعة ، بصورة
وسطية ، عاطل عن العمل . وفى البلدان النامية خلفت الامبريالية على
سبيل الارث مشكلة البطالة علاوة على غيرها من العيوب .

التغيرات فى الحلقة الرأسمالية

نعيد الى الازهان ان المرحلة التى تمتد من بداية ازمة
اقتصادية حتى بداية ازمة اقتصادية اخرى تسمى الحلقة . وتتألف
الحلقة من اربعة اطوار: الازمة ، الركود ، الانتعاش ، النهوض .
فى مرحلة الازمة العامة للرأسمالية تطرأ ايضا تغيرات فى الحلقة
الرأسمالية . وقوام هذه التغيرات ، ان مدة الحلقة تقل ، الامر الذى
يجعل الازمات اكثر تواترا . فقبل الحرب العالمية الاولى ، مثلا ، كانت
الازمات الاقتصادية تنشب كل ٨ - ١٢ سنة . وفى الفترة الواقعة بين
الحربين العالميتين الاولى والثانية (١٩١٩ - ١٩٣٨) وقعت ثلاث
ازمات اقتصادية ، اى ازمة كل ٦ - ٧ سنوات . وفى الوقت نفسه ،
ازدادت مدة طور الازمة ومدة طور الركود ، بينما غدا طور النهوض اقل
استقرارا . فيما مضى ، كانت الازمات تدوم سنة ونصف السنة او سنتين ،

فى حين ان ازمة ١٩٢٩-١٩٣٣ دامت اكثر من ٣ سنوات . وبعد الحرب العالمية الثانية ، صارت الازمات ، على العكس ، اقل عمقا واقصر زمنا ، مع انها اخذت تنشب فى اكثر بكثير من الاحيان .

لنأخذ على سبيل المثال الولايات المتحدة ، اغنى بلد فى العالم الرأسمالى . بعد الحرب العالمية الثانية ، تعرضت الصناعة الاميركية ، منذ اواخر عام ١٩٤٨ ، لضربات الازمة الاقتصادية التى راحت تتعمق وتتفاقم طوال عام ١٩٤٩ . وابتداء من النصف الثانى من عام ١٩٥٣ ، أخذت تتنامى فى الولايات المتحدة ازمة اقتصادية جديدة آلت الي انخفاض حجم الانتاج الصناعى ، وانخفاض الطلبات ، واتساع البطالة ونمو مخزونات البضائع . واستمرت الازمة فى عام ١٩٥٤ . وفى اواسط عام ١٩٥٧ ، انفجرت فى الولايات المتحدة ازمة جديدة من فيض الانتاج واشتدت خاصة فى عام ١٩٥٨ . وهذه الازمة الاقتصادية التى نشبت فى الولايات المتحدة ، امتدت وشملت ايضا بلدانا رأسمالية اخرى . ان ازمة ١٩٥٧-١٩٥٨ لم تمهد التربة لنهوض طويل الاجل فى الصناعة الاميركية . وقبل ان تنقضى سنتان ، شرعت الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠ تنزلق فى الازمة الاقتصادية من جديد . واستمرت هذه الازمة فى عام ١٩٦١ .

فى اواسط الستينيات (١٩٦٥-١٩٦٦) شملت ازمة فيض الانتاج عددا من البلدان الرأسمالية التى تجنبت الذبذبات الحلقية المتواترة . فى البدء تجلت الازمة فى ايطاليا وفرنسا واليابان ، وتهدت الازمة بقوة بالغة فى جمهورية المانيا الاتحادية . وقد اوقف تصاعد الحسب فى الفيتنام الازمة الاقتصادية التى بدأت فى الولايات المتحدة ، ولكنها لم تستطع ان تحول دون نشوب ازمة اقتصادية جديدة تفجرت فى الولايات المتحدة بكامل القوة فى اواخر ١٩٦٩ .

ان الازمة الاقتصادية ١٩٦٩-١٩٧١ قد اصابته كذلك بلدانا رأسمالية اخرى - ايطاليا ، كندا ، اسبانيا ، فنلندا ، النمسا . كذلك لوحظ الركود والتباطؤ فى الانتاج الصناعى فى المانيا الغربية واليابان .

فى اواخر ١٩٧٣ ، بدأت مصاعب اقتصادية خطيرة فى البلدان الرأسمالية المتطورة من جراء ازمة الطاقة وازمة الخامات ، وكذلك من جراء اشتداد عمليات التضخم النقدى . وتوقف طور النهوض .

فى سنة ١٩٧٤ عانت البلدان الرأسمالية هزات اجتماعية خطيرة وهبوطا شديدا فى النشاط الاقتصادى تحول الى ازمة اقتصادية شملت النظام الرأسمالى بأسره . ان هبوط وتأثر النمو الاقتصادى هبوطا حادا على امتداد سنة ، وازمة صناعة السيارات وازمة صناعة النسيج اللتين اتخذتا ابعادا عالمية ، وانخفاض نطاق اعمال البناء السكنى فى كل مكان ، وتعمق ازمة الوقود والخامات ، والازمة الغذائية والجوع فى كثير من مناطق آسيا وافريقيا ، وعمليات التضخم النقدى التى لا سابق لها ، وتفاقم هزات العملات ، ونمو جيش العاطلين عن العمل ، وتسردى

اوضاع الكادحين العادية ، وكعاقبة لذلك ، اشتداد المصادمات الطبقيّة بين العمل والرأسمال بكل حدة ؛ وتفاقم التناقضات بين السّودل الامبريالية في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وتعاظم الحماية - كل هذا لا بعد من ان يشكل قائمة كاملة بالعمليات التي تعصف باقتصاد الرأسمالية .

حلت ازمة فيض الانتاج الاقتصادية التالية في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، وعكست التراكم المديد للتناقضات في تطور كل نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية . وقد تميزت هذه الازمة مع ما لازمها من حدة خاصة بكونها تفجرت في آن واحد في جميع البلدان الرأسمالية المتطورة ؛ فمن حيث قوتها وعمقها ، لا يمكن مقارنتها الا بازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . كذلك تميزت هذه الازمة بكونها تشابكت مع عدد من الازمات في الميادين الاخرى من الاقتصاد الرأسمالي العالمي - مع ازمة الطاقة ، وازمة البيئة ، وازمة الاغذية . وهذه الازمات البنيوية عمقت بدورها ازمة فيض الانتاج الاقتصادية الحلقية وصعبت الخروج منها .

وقد جرت ازمة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ في ظل الازمة النقدية والاختلال الخارق في النظام النقدي والتسليفي في البلدان الرأسمالية . واستعصت عمليات التضخم النقدي على المراقبة وصعبت الخروج من الازمة .

ابان ازمة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ هبط الانتاج الصناعي في البلدان الرأسمالية المتطورة ٨.٥ ٪ خلال عام ١٩٧٥ ، وهبطت التوظيفات الاجمالية لتوسيع وتحديث الصناديق الاساسية ١٠.٥ ٪ ، وفي البنساء السكّني ١٦.١ ٪ . واستخدمت هذه البلدان طاقتها الانتاجية بنسبة ٧٠ - ٧٢ ٪ ، والولايات المتحدة بنسبة ٦٤ ٪ .

ان انخفاض الانتاج ، والعجز عن استخدام الطاقات الانتاجية بكليتها قد نزلا عبثا مرهقا على كواهل الشغيلة واستتبعها تفاقم البطالة تفاقمًا كارثيًا .

وهكذا عانى اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة في مرحلة ما بعد الحرب وطأة الازمة الاقتصادية عدة مرات . ناهيك عن الاخلال بالتعاقب العادي في اطوار الحلقة . فقد زال بعض اطوار الحلقة . مثلاً . ليس من النادر ان يتم الانتقال من الازمة الى الانتعاش دون المرور بطور الركود ، بينا الانتعاش يقود في غالب الاحيان لا الى طور النهوض بل الى ازمة جديدة مباشرة . ثم ان الانتقال الى الازمة في جملة من الحالات لا يتحقق بشكل انفجار ، بل تدريجياً ، عبر مرحلة طويلة من جمود سابق للازمة . وتتطور الازمة بابطأ مما مضى . والافلاسات البنكية والبرصية التي كانت فيما مضى تتجلى بكل سطوع صارت اندر . والازمات نفسها تتميز في مرحلة ما بعد الحرب بطول اقل مما قبل الحرب العالمية الثانية .

في بعض الفروع وفي بلدان برمتها من النظام الرأسمالي ، تلاحظ مظاهر الركود المزمن والتدهور المزمن ، وتباطؤ وتائر التطور العامة .

وهناك كذلك عوامل أخرى أفقت الى تغير الحلقة الرأسمالية فسي
مرحلة ما بعد الحرب .

ان مجرى الحلقة يتأثر الى حد معين بتطور رأسمالية الدولة
الاحتكارية وتتدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية لما فيه مصلحة
الاحتكارات . وفضل تدابير الدولة لضبط الامور (مشتريات الدولة من
منتجات الصناعة والزراعة ، الاعانات والقروض من الدولة للاحتكارات ،
والخ .) ، تحاول البرجوازية الاحتكارية ان تضعف من القوة التدميرية
التي تلازم الازمات الاقتصادية . ولكن رأسمالية الدولة الاحتكارية ،
رغم تأثيرها في الحلقة الرأسمالية ، عاجزة عن القضاء على ازمات فيض
الانتاج الاقتصادية .

ان اشاعة العسكرية في الاقتصاد تؤثر في مجرى الحلقة الرأسمالية
ولكن تأثيرها مزدوج ومتناقض . فهي ، من جهة ، تنشط الفروع الصناعية
المرتبطة بانتاج الاسلحة وتحفزها الى نهوض موقت ، وهي ، من الجهة
الآخرى ، تستتبع مزيدا من التأزم في جميع تناقضات تجديد الانتاج
الرأسمالي وتخلق المقدمات لازمة اشد عمقا .

والتقدم العلمي والتكنيكي يؤثر كذلك في مجرى الحلقة . يحدث ما
يسمى التلف (الاستهلاك) المعنوي السريع في الرأسمال الاساسي .
ولهذا فان التوظيفات الاساسية ، رغم انها تنخفض في مراحل الازمات ،
تبقى مع ذلك على مستوى عال نسبيا . وهذا ما يعطى تطور الحلقة
اشكالا تختلف بعض الشيء عن الاشكال السابقة .

والنضال الطبقي في البلدان الرأسمالية يؤثر في مجرى الحلقة . فكلما
ازدادت نجاحات العمال في النضال الطبقي ، كلما اضطرت البرجوازية
الى الاقدام على التنازلات الاقتصادية . ان توسيع السوق الداخلية
يمكنه ان يشكل الى حد ما عاملا يعيق اشتداد ازمة فيض الانتاج .

وانهيار النظام الاستعماري أثر ايضا في الحلقة الرأسمالية . وهذا
ما يتجلى في كون البلدان التي ظفرت بالاستقلال السياسي ، تناضل
من اجل استقلالها الاقتصادي . ان التصنيع الذي تحققه جملة من
هذه البلدان قد افضى في العقود الاخيرة من السنين الى ازدياد
مشتريات البلدان النامية من التجهيزات في البلدان الرأسمالية المتطورة
ازديادا كبيرا . وهذا العامل الجديد يمكنه ان يسهم في انماء الانتاج
في البلدان المتطورة ، ولكنه ليس عاملا ثابتا ، لأن مشتريات البلدان
النامية من التجهيزات تتعرض للتقلبات المرتبطة بنقص العملات الاجنبية
اذا ما قلت صادراتها . هذه هي بعض العوامل التي تؤثر في مجرى
الحلقة الرأسمالية في الظرف الراهن .

ان العجز المزمن عن الانتاج بكامل الطاقة في المؤسسات الصناعية ،
والبطالة الجماهيرية المزمنة ، والازمات الاقتصادية المتواترة اكثر فاكثرا ،
كل هذا يشهد على ان الرأسمالية المعاصرة لم يبق في مستطاعها
الافادة من القوى المنتجة الكبرى التي تطورت في احشائها ، وانها

تطور الظاهرات الازمية فى النظام الاقتصادى

الرأسمالى العالمى

فضلا عن ازمتا فيض الانتاج الاقتصادية ، يخضع نظام الانتـــاج الرأسمالى العالمى لتأثير الازمة النقدية ، والازمة الطاقية ، والازمة الغذائية والازمة البيئية .

ان ازمة نظام الامبريالية النقدي قد نشبت فى اواخر الستينيات . ولهذه الازمة تاريخها . فبعد الحرب العالمية الثانية ، توصلت الاوساط الامبريالية الاميركية ، بالاعتماد على وضع الولايات المتحدة الاميركية السائد فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، الى اخضاع عملات الدول الرأسمالية للدولار الاميركى . وبموجب اتفاقية بريتون - فود (١٩٤٤) ، اعتبر الدولار موازيا من حيث قيمته للذهب واصبح معيار القيمة بالنسبة للعملات الرأسمالية الاخرى اى انه اعتبر العملة الاحتياطية المركزية . ثم تعزز وضعه المميز بكونه بقى بين العملات العملة الوحيدة التى كان من الممكن مبادلتها بالذهب بحرية ، بواسطة الخزانة الاميركية ، والسعر الثابت الرسمى . وكانت جميع البلدان الاخرى - الاعضاء فى صندوق النقد الدولى ، ملزمة باقرار تعادل قيمة عملاتها بالدولارات . وهكذا اصبح الدولار اساس النظام النقدي فى العالم الرأسمالى .

استغلت الولايات المتحدة وضع عملتها الخاص فى العالم الرأسمالى فأخذت تدفع توظيفاتها من الرساميل فى البلدان الاخرى والنقشات المرتبطة بسياساتها العدوانية . ولكن التضخم النقدي الدولارى بدأ فى عام ١٩٦٧ . فراء حدود الولايات المتحدة الاميركية تكدست كمية ضخمة من الدولارات التى هبطت قيمتها . وفى هذه الظروف ، كسفت كبريات المصارف الرأسمالية عن مبادلة الدولارات الورقية بالذهب .

وتقدمت الحكومة الاميركية بدورها ببرنامجها من الاجراءات الاستثنائية لانقاذ الدولار وتوطيد مواقع الامبريالية الاميركية للمراحة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . وفى سنة ١٩٧١ كفت الولايات المتحدة عن مقايضة الدولارات بالذهب . وفى سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٣ ، تم تخفيض سعر الدولار . والذى رسميا وكلها مضمون العملات الذهبى ، واقيم نظام ما يسمى بالاسعار العائمة للعملات . وزال نظام بريتون - فود . واقـــرت اتفاقية كينغيتون (او جامايكا) سنة ١٩٧٦ رسميا الانتقال الى علاقات السوق المتغيرة باستمرار بين عملات البلدان الرأسمالية .

ان الازمة النقدية اى الاختلال الحاد فى الانظمة النقدية والتسليفية الداخلية وفى العلاقات النقدية والعالية العالمية فى البلدان الرأسمالية قد تجلت قبل كل شىء فى تصفية المعيار الذهبى . ان الخصائص التى تتميز بها الازمة النقدية هى التضخم النقدي ، والذبذبات وانعدام

التوازن فى موازين المدفوعات ، وتغير النسب بين الاسعار فى مختلف البلدان بشدة ، والتغيرات غير المتوقعة فى النسبة بين اسعار العملات ، وتغير بنية وتوزع الاحتياطيات من العملات . وتواصل البلدان الرأسمالية الرئيسية البحث عن الوسائل لاجل اضعاف الازمة النقدية . ولكنه من المستحيل القضاء على الاسباب الجذرية للازمة النقدية فى ظل الرأسمالية . ان عبء الازمة النقدية الاساسى يقع على كواهل الجماهير الكادحة .

ان الازمة النقدية لنظام الامبريالية هي احد المظاهر الساطعة للازمة العامة للرأسمالية . وهى تمارس تأثيرا معاكسا فى تجديد الانتاج ، اذ تخفض وتائر نموه وتخلق جوا من عدم الثقة فى المستقبل ، وتشيع الاختلال فى التجارة العالمية .

وقد استثارت ازمة الطاقة تعقيدات كبيرة فى الاقتصاد الرأسمالى . فقد نجحت فى صناعة البترول حيث يعود وضع السيادة الى سبعة من كبريات الاحتكارات البترولية العالمية العاملة فى استخراج البترول فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة سابقا . ونظرا لتزايد الطلب على البترول كانت تبتز ارباحا طائلة . فأنشأت البلدان المصدرة للبترول كارتلا معاديا للامبريالية ، وأمت ملكية الاحتكارات البترولية . واخذت اسعار البترول ترتفع . وتبين انه من المستحيل اقامة توازن بين انتاج واستعمال الموارد الطاقية فى ظل نظام الاقتصاد الرأسمالى . وظهر نقص حاد الى موارد الطاقة . واتاحت ازمة الطاقة للاحتكارات البترولية ابتزاز ارباح فاحشة ، خيالية . وفى الوقت نفسه كان لهذه الازمة تأثير فتاك فى اقتصاد البلدان المتحررة الفتية ، وفى اوضاع الكادحين الاقتصادية فى العالم الرأسمالى . وهذه الازمة تؤزم تناقضات الامبريالية اكثر من ذى قبل .

فى العقود الاخيرة من السنين واجهت البشرية مشكلة الازمة البيئية . فان استعمال الرأسمالية للموارد الطبيعية بصورة عفوية ووحشية ، وتلويث البيئة المحيطة قد عرضا للخطر امكانية تجديد عوامل التطوير الاقتصادى الطبيعية . ان الرأسمال الاحتكارى يسعى الى حل هذه المعضلة بالطرائق الرسمية ، اى بتوزيع أضر و"اقدر" فروع الانتاج (الصناعة البتروكيمياوية ، صناعة الاستخراج ، والخ .) فى اراضى البلدان النامية ، وتحويل اجراءات حماية البيئة المحيطة الى مصدر للارثاء .

ان تشابك شتى الظاهرات الازمية التى تصيب الاقتصاد الرأسمالى يدل على استمرار تطور الازمة العامة للرأسمالية . ان بنية المجتمع الرأسمالى الاقتصادية والاجتماعية تدخل فى تناقض متفاقم ابدا مع حاجات الجماهير الشعبية ، ومع مقتضيات التقدم الاجتماعى والتطوّر الديمقراطى والسياسى .

تعمق الازمة العامة للرأسمالية

فى السبعينيات ، استمر تعمق الازمة العامة للرأسمالية ، التى تشمل الاقتصاد والسياسة والايديولوجية وجميع ميادين المجتمع الرأسمالى الاخرى . فيم تتلخص اصالة المرحلة الراهنة من الازمة ؟

يتسم باكبر جانب من الاهمية كون الازمة تجرى فى جو من تزايد قدرة العملية الثورية العالمية : جبروت الاشتراكية الفعلية ، تطور الحركة العمالية العالمية وحركة التحرر الوطنى . وقد كانت سنوات السبعينيات ، كما جاء فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى امام مؤتمر الحزب السادس والعشرين ، سنوات " اطراد تعاظم نشاط ومكانة الاتحاد السوفيتى وسائر بلدان الاسرة الاشتراكية . وتكلم نضال الشعوب الثورى بانتصارات جديدة . . . وفى السبعينيات انتهت عمليا تصفية الامبراطوريات الاستعمارية . وتقلص مجال السيادة الامبريالية فى العالم ، وتأزمت التناقضات الداخلية فى بلدان الرأسمال واشتدت المواجهة بينها " .

كان اشتداد الذبذبات الحلقية الكبير اسطع ظاهرة لتفاقم تناقضات الرأسمالية فى الميدان الاقتصادى . وفى السبعينيات ، عانت الرأسمالية ثلاثة اطوار هبوط فى الانتاج بسبب الازمة . واحدها - الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ - كان اعرق واغوى ازمة لفيض الانتاج منذ الثلاثينيات . وفى اوائل الثمانينيات يعانى العالم الرأسمالى كذلك هزات عميقة فى الاقتصاد . وتفاقم البطالة يجسلب لعشرات الملايين من الناس بلايا مرهقة .

وفضلا عن تناقضات تجديد الانتاج الحلقى ، نشبت وتعمقت ازيمات بنيوية فى عدد من الفروع الرائدة فى اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا . وقد تجلى ذلك فى ركود الانتاج فى صناعة الحديد والفولاذ ، وصناعة السيارات ، وفى الازمة الطاقية المرهقة ، وفى تأزم مشكلة الخامات . وفى كل مكان من العالم الرأسمالى ، ولاسيما فى الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا ، هبطت وتأثر نمو الانتاج الاجتماعى ونتاجية العمل هبوطا حادا ، وتباطأ التقدم العلمى والتكنيكى . واكتسب التضخم النقدى ابعادا لا سابق لها . ومنذ سنة ١٩٧٠ ارتفعت الاسعار بالمتوسط فى البلدان الرأسمالية ١٣٠ ٪ ، ومنذ سنة ١٩٧٥ ، ٥٠ ٪ . والخط المنحني للتضخم النقدى يزداد ارتفاعا اكثر فاكثر .

وقد ادى هجوم الرأسمال الاحتكارى على مستوى حياة الشغيلة وحقوقهم الى مزيد من تأزم النضال الطبقي . ولكن محاولات التخفيف من النضال الطبقي عن طريق اصلاحات اجتماعية ما باءت بالفشل هى ايضا . وفى السبعينيات ازداد عدد المشتركين فى الاضرابات اكثر من الثلث وبلغ ، بموجب المعطيات الرسمية وحدها ، ربع مليار شخص . وعلى نطاق واسع انتشرت اشد اشكال النضال فعالية ، ولاسيما احتلال المؤسسات من قبل المضربين لاجل الحيلولة دون اغلاقها ودون صرف

الشفيلة بالجملة .
وفى صفوف الحركة العمالية تعاظم فهم ضرورة مقاومة محاولات
الرأسمال لالقاء كل عبء عواقب الازمات الاقتصادية على كواهل الشفيلة ،
وفهم ضرورة النضال من اجل التحويلات الاجتماعية الديمقراطية ، وضد
الرأسمال الاحتكارى . وفى رسم هذا النهج ، وفى تنظيم النضال من
اجل تحقيقه ، تسهم بالقسط الاكبر الاحزاب الشيوعية والعمالية فى
البلدان الرأسمالية .

ان تأزم تناقضات الرأسمالية ، الاجتماعية منها والسياسية
والاقتصادية ، يخلق مقدمات جديدة لازدياد نشاط جميع القوى المعادية
للاحتكارات ، ولتطوير النضال من اجل السلام والديموقراطية والتقسيم
الاجتماعى . وتحقيق هذه المقدمات يتوقف بقدر هائل على لحة ووحدة
جميع فصائل الحركة الثورية العالمية ، وعلى النشاط السياسى والايدىولوجى
الذى تبذله طليعتها ، الاحزاب الشيوعية والعمالية .

٢ - انهيار نظام الامبريالية الاستعمارية

وسبل تطور البلدان المتحررة

انهيار النظام الاستعماري . الاستعمار الجديد

بتأثير ثورة اكثور الاشتراكية العظمى فى روسيا ، اشتد نضال شعوب
البلدان المستعمرة من اجل تحريرها الوطنى ، وبدأت ازمة نظم
الامبريالية الاستعمارية .

ان ازمة نظام الامبريالية الاستعمارية تعنى تأزم التناقضات بين الدول
الامبريالية وبين البلدان المستعمرة والتابعة تأزما حادا . ومن جراء
تعاظم نضال التحرر الوطنى تتحرر المستعمرات والبلدان التابعة من
النير الامبريالى .

ابان الحرب العالمية الاولى ، لم تستطع البلدان الامبريالية -
المتروبولات - ان تزود المستعمرات بالسلع الصناعية لأن صناعة هذه
البلدان كانت مشغولة بتنفيذ الطلبات الحربية . فأخذت الصناعة
تتطور بسرعة فى المستعمرات ، وفى المقام الاول ، الصناعة الخفيفة ،
ولاسيما صناعة النسيج . واتسعت المؤسسات الصناعية ، ونشأت مصانع
ومعامل جديدة ، وتنامى عدد افراد البروليتاريا ، الطبقة الاوفر ثورية
فى المجتمع الرأسمالى .

والى النضال ضد الامبريالية تقود البروليتاريا الفلاحين الذين
يشكلون السواد الاعظم من سكان المستعمرات . وقد تكونت البرجوازية
الوطنية التى تتناقض مصالحها مع سيادة الاحتكارات الاجنبية .
وعلى اساس التطور الاقتصادى فى المستعمرات ، وتأثير ثورة اكثور

الاشتراكية العظمى ، اتخذت حركة التحرر الوطنى فى المستعمرات مقاييس وابعاذا لم يكن لها وجود قبل الحرب العالمية الاولى . وقد كتب لينين فى وصف هذه الحركة : " . . . ومن جراء هذه الحروب الامبريالية على وجه الدقة ، دخل الشرق نهائيا فى الحركة الثورية واجتذب نهائيا الى مجمل الحركة الثورية العالمية " * .

بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن ثمة تقريبا اية مستعمرة او اية بلاد تابعة فى الكرة الارضية لم تقع فيها انتفاضات كبيرة الى هذا الحد او ذاك ضد الامبريالية . وقد اتخذت حركة التحرر الوطنى نطاقا واسعا جدا فى بلدان آسيا . وفى سنة ١٩٢٤ سلكت جمهوريـة منغوليا الشعبية سبيل التطور الاشتراكى . وظفرت تركيا وافغانستان بالاستقلال السياسى . وقامت حركة التحرر الوطنى فى الصين والهند واندونيسيا وغيرها من البلدان بقوة عارمة . اما القوة القائدة فى حركة التحرر الوطنى للشعوب المضطهدة ضد الامبريالية فهى الطبقة العاملة التى تلف حولها الملايين والملايين من الفلاحين ، والعناصر الديمقراطية من بيئة البرجوازية وسائر فئات السكان .

بعد الحرب العالمية الثانية تحررت شعوب العديد من البلدان المستعمرة والتابعة من النظام الاستعمارى وسلكت سبيل التطور المستقل . وبدأ تفسخ وانهيار نظام الامبريالية الاستعمارى . وفى سنة ١٩١٩ كان سكان المستعمرات وشبه المستعمرات يؤلفون ٦٩ر٤ ٪ من سكان الكرة الارضية ، بينما كانوا لا يؤلفون فى سنة ١٩٨٠ غير ٣ر٠ ٪ . وبلغ عدد الدول المتحررة اكثر من ١٠٠ .

ان انهيار النظام الاستعمارى تحت ضغط حركة التحرر الوطنى هو الثانى من حيث اهميته التاريخية بعد نشوء نظام الاشتراكية العالمى .

صحيح ان الاستعمار منى بالانهيار تحت ضربات حركة التحرر الوطنى الجبارة للشعوب المضطهدة ، ولكن الامبريالية تحاول ان تتكيف للظروف الجديدة وتحفظ مواقعها وتوطدها . وهذا الهدف يبتغيه الاستعمار الجديد .

الاستعمار الجديد هو نظام كامل من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها من علاقات استثمار الدول الوطنية الفتية من قبل الامبريالية عن طريق استغلال تخلفها الاقتصادى ووضعها غير المتكافئ ، التابع ، فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

ان الامبريالية تدعم الاوساط الرجعية فى البلدان المتحررة ، وتكبح تصفية البنيات الاجتماعية المتأخرة ، وتسعى الى تصعيب تطورها فى الطريق للارأسمالي الذى يفتح الافق الاشتراكى . ويفرض الامبرياليون على هذه الدول المعاهدات الاقتصادية والاحلاف العسكرية السياسية التى

تمس بسيادتها .

ان الولايات المتحدة الاميركية هي حصن الامبريالية المعاصرة
الرئيسى . ويبدل الامبرياليون برئاسة الولايات المتحدة الاميركية جهودا
يائسة للحفاظ بطرائق جديدة وفي اشكال جديدة على استثمار شعوب
المستعمرات واشباه المستعمرات السابقة . وتحاول الاحتكارات ان تبقى
في ايديها مقابض الرقابة الاقتصادية والنفوذ السياسى فى بلدان اميركا
اللاتينية وآسيا وافريقيا . وهذه الجهود ترمى الى صيانة وتوطيد المواقع
فى اقتصاد البلدان المتحررة ، واجتذاب هذه البلدان الى الكتـل
الحربية ، وغرس الانظمة العسكرية الديكتاتورية فى هذه البلدان ، وانشاء
القواعد الحربية فى اراضيها .

ان الاستعمار الجديد الذى يشكل الخطر الرئيسى على تطوـر
البلدان المتحررة تطورا مستقلا يقابله ويعارضه العون الاخوى والمنزله
لهذه البلدان من جانب الدول الاشتراكية ، وهذا العون يسهل على
الدول الفتية خوض النضال فى سبيل الاستقلال الاقتصادى والتقدم
الاجتماعى .

الاستقلال السياسى نقطة انطلاق تطور الاقتصاد

ان ظفر شعوب البلدان المستعمرة والتابعة والضعيفة التطوـر
بالاستقلال السياسى هو نقطة انطلاق تطور البلدان المتحررة . وقد جرى
بسبل مختلفة واشكال مختلفة . فقد اضطرت بعض الشعوب الى نيل
الاستقلال فى غمرة الكفاح المسلح الضارى ضد المستعمرين ، وخاضت
شعوب اخرى نضالا سياسيا مديدا وعنيدا ضد ظالميهـا . ولكن الاستقلال
السياسى هو على كل حال نتيجة للنضال التحررى الوطنى .

ان تشكيل الدولة الوطنية السيدة بنتيجة النضال فى سبيل الاستقلال
السياسى يضع نهاية ممارسة السلطة السياسية المباشرة من قبل الدولة
الاجنبية - المترولى - على شعب المستعمرة السابقة . ولكن هـذا
الاستقلال السياسى ، كما جاء فى برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد
السوفييتى ، " يكون غير وظيفى والاركان ويتحول الى مجرد وهم اذا لم
تفـض الثورة الى تغيرات عميقة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، اذا لم
تحقق مهام الانبعاث الوطنى الملحة " .

ان البلدان النامية تختلف كثيرا بعضها عن بعض من حيث مستوى
التطور الاجتماعى والاقتصادى . فان بعضها (الهند ، البرازيل ،
المكسيك ، باكستان ، الخ .) تملك صناعة متطورة نسبيا وروليتاريـا
مكونة ، وفى بلدان اخرى (البلدان الاستوائية فى افريقيا) ، لا تزال
الصناعة بسبيل النشوـ وجسب ، و ٨٠ - ٩٠ ٪ من السكان يعيشون على
الزراعة التى لا تزال متأخرة والتى تتسم فى غالب الاحيان بالسمنة
العينية . كذلك تختلف البلدان النامية من حيث الاراضى ومن حيث

عدد السكان ومن حيث الاحوال المناخية .
ولكن رغم جميع الفوارق ، تشترك البلدان المتحررة ببعض السمات :
التأخر الاقتصادي ، عدم تطور السوق الداخلية ، التبعية حيال الاستيراد
فيما يتعلق بالتزود بوسائل الانتاج والخامات والاغذية ، وزن الصادرات
النسبي الكبير . وهذا ما يضع هذه البلدان في وضع غير متكافئ اطلاقا
في السوق العالمية . وانه لكبير نصيب الرأسمال الاحتكاري الاجنبي في
اقتصاد البلدان المتحررة ، ناهيك بان هذا الرأسمال يدعم الجماعات
المحافظة من البرجوازية الوطنية ، وسيروقراطية الدولة ، ويعارض التحويلات
الاجتماعية والاقتصادية الجذرية . وفي كثير من البلدان يساند
الرأسمال الاجنبي الانظمة الرجعية ، المعادية للديموقراطية ، ويفسرس
الفساد والرشوة ، ويؤجج نيران النزاعات القومية والنزاعات بين القوميات
(بين الدول) .

ان سكان البلدان المتحررة اميون اساسا ، وتفرق بينهم الالهام
الدينية والعصبية الدينية ، والعداوة القومية ، وهي محرومة كليا تقريبا
من الرعاية الصحية ، وثقافتها منخفضة المستوى ، والبنية الاجتماعية
الطبقة متأخرة في كثير من البلدان ، ومستوى حياة الشعب منخفض ،
وسبب من نقص التغذية ومن الجوع والامراض والايضة يموت ملايين
الناس . وكل هذا نتيجة لترات الاستعمار .
ومن هنا ينجم ان استقلال البلدان المتحررة السياسي لا يكفي بعد
بحد ذاته لرفع مستوى التطور الاقتصادي . ولكنه يخلق الشروط لاجل
توطيد جميع قوى المجتمع و لاجل خوض النضال في سبيل التنمية
الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي .

النماذج الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتحررة

يتميز اقتصاد البلدان المتحررة بوجود نماذج (انماط) اجتماعية
واقتصادية مختلفة . وفي كل مكان تقريبا احتفظ النموذج المشاعي
بمواقع مهمة في الاقتصاد . وفي عدد من البلدان ولاسيما في افريقيا ،
يتبدى هذا النموذج في الشكل العشيري القبلي . ان هذا النموذج
يرتكز على الملكية المشاعية والاقتصاد العيني ، والعلاقات الاقتصادية فيه
معدومة او ضعيفة التطور . الا ان تطور العلاقات البضاعية النقدية
يؤدي الى تفسخه والى التمايز الاجتماعي . وفي بعض الاحوال ، يتحول
النموذج المشاعي الى النموذج البضاعي الصغير الذي تمثله استثمارات
الفلاحين والحرفيين المرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى
العمل الشخصي . وفي احوال اخرى يتحول الى النموذج القطاعي او
شبه القطاعي المرتكز على الملكية القطاعية (للارض بصورة رئيسية)
وعلى مختلف اشكال الربح ما قبل الرأسمالية - السخرة ، الربح النقدي ،
الربح العيني .

وجميع هذه النماذج لا تشترك في آلية واحدة لتجديد الانتاج

الاجتماعى ، الامر الذى يعرقل التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، يصعب
ادارة الاقتصاد ، ويعقد البنية الطبقية ، ويعيق تكوّن الطبقات العصرية .
وفى كثير من البلدان المتحررة ، ينمو النموذج الرأسمالى . وقد
تطورت علاقات الانتاج الرأسمالية وانتشرت على نطاق كبير ، مثلا ، فى
الهند والمكسيك . وللرأسمال الاجنبى مصلحة فى تطوير اشكال الاقتصاد
الرأسمالية وكذلك فى صيانة النماذج الاجتماعية والاقتصادية المتأخرة
التقليدية التى لا يفعل غير ان يكيفها للاستثمار الامريكى .

وفى اغلبيه البلدان النامية شغل قطاع الدولة (القطاع العام)
مكانا خاصا ، والقطاع العام نموذج اجتماعى اقتصادى خاص ، متميز ،
يرتكز على ملكية الدولة لوسائل الانتاج . وللقطاع العام فى الاقتصاد
مبطل مختلف للتطور ، وفى البلدان السائرة فى السبيل الرأسمالى يكتسب
بمزيد من الجلاء سمات رأسمالية الدولة ، وفى بلدان الوجهة
الاشتراكية ، يكتسب تدريجيا مضمونا اجتماعيا واقتصاديا جديدا ، ويهدى
ملا ضد الرأسمالية .

ثم ان تعدد النماذج فى اقتصاد البلدان المتحررة يحدد تعقد
بنيتها الاجتماعية . وفى هذه البلدان توجد طبقات وفئات اجتماعية
زالت من زمان بعيد فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، والبرجوازية
والبروليتاريا تختلفان بعض الشئ عنهما فى البلدان الرأسمالية
المتطورة .

ان مهمة البلدان التى ظفرت بالاستقلال السياسى تتلخص فى تذليل
تعدد النماذج فى الاقتصاد ، وهذا يعنى ضرورة تعيين سبل تطورها .

سبلان لتطور البلدان المتحررة

بعد نيل الاستقلال السياسى يفتح امام شعوب البلدان المتحررة
سبلان للتطور - السبيل الرأسمالى والسبيل اللارأسمالى الذى يؤدى فى
آخر المطاف الى الاشتراكية . ان تعيين سبيل التطور قضية بالغة الشأن
تواجه شعوب هذه البلدان .

ماذا يمكن للرأسمالية ان تقدم لهذه الشعوب ؟

لا يمكن للرأسمالية ان تضمن سرعة تقدم الاقتصاد ، وتصفية البؤس
وآلام الشعب . ان تطور الريف فى السبيل الرأسمالى انما هو سبيل
تمايزه ، اذ ان اقلية نافهة من الفلاحين الميسورين تستثمر الفلاحين
الكادحين ، وتفرض عليهم عبودية الديون وتشيع الخراب فى صفوفهم . وفى
ظل الرأسمالية ، يكون نصيب العمال الكدح المرهق فى صالح الرأسماليين ،
والعيش غير المضمون ، وخطر البطالة . وستنسحق البرجوازية الصغيرة فى
صراع المزاحمة ضد الرأسمال الضخم . وتبقى نعم الثقافة والتعليم فوق
متناول الجماهير الواسعة . وسيجد المثقفون انفسهم مضطرين الى بيع
معارفهم من الاغنيا .

وماذا يمكن للاشتراكية ان تقدم للشعوب ؟

الاشتراكية هي طريق الشعوب نحو الحرية والسعادة . انها تضمن السرعة في انهاء الاقتصاد والثقافة . وفي حياة جيل واحد ، صارت البلدان المتأخرة في السابق بلدانا عالية التطور في ميداني الاقتصاد والثقافة . والقضاء على استثمار الانسان للانسان وضع حدا لعسود المساواة الاجتماعية . وزالت البطالة كليا . ان الاشتراكية تضمن الارض لجميع الفلاحين وتساعدهم في تطوير الاقتصاد ، وتوحدهم على اساس الطوعية في تعاونيات وتضع تحت تصرفهم التكنيك الزراعي الراقى وعلم الهندسة الزراعية . وتضمن الاشتراكية للطبقة العاملة ولجميع الكادحين مستوى حياة مرتفعا من الناحيتين المادية والثقافية .

اما اى السبيلين تختار الشعوب ، فهذا شأنها بالذات . ونظرا للنسبة الراهنة بين القوى في المسرح العالمى ، ونظرا لوجود امكانية فعلية لمساندة جبهة من جانب نظام الاشتراكية العالمى ، يمكن لشعوب البلدان المتحررة ان تقرر هذه المسألة في صالحها . وان اختيارها سيتوقف على النسبة بين القوى الطبقة . ان الطبقة العاملة تسير فى طليعة الجماهير الشعبية فى النضال من اجل سبيل التطور اللارأسمالى وفى طليعة الحركة الديمقراطية العامة علما بان هذه الطبقة تعبر عن مصالح اغلبية الامة .

تتطور البلدان المتحررة فى طرق مختلفة . فان بعضها قد سارت بعد التحرر فى الطريق الثورى الديمقراطى . وفى بلدان اخرى ، قامت وتوطدت العلاقات الرأسمالية . وبعض منها ينتهج سياسة مستقلة حقا ، وبعض آخر يسير اليوم فى فلك سياسة الامبريالية .

ان بلدانا عديدة قد اختارت سبيل الوجهة الاشتراكية . وظروف تطورها مختلفة ، ولكن الاتجاهات الاساسية لتطور دول الوجهة الاشتراكية متشابهة ، فهى :

- القضاء تدريجيا على مواقع الاحتكارات الامبريالية ، والبرجوازية الكبيرة المحلية والاقطاعيين ، والحد من نشاط الرأسمال الاجنبى ؛

- تأمين المرتفعات الآمرة فى الاقتصاد للدولة الشعبية ، والانتقال الى تطوير القوى المنتجة تطورا مخططا ، وتشجيع الحركة التعاونية فى الريف ؛

- زيادة دور الجماهير الكادحة فى الحياة الاجتماعية ، ودعم جهاز الدولة بالتدريج بالملاكات الاهلية المخلصة للشعب ؛

- طابع السياسة الخارجية المناهض للامبريالية .

ان سبيل التطور اللارأسمالى يتلخص فيما يلى : ينفى لعملية تحويل الاقتصاد المتعدد النماذج ان تتجه عن وعى ومعرفة بحيث تتوفر تدريجيا الشروط لاجل الانتقال الى البناء الاشتراكى .

التحويلات الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان المتحررة

ان تطوير صناعة الدولة والحد من الرأسمال الكبير، وسط الرقابة على الاحتكارات الاجنبية والتقليل من نشاطها، وتطبيق اصلاح زراعى جذرى، والانتقال الى تخطيط الاقتصاد الوطنى - كل هذا يجرى تحقيقه باكثر قدر من الانسجام والتتابع فى بلدان الوجهة الاشتراكية .

ان قطاع الدولة (القطاع العام) فى اقتصاد البلدان المتحررة ينشأ على اساس تأميم الملكية التى تخص السلطات الاستعمارية او الاحتكارات الاجنبية، وكذلك عن طريق بناء المؤسسات الجديدة . ان القطاع العام فى اقتصاد البلدان المتحررة يشمل المصارف والمؤسسات الكبيرة فى البنية التحتانية (بنية الاساس) ، والاراضى الزراعية ، ومؤسسات صناعة الاستخراج وصناعة التحويل، وشركات التجارة الخارجية ، والنخ . .

ان نصيب القطاع العام فى اقتصاد البلدان النامية متنوع جدا، وهو يتراوح بين ١٠ ٪ و ٩٠ ٪ . وهو يبلغ اكبر نسبة فى بلدان الوجهة الاشتراكية .

ان القطاع العام فى بلدان الوجهة الاشتراكية قد توصل الى درجة عالية نسبيا من اتسام الانتاج بالسمعة الاجتماعية، وتطوره يتيح تطبيق جملة من التدابير لفرض الرقابة على الاقتصاد خلافا للاقتصاد الخاص، كما يتيح تحقيق تصنيع البلاد بنجاح، وزيادة التراكم الداخلى، وتأمين الاستقلال الاقتصادى . ان القطاع العام لا يضطلع بدور مناهض للامبريالية وحسب، بل يضطلع ايضا بدور مناهض للرأسمالية .

وفى البلدان التى اختارت سبيل التطور الرأسمالى، يتعاظم كذلك دور القطاع العام (قطاع الدولة) . وهو يضطلع بدور تقدمى بقدر ما يعجل نمو القوى المنتجة، ويسهم فى تذليل تخلف البلد، ويقلل التبعية حيال الرأسمال الاحتكارى الاجنبى .

وللاصلاحات الزراعية دور مهم فى التحويلات الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان المتحررة . وهذه التحويلات تتحقق بشكل او آخر فى بلدان النامية جميعها تقريبا . وفى بلدان الوجهة الاشتراكية، يجرى القضاء على الاشكال القديمة لحيازة الارض وهى ما يرتبط بها من اشكال شائخة، قليلة المردود، لتسيير الاقتصاد، كما يجرى نقل الارض الى الفلاحين، وتزويد الانتاج الزراعى بالاعتدة الجديدة، وتطوير التعاون ومزارع الدولة . وهذه التدابير فتحت الطريق لاجل انهاس الزراعة والاقتصاد، ولجل القضاء على بهس الفلاحين الكادحين .

فى مختلف البلدان المتحررة يجرى تطبيق الاصلاحات الزراعية باشكال مختلفة ومتناقضة . فان تلك الطبقات او تلك الفئات الاجتماعية التى تريد الحفاظ على الاوضاع والامتيازات القديمة تقاوم تطبيق الاصلاحات . ثم ان الاحتكارات الاجنبية، والاقطاعيين، وزعماء القبائل،

والاحتكارات الرأسمالية الوطنية يضغطون على الدولة ويجهدون لعرقلة التحويلات التقدمية .

فى الدول النائرة فى السبيل الالراسمالى ، تحققت الاصلاحات الزراعية المعادية للاقطاعية باكر قدر من الانسجام والتتابع ؛ وقد قوضت الملكية العقارية الاقطاعية . وجرى تأميم الشركات الزراعية الاجنبية او اخضاعها للرقابة ، بينما تطور التعاون بين الفلاحين تطورا ملحوظا ، وتكدست تجربة نافعة فى البناء التعاونى فى الريف . والدولة فى البلدان المتحررة مدعوة الى الاضطلاع بالدور الاساسى فى التحويلات الاجتماعية والاقتصادية . والدولة التى تنتهج بسداد وانسجام سياسة معادية للامبريالية وتطبق تحويلات اجتماعية واقتصادية تقدمية ، تضطلع بالدور الحاسم فى بناء الاقتصاد المستقل لاجل مواصلة تطوير القوى المنتجة ورفع مستوى حياة الشغيلة .

تعاون البلدان الاشتراكية مع البلدان المتحررة

ان العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان المتحررة انما هى طراز جديد من العلاقات الاقتصادية العالمية المرتكزة على التعاون المتكافئ والمتبادل النفع وعلى التعاضد فى تذليل التخللف التاريخى .

ان بناء المشاريع الاقتصادية الكبيرة فى البلدان المتحررة يشغسل مكانا كبيرا فى التعاون بين البلدان الاشتراكية والبلدان المتحررة . فخلافا للدول الامبريالية ، تقدم الدول الاشتراكية معونتها فى المقام الاول لاجل بناء الصناعة الثقيلة فى البلدان النامية . وهى تسهم فى تصنيعها وفى انشاء قاعدة الوقود والطاقة وقاعدة التعدين وقاعدة بناء الآلات فى البلدان النامية وتساعد كذلك فى تطوير الفروع التى تنتج البضائع لاجل السكان . فان الاتحاد السوفيتى ، مثلا ، قد انجز بناء مجمع كهربائى فى سوريا يعطى اكثر من ٧٠ ٪ من الطاقة الكهربائية المنتوجة فى هذا البلد ، وانجز القسم الثانى من مصنع للتعدين فى الجوائر فازدادت قدرة المصنع حتى مليونى طن من الفولاذ فى السنة ؛ وانجز بناء مؤسسة تستخرج فى السنة مليونين ونصف مليون طن من البوكسيت فى غينيا ، والخ . . ومساعدة الاتحاد السوفيتى بنى فى البلدان النامية ما بعد الحرب العالمية الثانية اكثر من ٦٨٠ مؤسسة انتاجية وخر ذلك من المشاريع ، كما بينى او يتعين بناء ١١٩٣ مشروعا . ان الشروط التى تمنح بها المساعدة الاقتصادية مهمة جدا بالنسبة للبلدان النامية . فان قروض الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية يجرى تسديدها ، كقاعدة ، بتوريدات من البضائع او بالعملة المحلية ، الامر الذى يتيح للدول الفتية زيادة تصريف منتوجها . وهذا مهم جدا لها لأنه من الصعب عليها فى السوق العالمية ان تنافس منتجى البلدان الرأسمالية المتطورة .

ان المساعدة فى اعداد الملاكات الاهلية لاجل تطوير الاقتصاد والثقافة فى البلدان النامية نوع مهم جدا من انواع المساعدة التى تقدمها الدول الاشتراكية . وهذا الاعداد يجرى سواء فى البلدان النامية ، اثناء بناء وتشغيل هذا المشروع او ذاك ، ام فى مؤسسات التعليم العالى فى الدول الاشتراكية .

ان حجم وطابع وشروط المعونة الاقتصادية التى تقدمها بلدان المنظومة الاشتراكية العالمية للبلدان المناضلة من اجل استقلالها الاقتصادى ، توطد مواقعها حيال الامبريالية وتساعد فى مقاومة الاستعمار الجديد .

٣ - تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية

نشوء رأسمالية الدولة الاحتكارية وجوهرها

تتميز رأسمالية الدولة الاحتكارية بعلو درجة اصطباغ الانتاج بالصيغة الاجتماعية ، ومتشابهك الاحتكارات الخاصة واحتكارات الدولة فى كل واحد ، واخلع جهاز الدولة للطغمة العالية . وغاية هذا الاخضاع التدخل فى اقتصاد البلد لاجل اغناء الاحتكارات اكثر فاكثر .

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية توحد قوة الاحتكارات مع قوة الدولة فى آلية واحدة لاجل اغناء الاحتكارات ، وقمع الحركة العمالية ونضال التحرر الوطنى ، وانقاذ النظام الرأسمالى ، وشن الحروب العدوانية .

ان المستوى الراهن لتطور القوى المنتجة ، والثورة العلمية والتكنيكية مع بقاء الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج يخلق تناقضات تناهية فى منتهى الحدة فى المجتمع الرأسمالى . ولجل انقاذ النظام الرأسمالى وتوفير الفرصة لحفنة من الاحتكاريين لاجل الاستئثار بشمار التقدم الاجتماعى وابتزاز الارباح الاحتكارية الطائلة ، تتدخل الدولة البرجوازية بنشاط وهمة فى الاقتصاد . وتكتسب قدرا كبيرا من الاهمية برمجة تطوير الانتاج ، وتمويل الدولة للبحوث العلمية والتقدم التكنيكي ، والطلبات العسكرية ، ومحاولات ضبط عمليات السوق ، وبناء مؤسسات الدولة . وجميع هذه الاجراءات من جانب الدولة البرجوازية تخدم مصالح طبقة الرأسماليين جمعا ، ولكنها تخدم فى المقام الاول مصالح قمتها الاحتكارية . واذا كانت الظروف ملائمة ، فمن الممكن ان تسفر هذه الاجراءات عن مفعول معين ، ولكنه ليس بمقدورها ان تزيل التناقضات الجذرية الملازمة للامبريالية .

ان الدرجة العالية التى بلغها اصطباغ الاقتصاد بالصيغة الاجتماعية وبلغها انتشار الاحتكارات فى الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية قد اوجدت اساسا موضوعيا لاجل تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ولجل تقوية تدخل الدولة فى الاقتصاد

الرأسمالي . ان الاحتكارات تتشابه بشوق مشد اهدا مع جهاز الدولة .
ومصالح الاحتكارات تتطلب واسع تأثير الدولة فى عملية تجديد الانتاج .
وما ان الدولة تتصرف بموارد اقتصادية طائلة ، فانها تقدم
للاحتكارات خدمات تفوق التقدير ، وتعطيها طلبات رابعة ، وتبيعها
الخامات والطاقة الكهربائية بأسعار رخيصة ، وتؤمن ظروفًا وشروطًا
ملائمة لاجل استثمار الشغيلة . ويتعزز اشاعة العسكرية فى الاقتصاد
وشن الحروب العدوانية ، تؤمن الدولة البرجوازية للاحتكارات طلبات
حربية كاسية وارباحا خيالية .

ويضطلع تأزم التناقضات بين الدول الامبريالية ، والتناقضات بين
الامبريالية والبلدان النامية ، بين النظام الاشتراكي العالمى والرأسمالية
المعاصرة ، بدور لا يستهان به فى تحول الرأسمالية الاحتكارية الى
رأسمالية الدولة الاحتكارية . وفى هذه الاحوال يصبح استعمال الدولة
البرجوازية ومواردها لاجل حل التناقضات فى مصلحة الاحتكارات الوطنية
ضروريا ضرورة حيوية بالنسبة لهذه الاحتكارات . وان تأزم التناقضات
الامبريالية الداخلية يرافقه ازدياد تدخل الدولة البرجوازية فى النضال
الطبقي لما فيه صالح الرأسمال الاحتكارى ، وضد الطبقة العاملة .

اشكال رأسمالية الدولة الاحتكارية

تتجلى رأسمالية الدولة الاحتكارية فى اشكال متنوعة ، اهمها : ملكية
الدولة الاحتكارية واستهلاك الدولة ، ضبط الدولة الاحتكارى وهرمجة
الاقتصاد ، اعادة توزيع الدخل الوطنى من قبل الدولة ، عسكرة الاقتصاد
وغير ذلك . لنبحث بعضا من هذه الاشكال .

شكل ملكية الدولة الاحتكارية . هو من اهم ظواهر نمو رأسمالية
الدولة الاحتكارية فى الظروف الراهنة ، وهو يبرز قبل كل شىء فى صورة
ملكية الدولة للمؤسسات الصناعية والمصرفية ومؤسسات النقل وغير ذلك من
المؤسسات . وهو ينشأ عن طريق بناء مؤسسات جديدة على حساب
ميزانية الدولة ، وذلك للاغراض الحربية بصورة رئيسية ، وشراء الدولة
لاسهم الاحتكارات ، وانشاء مؤسسات مختلطة . كذلك تظهر ملكية الدولة
فى الفروع المرتبطة بالثورة العلمية والتكنيكية التى تتطلب مقادير ضخمة
من توظيفات الرساميل (الصناعة الذرية ، الصناعة الكيماوية ، صناعة
الراديو - الكرونك ، وغيرها) ، ولكنها لا تدر فى الحال ارباحا
كبيرة .

ان التأميم البرجوازى ، اى احالة ملكية الاحتكارات لقا تعويض الى
الدولة ، يضطلع بدور كبير فى نشوء ملكية الدولة . وتصبح الدولة
البرجوازية مالكة جماعية للاموال المؤممة . وتواصل الدولة البرجوازية
استثمار العمال فى المؤسسات المؤممة بوصفها ممثلة طبقة الرأسماليين
جمعا بوصفها فى المقام الاول ممثلة الرأسمال الاحتكارى فى البلاد .
وتحال ادارة الاموال المؤممة وقيادتها الى هيئات الدولة التى يعسود

فيها الدور القيادي الى مثلى الرأسمال الاحتكاري والطغمة المالية .
تقدم البرجوازية الاحتكارية على تأميم المؤسسات ومختلف الفروع
بصورة اضطرارية لاجل انقاذ النظام الرأسمالي . ومن الممكن ان تستخدم
الطبقة العاملة تأميم بعض فروع الاقتصاد لاجل رص صفوف القوى المعادية
للاحتكارات ولاجل توسيع نضال الجماهير الكادحة الواسعة ضد الاحتكارات
وفي سبيل تحقيق تحويلات ديموقراطية عامة .

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تفترض استهلاك الدولة الذي يبدو
في الظاهر بصورة مشتريات للبضائع والخدمات من قبل الدولة . فان
مشتريات الدولة عبارة من سوق ثابتة تؤمن للاحتكارات ارباحا عالية لأن
الدولة تشتري البضائع من الاحتكارات باسعار عالية . ومشتريات الدولة
باغلبيتها الساحقة تخدم الاستهلاك غير المنتج ، المرتبط بصورة رئيسية
بمعسكرة الاقتصاد ، وكذلك بشراء فوائض البضائع لاجل حفز هذه او تلك
من فروع الاقتصاد الرأسمالي . وهذا ما يحدث بخاصة عندما يصعب
على الاحتكارات تصريف البضائع ، فيتهدد الاحتكارات خطر تخفيض الانتاج .
ففي الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، تؤمن الدولة شراء كل المنتج
الزراعي لدى المزارعين .

وبما ان للدولة مؤسساتها ، فانها كذلك بائعة كبيرة للبضائع
والخدمات . ففي عدد من البلدان تقدم الدولة لاصحاب المؤسسات
الخاصة الفحم والطاقة الكهربائية وتقوم بعمليات النقل على السكك
الحديدية ، وتصرف الاحتياطيّات المكدسة من الاغذية ، والخامسات
المعدنية ، والنخ . . . وتبيع الدولة البضائع من الاحتكارات الخاصة باسعار
مخفضة ، والخدمات حسب تعرفات ادنى بكثير من التعريفات التي يتلقى
بموجبها السكان الخدمات . وعليه تبرز الدولة الرأسمالية المعاصرة
بصورة رب عمل يعمل في مصلحة الرأسمال الاحتكاري .

ان وجود ملكية الدولة لا يعنى نشوء عناصر الاشتراكية ، كما يزعم
الاصلاحيون والمحرفون . ولكن ظهور ملكية الدولة استتبع تعديلا معينيا
في علاقات الانتاج الرأسمالية ، يتلخص جوهرها في كون الطبقة العاملة
لا تواجه الآن رأسماليا بمفرده او شركة بمفردها ، بل كل الرأسمال
الاحتكاري الذي تمثل الدولة مصالحه .

ان ضبط الاقتصاد من قبل الدولة هو شكل مهم جدا من اشكال
رأسمالية الدولة الاحتكارية . وهو وثيق الارتباط بتطور ملكية الدولة
والمركب الحربى الصناعى ، وسياسة الميزانية والتسليف وسياسة الضرائب .
بواسطة هذه السياسة تقدم الدولة المعونات المالية لمختلف الاحتكارات
والفروع ، وتؤثر في معدل حساب الفائدة ، وتنتهج سياسة تعجيل
الاستهلاك (amortisation) وتخفيض ضريبة الدخل عن الارباح ،

والنخ . .
ونظرا لعدم استقرار الاقتصاد الرأسمالي ، تلجأ الدولة على نطاق
واسع الى الضبط المناهض للحلقات (الضبط اللاحقى) ، وقوامه كبح

التوظيفات فى مرحلة النهوض بغية تجنب فيض الانتاج بسبيل النضج ،
وتعجيل التوظيفات فى طور الازمة والركود بغية الحد من هبوط الانتاج
وتسريع الخروج من الازمة .
وفى ضبط الاقتصاد الرأسمالى تضطلع ميزانية الدولة بدور كبير اذ
تحتل قسما متعاظما ابدا من الدخل الوطنى . وبواسطة الميزانية يعاد
توزيع الدخل الوطنى فى صالح الاحتكارات .
كذلك يشمل ضبط الدولة العلاقات بين العمل والرأسمال . فان
الدولة البرجوازية تطبق على نطاق واسع ، وخاصة نظرا لنمو التضخم
النقدى ، اجراءات ترمى الى " تجميد " الاجور وقمع حركة العمـال
الاضرابية الهادفة الى زيادة الاجور وتحسين شروط العمل وظروفه .
ان الاجراءات المتعلقة بضبط علاقات العمل تتجه عمليا ضد العمال
ويجرى تطبيقها فى صالح الاحتكارات .
ومع ضبط الدولة الاحتكارى ، تطورت كثيرا برمجة الاقتصاد الرأسمالى
التي هى شكل من اشكال تدخل الدولة فى عملية تجديد الانتاج
الرأسمالى . والمقصود ببرمجة الاقتصاد الرأسمالى قيام هيئات الدولة
بوضع برامج طويلة المدى للتنمية الاقتصادية : التوظيفات ، التصدير ،
الاستيراد ، اجراء البحوث العلمية ، ضبط النسب بين الفروع ، اعداد
الملاكات المؤهلة ، الخ . . . وجميع هذه البرامج ترمى الى تأمين انسب
الظروف لنشاط الاحتكارات . والبرامج التي تضعها هيئات الدولة
البرجوازية لا تتسم بالنسبة للاحتكارات الخاصة الا بطابع التوصيات .
والدول البرجوازية مضطرة الى تطبيق برمجة الاقتصاد نظرا للدرجة
العالية التي بلغها اصطباغ الانتاج بالصيغة الاجتماعية ونظرا لتفاقم
تناقضات تجديد الانتاج الرأسمالى .
لا يجوز تشبيه البرمجة الرأسمالية بتخطيط الاقتصاد الوطنى فى
البلدان الاشتراكية . فان رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تلغى الملكية
الخاصة لوسائل الانتاج ، وليس بمقدورها ان تؤمن تطور الاقتصاد الوطنى
تطورا منهاجيا .
ان عسكرة الاقتصاد المتعاظمة وسباق التسلح هما من السمات المميزة
لرأسمالية الدولة الاحتكارية . ان عسكرة الاقتصاد قد جعلت الدولة
البرجوازية مستهلكة كبيرة للبضائع والخدمات . ومن جراء الطلبات
الحكومية الهائلة على الاسلحة ، ومن جراء النفقات على تمويل القوات
المسلحة ، ومن جراء انشاء الاحتياطات الاستراتيجية ، تبلغ النفقات
العسكرية المباشرة ٥٠ ٪ واكثر من مجمل باب النفقات فى ميزانية
الدولة . ان عسكرة الاقتصاد فى البلدان الرأسمالية الاساسية وثيقة
الارتباط بنشاط المركب الحربى الصناعى الذى هو جزء مكون لا يتجزأ
من رأسمالية الدولة الاحتكارية .
ان المركب الحربى الصناعى هو تحالف او اتحاد الاحتكارات الصناعية
الحربية والاطراف الرجعية من الطغمة العسكرية وبيروقراطية الدولة ،

التي تنادى بزيادة القدرة العسكرية بلا انقطاع لأجل توطيد وتوسيع
السيادة الطبقية للمرجوازية الاحتكارية ، وكذلك لأجل الابتزاز الشخصي .
اما الاساس المادى لهذا الاتحاد ، فهو سباق التسلح وتطوير الاقتصاد
الحربى . بعد الحرب العالمية الثانية ، تطور المركب الحربى الصناعى
اكثر ما تطور فى الولايات المتحدة الاميركية . ولكنه توجد مركبات من
هذا الطراز فى البلدان الامبريالية الاخرى .

يمارس المركب الحربى الصناعى تأثيرا هائلا فى سياسة الدول
الرأسمالية واقتصادها وسائر ميادين حياتها الاجتماعية ، وينفذ القسم
الاساسى من الطلبات العسكرية التي تتقدم بها الدول المبرجوازية
لانتاج الاسلحة والتي تبلغ قيمتها المليارات والمليارات . ان الانتاج
الحربى يؤمن للشركات الصناعية الحربية ارباحا طائلة يربو معدلها كثيرا
على الارباح فى القطاع المدنى من الاقتصاد .

ولاجل الحصول على نصيب اكبر من الطلبات الحربية وعلى الارباح
الطائلة ، يقيم كبار منتجى الاسلحة علاقات وثيقة مع المشترعين وهيئات
التنفيذ من سلطة الدولة ، ويسعون الى تعيين ممثلهم فى المناصب
الرفيعة فى الدوائر الحكومية العسكرية ، مستغلين لهذا الغرض الاتحاد
الشخصى وغير ذلك من الروافع .

ويجهد المركب الحربى الصناعى لزيادة توريدات الاسلحة الى البلدان
الاخرى ، ويعارض بجميع الاساليب الانفراج الدولى ، ويؤجج نيران الحرب
العسكرية والحقى الشوفينية ، ويسعى وراء سباق التسلح .

الاشكال العالمية لرأسمالية الدولة الاحتكارية

من اهم خصائص تطور البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية
الثانية ، ظهور الاشكال العالمية لرأسمالية الدولة الاحتكارية .
وأهم اسباب ظهورها الموضوعية هي تطور القوى المنتجة باطراد ،
واشتداد عملية اصطباغ الانتاج بالصيغة الاجتماعية ، وتطور الثورة العلمية
والتكنيكية ، وتأزم التناقضات بين الدول الامبريالية .

ويستتبع توطد قوى الاشتراكية ونهوض حركة التحرر الوطنى وانهييار
الاستعمار ميلا الى رص البلدان الرأسمالية من اجل النضال المشترك ضد
الاشتراكية العالمية ومن اجل انتهاج سياسة الاستعمار الجديد . وهذه
العوامل تسهم فى تطور الاشكال العالمية لرأسمالية الدولة الاحتكارية .

ان هدف انشاء الاشكال العالمية لرأسمالية الدولة الاحتكارية هو
السعى الى ضبط العلاقات الاقتصادية العالمية . ولوصف شمول الضبط
لمختلف ميادين الاقتصاد يمكن فوز شكلين .

الشكل الاول - ضبط انواع معينة من العلاقات الاقتصادية العالمية ،
كالتجارة العالمية والنقلات العالمية ، والتسليف العالمى والعلاقات
النقدية .

ففى سنة ١٩٤٧ ، مثلا ، عقدت الاتفاقية العامة بشأن التعريفات

والتجارة (اعتات) . وهذه اكبر اتفاقية تجارية عالمية . وعضاؤها اكثر من ٧٥ بلدا . ان السياسة التجارية لهذه الاتفاقية تقررها السـدول الامبريالية . وفي سياسة هذه الاتفاقية لا تنعكس ، كما يجب ، مصالح البلدان النامية ، وحققا في الدفاع عن اقتصادها ، وفي تثبيت اسعار الخامات والاغذية .

وفي سنة ١٩٤٧ انبثق واخذ يعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والانماء . صحيح انهما تأسسا بحقوق المؤسسات المختصة التابعة لهيئة الامم المتحدة ، ولكنهما يعملان فعلا تحت رقابة الطفمة العالمية الاميركية .

الشكل العالمي الثاني لرأسمالية الدولة الاحتكارية هو التكامل الامبريالي الذي يشمل كل مجمل العلاقات بين البلدان . والامثلة على هذا الشكل ، الجماعة الاقتصادية الاوروبية او "السوق المشتركة" ، والرابطة الاوروبية للتجارة الحرة .

في سنوات وجود "السوق المشتركة" ، اقيمت في داخلها حرية حركة البضائع بدون تكليفها بالرسوم الجمركية ، وحرية حركة الرساميل والايدي العاملة . ولأجل التجارة بين بلدان "السوق المشتركة" وسائر السـدول أقرت تعرفات جمركية واحدة تصعب تسرب البضائع من الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من البلدان الى السوق المشتركة . وهذا يدل على المزاخمة الضارية بين الاتحادات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية .

ان مؤسسات الدولة الاحتكارية العالمية تسهم بقدر معين في تطوير القوى المنتجة ، ولكنها تؤزم في الوقت ذاته التناقضات الامبريالية ، وتصبح وسيلة للمزاخمة ، وشكلا جديدا لتقاسم الاسواق الرأسمالية .

رأسمالية الدولة الاحتكارية وتفاقم تناقضات الرأسمالية

تحمل رأسمالية الدولة الاحتكارية معها اشتداد استثمار الطبقة العاملة بصورة مطردة . وبالاعتماد على جهاز سلطة الدولة ، تزيد الاحتكارات استثمار الطبقة العاملة في المؤسسات الرأسمالية ، وتعزز نهبا عن طريق الضرائب والاسعار العالية . وكل هذا يستتبع تأزم التناقضات والصراع بين العمل والرأسمال .

ومع تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية يظهر تناقض جديد بين الطابع الاجتماعي للانتاج المعاصر والطابع الاحتكاري لضبطه من قبل الدولة . وما ان رأسمالية الدولة الاحتكارية هي الدرجة العليا لاصطباغ الانتاج بالصيغة الاجتماعية في ظل الرأسمالية ، فهي الاعداد المادي الاكمل للاشتراكية ، وعتبتها . ولكن لاجل الانتقال الى الاشتراكية ، لا بد من انتقال السلطة الى يد الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين وسائر الكادحين . ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تتطور بصورة متفاوته فسي مختلف المراحل ومختلف البلدان ومختلف فروع الانتاج الاجتماعي . فان الحروب العالمية ، والازمات الاقتصادية ، والعسكرية ، والهزات السياسية

قد عجلت تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية .
يزعم الاشتراكيون اليمينيون ، وكذلك المحرفون ان رأسمالية الدولة
الاحتكارية تغير طبيعة الامبريالية . وهم يزعمون ان الدولة صارت
القوة الحاسمة فى اقتصاد البلدان الرأسمالية وان بمقدورها ان تؤمن
قيادة الاقتصاد قيادة منهجية فى مصلحة المجتمع بأسره والنخ . . ولكن
الحياة تكذب هذه المزاعم .

فان رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تغير طبيعة الامبريالية . وهى
لا تضعف التناقضات بين الطبقات الاساسية فى نظام الانتاج الاجتماعى
الرأسمالى ، وليس هذا وحسب ، بل تعمق ايضا الهوة بين العمل
والرأسمال ، بين اغلبية الامة والاحتكارات . وليس بمقدور ضبط الدولة
الرأسمالى للاقتصاد ان يقضى على المزاحمة وفوضى الانتاج ، ولا يمكنه
ان يؤمن تطور الاقتصاد تطورا منهجيا على صعيد المجتمع ، لأن
الملكية الرأسمالية واستثمار العمل المأجور يظلان اساس الانتاج .
ان النظريات البرجوازية بشأن امكانية الرأسمالية " بلا ازيمات"
والرأسمالية " المخططة " قد دحضها كل مجرى تطور الاقتصاد
الرأسمالى المعاصر .

فى عدد من البلدان النامية التى سلكت سبيل التطور المستقل ،
تطبق الدولة كذلك جملة من الاجراءات فى ميدان الاقتصاد ، وتبنى
المؤسسات الكبيرة ، وتولى تطوير الصناعة الثقيلة انتباها خاصا . ولكن ما
يتطور فى هذه البلدان ليس رأسمالية الدولة الاحتكارية ، بل رأسمالية
الدولة .

ان رأسمالية الدولة فى البلدان النامية هى وسيلة مهمة جدا
لتأثير الدولة الفعال فى الاقتصاد ، واداة لاعادة بناء البنية الاقتصادية
المتكونة فى مرحلة التبعية الاستعمارية . واذا قامت على رأس الدولة
انظمة تقدمية ، ديموقراطية ، فان رأسمالية الدولة تشكل وسيلة للنضال
ضد الرأسمال الاجنبى ولتقويض الجذور الاقتصادية لسيادته ، وتسهم فى
توطيد وتطوير الاقتصاد الوطنى ، الامر الذى يخلق المقدمات
الاقتصادية لاجل سبيل التطور اللارأسمالى .

٤ - اشتداد التفاوت فى تطور الرأسمالية

وتفاقم تناقضاتها

الثورة العلمية والتكنيكية وتأزم تناقضات تجديد

الانتاج الرأسمالى

ان الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة (ث ع ت) التى تؤدى الى

الاستعاضة من الانتاج الآلى بالانتاج المؤتمت تعتمد على اكتشافات العلم فى اواخر القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . وان تطبيق احدث منجزات العلم والتكنيك يقضى الى انقلاب فى قسوى المجتمع المنتجة ويؤمن امكانيات هائلة لنمو الانتاج . ولكن امكانيات نمو الانتاج ، التى تخلقها الثورة العلمية والتكنيكية تتناقض تناقضا صارخا مع علاقات الانتاج فى ظل الرأسمالية ، ومع الركض وراء الربح ، ومع تعاضم الربح الاحتكارى ، ومع ترسخ سيادة الاحتكارات .

لقد استتبعث الثورة العلمية والتكنيكية تغييرات بنىوية كبيرة ففى الاقتصاد الرأسمالى . ففى ميدان الانتاج المادى تنمو الفروع الصناعية الجديدة ، وكذلك صناعة توليد الطاقة ، والنقلات ، والمواصلات ، باسرع الوتائر . وسرعة ينمو انتاج الطاقة الكهربائية ، والوزن النسبى للمحطات الكهرذرية ، كما تتطور الصناعة الالكترونية والصناعة الكيماوية بوتائر عالية . وتتصنع الزراعة بسرعة ، الامر الذى يؤول الى انخفاض عدد العاملين فيها . وفى الاقتصاد الوطنى يزداد نصيب الفروع غير المنتجة . وهذا الميدان يشمل التجارة ، والشؤون المصرفية وشؤون الضمان ، وجهـاز الدولة ، وفروع الخدمات المعيشية ، والتعليم العام ، ورعاية الصحة . ان نمو الميدان غير المنتج نموا مطلقا وازدياد وزنه النسبى فى الاقتصاد ينجمان من جهة من الازدياد الحاد فى انتاجية العمل فى فروع الانتاج المادى حيث تزبح الآلة عمل الانسان ، ومن جهة اخرى عن التوسع الكبير فى التجارة ومجال الخدمات المعيشية ، ويزنس الاعسلان ، ونمو التعليم العام ورعاية الصحة ، لأن الحاجة الى الايدى العاملة المؤهلة والى توسيع البحوث العلمية تزداد فى ظل الثورة العلمية والتكنيكية لاجل تحقيق تجديد الانتاج الموسع .

ان تطور فروع الاقتصاد بشكل قفزات وبصورة غير منهجية قد ازم معضلة تصريف المنتج الاجتماعى الاجمالى ، وعزز صراع المزاخمة ، لا فى السوق الرأسمالية الداخلية وحسب ، بل ايضا فى السوق الرأسمالية العالمية ، واوجد العقبات امام الاستفادة التامة من القدرات المنتجة . وحتى فى مراحل ازدياد وتائر نمو الانتاج ، كان تشغيل القدرات المنتجة يبلغ بالمتوسط ٧٥ - ٧٨ ٪ ، وفى بعض المراحل وبعض الفروع ٤٠ - ٥٠ ٪ . ان الميل الى الاستمرار فى عدم تشغيل القدرات المنتجة بكليتها والى البطالة المزمنة ، هذا الميل الناشىء فى ظروف الازمة العامة للرأسمالية ، يدل على عمق الاختلال فى عملية تجديد الانتاج الرأسمالى وعلى اشتداد تعفن الرأسمالية المعاصرة وطفيليتها .

ان تفاقم مصاعب التصريف يؤزم التناقض بين الانتاج والاستهلاك ويجعل من الضرورى بيع بضائع الاستعمال العديد من السكان بالدين ، ولولا الدين الاستهلاكى ، لاستحال فى الوقت الحاضر تصريف قسم كبير من المنتج الاجتماعى فى البلدان الرأسمالية .

ولتسهيل مشكلة التصريف على الشركات الاحتكارية ، تقوم الدولة بشراء

منتوجاتها وتنظيم الطلبات عليها وذلك اساسا للاغراض الحربية . ان نمو استهلاك الدولة يسهم في زيادة سعة السوق زيادة موقته . ولكن تعزيز سباق التسلح ترافقه زيادة عبء الضرائب على الشغيلة لأن نفقات التسلح تغطيها الضرائب وقروض الدولة .

ان تأثير الثورة العلمية والتكنيكية في المجتمع الرأسمالي متناقض . فان الرأسمالية لا تستطيع الاستفادة من منجزات العلم والتكنيك المعاصر لاجل حل المهمات الاجتماعية الناجمة . واستعمال التكنيك المترقى في البلدان الرأسمالية يستتبع عواقب اجتماعية كتفاقم البطالة ، وتقوية شدة العمل ، وتركز الثروات اكثر فاكثرا في ايدي طواغيت المال . اما النظام الاجتماعي الذي يفتح المجال للرحب امام الاستفادة من منجزات الثورة العلمية والتكنيكية في مصلحة جميع الشغيلة فهو الاشتراكية .

تعمق التناقضات بين الاحتكارات ومصالح

الامسة جمعا

في اواسط القرن العشرين استمر التمايز في داخل الطبقة السائدة - البرجوازية . واشتد جبروت البرجوازية الاحتكارية وتأثيرها . ومما ان البرجوازية الاحتكارية تشغل المواقع الاساسية في اقتصاد العالم الرأسمالي ، فانها تقرر سياسة الدول الامبريالية .

هناك قطب آخر في المجتمع الرأسمالي هو جيش العاملين الاجسراء المتنامي الذي تشكل البروليتاريا قسمه المكون الرئيسي . وفي اواسط القرن العشرين بلغ نصيب العاملين الاجراء في البلدان الرأسمالية المتطورة ٢٠ - ٩٠ ٪ من السكان القادرين على العمل ، وزهاء ثلث السكان القادرين على العمل في البلدان النامية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

ان القسم الرئيسي من جيش العمل المأجور - الطبقة العاملة - هو القوة الحاسمة لتحويل العالم تحويلا ثوريا . ان الطبقة العاملة تسير في طبعة التقدم الاجتماعي . وفي قوام الطبقة العاملة تنامي عدد افراد البروليتاريا الصناعية في المدن وتنامي وزنها النسبي ، وانخفض في الوقت ذاته نصيب البروليتاريا الزراعية . وقد ازداد كثيرا وزن العمال الكفاء النسبي . وتعاظم دور الطبقة العاملة الاجتماعي والسياسي ، وارتفع وعيها وتنظيمها . ووسعت الطبقة العاملة ووطدت العلاقات مع جماهير الشغيلة - الفلاحين ، الحرفيين ، المستخدمين ، المثقفين .

ان استعمال الاحتكارات لمنجزات التقدم العلمي والتكنيكي فسي مصلحتها يؤدي الى تعزيز استثمار الشغيلة . تزداد شدة العمل ، ويتزايد عدد طواريء العمل ، ويزداد الغلاء ، وتزداد الضرائب ، ويقوى التضخم النقدي ، ووضع الشغيلة المادى متقلقل جدا . كذلك حدثت تغيرات في وضع الفئات المتوسطة من سكان البلدان

الرأسمالية ، التي تشمل البرجوازية الصغيرة والمثقفين والمستخدمين . ومع تطور الرأسمالية يحل الخراب بالبرجوازية الصغيرة في المدينة والريف ، وفي المقام الاول منها الفلاحون ، ويقل اكثر فاكثر عدد افرادها ووزنها النسبي في قوام سكان البلدان الرأسمالية . وتنضم اغلبية صفوف المنتجين الذين حل بهم الخراب في المدينة والريف الى صفوف شغيلة المدينة ، وفي المقام الاول بينها صفوف البروليتاريا . ان مصالح الاحتكارات لا تصطدم بمصالح الطبقة العاملة وحسب ، بل تصطدم كذلك بمصالح البرجوازية الصغيرة والمتوسطة غير الاحتكارية . والرأسمال الاحتكاري يؤثر في سياسة الدولة في حقل الضرائب والتسليف والتعرفة ، ويحدد مستوى الاسعار يسعى الرأسمال الاحتكاري الى اعادة توزيع القيمة الزائدة في مصلحته ، ويدفع الرأسماليين الصغار والمتوسطين الى حد الخراب بحرمانهم من الارباح . ولهذا ليس للطبقة العاملة وحدها ، بل ايضا للفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدينة والريف مصلحة حيوية في القضاء على سيادة الاحتكارات . ان مصالح البرجوازية الصغيرة الاحتكارية تتناقض تناقضا مستعصيا مع المصالح الوطنية العامة .

وفي البنية الاجتماعية في البلدان الرأسمالية ، ازداد كثرا تعداد المثقفين والمستخدمين ووزنهم النسبي . وقد عجلت الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة التمايز في صفوف المثقفين كما ان قسما كبيرا منهم يتعرض للاستثمار المتفنن . ثم ان كثيرين من المثقفين والمستخدمين قد اقتربوا من العمال الاجراء من حيث ظروف الحياة والعقيدة والوضع المادي . وهذا ما يؤمن المقدمات الموضوعية لاجل توطيد التحالف بين ذوى العمل اليدوى وذوى العمل الفكرى لاجل قيامهم باعمال مشتركة ضد الرأسمال الاحتكاري .

ان المنافع الاساسية من استخدام القوى المنتجة العصرية ومن منجزات الثورة العلمية والتكنيكية تعود الى الطغمة العالية .

ان اشتداد استثمار الشغيلة يستتبع تأزم النضال الطبقي ، واحتدام اوار المعارك الطبقيّة في المجتمع الرأسمالي . وتتسع مجموعة مطالب الكادحين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . واكثر فاكثر يتزايد عدد نضالاتهم التي تكتسب طابعا سياسيا . وتنشأ جبهة معادية للاحتكارات ومعادية للامبريالية تضم فئات واسعة من الشعب . ودور الطليعة فسي هذا النضال تضطلع به الاحزاب الشيوعية والعمالية الماركسية اللينينية التي تجهد لرص صفوف اوسع جماهير الشعب لاجل الهجوم على الامبريالية ، لاجل صيانة السلام ، لاجل الاستقلال الوطني .

ان بلدان الاشتراكية تقدم الدعم الشامل للحركة الثورية للطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتطورة ، كما تقدمه لحركة التحرر الوطني في البلدان المستعمرة والتابعة سابقا . ان نضال القوى التقدمية ضد الاحتكارات جزء لا يتجزأ من النضال ضد الامبريالية .

تأزم تناقض الرأسمالية الاساسى

ان تطور الثورة العلمية والتكنيكية فى المجتمع البرجوازى يرافقه اطراد تأزم التناقض الاساسى للرأسمالية وهو التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لامتلاك نتائجه .

ان الثورة العلمية والتكنيكية تعمق التقسيم الاجتماعى للعمل وتعمق التخصص المرتبط به ، سواء فى كل بلد بمفرده ام على الصعيد العالمى . ان التقسيم الاجتماعى للعمل والتخصص يقويان الصلة المتبادلة والتبعية المتبادلة ، لا بين مختلف فروع الانتاج داخل البلد وحسب ، بل ايضا بين البلدان والقارات . كل هذا يتطلب تنسيق النشاط الانتاجى على الصعيد الوطنى والصعيد العالمى . ولكن شكل الملكية الرأسمالى الخاص والشكل الرأسمالى الخاص لتملك نتائج الانتاج الاجتماعى يخلقان عقبات كأداء امام ذلك .

ان تأزم تناقض الرأسمالية الاساسى قد تجاوز الاطر الوطنية واكتسب طابعاً عالمياً . وقد ادى تطور الطابع الاجتماعى للانتاج الى ظهور قضايا شمولية كلية كقضية استخدام البشرية للموارد الطاقية وموارد المحيط العالمى ، وقضية ترويض الفضاء الكونى ، وقضية حماية البيئة الطبيعية التى تحيط بالانسان . ولكن عسكرة الاقتصاد ، وسباق التسلح يصرفان الموارد عن حل هذه القضايا وغيرها من القضايا التى تواجه البشرية ، ويطرحان فى المرتبة الاولى النضال فى سبيل السلام ، فى سبيل منع سـلـاح الابداء الشاملة وفى سبيل تصفية احتياطياته .

ان القوى المنتجة العصرية قد تجاوزت الاطر الضيقة لعلاقات الانتاج الرأسمالية ، واخذت تثور عليها . وهذا ما ينعكس ، لا فى ازيمات فيض الانتاج الاقتصادية المتواترة والعميقة وحسب ، بل ايضا فى تطـوـر ظاهرات اخرى كازمة الطاقة والازمة النقدية المالية ، وازمة الاغذية ، والازمة البيئية التى تهز العالم الرأسمالى بكليته .

والآن لم يبق من الممكن بحث ازيمات فيض الانتاج الاقتصادية فى هذا البلد الرأسمالى او ذاك دون مراعاة حالة الاقتصاد الرأسمالى العالمى بمجمله . ان نمو النظام الاشتراكى العالمى وتوطده ، وانهيار نظام الامبريالية الاستعمارية ، وتعاضل نضال البلدان المتحررة ضد الامبريالية - كل هذا يدل على ان تناقض الرأسمالية الاساسى قد تجاوز الاطر الوطنية ، وان الرأسمالية امست كابحا لتطور المجتمع البشرى .

التفاوت فى تطور البلدان الرأسمالية

وتفاقم التناقضات بينها

ادت الحرب العالمية الثانية الى استمرار اشتداد التفاوت فى تطور البلدان الرأسمالية . فان المانيا الهتلرية وايطاليا واليابان قد منسيت

بالهزيمة الحربية ، وتقوض اقتصاد هذه البلدان بشدة . وتحملت فرنسا
خسارة كبيرة لانها كانت محتلة ابان الحرب العالمية الثانية . وضعفت
بريطانيا كثيرا . ولم يفتن من الحرب غير الاحتكارات الامبريالية ، بل
اغتنت كثيرا . ففي سنة ١٩٤٨ بلغ نصيب الولايات المتحدة الاميركية في
المنتج الصناعى فى مجمل العالم الرأسمالى ٥٤ر٦ ٪ ، ونصيب بريطانيا
١٠ر٢ ٪ ، ونصيب جمهورية ألمانيا الاتحادية ٣ر٦ ٪ ، ونصيب فرنسا
٤ر٦ ٪ ، ونصيب كندا ٣ ٪ ، ونصيب ايطاليا ٢ ٪ ، ونصيب اليابان
١ر٢ ٪ . وبعد ذلك طرأت تغيرات خطيرة فى نسبة القوى داخل
العالم الرأسمالى . ففيم تجلى ذلك ؟

فقدت الولايات المتحدة الاميركية تفوقها الفطلق فى الانتـــاج
الرأسمالى العالمى والتجارة الرأسمالية العالمية . فمن سنة ١٩٤٨ الى
سنة ١٩٨٠ هبط نصيبها فى الانتاج الصناعى العالمى الى ١٧ر٩ ٪
وبلغ ٣٧ر٧ ٪ . ولكن رغم هذا ، لا تزال الولايات المتحدة الاميركية
الدولة الرائدة فى العالم الرأسمالى . وهى تنفق على البحوث العلمية
ما يوازى مثلى ما تنفقه جميع بلدان أوروبا الغربية واليابان معا ، وهى
تملك تسعة اعشار احتياطات السلاح النووى المنتج فى العالم
الرأسمالى ، ومن الشركات الكبرى الالف فى العالم الرأسمالى ٥٤٣
شركة اميركية .

وقويت بلدان أوروبا الغربية بصورة ملحوظة فى الاقتصاد الرأسمالى
العالمى لأن وتائر النمو الاقتصادى فيها كانت اسرع منها فى الولايات
المتحدة الاميركية . وهذه البلدان التى اتحدت فى " السوق المشتركة "
تعارض الولايات المتحدة الاميركية اكثر فاكثرا ، لا فى المجال الاقتصادى
وحسب ، بل ايضا فى المجال السياسى .

وقوى دور اليابان فى الاقتصاد الرأسمالى ، وقد احتفظت اليابان على
امتداد حقبة طويلة من الزمن بتأثير عالية فى نمو الانتاج الصناعى .
وتتناقض الاحتكارات اليابانية بنجاح فى الاسواق العالمية مع
احتكارات الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا الغربية . ان تفاوت التطور
الاقتصادى قد عزز التناقض بين الامبرياليين .

وقد غدت الثورة العلمية والتكنيكية فى المرحلة الراهنة عاملا مهما من
عوامل اشتداد التناقضات بين الدول الامبريالية . وتطبق منجزاتها
بجمل التغيرات فى نسبة القوى فى العالم الرأسمالى ، ويعمق ويوسع
مصادر التناحرات بين الدول الامبريالية .

ان مراكز التنافس بين الدول الامبريالية فى الوقت الحاضر هى
الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان . والتناقضات فى قلب هذا
" الثلاثى " بلغت درجة كبيرة من الحدة والتأجج فى جميع جهات
السياسة التجارية والسياسة النقدية المالية وسياسة براءات الاختراع
والسياسة التكنيكية . ولكن التناقضات فى داخل كل من هذه المراكز
الاساسية ايضا تتطور وتتعمق فى الوقت ذاته .

ان التناقضات بين الدول الامبريالية تتسم بطابع مستعصم ، تناحري . وقد سبق ان اشار لينين الى ان التناقضات في المعسكر الرأسمالى ليست خلافات داخلية صدفية ، " بل كانت هذا التنافر الفائق العمق الذى يستحيل استئصاله بين المصالح الاقتصادية للبلدان الامبريالية ... " * وان التحالف بين الدول الامبريالية انما هو ... " تحالف بين ضوار يجهد كل منهم لانتزاع شئ ما من الضواري الاخرى " * * . ان التناقضات بين الدول الامبريالية تنبع من تناقض الرأسمالية الاساسى اى من التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لتلك نتاجه . وليس بمقدور اية اتفاقيات وصفقات واحلاف ومساومات ان تطفى تناقضات الامبريالية .

التناقض الرئيسى فى العهد المعاصر هو الصراع بين الاشتراكية

المتنامية والرأسمالية المحتضرة . وهو يمارس تأثيرا مزدوجا فى العلاقات بين الدول الامبريالية . فهو ، من جهة ، يحفز اتحاد البلدان الرأسمالية ضد الاشتراكية وبشكل اساسا لاجل انشاء الكتل الحربية ويصعب نشوب النزاعات المسلحة بين الامبرياليين . وهو ، من جهة اخرى ، يخلق مصادر جديدة للتناقضات والنزاعات بين البلدان الرأسمالية فى مسائل التطور العالمى الراهن الجذرية . وفى غمرة تأزم الصراع بين النظامين العالميين ، تسعى الدول الرأسمالية ، رغم التناقضات المتفاقمة التى تمزقها ، الى توحيد جهودها لاجل صيانة وتوطيد نظام الاستثمار والاضطهاد واستعادة المواقع التى فقدتها .

وليس من الضرورى الزاما ان تطفى التناقضات بين الدول الامبريالية الى نشوب حرب عالمية . فعندما كانت الرأسمالية القوية السائدة فى العالم ، كانت التناقضات بين الدول الامبريالية وانتهاك التوازن بين البلدان تؤدى فى آخر المطاف الى نشوب حروب عالمية . اما الآن ، فقد فقدت الرأسمالية احتكارها بوصفها النظام العالمى الوحيد . والآن يتواجد النظام الاشتراكى العالمى الذى يؤثر اكثر فاكثرا فى التطور العالمى . ونشأ وضع تاريخى جديد يتيح لقوى العالم المتحدة ان تلجم قوى العدوان .

* * *

لقد درسنا اسلوب الانتاج الرأسمالى القائم على استثمار العمـل المأجور . وفى ظل الرأسمالية ، وخاصة فى المرحلة العليا من تطورها ، تتفاقم الى اقصى حد جميع التناقضات ، وفى المقام الاول بينها

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٩٤ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ٣٥٠ .

التناقض الاساسى - التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل
الرأسمالى الخاص لتملك نتائجه . ان تعمق هذه التناقضات يدفع
العالم الرأسمالى الى هزات اقتصادية واجتماعية جديدة ، كما يدفع ،
فى آخر المطاف ، الى الاستعاضة بالسبيل الثورى عن اسلوب الانتاج
الرأسمالى باسلوب الانتاج الاشتراكى .
ان الواقع الراهن يؤكد صحة الاستنتاج الذى خلص اليه ماركس منذ
اكثر من مائة سنة وهو ان اسلوب الانتاج الرأسمالى قد حكم عليه
التاريخ بالزوال .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - فيم يكمن جوهر الازمة العامة للرأسمالية ؟ ما هى مراحلها ؟ ما
هى السمات التى تتميز بها ؟
- ٢ - فيم يتجلى تفسخ نظام الامبريالية الاستعمارية ؟
- ٣ - فيم يكمن جوهر الاستعمار الجديد ؟
- ٤ - اعط مواصفات النماذج الاقتصادية فى اقتصاد البلدان المتحررة
وسببلى تطورها .
- ٥ - ما هو جوهر التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان
المتحررة ؟
- ٦ - دور بلدان الاشتراكية فى التعاون مع البلدان المتحررة .
- ٧ - ما هو جوهر رأسمالية الدولة الاحتكارية وما هى اشكال
ظهورها ؟
- ٨ - فيم يتجلى اشتداد التفاوت فى تطور الرأسمالية ؟ وفيم يتجلى
تفاقم تناقضات الرأسمالية ؟ صف التناقضات وتفاوت التطور بين البلدان
الرأسمالية فى الوقت الحاضر .

الاشتراكية - الطور الاول لاسلوب الانتاج الشيوعى

الفصل التاسع

الاشتراكية . نشوء الاشتراكية وتطورها

من جيل الى جيل ، حلم الكادحون بحياة سعيدة ومضمونة ، بالتحرر من الاستعمار . ولكن الناس ظلوا زمنا طويلا يجهلون طريق تحررهم . ثم جاء ماركس وانجلس ولينين ، قادة الطبقة العاملة العظام ، ودلوا الكادحين على الطريق الذى يودى الى مستقبل الانسانية المشرق ، الى الشيوعية التى المجتمع الاشتراكى طورها الاول .

ان الاشتراكية تؤدى رسالة تاريخية قوامها انقاذ جميع الناس من مسن اللامساواة الاجتماعية ، من جميع اشكال الاضطهاد والاستعمار ، من وهلات الحرب ، وتقيم فى الارض السلام والعمل والحرية والمساواة والاخوة والسعادة لجميع الشعوب .

كتب لينين يقول : " ... اننا اذ نبدأ التحويلات الاشتراكية ، ينبغي لنا ان نضع امامنا بوضوح الهدف الذى ترمى اليه هذه التحويلات فى آخر الامر ، وهذا الهدف هو ، على وجه الضبط ، بناء المجتمع الشيوعى . . . " * .

وقد بينت الماركسية اللينينية بطريقة علمية ان التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية التى تحل محل الرأسمالية ، لا تنبثق على الفور جاهزة . فان المجتمع لا يستطيع الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية مباشرة . فمن الرأسمالية ينتقل الى الاشتراكية بنتيجة نضال عنيد ، وبعد ذلك فقط ، تتنامى الاشتراكية وتصبح الشيوعية .

ان بناء المجتمع الجديد يتطلب زمنا طويلا وجهدا متوترا تبذل به الطبقة العاملة والفلاحون والمثقفون ، بل جميع الناس . لقد وصف كارل ماركس ، مؤسس الشيوعية العلمية ، فى مؤلفه " نقد

برنامج غوتا " طوى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية وكتب يقول ان الاشتراكية والشيوعية مثالان درجتين مختلفتين من النضج الاقتصادى لاسلوب انتاج واحد بعينه . وعندما بحث ماركس الاشتراكية بوصفها الطور الاول من الشيوعية ، اشار الى ان المجتمع فى هذا الطور يخرج من احشاء الرأسمالية ، ولذا لا يزال من جميع النواحي الاقتصادية والاخلاقية والفكرية يحمل سمات المجتمع القديم . وأشار لينين ان "... التمييز العلمى بين الاشتراكية والشيوعية يقوم فقط فى كون الكلمة الاولى تعنى الدرجة الاولى من المجتمع الجديد المنبثق عن الرأسمالية ، وفى كون الكلمة الثانية تعنى الدرجة التالية ، العليا ... " * ان تطور الاشتراكية يودى الى الطور الثانى ، الاعلى ، الشيوعية . وعليه تكون الاشتراكية والشيوعية درجتى ، طوى مجتمع واحد بعينه هو المجتمع الشيوى .

١ - الماركسية اللينينية ومرحلة الانتقال

من الرأسمالية الى الاشتراكية

الانتقال الثورى من الرأسمالية الى الاشتراكية

لقد درس اعلام الماركسية اللينينية مجرى التطور الاقتصادى فى المجتمع فاكشفوا قوانين نشوء الرأسمالية وتطورها وزوالها . ان علاقات الانتاج الرأسمالية اصبحت عائقا كودا بوجه تطور القوى المنتجة . الا ان انتصار ثورة اكتمل الاشتراكية العظمى فى روسيا سنة ١٩١٧ جاء يبدش عهدا جديدا فى تطور المجتمع البشرى . ونتيجة لهزيمة المانيا الفاشية واليابان العسكرية فى الحرب العالمية الثانية ، بفضل الدور الحاسم الذى قام به الاتحاد السوفيتى ، ونتيجة لانتصار الثورات الاشتراكية ، سلكت شعوب جملة من البلدان طريق البناء الاشتراكى . ان الثورات الاشتراكية فى بلدان امريكا وآسيا وفى كندا قد سددت الى مواقع الرأسمالية العالمية ضربة قوية جديدة . وكانت اكبر حدث فى تاريخ العالم بعد ثورة اكتمل الاشتراكية العظمى .

لا بد للرأسمالية ان تخلق المكان حتما للمجتمع الجديد - الاشتراكية .
ولكن حلول الاشتراكية محل الرأسمالية لا يتم من تلقاء نفسه ، بصورة
مفوية . فلا يمكن القضاء على النظام البرجوازي الا عن طريق نضال
الشعب بأسره نضالا حاسما ، عن طريق الثورة البروليتارية التي تحرم
الرأسماليين واعوانهم وخدمهم من السلطة ومن امكانية اضطهاد الشعب
واستثماره . قال ماركس : " ... ان الاشتراكية لا يمكن تحقيقها
بدون الثورة . فهي بحاجة الى هذا العمل السياسى ، اذ انها بحاجة
الى هدم القديم ودكه " * . ان الثورة ضرورية لمحو الملكية الخاصة ، اى
لانتزاع جميع وسائل الانتاج الاساسية من ايدى الرأسماليين والدولسة
البرجوازية وتسليمها للشعب بأسره ، واقامة الملكية الاجتماعية الاشتراكية .
ان الانتقال الثورى من الرأسمالية الى الاشتراكية يتحقق بطريقتين :
سلمية وغير سلمية .

ان الانتقال غير السلمى الى الاشتراكية يفترض الانتفاضة المسلحة ،
والحرب الاهلية ، وحرمان البرجوازية بالعنف من السلطة السياسية . ان
الطبقة العاملة وطلبتها الشيوعية تسعيان الى تحقيق الثورة الاشتراكية
بدون العنف الثورى . ان هذا يتفق ومصالح الطبقة العاملة والشعب
بأسره . ولكن حين تلجأ الطبقات الاستثمارية الى العنف بحسب
الشعب ، فمن الضرورى اللجوء الى النضال المسلح . وتؤكد التجربة
التاريخية اشارة لينين الى ان الطبقات السائدة لا تنازل طوعا واختيارا
عن السلطة وعن سيادتها الاقتصادية .

ان الثورة الاشتراكية تنشب فى اشكال سلمية او فى اشكال غير سلمية
سلمية تبعا للنسبة الملموسة بين القوى الطبقة فى هذا البلد او ذاك ،
وتبعا لمستوى تنظيم الطبقة العاملة ونضوجها السياسى ، ومكانة طليعتها
وقدرتها ، ودرجة مقاومة الطبقات السائدة ، والوضع الدولى .

ان الثورة الاشتراكية بالطريقة السلمية تفترض الظفر بسلطة الدولسة
دون حرب اهلية . ان الطبقة العاملة تستطيع ، بتوحيد اغلبية الشعب
الساحقة تحت قيادتها ، ان تظفر باغلبية متينة فى البرلمان وتحوله من
اداة فى خدمة مصالح البرجوازية الطبقة الى اداة فى خدمة مصالح
الشعب الكادح . وهذا البرلمان يستطيع ان يحل بنجاح مهام الثورة
الاشتراكية . وهذا ممكن بتطوير النضال الطبقي الذى يخوضه العمال
وكل الشعب العامل ضد البرجوازية الاحتكارية الضخمة ، ضد الرجعية ،
وفى سبيل الاصلاحات الاجتماعية العميقة ، وفى سبيل السلام والاشتراكية ،
تطهيرا واسما مستعرا .

وهذا ما يسهم فيه وجود النظام الاشتراكى العالمى المتنامى ؛
واشتداد ضعف النظام الرأسمالى العالمى الذى بلغت تناقضاته حدة
لا سابق لها ؛ وتفسخ نظام الامبريالية الاستعمارية ؛ وتعاضد الروح

* ماركس وانجلز . المؤلفات ، المجلد ١ ، ص ٤٤٨ .

التنظيمية والوعي الطبقي عند الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية ، ونشاط الاحزاب الشيوعية والعمالية . وليس من المستبعد ، في ظروف تنامي قوى الاشتراكية المتزايدة ابدا وفي ظروف تعزز الحركة العمالية واشتداد ضعف مواقع الامبريالية ، ان ينشأ ، في بعض البلدان ، وضع يكون فيه من المفيد للبرجوازية ، كما تنبأ ماركس ولينين ، ان توافق على "بيع" وسائل الانتاج الاساسية ، ولبروليتاريا ان "تشتري" .

وفي كل بلد بمفرده ، تحدد الظروف التاريخية الملموسة الامكانية الفعلية للجوء الى هذه الطريقة او تلك من طريقتي الثورة الاشتراكية . ان نجاح الثورة سيكون رهنا بدرجة استيعاب الطبقة العاملة وحزبها لجميع اشكال النضال السلمية وغير السلمية ودرجة استعدادهما للاستعاضة السريعة عن شكل من النضال بشكل آخر .

وتأييد من البلدان الاشتراكية ، يمكن للثورة الاشتراكية في الظروف الراهنة ان تجري كذلك في البلدان المتأخرة اقتصاديا . واعتمادا على تأييد البلدان الاشتراكية المتطورة ، تستطيع البلدان المتأخرة اقتصاديا ان تنتقل الى الاشتراكية دون ان تمر بمرحلة التطور الرأسمالي . وهذا ما حدث مثلا في منغوليا .

ان الثورة الاشتراكية ، بصرف النظر عن طريقة تحقيقها ، بالطريقة السلمية ام بالطريقة غير السلمية ، تمثل دائما تدمير العلاقات الرأسمالية التي ولي عهدها تدميرا جذريا ، ونشوء ورسوخ علاقات جديدة ، اشتراكية . وهذه التحويلات تطبقها سلطة الطبقة العاملة في صالح الشعب بأسره .

ضرورة مرحلة الانتقال

ان مرحلة تحويل المجتمع الرأسمالي تحويلا ثوريا الى مجتمع اشتراكي هي مرحلة الانتقال . ان مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ضرورية لأن علاقات الانتاج الاشتراكية والملكية الاشتراكية لا يمكنها ان تولد في احشاء الرأسمالية . ففي النظام الرأسمالي لا تنشأ الا المقدمات للاشتراكية .

وهذه المقدمات تتقوم في ان الرأسمالية تخلق الصناعة الآلية الكبيرة ، اي المقدمة المادية للاشتراكية وانها تدفع الى اقصى حد اتساع الانتاج بالسعة الاجتماعية . يقول تطور الانتاج الصناعي وتضخمه الذي ازدياد عدد افراد الطبقة العاملة ، وحصرهم واحتشادهم في المؤسسات الكبيرة ، في المراكز الصناعية . فتنظم الطبقة العاملة ، وتدرك مصالحها الطبقيّة وتتحول الى قوة اجتماعية في مقدورها القضاء على الرأسمالية .

ان مصالح الطبقة العاملة تتفق مع مصالح جميع الشغيلة ، والطبقة العاملة هي التي تسير في طليعة الجماهير المستثمرة في نضالها من اجل دك الرأسمالية . وهذه مقدمة ذاتية للاشتراكية تولد في احشاء

الرأسمالية . فمن طريق الثورة ، تستولى الطبقة العاملة على السلطة لكي تنهى ، بالتحالف مع الفلاحين ومشاركة جميع الشغيلة ، مجتمعا جديدا ، هو المجتمع الاشتراكي .

ان المرحلة التي تجرى فيها تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاساسية والقضاء على استثمار الانسان للانسان وتحويل الاقتصاد برمته والثقافة والدولة حسب المبادئ الاشتراكية ، هي مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وفي هذه المرحلة ، لا تكون الاشتراكية قد انتهت بناؤها ، بل تكون قيد البناء ، ولا تكون الرأسمالية قد تسمت تصفيتها نهائيا ، بل تكون قيد التصفية .

فبعد ظفر البروليتاريا بالسلطة واستيلائها على مقاليد قيادة الاقتصاد الوطني ، تصبح الرأسمالية مغلوبة على امرها ، ولكن غير مقضى عليها كلها . فخلال فترة من الزمن ، تبقى في الصناعة والزراعة والتجارة مؤسسات رأسمالية خاصة . وعليه ، فان المهمة لا تنحصر في التغلب على مقاومة العناصر الرأسمالية الخاصة في المدينة والريف ، بل تقوم كذلك في تصفية الاسباب التي تولدها .

ان تحويل الاستثمارات الفلاحية الصغيرة وفقا للمبادئ الاشتراكية هو ايضا مهمة كبيرة من مهام المرحلة الانتقالية .

وفي هذه المرحلة ، تتشكل القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية .

ان المرحلة الانتقالية ضرورية الزاما لكل بلد يسلك سبيل الاشتراكية ، سواء كان البلد متطورا صناعيا ام متأخرا ، كبيرا ام صغيرا .

ان المرحلة الانتقالية تشمل عهدا تاريخيا كاملا يبدأ بانتصار الثورة البروليتارية وقيام ديكتاتورية البروليتاريا وينتهي ببناء الاشتراكية ، الطور الاول من المجتمع الشيوعي .

ان ماركس وانجلز ولينين هم الذين بنوا نظرية مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وقد سلحوا الطبقة العاملة وجميع الشغيلة بمعرفة سبل بناء الاشتراكية معرفة علمية . وتسهم الاحزاب الشيوعية والعمالية بقسط كبير في النظرية الماركسية اللينينية حول المرحلة الانتقالية .

قال ماركس انه بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي ، تقع مرحلة تحويل المجتمع الرأسمالي تحويلا ثوريا الى المجتمع الشيوعي . وتناسبها سياسيا مرحلة انتقال لا يمكن ان تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية للبروليتاريا .

ديكتاتورية البروليتاريا

ان ديكتاتورية البروليتاريا هي قيادة المجتمع على صعيد الدولة من جانب الطبقة العاملة . ان ديكتاتورية البروليتاريا انما هي ديكتاتورية الاغلبية الساحقة على الاقلية ؛ وهي موجهة ضد المستثمرين ، ضد

اضطهاد الشعوب والامم ، ونحو القضاء على كل استثمار للانسان من قبل الانسان . ان ديكتاتورية البروليتاريا لا تعبر عن مصالح الطبقة العاملة وحسب ، بل تعبر ايضا عن مصالح الشعب الكادح بأسره . فان الطبقة العاملة تستخدم سلطة الدولة فى مصلحة جميع الجماهير المستثمرة . ان النضال المشترك الذى تخوضه الطبقة العاملة والفلاحون الكادحون ضد المستثمرين ومن اجل بناء الاشتراكية ، يرصهم فى تحالف راسخ لا يتزعزع . وهذا التحالف الوطيد بين الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين يشكل المبدأ الاسمى لديكتاتورية البروليتاريا .

ان ديكتاتورية البروليتاريا تعنى اشتراك الجماهير الكادحة الغفيرة اشتراكا مباشرا ونشيطا فى ادارة الانتاج ، وفى عمل هيئات الدولة ، وفى ادارة جميع ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية فى البلاد .

ان ديكتاتورية البروليتاريا ، بوصفها بناء فوقيا سياسيا نشأ عن الثورة الاشتراكية ، تستهدف تحطيم آلة الدولة القديمة ، آلة اضطهاد الشغيلة وقمعهم . وتستخدم البروليتاريا سلطة الدولة للقضاء على سيطرة البرجوازية الاقتصادية ولتصفية كل استثمار للانسان من قبل الانسان . ولكن ديكتاتورية البروليتاريا لا تعنى العنف وحسب ، بل انها كذلك لا تعنى حتى العنف بصورة رئيسية . ان مضمون ديكتاتورية البروليتاريا الرئيسى ليس العنف ، بل ابداع وانشاء المجتمع الاشتراكى والدفاع عنه ضد اعداء الاشتراكية . البروليتاريين يلجأون الى العنف وفقا للظروف الموضوعية ، اى تبعا لمقاومة البرجوازية .

ان ديكتاتورية البروليتاريا هى اداة بناء المجتمع الاشتراكى . فالدولة البروليتارية توجه جهودها لبناء الاقتصاد الاشتراكى . ومن هذا النشاط العملى الذى تقوم به الدولة فى الميدان الاقتصادى ، ينبثق نظام جديد لعلاقات الانتاج . فان هذه العلاقات تتركز على الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج - هذه الملكية التى تؤمن الجمع بين المنتجين المباشرين ووسائل الانتاج ، - والتعاون الاشتراكى والتعاقد الرفاقى بين اناس تحرروا من الاستثمار .

اما القوة القائدة والموجهة لديكتاتورية البروليتاريا فهى الاحزاب الشيوعية والعمالية ، طليعة الشغيلة فى النضال من اجل بناء الاشتراكية والشيوعية .

تعلمنا الماركسية اللينينية ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يشترط تنوع الاشكال السياسية . غير ان جوهرها واحد ، وهو انها جميعها اشكال ديكتاتورية البروليتاريا . ان وجود اشكال مختلفة لديكتاتورية البروليتاريا هو القانون التاريخى للتطور الاجتماعى . وهذا القانون تنبأ به لينين وصاغه : " ... من البديهي انه لا بد للانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية ان يقدم وفرة كبيرة وتنوعا بالغا من حيث الاشكال السياسية ، ولكن جوهره سيكون بالضرورة واحدا ، وهو ديكتاتورية البروليتاريا " * .

ففى الاتحاد السوفىيتى ، اقيمت ديكتاتورية البروليتاريا بشكل سوفيات ، نتيجة لانتصار ثورة اكثـور الاشتراكية . ان سلطة السوفيات ، بوصفها شكل الدولة لـديكتاتورية البروليتاريا ، قد اكتشفها لينين بالاستناد الى تحليل تجربة كومونة باريس والثـورتين الروسيتين فى عام ١٩٠٥ وهما ١٩١٧ .

وفى الـاوضاع التاريخية الجديدة الناشئة بعد انتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفىيتى وهزيمة الفاشستية فى الحرب العالمية الثانية ، انتصر نظام الديمقراطية الشعبية فى جملة من البلدان . ان الديمقراطية الشعبية شكل من اشكال التنظيم السياسى للمجتمع ، جوهره ايضا ديكتاتورية البروليتاريا . ان الديمقراطية الشعبية قد عبرت من اصالة تطور الثورة الاشتراكية فى ظروف تزايد ضعف الامبريالية وتغير نسبة القوى فى صالح الاشتراكية . كما انعكست فيها ايضا الخصائص التاريخية والوطنية لكل بلد .

ان ديكتاتورية البروليتاريا التى تنشأ من الثورة الاشتراكية ، تؤمن انتصار الاشتراكية . ولكنه تطراً عليها تغيرات فى سياق البناء الاشتراكى . فنظرا لتصفية الطبقات الاستـثمارية ، تـضمحل وظيفة قمـمع مقاومتها . وفى سياق بناء الاشتراكية ، تتطور من جميع النواحي الوظيفة الاقتصادية التنظيمية والثقافية التربوية لـديكتاتورية البروليتاريا . وحيث تؤمن ديكتاتورية البروليتاريا انتصار الاشتراكية التام والنهائى ، تكون قد انجزت رسالتها التاريخية . فلا تبقى شـعة ضرورة لها من وجهة نظر مهام التطور الداخلى . ان الدولة التى نشأت دولة ديكتاتورية البروليتاريا ، تتحول الى دولة الشعب بأسره ، الى هيئة تعبر عن مصالح و ارادة الشعب بأسره .

ان الدولة الاشتراكية للشعب بأسره تواصل قضية ديكتاتورية البروليتاريا من حيث بناء المجتمع الجديد ، وتغدو المبدأ المنظم فى اداء مهام البناء الشيوى .

القوانين الرئيسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكى

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يجرى بموجب قوانين عامة ، مشتركة بالنسبة لجميع البلدان التى تسلك سبيل الاشتراكية . وهذه القوانين العامة ، المشتركة هي : أ - ظفر الطبقة العاملة بالسلطة السياسية ، اقامة ديكتاتورية البروليتاريا - الديمقراطية للشغيلة ، مع بقاء الدور القيادى للحزب الماركسى اللينينى ؛ ب - تحالف الطبقة العاملة مع السواد الاعظم من الفلاحين وجميع الفئات الاخرى من الشغيلة ؛ ج - الغاء الملكية الرأسمالية واقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الأساسية ؛ د - تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا وتدرجيا على اساس التعاون ؛ هـ - تطوير الاقتصاد الوطنى تطويرا منهاجيا موجهها

نحو بناء الاشتراكية والشيوعية ، نحو رفع مستوى حياة الشغيلة ، و - تحقيق الثورة الاشتراكية في الميدان الفكري والثقافي ، وانشاء فئة كثيرة العدد من المثقفين المخلصين للطبقة العاملة والشعب الشغل ، وقضية الاشتراكية ، ز - تصفية الاضطهاد القومي واقامة المساواة والصدائقة الاخوية بين الشعوب ، ح - توطيد وتطوير الدولة الاشتراكية ، الدفاع عن مكتسبات الاشتراكية ضد اعتداءات الاعداء الخارجيين والداخليين ، ط - تضامن الطبقة العاملة في البلد مع الطبقة العاملة في سائر البلدان : الاممية البروليتارية .

ان القوانين الرئيسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي تبين ان مهمة واحدة بعينها ، وهي تصفية سيطرة الرأسماليين وبناء الاشتراكية - هي التي تحل اساسا في مجرى الثورة الاشتراكية ، ايا كان البلد الذي تجرى فيه هذه الثورة .

ان مذهب الماركسية اللينينية وموضوعته حول القوانين الرئيسية هي الاساس النظري لسياسة الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاشتراكية . وهذا ما يؤمن النجاح في بناء المجتمع الاشتراكي .

ولكنه من الممكن ايضا ان تتنوع اشكال البناء الاشتراكي وطرائقه . وهذا رهن بالاوضاع التاريخية الملحوسة في كل بلد . فالي جانب قوانين التطور التاريخي الرئيسية المشتركة اللازمة لجميع البلدان ، يقول تنوع الخصائص والتقاليد الوطنية (القومية) المتكونة تاريخيا الى ولادة بعض الظروف الخاصة لتطور الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي .

كتب لينين يقول : " ستصل جميع الامم الى الاشتراكية . ان هذا امر محتوم . ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة ، فتحمل كل منها امرا تتفرد به الى هذا الشكل او ذاك من اشكال الديمقراطية ، الى هذا المظهر او ذاك من مظاهر ديكتاتورية البروليتاريا ، الى هذه السرعة او تلك في تحويل مختلف وجوه الحياة الاجتماعية على اساس الاشتراكية " * .

ولكن هذه الخصائص لا تغير في شيء من مضمون القوانين الرئيسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي . فان الفوارق في ممارسة البناء الاشتراكي قد تتجلى ، مثلا ، في اشكال ديكتاتورية البروليتاريا ، في اشكال ادارة الانتاج ، في هذه الاساليب او تلك من التعاون الزراعي ، ولكن ديكتاتورية البروليتاريا ، والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والتعاون بين الفلاحين ، وسائر القوانين الرئيسية ، كل هذا يمثل ما هو مشترك وما لا يمكن بدونه للنظام الاشتراكي ان يتطور بنجاح .

ان الابتعاد عن القوانين الرئيسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي واستعظام الخصائص الوطنية (القومية) يلحقان الضرر ببنائها الاشتراكية .

يرتدى الاقتصاد فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية طابعا متعدد النماذج ، اى انه يمثل مجموعة من بعض النماذج الاقتصادية .

والنماذج الاقتصادية هى مختلف اشكال الاقتصاد الاجتماعى التى تركز على هذا الشكل او ذاك من ملكية وسائل الانتاج وعلى علاقات الانتاج المناسبة للشكل المعنى ويتميز بها هذا البلد او ذاك فى مرحلة تاريخية معينة من تطوره .

ان النماذج الاقتصادية فى اقتصاد البلاد فى المرحلة الانتقالية قد تكون مختلفة ، متنوعة . وهذا رهن بالوضع التاريخى الملموس فى البلد السائر فى طريق بناء الاشتراكية . ولكن النماذج الرئيسية الثلاثة الزامية بالنسبة لكل من البلدان الداخلة فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وهى : النموذج الاشتراكى ، نموذج الانتاج البضاعى الصغير ، النموذج الرأسمالى .

النموذج الاشتراكى

يتشكل النموذج الاشتراكى من الاقتصاد الوطنى بجعل ملكية وسائل الانتاج ملكية اجتماعية اشتراكية .

واول واهم خطوة للسلطة الاشتراكية فى هذا الصدد ، هى الظفر بمقاليذ قيادة الاقتصاد الوطنى عن طريق التأمين الاشتراكى .

ان التأمين الاشتراكى يعنى انتزاع الدولة الاشتراكية وسائل الانتاج

من الطبقات المستثمرة انتزاعا ثوريا وتحويل هذه الوسائل الى ملكية الدولة ، الى ملكية اشتراكية (ملكية الشعب بأسره) . ان كل شئرة الطبقة الرأسمالية انما ابدعتها اجيال من الطبقة العاملة . وحين تعتمد هذه الطبقة فى مجرى الثورة الاشتراكية وتنتزع وسائل الانتاج من الرأسماليين ، فانها تعيد بذلك الحق الى نصابه وتحكم باسم العدالة التاريخية ، وتقوم بعمل مشروع . فما ابدعه كدح الشعب يجب ان يخص الشعب .

ان التأمين الاشتراكى لوسائل الانتاج يودى الى تصفية تناقض الرأسمالية الاساسى ، التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج وشكل التملك الخاص الرأسمالى لنتائجه . فان التأمين يطابق بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة ويزيل العقبات التى تعترض تطور هذه القوى .

ان تأمين وسائل الانتاج يزيل سيطرة البرجوازية الاقتصادية . وتسليم وسائل الانتاج للشغيلة يجعل الشعب سيد البلاد ، والقوة الاقتصادية السائدة فى المجتمع .

اولا ، يتم تأمين الصناعة الضخمة ، والبنوك ، والنقلات الحديدية ، والاسطول التجارى ، ووسائل المواصلات ، والمؤسسات التجارية الضخمة ، وتأمين الارض كلها او جزئيا .

ووفقا لاشكال النضال الطبقي ودرجة حدته خلال المرحلة الانتقالية ، ينطوى التأمين فى كل بلد على سمات خاصة . ففي الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، حيث لجأت البرجوازية الى النضال المسلح ، وحبكت المؤامرات والدسائس ضد السلطة السوفييتية ، وخربت ما استطاعت ، جرى التأمين دون اى تعويض للمالكين السابقين . اما فى جملة من البلدان الاشتراكية فى امريكا ، فقد تحقق تأمين وسائل الانتاج الاساسية فى الصناعة ، والنقلات ، والمواصلات ، والبنوك ، بالتعويض على اصحاب المؤسسات المتوسطين والصغار ، وكذلك بالتعويض على اصحاب المؤسسات التى كانت تخصى رأسماليى بلدان الحلف المناهض للهيترية . ودون اى تعويض تحقق تأمين المؤسسات التى كانت تخص الرأسماليين الالمان والاطليان ، والرأسماليين الاهليين الذين تعاونوا مع الفاشست .

ومن جراً تأمين اهم وسائل الانتاج وتطبيق جملة من التدابير الاخرى ، تنشئ الدولة الاشتراكية نمودجا جديدا لا سابق له فى الاقتصاد الوطنى ، هو النمودج الاشتراكى . وهو يشمل المصانع ، والمعامل ، والبنوك ، والنقلات ، والمزارع الحكومية ، والمؤسسات التجارية ، والجمعيات الاشتراكية التعاونية : تعاونيات التمويل ، تعاونيات التسليف ، تعاونيات الاستهلاك والانتاج . ان انشاء النمودج الاشتراكى من الاقتصاد الوطنى يرمز الى بداية عمل انشائى واسع يقوم به الشعب اثناء بناء اسس الاقتصاد الاشتراكى .

ان النمودج الاشتراكى يضطلع بالدور القيادى فى اقتصاد المرحلة الانتقالية ، لانه يشتمل على الفروع الحاسمة فى الاقتصاد الوطنى ، ولأنه مزود بتكنيك ارقى ، وحدث . وهذا النمودج هو اكثر اشكال علاقات الانتاج تقدما ورقيا .

فى المؤسسات الاشتراكية لا مجال لاستثمار الانسان للانسان ، ولا تبقى قوة العمل بضاعة . بل يتحول عمل العامل الى عمل من اجل ذاته ، من اجل مجتمعه . والمنتجات المصنوعة فى مؤسسات النمودج الاشتراكى تعود الى الشعب الشغل بأسره . ان ظهور النمودج الاشتراكى ، مع سيادة الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، يستتبع ظهور قوانين اقتصادية جديدة ، هى القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، كما يعنى ان هذه القوانين تتطور ، وتوسع مجال مفعولها شيئا فشيئا . اما القوانين الاقتصادية للرأسمالية فتفقد قوتها شيئا فشيئا ويـزول مفعولها فى آخر الامر .

النمودج البضاعى الصغير والنمودج الرأسمالى

النمودج البضاعى الصغير يشمل استثمارات الفلاحين والحرفيين وصغار

المنتجمن، القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى عمل المنتج الشخصي. وهي مرتبطة بالسوق الى هذا الحد او ذاك. ان الانتاج البضاعي الصغير يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وهذا ما يقرب من الانتاج الرأسمالي. ولكن وضع الفلاحين الصغار في ظل الرأسمالية متقلقل، وهم يتعرضون للاستثمار من جانب الرأسمال الكبير، ولهذا لهم مصلحة في القضاء على جميع اشكال الاستثمار. وهذا ما يقرب الفلاحين الكادحين من البروليتاريا.

في بداية المرحلة الانتقالية، يشمل النموذج البضاعي الصغير معظم السكان في كثرة من بلدان الاشتراكية. وفي مجرى البناء الاشتراكي، يتحول الانتاج البضاعي الصغير الى انتاج اشتراكي عن طريق التعاون. النموذج الرأسمالي يشمل الاستثمارات القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى العمل المأجور (بالاجرة). وبمثله الكسول (الفلاحون الاغنياء) في الريف، واصحاب المؤسسات غير المؤهلة في المدن، واساسا المؤسسات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا النموذج، يظل الاستثمار قائما، وتظل قوة العمل بضاعة. وبمستطك اصحاب وسائل الانتاج القيمة الزائدة. في البدء، تحدد الدولة الاشتراكية من النموذج الرأسمالي، وعلى الاخص من استثمار قوة العمل، ثم تنتهج سياسة فائتها تصفية النموذج الرأسمالي.

ان النموذج الاشتراكي والنموذج البضاعي الصغير والنموذج الرأسمالي هي الاشكال الاساسية في اقتصاد المرحلة الانتقالية. وعلاوة على هذه النماذج، من الممكن ان يوجد في اقتصاد المرحلة الانتقالية الاستثمار الفلاحي العيني (البطريكي) ورأسمالية الدولة. هذان النموذجان قد لا يتواجدان في كل بلد يشرع في بناء الاشتراكية ووجودهما رهين بالظروف الاقتصادية الناشئة في هذا البلد او ذاك في المرحلة الانتقالية.

في الاتحاد السوفييتي، مثلا، وجد في المرحلة الانتقالية النموذج البطريكي، ورأسمالية الدولة بشكل امتيازات منحها السلطة السوفييتية للرأسماليين الاجانب، وبعض الاشكال الاخرى. ولكن رأسمالية الدولة لم تتطور في اقتصاد الاتحاد السوفييتي تطورا بالغ الشأن الى هذا الحد او ذاك.

اما المهمة الموضوعة في المرحلة الانتقالية، فغايتها تأمين سيطرة علاقات الانتاج الاشتراكية بلا منازع، وارساء اساس الاشتراكية. ولهذا يجب تطوير العمل الاشتراكي بجميع الوسائل والقضاء كليا على النموذج الرأسمالي وتحويل نموذج الانتاج البضاعي الصغير الى شكل اقتصادي اشتراكي.

الطبقات في المرحلة الانتقالية

وراء النماذج الاقتصادية في المرحلة الانتقالية توجد طبقات معينة.

النموذج الاقتصادي الاشتراكي	[الطبقة العاملة ، والفلاحون المجتمعون في مؤسسات تعاونية
النموذج البضاعي الصغير	[الفلاحون الصغار والمتوسطون في الريف ، الحرفيون في المدينة
النموذج الاقتصادي الرأسمالي	[البرجوازية في المدن والفلاحون الاغنياء في الريف

هذا هو التركيب الطبقي في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية .

وفي المرحلة الانتقالية ، تطرأ تعديلات جذرية على احوال الطبقات بالنسبة لآحوالها في ظل الرأسمالية .

فالطبقة العاملة ، المظلومة والمستثمرة في زمن الرأسمالية ، تضطلع بالدور القيادي في المجتمع عند قيام ديكتاتورية البروليتاريا . وتغدو طبقة سائدة ، وتقبض بيدها على زمام سلطة الدولة وتملك مع جميع الشغيلة وسائل الانتاج التي غدت ملكية اجتماعية .

الفلاحون يتحررون من تبعية كبار ملاكي الاراضي ؛ ويحصلون من الدولة الاشتراكية على الارض ، وتحميمهم الدولة من استثمار الفلاحين الاغنياء ، ويحظون بمساعدة الدولة في ميدان التعاون .

وفي المرحلة الانتقالية تسترشد الدولة الاشتراكية في سياستها ازاء الفلاحين ، بصيغة لينين التالية : التحالف مع الفلاح المتوسط ، الاعتماد على الفلاح الفقير ، النضال ضد الفلاح الغني . ويفضل تطبيق هذه السياسة ، تصبح الجماهير الاساسية من الفلاحين حليفة الطبقة العاملة في ميدان بناء الاشتراكية .

ان الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين هما الطبقتان الاساسيتان في المرحلة الانتقالية . وعلاوة على الفلاحين ، تلف الطبقة العاملة حولها سائر فئات الشغيلة : المثقفين الشغيلة ، والحرفيين في المدينة .

البرجوازية لا تبقى ، بعد فقدانها السلطة ووسائل الانتاج الاساسية ، الطبقة السائدة في المرحلة الانتقالية . ولكنها تحتفظ بقوة خلال عدد من السنين . ذلك لان الانتاج البضاعي الصغير يولد الرأسمالية بصورة عفوية وعلى نطاق كبير . ثم ان البرجوازية التي فقدت سيادتها في بلد ما ، تظل تتمتع بتأييد الرأسمال العالمي .

التناقضات في المرحلة الانتقالية

تنشأ التناقضات من تعدد النماذج الاقتصادية في المرحلة الانتقالية ومن وجود طبقات متعادية . ان النموذج الاشتراكي في المرحلة الانتقالية لا يرتدى طابعا شاملا ؛ فهو لا يشمل جميع ميادين الاقتصاد الوطني ،

ولاسيما الزراعة . وتظل الرأسمالية قائمة تناضل ضد الاشتراكية . ولذا اوضح لينين ان مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية " لا بد لها ان تكون مرحلة نضال بين الرأسمالية المحتضرة وبين الشيوعية الناشئة ، او بتعبير آخر ، بين الرأسمالية المغلومة على امرها ولكن التى لم يقض بعد نهائيا عليها ، وبين الشيوعية التى ولدت ولكنها ما تزال ضعيفة جدا " * .

ان التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية هو التناقض الاساسى فى المرحلة الانتقالية . اما " لمن تعود الغلبة ؟ " ، فان هذا السؤال يحل فى غمرة من النضال الطبقي الضارى . فمن ينجح فى اجتذاب الفلاحين وراءه يقرر نتيجة هذا النضال .

ان السياسة الصحيحة التى تنتهجها الاحزاب الشيوعية والعمالية ، سياسة التحالف الاقتصادى والسياسى الوطيد بين الطبقة العاملة والفلاحين ، تتيح للبروليتاريا اجتذاب الفلاحين الكادحين وراءها . وهذا ما يقرر مصير النضال بين الاشتراكية والرأسمالية فى صالح الاشتراكية . وفى المرحلة الانتقالية ، تقوم كذلك تناقضات اخرى . ففي عدد من البلدان ، يقوم ، مثلا ، التناقض بين نظامها السياسى الرافى وتأخرها التكنيكى والاقتصادى . وقد ظهر هذا التناقض فى الاتحاد السوفييتى فى المرحلة الانتقالية . وكان يقوم ايضا ، الى هذا الحد او ذاك ، فى اغلبيه البلدان الاشتراكية الاخرى . وخلال المرحلة الانتقالية ، يظهر كذلك التناقض بين الصناعة الاشتراكية الكبرى الموحدة واقتصاد الفلاحين الصغار المبعثر ، القائم على الملكية الخاصة .

غير ان جميع هذه التناقضات فى المرحلة الانتقالية تجد لها حلا بفضل السياسة الاقتصادية التى تنتهجها الدولة البروليتارية .

٣ - السياسة الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية .

خطة لينين بشأن بناء الاشتراكية

لبناء الاشتراكية ، لا بد من رسم وتطبيق سياسة اقتصادية ملائمة ، اى مجموعة من التدابير تتخذها الدولة البروليتارية وتهدف الى تصفية العناصر الرأسمالية وتأمين انتصار الاشتراكية .

ان السياسة الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية ترمى الى توطيد التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين ، وترسيخ ديكتاتورية البروليتاريا ، وتطوير القوى المنتجة فى البلاد ، ومحو الطبقات المستثمرة ، وبناء الاشتراكية .

ان السياسة الاقتصادية التى ينتهجها كل بلد سلك طريق الاشتراكية انما تحددها حالة الاقتصاد فى المرحلة الانتقالية ونسبة القوى الطبقية .

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٢٧١ .

ولكن مبادئها الرئيسية يصرى مفعولها فى جميع البلدان التى تنبئى الاشتراكية .

لقد بدأت الدولة السوفيتية تطبق هذه السياسة الاقتصادية منذ ربيع ١٩١٨ ولكنها اضطرت فيما بعد ، بسبب من التدخل الاجنبى والحرب الاهلية والخراب ، الى الانتقال الى سياسة " الشيوعية الحربية " (١٩١٨ - ١٩٢٠) .

فى مرحلة " الشيوعية الحربية " ، وضعت السلطة السوفيتية المؤخرة فى خدمة الجبهة . ولجأت الى تأميم الصناعة بكليتها بما فيها الصناعة المتوسطة والصغيرة . ومنعت التجارة الخاصة ، وطبقت نظام المصادرة العينية اى انها انتزعت من الفلاحين فوائض المنتجات الزراعية بغية تموين الجيش والعمال . ونظرا لمصاعب الحرب الاهلية والتدخل الاجنبى المسلح ، طبقت الحكومة السوفيتية نظام الاعاشة بالبطاقات والعمـلـ الالزامى على الجميع . ومجمل هذه التدابير التى نفذتها الحكومة اسميت باسم سياسة " الشيوعية الحربية " ، وكانت سياسة اضطرارية ، مؤقتة ، هدفها تأمين انتصار الدولة السوفيتية فى تلك الاحـوال القاسية ، احوال الحرب الاهلية والتدخل الاجنبى المسلح .

وما ان وضع حد نهائى للتدخل الاجنبى المسلح والحرب الاهلية ، حتى انتقلت السلطة السوفيتية فى عام ١٩٢١ الى السياسة الاقتصادية التى اعلنتها فى ربيع ١٩١٨ . وقد اسميت بالسياسة الاقتصادية الجديدة (الـ " نيب " بايجاز) ، خلافا لسياسة " الشيوعية الحربية " . وقد بدأت باحلال الضريبة العينية محل مصادرة فوائض المواد الزراعية . وكانت الضريبة العينية اقل من مصادرة الفوائض . وكل ما يتبقى بعد تسديد الضريبة العينية للدولة كان يعود الى الفلاح وكان الفلاح حرا فى بيع فوائضه من المواد الغذائية .

وقد كان المقصود من الضريبة العينية واطلاق التجارة الخاصة ، حفز مصلحة الفلاح الاقتصادية ، وانهاض الزراعة وانهاش الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة ، وتكديس الموارد والقوى ، والانتقال من ثم الى الهجوم الحاسم على بقايا الرأسمالية فى البلاد .

ان السياسة الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية فى الاتحاد السوفيتى انما تم رسمها وتطبيقها فى ظروف التطويق الرأسمالى وبناء الاشتراكية فى بلد واحد بمفرده . وهذا ما اثر الى حد ما فى تطبيق هذه السياسة . ومع ذلك ، فان المبادئ الاساسية التى اختطتها السياسة الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية فى الاتحاد السوفيتى ترتدى اهمية عالمية . ولكن اشكال السياسة الاقتصادية وطرائق تطبيقها العملية فى المرحلة الانتقالية تتسم فى مختلف البلدان بسمات خاصة ، ناشئة عن ظروف تطورها التاريخية . ان الدول الاشتراكية الاخرى تطبق هذه السياسة فى ظروف اكثر ملائمة . وهى تستفيد من تجربة الاتحاد السوفيتى الغنية ، ومن عونه الاقتصادى والتكنيكى والعلمى ، وكذلك من

تجربة وتعاقد سائر بلدان الاسرة الاشتراكية . ان السياسة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية كانت تعبيرا ملموسا عن الخطة التي رسمها لينين لبناء الاشتراكية .

فقد رسم لينين خطة علمية الاسس لبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي كانت تنص على تصفية التأخر الاقتصادي والتكنيكي في البلاد ، وتحقيق التصنيع الاشتراكي ، وتحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا ، وتحقيق الثورة الثقافية .

التصنيع الاشتراكي

التصنيع الاشتراكي من أهم العناصر التي تؤول الخطة اللينينية لبناء الاشتراكية .

فلا يمكن بناء الاشتراكية الا على اساس الانتاج الآلي الضخم فسي جميع مبادئ الاقتصاد الوطني . قال لينين : " ان اساس المادى الوحيد للاشتراكية لا يمكن ان يكون غير الصناعة الآلية الضخمة ، القادرة على اعادة تنظيم الزراعة ايضا " * .

غير ان معظم البلدان سلكت طريق الاشتراكية لا تستطيع ان تترث من الرأسمالية هذا الاساس المادى والتكنيكي المتطور . والرأسمالية لم تستطع ، خلال كامل وجودها ، ان تحقق التصنيع الا في بضعة بلدان فقط يقطنها بالاجمال ١٥ بالمئة من سكان الكرة الارضية . ولذا يبدو التصنيع ضرورة حيوية بالنسبة لمعظم البلدان التي شرعت تبني الاشتراكية . ان التصنيع الاشتراكي يعنى تطوير الصناعة الكبيرة التي تؤمن اجراء تحويل جذري في مجمل الاقتصاد الوطنى ، بما فيه الزراعة ، على اساس التكنيك الآلى .

اما نواة التصنيع الاشتراكي ، حلقة المركزية في الاتحاد السوفيتي ، فقد قامت في افضلية تطوير فروع الصناعة الثقيلة التي تنتج وسائل الانتاج : المعدن ، الوقود ، الآلات والاعتدة ، لوازم البناء . وفي مضمار التصنيع ، يتسم باهمية خاصة بناء صناعة الانشاءات الميكانيكية الحديثة . وفي سباق التصنيع الاشتراكي ، تتشكل قاعدة مادية لتطوير الاشكال الاقتصادية الاشتراكية : المؤسسات التعاونية ومؤسسات الدولة في الصناعة والزراعة . وهذه الاشكال الاقتصادية ، يمنحها التصنيع التفوق التكنيكي الضرورى لاحتراز الانتصار النهائى على الانتاج الرأسمالى والانتعاج البضامى الصغير .

ان تحقيق التصنيع الاشتراكي مفتاح لحل جميع قضايا البناء الاشتراكي الاساسية ، وهى : تصفية النموذج الاقتصادى الرأسمالى تصفية تامة ، تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا ، تصفية التأخر الاقتصادى والتكنيكي فسي البلاد .

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٩ .

فان ضرورة التصنيع في الاتحاد السوفيتي مثلا قد فرضتها عدة عوامل ، منها اولا ان روسيا كانت بالقياس الى البلدان الرأسمالية المتطورة ، متأخرة في المضمار الاقتصادي والتكنيكي . فقد كانت بلاد اقتصاد فلاحي صغير ، بلادا بقيت فيها في اوائل المرحلة الانتقالية قاعدة اقتصادية امتن للرأسمالية مما للاشتراكية ، ثانيا كان الاتحاد السوفيتي ضمن طوق من الدول الرأسمالية تهذل كل جهدها للقضاء على الدولة السوفيتية او لاضعافها على الاقل .

كل هذا تطلب وتاثر عالية في التصنيع الاشتراكي . وقد امكن تحقيق وتاثر عالية في التصنيع بفضل مزايا النظام الاقتصادي الاشتراكي وخصائص اسلوب التصنيع الاشتراكي . فان سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج قد اتاحت البدء في تصنيع البلاد بتطوير الصناعة الثقيلة لا الصناعة الخفيفة ، كما كان يحدث عادة في البلدان الرأسمالية . واتاح النظام الاقتصادي الاشتراكي تعبئة جميع الاحتياطات الداخلية وتوجيهها نحو افضلية تطوير الصناعة الآلية الكبيرة .

اما الموارد الضرورية لتصنيع الاتحاد السوفيتي ، فقد كانت مصادرها الرئيسية تتألف من إيرادات الصناعة المؤممة ، والزراعة ، والتجارة الخارجية والداخلية ، والنظام البنكي . وقد قدمت جميع مصادر التكديس الداخلي هذه مليارات الروبلات ، مما اتاح اجراء توظيفات اساسية ضخمة هامة في الصناعة ، ولاسيما في الصناعة الثقيلة .

وفي مجرى الخطط الخمسية ما قبل الحرب (١٩٢٩ - ١٩٤١) ، انشئت فروع صناعية جديدة : الجرارات ، السيارات ، الكيمياء ، الآلات - الادوات ، الطيران ، الخ . . . بنيت آلاف المعامل والمصانع ووضعت قيد الخدمة . وشرعت المؤسسات الجديدة تضطلع بدور اساسي في مجمل الانتاج الصناعي .

ونتيجة لحسن تنفيذ برنامج التصنيع ، تحول الاتحاد السوفيتي ، خلال الخطتين الخمسيتين الاوليين (١٩٢٩ - ١٩٣٧) ، من بلد متأخر ، وزراعي على الاخص ، الى دولة صناعية جبارة ، واحرز الاستقلال الاقتصادي التام عن البلدان الرأسمالية ، وتأمينت قدرة البلاد الدفاعية . وارتفع الوزن النسبي للصناعة الكبيرة في مجمل الانتاج الصناعي من ٤٢ر١ ٪ في عام ١٩١٣ الى ٧٧ر٤ ٪ في عام ١٩٣٧ . وعند نهاية الخطة الخمسية الثانية (عام ١٩٣٧) ، شغل الاتحاد السوفيتي المرتبة الاولى في اوروبا والثانية في العالم من حيث حجم الانتاج الصناعي .

وقد ادى نجاح برنامج التصنيع في الاتحاد السوفيتي الى تصفية التناقض بين السلطة السياسية الاكثر تقدما في العالم والاساس الاقتصادي والتكنيكي المتأخر الموروث من روسيا القيصرية . ان تصنيع الاتحاد السوفيتي ماثرة عظيمة للطبقة العاملة ، للشعب كله ، الذي لم ييخل

لا بالقوى ولا بالاموال ، وتحمل الحرمانات عن ادراك ، لكى ينتشل البلاد من حماة التأخر . كذلك تتسم تجربة التصنيع الاشتراكى باهمية بالغه بالنسبة لجميع البلدان الاشتراكية .
ان تصنيعها قد جرى فى ظروف تاريخية مغايرة ، اكثر ملائمة من تلك التى عرفها الاتحاد السوفيتى . فان هذه البلدان تعتمد على المساعدة المتعددة المظاهر والوجوه التى يقدمها الاتحاد السوفيتى وسائر الدول الاشتراكية المتطورة صناعيا ، وهذا ما يسهل ويعجل حركة تطورها الصناعى .

تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا

من اولى التدابير التى تطبقها السلطة البروليتارية فى البلدان التى سلكت طريق الاشتراكية ، تحقيق اصلاح الزراعى بمصادرة اراضى المستثمرين وتسليمها للفلاحين الشغيلة .

وقد رسم لينين البرنامج الزراعى للحزب الشيوعى وتنبا بان فى المستقبل تحقيق اصلاحات الزراعية فى مختلف البلدان اما بتأميم الارض كلها واما بتسليم الارض للفلاحين على سبيل الملكية الخاصة . ان نبوءة لينين هذه قد ثبتت صحتها كليا .

ففى الاتحاد السوفيتى تم تأميم الارض كلها فور انتصار الثورة الاشتراكية . وقد احيلت الارض الى الفلاحين للانتفاع بها مجانا والسى الابد ، ولكن الدولة احتفظت بملكيتها . وفى البلدان الاشتراكية الاخرى صودرت اراضى كبار الملاكين . واهيل القسم الاكبر منها الى الفلاحين على سبيل الملكية الخاصة . ولم يتناول التأميم الا قسما من الاراضى اقيمت عليه مؤسسات للدولة .

ومع ذلك ، فلا تأميم الارض ، ولا توزيعها على الفلاحين يؤدىان ، بحد نفسيهما ، الى نشوء علاقات الانتاج الاشتراكية فى الريف .

فالشكل الاقتصادى السائد فى الريف بعد اصلاح الزراعى يظل اقتصاد الفلاحين الصغار القائم على الملكية الخاصة . بيد ان الاشتراكية تفترض جعل ملكية وسائل الانتاج ملكية اجتماعية ، لا فسى الصناعة وحسب ، بل فى الزراعة ايضا . فمن الضرورى الانتقال الى الانتاج الاشتراكى الكبير فى الزراعة لأنه يستحيل بناء الاشتراكية على اساسين متعارضين : اساس الصناعة الاشتراكية الكبيرة واساس الاقتصاد الجزأ والمتأخر عند الفلاحين الصغار . وهذا الاقتصاد ينتج كمية زهيدة من الانتاج البضاعى لأن انتاجية العمل فيه ضعيفة جدا . وان تشتت وتبعثر الاستثمارات الفلاحية الصغيرة يعيقان استخدام الآلات والتكنيك الزراعى الطليعى فى الانتاج الزراعى . وفى مثل هذا الوضع ، لا يمكن تأمين كمية كافية من المواد الغذائية لسكان المدن الصناعية المتنامية ، ولا المواد الأولية الزراعية للصناعة . ومن المستحيل ايضا

تحسين رفاهية الفلاحين انفسهم بصورة محسوسة .
اما سبل ووسائل تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا على اساس التعاون
فقد صاغها لينين . لقد بين لينين الفرق المبدئي ، الفرق الجذري بين
التعاون في ظل ديكتاتورية البروليتاريا والتعاون في ظل النظام
الرأسمالي ، وبين ان نمو التعاون في ظل ديكتاتورية البروليتاريا وملكيتها
الدولة لاهم وسائل الانتاج يعنى نمو الاشتراكية . ان انتقال الفلاحين
الى الانتاج التعاوني الكبير يتيح تزويد الزراعة بآلات جديدة . ومن
جهة اخرى ، يهدو التعاون شكلا من اشكال بناء الاشتراكية في الريف
يستطيع ان يشترك فيه جميع الفلاحين ، بمن فيهم افقرهم . وانطلاقا
من هذه الفكرة ، عرض لينين مهمة فائقة الاهمية من مهام البناء
الاشتراكي ، وهي الحد الاقصى من اجتذاب الفلاحين الى طريق
التعاون .

وقد بين لينين ايضا باى طرائق يجب اجراء التحويل الاشتراكي في
الزراعة على اساس التعاون . ويرر ودعم مبدأ الطوعية ، ومفاده انه لا
يجوز فرض الاشكال الاشتراكية لتسيير الاقتصاد على الفلاحين بالعنف ،
ولا تحقيق الحركة التعاونية بالمراسيم .

اما المبدأ الأهم في خطة لينين التعاونية ، فينص على نشر التعاون
بصورة تدريجية ، ابتداء من ابسط اشكاله : الانتقال من تعاونيات
الاستهلاك والتموين والبيع والتسليف الى ابسط تعاونيات الانتاج ، ومن
ابسط تعاونيات الانتاج الى التعاونيات الاشتراكية الطراز ، تلك هي
طريق الفلاح نحو الاشتراكية .

ان تطور ابسط اشكال التعاون في مضمار التموين والبيع والتسليف
وتجربة العمل الايجابية التي كدستها أولى الاستثمارات الجماعية
والحكومية يبينان عمليا للفلاحين تفوق الاستشارة الاشتراكية الكبيرة في
الزراعة ، وبلقنائهم عادات الادارة الاقتصادية الجماعية .

ان اهم الشروط لتحقيق التعاون في الزراعة تحقيقا ناجحا موقفا
هي : قيادة الطبقة العاملة في ميدان البناء الاشتراكي في الريف ،
والمساعدة الناجعة والمساندة الفعالة من جانب الدولة البروليتارية .
وهذه المساعدة من جانب الدولة تتجسد بمختلف الاشكال : منح
الفلاحين الآلات الزراعية الجديدة ، والقروض النقدية ، وقروض البذار ،
الخ . .

ان خطة لينين التعاونية قد طبقت للمرة الاولى في الاتحاد
السوفييتي . هذل الحزب الشيوعي والدولة السوفييتية جهدا هائلا في
حقل التثقيف والتنظيم ، ادى منذ منتصف عام ١٩٢٩ ، الى انعطاف
جذري عند الفلاحين في الاتحاد السوفييتي نحو الكولخوزات (المزارع
الجماعية التعاونية) . فان الفلاحين شرعوا بسوادهم الاعظم ينتسبون
للكولخوزات . وعلى اساس تعميم نظام التعاون والجماعية ، حرم الكولاك
من وسائل الانتاج . والكولاك هم الفلاحون الميسرون الذين يستغلون

العمل المأجور، اى انهم برجوازية الريف ؛ وهم القسم الاكثر تعدادا من الطبقة الاستثمارية فى الريف .

ان تعميم نظام التعاون قد امن للسلطة السوفييتية قاعدة اشتراكية فى الزراعة ، فى هذا الفرع الحيوى والاسع ، ولكن الاشد تأخرا فى الاقتصاد الوطنى . وهكذا أخذت الزراعة تتطور على اساس مماثل لاساس الصناعة ، على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . وتحت قيادة الحزب الشيوعى ، والمساعدة الناجعة والمساندة الفعالة من جانب الطبقة العاملة ، سلك الفلاحون فى الاتحاد السوفييتى طريق الاشتراكية . اما الشكل الاساسى الذى برز فى الاقتصاد الجماعى (التعاونى) فى الريف فى الاتحاد السوفييتى ، فهو الارتيل * الزراعى (الكولخوز) ، وهو شكل من الادارة الاقتصادية الجماعية يرتكز على جعل وسائل الانتاج الاساسية عند الفلاحين ملكية اجتماعية وعلى عمل الفلاحين الجماعى ، مع احتفاظهم فى الوقت نفسه باقتصاد خاص ثانوى معنانون . ان الارتيل الزراعى ينسق تنسيقا صائبا سديدا بين مصالح الكولخوزيين الشخصية ومصالحهم الاجتماعية المشتركة ويسهم اسهاما ناجحا فى تطوير القوى المنتجة فى الزراعة .

ان تعميم نظام التعاون فى الاتحاد السوفييتى قد اُتاح فى بضعة سنوات انشاء اكبر زراعة فى العالم ، الزراعة الاشتراكية المبنية على التكنيك الارقى ، وتزويد البلاد بكمية متزايدة من الانتاج البضاعى . وفتح الطريق امام نهوض رفاهية الفلاحين الكولخوزيين نهوضا سريعا قويا . ان انتقال القرية السوفييتية الى الاقتصاد الاشتراكى الضخم بموجب الخطة التعاونية اللينينية كان بمثابة ثورة كبرى فى العلاقات الاقتصادية وفى نمط حياة الفلاحين كله . والى الابد ، انقذ نظام التعاون القرية من العبودية الكولاكية ، ومن التمايز الطبقي ، ومن الاملاق والبؤس .

وتجربة الفلاحين الكادحين فى الاتحاد السوفييتى ، تستفيد منها جماهير الفلاحين فى البلدان الاشتراكية الاخرى . وفى الوقت الحاضر ، تم التحويل الاشتراكى فى الزراعة فى اغلبيه بلدان الاشتراكية . ان تجربة الاتحاد السوفييتى وسائر البلدان الاشتراكية تبين ان المبادئ الاساسية الواردة فى خطة لبنين التعاونية لا تزال تصح بالنسبة لكل بلد يسلك طريق الاشتراكية . ولكنه من الممكن ، فى الوقت نفسه ، ان تبرز سمات خاصة فى مختلف البلدان الاشتراكية من حيث تعميم التعاون فى الزراعة . فائناء التحويل الاشتراكى فى الزراعة فى بلدان الاسرة الاشتراكية ، حيث جرى تقسيم الارض بغية منح الفلاحين ملكيتها ، عرفت الاستثمارات التعاونية اشكالا انتقالية لم يعرفها الاتحاد السوفييتى . ففي هذه الاستثمارات التعاونية ، ظلت الارض ملك الفلاحين التعاونيين ، وجرى توزيع الابرادات ، لا وفقا لكمية العمل المبذول وحسب ،

* فى الاساس ، تعنى كلمة " ارتيل " جمعية تعاونية . - المعرب .

بل ايضا وفقا لكمية ونوعية الارض الموضوعة تحت تصرف التعاونية .
ان الاحزاب الشيوعية والعمالية تطبق بروح خلاقة المبادئ الاساسية
الواردة فى خطة لينين التعاونية ، على الاوضاع الملموسة فى بلدانها ،
فتسهم بالتالى فى تطوير النظرية الماركسية اللينينية وتغنيها بتجربة
البناء الاشتراكى .

تحقيق الثورة الثقافية

من طبيعة الاشتراكية بالذات ، ينبع نهوض الثقافة بين الجماهير
الشعبية الواسعة فى البلدان الاشتراكية . و اشار لينين الى ان مهمة
الاشتراكية ان تضع جميع مكاسب الثقافة فى خدمة مصالح الشغيلة .
والشعب الشغيل يأخذ زمام السلطة بيده ، لكى يؤمن لنفسه امكانية
الاستفادة من جميع الخيرات المادية والروحية .

ثم ان حاجات الانتاج الاشتراكي بالذات تستدعى ضرورة الحد
الاقصى من انهاء الثقافة والتعليم بين الشغيلة . فلأجل تطوير الانتاج
الاشتراكي ، لا بد من شغيلة ذوى كفاءات عالية متعلمين وواعين ، فى
جميع فروع الاقتصاد الوطنى . ولذا ، يجب على الطبقة العاملة التمسك
اخذت السلطة ان تعنى بتنظيم تعليم بناء الاشتراكية وتثقيفهم وتربيتهم .
ترث الدولة الاشتراكية من النظام البرجوازى الذى احتفظ ببقايا
النظام الاقطاعى الجبل والامية . ولذا اضطرت البروليتاريا ، منذ البدء ،
الى اتخاذ تدابير حاسمة وثورية لمكافحة الامية والجهل عند الفئات
الواسعة من شغيلة المدن والارياف . ولهذا اطلق لينين اسم الثورة
الثقافية على تصفية الامية وتطبيق التعليم العام وتنظيم الاجراءات
التثقيفية والتنويرية الاخرى .

ان برنامج الثورة اللينينى فى ميدان الثقافة كان قسما مهما فى
النظرية الثورية والممارسة الثورية .

ان الثورة الثقافية تعنى ان الجماهير الكادحة الواسعة تمتلك جميع
مغانم الثقافة التى كانت فيما مضى حكرة للطبقات المستثمرة . وفى فترة
تاريخية وجيزة ، صفت الامية الجماهيرية بين السكان الراشدين فى
الاتحاد السوفييتى وانشى نظام جديد للتعليم العام . وأسست مدرسة
التعليم العام وهى تشمل المدرسة الابتدائية ، ومدرسة السبع السنوات ،
والمدرسة الثانوية . وفى المدارس طبق التعليم المجانى وبلغت الامية .

كذلك اتخذت تدابير هامة فى ميدان التعليم العالى والثانوى
المختص ، الامر الذى اتاح فى فترة وجيزة من الزمن تكوين عدد كبير
من الملاكات من المثقفين السوفييتيين الجدد . وانشئت شبكة واسعة من
المؤسسات العلمية . وارتفع مستوى الطبقة العاملة المهني والتكنيكى
ارتفاعا كبيرا .

كذلك تحققت نجاحات كبيرة فى الصحافة ، والاذاعة ، والتلفزيون ،

والسينما ، والآداب ، والفنون ، والعمل الثقيفي والتنويري بين السكان .
ان الثورة الثقافية قد انتشلت الشعب الكادح من العبودية الروحية
والظلمات واشركته في ثروات الثقافة التي كدستها الانسانية . والبلد
الذي كانت اغلبية سكانه اميين ، قد ارتفع ارتفاعا جبارا الى قمم العلم
والثقافة .

٤ - انتصار الاشتراكية

تصفية تعدد النماذج وانتصار الاشتراكية

بفضل التحويلات الثورية التي تحققت في ميادين الاقتصاد والنظام
السياسي والثقافة ، انشئ في الاتحاد السوفيتي ، في مرحلة الانتقال من
الرأسمالية الى الاشتراكية مجتمع جديد ، اشتراكي . ان انتصار الاشتراكية
قد عني ان سيادة الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية ، لوسائل الانتاج قد
حلت محل الملكية الخاصة . فبدلا من الاقتصاد المتعدد النماذج ،
سيطر النموذج الاقتصادي الاشتراكي وحده بلا منازع ، بشكل استثمارات
اشتراكية ضخمة ممكنة في المدينة وفي الريف ، وقضى على استثمار الانسان
للانسان . قد عني ذلك ان كل الحياة الاقتصادية في البلد تسيرها
وتوجهها برامج الدولة . والى الابد تخلص المجتمع الاشتراكي من فوضى
الانتاج والازمات . والانتاج الاجتماعي ينتظم بغية تأمين اكل ما يمكن
من الرفاهية والتطور الحر الشامل لجميع اعضاء المجتمع .

والايرادات توزع بين شغيلة المجتمع الاشتراكي حسب كمية ونوعية
العمل المبذول . ومبدأ " من كل حسب كفاءته ولكل حسب عمله " يصبح
ساري المفعول . وهذا المبدأ يؤمن اهتمام اعضاء المجتمع اهتماما ماديا
بنتائج عملهم ، ويتيح الجمع بين المصالح الخاصة والعامة ، ويقوم بدور
حافز جبار لرفع انتاجية العمل ، وانهاض الاقتصاد ورفاهية الشعب . ان
ادراك الشغيلة بانهم يشتغلون لا من اجل المستثمرين بل من اجل
انفسهم يبعث الحماسة في العمل ، وروح التجديد ، والمبادرة والمباراة
الاشتراكية .

ومع انجاز التحويلات الاشتراكية في سنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٧ ، بنى
المجتمع الاشتراكي بخطوطه الكبرى في الاتحاد السوفيتي . ان انتصار
الاشتراكية قد ادى الى تغيرات جذرية في التركيب الطبقي في المجتمع .
فالطبقة العاملة لم تبقى طبقة محرومة من وسائل الانتاج . وقد تحولت
الى طبقة حرة من الاستثمار ، وتملك ، مع الشعب بأسره ، وسائل الانتاج
الاساسية . وفدت قوة قائدة في تطوير المجتمع .

والفلاحون تحولوا من منتجين صغار مشتتين الى طبقة جديدة كليا ،
ومتحررة من الاستثمار . وبالتحالف الوثيق مع الطبقة العاملة يشتترك
الفلاحون التعاونيون (الكولخوزيون) اشتراكا نشيطا في ادارة الدولة

الاشتراكية . وقربت وحدة شكلى الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة والملكية التعاونية) بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين وهزرت تحالفهما وجعلت صداقتهما منبعا .

ونشأت فئة جديدة من المثقفين منبثقة من الشعب ومخلصة للاشتراكية . وتوافرت للمثقفين امكانية تطبيق معارفهم بصورة مثمرة فى مصلحة الشعب ، بانى الشيوعية . وهم يشتركون بنشاط فى ادارة البلاد الى جانب الطبقة العاملة والفلاحين .

وقد قضى انتصار الاشتراكية على التفاوت الاقتصادى والسياسى بين الامم ، وعلى التضاد العزم بين المدينة والريف وبين العمل الفكرى والعمل اليدوى .

وعلى اساس وحدة المصالح الجذرية للعمال والفلاحين والمثقفين ، تكونت وحدة الشعب السوفييتى الوثيقة ، الاجتماعية السياسية ، والفكرية ، والصداقة بين الشعوب ، والوطنية السوفييتية .

ان التغييرات الجذرية التى طرأت فى الميدان الاقتصادى والسياسى والاجتماعى نتيجة لانتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى قد أثبتتها القانون الاساسى للاتحاد السوفييتى اى دستور الاتحاد السوفييتى (الذى اقر عام ١٩٣٦) .

الاشتراكية المتطورة

نحو ذلك الوقت كان قد بنى فى الاتحاد السوفييتى المجتمع الاشتراكى المتطور الذى تحدث عنه لينين فى سنة ١٩١٨ بوصفه مستقبل البلاد . وهذا ما اتاح الشروع فى اداء المهمة العظيمة - وهى بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية .

ان الاشتراكية المتطورة انما هى المرحلة التى يكشف فيها النظام الاجتماعى الجديد - الاشتراكية - من جميع النواحي ، افضلياته بالنسبة للرأسمالية فى ميادين الاقتصاد والسياسة والعلم والايديولوجية والثقافة وميدان العمل وميدان معيشة الشعب ، ويؤمن الظروف والشروط لاجل بناء الشيوعية بنجاح . وفى هذا المجتمع :

- يبنى الانتاج كله ، سواء فى المدينة ام فى الريف ، على المبادئ الاشتراكية ، ويتطور بصورة منهجية ، على اساس الجمع العضوى بين منجزات الثورة العلمية والتكنيكية وافضليات الاشتراكية ، لاجل تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية تلبية اكمل فأكمل ؛

- بلغ اقتصاد البلد مستوى عاليا من التطور . فقد انشئت مجموعة للاقتصاد الوطنى مترابطة الحلقات ، تشمل الاقتصاد الوطنى فى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، وتتطور بموجب خطة واحدة للدولة فى مصلحة البلد بأسره وفى مصلحة كل جمهورية بمفردها ؛

- قضى على التناحر الطبقي والتناحر القومى . وللمجتمع بأسره ولكل امة وكل قوم بنية اجتماعية من طراز واحد قوامها اتحاد الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين والمثقفين الكادحين ؛

- تأمن التطور الشامل فى وحدة لا تنفصل عراها لكيان دولة الاتحاد السوفيتى ولكيان الدولة القومى للجمهوريات الداخلة فى قوام الاتحاد السوفيتى ، على اساس مبادئ المركزية الديمقراطية والاتحادية الاشتراكية والديموقراطية الاشتراكية السوفيتية ؛

- توفرت الظروف والشروط الضرورية لاجل اشتراك الشغيلة اشتراكا فعالا فى تطوير العلم والتكنيك والثقافة . وقد غدا ازدهار ثقافات الامم والاقوام الاشتراكية وتغاربها واغناء بعضها لبعض ظاهرة مشروعة ، منطقية فى الحياة الروحية ؛

- توطدت ايدولوجية الماركسية اللينينية والاممية الاشتراكية والصداقة بين الشعوب ، وتجرى بشدة وكثافة عمليات تبادل القيم المادية والروحية ، والملاكات (الكوادر) ، ويقوى بمختلف الاشكال التأثير المتبادل بين الشعوب ، واصطبغ كل نمط حياتها بالصبغة الاممية ؛

- تطورت من جميع النواحي وحدة الناس التاريخية الجديدة - الشعب السوفيتى ، وتوطدت وحدة المجتمع الاجتماعية والسياسية والفكرية . من الناحية السياسية يتميز مجتمع الاشتراكية المتطورة بتحول دولة ديكتاتورية البروليتاريا الى دولة اشتراكية للشعب بأسره يعود فيها الدور القيادى للطبقة العاملة ، ومن الناحية الاقتصادية ، يتميز باستمرار تعمق اصطبغ وسائل الانتاج والعمل بالصبغة الاجتماعية الاشتراكية ، وترقى علاقات الانتاج على اساس تطور القوى المنتجة تطورا جبارا . ان بناء المجتمع الاشتراكى المتطور فى الاتحاد السوفيتى قد جرى تثبيته شرعا وقانونا فى دستور الاتحاد السوفيتى الجديد المتخذ عام ١٩٧٧ . فى مرحلة بناء الاشتراكية الناضجة وتطورها باطراد ، تنشأ جميع المقدمات المادية والروحية الضرورية لاجل الانتقال الى مرحلة جديدة ، اعلى ، من التطور ، الى المجتمع الشيوعى .

وقد عاد الى الشعب السوفيتى دور تاريخى ، هو دور المبادر والرائد فى شق طريق جديد للتطور الاجتماعى .

كانت لانتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى اهمية عالمية عظيمة للغاية . فقد كانت ضربة الى النظام الرأسمالى العالمى . وفى اجمل تاريخى قصير ، بينت الاشتراكية تفوقها على الرأسمالية . وهذا ما عزز ايمان الجماهير الكادحة فى امكان انتصار الاشتراكية فى العالم اجمع . ينمو بأس بلدان الاسرة الاشتراكية .

ونتيجة لتحقيق خطط التصنيع الاشتراكى واشاعة التعاون الاشتراكسى فى الزراعة تحقيقا ناجحا فى اغلبيه البلدان السائرة فى طريق الاشتراكية ، قضى على تعدد النماذج فى الاقتصاد واقامت سيادة

علاقات الانتاج الاشتراكية . وهذا يعنى ان هذه البلدان قد انجزت
او تنجز مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

تصفية امكانية عودة الرأسمالية فى البلدان الاشتراكية

ادى انتصار الاشتراكية التام فى الاتحاد السوفييتى الى توطيد
سيادة نظام الانتاج الاجتماعى الجديد . وهذا يعنى ان علاقات الانتاج
الاشتراكية فى هذا البلد قد رسخت فى عموم الاقتصاد الوطنى وان
العلاقات الرأسمالية والطبقات المستثمرة قد صفيت . ولكن انتصار
الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى آنذاك لم يكن نهائيا . فقد كان
الاتحاد السوفييتى البلد الوحيد الذى بنى الاشتراكية ، وكان ضمن
التطويق الرأسمالى . ولهذا ظل خطر عودة النظم البرجوازية الاقطاعية
بقوى الامبريالية والرجعية العالمية .

ولكن الوضع تغير فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية . ففى
طريق الاشتراكية انخرط عدد من البلدان الاخرى . وانجز الاتحاد
السوفييتى بناء الاشتراكية ودخل مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع .
وقد جعل تنامى جهروت الاتحاد السوفييتى اقتصاديا وسياسيا ، ونشوء
النظام الاشتراكى العالمى ورسوخه من المستحيل تصفية المكتسبات
الاشتراكية . وغدا انتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى نهائيا . وان
الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية لعودة الرأسمالية لم يقض عليها فسى
الاتحاد السوفييتى وحسب ، بل فى البلدان الاشتراكية الاخرى ايضا .
ان القوى المتحدة للأسرة الاشتراكية تضمن ضمانة اكيدة كل بلد اشتراكى
من تطاولات الرجعية الامبريالية . وان تلاحم الدول الاشتراكية فسى
معسكر واحد ، ووحدته المتعاظمة وقوته المتنامية بلا انقطاع ، كل هذا
يؤمن للاشتراكية والشيوعية الانتصار التام فى نطاق النظام بكليته .

ان بناء وتطوير الاشتراكية فى اطار مختلف البلدان وعلى الصعيد
العالمى هما نتيجة عظيمة للابداع التاريخى للعلايين من ابناء الجماهير
الكادحة الذين اخذوا مصيرهم بايديهم . وتجربى ، كما تنبأ ماركس ،
عملية قانونية منطقية هى عملية الانتقال من قبل تاريخ المجتمع البشرى
الى تاريخه الحقيقى ، المصنوع عن معرفة ووعى .

ان انتصارات النظام الاشتراكى التاريخية تتسم باهمية عالمية هائلة .
وقد اقتنع اناس العمل بان محل الرأسمالية يأتى حتما مجتمع جديد يتفوق
بمزايها جسيمة على العالم القديم . والاشتراكية تحرر الانسان من يد
الاستثمار وتمنحه حقوقا واسعة والثقة بالغد . وقد بينت الاشتراكية
لل بشرية آفاق الخلاص من الامبريالية . ان النظام الاجتماعى الجديد
القائم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وعلى سلطة الشغيلة ،
بمقدوره ان يؤمن تطور الاقتصاد تطورا منهاجيا ولا ازمات فى مصلحة
الشعب ، ويضمن حقوق الكادحين الاجتماعية والسياسية ، ويوفر الشروط

والظروف لاجل الديمقراطية الحقيقية ، ولجل اشتراك الجماهير الشعبية الواسعة اشتراكا حقيقيا فى ادارة المجتمع ، ولجل تطور الفرد من جميع النواحي ، ولجل المساواة والصداقة بين الامم . وقد اقيم البرهان بالفعل على ان الاشتراكية وحدها بمقدورها ان تحل القضايا الجذرية التى تواجه البشرية .

ولهذا تلهم انتصارات النظام الاشتراكي العظيمة الجليلة شغيلة البلدان الرأسمالية فى النضال من اجل حقوقهم ، من اجل التحرر من نير الرأسمال .

ان انجاز بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وبناء الاشتراكية بنجاح فى بلدان الاسرة الاشتراكية الاخرى يقدمان الدليل الساطع على انتصار النظرية الماركسية اللينينية التى تنير امام الكادحين طريق التحرر من العبودية الرأسمالية وسبيل الانتقال الى التشكيلة الاجتماعية الجديدة ، الى الشيوعية .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - لماذا من الضرورى مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ؟
- ٢ - ما هى ديكتاتورية البروليتاريا وما هى اشكالها ؟
- ٣ - فم تلخص القوانين العامة للمرحلة الانتقالية ؟
- ٤ - كيف يتشكل النموذج الاشتراكي فى الاقتصاد الوطنى ؟
- ٥ - ما هى النماذج الاقتصادية والطبقات المتواجدة فى المرحلة الانتقالية ؟
- ٦ - فم تلخص تناقضات المرحلة الانتقالية ؟
- ٧ - فم تلخص السياسة الاقتصادية التى ترسمها الدولة الاشتراكية فى المرحلة الانتقالية وكيف تطبقها ؟
- ٨ - ما هو جوهر التصنيع الاشتراكي وما هى اهميته ؟
- ٩ - ما هو جوهر التعاون فى الزراعة وما هى اهميته ؟
- ١٠ - ماذا يعنى انتصار الاشتراكية ؟
- ١١ - كيف تتأمن تصفية الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية لعبودية الرأسمالية فى البلدان الاشتراكية ؟

الفصل العاشر

القوى المنتجة وعلاقات الانتاج فى المجتمع

الاشتراكى

لدراسة القوانين والمقولات الاقتصادية للاشتراكية لا بدّ اولا من تعريف عام للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج فى المجتمع الاشتراكى .

١ - القوى المنتجة

تتكون القوى المنتجة فى المجتمع الاشتراكى من الانتاج الآلى الضخم المرتكز على التكنيك الارقى فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى ، وعلى كسح الشغيلة المتحررين من الاستعمار .

ان الانتاج الآلى الضخم فى ظل الاشتراكية هو ملك المجتمع ، وهو يتطور بصورة منهجية ، ويستخدم لرفع رفاهية جميع الشغيلة وامسلا مستواهم الثقافى . وهذا ما يميز الانتاج الاشتراكى بصورة جذرية عن الانتاج الرأسمالى .

واهم سمات الانتاج الآلى الضخم فى المجتمع الاشتراكى ، مستواه التكنيكى العالى ، واستمرارية التقدم التكنيكى وتأثيره السريعة .

التقدم التكنيكى

تؤمن الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة امكانيات وآفاقا واسعة للتقدم التكنيكى فى ظل الاشتراكية . وان الجمع العضوى بين منجزات هذه الثورة وبين مزايا الاشتراكية قد كان اساسا للتقدم التكنيكى فى الاتحاد السوفيهتى . ان التقدم التكنيكى فى الاقتصاد الوطنى يعنى استمرار تطور العلم والتكنيك ، وارتفاع مستوى الشغيلة التكنيكى والثقافى ، وتنظيم الانتاج باحدث الطرائق ، وعلى اساس كل هذا ، ارتفاع انتاجية العمل

الاجتماعى اكثر فاكثرا .

وفى النظام الاشتراكى ، يستمر التقدم التكنيكى بلا انقطاع فى مختلف فروع الانتاج وفقا لبرنامج مقرر واستنادا الى احدث منجزات العلم والى نشاط الشغيلة الابداعى . والتقدم التكنيكى وسيلة قوية لاكتسار الثروة الاجتماعية من اجل رفع مستوى حياة الشعب باستمرار .

وأهم اتجاهات التقدم التكنيكى فى ظل الاشتراكية هى : اتقان ادوات الانتاج والعمليات التكنولوجية ، ومكننة وامتة عمليات العمل ، وكهربية الاقتصاد الوطنى ، وتطبيق الكيمياء على نطاق واسع فى الانتاج ، واستخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية . كل هذه الاتجاهات فى التكنيك وثيقة الارتباط بعضها ببعض وتشترب بعضها بعضا . فالمكننة مقدمة للاتمة . والمكننة والاتمة تتطوران على اساس كهربية الانتاج . ولكن الكهرباء نفسها تستحيل الآن دون المكننة والاتمة فى جميع النواحي . كذلك يستحيل تطبيق الكيمياء دون المكننة والاتمة والكهربية . ولكن تطبيق الكيمياء يكتسب من جهة اخرى المزيد والمزيد من الاهمية فى تطوير المكننة والاتمة والكهربية .

ان اتقان ادوات الانتاج هو اساس التقدم التكنيكى وقوامه اختراع واستغلال آلات اكثر توفيراً وانتاجية . ان اتقان ادوات الانتاج وثيق الارتباط بتحسين تكنولوجيا الانتاج : اساليب استخراج وتكييف واستخدام الخامات والمواد ، استعمال انواع جديدة من الخامات والمواد ، استعمال السرعات والطاقات ودرجات الحرارة العالية وفوق العالية ، وغيرها من طرائق تشديد عمليات الانتاج .

وفى التقدم التكنيكى يتسم تحديث الاجهزة باهمية اقتصادية كبيرة . فالتحديث هو عملية تجديد واتقان الاجهزة العاملة عن طريق تغيير القطع العتيقة فى الآلات ، الخ . . . والتحديث يتيح زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعية عمل المؤسسات وذلك بنفقات قليلة نسبياً وفى فترة وجيزة من الزمن . ان اتقان ادوات الانتاج هو الاساس لاستمرار تطور القوى المنتجة فى البلاد .

وفى ظل الاشتراكية تضطلع مكننة عمليات العمل بدور بالغ الاهمية فى اتقان الانتاج . وتعنى مكننة عمليات العمل احلال الآلة محل العمل اليدوى ، وهذا ما يسهل العمل ، ويزيد انتاجيته ، ويعجل وتائر تطور الاقتصاد الاشتراكى .

وفى ظل الاشتراكية تتطور المكننة المجموعية تطورا كبيرا . وهى تعنى مكننة جميع عمليات الانتاج المترابطة ، الرئيسية منها والثانوية . والمكننة المجموعية تزيد انتاجية العمل وتؤمن قاعدة لأتمة الانتاج .

والاتمة هى اعلى درجات المكننة ، وتعنى استخدام الآلات الأوتوماتيكية التى تعمل بموجب الضبط الذاتى وتنفى العمل اليدوى كليا . ان اتمة الانتاج الاشتراكى تسهل الجهد وتوفره ، وتسهم فى تحسين نوعية الانتاج وتخفيض كلفته . والانتقال الى الاتمة (ولا سيما الاتمة المجموعية

التي تشمل جميع عمليات الانتاج) يمدد في آجال استهلاك الاجهزة ،
ويزيد الامانة في عملها ، ويخفض نفقات الطاقة ، ويرفع ثقافة الانتاج ،
ويقلل عدد الذاتية . وتكون النتيجة ازدياد انتاجية العمل الاجتماعي
بسرعة وقوة .

وخلافا للرأسمالية ، حيث المكننة والامتعة تقذفان الملايين من العمال
الى الشارع والى براثن البطالة ، لا تؤدي المكننة والامتعة في الاشتراكية ،
ولا يمكن لهما ان تؤديا الى البطالة . ففي المجتمع الاشتراكي ،
تستجيب اشاعة المكننة المجموعية والامتعة المجموعية في عمليات الانتاج
لمصالح الكادحين الحيوية ، وتسهل عمل الملايين من الناس وتعده له
تعديلا جذريا ، وتزيد انتاجيته ، وتخلق الشروط الضرورية لتخفيض ساعات
العمل في اليوم وتصفية الفوارق الجوهرية بين العمل الفكري والعمل
اليدوي .

ان اتقان ادوات الانتاج والتحديث ومكننة عمليات العمل ، واشاعة
المكننة والامتعة المجموعية في الانتاج ، كل هذا يتحقق على اساس تطوير
صناعة بناء الآلات وصناعة بناء الاجهزة وصناعة تحويل المعادن . وفي
الاتحاد السوفييتي ازداد مجمل حجم صناعة بناء الآلات وصناعة تحويل
المعادن الى ٧٢ مرة في غضون ٤٠ سنة (من سنة ١٩٤٠ الى سنة
١٩٨٠) . وهذا ما أمن امكانيات كبيرة جدا لاجل تطوير القسوى
المنتجة في جميع فروع الاقتصاد الوطني السوفييتي .

ان اتقان ادوات الانتاج ، ومكننة وامتعة عمليات الانتاج وثيقة الارتباط
بالكهربة . ان الكهرباء تعنى استعمال الطاقة الكهربائية في جميع فروع
الاقتصاد الوطني وفي المعيشة والثقافة . والطاقة الكهربائية تشكل
القاعدة الطاقية للتكنيك العصري والمكننة والامتعة . وهي ايضا اساس
اتقان التكنولوجيا ، والاساس لتشديد عمليات الانتاج . وقد ادت الكهرباء
الى نشوء فروع انتاجية جديدة ، منها الصناعة الكهترعدينية ، والكهركيمياء ،
كما ادت الى نشوء طرائق جديدة في معالجة المعادن .

وفي ١٩٨٠ ، بلغ انتاج الطاقة الكهربائية في الاتحاد السوفييتي
١٢٩٥ مليار كيلواط ساعة مقابل ١٠٩ مليار في ١٩١٣ . وللأسراع في
تطوير القدرات الطاقية ، من المقرر مواصلة بناء المحطات الكهربائية -
المحطات الحرارية بالاعتماد على الفحم الرخيص والغاز الطبيعي -
والمازوت ، ومحطات الكهرمائية الكبيرة ، والمحطات الكهروذرية .

ان تطبيق الكيمياء يشكل عاملا جبارا لاتقان تكنيك الاقتصاد الوطني .
فان تطبيق الكيمياء يعني تطوير طرائق الانتاج الكيماوية وتعميمها في
جميع فروع الاقتصاد الوطني . ان استعمال منتجات الصناعة الكيماوية
يتيح تحقيق تحويلات جذرية في جميع فروع الاقتصاد الوطني . وان اشاعة
الكيمياء في الاقتصاد الوطني ، مثلها مثل الكهرباء ، تحدث تأثيرا ثوريا
في الانتاج . فان الكيمياء تتيح تغيير خواص المواد الطبيعية وخلق
مواد جديدة ذات صفات لا يمكن ان تتوفر في الطبيعة ، وبالتالي

زيادة كمية مواضع العمل مرارا عديدة ، وتشديد العمليات التكنولوجية في الصناعة والانتاج الزراعى بسرعة وقوة .
ان نجاحات الكيمياء فى انتاج المواد التركيبية قد ضمنت الشروط لاجل تطور احدث فروع التكنيك ، وصناعة توليد الطاقة الكهروذرية ، والراديو-الكترونيك ، والتجهيزات النفائة وغير ذلك تطورا عاصفا . وبدون استعمال المنتجات الكيماوية والطرائق الكيميائية يستحيل الآن اطراد تطوير صناعة التعدين وصناعة بناء الآلات ، وصناعة توليد الطاقة الكهربائية ، والبناء ، والزراعة ، والنقلات ، والمواصلات ، ورعاية الصحة ، الخ . . وتوفر الكيمياء امكانيات غير محدودة لاجل انتاج اصناف فى منتهى التنوع من سلع الاستهلاك الشعبى الرفيعة الجودة . ومجازا يمكن القول ان الكيمياء لا تستطيع ان تطعم الانسان وحسب ، بل تستطيع كذلك ان تلبسه ، كما انها تحمل الى معيشته الكثير من الاشياء المريحة والرخيصة والعملية .

وفى المرحلة الراهنة من التطور التكنيكى يتسع استعمال الطاقة الذرية فى الاقتصاد الوطنى . وقد انشأ الاتحاد السوفييتى صناعة ذرية قوية ينتظرها مستقبل باهر .

هذه هى بعض من اهم اتجاهات التقدم التكنيكى . والدليل على نجاحات الاتحاد السوفييتى فى مضمار العلم والتكنيك ، انه كان بالذات اول بلد صنع محطة كهروذرية ، واطلق الاقمار الصناعية ، وبنى كاسحات الجليد الذرية . واعظم منجزة حققها العلماء والمهندسون السوفييت هى تحقيق اولى تحليلات الانسان فى العالم الى الفضاء الكونى .
والاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاشتراكية تعنى دائما بتواتر التقدم التكنيكى العالية . رسم المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى الذى انعقد عام ١٩٨١ برنامجا جليلا لتحقيق الثورة العلمية والتكنيكية وتطبيق منجزاتها . وقد اشار المؤتمر الى ضرورة زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى كله باستمرار . ولهذا الغرض تقرر اجراء تعديلات نوعية عميقة فى الانتاج على اساس تسريع التقدم العلمى والتكنيكى . وهذا يعنى افضلية تطور الفروع التى تقرر التقدم العلمى والتكنيكى ، وانهاج سياسة تكنيكية واحدة ، ومواصلة الكهربية والمكننة المجموعية والانتعة المجموعية ، وتجديد تجهيزات فروع الانتاج الاساسية ، واستعمال تجهيزات ومواد وتكنولوجيات جديدة مبدئيا ، وتطبيق نتائج البحوث العلمية باسرع وقت فى الانتاج ، وتطوير الانتاج ، واستعمال المناولات الاوتوماتيكية (الروبوتات الصناعية) على نطاق واسع .

القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية

ان القاعدة المادية والتكنيكية للمجتمع تتكون استنادا الى درجة التطور التى بلغتها القوى المنتجة ووفقا لطابع علاقات الانتاج السائدة .

ان الاشتراكية تنشىء قاعدتها المادية والتكنيكية وهذه الاخيرة تتعمل تدريجيا وتصبح القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية .

ان القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية تتألف من الانتاج الآلى الكبير الذى يتطور بطريقة مبرمجة ، منهاجية فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى مع اىلاء الافضلية الى انماء انتاج وسائل الانتاج . ان الانتاج الآلى الكبير يتيح ، فى نطاق المجتمع الاشتراكى بكليته ، استغلال ادوات العمل العصرية ، ومنجزات العلم والتكنيك والتكنولوجيا التقدمية . وعلى هذا النحو يخلق الانتاج الآلى الكبير المقدمات المادية من اجل نمو انتاجية العمل نموا دائما لا انقطاع فيه . وهو يتيح للمجتمع الاشتراكى تخفيف العمل وتخفيض يوم العمل بواسطة الآلات ويحرر بالتالى مزيدا من الوقت لرفع المستوى الثقافى والتكنيكي ابدا ودائما عند شغيلة الانتاج .

ان القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية تمتاز بالدرجة العليا التى بلغها انطباع الانتاج بالطابع الاجتماعى والتمركز والتخصص والتعاون فى الانتاج . ان تمركز الانتاج يعنى حشد الانتاج واليد العاملة وانتاج السلع فى مؤسسات تكبر اكثر فاكثرا . ان الانتاج الاشتراكى يمتاز باعلى درجة من التمركز فى العالم . والتنسيق شكل من اشكال تمركز الانتاج .

ان تنسيق الانتاج يعنى جمع فروع انتاجية متنوعة تربط بينها عمليات تكنولوجية ، وحصرها فى مؤسسة كبيرة واحدة . فان مجتمع مغنيتوفورسك التعدينى فى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، يتصف باكتسـال حلقة الانتاج التعدينى فيه . فهو يشتمل على مشاغل عملاقة للتعددين ، ومؤسسات للصناعة المنجمية ، وصناعة فحم الكوك الكيماوية ، وصناعة المسود المقاومة للحرارة ، وغيرها من الفروع الصناعية . وهكذا يمثل المجمع وحدة عضوية فى مضمار التكنيك والانتاج . مثال آخر عن التنسيق : المجمعات البتروكيماوية التى تؤمن معالجة البترول الكيماوية معالجة كاملة : صنع الوقود للمحركات والزيوت والشحوم ، والكأوتشوك التركيبى والكحول ، والحامض الخلى والاسيتون ، والمواد اللدائنية (البلاستيكية) وغيرها من مصنوعات الكيمايا العضوية . كذلك اتسع تنسيق الانتاج اتساعا كبيرا جدا فى صناعة الخشب والورق ، وصناعة التغذية ، وصناعة النسيج ، وغيرها من الصناعات .

ومن السمات التى تميز القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية ، التخصص الواسع والمضاهجى ، وكذلك التعاون بين المؤسسات . ان التخصص يعنى افراد او فصل المؤسسات التى تتميز من حيث التجهيز والتكنولوجيا ، والملاكات المختصة ، والتى تعطى انتاجا جاهزا او عناصر من المنتجات الجاهزة .

يقوم التخصص على تقسيم العمل بين مختلف المؤسسات . والمؤسسات المختصة تتوافر لها امكانيات اكبر بكثير لاستخدام التجهيزات العالية الانتاجية ، وانتاج نوع واحد من المنتجات بالجملة وعلى السلسلة بالاستناد الى اتمة ومكنة الانتاج المجموعية . والتخصص يؤمن نمو

انتاجية العمل بلا انقطاع وتحسين نوعية المنتجات وتنظيم العمل تنظيميا عقلانيا .

ان المؤسسات المختصة تتطلب صلة انتاجية وثيقة فيما بينها . وهذه الصلة يؤمنها التعاون . والتعاون فى ظل الاشتراكية يعنى اقامة علاقات انتاجية دائمة منتظمة بين المؤسسات التى تصنع معا منتوجا معيناً ، رغم انها مستقلة اقتصاديا بعضها عن بعض .

ويجدر التمييز بين التعاون المنطقى الداخلى من جهة ، وهو يعنى ان العلاقات الانتاجية تقوم بين المؤسسات فى داخل منطقة اقتصادية واحدة ، والتعاون المنطقى الخارجى من جهة اخرى ، وهو يعنى ان العلاقات الانتاجية تقوم بين مؤسسات مختلف المناطق الاقتصادية .

ان اشكال انطباع الانتاج الاشتراكى بالطابع الاجتماعى ، التى درسناها آنفا ، تشمل جميع فروعها ، بما فيها الزراعة . فان نظام الزراعة المتعدد الفروع وثيق الارتباط بالتخصص فى الانتاج .

ان التخصص والتعاون فى الانتاج لا يطبقان فى نطاق بلد واحد وحسب ، بل ايضا بين البلدان الاشتراكية .

ومن السمات المميزة للقاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية المستوى التكنيكي العالى فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى الحاصل نتيجة للتقدم العلمى التكنيكي . ففى ظل نظام الاقتصاد الاشتراكى تطبق الآلات فى جميع الحالات التى تعود بالنفع على المجتمع ، اى حينما تحل محل الانسان او تسهل عمله .

ان المؤسسات الاشتراكية الكبيرة التى تعتمد على التكنيك الارقى وجه من وجهى القوى المنتجة فى المجتمع الاشتراكى . اما الوجه الآخر الرئيسى من القوى المنتجة ، فيتشكل من الناس مع عاداتهم فى العمل .

الشغيلة هم القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع

خلال انتاج الخيرات المادية ، يتقن الناس ادوات العمل ، ويخترعون الآلات ، ويضعون الثروات الطبيعية قيد الاستثمار ؛ وهم فى الوقت نفسه يغنون ويتقنون تجربتهم الانتاجية ، ومعارفهم التكنيكية . فالناس هم الذين يحركون التكنيك . ولهذا فان الدور الحاسم فى تطوير الانتاج يعود الى الناس . قال لينين ان القوة المنتجة الاولى عند الانسانية كلها هى العامل ، الشغل . والانتاج الآلى الكبير والتقدم التكنيكي فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى يتطلبان بمقاييس كبيرة ، عمالا اعلى فاعلى كفاءة واكثر فاعلية . ومن مصلحة المجتمع الاشتراكى ان يرتفع على الدوام مستوى الشعب المهنى وكذلك مستواه الثقافى . ان اعداد جماهير العمال الاكفاء بصورة منهجية انما تؤمنه فى الاتحاد السوفيهتى شبكة من المدارس الحكومية ، المهنية والتكنيكية . وسنة بعد سنة ، يتسع اعداد العمال الاكفاء فى المؤسسات بواسطة شتى الدورات والمدارس وكذلك بواسطة التدريب المهنى الفردى او فى الفرقة . ان قسما كبيرا

من الشباب العاملين يحصلون على التعليم المختص والعام في المدارس المسائية والمدارس الثانوية المهنية المسائية ومؤسسات التعليم العالي المسائية . ومن حيث تحسين اعداد الملاكات المؤهلة والعالية التعليم في الاتحاد السوفيتي ، يتسم باهمية بالغة تطبيق التعليم المستمر الثانوي الالزامي .

ان الاشتراكية تؤمن مستوى تكتيكيا وثقافيا عاليا لجميع الشغيلة . ومن هنا التغيرات في التركيب المهني وارتفاع مستوى المعارف العامة عند الشغيلة . فان مجمل عدد الاختصاصيين ذوى التحصيل المختص العالي والثانوي في الاقتصاد الوطني السوفيتي (بمن فيهم الاختصاصيون في الكولخوزات) بلغ ٢٦ر٤ مليون شخص في عام ١٩٨٠ مقابل ١٩٠ ألفا في عام ١٩١٣ .

وبفضل ما احرزه الانتاج الآلى الكبير من تقدم ، تكاثر عدد افراد الطبقة العاملة . ففي عام ١٩٢٨ ، بلغ مجمل عدد العمال والمستخدمين في الاتحاد السوفيتي ١٠ر٨ ملايين شخص ؛ اما في عام ١٩٨٠ ، فقد بلغ ١١٢ر٥ مليون شخص .

ان النظام الاشتراكي يؤمن لنشاط الجماهير الشعبية الغفيرة الابداعي نموا لا سابق له . ومن مصلحة كل شغل في النظام الاشتراكي ، يشتغل لنفسه ولمجتمعه ، ان يزيد انتاجية العمل ، ويطور القوى المنتجة بسرعة ودأب .

٢ - علاقات الانتاج الاشتراكية

ان علاقات الانتاج الاشتراكية تختلف اختلافا جذريا عن علاقات الانتاج الرأسمالية وعن علاقات الانتاج في سائر التشكيلات الاجتماعية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

اساس علاقات الانتاج في ظل الاشتراكية

ان علاقات الانتاج الاشتراكية تقوم على اساس الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج السائدة بلا منازع في جميع فروع الاقتصاد الوطني . كتب ماركس وانجلز في "بيان الحزب الشيوعي" : " ليس الذى يميز الشيوعية هو محو الملكية بصورة عامة ، بل هو محو الملكية البرجوازية" * . ان طابع ارتباط العامل بوسائل الانتاج يرتدى الاهمية الحاسمة في نظام علاقات الانتاج . ففي ظل الرأسمالية تتعارض وسائل العمل مع الشغيلة ، لأن وسائل الانتاج هي ملك الرأسماليين الخاص ولكن

* ماركس وانجلز . منتخبات في ثلاثة مجلدات ، المجلد ١ ، الجزء ١ ، ص ١٣٦ .

الجانبين يتحدان في الانتاج بفضل عملية بيع وشراء قوة العمل ، التي
تعنى استعباد الشغيلة واستثمارهم . ولهذا يناضل الشغيلة في ظل
الرأسمالية بلا كلل من اجل القضاء على الملكية الخاصة .
اما في المجتمع الاشتراكي فان الشغيلة ليسوا في تناقض مع وسائل
الانتاج بل هم مالكو وسائل الانتاج . ولهذا كان للشغيلة في ظل
الاشتراكية مصلحة في الحد الاقصى من تعزيز وتطوير الملكية الاجتماعية
الاشتراكية .

فما الذي يميز اذن الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج ؟ ان
هذه الملكية تعنى قبل كل شيء ان هذه الوسائل تخص الشغيلة ، ولا
تبقى رأسمالا ووسيلة للاستثمار .

ان الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج تحدد الطابع
المطابق للعلاقات بين الناس في سياق الانتاج والتبادل والتوزيع . فان
هذه العلاقات تتصف بالتعاون الرفاقى والتعاقد الاشتراكي بين اناس
متحررين من الاستثمار ، بتوزيع المنتجات في مصلحة الشغيلة انفسهم ،
حسب مبدأ : " لكل حسب عمله " .

وبالفعل ، حين تخص وسائل الانتاج الشغيلة انفسهم ، حين يعز على
كل من اعضاء المجتمع بمفرده وعلى المجتمع كله بمجموعه زيادة الانتاج
واتقانه ، تصبح العلاقات بين الناس علاقات صداقة . فان الناس
يتبادلون المساعدة بجميع الطرق . ان وحدة مصالح الطبقة العاملة
والفلاحين والمتقنين ، وحدة جميع اعضاء المجتمع الاشتراكي المتحررين
من الاستثمار ، هي اساس التعاون الرفاقى والتعاقد الاشتراكي . وهذه
العلاقات تتكون في داخل المؤسسة ، وبين المؤسسات ، وبين
مؤسسات الدولة والكولخوزات ، وبين الطبقة العاملة والفلاحين ، الخ . .
ان علاقات التعاون الرفاقى والمساعدة المتبادلة ونشاط الناس
الابداى العام ، كل هذا يؤمن امكانيات غير محدودة لتطور القوى
المنتجة .

ان ما تتميز به الرأسمالية ، انما هو التناقض التناحرى بين الطابع
الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لتلك ثمار الانتاج . اما
في النظام الاشتراكي ، فقد قضى على هذا التناقض . فان الطابع
الاجتماعى للانتاج في هذا النظام يتطابق مع التملك الاجتماعى
لمنتجات العمل . وعليه ، فان علاقات الانتاج الاشتراكية تفتح آفاقا
واسعة امام استمرار تطور القوى المنتجة بوتائر عالية .

ومع تطور القوى المنتجة ، تتحسن علاقات الانتاج الاشتراكية ، وتتعدل
تدرجيا . ولكن علاقات الانتاج نفسها تؤثر بدورها في القوى المنتجة .
فان علاقات الانتاج الاشتراكية ، اذ تتحسن ، تؤمن مجالا لتطور القوى
المنتجة .

السوفييتى جمعيات الاستهلاك التى تضم سكان الريف على الاخص .
هذه هى فى الاتحاد السوفييتى ، الاشكال الاساسية للجمعيات
التعاونية الكولخوزية . وقد تطورت هذه الاشكال ايضا فى البلدان
الاشتراكية الاخرى .

ان ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) والملكية التعاونية
الكولخوزية هما متماثلتان من حيث طبيعتهما الاقتصادية والاجتماعية . فم
يتلخص تماثلهما ؟ اولا ان مؤسسات الدولة والاستثمارات الجماعية تتركز
على وسائل الانتاج الاجتماعية الاشتراكية وعلى العمل الجماعى ؛ ثانيا
انها تنفى استثمار الانسان للانسان ؛ ثالثا ان ادارتها تسير بطريقة
منهاجية بغية رفع رفاهية الشغيلة ؛ رابعا انها تطبق المبدأ الاشتراكى
القائل بالتوزيع حسب العمل .

بيد ان تماثل شكلى الملكية لا يعنى انه لا يوجد بينهما اى فرق .
ان الفرق الاساسى بين ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية هو
الفرق فى درجة انطباع وسائل الانتاج بالطابع الاجتماعى ، الاشتراكى .
فبينما جميع وسائل الانتاج فى مؤسسات الدولة قد غدت ملكية
اجتماعية اشتراكية للمجتمع بأسره (اى انها تخص الشعب بأسره) ، نجد
ان وسائل الانتاج فى المؤسسات التعاونية الكولخوزية هى ملك لمختلف
الجماعات (كولخوزات ، ارتيلات) . وهنا انتاج مؤسسات الدولة يخص
الشعب بأسره ، يخص الانتاج الكولخوزى الكولخوز المعنى .

ان اختلاف درجة انطباع الانتاج بالطابع الاجتماعى يستتبع اختلافا
فى شكل دفع اتعاب العمل لشغيلة الانتاج واشكالا مختلفة فى تنظيم
الادارة الاقتصادية . ففي مؤسسات الدولة ، تعود الادارة الى الدولة
الاشتراكية بواسطة مندوبيها ، اى بواسطة المدراء الذين تعينهم وتقبلهم
هيئات الدولة . اما فى الاستثمارات التعاونية الكولخوزية ، فان جميع
الامور تديرها الجمعية العمومية ومجلس ادارى منتخب على رأسه رئيس .
ان تطور القوى المنتجة يؤول الى ارتفاع درجة انطباع الانتاج
الكولخوزى بالطابع الاجتماعى ، وإلى ارتفاع شكل الملكية التعاونية
الكولخوزى تدريجيا الى مستوى ملكية الشعب بأسره . وقد ما تبنى
الشيوعية ، سيندمج شكلا الملكية فى المستقبل ويولفان الملكية الشيوعية
الواحدة للشعب بأسره .

الملكية الشخصية

تشمل الملكية الاجتماعية فى النظام الاشتراكى وسائل الانتاج
والمنتجات . غير ان قسما من هذه المنتجات ، يتألف من سلع
الاستهلاك ، يوزع بين الشغيلة حسب كمية ونوعية عمل كل منهم ، ويصبح
ملكيتهم الشخصية .

ان الملكية الشخصية فى النظام الاشتراكى هى ملكية الافراد
لمنتجات العمل المعدة للاستهلاك الشخصى . والملكية الشخصية فى

الاتحاد السوفيتي تشمل الإيرادات والتوفيرات الناجمة عن العمل، وقسمًا من المساكن، والأشياء المنزلية وأشياء الاستعمال الدارج، وأشياء الاستهلاك الشخصي، والمرافق.

وهناك شكل خاص للملكية الشخصية في النظام الاشتراكي ونعني به الاستثمار الزراعية التابعة للعائلة الكولخوزية: بيت السكن، المرافق، الماشية المنتجة والطير الدواجن، العتاد الزراعي الصغير الضروري لحراثة الأرض الملاصقة للبيت والعناية بها. أن هذه الاستثمار تتركز على العمل الشخصي الذي يبذله الكولخوزي وأفراد عائلته وتتسم بطابع ثانوي معاون.

أن مصدر الملكية الشخصية في المجتمع الاشتراكي إنما هو العمل المبذول في الانتاج الاجتماعي. ففي النظام الاشتراكي، تخلق سيطرة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج قاعدة متينة لتلبية حاجات الشغيلة الشخصية بصورة اكمل فاكمل ولانماء ملكيتهم الشخصية. وذلك، بفضل الدأب والانتظام في تطبيق مبدأ المصلحة الشخصية المادية وقوامه دفع اتعاب وأجر تناسب كمية ونوعية العمل المبذول. غير أن هذا الانماء ليس انماءً لا حد له. فلا يمكن استخدام الملكية الشخصية في النظام الاشتراكي لما فيه ضرر المواطنين والدولة بمجملها.

القوانين الاقتصادية

على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج، تنشأ القوانين الاقتصادية وتتطور وتعمل فعلها، وهي: القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية، قانون تطور الاقتصاد الوطني تطورا مناهجيا متناسبا، قانون التوزيع حسب العمل، الخ... ان القوانين الاقتصادية للاشتراكية تعبر عن جوهر علاقات الانتاج الاشتراكية وترتدى طابعها موضوعيا. وهي تنشأ وتعمل فعلها بصورة مستقلة عن ارادة الناس ورغائبهم. ولكن هذا لا يعنى ان القوانين الاقتصادية، شبه بقوانين الطبيعة، تفعل فعلها بصورة عفوية. فالقوانين الاقتصادية، بوصفها قوانين تسيّر علاقات الانتاج، لا يمكن لها ان تفعل فعلها حيث لا اناس ولا انتاج اجتماعي. ان الطابع الموضوعي الذي تتصف به القوانين الاقتصادية للاشتراكية الناجمة عن علاقات الانتاج الاشتراكية يعنى فقط ان الناس يدركون هذه القوانين، وينطلقون في نشاطهم منها، ولا يمكنهم ان يتغافلوا عن مفعولها. ان عدم فهم موضوعية القوانين الاقتصادية للاشتراكية، والامتناع عن حساب الحساب لها يفضيان الى مواقف سلبية ويخلان بالنشاط الاقتصادي.

ان طابع فعل القوانين الاقتصادية للاشتراكية يختلف اختلافا جذريا عن طابع فعل القوانين الاقتصادية للرأسمالية. وقوام هذا الاختلاف، ان الاولى، اى القوانين الاقتصادية في ظل الاشتراكية، لا تفعل فعلها

بصورة عفوية ، كالثانية فى ظل الرأسمالية ، بل يستخدمها المجتمع بطريقة واعية ومنظمة . ان الفرق بين القوانين الاقتصادية للرأسمالية والقوانين الاقتصادية للاشتراكية ، هو ، على حد قول انجلس ، كالفرق بين الصاعقة التى تنقض من الغيم والكهرباء فى يد الانسان .

فالملكية الاجتماعية الاشتراكية توحد وتنسق نشاط الناس فى داخل اقتصاد واحد ذى ادارة واحدة . ولذا ، لا مجال لتطور المجتمع تطورا عفويا فى ظل الاشتراكية . ومن الممكن والواجب استخدام القوانين الاقتصادية للاشتراكية بطريقة واعية على نطاق المجتمع بأسره . مثلاً ، يستحيل تطوير الاقتصاد تطورا متناسقا دون المركزية فى حل القضايا الاقتصادية الرئيسية . ودون قيادة موحدة من جانب الدولة ، تفقد برامج مختلف المؤسسات كل قيمة ، اذ ان نشاط كل مؤسسة يقتصر آنذاك على التكيف وفقا لتقلبات عناصر السوق . فهذه العناصر المتقلبة والاشتراكية امران لا يتفقان ، وينفى احدهما الآخر .

ان القوانين الاقتصادية للاشتراكية تنبثق وتعمل فعلها على اساس ظروف معينة ، ولهذا اذا تغيرت هذه الظروف ، فاما ان يفسح المجال ارحب فارحب امام هذه القوانين الاقتصادية لكى تفعل فعلها ، واما ان يتقلص مجال فعلها وتتلاشى وتزول .

مثلا . ان دور قانون التطور المنهاجى المتناسب للاقتصاد الوطنى يتعاطم مع الانتقال الى الملكية الشيوعية الواحدة . اما قانون التوزيع حسب العمل ، فان مجال فعله سيتقلص اكثر فاكثر بقدر الانتقال الى الشيوعية ، وفى المجتمع الشيوعى المتطور ، سيجرى توزيع الخيرات المادية حسب الحاجات .

ان معرفة القوانين الاقتصادية للاشتراكية معرفة علمية امر ضرورى لاجل استخدامها فى نشاط المجتمع العلمى ، لاجل رسم وتطبيق سياسة المجتمع الاشتراكى الاقتصادية .

٣ - القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية

ان مطامح الشغيلة المزمنة الى تحسين وضعهم تتحقق فعلا فى ظل الاشتراكية ، فى ظروف سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية . فان الانتاج الاشتراكى ينتظم من اجل تلبية حاجات جميع اعضاء المجتمع ، المادية والروحية . وفى هذا يتقوم هدفه المباشر ورسالته . وينبغى للانتاج الاشتراكى ان يتطور فى هذا الاتجاه فقط ، فى اتجاه رفع مستوى حياة السكان ، بغية تأمين الرفاه التام والتطور الحر من جميع النواحي لجميع اعضاء المجتمع .

ان هدف الاشتراكية هو تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية طبقة اكمل فاكمل . فعندما رسم ماركس وانجلس معالم المجتمع الاشتراكى ، اوضحا ان الهدف الاخير الذى يبتغيه اى نشاط كان فى

المجتمع الرأسمالي هو "تحصيل العملة" وان حصول الرأسماليين على القيمة الزائدة يبرز بوصفه الدافع المحرك والنتيجة النهائية للانتاج ، بينما الانتاج في ظل الاشتراكية يتطور من اجل تلبية حاجات المجتمع بالذات ، حاجات جميع اعضاءه . كتب انجلس يقول : "عندما يشرع الناس في استخدام القوى المنتجة الحالية وفقا لطبيعتها المعروفة اخيرا ، يحل محل فوضى الانتاج الاجتماعية تنظيم مبرمج اجتماعيا للانتاج المعد سواء لتلبية حاجات المجتمع كله ام لتلبية حاجات كل فرد من افراده" * .

واضح لبنين ان حلول المجتمع الاشتراكي محل المجتمع الرأسمالي سيحقق من اجل تأمين الرفاهية الكاملة لجميع اعضاء المجتمع وتطورهم من كل النواحي . وقد اشار لبنين مرارا عديدة الى فكرة ان الاشتراكية وحدها هي التي توفر امكانية تكثيف الانتاج الاجتماعي وتوزيع المنتجات ، واخضاعها الى حد كبير للاعتبارات العلمية ولمصالح الناس وحاجاتهم ، بغية جعل حياة الشغيلة كافة اسهل واطرف . فيما مضى ، كانت منجزات العقل البشري والعبقرية البشرية تستأثر بها الاقلية الاستثمارية وكان الشغيلة محرومين من نعم التنوير والتطور ، اما الآن ، في ظل الاشتراكية ، فان جميع معجزات التكنيك وجميع مكاسب الثقافة قد اصبحت ملك الشعب بأسره .

ان تلبية حاجات اعضاء المجتمع كافة تشترطها موضوعيا علاقات الانتاج الاشتراكية . ولا وجود في ظروف المجتمع الاشتراكي للملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ولا وجود بالتالي للقاعدة الاقتصادية لاستثمار الانسان للانسان . فان جميع وسائل الانتاج وجميع ثمار العمل تخص الشغيلة انفسهم المتحددين على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . وام مصالح الشغيلة الذين يملكون وسائل الانتاج وثمار العمل ، مصالحهم الاقتصادية انما هي القوة المحركة الرئيسية للانتاج في ظل الاشتراكية . وكل تطور الانتاج الاجتماعي يتحقق من اجل الانسان ، لما فيه خير الانسان . ان هذه الخاصة الجذرية في الانتاج الاشتراكي قد وجدت تعبيرها العلمي في القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية . ومفاده ان الهدف المباشر من الانتاج الاشتراكي هو تأمين الرفاه التام والتطور الحر من جميع النواحي لجميع اعضاء المجتمع ، وذلك بتطوير وترقية الانتاج الاجتماعي باستمرار . جاء في المادة ١٥ من دستور الاتحاد السوفيتي (عام ١٩٧٧) : "الهدف الاسمي للانتاج الاجتماعي في ظل الاشتراكية هو تلبية حاجات الناس العادية والروحية النامية اتم تلبية" .

ان القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية يعبر عن هدف الانتاج الاشتراكي ومن سبل بلوغه ، ويحدد الحافز المحرك للمجتمع الاشتراكي والفرق الجذري بينه وبين الرأسمالية . ان الاحزاب الماركسية اللينينية والدول الاشتراكية تخضع نشاطها كله ، من حيث تطوير الاقتصاد الوطني

والثقافة الاشتراكية ، لهدف انساني اساسى هو السعى الى تلبية حاجات الناس المادية والثقافية تلبية اكمل فاكمل وتطويرهم من كل النواحي .
جاء " الاتجاهات الاساسية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى فى الاتحاد السوفييتى لاعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ وللمرحلة الممتدة حتى عام ١٩٩٠ " ، التى صادق عليها المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٨١ : " فى الثمانينيات سيواصل الحزب الشيوعى بدأب وثبات تطبيق استراتيجيته الاقتصادية ، وهدفها الاسمى رفع مستوى حياة الشعب المادية والثقافية بلا انقطاع ، وتأمين افضل الشروط لاجل تطور الفرد من جميع النواحي على اساس الاستمرار فى زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى كله ، وزيادة انتاجية العمل ، وانما نشاط السوفييتيين الاجتماعى ونشاطهم فى العمل " * .

فعلام يتوقف اذن تنفيذ هذه المهمة بنجاح ؟ ان الوسيلة الرئيسية لتنفيذها انما هى الاستمرار فى تطوير الانتاج الاجتماعى وترقيته على اساس التكنيك الارقى . وهذا يعنى ان كل شغل من شغيلة المجتمع الاشتراكى يجب ان يكدح بتفان ويخلق بعمله امكانية انما رفاهية الشعب كله على الدوام . ان شغيلة المجتمع الاشتراكى يدركون انه لا يمكن تأمين ارتفاع مستوى حياتهم الا باستمرار تطوير الانتاج الاجتماعى وترقيته .

وفى سياق تطوير الانتاج الاجتماعى وترقيته تنشأ المقدمات المادية والروحية للمجتمع الشيوعى . ولذا كان القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية قانون حركة وتطوير المجتمع الاشتراكى نحو الشيوعية .
ان جميع التدابير التى تتخذها وتطبقها الاحزاب الماركسية اللينينية فى البلدان الاشتراكية ترمى الى تأمين ارتفاع مستوى حياة الشعب باستمرار . وفى الاتحاد السوفييتى ارتفع مستوى حياة الشعب السوفييتى منذ قيام السلطة السوفييتية ارتفاعا لا قياس له بالنسبة لمستوى حياة الجماهير الكادحة فى روسيا ما قبل الثورة . فبالقياس الى عام ١٩١٣ ، ارتفع الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى خلال ٦٠ سنة (١٩١٧ - ١٩٧٧) نحو سنة ١٩٧٩ الى ٦٨ مرة . ومن سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٠ ، مثلا ، ازداد الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى الى ٨٥ مرات ، بينما لم يزد فى الولايات المتحدة الاميركية الا ١٦٨ ٪ .
وبالنسبة للفرد الواحد من السكان ، ازداد الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٠ الى ٦٥ مرات وفى الولايات المتحدة الاميركية ٨٥ ٪ ، وفرنسا ١٩٤ ٪ ، وانجلترا ٨٠ ٪ . وفى الاتحاد السوفييتى ، كان نصيب رفاهية الشعب من الدخل الوطنى خلال العقد الاخير من السنين زهاء اربعة اخماس . وقد ازدادت كثيرا مداخيل العمال والفلاحين الفعلية . والمقارنة مع زمن ما قبل الثورة ،

* مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى .
موسكو ، سنة ١٩٨١ ، ص ١٣٦ .

ازدادت المداخل الفعلية لعمال الصناعة والبناء ، مع حساب الحساب لمحو البطالة وتقصير مدة يوم العمل بالمتوسط بالفرد الواحد من العاملين الى ١٠.٥ مرات فى سنة ١٩٢٩ ، وازدادت مداخل الفلاحين الكادحين الفعلية بالمتوسط بالفرد الكادح منهم الى ١٥.٨ مرة . ان ارتفاع مستوى حياة الشغيلة ورفاههم المادى ينعكس فى قدرتهم الشرائية . فان مجمل حجم تداول البضائع على اختلافها فى تجارة الدولة والتجارة التعاونية ، بما فى ذلك التغذية العامة ، قد ازدادت فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٨٠ بالقياس الى عام ١٩٤٠ ، الى ١٠.٦ مرات ، بما فى ذلك من حيث البضائع الغذائية الى ٢.٦ مرات والبضائع غير الغذائية الى ١٦.٤ مرة . وسنة بعد سنة يتنامى الاستهلاك الشعبى .

ان التحويلات التاريخية فى بنية المجتمع الاجتماعية فى الاتحاد السوفييتى قد رافقتها تغييرات جذرية فى نمط حياة جميع السوفييتيين ورافقتها تطور كئيف لملامحه الاجتماعية الاشتراكية ، وارتفاع ملحوظ فى مستوى حياة الشغيلة .

وفى الاتحاد السوفييتى تم محو الامية ، كما يجرى تقصير مدة يوم العمل ، وتحسين ظروف العمل ، وتحقيق عمل كبير جدا لتحسين ظروف الكادحين السكنية والمعيشية . وفى الاتحاد السوفييتى ادنى بدل ايجار فى العالم . والتعليم عام وعلى حساب الدولة . ومنذ سنة ١٩٢٤ ، دخل قيد التطبيق التعليم العام الثانوى الالزامى . ويأخذ المجتمع على عاتقه قسما كبيرا من نفقات تربية الجيل الناشئ . وتم تطبيق نظام موحد للمعاشات . والمعاشات تدفعها الدولة والكولخوزات ، وسن التقاعد فى الاتحاد السوفييتى ادنى مما فى اغلبيه البلدان . والخدمات الطبية مجانية . وتولى حماية الامومة والطفولة قدرا كبيرا جدا من الاهتمام . وفى غضون ٥٠ سنة ازداد متوسط العمر اكثر من ١٠٠ ٪ . فى الخطة الخمسية الحادية عشرة (١٩٨١ - ١٩٨٥) سيزداد الدخل الوطنى المستعمل فى الاستهلاك والتراكم ١٨ - ٢٠ ٪ ، وستزداد المداخل الفعلية بالفرد الواحد من السكان ١٦ - ١٨ ٪ .

٤ - دور الدولة الاشتراكية الاقتصادى

ان تطور القوى المنتجة وترقى علاقات الانتاج الاشتراكية لا يجرى ان بصورة تلقائية ، عفوية . فان الدولة الاشتراكية والحزب الماركسى اللينينى القائد يضطلعان بالدور الحاسم فى تنظيم الانتاج ، وتوزيع المنتجات وتبادلها فى جميع مراحل البناء الاشتراكى .

ان دور الدولة الاشتراكية التنظيمى والمعيب فى حياة البلاد الاقتصادية انما يحدده كون الدولة تحصر فى يديها جميع المراكز الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد الوطنى . ان القسم المهيمن من

وسائل الانتاج فى بلدان الاشتراكية (فى الاتحاد السوفيتى - اكثر من ٩٠ بالمئة) هو ملكية الشعب بأسره فى ايدى الدولة وممثلها فى الادارة المركزية وفى الادارة المحلية . والقسم الباقى من وسائل الانتاج يخص المؤسسات التعاونية وهو كذلك ، بشكل او آخر ، موضع قيادة وتخطيط مبرمجين مركزين واحدين .

ان الدولة الاشتراكية هى ، للمرة الاولى فى تاريخ الانسانية ، دولة الشغيلة . وهى تعبر عن مصالح الشعب ، عن مصالح اولئك الذين يبدعون القيم المادية ، اولئك الذين يؤمنون بعملهم وجود المجتمع وتطوره . والدولة الاشتراكية تمارس كل نشاطها بتأييد الجماهير الكادحة الغفيرة واشتراكها الفعال .

ان الدولة الاشتراكية تسترشد فى كل نشاطها واعمالها بالنظرية الماركسية اللينينية حول قوانين تطور المجتمع والتحليل العلمى للتفاعلات الموضوعية فى تطور المجتمع الاشتراكى ، اذ ان هذا التحليل لا يتيح تقدير نتائج العاضى تقديرا صحيحا وحسب ، بل يتيح ايضا تحديد اتجاهات التطور فى المستقبل .

ان العمل الاقتصادى التنظيمى والثقافى التربوى هو المضمون الاساسى لنشاط الدولة الاشتراكية . واستنادا الى القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، ترسم الدولة الاشتراكية برامج تطوير الاقتصاد والثقافة ، وتعنى ' الشغيلة من اجل تنفيذها وتطبق هذه البرامج . والدولة تحدد لجميع فروع الاقتصاد الوطنى مدى تطورها ووثائره ونسبه ، وتعين حجم التوظيفات الاساسية وتركيبها ، وتنظم النشاط المالى والتسليفى ، وتضع ميزانية الدولة وتؤمن تنفيذها ، وتوزع الدخل الوطنى ، وتحدد نصيب التراكسم ونصيب الاستهلاك ، وتبسط الدولة الحساب والرقابة فيما يتعلق بمقياس العمل ومقياس الاستهلاك وترسم سياسة الاجور ، وتنظم التجارة ، وتحدد اسعار البضائع ، الخ . . وتكون الملاكات وتوزعها . وتنظم جميع حلقات الجهاز الادارى .

ان الحزب الماركسى اللينينى هو القوة القائدة والمنظمة فى الدولة الاشتراكية . وهو يوجه نشاط جميع هيئات الدولة وجميع منظمات الكادحين الاجتماعية (سوفيات نواب الشعب ، النقابات ، الكومسومول ، الخ .) ويعنى ' العمال والفلاحين والمثقفين لتنفيذ المهام الاقتصادية السياسية ، ويربى الجماهير ويرفع وعيها الشيوعى .

ان نشاط الدولة الاشتراكية يشمل جميع مظاهر الحياة الاقتصادية فى البلاد . ان نمو القوى المنتجة الهائل ، واتساع الثورة العلمية والتكنيكية يتطلبان بالحاح مواصلة اتقان طرائق واشكال قيادة الاقتصاد ، وتحسين التخطيط ، وتقوية تأثير الآلية الاقتصادية فى زيادة فعالية الانتاج وتحسين نوعية العمل .

ان الدولة الاشتراكية تتولى الادارة الاقتصادية بالاعتماد على مبدأ المركزية الديمقراطية . ان المركزية الديمقراطية هى الصدا الاساسى

لادارة الاقتصاد الاشتراكي، وقوامه الجمع بين ادارة الاقتصاد ادارة مركزية مخططة وبين الديمقراطية الاشتراكية التي تسهم في تطوير مبادئ الجماهير الكادحة ونشاطها.

ان تنظيم ادارة الاقتصاد على اساس المركزية الديمقراطية يعنى ان الهيئات المركزية لا تحصر، لا تتركز في ايديها الادارة المخططة الا فيما يخص القضايا الاساسية. فتمركز الادارة يرافقه الحد الاقصى من تطوير المبادرات المحلية والنشاط الذاتي الابداعي عند الجماهير الكادحة الغفيرة. وقد كتب لينين يقول: مع المركزية الديمقراطية، لا تختل الوحدة حول القضايا الاساسية، الرئيسية، الجوهرية، بل تتأمن بالتنوع في التفاصيل، والخصائص المحلية، في طرائق مواجهة العمل، واساليب تطبيق الرقابة... *.

ولقد اشير في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (سنة ١٩٨١) الى ضرورة الاستمرار في ترقية طرائق قيادة الاقتصاد. ان وحدة القيادة السياسية والقيادة الاقتصادية مبدأ في غاية الاهمية. وهذا يعنى انه يجب الانطلاق، لدن حل اية مسألة اقتصادية، لا من المصالح المحلية، بل من مصالح الدولة بأسرها ومن مهمات البناء الاشتراكي.

ان الجمع بين ادارة المؤسسات حسب الفروع (الادارة الفرعية) وادارة المؤسسات حسب الاماكن (الادارة المكانية) مبدأ من مبادئ ادارة الاقتصاد. وهذا يعنى ان كل مؤسسة هي، من جهة، قسم مكون من الفرع المعنى، ومن جهة اخرى، قسم مكون من هذه المجموعة المكانية الانتاجية او تلك. ولهذا تظهر ضرورة الجمع في قيادة المؤسسات بين الادارة الفرعية والادارة المكانية.

وقد اشير في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الى انه من الضروري حساب الحساب بنحو افضل للمصالح المنطقية (مصالح المناطق) والمصالح الفرعية (مصالح الفروع) والجمع بينهما بنحو افضل في ادارة الاقتصاد، وادارة المجموعات الاقليمية الانتاجية. بنحو افضل.

ويتسم اختيار الملاكات باهمية خاصة في تنظيم الادارة. فلان الادارة، مثل كل نشاط آخر، انما يقوم بها الناس. ونجاح الادارة يتوقف بقدر كبير على معارف الناس وكفاءاتهم ومهاراتهم وصفاتهم الشخصية. ويجب ان يجرى اختيار الملاكات وتوزيعها بحيث يستطيع كل فرد في قطاعه ان يعود باكثر قدر من النفع، ويهذل جميع قواه ومعارفه وخبرته.

يجب ان تعتمد ادارة الاقتصاد على فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية. ولهذا كانت معرفة هذه القوانين، والقدرة على قيادة الاقتصاد بحيث تنفس اوسع المجالات لاجل تأثير هذه القوانين في

الانتاج ، اكبر مهمة تواجه هيئات ادارة وقيادة الاقتصاد الوطنى . ان القيادة العلمية المعقدة تعجل تطور الانتاج . والنواقص فى القيادة تمارس تأثيرا سلبيا فى تطور الاقتصاد . ويجب ان تتطابق طرائق قيادة الاقتصاد مع مستوى التطور الاقتصادى ، وبما ان الاقتصاد لا يراوح فى مكانه ، فلا يمكن لطرائق القيادة ان تكون جامدة ، لا تتغير . يجب ان تكون القيادة الاقتصادية على الدوام مرنة ، موجهة نحو بلوغ الهدف الرئيسى - بناء الاشتراكية والشيوعية - وان تراعى فى الوقت ذاته خصائص كل مرحلة معينة .

وعلاوة على وظيفتى التنظيم الاقتصادى والنشاط التربوى الثقافى ، تقوم الدولة الاشتراكية بوظائف اخرى . فهى تنظم الدفاع عن البلاد وتتولى حماية الملكية الاشتراكية .

ومع نشوء النظام الاشتراكى العالمى ، واجهت الاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاشتراكية مهمة قوامها انشاء علاقات دولية مسن طراز جديد ، وانشاء اسرة البلدان الاشتراكية . وعلى هذا الاساس ، اخذ يتسع مضمون سياسة الدول الاشتراكية فى المضمار الخارجى . ومن الطابع الاممى لديمقراطيات البروليتاريا وللدولة الاشتراكية ، تنشأ وظيفة جديدة ميدئيا ، لا سابق لوجودها من قبل ، ونعنى بها وظيفة الدولة الاشتراكية فى تقديم المساعدة للبلدان الاخرى على بناء الاشتراكية .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - ما هى الاتجاهات الاساسية للتقدم التكنيكى فى ظل الاشتراكية ؟
- ٢ - ما هى القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية ؟
- ٣ - ما هو جوهر علاقات الانتاج الاشتراكية ؟
- ٤ - اعط مواصفات شكلى الملكية الاشتراكية - ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية .
- ٥ - ماذا يشكل ملكية المواطنين الشخصية فى الدولة الاشتراكية وما هى مصادر هذه الملكية ؟
- ٦ - ما هو جوهر القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية ؟
- ٧ - فيم يتجلى دور الدولة الاشتراكية الاقتصادى ؟

الفصل الحادى عشر

تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا فى ظل

الاشتراكية

١ - قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا

منهاجيا متناسبا

ضرورة تطور الانتاج الاشتراكى تطورا منهاجيا

يشمل الاقتصاد الوطنى الاشتراكى عددا عديدا من فروع الانتاج ومئات الآلاف من المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية ، ومؤسسات النقلات وغيرها . وتقوم بينها شتى الصلات الانتاجية . وبما ان جميع المؤسسات والفروع الصناعية والمناطق الاقتصادية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، فهى تؤلف هيئة انتاجية معقدة واحدة ، اى النظام الاشتراكى للاقتصاد الوطنى ، الذى يجمع مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية .

ان هذا الاقتصاد الاجتماعى الضخم يتطور وفق خطة اى تطورا منهاجيا . ان منهاجية الاقتصاد ، حسب تعريف لينين ، هى التناسب المصان بدأب وعن وعى وقصد (التناسب بين مختلف حلقات الاقتصاد الوطنى) . ان اقرار النسب بصورة منهاجية فى الانتاج الاجتماعى لا يختص به غير الاشتراكية .

ان الاقتصاد الرأسمالى يتطور بصورة عفوية على اساس المزاخمة . ان الرأسماليين يسيرون مؤسساتهم على عهدتهم ومسؤوليتهم ، مسترشدين بالمصالح الشخصية وظروف السوق فقط . ويوسع الرأسماليون انتاج تلك البضائع التى ترتفع اسعارها ويسعون وراء الحصول على اكبر قدر من الارباح . ولكن احدا منهم لا يعرف بدقة قدر المطلوب من البضاعة

المعنية . واذا ازداد انتاج البضائع مما يمكن ان يستهلكه السوق ، فان الاسعار تهبط ، ويتقلص الانتاج . واذا ذاك يوجه الرأسماليون رساميلهم الى انتاج بضائع اخرى .

ونظرا لعدم وجود خطة موحدة ، تبقى النسب في الاقتصاد الرأسمالي اهدا ودائما في خلل واضطراب . وبقينا ان هذا لا يعنى انه لا يوجد ثمة اى تناسق بين شتى الفروع والمؤسسات . الا ان النسب الضرورية في الانتاج تشق لها طريقا عبر اختلالات لا عد لها في التناسب وعبر ازمتات فيض الانتاج . وعليه فان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، اذ تفصل المنتجين بعضهم عن بعض ، تنفى كل امكانية لتخطيط الاقتصاد تخطيطا عاما وفعالا . ولهذا لا يقوم ولا يمكن ان يقوم في ظل الرأسمالية اى تناسب يمان من وهى وقصد .

ولكن الحال آخر في النظام الاشتراكي . فبعد جعل الانتاج اجتماعيا اشتراكيا ، واقامة الملكية الاجتماعية الاشتراكية ، يصبح المجتمع ، كما قال لينين ، " مكتبا واحدا ومعملا واحدا " ، وتقضى الملكية الاجتماعية على الفوضى والعفوية وتخضع تطور الانتاج لمصالح الشعب بأسره . وفي هذه الاحوال ، يتطور الاقتصاد الوطنى بصورة منهجية . فان الدولة تحسب الحساب سلفا لجميع حاجات المجتمع وموارده المنتجة وتوجه سير الانتاج في مصلحة الشعب . ويسترشد المجتمع بالاهداف التى رسمها لنفسه ، ويقرر النسب الضرورية ويهينى بها عناية دائية وواعية .

بيد ان الناس لا يستطيعون ان يقرروا النسب على هواهم ؛ فهم ملزمون بحسبان الحساب للاوضاع الاقتصادية المعنية وبناء سياستهم الاقتصادية عليها .

ففى داخل قطاعات الانتاج الاجتماعى الكبيرة ، يجب التقيد بنسب معينة ، بتناسب معين فى وتأثر تطورها . مثلا . يمكن انتاج عدد كبير من الجارات والسيارات والآلات الاخرى المؤسسة على محركات الاحتراق الداخلى . ولكن اذا لم يتم انتاج الكمية اللازمة من الوقود السائل ، فلن يكون من الممكن استعمال كل هذا التكنيك ، ولن يكون للعمل المنفق على انتاجه اى قيمة وثمن .

ان هذا الترابط الموضوعى بين مجريات التطور الاقتصادى ، يفرض ، بصورة مستقلة عن ارادة الناس ، اقرار نسب معينة ، ويجد تعبيرا عنه فى قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهجيا متناسبا . ولاجل تطبيقه عطلها ، لا بد من قيادة مركزية للاقتصاد الوطنى لكى تكون جميع حلقاته وفروعه مترابطة فى كل اقتصادى واحد ولكى تراعى النسب فى تطورها ، ولكى تستعمل الموارد المادية والموارد من الايدى العاملة باكبر قدر من الصواب والفعالية . ان استعمال قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهجيا متناسبا يتيح استعمال وسائل الانتاج والموارد من الايدى العاملة وتوزيعها بصورة عقلانية بين فروع الاقتصاد الوطنى وبين مناطق البلاد ، وتأمين التناسق المتبادل فى عمل جميع الفروع والمؤسسات ،

ان الملكية الاشتراكية ، كما قيل اعلاه ، تظهر في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

فان الشغيلة ، بعد ان يظفروا بالسلطة السياسية ، يؤممون الملكية الرأسمالية الكبيرة ، فتنقل هذه الى الدولة الاشتراكية . وهكذا تظهر الملكية الاشتراكية . والى جانب الملكية الرأسمالية الكبيرة في ظل الرأسمالية توجد كذلك الملكية الخاصة الصغيرة ، ملكية الفلاحين ، والحرفيين ، القائمة على عملهم الشخصي . ومع اقامة اسلوب الانتاج الاشتراكي ، يتحد المنتجون الصغار والمتوسطون طوعا واختيارا في تعاونيات الانتاج ، وتغدو ملكيتهم اجتماعية ، على اسس تعاونية . وهكذا تظهر الملكية التعاونية الكولخوزية .

وليه فان الملكية الاجتماعية تظهر في ظل الاشتراكية بشكلين : ١ - بشكل ملكية الدولة ، اى ملكية الشعب بأسره ، و ٢ - بشكل الملكية التعاونية الكولخوزية ، اى ملكية الكولخوزات والجمعيات التعاونية .

ثم ان ملكية النقابات وسائر المنظمات الاجتماعية ، الضرورية لها لاجل تحقيق مهمات انظمتها الداخلية هي كذلك ملكية اشتراكية .

ان وجود شكلي الملكية الاشتراكية يحدد وجود شكلين من المؤسسات الاشتراكية المتعائلة من حيث طبيعتها الاجتماعية : مؤسسات الدولة (المؤسسات الحكومية) والمؤسسات التعاونية الكولخوزية .

وشكل الملكية السائد والحاسم في جميع البلدان الاشتراكية هو شكل ملكية الدولة ، ملكية الشعب بأسره .

ان ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) في الاتحاد السوفيتي ، تشمل الارض ، واطن الارض ، والمياه ، والغابات ، والمصانع ، والمعامل ، والمناجم ، والنقلات الحديدية والمائية والجوية ، والبنوك ، ووسائل المواصلات ، والسوفخوزات (المزارع الحكومية) ، ومحطات التوليد التكنيكية ، والمؤسسات التجارية والتخزينية الحكومية ، ومؤسسات الخدمات العامة ، والصناعات السكنية في المدن وحواضر العمال ، وكذلك المنتجات المصنوعة في مؤسسات الدولة .

اما الملكية التعاونية الكولخوزية في الاتحاد السوفيتي ، فتشمل ممتلكات الكولخوزات : الآلات الزراعية (الجرارات ، الحاصدات - الدارات ، الخ .) ، ابنية الاستثمار ، العاشية التعاونية للعمال والانتاج ، المؤسسات المعاونة لتحويل المواد الأولية الزراعية ، المحطات الكهربائية الكولخوزية ، شبكة كثيفة من المؤسسات المعيشية والثقافية ، وكذلك المنتجات المصنوعة في الكولخوزات وسائر المؤسسات التعاونية . وفي سياق البناء الاشتراكي ، تتكاثر الملكية الكولخوزية الاجتماعية .

ولكن الشكل التعاوني من الملكية لا يقوم في الزراعة وحسب . ففي مضار التجارة ، مثلا ، يشمل شكل المؤسسات التعاوني في الاتحاد

واقرار النسب الضرورية فى تطوير الانتاج والتبادل والتوزيع .
ان قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا يترابط مع
سائر القوانين الاقتصادية وفى المقام الاول مع القانون الاقتصادى
الاساسى . فبدون تنظيم الانتاج تنظيمها منهاجيا على صعيد المجتمع
بأسره ، لا يمكن التوصل الى هدف الانتاج الاشتراكى ، وهو تأمين الرفاه
التام والتطور الحز من جميع النواحي لجميع اعضاء المجتمع . وهذا
الهدف يتحقق فى كل مرحلة معينة وفقا لمستوى تطور القوى المنتجة ،
ولتوفر الموارد المادية ، وللوضع الداخلى والخارجى الذى توجد فيه
بلدان الاشتراكية . وتبعاً لذلك تقام نسب ملموسة فى الاقتصاد الوطنى
بموجب قانون التطور منهاجى .

ان قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا يفعل فعله
فى البلدان الاشتراكية منذ قيام الملكية الاجتماعية الاشتراكية ، منذ
قيام النموذج الاقتصادى الاشتراكى . ولكن مجال فعل هذا القانون
محدود فى البدء ، لأنه يوجد فى بلدان الاشتراكية ، الى جانب
القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد ، نماذج اقتصادية اخرى ، غير اشتراكية .
ومع تطور القطاع الاقتصادى الاشتراكى ورسوخه ، يتسع ايضا وايضا مجال
فعل هذا القانون . ان هذا القانون يفعل فعله الكامل حين تسود
الاشكال الاشتراكية بلا منازع فى الاقتصاد .

ومع تجاوز الاشتراكية نطاق بلد واحد ، وظهور النظام الاشتراكى
العالمى ، اخذ قانون التطور منهاجى المتناسب يفعل فعله ايضا فى
العلاقات بين البلدان الاشتراكية .

ان قانون التطور منهاجى المتناسب يقوم بدور ضابط موضوعى
للاقتصاد الاشتراكى . وهو لا يقوم به بصورة اوتوماتيكية بل بواسطة
هيئات الادارة فى الدولة .

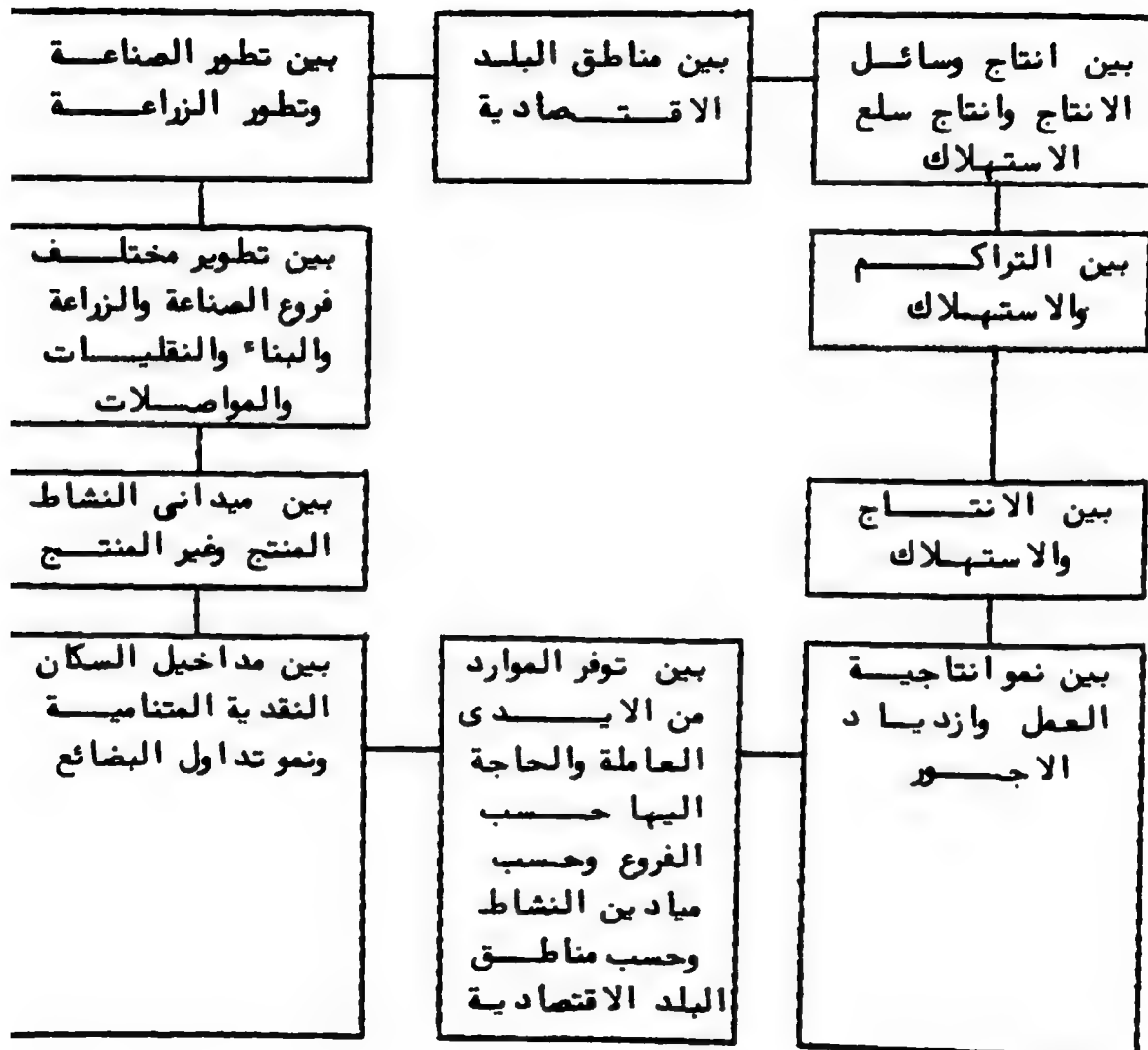
النسب فى الاقتصاد الاشتراكى

ان الدولة الاشتراكية ، اذ تعتمد على قانون تطور الاقتصاد الوطنى
تطورا منهاجيا متناسبا ، تحتفظ من وعى وقصد ، ووفق خطة موضوعة سلفا ،
بنسب دائمة بين مختلف حلقات الانتاج الاجتماعى . ان جميع حلقات
الانتاج الاجتماعى متعلقة ببعضها ببعض ومترابطة .

ان اهم نسبة فى تطوير الاقتصاد الوطنى ، النسبة التى تحدد النسب
الاخرى وكل سير الانتاج الاجتماعى ، انما هى النسبة بين انتاج وسائل
الانتاج وانتاج سلع الاستهلاك ، اى بين القطاع الاول والقطاع الثانى
من الانتاج الاجتماعى . ان وسائل الانتاج ضرورية لاجل انما القوى
المنتجة ، ورفع المستوى التكنيكى للانتاج ، وزيادة انتاجية العمل وتسهيل
العمل ، وتعزيز قدرة الدولة الدفاعية . ولكنها معدة فى آخر المطاف
لاجل زيادة انتاج سلع الاستهلاك وتحسين حياة الشعب .
ولتطوير الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا ، تعود ايضا اهمية كبرى

ي اقرار نسب صحيحة بين الصناعة والزراعة . ان النسب في تطوير
 ذين الفرعين من فروع الاقتصاد الوطنى مدعوة ، من جهة ، الى تأمير
 دور القيادى للصناعة ، ومن جهة اخرى ، الى تأمين النهوض الضرورى
 لانتاج الزراعى لتموين سكان المدن بكمية كافية من المؤن ، والصناعات
 الخفيفة بكمية كافية من المواد الاولية . كذلك يجب وضع نسب صحيحة
 بين مختلف الفروع سواء فى داخل الصناعة ام فى داخل الزراعة .
 وبين النسب الاساسية فى الاقتصاد الوطنى ، تجدر الاشارة الى النسب
 بين الانتاج والاستهلاك ، بين التكديس والاستهلاك ، بين مداخل
 لسكان النقدية المتنامية ونمو تداول البضائع ، بين المناطق الاقتصادية
 فى البلاد ، والخ . . وهكذا توجد حلقة واسعة من النسب فى الاقتصاد
 لوطنى يشكل الحفاظ عليها باستمرار مهمة كبيرة من مهام المجتمع
 لاشتراكى .

أهم النسب فى الاقتصاد الوطنى



ولا يمكن اقرار النسب بين فروع الاقتصاد الوطنى اعتباطا ؛ فان هذ
 النسب تخضع لقوانين معينة . والنسب فى الاقتصاد الاشتراكى تتسم بمر

حيث جوهرها بطابع موضوعي . والدولة الاشتراكية ملزمة بان تحدد علميا وتطبق النسب الضرورية موضوعيا في تطور الاقتصاد الوطنى الاشتراكسى وفقا لمستوى التطور الذى بلغته القوى المنتجة والتقدم التكنيكي، ونتاجية العمل، ووفقا لحجم الموارد المادية والوضع الداخلى والخارجى، وفيصر ذلك من العوامل . وتبعاً لهذه العوامل يجرى اقرار النسب . ومقدر ما تتغير هذه العوامل، تتغير النسب كذلك وتترقى .

ومع بناء المجتمع الاشتراكى المتطور فى الاتحاد السوفييتى ظهرت، الى جانب تطوير الصناعة الثقيلة بسرعة، امكانية توسيع انتاج سلـمـع الاستهلاك . وعندما كانت الصناعة الثقيلة فى الاتحاد السوفييتى لا تزال بسبيل التأسيس، كانت الدولة مضطرة الى توجيه الموارد قبل كل شىء الى تطوير المؤسسات التى تنتج وسائل الانتاج والى الحد من توظيف الاموال فى المؤسسات التى تنتج سلع الصناعة الخفيفة والصناعة الغذائية وفى الزراعة وفى البناء السكنى وفى خدمة السكان الثقافية والمعيشية . اما الآن، فقد غدا من الممكن زيادة وتاثر انماء انتاج سلع الاستهلاك الشعبى زيادة كبيرة . فموجب الخطة الخمسية الحادية عشرة (١٩٨١ - ١٩٨٥) مثلاً، يجب ان يزداد انتاج الصناعة فى الاتحاد السوفييتى ٢٦ - ٢٨ ٪ بما فى ذلك انتاج وسائل الانتاج (" القطاع أ ") ٢٦ - ٢٨ ٪ وانتاج سلع الاستهلاك (" القطاع ب ") ٢٧ - ٢٩ ٪ .

ورغم بعض التفوق فى وتاثر نمو الانتاج فى فروع القطاع " ب " بالمقارنة مع الانتاج فى فروع القطاع " أ " ، سيضطلع تطور الفروع التى تقرر التقدم التكنيكي بالدور الحاسم فى تطوير الاقتصاد الوطنى واحراز النتائج النهائية العالية . وهذا يتعلق على الاخص بالفروع الاساسية فى الصناعة - صناعة توليد الطاقة الكهربائية، صناعة التعدين، الكيمياء، صناعة بناء الآلات . فان منتج صناعة الآلات وصناعة تحويل المعادن، مثلاً، سيزداد فى سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة ما لا يقل عن ٤٠ ٪ .

ان تطور الاقتصاد الوطنى تطوراً مناهجياً يفترض كذلك توزيع القوى المنتجة توزيعاً متناسباً . وذلك لاجل انماء انتاجية العمل الاجتماعى ورفع مستوى رفاهية الشعب وتعزيز بأس الدولة الاشتراكية الاقتصادية وقدرتها الدفاعية .

اما المبادئ الاساسية لتوزيع الانتاج فى ظل الاشتراكية، فهى : تقريب الصناعة بجميع الوسائل من مصادر الخامات والطاقة، ومن مناطق استهلاك المنتج الجاهز، وبالتالي تقليل وازالة النقلات البعيدة والمعاكسة، التوزيع المكانى المنهاجى للعمل بين المناطق الاقتصادية مع تطوير الاقتصاد داخل هذه المناطق تطويراً مناهجياً، انهـاف الاقتصاد فى جميع الجمهوريات القومية بلا انقطاع، الامر الذى يشكل الاساس لتوطيد الصداقة والتعاون بين الشعوب .

يشمل برنامج توزيع القوى المنتجة فى الاتحاد السوفيتى لاحقا :
- وضع الموارد الطبيعية بنحو متسارع قيد الاستغلال ، زيادة القدرة الاقتصادية فى مناطق البلد الشرقية باستمرار ، مع مراعاة وجود موارد طاقة ارخص فى سيبيريا وكازاخستان وآسيا الوسطى ، توزيع الانتاج الصناعى الجديد الذى يتطلب قدرا كبيرا من الطاقة فى هذه المناطق على الاغلب . تطوير صناعة مواد البناء وصناعة البناء فى المناطق الشرقية بوتائر اسرع ؛

- تطوير المجموعات الاقليمية الانتاجية والعقد الصناعية ذات المواصلات والانشاءات الهندسية والانتاجات المعاونة المشتركة ولاسيما فى المناطق المستصلحة حديثا ، وتكوين مجموعات وعقد جديدة ؛
- توزيع الانتاجات الصناعية التى تتطلب جهودا كبيرة فـسـى الجمهوريات المتحدة والمناطق الاقتصادية ذات الميزان العلام من حيث موارد الايدى العاملة ؛ تحسين اعداد الملاكات المؤهلة المحلية ؛
- الحد باستمرار من نمو المدن الكبيرة ، وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة المؤهلة اقتصاديا مع توزيع المؤسسات غير الكبيرة والفروع والمشاغل المختصة التابعة للاتحادات والمصانع والمعامل العاملة فى هذه المدن بصورة رئيسية ؛
- تحقيق الاجراءات لتحسين استخدام الموارد من الايدى العاملة فى الاماكن الريفية ؛

- تحسين تنظيم مواصلات النقل الاقتصادية ، وتطوير طرق النقل الرئيسية لهذا الغرض ، وكذلك بناء منظومات من الانابيب الجبارة لنقل البترول والغاز من المناطق الشمالية الغربية فى سيبيريا وآسيا الوسطى الى القسم الاوروبى من الاتحاد السوفيتى .

ان برنامج توزيع القوى المنتجة توزيعا مطردا يتحقق بنجاح . وتوضع المكامن الفائقة الغنى من البترول والغاز فى سيبيريا الغربية قيد الاستثمار . وقد بنى مصنع عملاق للسيارات على نهر كاما فى الاورال . ويستمر بناء سكة حديد بايكال - آموور التى يرتبط بها تحويل مناطق شاسعة فيما وراء بايكال وفى الشرق الاقصى . وتتحقق اجراءات لانهاض الاقتصاد فى قطاع الاراضى غير السوداء فى روسيا الذى يعيش فيه زهاء ٦٠ مليون نسمة . ان التاريخ لم يعرف من قبل تحويلات بمثل هذا النطاق .

تنص الخطة البعيدة المدى على اعمال كبيرة لاستثمار الموارد المائية الطاقية ، ولتطوير الزراعة المروية والزراعة فى الاراضى المستصلحة تطويرا كبير الابعاد ، ولتحسين استعمال الموارد الغابية .
ان التوزيع الاشتراكى للانتاج يؤمن الاستفادة باكثر قدر ممكن الفعالية من الثروات الطبيعية ومن التوظيفات الاساسية ومن موارد اليد العاملة . وفضل ذلك تزداد انتاجية العمل الاجتماعى وتتسارع وتائر نمو الانتاج ، وترتفع رفاهية الشعب .

ان لينين هو الذى صاغ المبادئ العلمية لتخطيط وإدارة الاقتصاد الاشتراكى . وموجبها أصبح من الممكن تحديد آفاق مهمات الاقتصاد الوطنى ومواعيد تنفيذها تحديدا صحيحا ، وتطبيق أحدث منجزات العلم والتكنيك ، والتجربة الطليعية ، والتجاوب بسرعة ودقة مع الظروف المتغيرة .

مبادئ التخطيط الاشتراكى

التخطيط هو وضع الخطط لتطوير الاقتصاد الوطنى الاشتراكى وتنظيم الانتاج وفق خطة موحدة للدولة .

ان تطوير الاقتصاد الوطنى ظاهرة من أهم ظاهرات وظيفة الدولة الاشتراكية فى حقل التنظيم الاقتصادى . فان الدولة ، اذ تعتمد على تخطيط الاقتصاد الوطنى كله ، تنطلق من مجموعة القوانين الاقتصادية للاشتراكية وتعتمد قبل كل شىء على استخدام قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا وتطبيقه عن فهم ووعى .

والمهمة الاساسية التى تواجه التخطيط الاشتراكى تتقوم فى اقرار نسب لتطوير فروع الاقتصاد الوطنى تؤمن الاستمرار والتسارع فى تنمية الانتاج الاجتماعى وترقيته ، وتضمن بالتالى رفع مستوى رفاهية الشعب . ومن الضرورى فى تطوير الاقتصاد الوطنى التقيد الدقيق بالتناسب ، والحيلولة مسبقا دون نشوء عدم التناسب الاقتصادى ، وتأمين احتياطات اقتصادية كافية بوصفها شرطا لوتائر عالية راسخة فى حقل التطوير الاقتصادى ، ولعمل المؤسسات بلا خلل ولا انقطاع ، ولنمو رفاهية الشعب باستمرار . ومع حسابان الحساب لحاجات التطور الاجتماعى ، تضع الدولة الاشتراكية الخطط الاقتصادية ، اى انها تنظم بصورة مخططة ، منهاجية ، الانتاج والتوزيع والتبادل فى نطاق المجتمع كله . وهى توزع الموارد المادية والمالية وموارد اليد العاملة ، وتحدد للانتاج وللبناء الاساسى حجمهما وتركيبهما ، ولانتاجية العمل وتائر نموها على اساس تطبيق التكنيك الجديد ، وللتداول التجارى الداخلى والخارجى مقاييسه وقوامه ؛ وتقرر اسعار البضائع فى تجارة الدولة والتجارة التعاونية ، وتعين مستوى اجور العمال والمستخدمين ، الخ . .

وان المقررات الصادرة عن مؤتمرات الحزب الشيوعى السوفييتى التى تحدد تطور المجتمع الاشتراكى لحقبة طويلة من الزمن ، انما هى نقطة الانطلاق فى تنظيم التخطيط . ان كل خطة من خطط الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى يجسد سياسة الحزب الشيوعى . وفى هذا يتجلى مبدأ الحزبية فى حل القضايا الاقتصادية .

ان خطط الاقتصاد الوطنى هى خطط - تنبؤات ، برنامج ملموس لحقبة معينة من الزمن يعكس القضايا التى نضجت فى مضمار البناء الاقتصادى

والثقافى . وبعد مناقشة خطة الاقتصاد الوطنى مناقشة واسعة من قبل جماهير الشغيلة والموافقة عليها من جانب هيئات الدولة العليا ، تكتسب قوة القانون وتغدو واجبة التنفيذ .

ان طابع الخطط التوجيهى والزامية تنفيذها يؤلفان مبدأ هاما من مبادئ التخطيط الاشتراكى . لانه اذا لم ينفذ فرع من فروع الاقتصاد الوطنى خطته مثلا ، صناعة الخشب ، فان سائر الفروع التى تقرر ان تستلم كمية معينة من الخشب ، قد لا يستطيع تنفيذ خططها . ولذا يقوم فى بلدان الاشتراكية نظام انضباط وطاعة فى منتهى الصرامة فى ميدان تنفيذ الخطط .

وتأمينا لتطور جميع فروع الانتاج المادى تطورا منهاجيا متناسبا ، يجب تنسيق خطط جميع المؤسسات والفروع فى الاقتصاد الوطنى وجمعها فى كل واحد . ان اشراف الدولة على الخطط لا يشمل قطاع الدولة وحسب ، بل يشمل ايضا القطاع التعاونى الكولخوزى . ولكن هذا لا يعنى طبعا ان هيئات الدولة للتخطيط تضع خطة كل كولخوز . ولكن كل مؤسسة تضع خططها وفقا لخطة الدولة العامة . ان خطط مختلف مؤسسات صناعة الدولة ، والكولخوزات والسوفخوزات ، تحال بعد مناقشتها فى مطارحها الى هيئات التخطيط المركزية ، وتجمع فى خطة واحدة موحدة للاقتصاد الوطنى .

ان الجمع بين مبدأ المركزية وبين مبادرة الشغيلة يؤلف مبدأ المركزية الديمقراطية فى حقل التخطيط .

والخطط على انواع : الخطط الجارية ، الموضوعة لشهر واحد ، لثلاثة اشهر ، لسنة ، والخطط الطويلة الاجل التى تشمل عدة سنوات ، مثلا ، ٥ سنوات ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ سنة . ان الخطط الطويلة الاجل تعكس الخط الاساسى لتطور الاقتصاد لعدة سنوات ، بينا الخطط الجارية تقدم برنامجا ملموسا لاعمال اقصر اجلا . ان الخطط الطويلة الاجل ترسم حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الكبرى .

خطة "غويلرو" (خطة الدولة لكهربية روسيا) ، التى وضعت عام ١٩٢٠ بمبادرة من لينين وتحت اشرافه كانت اول خطة علمية طويلة الاجل لتطوير الاقتصاد الوطنى فى التاريخ . وكانت المهمة الرئيسية الواردة فى هذه الخطة تقضى باعادة بناء الاقتصاد الوطنى بصورة جذرية على اساس الكهرباء ، وتطوير الصناعة الآلية الكبيرة بوصفها القاعدة المادية للاشتراكية .

وابتداء من عام ١٩٢٨ جرى تطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفيتى على اساس الخطط المستقبلية الخمسية . وفى الوقت الحاضر الى جانب الخطط الخمسية يجرى كذلك التخطيط لمد اطول . مثلا ، اقر المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى "الاتجاهات الاساسية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى للاتحاد السوفيتى لاعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥ وللمرحلة الممتدة حتى عام ١٩٩٠" . واقرت دورة ايار

(مايو) للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي " البرنامج التموينسي للاتحاد السوفييتي للمرحلة الممتدة حتى عام ١٩٩٠ .
ان الخطط الطويلة الاجل لا ترسم الا احكاما عامة ، كبرى ، تتجسد بدقة فيما بعد في الخطط الجارية . ان التنسيق بين الخطط الجارية (لشهر ، لثلاثة اشهر ، لسنة) والخطط الطويلة الاجل ايضا مبدأ من مبادئ التخطيط الاشتراكي . ان الجمع الصحيح بين الخطط الجارية والخطط الطويلة الاجل يجب ان يؤمن استمرارية التخطيط ، وتعاقب بلا خلل ولا انقطاع بالمال والمواد والعتاد ، الخ . .

ولا يجوز وضع الخطط دون تحديد الحلقات التي يكون من الضروري اطلاقا تطويرها بالدرجة الاولى . فلن رسم الخطة ، تكون نقطة الانطلاق فروع الاقتصاد الوطني الاكثر تقدما التي تتخذ وتائر تطويرها مقياسا لتحديد تطور الفروع الاخرى . مثلا . ان تطوير صناعة توليد الطاقة الكهربائية وصناعة بناء الآلات والصناعة الكيماوية وصناعة التعدين هو في الوقت الحاضر في الاتحاد السوفييتي الاتجاه التقدمي بمثل هذه الابعاد وهذه الاهمية ، الاتجاه الذي يجب ان يمارس التأثير الحاسم في عموم اقتصاد البلاد . ان تحديد الحلقات الحاسمة يشكل مبدأ من أهم مبادئ التخطيط الاشتراكي .

ان الخطط في المجتمع الاشتراكي واقعية وعلمية الاساس . وهذا يعني ان هيئات التخطيط تنطلق ، عند وضع كل خطة للاقتصاد الوطني ، من الاوضاع والامكانيات الاقتصادية ، من المستوى الذي بلغه تطور القسوى المنتجة والعلم والتكنيك ، وتستفيد الى حد كبير من التجربة الطليعية في الانتاج . اما واقعية الخطط ، فيؤمنها العمل التنظيمي الذي يقوم به الحزب وهيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية ، وكذلك مبادرة الكادحين الخلاقة .

وقد تحدث لينين عن ضرورة " امتحان ومعرفة المنظمين الحقيقيين ، ذوى العقل السليم والجرأة العملية ، اولئك الذين يجمعون الاخلاص للاشتراكية مع القدرة بدون ضجة (ورغم الهرج والمرج والضجة) على ضبط العمل المشترك الوطيد والمتكاتف لعدد كبير من الناس في اطار التنظيم السوفييتي " * .

ان وضع البرنامج ليس سوى بداية التخطيط . فجانبا الآخر ، الكبير الاهمية ، هو التثبت من تنفيذ الخطة . فان هذا التثبت يتيح اكتشاف نواقص التخطيط في الوقت المناسب ، واكتشاف احتياطات جديدة ، واجراء اصلاحات الضرورية على خطة الاقتصاد الوطني . فاذا طرأت اختلالات جزئية في نسب الاقتصاد الوطني بسبب من خطأ في التخطيط او لسبب آخر ، فيجب ان تكتشف وتعفى بسرعة . وتحت تصرف الدولة الاشتراكية وسيلة هامة تتيح ازالة الاخطاء المكتشفة في التخطيط

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٩٣ .

واجتناب الاختلالات الجزئية فى التناسب ، هى ما يسمى احتياطات الدولة .

وفي ممارسة التخطيط الحالية ، يجرى تطبيق طرائق المودلة (وضع الموديلات الرياضية) على الصعيد الاقتصادى ، وطرائق التحليل النظامى وغيرها من الطرائق . وعند تحديد العلام الاساسية لخطط الاقتصاد الوطنى ، تلجأ هيئات التخطيط الى طريقة الميزان .

طريقة ميزان التخطيط

ان طريقة ميزان التخطيط تمكن سلفا من مقارنة مهمات تطوير الفروع الاساسية فى الاقتصاد الوطنى مع امكانيات تأمينها ماديا وتكنولوجيا . فلتنفيذ برنامج البناء السكنى ، مثلا ، يجب ان نحسب مسبقا الكمية الضرورية من لوازم البناء والاعتدة ، وملاكات العمال والمستخدمين ، والموارد المالية . وعند مقارنة الحاجات الى لوازم البناء ، مثلا ، مع امكانيات تأمينها ، قد يتبين ان قدرة المؤسسات التى تنتج لوازم البناء غير كافية . واستنادا الى ذلك ، يجب تطوير صناعة لوازم البناء . وعند رسم الموازين ، يشار الى التثبيت بكل دقة من المسألة التالية : الى اى حد تتناسب وتاثر التطوير المرسومة للفروع الصناعية ، وى احتياطات تنص عليها الخطة اذا طبقت بتفوق فى بعض الفروع او فيما اذا لم تطبق بكليتها فى فروع اخرى .

ان هيئات الدولة للتخطيط تضع الموازن العادية (العينية)
والنقدية ، وكذلك ميزان اليد العاملة .

ان الموازين العينية توضع لجميع منتجات العمل الهامة ، كموازين المعدن ، مثلاً ، والآلات - الادوات ، والفحم ، والبترول ، والحبوب ، والزبدة ، الخ . . وعند وضع الميزان ، تؤخذ بالحسبان مصادر الحصول على المنتج المعنى . وتقارن الارقام الحاصلة مع حاجات المجتمع الى هذا المنتج . ومن الموازين النقدية ، تجب الاشارة الى موازين ايرادات ونفقات السكان النقدية ، والدخل الوطنى ، وميزانية الدولة ، الخ . .

ان ميزان اليد العاملة يحدد حاجات الاقتصاد الوطنى الى اليد العاملة حسب فروع الانتاج بوجه عام ، وحسب الكفاءة والمهنة . وفى هذا الميزان ، تعين المصادر التى يجب ان تؤمن حاجات الاقتصاد الوطنى الى اليد العاملة الضرورية .

والميزان العام هو ميزان الاقتصاد الوطنى الذى يجمع فى كل واحد ، جميع العلام التى تصف ترابط النسب فى الاقتصاد الاشتراكى .
ان نظام موازين التخطيط يتيح التوصل الى اعلى دقة فى حساب وتحديد النسب فى تطوير فروع الاقتصاد الوطنى .

ترقية التخطيط

يُتَطَوَّرُ الاقتصاد الاشتراكي بسرعة ولا انقطاع . وتتعاظم ابعاد الانتاج

ويتغير مستواه التكنيكي ونية فروعه ، وتنشئ وتتعدد الصلات والعلاقات الاقتصادية الجديدة . واكتسبت زيادة فعالية الانتاج على اساس تطبيق منجزات العلم والتكنيك بتسارع الاهمية الحاسمة . ولهذا يصبح تحسين ادارة الاقتصاد الوطنى وترقية تخطيطه باطراد امرا ملحا وضروريا اكثر فاكتر .

وقد حدد المؤتمران الخامس والعشرون (١٩٧٦) والسادس والعشرون (١٩٨١) للحزب الشيوعى السوفييتى السبل الاساسية لترقية تخطيط الاقتصاد الوطنى وادارته .

انطلاقا من قرار المؤتمر الخامس والعشرين ، اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى مع مجلس وزراء الاتحاد السوفييتى فى سنة ١٩٧٩ قرارا " بتحسين التخطيط وتعزيز تأثير الآلية الاقتصادية فى زيادة فعالية الانتاج ونوعية العمل " . وينص القرار على تطبيق مجموعة من الاجراءات لمواصلة ترقية قيادة الاقتصاد الوطنى السوفييتى قيادة مخططة ، وتطوير المبادئ الديمقراطية فى ادارة الانتاج ، ورفع المبادرة الخلاقة عند جماعات العمل .

يجب ان تسهم الآلية الاقتصادية بقسط اكبر فى زيادة فعالية الانتاج وتحسين نوعية العمل ، وفى التوصل الى نتائج نهائية رفيعة فى الاقتصاد الوطنى ، وتلبية حاجات السكان الاجتماعية والفردية المتنامية تلبية اكمل . ومكان الصدارة فى النشاط الادارى والتخطيطى تشغله مهمة تأمين الاستفادة العقلانية من كل ما يملكه الاقتصاد الوطنى السوفييتى ، باللجوء بصورة رئيسية الى عوامل الانماء المكثفة ، وتطبيق المنجزات العلمية والتكنيكية والتجربة الطليعية تطبيقا اوسع . ويشغل تحسين التخطيط ، ورفع دور خطة الدولة بوصفها الاداة الرئيسية لتطبيق السياسة الاقتصادية ، مكانا مهما جدا فى كل مجموعة التدابير الرامية الى ترقية الآلية الاقتصادية والادارة فى الاتحاد السوفييتى .

وينبغى لمجموعة علائم الخطة ان تحمل بجميع الوسائل جماعات العمل على زيادة انتاجية العمل والاستفادة الى اقصى حد من الصناديق الاساسية ، وتوفير الموارد العادية ، وينبغى لها ان تؤثر بمزيد من الفعالية فى حل المهمات الاجتماعية والاقتصادية وفى تطور البلاد .

ويوضع برنامج شامل للتقدم العلمى والتكنيكي لمدة عشرين سنة (على مراحل من خمس سنوات) . وعند وضع خطط التطوير الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد ، يجب فى المقام الاول تأمين :

أ - حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية حلا شاملا ، وتركيز القوى والموارد لتنفيذ برامج الدولة العامة ، والحيلولة دون وضع الخطط من وجهة نظر الفرع المعنى الضيقة ؛

ب - التعجيل فى تحقيق الاكتشافات والحلول العلمية والتكنيكية الرامية الى زيادة وتائر نمو انتاجية العمل الاجتماعى ورفع نوعية

ج - الاستفادة العقلانية من صناديق الانتاج والموارد المادية والمالية وموارد الايدى العاملة ، وتعزيز نظام التوفير ، وازالة الخسائر فى الاقتصاد الوطنى ؛

د - تحديد الاوليات فى تطوير الفروع والمناطق الاقتصادية تحديدا صحيحا لاجل تأمين التغيرات التقدمية فى نسب الاقتصاد الوطنى ، وزيادة فعالية التوظيفات الاساسية والانتاج الاجتماعى كله ؛

هـ - تشكيل الاحتياطات المادية والمالية الضرورية لاجل تطوير الاقتصاد بصورة متناسبة ومتوازنة .

ورغبة فى تقييم نشاط جماعات العمل فى اغلبية الفروع تقييما اكثر موضوعية ، يؤخذ ، لدن تخطيط الانتاج وتحديد انتاجية العمـل وصندوق الاجور المخطط ، مؤشر المنتج الصافى معياريا .

وعند وضع الخطط وتقييم تنفيذها ، تعلق اهمية من الدرجة الاولى على احراز النتائج فى الاقتصاد الوطنى وتلبية الحاجات الاجتماعية عن طريق الاستفادة العقلانية من جميع الموارد . وهذا ما يتجلى ، بخاصة ، فى توسيع امكانيات المستهلكين للتأثير فى تكوين خطط الانتاج . وفى سياق اعداد الخطط تقرر الاتحادات والمؤسسات الانتاجية ، على اساس العلاقات الاقتصادية الطويلة الاجل مع المستهلكين والموردين ، اصناف المنتوجات ، وتعقد العقود الاقتصادية لمدة خمس سنوات . ان تنفيذ خطة تسليم المنتوجات للمستهلكين وفقا للعقود المعقودة يصبح مؤشرا بالغ الاهمية لتقييم نتائج عمل الجماعات ، ولتكوين صناديق التشجيع المادى . وان تنفيذ مجموعة واسعة من الاجراءات لترقيسة التخطيط وتقوية فعل الآلية الاقتصادية انما يرمى الى زيادة فعالية الاقتصاد السوفىيتى .

خصائص تخطيط الانتاج الكولخوزى

ان السمة المميزة التى تتسم بها الكولخوزات بوصفها مؤسسات تعاونية تتلخص فى كونها تسير الاقتصاد على اساس وسائل انتـاج متواجدة سواء فى ملكية الدولة ام فى الملكية التعاونية .

فان الكولخوزات لا تسير انتاجها بصورة منعزلة ، بل بمساعدة الدولة يوميا ومن جميع النواحي . والدولة تباع الكولخوزات الجرارات والحاصدات الدارسات وغير ذلك من المعدات الزراعية ، والاسمدة المعدنية ، والطاقة الكهربائية ، وتقوم باصلاح الاراضى ، وتهبى لاجل الكولخوزات ملاكات الاختصاصيين والسواقين والميكانيكيين ، وتقدم الدعم المالى عن طريق القروض الطويلة الاجل ، والخ . . كل هذا يخلق الاساس الاقتصادى لاجل قيادة الانتاج الكولخوزى قيادة مخططة من قبل الدولة . ثم ان ضرورة ادراج الكولخوزات فى خطة واحدة للاقتصاد الوطنى تنجم كذلك من كون القطاع الكولخوزى ينتج قسما كبيرا من موارد الاغذية وموارد

الخامات في البلاد ، وهذا يعني ان القطاع الكولخوزى جزء مكون عضوى من عموم الانتاج الاشتراكى .

ان قيادة الكولخوزات قيادة مخططة تتضمن بعض الخصائص المرتبطة بطابع هذه المؤسسات التعاونى . واهم هذه الخصائص تتلخص فى كون الكولخوزات تتمتع بقدر كبير من الاستقلال فى تنظيم العمل والانتاج وفى التصرف بالمنتج .

ان هيئات الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى لا تحدد مسن اجل الكولخوزات غير المهمات المتعلقة بحجم واصناف المنتجات التى تشتريها الدولة . وجميع المسائل الاخرى - بنية المساحات المبدورة ، اصناف المزروعات ، انواع الماشية وعدد رؤوسها ، تطوير الفروع المعاونة ، توزيع الدخل الاجمالى على صندوقى الاستهلاك والتراكم ، الخ .

يخططها كل كولخوز بصورة مستقلة مع مراعاة خصائص احوالها الطبيعية والاقتصادية . وهنا من المهم الاشارة الى ان المهمات المخططة الثابتة من حيث بيع المنتجات من الدولة تقرر لعدد من السنين سلفا ، الامر الذى يؤمن للكولخوزات الظروف والشروط الضرورية لاجل تخطيط اقتصادها لمدة طويلة . وتنص خطط الدولة لشراء المنتجات الكولخوزية على تزويد الكولخوزات بالمواد والتكنيك وعلى اسعار الشراء . اما مبيع المنتجات الزراعية علاوة على الخطة ، فتحظى بعلاوات على سعر الشراء . وغاية هذه الاجراءات التوصل الى الجمع الصحيح بين مصالح الدولة ومصالح الكولخوزات .

٣ - مزايا الاقتصاد المخطط

ان ادارة الاقتصاد ادارة مخططة ، مزية من المزايا الحاسمة التى تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية . وقد اعطى البرهان العملى على هذه المزية بما حققه اقتصاد الاتحاد السوفييتى وسائر البلدان الاشتراكية من المنجزات .

فعلام تقوم مزية ادارة الاقتصاد ادارة مخططة ؟

ان الاقتصاد الاشتراكى يتطور بلا انقطاع حسب خط صاعد . فاذا كان التناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية والشكل الرأسمالى الخاص لملك ثمار الانتاج يحكم على المجتمع فى ظل الرأسمالية بالازمات الاقتصادية ، فان هذا التناقض يصفى فى ظل الاشتراكية . ففي ظروف الاشتراكية ، تطابق الملكية الاجتماعية الاشتراكية صفة الانتاج الاجتماعية . ولهذا كان الانتاج الاشتراكى متحررا من ازمات فيض الانتاج الاقتصادية . ان الاقتصاد الاشتراكى المخطط يؤمن للاعتدة درجة عالية من الفعالية ، وللاموال الاساسية فى المؤسسات استخداما تاما .

ان الاقتصاد المخطط الاشتراكى يجنب المجتمع تهديدات هائلة من الموارد المادية وموارد اليد العاملة ، وهى تهديدات تلازم الرأسمالية

وترتبط بالازمات الاقتصادية والفوضى والمزاحمة والبطالة والعجز المزمّن عن تشغيل المؤسسات بكامل طاقاتها ، الخ . . .
ان الاقتصاد الوطنى الاشتراكى يتطور بصورة منهجية لاجل زيادة رفاهية جميع اعضاء المجتمع اكثر ما يمكن ولاجل تطور كل فرد من جميع النواحي .

ان ادارة الاقتصاد ادارة مخططة عامل جبار للتقدم العلمى والتكنيكى . فى ظل الرأسمالية ، يودى سعى الاحتكارات الى اخفاء الاسرار التكنيكية عن غيرها ، والعجز المزمّن عن تشغيل المؤسسات بكامل طاقاتها ، الى عرقلة تطبيق منجزات الفكر العلمى والتكنيكى . اما فى المجتمع الاشتراكى ، فان مجالات رحبة لامتناهية تنفسح امام تطور العلم والتكنيك . وادارة الاقتصاد ادارة مخططة تمكن من مركزة الموارد المالية والمادية وموارد اليد العاملة من اجل حل المهام العلمية والتكنيكية ذات الاهمية الاولى .

ان استخدام موارد اليد العاملة استخداما مخططا يؤمن تشغيل جميع السكان القادرين على العمل تشغيلا تاما هو ميزة هامة تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية . وفى ظل الاشتراكية ، تنعدم البطالة ، ويتزايد بلا انقطاع عدد العاملين فى الاقتصاد الوطنى ، وبصورة مخططة يتحقق اعداد الملاكات المؤهلة وتوزيعها على فروع الانتاج ، ويرتفع بدأب وانتظام مستوى الشغيلة المادى والثقافى .

ان مزايا ادارة الاقتصاد ادارة مخططة تتجلى كذلك فى التوائـر العالية التى يتطور بها الاقتصاد الاشتراكى . وفى البلدان الاشتراكية ، يتعاظم حجم الانتاج الصناعى سنة بعد سنة .

ان مفكرى البرجوازية يبذلون قصارى جهدهم للبرهان على امكانية قيام ادارة اقتصادية مخططة فى النظام الرأسمالى . وهم يحاولون تزيين النظام الرأسمالى ، وايهام الشغيلة بان فى المستطاع ، دون اسقاط الرأسمالية ، القضاء على عيوبها الاجتماعية . ولكن تناقضات الاقتصاد الرأسمالى وفوضى الانتاج والازمات والبطالة وتردى وضع الشغيلة فى البلدان الرأسمالية من جراء ذلك تدحض تماما اختلاقاتهم وتلفياتهم .

اسئلة للمراجعة :

١ - جوهر قانون تطور الاقتصاد تطورا منهجيا متناسبا فى ظل الاشتراكية . لماذا كان تطور الاقتصاد الوطنى فى ظل الاشتراكية تطورا مخططا امرا ممكنا وضروريا ؟

٢ - صف النسب الاساسية فى الاقتصاد الوطنى .

٣ - ما هى مبادئ توزيع القوى المنتجة فى ظل الاشتراكية ؟

٤ - ما هى مبادئ التخطيط الاشتراكى ؟

٥ - جوهر طريقة ميزان التخطيط .

- ٦ - ما هي اجراءات ترقية التخطيط في الاتحاد السوفييتي؟
- ٧ - خصائص تخطيط الانتاج الكولخوزي .
- ٨ - فيم تتلخص مزايا تسيير الاقتصاد بصورة مخططة؟

الفصل الثانى عشر

العمل الاجتماعى وانتاجية العمل

١ - العمل الاجتماعى فى ظل الاشتراكية

طابع العمل فى ظل الاشتراكية

ان عمل الناس ، ان نشاط الناس الهادف الى انتاج الخيرات المادية هو شرط ضرورى لحياة كل مجتمع . ولكن طابع العمل فى مختلف التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية ليس واحدا . فهو يتوقف بكليته على علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع . ان يكون عمل الانسان طوعيا ، عملا حرا لنفسه وللمجتمع ، او ان يكون عملا ذليلا ، اجباريا ، لحساب المستثمرين ، ألا ان هذا يتوقف فى الواقع على معرفة من ذا الذى يملك وسائل الانتاج .

فى جميع التشكيلات الاستثمارية كانوا يكرهون الشغيلة ، يشتكى الوسائل ، على خلق الثروة للمستثمرين ، وذلك لأن المنتجين المباشرين كانوا محرومين من وسائل الانتاج . ولذا فان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هى اساس صفة العمل الاستعبادية ، وهى التى تجعل من العمل عبئا ثقيلا . فلجل الغاء صفة العمل الاستعبادية ، يجب الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

ولكن الحال مختلف فى المجتمع الاشتراكى . ففي هذا المجتمع ، يعمل كل امرئ من اجل نفسه ، من اجل مجتمعه . وكل نجاح فى الانتاج ، فى العمل ، يؤثر مباشرة او بصورة غير مباشرة فى تحسن وضع الشغيلة المادى والثقافى .

لقد وصف لينين العمل فى النظام الاشتراكى ، فقال : " للمرة الاولى بعد قرون وقرون من الكدح لاجل الغير ، من العمل القسرى لاجل

المستثمرين ، تتبدى امكانية العمل من اجل الذات ، مع العلم ان هذا العمل يستند الى جميع مكتسبات أحدث منجزات التكنولوجيا والثقافة * .
ان الاشتراكية تحدث انقلابا جذريا فى الطريقة التى يرى فيها الناس الى العمل ؛ فيبرز موقف جديد من العمل . ان جيش المخترعين ومحسنى تنظيم العمل ينمو ابدا ودائما . ففي عام ١٩٨٠ مثلا ، ورد فى الاتحاد السوفييتى اكثر من ٥ ملايين اقتراح لتحسين تنظيم العمل تم تطبيق اكثر من ٤ ملايين اقتراح منها فى الاقتصاد الوطنى ، مما عاود بوفر سنوى قدره ٦٣ مليارات روبل . وجميع الوسائل ، المعنوية والمادية ، تشجع الدولة الاشتراكية الجهد الخلاق والموقف الخلاق من العمل . ان اشرف المواطنين فى بلد الاشتراكية هم الشغيلة المجددون الذين يطهرون الانتاج ويكثرون الثروات الوطنية .

وتوفر الاشتراكية لأول مرة امكانية واسعة للتعجيل فى انماء تزويد العمل بالتكنولوجيا فى جميع فروع الانتاج الاجتماعى . ان تعاظم تزويد العمل بالآلات والمعدات فى ظل الاشتراكية يتجلى فى استحداث الآلات والمعدات الطبيعية باعداد اكبر فاكبر ، فى زيادة تزويد العمل بالطاقة . الامر الذى يسهل عمل العامل ويحوله الى عمل رفيع الكفاءة ويؤدى تدريجيا الى محو الفوارق بين العمل الفكرى والعمل اليدوى .
ان الانتاج الاشتراكى ، المرتكز على التكنولوجيا العصرية ، يتطلب يدا عاملة حسنة التحصيل ، ومثقة تكنولوجيا . ان كل شغل من شغيلة المجتمع الاشتراكى يملك اوسع الامكانيات لتحسين كفاءته المهنية ، لاتقان تحصيله . فان التعليم ، بجميع اشكاله الاساسية : - التعليم الثانوى العام ، التعليم الثانوى المختص ، التعليم العالى ، التعليم فى المدارس الانتاجية - التكنيكية وفى دورات رفع الكفاءة وفى الاسبيرانتورا والاورديانتورا - مجانى فى الاتحاد السوفييتى .

تؤمن الاشتراكية شروط عمل تنفى الى اقصى حد العواقب الضارة بصحة العمال . ولقد اشار لينين مرارا عديدة الى ان كلا من مكتسبات العلم والتكنولوجيا فى النظام الاشتراكى يجب ان يخفف العمل ، ويخفف يوم العمل ، ويحسن شروط العمل .

والحق فى العمل مضمون لكل انسان فى ظل النظام الاشتراكى . وهو مثبت فى دساتير البلدان الاشتراكية . ان ممارسة حق العمل ، اى حق كل شغل فى الحصول فى بلاده على عمل من اختصاصه وفى تقاضى الاجرة حسب العمل المبذول ، هو من اكبر مغانم الاشتراكية . وهذا الحق يؤمنه بصورة فعالة تطور الاقتصاد الوطنى تطورا مخططا ، وتعاظم الانتاج على الدوام . ان العمال فى ظل الاشتراكية لا يخشون البقاء بلا وسائل عيش . ان القضاء على البطالة بجميع اشكالها يبعث فى الشغيلة فى ظل الاشتراكية الثقة الراسخة فى الغد .

ولكن الاشتراكية ، اذ تؤمن حق العمل لكل مواطن ، تفرض في الوقت نفسه ، بموجب الدستور ، واجب العمل على الجميع ، واجب الاشتراك في الانتاج الاشتراكي . ان الاشتراك في العمل الاجتماعي هو واجب شرف على كل مواطن في المجتمع الاشتراكي ، بصرف النظر عن الاصل والجنس والقومية ، الخ . .

والعمل في النظام الاشتراكي يتصف بسمة خاصة كبيرة ، هي طابعه الاجتماعي المباشر . فالعمل الاشتراكي هو عمل منظم ومدبر ومضبوط على نطاق الدولة بصورة منهجية . والاشتراكية تحمل معها تقسيما جديدا اجتماعيا للعمل ، يمتاز بشكل جذري عن تقسيم العمل في النظام الرأسمالي . فالسمة الهامة التي يتسم بها التقسيم الاشتراكي للعمل ، تقوم في كونه بتحقيق بطريقة منهجية . فالاشتراكية تقضي على تبعثر المؤسسات الاقتصادية وانفصال بعضها عن بعض . وهي تضم جميع المؤسسات في داخل هيئة اقتصادية موحدة واحدة ، والناس في داخل جماعة موحدة واحدة . ولذا فان عمل كل من العمال والفلاحين والمثقفين يؤلف جزءا من مجمل العمل الاجتماعي ويتصف بطابع اجتماعي مباشر .

وهكذا فان السمات الهامة التي يتسم بها العمل في النظام الاشتراكي هي التالية : تحرير الشغيلة من نير الاستثمار ، تحول عمل الانسان من عمل ذليل استعبادي الى عمل حر من اجل نفسه ، موقف واع وخلاق من العمل ، حق متساو في العمل لجميع الشغيلة ، واجب العمل على الجميع ، طابع العمل الاجتماعي المباشر .

التعاون الاشتراكي في العمل

ان التغير الجذري الذي طرأ على طابع العمل الاجتماعي في ظل النظام الاشتراكي يؤول الى تغير جذري في اشكال وطرائق تنظيمه . فالعمل الاشتراكي عمل جماعي ، ونشاط يمارسه العمال والكولخوزيون والمثقفون بصورة مشتركة .

ان عملية الانتاج في كل مجتمع تجري على اساس التعاون في العمل ، على اساس هذا الشكل او ذاك من العمل المشترك للناس . ان التعاون الاشتراكي في العمل ، هو العمل المشترك ، والمنظم بصورة منهجية ، والقائم على التعاون الرفاقى بين الشغيلة المتحررين من الاستثمار . ان التعاون الاشتراكي في العمل يختلف مبدئيا عن التعاون في ظل النظام الرأسمالي .

ففي ظل النظام الرأسمالي يركز التعاون في العمل على الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج ، الامر الذي يؤول الى استثمار الانسان للانسان ، والطبقات المستغلة هي التي تتلقى جميع منافع هذا التعاون . اما في ظل النظام الاشتراكي ، فان التعاون في العمل يركز على الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . ولذا ، لا وجود فيه

لاستثمار الانسان للانسان .

ان التعاون الاشتراكي في العمل لا يشمل عمل شغيلة المؤسسة الواحدة وحسب ، بل يشمل ايضا عمل جميع اعضاء المجتمع . ففي النظام الاشتراكي ، يبدو عمل جميع اعضاء المجتمع على انه عمل جماعي موحد ، منظم وفق خطة على نطاق المجتمع بأسره بغية الاستفادة بأصوب وجهه من وسائل الانتاج وقوة العمل .

اما في النظام الرأسمالي ، فان التعاون في العمل (التعاون البسيط ، المانيفاكتوري ، الانتاج الآلي الكبير) ، طريقة لزيادة انتاج القيمة الزائدة ، ورفع درجة استثمار الشغيلة . ولذا فان التناقضات في هذا النظام التعاوني دائبة ومستعصية بين الاعضاء البسطاء ، العمال من جهة ، ومنظميه ، الرأسماليين من جهة اخرى .

ان التعاون الاشتراكي في العمل يبدو على انه نشاط مشترك بين الناس ، هدفه زيادة انتاج الخيرات المادية ، وتأمين تلبية حاجات الشغيلة بصورة اكمل فاكل . ولذا فان التعاون الاشتراكي في العمل يجهل التناقضات المستعصية الملازمة للتعاون الرأسمالي .

ان التعاون في العمل ، اي العمل الذي يبذله عدد كبير من العاملين بصورة مشتركة يحتاج الى التنظيم . فاي هي اهم عناصر تنظيم العمل في النظام الاشتراكي ؟

ان التعاون الاشتراكي في العمل يتصف بطاعة في العمل جديدة ، تختلف عما كانت عليه في جميع التشكيلات السابقة ، وترتكز على موقسف الشغيلة الواعي من واجباتهم وعلى التعاون الرفاقى . ولكن هذه الطاقة الجديدة ، كما اوضح لينين ، لا تنشأ من التمنيات الساذجة البريئة ، انما تنشأ في مجرى البناء الاشتراكي ، وفي غمرة النضال المتواصل ضد بقايا الرأسمالية . وبين شغيلة المؤسسات الاشتراكية ، لا يزال ثمة اشخاص لم يتخلصوا بعد من الموقف القديم من العمل ، ويحاولون جهدهم للعمل اقل ما يمكن ، وابتزاز اكثر ما يستطيعون . ولهذا كانت تربية الشغيلة بروح التزام الموقف الشيوى من العمل ، والنضال الدائب المنتظم ضد خارقى الطاعة في العمل ، مهمة من المهمات الاساسية التي تواجه الدولة .

ان التعاون الاشتراكي في العمل يفترض قيادة الاقتصاد الوطنى قيادة منهجية . وهو يتسم بسمتين : من جهة ، تطبيق ادارة مدير واحدة لعملية الانتاج تطبيقا ثابتا دائبا ، ومن جهة اخرى اشتراك الجماهير الكادحة اوسع اشتراك وانشطه في ادارة المؤسسات الاشتراكية ومجمل الانتاج الاجتماعى . ومن اهم مبادئ تنظيم التعاون الاشتراكي في العمل ، مبدأ مصلحة الشغيلة المادية في نتائج عملهم . وهذه المصلحة تتأمن قبل كل شىء من طريق التوزيع حسب العمل الذى يجعل اجرة كل من العاملين رهنا بكمية ونوعية عمله في الانتاج الاجتماعى . كذلك يتسم باهمية كبيرة تطبيق الميزان الاقتصادى بدأب وانتظام ، وزيادة

المدفوعات والتسهيلات والتقديمات من صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، وتحسين ظروف العمل ، الخ . . . وفي المجتمع الاشتراكي ، تضطلع الحوافز المعنوية الى العمل بدور كبير . والدولة الاشتراكية تشجع خيرة الشغيلة والجماعات الطليعية في المؤسسات . وتكافئهم بالارصفة والعداليات والشهادات الفخرية وتمنح خيرة الشغيلة القابا فخرية ، الخ . . . وكل هذا يستتبع الطموح والسعى الى الانتاج اكثر فاكثر واحسن فأحسن . ان روح المباراة الرفاقية ، تؤلف سمة تميز التعاون الاشتراكي في العمل .

المباراة الاشتراكية ودورها

ان تغير طابع العمل في ظل الاشتراكية ، كما سبق ان قلنا اعلاه ، يؤدي حتما الى نشوء موقف جديد من العمل من جانب الشغيلة ، وهذا ما يجد اسطق تعبير عنه في المباراة الاشتراكية . ان المباراة الاشتراكية تعكس علاقات الانتاج في الاشتراكية وتفصح عن علاقات التعاون الرفاقي والتعااض الاخوى بين شغيلة المجتمع الاشتراكي ، ونضالهم من اجل انجاز وتجاوز خطط التطور الاقتصادي ، من اجل نهضة الانتاج العامة . والمباراة الاشتراكية طريقة فائقة الاهمية لانماء انتاجية العمل واتقان الانتاج على اساس نشاط الجماهير الكادحة ومبادرتها الخلاقة . ولقد اشار لينين الى ان المباراة الاشتراكية هي طريقة من طرائق البناء الشيوعي . وقد صاغ لينين اهم المبادئ لتنظيم المباراة الاشتراكية . ومنها : علنية المباراة ، مقارنة نتائجها ، نشر وتعميم تجربة الشغيلة الطليعية ، التعااضد بين المتبارين . والتقيد بمبدأ مصلحة العاملين المادية في نتائج عملهم - شرط ضروري لحسن تنظيم المباراة الاشتراكية . ان كل شغيل ، اذ يشترك في المباراة من اجل اتقان الانتاج ويستخدم خيرة طرائق العمل ، يعتبر بحق ان "خير مثال لتنظيم الانتاج سيؤول بكل تأكيد الى تسهيل العمل وزيادة مجمل مسوود الاستهلاك لأولئك الذين حققوا هذا التنظيم الافضل" * . ان المباراة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي تملك تاريخا مجيدا . فاول شكل ارتدته المباراة الاشتراكية في البلاد ، كان شكل السبوت الشيوعية ابان الحرب الاهلية . وقد رأى لينين في اولى نباتات الموقف الجديد من العمل - اى في السبوت الشيوعية ، " بداية انقلاب اوفر صعوبة واكثر جدية واعمق جذورا واشد حزما من اسقاط البرجوازية ، لأن هذا انتصار على التحجر والاستهتار والانانية البرجوازية الصغيرة ،

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥٠ .

على هذه العادات التي تركتها الرأسمالية الملغونة للعامل والفلاح * .
ومذ ذاك ، اجتازت المباراة الاشتراكية عدة مراحل : حركة الشغيلة
الطلبيين ، الحركة الستاخانوفية ، وغيرهما . والحزب الشيوعي هو الذي
يوجه ويدعم المباراة الاشتراكية منذ اولى خطواتها .

وفي الوقت الحاضر تتسع حركة طليعيى وجماعات العمل الشيوعي .
والمشتركون فى هذه الحركة يبتغون التوصل الى اعلى درجة فسى
انتاجية العمل ، لأن العمل الشيوعي انما هو فى المقام الاول العمل
الاكثر انتاجية . وهم يشتركون بنشاط فى ابتكار وصنع واستعمال التكنيك
الجديد والتكنولوجيا التقدمية ، ويناضلون بلا كلل ضد التحجر والمحافظة
بجميع صورهما . ولكن لاجل امتلاك ناصية اسى منجزات العلم والتكنيك ،
لا بد من الدراسة المتواصلة ومن زيادة المعارف بدأب وانتظام .
وكل سنة ، تتطور المباراة الاشتراكية اوسع فاعوس فى البلدان
الاشتراكية ايضا . فحيث السلطة فى ايدى الشغيلة ، وحيث الناس
يعملون من اجل انفسهم ، لا من اجل الرأسماليين ، يظهر موقف جديد
خلاق من العمل .

ان المباراة هى قوة محركة عظيمة للتطور الاجتماعى فى بلدان
الاشتراكية . فان المباراة الاشتراكية تسهم فى تطوير الاقتصاد وانماء
انتاجية العمل الاجتماعى . وتدل المباراة الاشتراكية على انه توجد فى
المجتمع المتحرر من استثمار الانسان للانسان حوافز جديدة لانماء
الانتاج مستحيلة فى ظل الرأسمالية . ففى ظل المزاحمة ، لا يمكن ان
يقوم تبادل التجربة على نطاق واسع ، والتعاون الرفاقى ، والتعاضد ،
اي تلك العلاقات القائمة بين الناس فى عملية الانتاج والملازمة
للاشتراكية .

٢ - نمو انتاجية العمل باستمرار هو قانون

الاشتراكية الاقتصادية

ما هى انتاجية العمل ؟

ان انتاجية العمل (خصبه ، فعاليته) تتجلى فى كمية المنتج
التي يصنعها الشغل فى كل وحدة من الزمن او تقاس بكمية وقت
العمل المبذول على انتاج كل وحدة من المنتج .

ان نمو انتاجية العمل يعنى توفير العمل الحى والعمل المتبلم
(الماضى) . قال ماركس وانجلس ان " زيادة انتاجية العمل تعنى

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ١ .

بالضبط انخفاض نصيب العمل الحى وازدياد نصيب العمل الماضى ، بحيث يقل مجمل العمل المضى فى البضاعة ، وعليه ، فان كمية العمل الحى تقل اكثر مما تزداد كمية العمل الماضى " * . وهكذا يقصد بزيادة انتاجية العمل زيادة كمية المنتجات المصنوعة فى كل وحدة من الوقت او تخفيض النفقات من وقت العمل الضرورى لصنع وحدة من منتج العمل .

ان تزايد انتاجية العمل باستمرار هو شرط بالغ الاهمية لتطور الانتاج الاشتراكى . وقد وصف لينين دور انتاجية العمل فى ظل الاشتراكية ، بقوله : " ان انتاجية العمل انما هى ، فى آخر تحليل ، الشئ الاهم ، الجوهرى ، لانتصار النظام الاجتماعى الجديد . ان الرأسمالية قد خلقت انتاجية عمل لم تعرف فى عهد القنانة . ويمكن التغلب نهائيا على الرأسمالية وسيتم التغلب عليها نهائيا ، لأن الاشتراكية تخلق انتاجية عمل جديدة ، ارفع بكثير " * * .

قانون نمو انتاجية العمل باستمرار

ان نمو انتاجية العمل هو قانون اقتصادى عام ، يفعل فعله فى جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية . غير ان فعل هذا القانون يختلف باختلاف التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية . فان فعله يتوقف مباشرة على علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع ، على طابع الانتاج الاجتماعى ، وحالته ، واهدافه . فان فعل هذا القانون محدود فى النظام الرأسمالى ، ونمو انتاجية العمل متفاوت ، غير متساو ، بل ان انتاجية العمل تهبط فى بعض الفترات . اما فى النظام الاشتراكى ، فان العقبات فى طريق نمو انتاجية العمل تزول مع زوال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ان نمو انتاجية العمل باستمرار فى المجتمع الاشتراكى ضرورة موضوعية تنبع من طبيعة علاقات الانتاج الاشتراكية بالذات . قال ماركس : " ... ان توفير الوقت ، وكذلك توزيع وقت العمل توزيعا مناهجيا بين شتى فروع الانتاج يظللان القانون الاقتصادى الاول فى ميدان الانتاج الجماعى . بل انهما يصبحان قانونا على درجة ارفع بكثير " * * * .

ينجم مما قيل ان قانون نمو انتاجية العمل باستمرار يفعل فعله فى المجتمع الاشتراكى خلافا لما هى الحال فى المجتمع الرأسمالى حيث قانون نمو انتاجية العمل لا يتسم باهمية مطلقة . ان المضمون الاساسى لهذا القانون ، انما هو الحد الاقصى من توفير العمل الحى

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٥ ، الجزء ١ ، ص ٢٨٦ .

* * لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٢١ .

* * * ارشيف ماركس وانجلس ، المجلد الرابع ، ص ١١٩ .

والمبتلور (الماضى) ، والحد الأدنى من نفقات العمل فى صنع كمية متزايدة من الخيرات المادية الضرورية لسد حاجات المجتمع الاشتراكى المتنامية ابدا وتلبيتها على نحو اكمل فاكمل .

عوامل نمو انتاجية العمل

ما هى العوامل الاساسية التى يتوقف عليها نمو انتاجية العمل؟ يقول ماركس : " ان قوة العمل المنتجة رهن بشتى الظروف ، ومنها متوسط مهارة الشغل ، ومستوى تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجيا ، والتنسيقات الاجتماعية لعملية الانتاج ، ومدى وفعالية وسائل الانتاج ، والاحوال الطبيعية " * .

ان مستوى انتاجية العمل يتوقف بالدرجة الاولى على تجهيز المؤسسات التكنيكية . فبقدر ما يكون عمال المؤسسة مزودين بـآلات واجهزة جديدة متقنة ، بقدر ما تتكاثر ثمار عملهم . ان اعلى النتائج فى النضال من اجل زيادة انتاجية العمل ، انما تتوصل اليها جماعات المؤسسات التى تلجأ بدأب واطراد الى تطبيق التكنيك العصري والتكنولوجيا العصرية بصورة مجموعية فى جميع قطاعات الانتاج وفى جميع اطوار عملية الانتاج . فاذا ادخلوا ، مثلا ، التكنيك الجديد فى قطاعات الانتاج الاساسية وارتفعت انتاجية العمل بالتالى ، فمن الضرورى ان يصار كذلك الى مكننة عمليات العمل الاخرى المرتبطة بالانتاج الاساسى . وهنا ترد فى المقام الاول عمليات النقل ، واعمال الشحن والتفريغ ، واعمال الرقابة ، واعمال الجمع ، وغيرها من الاعمال . ان مكننة الاعمال الثانوية سواء فى الصناعة ام فى الزراعة تتيح تصفية العمل اليدوى وتزيد مرارا عديدة مؤشرات انتاجية العمل .

ان المكننة الشاملة والاتمة الشاملة للانتاج هما مفتاح لتحويل جميع فروع الاقتصاد الوطنى على الصعيد التكنيكي . ومع تحقيق المكننة الشاملة والكهربة ، واشاعة الكيمياء فى العمليات الانتاجية ، ومع تحسين تنظيم الانتاج والعمل ، ومع رفع كفاءة العاملين الانتاجية التكنيكية ، ومع تعجيل وضع منجزات العلم والتكنيك موضع التطبيق ، يدخل الانتاج الاشتراكى فى مرحلة جديدة نوعيا من التطور .

ولكن ، أيا كانت اهمية العلم والتكنيك فى ظروف الانتاج الراهـن ، يظل الانسان القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع . ولذا فان مستوى انتاجية العمل وامكانية تناميها باستمرار يتوقفان الى حد كبير على درجة مهارة السواد الاعظم من شغيلة المؤسسة ولاسيما منهم العمال ، وعلى درجة كفاءتهم التكنيكية . فان عمل العامل الكفو ليس اكثر انتاجية وحسب . فبقدر ما ترتفع كفاءة العامل ، بقدر ما يحسن

* ماركس وانجلز . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٤٨ .

استخدام الاعتدة ويجد الوسائل اللازمة لاتقانها .
ان انتاجية العمل فى المؤسسة تتوقف الى حد كبير على تنظيم
الانتاج والعمل . معلوم ان كل عملية انتاج تشمل مجمل الاطوار التى
ير بها موضوع العمل لدن تحويله فى مختلف قطاعات الانتاج . وهذه
القطاعات انما يجب ان تكون دقيقة التخصص ، وان يكون عملها منظما
ومنسجما . وتعبير آخر ، يجب ان يكون بينها تنسيق تنظيمى صارم ،
ويجب تأمين الخدمة باقصى العناية فى كل مكان من امكنة العمل ، فى
كل قطاع من قطاعات الانتاج . ان هذا التنسيق التنظيمى يتحقق
سواء فى داخل مختلف المؤسسات الاشتراكية ، ام فيما بينها . ان
تنظيم كامل عملية الانتاج تنظيما صحيحا ومضبوطا ، وتنظيم العمل
تنظيما سديدا فى مختلف اماكن العمل يخفضان خسائر وقت العمل
ونفقاته غير العقلانية .

ان تطور اشكال المباراة على انواعها فى داخل المؤسسات وفيما
بينها يؤثر تأثيرا هائلا فى انماء انتاجية العمل .
كذلك تتوقف انتاجية العمل على الاحوال الطبيعية . فان هذه
الاحوال تقرر الى حد كبير ، مستوى انتاجية العمل فى الزراعة
والصناعة الاستخراجية (الفحم ، البترول ، فلزات الحديد ، الخ .) .
ان انماء انتاجية العمل يتوقف ايضا على طريقة دفع اتعاب العمل ،
على طريقة تحقيق التشجيع المادى للشغيلة الذين احرزوا خيرات النتائج .
وبقدر ما يتقدم العلم وتطبق المكتسبات الجديدة للثورة العلمية
والتكنيكية بمزيد من السرعة والاتساع فى الانتاج ، بقدر ما تتعاضد
انتاجية العمل فى المجتمع . ان النظام الاقتصادى الاشتراكى يؤمن
امكانيات واسعة لقيام صلة شاملة بين العلم والانتاج المادى .
وهناك عنصر هام لزيادة انتاجية العمل ، قوامه توزيع الانتاج بصورة
صحيحة عقلانية . فمن جهة ، يجب ان يأخذ توزيع الانتاج بعين
الاعتبار تخصص شتى المؤسسات بشكل واضح جدا الى جانب التعاون
فيما بينها ، ومن جهة اخرى ، يجب ان يأخذ توزيع الانتاج بعين
الاعتبار ضرورة استخدام الموارد الطبيعية على اكمل وجه ممكن فى
التداول الاقتصادى . ان توزيع الانتاج توزيعا سديدا يخفض نفقات
العمل الاجتماعى من اجل انتاج القيم المادية ونقلها وتخزينها
وتصريفها . والحال ، ان تخفيض نفقات العمل يعنى زيادة انتاجيته .
ان اهم واحسم عامل فى انماء انتاجية العمل الاجتماعى هو التقدم
التكنيكي مطبقا فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى . ولهذا يتسم باهمية
هائلة القيام باعمال واسعة فى مضمار اشاعة المكننة والاتمة والكهربة
والكيمياء فى عمليات الانتاج ، وتحسين تنظيم الانتاج والعمل ، ورفع
كفاءة الشغيلة ، الانتاجية والتكنيكية .

ومن حيث وتائر نمو انتاجية العمل ، تحتل البلدان الاشتراكية
المرتبة الاولى فى العالم . فبينما كانت روسيا ١٩١٣ تتأخر مقدار ٨٠٠

بالمئة عن الولايات المتحدة من حيث انتاجية العمل فى الصناعة، انخفض هذا الفرق بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٧٩ الى ٨٠ بالمئة . وانتاجية العمل ارفع الآن فى الاتحاد السوفييتى مما فى بعض البلدان الرأسمالية امثال بريطانيا وفرنسا .

ان انماء انتاجية العمل هو المصدر الاساسى لتوسيع حجم الانتاج وزيادة الدخل الوطنى . وفى غضون ١٥ سنة ، مثلا ، تم الحصول فى الاتحاد السوفييتى ، بفضل انماء انتاجية العمل على زهاء ٨٠ ٪ من كل الزيادة فى المنتج الصناعى وعلى اكثر من ٨٠ ٪ من الزيادة فى الدخل الوطنى . وفى الزراعة ، تتحقق كل زيادة المنتج بفضل زيادة انتاجية العمل . وتنص الخطة الخمسية لتطوير الاقتصاد الوطنى فى الاتحاد السوفييتى لسنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ على الحصول بفضل زيادة انتاجية العمل على ٩٠ ٪ من كل زيادة المنتج الصناعى .

ان انماء انتاجية العمل هو المسألة الجذرية فى سياسة وممارسة البناء الاشتراكى ، وشرط لا غنى عنه لتعجيل وتأثر نمو الانتاج ، ورفع مستوى رفاهية الشعب ، وتأمين الوفرة من الخيرات المادية والثقافية لاجل الشغيلة .

ولهذا كان من المهم جدا فى المجتمع الاشتراكى استغلال جميع الامكانيات المتوفرة فى كل مؤسسة وكل مكان عمل لاجل انماء انتاجية العمل .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - فيم تتلخص خصائص طابع العمل فى ظل الاشتراكية ؟
- ٢ - ما هى مزايا التعاون الاشتراكى فى العمل ؟
- ٣ - ما هو دور المباراة الاشتراكية فى زيادة فعالية الانتاج ؟
- ٤ - ما هى انتاجية العمل وعلام تتوقف ؟

الفصل الثالث عشر

الانتاج البضاعى والنقد والتجارة

١ - الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية

ضرورة وخصائص الانتاج البضاعى فى ظل

الاشتراكية

ان ضرورة الانتاج البضاعى فى المجتمع الاشتراكى تشترطها جملة من الاسباب . وفى ظل الاشتراكية يبقى ويتعمق التقسيم الاجتماعى للعمل ، علما بانه مقدمة مادية للانتاج البضاعى . ان اسباب وجود الانتساج البضاعى فى ظل الاشتراكية تكمن فى خصائص علاقات الملكية الاجتماعية الاشتراكية وطابع العمل . والملكية الاجتماعية الاشتراكية تتواجد فى شكلين - ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) والملكية التعاونية الكولخوزية .

فى ظل الاشتراكية يبقى بعض من انعدام التجانس الاجتماعى والاقتصادى للعمل . وتوجد فوارق جوهرية بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ، وفوارق بين العمل المؤهل والعمل غير المؤهل ، وكذلك بين عمل العامل وعمل الفلاح التعاونى - الكولخوزى . ومن جراء ذلك يستحيل حصر جميع انواع العمل بصورة مباشرة فى نوع واحد من العمل ، فلا يمكن تحقيق هذا الحصر الا بصورة غير مباشرة ، عن طريق القيمة . فان العمل فى ظل الاشتراكية لم يصبح بعد الحاجة الحيوية الاولى وهو يحتاج الى الحفز المادى . وهذه الاسباب وغيرها تشترط وجود العلاقات البضاعية النقدية فى ظل الاشتراكية .

ومن الضرورى فى ظل البناء الاشتراكى الاستفادة كليا من العلاقات البضاعية النقدية وفقا للمضمون الجديد الملازم لها فى

مرحلة الاشتراكية . ومضمونها الجديد فى ظل الاشتراكية بنجم من كون
الانتاج البضاعى الاشتراكى يستلزم منتجون اشتراكيون متحدون (الدولة ،
التعاون) على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج ،
ويسترونه بصورة منهجية ، مخططة . وحكم هذه الخصائص لا يمكن ان
يتحول الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية الى انتاج بضاعى رأسمالى .
ان الانتاج البضاعى فى ظل النظام الاشتراكى ليس انتاجا شاملا ،
كما هى الحال فى النظام الرأسمالى . فان مجال الانتاج البضاعى
والتداول البضاعى محدود فى النظام الاشتراكى . فان قوة العمل مثلا ،
ليست بضاعة ، فهى لا تباع ولا تشرى . والارض واطن الارض هما
خارج نطاق التداول البضاعى ، اى انه لا يمكن بيعهما وشراؤهما .
كذلك لا تباع ولا تشرى المؤسسات الاشتراكية مع اموالها الاساسية
(الآلات ، الابنية ، الاعتدة ، الخ .) .

ان التغير الجذرى الذى طرأ على طبيعة الانتاج البضاعى فى
النظام الاشتراكى قد استتبع تغيرات فى مقولاته . فان كثيرا منها قد
زال ، كالبضاعة - قوة العمل ، والقيمة الزائدة ، مثلا ، اللتين كانتا
تعبران سابقا عن صفة الانتاج البضاعى الرأسمالية . وقد بقيت مقولات
اقتصادية اخرى من الانتاج البضاعى - البضاعة ، النقد ، القيمة ، السعر ،
الربح ، التسليف - ولكن طبيعتها تغيرت بصورة جذرية .

ان العلاقات البضاعية النقدية فى المجتمع الاشتراكى تقوم :
اولا ، بين قطاع الدولة والقطاع التعاونى ، الممثل بصورة رئيسية
بتعاونيات الانتاج الزراعى ، اى الكولخوزات . فان صناعة الدولة تنتج
البضاعة التى تلبى حاجات القطاع التعاونى الى وسائل الانتاج ، وكذلك
الحاجات الشخصية لاعضاء التعاونيات . والجمعيات التعاونية تنتج
البضائع التى تلبى حاجات الصناعة الى المواد الأولية ، وحاجات السكان
الى المنتجات الغذائية وغيرها من سلع الاستهلاك .
ان تبادل البضائع هو الشكل الضرورى للصلة الاقتصادية بين صناعة
الدولة والزراعة التعاونية .

ثانيا ، يشمل الانتاج البضاعى وتداول البضائع كل كمية سلع
الاستهلاك المنتجة فى قطاع الدولة والقطاع التعاونى ، وكذلك سلع
الاستهلاك التى ينتجها الكولخوزيون فى استثماراتهم الشخصية المعاونة
والتي تصبح ملكا شخصا لسكان المدن والارياف عن طريق الشراء
والبيع .

ثالثا ، تقوم العلاقات البضاعية فى داخل قطاع الدولة ، فى نطاق
انتاج وسائل الانتاج . فان وسائل الانتاج التى تنتجها مؤسسات
الدولة (الآلات - الادوات ، الآلات ، المعادن ، الفحم ، البترول ،
الاسمنت ، الخ .) تتداول بين المؤسسات عن طريق الشراء والبيع ،
وتؤلف البضائع .

وأخيرا ، تقوم العلاقات البضاعية بين الدولة الاشتراكية والبلدان

الآخري بواسطة التجارة الخارجية .
ان الانتاج البضاعي الذى يخدم المجتمع الاشتراكى يسهم فى تطوير
قواه المنتجة . ومع الانتقال الى الملكية الشيوعية الواحدة للشعب
بأسره والى نظام التوزيع الشيوعى ، لا يبقى اى مبرر اقتصادى لوجود
العلاقات البضاعية النقدية فتضمحل .

البضاعة ، قيمتها ، وقيمتها الاستهلاكية

للـبضاعة ، كما سبق وقلنا ، جانبان ، خاصتان : القيمة الاستهلاكية ،
والقيمة . الا ان هاتين الخاصتين تتسمان فى النظام الاشتراكى بمعنى
يختلف كل الاختلاف عن معنى خاصتى البضاعة فى النظام الرأسمالى .
فان ما يهم الرأسمالى ، انما هو قيمة البضاعة بوصفها مصدرا
لابتزاز القيمة الزائدة . ولا يتم انتاج القيمة الاستهلاكية ، الا بقدر ما
تعود بالقيمة الزائدة .

اما فى النظام الاشتراكى ، فان الدولة تأخذ خاصتى البضاعة :
القيمة الاستهلاكية والقيمة ، بعين الاعتبار فى مجرى قيادة الانتاج
المخططة .

ان للقيمة الاستهلاكية للبضاعة فى الاقتصاد الاشتراكى اهمية كبيرة
جدا . فان للمجتمع الاشتراكى مصلحة فى زيادة كمية القيم الاستهلاكية
وتحسين نوعية البضائع . ان المجتمع الاشتراكى لا يكتفى بتخطيط
كمية وانواع القيم الاستهلاكية ، بل يناضل ايضا فى سبيل رفع نوعية
البضائع المصنوعة .

كذلك يعلق المجتمع الاشتراكى اهمية كبيرة على قيمة البضائع .
فالانتاج يخطط ، لا وفقا للعلام العينية وحسب ، بل للعلام النقدية
(علام القيمة) ايضا . فان هذه العلام تستخدم لتخفيض قيمة البضاعة
بدأب وانتظام ، وتأمين الاستمرار فى انماء التراكم الاشتراكى ، وتلبية
حاجات اعضاء المجتمع الاشتراكى بصورة أكمل فأكمل .

وليس ثمة فى الانتاج الاشتراكى اى تناقض تناحرى بين القيمة
الاستهلاكية والقيمة ، لانه لا يوجد اى تناقض بين العمل الخاص
والعمل الاجتماعى . ولكن هذا لا يعنى انه لا يوجد اطلاقا فى النظام
الاشتراكى اى تناقض بين القيمة الاستهلاكية للبضاعة وقيمتها . فان هذا
التناقض موجود ، ولكنه ليس تناحرى كما فى ظل الرأسمالية ، ولا يتسم
بطابع تدميرى . ان نقصا فى نوعية البضائع يخلق مصاعب فى تصريفها
هو مثال على بروز هذا التناقض . ان البضائع المنتجة لا تباع احيانا
وليس ذلك لانها غير ضرورية على العموم ، بل لأن قيمتها العالية لا
تتناسب مع نوعيتها . ولهذا لا تجد طلبا عليها . ان قيمتها لا تتحقق
لأن قيمتها الاستهلاكية لا تستطيع ان تتحقق ، فيخفض سعرها .

ان التناقض بين القيمة الاستهلاكية والقيمة فى الاقتصاد الاشتراكى
يزال بفضل قيادة الانتاج المخططة ، وتحسين تنويع المنتجات وتحسين

نوعيتها او جودتها ، وتخفيض قيمتها .
ومعلوم ان ازدواج طابع البضاعة يحدده ازدواج طابع العمل الذى ينتج البضاعة .
ان العمل المبذول على انتاج البضائع هو فى آن واحد عمل ملموس وعمل مجرد . وفى ظل الاشتراكية يكون العمل المجرد والعمل الملموس جانبى العمل الاجتماعى مباشرة .
ان ازدواج طابع العمل فى المجتمع الرأسمالى يعبر عن التناقض التناحرى فى الانتاج البضاعى ، عن التناقض بين العمل الاجتماعى والعمل الخاص .
اما فى المجتمع الاشتراكى ، فالامر خلاف ذلك تماما . فان التناقض بين طابعى العمل ، الاجتماعى والخاص ، قد زال فى المجتمع الاشتراكى لأن الملكية الاجتماعية تؤلف الاساس الاقتصادى للنظام الاشتراكى ، ولأن نظام العمل المأجور قد زال . فالعمل فى النظام الاشتراكى لم يسبق عملا خاصا ، بل عملا اجتماعيا بصورة مباشرة . ان عمل الناس فى المجتمع الاشتراكى ، انما هو نشاط منظم بطريقة منهجية على نطاق البلاد بأسره .
وسبب من هذا التغير فى طابع العمل الاشتراكى ، يغدو العمل الفردى فى سياق الانتاج ، فى المصنع والكولخوز والسوفخوز الخ . ، عملا اجتماعيا بصورة مباشرة . ولذا لا وجود فى ظل الاشتراكية للتناقض التناحرى بين العمل الملموس والعمل المجرد .
وما ان ، العمل الاجتماعى بصورة مباشرة لم يبلغ بعد درجة كافية من التطور فى مرحلة الاشتراكية فانه لا يزال يستتبع ضرورة التعبير عنه بصورة غير مباشرة ، بواسطة القيمة واشكالها .

مقدار قيمة البضاعة

ان مقدار قيمة البضاعة فى النظام الاشتراكى يحدده وقت العمل
الضرورى اجتماعيا لانتاجها . والمقصود بوقت العمل الضرورى اجتماعيا ، متوسط مدة وقت العمل المبذول فى المؤسسات التى تنتج القسم الاكبر من البضائع فى فرع انتاجى معين . اما القسم الاكبر من البضائع ، فان انتاجه يتم فى شروط الانتاج المتوسطة .
ان الوقت المبذول عمليا لانتاج وحدة من البضاعة فى هذه المؤسسة او تلك ، هو وقت العمل الفردى .
ان الوقت الضرورى اجتماعيا يتقرر فى النظام الرأسمالى بصورة عفوية ، فى السوق . اما فى الاقتصاد الاشتراكى ، فان الدولة ، بالاستناد الى الازدواج الاقتصادية الموضوعية ، تخطط نمو انتاجية العمل ، وتعين معدلات نفقات العمل ، وعلى هذا النحو تعمل من اجل تخفيض مقدار وقت العمل الضرورى اجتماعيا .
ولتخفيض قيمة البضاعة ، يجب تخفيض نفقات العمل الضرورى لانتاجها .

فما العمل لبلوغ هذا الهدف ؟

ان ما يؤثر فى قيمة البضاعة ، انما هو انتاجية العمل . فبقدر ما ترتفع انتاجية العمل ، بقدر ما تقل قيمة الوحدة من البضاعة . ولذا فان النضال من اجل زيادة انتاجية العمل يعنى النضال من اجل تخفيض قيمة البضاعة .

كذلك تؤثر فى قيمة البضاعة نفقة اللوازم ، والمواد الاولية ، الخ . . ان قيمة البضاعة تتألف من نفقات العمل الحى والعمل المتبلور . فالعمل المتبلور ، هو العمل الماضى الذى بذل على اللوازم ، والمواد الاولية ، والآلات - الادوات ، والابنية ، الخ . . ولذا يجب التوفير من العمـل المتبلور والعمل الحى من اجل تخفيض قيمة البضاعة .

ولتخفيض وقت العمل الضرورى اجتماعيا لانتاج وحدة من البضاعة ، تتسم باهمية كبيرة فى الاقتصاد الاشتراكى طائفة معينة من التدابير - ككسر طرائق الانتاج والعمل الطليعية وتعميمها وتطبيقها بسرعة ، ونشر وترويج المنجزات التكنيكية . ان تبادل التجربة وابلاغ المعلومات التكنيكية والتعاوض الرفاقى فى المؤسسات الاشتراكية ، كل هذا يتيح التعجيل فى رفع المؤسسات المتأخرة الى مستوى المؤسسات المتقدمة .

٢ - النقد ووظائفه فى المجتمع الاشتراكى

جوهر النقـد

ان الحاجة الى النقد فى النظام الاشتراكى تنشأ عن وجود انتاج البضائع وتداولها . ان قيمة البضاعة التى يخلقها العمل الاجتماعى فى سياق الانتاج تتجسد بشكل نقدى . ولذا فان النقد فى النظام الاشتراكى يشكل معادلا عاما ، اى التعبير عن قيمة جميع البضائع الاخرى .

غير ان النقد فى النظام الاشتراكى ، بوصفه معادلا عاما ، يملك مع ذلك مضمونا جديدا نوعيا . فاذا كان النقد فى النظام الرأسمالى اداة لاستثمار الانسان من قبل الانسان ، اداة لسيطرة بعضهم على بعضهم الآخر ، فان النقد فى المجتمع الاشتراكى اداة لحفز زيادة الانتاج الاشتراكى واتقانه . ان النقد فى النظام الاشتراكى يعبر عن علاقات الانتاج الاشتراكية ، ولا يمكن ان يصبح رأسمالا ، بل يستخدم وسيلة عاممة لتأمين الحساب والرقابة على انتاج وتوزيع المنتج الاجتماعى ، والنقد هو الاداة الاقتصادية لتخطيط الاقتصاد الوطنى .

ان التغير الجذرى الذى يطرأ على طبيعة النقد فى المجتمع الاشتراكى وكذلك على مضمونه الاقتصادى والاجتماعى ، يتجلى فى تغير وظائفه .

اولا ، يقوم النقد بوظيفة مقياس لقيمة البضائع ، وقوام هذه الوظيفة مقياس قيمة جميع البضائع الاخرى بواسطة النقد . ان وظيفة مقياس القيمة لا تتحقق الا ببضاعة نقدية تملك هي نفسها قيمة . وهذه البضاعة هي الذهب .

ومعلوم ان قيمة البضاعة ، بتعبيرها النقدي ، تسمى سعر البضاعة . والنقد السوفييتي يظهر بشكل اوراق بنكية (مصرفية) واوراق خزينية تمثل الذهب . والروبل هو الوحدة النقدية الاساسية في الاتحاد السوفييتي وهو مقياس الاسعار . والروبل يتألف من ١٠٠ كوبك . ومضمونه الذهبي يساوي ٩٨٧٤١٢ ر . غرام من الذهب .

ان وظيفة النقد كمقياس للقيمة في النظام الاشتراكي تتيج مراقبة مقياس العمل ومقياس الاستهلاك . والدولة تستخدم النقد ، بهذه الوظيفة ، من اجل تخطيط اسعار البضائع .

والنقد في الاقتصاد الاشتراكي يقوم ايضا بوظيفة وسيلة للتداول . فهذه الصفة بخدم التجارة ، وتستعمل اداة لتداول البضائع ، مع العلم ان هذا التداول انما تخططه وتضبطه الدولة الاشتراكية .

وفي النظام الاشتراكي يقوم النقد ايضا بوظيفة وسيلة للدفع . وهذه الوظيفة تتجلى اولاً في دفع اجور العمال والمستخدمين ، وكذلك في دفع ايرادات الكولخوزيين النقدية ، ولدن تسديد المبالغ المسلفة وتسديد الضرائب ، ودفع بدلات الخدمات البلدية ، الخ . .

والدولة تستخدم النقد بوصفه وسيلة للدفع من اجل تنظيم العلاقات المالية وعمليات التسليف في الاقتصاد الوطني ومن اجل بسط المراقبة المالية على نشاط المؤسسات الاشتراكية .

ويقوم النقد في النظام الاشتراكي بوظيفة وسيلة للتراكم الاشتراكي والتوفير . وهذه الوظيفة يقوم بها النقد عن طريق صيانة واستخدام نقود وايرادات الكادحين الحرة مؤقتا ، وكذلك عن طريق التكديسات النقدية في المؤسسات الاشتراكية وشتى المنظمات .

ان التراكم النقدي في ظروف الاشتراكية لا يؤدي الى استثمار الانسان للانسان ، كما هو الحال في النظام الرأسمالي .

والذهب يبرز في المجتمع الاشتراكي بوصفه نقدا عالميا ، وهو يقوم بالوظائف التالية : وسيلة للدفع في التعامل مع الخارج ، وسيلة شاملة للشراء ، وصندوق احتياطي .

تلك هي وظائف النقد في ظل الاشتراكية . وهذه الوظائف ليست معزولة بعضها عن بعض ، بل تتواجد في وحدة لا انفصام لعراها . وفي هذه الوحدة يتجلى جوهر النقد كمعادل عام .

التداول النقدي في النظام الاشتراكي

ان النقد لا يستطيع ان يؤدي بشكل عادي ، طبيعي ، وظيفته كعامل عام ، الا اذا كانت كميته مناسبة لحاجات الاقتصاد الوطنى الفعلية الى وسائل التداول ووسائل الدفع .
ان كمية النقد الضرورية للتداول رهن اساسا بمجمل اسعار البضائع المتداولة ، مقسوما بسرعة تداول النقد .

ان الحفاظ على نسبة صحيحة بين مجمل اسعار البضائع وكمية النقد المتداول يؤلف شرطا من أهم الشروط التى تضمن للحياة الاقتصادية فى البلاد مجرى طبيعيا . وموجب قانون التداول النقدي ، تضبط الدولة التداول النقدي وتستخدمه بطريقة منهجية بغية تطوير الاقتصاد الوطنى . ان ضبط التداول النقدي يجرى عن طريق تخطيط مالية الدولة ، وخطتى التسليف والصندوق .

ومن الشروط الاساسية التى تؤثر فى التداول النقدي ، النسبة بين مداخيل السكان من جهة ، وحجم تداول البضائع وكذلك الخدمات المدفوعة الاجر المقدمة للسكان من جهة اخرى . وعلى اساس ميزان المداخيل النقدية ونفقات السكان ، يضع بنك الدولة خطة عمليات صندوقه ، وعلى هذه الخطة تصادق الحكومة .

ان خطة عمليات صندوق بنك الدولة تبين جميع ايرادات هذا البنك النقدية المتوقعة ، ومنها : ايرادات المنظمات التجارية (اكثر من اربعة اخماس الايرادات كافة) ، ايرادات المؤسسات البلدية ، ومؤسسات النقل ، والمواصلات ، والضرائب ، والودائع فى صناديق التوفير ، الخ . . وفى الوقت نفسه ، تعكس خطة عمليات الصندوق الاموال التى يسلمها صندوق البنك على حساب الاجور ، واتعاب ايام عمل الكولخوزيين ، لتسديد اثمان المنتجات المشتراة من الكولخوزيين ، ورواتب التقاعد ، والمنح والتعويضات ، الخ . . ان النسبة بين الداخل والخارج ، بين الايرادات والنفقات ، حسب خطة عمليات للصندوق ، تتيح لبنك الدولة ضبط كمية المبالغ النقدية المتداولة .

ان تنظيم التداول النقدي تنظيما منهجيا فى النظام الاشتراكي يسهم فى توطيد هذا التداول وفى استقرار النقد .
ان ثبات النقد فى النظام الاشتراكي لا يؤمنه احتياطي الذهب وحسب ، بل يؤمنه ايضا ، وبالدرجة الاولى ، ما يتوافر للدولة من مخزونات هائلة من البضائع التى تضعها قيد التداول باسعار ثابتة ، مستقرة . ولهذا كان النقد (العملة) السوفييتى امتن نقد فى العالم . ومع تطور الانتاج الاشتراكي ، يتوطد الرول السوفييتى اكثر فاكثر .

ان وجود الانتاج البضاعى فى النظام الاشتراكى يعنى ان قانون القيمة يفعل فعله فى الاقتصاد الاشتراكى .

ان جوهر قانون القيمة يتلخص فى كون انتاج وتبادل البضائع يجريان وفقا لكمية العمل الضرورى اجتماعيا المجسد فيها .

وقد شرع قانون القيمة يفعل فعله فى آن واحد مع ظهور الانتاج البضاعى . ومقدر ما كان الانتاج البضاعى يتطور ، كان يتسع مجال فعل قانون القيمة . وفى الاقتصاد الرأسمالى يلعب هذا القانون دور ضابط للانتاج ولتوزيع الرساميل والايدي العاملة حسب فروع الانتاج .

ان قانون القيمة لا تتوافر له فى النظام الاشتراكى امكانيات واسعة سعتها فى النظام الرأسمالى . فان مجال فعل هذا القانون محدود فى ظروف النظام الاشتراكى . وسبب ذلك ، سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية فى النظام الاشتراكى ، وتسير الاقتصاد حسب خطة .

ان قانون القيمة لا يقوم فى المجتمع الاشتراكى بدور ضابط لتوزيع وسائل الانتاج والعمل بين فروع الاقتصاد الوطنى . فان توزيع وسائل الانتاج والعمل بين فروع الاقتصاد الوطنى تقوم به هيئات الدولة للتخطيط بموجب قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا . وفى ظروف الاشتراكية ، لا يتغير ميدان فعل قانون القيمة وحسب ، بل يتغير ايضا الطابع الذى يتجلى به هذا الفعل . فان هذا القانون لا يفعل كقوة غريبة تسيطر على الناس .

وعند رسم الخطط للاقتصاد الاشتراكى ، يجب ان يؤخذ فعل قانون القيمة بالحسبان . فان لاستخدام قانون القيمة اهمية كبيرة من اجل تحديد الاسعار . ان قانون القيمة يفعل فعله بواسطة آلية الاسعار . ولكن اسعار البضائع لا تتقرر فى النظام الاشتراكى بصورة عفوية ، كما هى الحال فى النظام الرأسمالى ، بل بطريقة منهاجية . ان الدولة الاشتراكية تقرر الاسعار استنادا الى نفقات العمل الضرورية اجتماعيا التى انفقت لدن اعداد البضائع ، اى استنادا الى القيمة . ونشاط الدولة هذا هو الاستخدام العلى لقانون القيمة .

ان الدولة الاشتراكية ، استرشادا منها بمصلحة الاقتصاد الوطنى ، تقرر اسعار البضائع مع فوارق معينة عن قيمتها . فبواسطة سياسة الاسعار ، تستطيع الدولة استخدام قسم من المداخل الناشئة فى فروع معينة ، لى تؤمن نهوضا سريعا فى فروع اخرى . ينجم بالتالى ان الفرق بين السعر والقيمة فى الاقتصاد الاشتراكى يقوم بصورة منهاجية ، وتقرره وتخططه الدولة مسبقا . وهكذا فان الدولة ، اذ تقرر ، مثلا ، اسعار بضائع الاستهلاك الشخصى ، لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة وحسب ، بل ايضا العلاقة المتبادلة بين الطلب والعرض .

ان الدولة الاشتراكية تستخدم فعل قانون القيمة لحفز نمو الانتاج ،

ان تجارة الدولة (التجارة الحكومية) هي اعلى درجات انطباع التجارة بالطابع الاجتماعى الاشتراكى . فالتجارة الحكومية تقوم بها منظمات تجارية تخص مواردها المادية والنقدية الدولة .

ان تجارة الدولة تضطلع بدور قائد وحاسم فى مجمل نظام التجارة فى ظل الاشتراكية . فمن طريق تجارة الدولة ، تمر معظم البضائع الصناعية التى تنتجها مؤسسات الدولة ، وكذلك قسم كبير من المنتجات الزراعية الموضوعة قيد البيع . وفى الاتحاد السوفييتى مثلا تتركز حصة تجارة الدولة فى مجمل تجارة المفرق على ٧٠ بالمئة . وتجارة الدولة تخدم على الاخص سكان المدن والمراكز الصناعية .

التجارة التعاونية تتعاطاها بدرجة رئيسية المؤسسات التجارية التابعة لتعاونيات الاستهلاك . ان حصة تعاونيات الاستهلاك فى الاتحاد السوفييتى تبلغ قرابة ٩٠ بالمئة من مجمل التجارة التعاونية . وتعاونيات الاستهلاك هى التى تعون ، فى الاساس ، سكان الريف بالبضائع الصناعية وتخزن المنتجات الزراعية وتبيعها بالعمولة (بالكوميسيون) . ان التجارة التعاونية فى الاتحاد السوفييتى تمثل زهاء ثلث تجارة المفرق .

ان نظام تجارة الدولة والتجارة التعاونية يشمل مؤسسات التغذية العامة : مصانع الطبخ ، المطاعم ، المقاصف ، الخ . . ان حصة تجارة الدولة والتجارة التعاونية فى الاتحاد السوفييتى تبلغ حوالى ٩٨ بالمئة من عموم تجارة البلاد . ان تجارة الدولة والتجارة التعاونية تؤلفسان السوق المنظمة . وعلاوة على السوق المنظمة ، توجد سوق غير منظمة تظهر بشكل التجارة الكولخوزية .

التجارة الكولخوزية تتعاطاها الكولخوزات والكولخوزيون الذين يبيعون من السكان ما يملكونه من فائض المنتجات الزراعية فى السوق بأسعار تتقرر وفقا للعرض والطلب . ولكن مستوى هذه الاسعار يتأثر بفعل التجارة الحكومية والتعاونية الاقتصادى .

فبقدر ما تتعاطم التجارة الحكومية والتعاونية ، تقل اهمية السوق غير المنظمة .

هناك شكلان لتنظيم العملية التجارية - التجارة بالجملة والتجارة بالمفرق .

التجارة بالجملة هى بيع وشراء كميات كبيرة من البضائع لاجل تصريفها لاحقا بين المستهلكين المباشرين . وفى هذه العملية تشترك مؤسسات الانتاج وقواعد التجارة التى تقوم الحسابات بينها على اساس المقايضة .

التجارة بالمفرق هى بيع سلع الاستهلاك من الشفيلة نقدا وعدا او بالتسليف . وفى التجارة بالمفرق يجرى بصورة رئيسية تصريف بضائع الاستهلاك الشعبى وكذلك بعض السلع ذات المقصد الانتاجى - الموجودات الصغيرة والادوات ومواد البناء ، والخ . . والتجارة بالمفرق

ورفع انتاجية العمل ، وتخفيض كلفة الانتاج ، وضمان ريعية الانتاج .

٤ - التجارة فى النظام الاشتراكى

طبيعة التجارة ودورها فى النظام الاشتراكى

ما دامت منتجات العمل فى المجتمع الاشتراكى بضائع ، فلا بد حتما من التداول البضاعى ، بوصفه الحلقة التى تربط الانتاج بالاستهلاك . ان التداول التجارى فى داخل قطاع الدولة الذى يشمل وسائل الانتاج قد اسمى بالتزويد المادى والتكنيكى . وهو يتحقق بصورة مخططة .

ان التجارة فى ظل الاشتراكية هى شكل التداول البضاعى لسلع الاستهلاك والخدمات التى يستفيد منها السكان . والتجارة تتيح اقامة صلة دائمة منتظمة بين المدينة والريف ، بين الانتاج الاشتراكى والاستهلاك الشعبى ، بغية تلبية حاجات الشغيلة المتنامية تلبية أكمل فأكمل .

ان التجارة فى النظام الاشتراكى تختلف ، من حيث طبيعتها ، اختلافا جذريا عنها فى النظام الرأسمالى .

فالتجارة الاشتراكية تركز على الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . ولهذا كانت التجارة فى البلدان الاشتراكية مخططة . فالدولة تحدد بطريقة منهجية حجم التجارة والاسعار ، ونفقات التداول ، الخ . . . والتجارة فى النظام الاشتراكى لا تبتغى الربح واثراء البعض على حساب الآخرين ، وهى تجهل ازمات التصريف الملازمة للتجارة الرأسمالية .

ان التجارة تضطلع بدور كبير فى تطوير الانتاج الاشتراكى ، وتلبى حاجات السوق الداخلية وتسهم فى تحسين نوعية البضائع ، الخ . . .

والتجارة اداة هامة للتوزيع حسب العمل . فمن طريق التجارة الاشتراكية ، يبادل الشغيلة النقد الذى يحصلون عليه بعملهم مقابل سلع الاستهلاك التى يحتاجونها . ان التجارة فى النظام الاشتراكى تؤثر تأثيرا فعالا فى الانتاج وكذلك فى الاستهلاك . وهى تسهم فى وضع البضائع الجديدة قيد الاستهلاك ، وتستثير حاجات واذواقا عقلانية جديدة بين السكان .

والتجارة عامل فائق الاهمية ايضا فى توطيد النظام المالى والنقدى والتسليفى .

اشكال التجارة فى النظام الاشتراكى

ان التجارة فى النظام الاشتراكى ، كما تدل تجربة الاتحاد السوفيتى ، ترتدى ثلاثة اشكال : تجارة الدولة ، التجارة التعاونية ، التجارة الكولخوزية .

تقوم بها السوبرماركتات ومتاجر الاغذية ومتاجر البضائع الصناعية والمتاجر المختصة وغيرها من المتاجر .

اسعار المفرق ونفقات التداول في التجارة

ان شكل السوق في النظام الاشتراكي يقابلها نوعان من اسعار المفرق : اسعار السوق المنظمة واسعار السوق غير المنظمة .
ان اسعار السوق المنظمة في الاتحاد السوفيتي هي اسعار الجملة للصناعة والمنظمات التجارية واسعار المفرق للتجارة الحكومية والتعاونية ، واسعار الدولة لشراء الانتاج البضاعي من الكولخوزات والكولخوزيين .

ان اسعار المفرق التي تقررها الدولة ، اي الاسعار التي تباع بها الدولة من الاهلين المنتجات الصناعية والغذائية تضطلع بالدور الاولى في نظام التجارة الاشتراكية . والدولة تقررها بصورة منهجية بالنسبة لكل صنف من البضاعة .

والاسعار واحدة في عموم الاتحاد السوفيتي فيما يخص معظم البضائع الصناعية ، ومتنوعة ومتدرجة حسب المناطق والفصول فيما يخص بعض المنتجات الغذائية .

ان اسعار المفرق في السوق المنظمة لا تتأثر باى تقلبات عفوية . وهي لا تتغير بصورة عفوية ، بل في فترة واتجاه ونسب ترتأياها الدولة ضرورة لحل القضايا السياسية والاقتصادية الراهنة . بيد ان الدولة لا تقرر الاسعار بشكل اعتباطي ، بل تأخذ بعين الاعتبار قيمة البضائع . ان التجارة تتطلب نفقات تداول تمتاز في النظام الاشتراكي بصورة جذرية عنها في النظام الرأسمالي .

ان نفقات التداول في النظام الاشتراكي ، انما هي نفقات المؤسسات والمنظمات التجارية من اجل اصال البضائع من الانتاج الى المستهلك .

وتتشكل من اجور شغيلة التجارة ، ونفقات نقل البضائع ، والنفقات التي تتطلبها العناية بالمحلات التجارية والمستودعات ، ونفقات التوضيب ، والمكتب ، وتسديد الفوائد عن القروض ، الخ . . والدولة تقرر مستوى التداول البضاعي بصورة منهجية .

ان تخفيض نفقات التداول علامة عامة على نوعية العمل الذي تقوم به المنظمات التجارية ، وهو مصدر هام للتراكم الاشتراكي .

ان مستوى نفقات التداول في التجارة الاشتراكية ادنى بصورة محسوسة منه في البلدان الرأسمالية . فهي تبلغ في الولايات المتحدة ، مثلا ، ثلث مجمل اسعار التجارة بالمفرق ، وفي الاتحاد السوفيتي اقل

من ٧ ٪ .

التجارة الخارجية

الى جانب التجارة الداخلية ، تقوم كذلك فى البلدان الاشتراكية التجارة الخارجية . ان التجارة الخارجية تتيح استغلال منافع تقسيم العمل على نطاق دولى .

ان التجارة الخارجية فى البلدان الرأسمالية تتعاطاها ، فى الاساس ، الاحتكارات الرأسمالية . اما فى البلدان الاشتراكية ، فتعاطاها الدولة . فمن اولى مراسيم السلطة السوفيتية ، مثلا ، مرسوم اعلان التجارة الخارجية احتكارا للدولة . ان احتكار التجارة الخارجية يعنى ان جميع عمليات استيراد البضائع وتصديرها تقوم بها الدولة .

ان احتكار التجارة الخارجية يضمن الاستقلال الاقتصادى للبلد الاشتراكي ازاء العالم الرأسمالى ، ويصون السوق الداخلية من الرأسمال الاجنبى . وهو ، من جهة اخرى ، اداة للتعاون الاقتصادى مع البلدان الاخرى فى النظام الاشتراكي العالمى .

والتجارة الخارجية شكل هام من اشكال العلاقات الاقتصادية مع بلدان العالم الرأسمالى . ان البلدان الاشتراكية توسع التجارة فيما بينها بجميع الوسائل على اساس تقسيم العمل بين الدول ، كما توسع التجارة مع البلدان الرأسمالية . والبلدان الاشتراكية تبني تجارتها الخارجية على احترام الاستقلال الوطنى ، على المساواة التامة بين الاطراف والنفع المتبادل ، دون اى شرط سياسى او اى قيد آخر .

ان استمرار تطور الاقتصاد الاشتراكي فى الاتحاد السوفيتى ونفسى سائر البلدان الاشتراكية وانعدام الازمات الاقتصادية يؤول الى اتساع التجارة الخارجية .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - ما هى اسباب وخصائص الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية ؟
- ٢ - قيمة البضاعة وقيمتها الاستهلاكية ، العمل الملموس والعمل المجرد فى ظل الاشتراكية .
- ٣ - بم يتحدد مقدار قيمة البضاعة ؟
- ٤ - اية عوامل تؤثر فى تخفيض قيمة البضاعة ؟
- ٥ - ما هو جوهر النقد فى ظل الاشتراكية ؟
- ٦ - اعط مواصفات وظائف النقد .
- ٧ - ما الذى يؤمن استقرار النقد فى ظل الاشتراكية ؟
- ٨ - فعل قانون القيمة فى ظل الاشتراكية .
- ٩ - ما هو جوهر ودور التجارة فى ظل الاشتراكية ؟
- ١٠ - ما هى اشكال التجارة فى ظل الاشتراكية ؟
- ١١ - ما هى اسعار الجملة ، واسعار المفرق ، وتكاليف التداول ؟

الفصل الرابع عشر

التوزيع حسب العمل واشكال دفع اجور العمل .

صناديق الاستهلاك الاجتماعية

١ - القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل

كل اسلوب من اساليب الانتاج يقابله اسلوب معين من اساليب التوزيع . وكما تكون العلاقات فى الانتاج ، كذلك تكون العلاقات فى التوزيع . فى ظل الرأسمالية ، يجرى التوزيع فى مصلحة الطبقات الاستثمارية التى تستأثر ، بصورة القيمة الزائدة ، بالقسم الاكبر من المنتج الاجتماعى الذى خلقه العمال بكدهم . والتوزيع لا يجرى حسب العمل بل يجرى حسب الرأسمال .

فى ظل الاشتراكية يشكل توزيع المنتج الاجتماعى الاجمالى نقطة الانطلاق والاساس العادى لتجديد الانتاج الموسع الاشتراكى . فان قسما من المنتج الاجتماعى الاجمالى يخصص لاجل التعويض عن وسائل الانتاج المنفقة . ويشكل القسم الآخر الدخل الوطنى الذى يجرى توزيعه فى مصلحة المجتمع كله . ان الجزء من الدخل الوطنى ، الذى يصنعه العمل الضرورى يجرى توزيعه عبر دفع اجور العمل وفقا لكميته ونوعيته . وهذا هو الشكل الرئيسى والاساسى للتوزيع .

ان طابع التوزيع فى المجتمع الاشتراكى المتطور مثبت فى المادة ١٤ من دستور الاتحاد السوفيتى : " عمل السوفييتيين الحر من الاستغلال هو مصدر نمو الثروة العامة ورخاء الشعب وكل فرد سوفيتى . ووفقا لمبدأ الاشتراكية : " من كل حسب كفاءته ولكل حسب عمله " ، تمارس الدولة الرقابة على معدل العمل ومعدل الاستهلاك " .

فى النظام الاشتراكى ، يشكل التوزيع حسب العمل ضرورة موضوعية ، لان الانتاج يركز على الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . فان القوى المنتجة فى طهر الاشتراكية لا تبلغ بعد مستوى يؤمن امكانية

توزيع الخيرات المادية بين الناس حسب الحاجات . ثم ان العمل لم يتحول بعد الى الحاجة الحيوية الاولى ، وهو لا يزال وسيلة للعيش ويتطلب بالتالى مكافأة مناسبة . واخيرا ، تبقى فى النظام الاشتراكى فوارق جوهرية بين العمل الفكرى والعمل اليدوى كما تبقى فوارق بين العمل الكفو والعمل غير الكفو .

فى النظام الاشتراكى ، يكون العمل الاساس الوحيد الذى يقرر وضع الانسان ومنزلته فى المجتمع ويحدد رفاهيته . وعليه ، لا يمكن ان يكون مقياس توزيع سلع الاستهلاك فى ظل الاشتراكية الكمية ونوعية العمل الذى يبذله كل عضو من اعضاء المجتمع .

ان التوزيع حسب العمل هو قانون من قوانين المجتمع الاشتراكى

الاقتصادية .

والتوزيع حسب العمل من اهم المزايا التى تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية . فان توزيع الخيرات المعيشية حسب العمل يقضى على الطفيلية والمداخيل غير الناشئة عن العمل التى تصرف موارد كبرى عن الانتاج وتلبية حاجات الشغيلة ، وهو حافز قوى لتطور الانتاج ويفتح محالا لا حدود له امام تطور كفاءات الشغيلة . قال لينين ان مبدأ " من لا يشتغل لا يأكل " ينطوى على " . . . اساس الاشتراكية ، وينبوع قوتها الذى لا ينضب ، والضمانة الوطيدة لانتصارها النهائى " * .

ان قانون التوزيع حسب العمل يعنى ضرورة : ١ - توزيع خيرات الاستهلاك الفردى حسب كمية ونوعية العمل المقدم للمجتمع . وهذا ما يضمن مصلحة الشغيلة فى استخدام وقت العمل بصورة اوفر كمالا وعقلانية ؛ ٢ - اجرة ارفع للعمل الكفو بالنسبة للعمل غير الكفو ، فى حال تساوى وقت العمل المبذول . وهذا ما يدفع الشغيلة الى الاهتمام بتحسين كفاءتهم ومستواهم الثقافى والتكنيكى ؛ ٣ - تشجيع مادى ارفع للعمل فى احوال الانتاج الصعبة (صناعة التعدين ، صناعة الفحم ، وبعض الفروع الصناعية الاخرى) بالنسبة للعمل فى الاحوال العادية . وهذا ما يضمن تعويضا ماديا لنفقات العمل .

وهكذا يعبر القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل عن ضرورة توزيع الخيرات المادية وفقا لكمية ونوعية عمل كل شغل ، وضرورة دفع اجر متساو لقاء العمل المتساوى لجميع المواطنين بصرف النظر عن الجنس ، والعمر ، والعرق ، والقومية .

ان القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل هو من القوانين الاساسية لقيام الاقتصاد بوظائفه فى المجتمع الاشتراكى . وسيتم الانتقال الى التوزيع الشيوعى حينما تحل وفرة من الخيرات المادية والثقافية ويتحول العمل الى ضرورة حيوية اولى .

والمقصود بالتوزيع حسب العمل ، توزيع قسم من المنتج الاجتماعى

الاشتراكي تنجم عن كون العمل لم يصبح بعد حاجة حيوية اولى لجميع
اعضاء المجتمع . ففي النظام الاشتراكي ، لم يتم القضاء بعد نهائيا على
بقايا الرأسمالية في ضمير الناس . فالى جانب السواد الاكبر من
الشغيلة الذين يؤدون واجباتهم والتزاماتهم بشرف واستقامة امام المجتمع ،
لا يزال ثمة من يقفون من العمل موقفا ضعيف الوجدان ، وينتهكون طاعة
العمل .

ان تطبيق مبدأ المصلحة المادية يؤمن تربية الموقف الشيوعي مسن
العمل ، ويشكل اداة بالغة الشأن في النضال ضد رواسب الماضي في
ضمير الناس ، ضد رواسب الموقف القديم من العمل .

ان تطبيق مبدأ المصلحة المادية يستبعد كل ضرب من السوائية
في توزيع الخيرات المادية .

فان توزيع المنتجات بالتساوي لا يتلاءم مع الاشتراكية . وعن القانون
الاقتصادي بالتوزيع حسب العمل تنبثق ضرورة النضال الحازم ضد هذه
السوائية . ان " النظرين " البرجوازيين الصغار اذ يزعمون ان الماركسية
اللينينية تنشر المساواة " المطلقة " ، انما يستهدفون في زعمهم هذا
تشويه العلم الماركسي اللينيني . فالماركسية اللينينية تقصد بالمساواة في
ظروف الاشتراكية ، لا السوائية في مضمار الحاجات الشخصية وشروط
المعيشة (المساواة في الاستهلاك) ، بل المساواة الاجتماعية ، اي
المساواة ازاء وسائل الانتاج ، ومساواة جميع الشغيلة في التحرر من نير
الاستثمار ، والمساواة من حيث الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ،
والمساواة في حق العمل وفي حق الحصول على الخيرات المعيشية
حسب العمل .

وهكذا ، فان الاشتراكية لا تفترض السوائية في توزيع المنتجات ، بل
التوزيع حسب العمل ، مطبقا بشكلين ملموسين : شكل اجور العمال
والمستخدمين ، وشكل اتعاب العمل في المؤسسات الكولخوزية والتعاونية .
ان شكلي تطبيق قانون التوزيع حسب العمل انما يحددهما الفرق بين
شكلي ملكية وسائل الانتاج : ملكية الدولة والملكية الكولخوزية التعاونية .

٢ - الاجرة في النظام الاشتراكي

طبيعة الاجرة وتنظيمها

ان وجود الانتاج البضاعي وقانون القيمة في النظام الاشتراكي
يستدعي ضرورة الشكل النقدي للاجرة ، هذا الشكل الذي يتيح تحديد
حصة الشغيل ، كل شغيل ، في المنتج الاجتماعي ، بكل مرونة وصورة
مختلفة ، وفقا لكمية عمله ونوعيته .

ان قوة العمل في النظام الاشتراكي ليست بضاعة ، فهي لا تباع
ولا تشرى ؛ وليس لها ، بالتالي ، لا قيمة ولا سعر (ثمن) . وعليه فان

الاجمالى ، لا توزيع المنتج الاجتماعى بكليته .
فقد اوضح كارل ماركس فى مؤلفه " نقد برنامج غوتا " انه لكى يستطيع المجتمع الاشتراكى ان يعمل ويتطور بصورة عادية ، ينبغي له ان يقطع من المنتج الاجتماعى الاجمالى : أولا : ما نستعيز به عن وسائل الانتاج المستهلكة ؛ ثانيا : قسما معيننا لتوسيع الانتاج ، ثالثا : اموالا للاحتياط او للتأمين ؛ رابعا : النفقات الادارية ونفقات المـدارس والمستشفيات ، الخ . ؛ خامسا : الاموال الضرورية لاعالة العاجزين عن العمل . ومن الضرورى ايضا ان يقطع من المنتج الاجتماعى الاجمالى القسم المخصص لحاجات الدفاع عن البلاد .
وعليه ، لا يوزع حسب العمل الا الحصة من المنتج الاجتماعى الاجمالى ، التى تؤلف صندوق الاستهلاك الفردى .
ان الحصة من منتج العمل المصنوع حديثا ، المخصصة لصندوق الاستهلاك الفردى العائد للذين يعملون فى ميدان الانتاج المادى ، تسمى المنتج الضرورى ، والعمل الذى يخلق هذا المنتج يسمى العمل الضرورى .

اما القسم من منتجات العمل المصنوعة حديثا فى مجال الانتاج ومجال الخدمات علاوة على المنتج الضرورى ، اى القسم الذى يعضى الى الصندوق الاجتماعى (بعد اقتطاع النفقات للتعويض عن وسائل الانتاج المستهلكة) ، فانه يسمى المنتج الزائد ، والعمل الذى يخلق هذا المنتج العمل الزائد . ان المنتج الزائد الذى يصنعه العمل الزائد يعضى فى ظل الاشتراكية الى تلبية الحاجات الاجتماعية المشتركة . وهو يستخدم لتأمين نمو الانتاج وتحسينه بلا انقطاع ، والى تشكيل صناديق الضمان والاحتياط ، والى الدفاع عن البلاد ، والى تلبية حاجات العاملين فى حقل الانتاج غير المادى .
ان المنتج الزائد فى النظام الاشتراكى لا يستخدم فى مصلحة هؤلاء ام اولئك من الاشخاص ، بل لتلبية حاجات المجتمع بمجمله وكل شغل بمفرده . وهو لا يمثل اى قيمة زائدة ، لانه لا توجد فى مجتمع الاشتراكى لا طبقات استثمارية ولا استثمار .
وبين المنتج الضرورى والمنتج الزائد فى ظل الاشتراكية لا توجد التناقضات التنافسية الملازمة للمجتمع الرأسمالى . فان المنتج الزائد فى ظل الاشتراكية هو ايضا ضرورى لاجل العاملين فى حقل الانتاج المادى لانه يعضى الى تلبية حاجات جميع الشغيلة ، ويستعمل لاجل تطوير الانتاج الاجتماعى باطراد الى الامام .
ان التوزيع حسب العمل يضمن مصلحة الناس المادية فى نتائج الانتاج ، ويحفز ارتفاع انتاجية العمل وكفاءة الشغيلة ، واتقان تكتيك الانتاج ، ويضطلع ايضا بدور تربوى كبير ، ويعلم الناس التقيد بالانضباط الاشتراكى ويجعل العمل شاملا والزاميا .
ان ضرورة المصلحة المادية ، الاهتمام المادى فى ظل النظام

ونتيجة لترقية الانتاج تشيخ مع مرور الزمن المعدلات المبررة تكنيكيا التي كانت تقدمية من قبل . ولهذا يغدو من الضروري اعادة النظر في المعدلات . والهدف من ذلك ، تأمين زيادة انتاجية العمل باسرع مما تزداد الاجور ، واقرار نسب صحيحة في دفع اتعاب العمل .

وفي اعادة النظر في معدلات العمل يتجلى الجمع المميز للاشتراكية بين المصالح الاجتماعية والمصالح الفردية لكل من الشغيلة .

وفي صحة تنظيم اجور العمال ، يضطلع نظام التعريفات بدور هام . فبواسطة نظام التعريفات ، ترسم الدولة الاشتراكية الفوارق بين الاجور وفقا لطابع العمل ونوعيته وظروفه وفرع الانتاج ، والمنطقة فسي البلد ، الخ . . وبواسطة نظام التعريفات ، تتحقق المركزية في ضبط اجور العمال والمستخدمين .

ان هذا النظام يتألف من ثلاثة عناصر : ١ - لائحة او جدول التعريفات والكفاءات ، الذي يتيح تعيين فئة الاعمال (تبعا للتعقد) وتحديد كفاءة العمال المهنية ، وهو يتضمن تصنيف الاعمال فئات تقابلها فئات من التعريفات العمالية ؛ ٢ - سلم من التعريفات هو عبارة عن النسب في دفع اجور العمل وفقا لاختلاف درجاته ؛ اما عدد الفئات وتناسب الاجور بين الفئات فتحددهما الخصائص الملموسة لهذا الفرع الصناعي او ذاك ؛ ٣ - تعريفية الاجرة التي تعين مقدار اتعاب العمل من الفئة الاولى ، الدنيا .

وبما ان اقرار تعريفات الاعمال اقرارا صحيحا وتفاوت مقاديرها يؤلفان اهم حافز لنهوض انتاجية العمل ، ولتحسين كفاءة الشغيلة فسي المؤسسة الاشتراكية ، فان نظام التعريفات يترقى على الدوام . ان تحديد صندوق الاجور يتسم باهمية بالغة من حيث تنظيم الاجور .

ان صندوق الاجور هو المبلغ الاجمالي لاجور العمال والمستخدمين الذي تعينه الدولة بطريقة منهجية لمرحلة معينة (سنة ، شهر ، الخ .) ، من اجل التوزيع حسب العمل . ويوضع هذا الصندوق للاقتصاد الوطني بمجمله ، والجمهوريات المتحدة ، والوزارات والدوائر الوزارية ومختلف الفروع والمؤسسات .

ان اشكال تنظيم الاجور تتعدل وتتطور بقدر ما يتطور المجتمع الاشتراكي .

ومن هنا ضرورة الاستمرار على اتقان نظام الاجور كله ، وضرورة اصلاح النواقص والاطفاء الناشئة في هذا المضمار .

ان تحسين تنظيم الاجور يتيح استغلال قانون التوزيع حسب العمل استغلالا اكمل ، ويتيح بالتالي المزيد من رفع مبادرة العمال والمستخدمين الابداعية ونشاطهم في العمل من اجل تطوير الانتاج الاشتراكي .

هناك شكلان اساسيان للاجرة : بالقطعة وبالوقت .
 ان الاجرة بالقطعة تحددها كمية المنتجات المصنوعة . ان الاجرة بالقطعة تسهم فى التنسيق بين مصلحة المجتمع (زيادة انتاجية العمل) ومصلحة الشغيل الفردية (زيادة الاجرة الفردية) .
 وفى الصناعة الاشتراكية تطبق مجموعة كاملة من انظمة الاجرة بالقطعة :

أ - الاجرة المباشرة بالقطعة ، حين تكون تعريفه واحدة لجميع المنتجات المصنوعة ،

ب - الاجرة التصاعدية بالقطعة ، حين تكون تعريفه كل سلعة مصنوعة علاوة على المعدل أعلى من تعريفه المعدل المقرر، والتعريفات فى هذه الحال تصاعدية ،

ج - الاجرة بالقطعة مع علاوات او مكافآت ، حين تدفع الاجرة عن جميع السلع المصنوعة بموجب تعريفات القطع العادية ، ولكنه تدفع علاوة او مكافأة لقاء تحسين علائم النوعية (توفير المواد الاولية ، والوقود ، تحسين نوعية المنتجات ، الخ .) .

وتكون الاجرة بالقطعة اما فردية واما جماعية . فاذا كانت فردية ، يرتبط معدلها ارتباطا مباشرا بمردود كل شغيل بمفرده . واذا كانت الاجرة بالقطعة جماعية (حين تكون شروط العمل لا تسمح بتقدير مردود كل شغيل) ، يرتبط معدلها ، لا بنتائج العمل الفردى وحسب ، بل ايضا بنتائج عمل الفرقة كلها . ولزيادة مصلحة العاملين المادية فى نتائج العمل ، يصار الى تنسيق الاجرة الجماعية بالقطعة مع الاجرة الفردية بالقطعة . فعند حساب مقدار اجرة كل من اعضاء الفرقة ، يؤخذ بعين الاعتبار ، لا عدد الساعات التى اشتغلها وحسب ، بل ايضا كفاءته (فئته حسب التعريفه) .

والى جانب الاجرة بالقطعة ، تقوم الاجرة بالوقت : اى وفقا لكفاءة الشغيل ووقت العمل الذى يبذله . فى الاجرة بالوقت ، لا تقوم اى رابطة مباشرة بين نتائج العمل والاجرة .

فالاجرة بالوقت تطبق فى الاشغال التى لا يمكن تعيين معدلاتها ولا حسابها . ولتقوية حافز الاجرة بالوقت ، يطبق فى الاتحاد السوفيتى على نطاق واسع نظام الاجرة بالوقت مع المكافآت او العلاوات ، وفى هذا النظام ، لا تتوقف اجرة العمال على كمية الوقت المبذول والكفاءة المهنية وحسب ، بل ايضا على نتائج العمل الكمية والكيفية .

مثلا . يطبق نظام المكافآت والعلاوات عند دفع اجور العمال الاكفاء العاملين فى قطاعات الانتاج العالية الممكنة والمؤتمنة والذين يراقبون الاجهزة . ويقدر ما يتسع تطبيق الممكنة المجموعية والامتنة المجموعية فى عمليات الانتاج ، يتعاضم كثيرا تطبيق نظام المكافآت

والعلاوات .
ان نظام الاجرة بالوقت يطبق على نطاق واسع بالنسبة لقادة
المؤسسات وكذلك بالنسبة للمهندسين والفنيين والمستخدمين الذين
يتقاضون اجرة ثابتة . ويوضع معدل الاجور وفقا للقانون الاقتصادى
بالتوزيع حسب العمل .
ولزيادة المصلحة المادية عند القادة والمهندسين والفنيين
والمستخدمين ، يوجد نظام المكافآت او العلاوات . وهو يطبق عند
تنفيذ وتجاوز برنامج الانتاج ، شرط التقيد بقوائم البضائع المقررة
وتخفيض كلفة الانتاج .

نمو الاجرة والمداخيل الفعلية فى ظل الاشتراكية

ان مستوى الاجرة النقدية فى الاقتصاد الاشتراكى يرتبط بعمرى لا
انقسام لها بنمو انتاجية العمل . ونقدر ما تنتمى انتاجية العمل ،
ترتفع الاجرة النقدية بلا انقطاع .
ان الاجراءات التى يطبقها الحزب الشيوعى السوفيتى والحكومة
السوفيتية قد اتاحت فى الآونة الاخيرة زيادة متوسط الاجرة فى الصناعة
والبناء والنقلات ومؤسسات الدولة الزراعية . كذلك زادت اجور العاملين
فى ميادين التعليم ، ورعاية الصحة ، والخدمات السكنية البلدية ،
والتجارة ، والتغذية العامة وسائر فروع الاقتصاد الوطنى التى تخدم
السكان مباشرة .

وفى تحسين رفاهية العاملين المادية تمارس تأثيرا كبيرا
المدفوعات من صناديق التشجيع المادى فى المؤسسات . وفى سنة
١٩٧٠ بلغ المتوسط الشهرى لاجور العمال والمستخدمين النقدية فى
الاتحاد السوفيتى فى عموم الاقتصاد الوطنى ١٢٢ روبلا ، بينما كان
٨٠٦ روبلا فى سنة ١٩٦٠ ، اى انه ازداد ٥١ ٪ . وفى سنة
١٩٨٠ بلغ متوسط الاجرة ١٦٨٥ روبلا بالشهر . وفى سنة ١٩٧٥
سيبلغ متوسط الاجرة ١٩٠ - ١٩٥ روبلا بالشهر .
ما هى عوامل هذا النمو ؟

اولا ، طرأت طفرات بنوية جديده فى قوام العمال والمستخدمين .
فى سياق التقدم العلمى والتكنيكى يزداد الوزن النسبى للعلماء
والمهندسين والتكنيكين وعمال الفئات العليا فى عداد العاملين فى
الاقتصاد الوطنى ، وينخفض بالتالى نصيب العاملين من الفئات الدنيا -
الامر الذى يؤدى الى ارتفاع متوسط الاجرة .

ثانيا ، يقل الفرق بين الحد الادنى والحد الاعلى للاجرة عن
طريق زيادة رواتب وتعريفات العاملين ذوى الاجور المنخفضة
والمتوسطة زيادة مباشرة .

ثالثا ، ترتفع اجور العديدين من العمال والمستخدمين بفضل
المكافآت من ارباح المؤسسات ، واجور العمال بالقطعة كذلك بفضل تنفيذ

معدلات الانتاج بعلاوة .
ان ارتفاع الاجرة بلا انقطاع دليل ساطع على المزايا التى تتفوق
الاشتراكية بها على الرأسمالية . ان تلبية حاجات العاملين العاديين
والثقافية بلا انقطاع فى ظل الاشتراكية تتجلى ، بكل وضوح ، لا فى تزايد
الاجرة النقدية وحسب ، بل ايضا فى تزايد الاجرة الفعلية .
الاجرة الفعلية تعينها كمية سلع الاستهلاك والخدمات التى
يتلقاها الشغل ، وكذلك اسرته ، مقابل أجرته النقدية .

ان ارتفاع متوسط الاجرة النقدية ، كما سبق ان قلنا ، هو عامل مهم
جدا من عوامل نمو الاجرة الفعلية . وفى مراحل معينة قد يضطلع
بدور مهم تخفيض او الغاء هذه الضرائب او تلك عن السكان . وهناك
عامل آخر لا يستهان به من عوامل ارتفاع الاجرة الفعلية هو تحسين
تزويد المدن وحواضر العمال ببضائع الاستهلاك الشعبى عبر تجارة
الدولة والتجارة التعاونية بالاسعار الثابتة . وجميع هذه العوامل . تؤدى
الى ارتفاع الاجرة الفعلية بلا انقطاع والى تحسين مستوى الشغيلة
المادى والثقافى .

ان زيادة استهلاك اهم البضائع فى عائلات العمال والمستخدمين
وجميع الشغيلة هى تعبير ساطع على ارتفاع الاجرة الفعلية فى الاتحاد
السوفييتى .

من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٨٠ ازداد مبيع أهم بضائع الاستهلاك
الشعبى فى تجارة الدولة والتجارة التعاونية - اللحم ومشتقاته الى ١٥
مرة ، الاسماك ومشتقاتها الى ١١ مرة ، الزبدة الى ٩٤ مرة ، الشحم
والمرجرين وغيرهما من الدهون الى ١٩ مرة ، الحليب والالبان الى ١٩
مرة ، والخ . . وفى الوقت ذاته ازداد مبيع البضائع غير الغذائية من
السكان الى ١٦٤ مرة .

وفى نمو الاجرة الفعلية الدائب تسهم كل سياسة الدولة
الاشتراكية : تخفيض معدلات ضريبة الدخل عن السكان ، الاعانات
لل اولاد فى العائلات القليلة الدخل ، زيادة المعاشات وغير ذلك من
الاجراءات .

ان مستوى حياة الشغيلة فى المجتمع الاشتراكى لا يتوقف فقط على
مقدار اجورهم . ففى النظام الاشتراكى تتأمن كثرة من حاجات الناس
بواسطة صناديق الاستهلاك الاجتماعية .

٣ - دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات

فى الكولخوزات ، كما فى مؤسسات الدولة فى الاتحاد السوفييتى ،
تدفع اتعاب العمل (الاجرة) بموجب القانون الاقتصادى بالتوزيع
حسب العمل اى وفقا لكمية ونوعية العمل الذى يبذله كل من اعضاء
التعاونية فى الاقتصاد الاجتماعى .

وفي الوقت ذاته يتصف دفع اتعاب العمل في الكولخوزات
بخصائص تنبع من كون الكولخوز مؤسسة اشتراكية مستقلة ، منفردة ،
ترتكز على الملكية التعاونية الكولخوزية .

يجرى تسير الاقتصاد الاجتماعى فى الكولخوز على اساس عمل
الكولخوزيين الجماعى . وعملهم منظم بصورة منهجية ؛ وهو جزء لا يتجزأ
من مجمل عمل المجتمع الاشتراكى بـكـليته .
وعلى درجة كدح الكولخوزيين ونشاطهم وعلى صحة تنظيم عملهم
تتوقف نتائج الانتاج الجماعى وحجم المداخل الكولخوزية ورفاهية
كل من اعضاء الكولخوز .

خلال زمن طويل ، جرى تطبيق القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب
العمل فى الكولخوزات باستعمال ما يسمى يوم العمل . ان يوم العمل
مقولة اقتصادية متميزة كان يحدد بها مقياس نفقات عمل اعضاء الكولخوز
فى الاقتصاد الاجتماعى ومقياس مشاركتهم فى صندوق الاستهلاك الفردى .
وبواسطة يوم العمل كانوا يحسبون كمية ونوعية عمل الكولخوزيين القائمين
بمختلف الاعمال . وبواسطة يوم العمل كان عمل الكولخوزيين يلقى التقييم
الاجتماعى . ولكن يوم العمل كان ايضا مقياسا لتوزيع ذلك القسم من
مداخل الكولخوز العينية والنقدية الذى كان يخصص (بعد تنفيذ
الالتزامات حيال الدولة وتشكيل صناديق الكولخوز الاجتماعية) لاجل
التوزيع حسب العمل بين الكولخوزيين . فضلا عن ذلك ، كانوا يدفعون
عينا (بالمنتجات الغذائية) او نقدا اتعاب العمل المحسوب فى ايام
العمل والمبذول فى الاقتصاد الاجتماعى . وكان دفع اتعاب ايام العمل
يتميز بعلو نسبة المدفوعات العينية .

كان ضرورة يوم العمل تنبع من انعدام توفر الظروف والشروط فى
الكولخوزات لاجل تطبيق نظام الدفع المضمون لاتعاب العمل . ولم تكن
قدرة الكولخوز الاقتصادية على ما يكفى من الارتفاع لاجل تأميم
الصناديق الضرورية لضمان دفع اتعاب العمل بمقادير محددة سلفا .

وبقدر ما كان الانتاج الكولخوزى يتطور ، بقدر ما كانت تتبدى نواقص
يوم العمل . وكانت تتلخص فى توزيع بقايا مداخل الكولخوز العينية
والنقدية حسب ايام العمل . ولهذا لم يكن بوسع اعضاء الكولخوز ، اذ
يقومون بهذا العمل او ذاك ، ان يحددوا سلفا كيفية دفع اتعاب عملهم
فى آخر المطاف . ولم يكونوا يعرفون ذلك الا فى اواخر السنة . وهذا
ما اضعف مصلحة الكولخوزيين المادية فى نتائج عملهم .

ان تحسين تنظيم الانتاج وطرائق تسير الاقتصاد فى الكولخوزات ،
وزيادة فعالية الانتاج الكولخوزى ، وزيادة ريعية الكولخوزات ، - كل
هذا صار قاعدة اقتصادية للاستعاضة تدريجيا عن يوم العمل بدفع
اتعاب عمل الكولخوزيين نقدا .

فى الآونة الاولى شرعت الكولخوزات تنتقل الى منح الكولخوزيين
تسليفات موسمية وشهرية اى انها شرعت توزع قسما من المداخل حسب

ايام العمل دون انتظار اوآخر السنة الاقتصادية . ثم استعويض عمن التسليف بدفع اكثر انتظاما وثباتا لاتعاب العمل بالمنتجات الغذائية والنقود بموجب مقاييس مقرر سلفا .

وفي الظروف الراهنة ، أمن ازدياد ريعية الكولخوزات الشروط الاقتصادية لاجل تطبيق دفع اتعاب عمل الكولخوزيين (اى دفع اجورهم) شهريا ونقدا . وضار الشكل النقدي للدفع المقياس الوحيد لحساب المنتجات وتوزيعها .

وبما ان الكولخوزات تضمن لصناديقها الاجتماعية النمو المناسب ، فانها تضمن لكل كولخوزى اجرا معينا يتناسب مع ما يبذله من العمل فى الانتاج الكولخوزى . ان اتعاب عمل الكولخوزيين النقدية المضمونة لا تعنى بعد الاجرة بالمعنى الذى تتواجد به فى قطاع الدولة . فان اجرة العمال والمستخدمين فى مؤسسات الدولة الانتاجية وفى المؤسسات غير الانتاجية تضمنها الدولة . اما اتعاب عمل الكولخوزيين النقدية ، فيضمنها الكولخوز .

ان الاجرة فى قطاع الدولة تفترض تطبيق مبدأ الاجرة المتساوية لقاء العمل المتساوى على صعيد الاقتصاد الوطنى بأسره تطبيقا منسجما ومنظما ، ومقياس العمل ومقياس التوزيع واحد هنا بالنسبة لجميع الشغيلة . اما اتعاب عمل الكولخوزيين النقدية ، فانها لا تؤمن مقياسا واحدا للعمل والتوزيع الا داخل الكولخوز المعنى ، ومقاديره تختلف كثيرا حسب المناطق والمقاطعات ، وحتى فى عدد من الاحوال عند الكولخوزات المتجاورة .

ان اتعاب عمل الكولخوزيين المضمونة تزيد كثيرا من مصلحة الكولخوزيين المادية فى تطوير اقتصادهم الاجتماعى . فضلا عن الاتعاب الاساسية ، تنطوى المصلحة المادية على اتعاب اضافية لقاء زيادة انتاج المحاصيل الزراعية وتحسين نوعيتها وتخفيض تكاليفها . وعلاوة على اتعاب العمل (الاساسية والاضافية) يستفيد الكولخوزيون كذلك من صناديق الاستهلاك الاجتماعية التى تنمو سنة بعد سنة ، الامر الذى يودى الى ارتفاع مستوى حياة الفلاحين الكولخوزيين المادية والثقافية .

وبالاستناد الى تطور الانتاج الاجتماعى يرتفع مستوى حياة فئات الشغيلة كافة بلا انقطاع . وصورة اكثر فاكثر كمالا وانتظاما وتتابعها تتحقق موضوعة برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى القائلة " كل شىء من اجل الانسان ، لما فيه خير الانسان " .

٤ - صناديق الاستهلاك الاجتماعية

ان توزيع الخيرات المادية والروحية فى ظل الاشتراكية حسب كمية العمل ونوعيته هو الشكل الرئيسى للتوزيع ولكنه ليس الشكل الوحيد . فان قسما كبيرا من حاجات الكادحين المادية والروحية يلبي بفضل

صناديق الاستهلاك الاجتماعية .

ان صناديق الاستهلاك الاجتماعية انما هي قسم من مجمل صندوق الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى توجهه الدولة وكذلك مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية الكولخوزية ، بالشكل النقدى والعينى ، الى تلبية حاجات اعضاء المجتمع تلبية فردية وجماعية ، وذلك ، كقاعدة ، بصرف النظر الى درجة كبيرة عن نتائج عملهم .

ان صناديق الاستهلاك الاجتماعية تعبر عن العلاقة بين المجتمع بأسره وبين جماعات العمل وكل من اعضاء المجتمع بمفرده فيما يخص ذلك القسم من الدخل الوطنى الذى يدخل حيز الاستهلاك الفـردى ، الشخصى . وغايتها ان تؤمن تأثير الدولة الاشتراكية المخطط والمنهاجى فى تكوين بنية نفقات السكان واستهلاكهم لاجل التقريب والمساواة تدريجيا بين اوضاع اعضاء المجتمع الاجتماعية والاقتصادية .

بفضل صناديق الاستهلاك الاجتماعية تتوفر لاجل ممثلى جميع الفئات الاجتماعية امكانية الحصول على التعليم المناسب ، والاستفادة من القيم الثقافية للامة ، وتطوير كفاءاتهم ، وبالتالى شغل وضع فـسى الانتاج الاشتراكى والمجتمع الاشتراكى يتناسب مع هذه الكفاءات .

تنقسم صناديق الاستهلاك الاجتماعية الى قسمين . القسم الاول - الصناديق التى تشكل مداخل السكان (الاعانات ، المعاشات ، المنح الدراسية ، الاجازات المدفوعة الاجر ، وغير ذلك) والتى تشكل مصدرا للاستهلاك الشخصى . وهذا القسم من الصناديق الاجتماعية يحتفظ ببعض سمات التوزيع حسب العمل . فان الشغيلة يستفيدون ، مثلا ، من بعض المدفوعات والتقديمات بنسبة معينة وفقا لمقدار اجورهم (مثلا ، يتوقف مقدار المعاش على مقدار الاجرة) .

القسم الثانى - الصناديق التى تنفق على تلبية حاجات المجتمع تلبية جماعية مجانية (التعليم ، رعاية الصحة ، الخدمات الثقافية ، الاستفادة المسهلة من الشقات ، الخ .) . وهذا القسم من صناديق الاستهلاك الاجتماعية يوزع بصرف النظر عن العمل المبذول ، ويستفيد منه جميع الشغيلة .

ان الاغلبية الساحقة من صناديق الاستهلاك الاجتماعية تمولها على الاغلب ميزانية الدولة من باب النفقات . وجزء صغير نسبيا تموله نفقات المؤسسات (الاتحادات) من صندوق الاجراءات الاجتماعية الثقافية والبناء السكنى . وفى الكولخوزات يتشكل من قسم من الدخل الصافى صندوق للاجراءات الثقافية المعيشية ، وصناديق التأمين الاجتماعى والمساعدة المادية للكولخوزيين .

فى سياق البناء الاشتراكى ، تتنامى بلا انقطاع مجموعة الحاجات التى تؤمنها كليا او جزئيا صناديق الاستهلاك الاجتماعية . الامر الذى يرتبط باتساع امكانيات المجتمع الاشتراكى المتطور لتلبية حاجات الكادحين المتنامية تلبية اكمل فأكمل .

بلغت صناديق الاستهلاك الاجتماعية فى الاتحاد السوفيتى ٤٦

مليارات رول فى سنة ١٩٤٠ و ١١٦ر٥ مليار رول فى سنة ١٩٨٠ . وفى سنة ١٩٨٥ ستبلغ ١٣٨ مليار رول اى انها ستزود ٢٠ ٪ . وبلغت المدفوعات والتقديمات من الصناديق الاجتماعية بالفرد الواحد من السكان ٢٤ رولا فى سنة ١٩٤٠ و ٤٣٨ رولا فى سنة ١٩٨٠ ، اى انها ازدادت الى اكثر من ١٨ مرة . وفى سنة ١٩٨٥ ستبلغ زهاء ٥٠٠ رول .

وفى المستقبل ستتحول صناديق الاستهلاك الاجتماعية الى صناديق شيوعية ، فيتغير بالتالى تركيبها واشكال توزيعها . وفضلها ستلبس حاجات الناس التى ستصبح اغنى بما لا قياس له ، كما ستتطور الجماعة فى تلبية الحاجات .

ان المدفوعات والتقديمات من صناديق الاستهلاك الاجتماعية هـى بالنسبة للاغلبية الساحقة من الشغيلة عبارة عن علاوة على الدخل الاساسى الذى يتقاضونه وفقا لكمية العمل ونوعيته . وهى تزيد مداخل العمال والمستخدمين الفعلية مقدار الربع .

ان كل مجمل الخيرات المادية التى يحصل عليها الشغيلة مقابل عملهم ووفقا لكميته ونوعيته ، والمدفوعات والتقديمات من صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، والايادات من الاقتصاد المعاون الفردى ، الشخصى ، - كل هذا يحدد مستوى مداخل السكان الفعلية . وفى ظل الاشتراكية تتنامى مداخل الكادحين الفعلية على الدوام . فان مداخل العمال والمستخدمين الفعلية فى الاتحاد السوفييتى بالفرد الواحد مـسن العاملين قد بلغ فى سنة ١٩٨٠ ٤ امثال ما كان عليه فى سنة ١٩٤٠ ، بينما بلغت مداخل الكولخوزيين الفعلية ٦ر٩ امثال ما كانت عليه . وفى السنوات الاخيرة حدث فى الاتحاد السوفييتى تقارب جوهري بين مستوى مداخل الكولخوزيين الفعلية ومستوى مداخل العمال والمستخدمين الفعلية .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - فيم يتلخص جوهر القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل ؟
- ٢ - ما هى اسباب ضرورة المصلحة المادية الشخصية لدى شغيل المجتمع الاشتراكى فى نتائج عمله ؟
- ٣ - ماذا تفهم الماركسية اللينينية بالمساواة ؟
- ٤ - فيم يتلخص جوهر الاجرة فى ظل الاشتراكية ؟
- ٥ - اعط وصفا للاجرة بالقطعة والاجرة بالوقت ، للاجرة الاسمية والاجرة الفعلية .
- ٦ - كيف يجرى دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات ؟
- ٧ - ما هى صناديق الاستهلاك الاجتماعية ؟

الفصل الخامس عشر

الميزان الاقتصادى والريعية . تكاليف الانتاج وانظمة الاسعار

ان استغلال القوانين الاقتصادية فى الاقتصاد الاشتراكى يجرى باشكل مختلفة ، وبينها يشغل مكانا خاصا الميزان الاقتصادى الذى هو طريقة لقيادة المؤسسات (الاتحادات) الاشتراكية قيادة مخططة . وبالميزان الاقتصادى ترتبط مباشرة مقولات الكلفة والربح والريعية والسعر وغيرها من المقولات . وتطبيقها يتيح بناء علاقات المجتمع مع حلقات الميزان الاقتصادى بحيث يودى ذلك الى زيادة فعالية الانتاج ، واطهار نتائج نشاط المؤسسات (الاتحادات) الاقتصادى ، وتحقيق توزيع مداخلها ، وحفز شغيلة الانتاج وتشجيعهم ماديا .

١ - جوهر الميزان الاقتصادى ومبادئ تنظيمه

حلقة الميزان الاقتصادى الاساسية فى الانتاج

الاجتماعى

الاقتصاد الوطنى الاشتراكى عبارة عن عضوية انتاجية معقدة تتألف من كثرة من الخلايا الانتاجية، ~~بمسة المترابطة~~ . والمؤسسة (الاتحاد) هى الحلقة الاولى والاساسية فى الوقت ذاته فى الاقتصاد الوطنى .

من حيث العلامة الاجتماعية الاقتصادية تنقسم المؤسسات الاشتراكية الى مؤسسات للدولة والى مؤسسات تعاونية ، ومن حيث علامة الفرع ، الى مؤسسات صناعية ومؤسسات بنائية ومؤسسات زراعية ومؤسسات للنقل والمواصلات ومؤسسات للتزويد القادى والتكنيكى والتصرف ، ومؤسسات

للتجارة ، ومؤسسات للتغذية العامة ومؤسسات للخدمات المعيشية ، والخ . .
فى المؤسسة يتجدد انتاج القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، ولذا
تبرز المؤسسة كوحدة تنظيمية تكنيكية واجتماعية اقتصادية . وهى الحلقة
البنوية الاولى فى الاقتصاد الوطنى ، وفيها تتحد قوة العمل مع
وسائل الانتاج ، وهى نقطة انطلاق لجميع التغيرات فى ميدان التقدم
التكنيكي ، وهى تؤدى وظائف معينة فى نظام التقسيم الاجتماعى للعمل .
ولكن المؤسسة تبرز كذلك كخلية اجتماعية من خلايا المجتمع . فان
المؤسسة هى من جهة جزء من ملكية الشعب بأسره ، ومصالحها ومصالح
الشعب بأسره تتطابق . وللمؤسسة من جهة اخرى مصالحها الخاصة
لأن الدولة ، بوصفها مالكة وسائل الانتاج ، تضعها تحت تصرف
المؤسسة وفى خدمتها علما بان المؤسسة ملزمة بانتاج منتج ضرورى
للمجتمع .

ان مؤسسة (اتحاد) الدولة الاشتراكية تستغل الاموال التى
تخصصها لها الدولة لكى تقوم بنشاط اقتصادى انتاجى (صنع
المنتجات ، اداء الاعمال ، تقديم الخدمات) وفقا لخطة الاقتصاد
الوطنى ، علما بان لها ميزانا مستقلا وبانها شخص حقوقى .

تتمتع المؤسسات الاشتراكية باستقلالية اقتصادية معينة . وهى تطبق
حق الانتفاع بالاموال التى تحددها الدولة وحق حيازتها والتصرف بها .
وهناك ومداخل كل مؤسسة ونفقاتها مستقلة بقدر معين عن مداخل
ونفقات المؤسسات الاخرى والدولة . فان قسما من مداخل المؤسسة
يبقى تحت تصرفها وتستغله لاجل تنمية الانتاج ولاجل التشجيع المادى
وتحسين ظروف العاملين الثقافية والمعيشية . والمؤسسة ليست مسؤولة
عن التزامات الهيئة التى تخضع لها ، وكذلك عن التزامات المؤسسات
والهيئات الاخرى . والهيئة التى تخضع لها المؤسسة - مثلا ،
الوزارة - ليست ، بدورها ، مسؤولة عن التزامات المؤسسة .

ان التقدم العلمى والتكنيكي يرافقه تكبير المؤسسات . وفى السنوات
الاخيرة اتحدت مؤسسات كثيرة فى تروستات ، ومجمعات ، وشركات ،
واتحادات انتاجية واتحادات علمية انتاجية . ويعجب " لائحة مؤسسة
الدولة الانتاجية الاشتراكية " ، يعمل المجمع ، او التروست ، او الشركة
او الاتحاد او اية هيئة اقتصادية اخرى تدخل فى قوامها وحدات
انتاجية ليست مؤسسات مستقلة ، بوصفه مؤسسة انتاجية .

وبما ان المؤسسة الانتاجية الاشتراكية هى الحلقة الاولى فى
الاقتصاد الاشتراكي ، فهى فى الوقت نفسه الجماعة الانتاجية الاساسية
فى المجتمع .

فى ظل الرأسمالية ، تتواجد مصالح الشغيلة فى تناقض تناحصر
مع مصالح مالكي وسائل الانتاج الذين يسعون الى تقوية استثمار
الشغيلة . ولهذا ليست المؤسسات الرأسمالية جماعات انتاجية واحدة
موحدة ذات مصالح جماعية مشتركة . ان المؤسسات لا تبرز كجماعات

انتاجية واحدة موحدة لاعضاءها مصالح جماعية مشتركة الا فى المجتمع الاشتراكى، اى حين يكون الشغيلة فى الوقت ذاته مالكين لوسائل الانتاج وحين يجرى الانتاج لاجل تلبية حاجات جميع اعضاء المجتمع المتنامية .

فى ظل الجماعية ، تتسم العلاقات بين الشغيلة بطابع التعاون الرفاقى والتعاقد الاشتراكى . والعمل فى الجماعة ، والمصلحة المشتركة والهدف الواحد ، كل هذا يستتبع عند الشغيلة الرغبة فى اظهار الابداع والمبادرة والمبادأة فى العمل ، وفى البحث معا عن احتياطات الانتاج ، وفى الاستفادة بجميع الوسائل من جميع الامكانيات لاجل احراز افضل النتائج فى النشاط الانتاجى . ولكن علاقات الجماعية لا تتكون تلقائيا . فان الجماعة الحقيقية تتكون حين يصبح الرأى العام قوة فعالة وحين يشترك الشغيلة بنشاط فى حل القضايا التى تواجه الجماعة ويساعدون بعضهم بعضا .

فى المؤسسات الاشتراكية تنشأ الظروف والشروط الضرورية لاجل اجتذاب العمال والمستخدمين على نطاق واسع الى الاشتراك فى حل مختلف المسائل الانتاجية . ان المنظمات الاجتماعية وكل جماعة العاملين فى المؤسسة تشترك واسع الاشتراك فى بحث وتطبيق الاجراءات لضمان تنفيذ خطة الدولة وتطوير وترقية نشاط المؤسسة الانتاجى . الاقتصادى وتحسين شروط وظروف عمل ومعيشة شغيلة المؤسسة . وتبحث اجتماعات شغيلة المؤسسة مشاريع الخطط الانتاجية ، ونتائج تنفيذها ومشاريع العقود الجماعية ومجرى تنفيذ الالتزامات بموجب هذه العقود ، ومسائل الانتاج ومسائل خدمة العاملين المعيشية والثقافية ، وغير ذلك من المسائل .

ان توطيد شعور المسؤولية لدى كل عضو من اعضاء الجماعة عن نشاطه هو من اكبر مهمات العمل التربوى فى المؤسسات . وقد سبق ان اكد لينين فى فجر السلطة السوفيتية : " ان المسألة تتلخص فى ان يشعر العامل الواعى ، لا بانه سيد فى مصنعه وحسب ، بل ايضا بانه ممثل البلد ، ان يشعر بمسؤوليته " * . ولكل جماعة انتاجية فى ظل الاشتراكية مصالحها المادية الجماعية المشتركة الى جانب مصالح اعضاءها المادية الشخصية . وهذا ما يخلق خصائص معينة فى العلاقات بين المؤسسات ، وفى موقف المؤسسات من المجتمع بمجمله . وهذه الخصائص تنعكس فى الميزان الاقتصادى .

ان الثورة العلمية والتكنيكية ، وابعاد الانتاج المتعاظمة ، واتقان الادارة باطراد ، - كل هذا طرح ضرورة اعادة بناء الحلقة الاولى من الناحية التنظيمية - اى ضرورة توطيد المؤسسات ، وضرورة الاتحادات (المجمعات) الانتاجية على هذا الاساس . ان هذا الشكل التقدسى

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

لتنظيم الانتاج ، الذى يتيح تسريع تركيز الانتاج وتخصصه ، وتسريع التقدم العلمى والتكنيكي . ففى مقدور الاتحادات ان تستخدم بمزيد من العقلانية الملاكات المؤهلة والموارد المادية ، وتملك امكانيات كبيرة لاجل دراسة الطلب الجارى والبعيد الاجل على المنتجات ، والخ . . والاتحاد يشمل المؤسسات التى تنتج منتوجا من نوع واحد او ترتبط بعضها ببعض تكنولوجيا . والاتحادات تتأسس سواء على صعيد البلاد بأسرها ام فى حدود منطقة اقتصادية واحدة . وعــــــدا المؤسسات الانتاجية قد يشمل الاتحاد العلمى الانتاجى مؤسسات البحث العلمى وهيئات الدراسة والتصميم . الامر الذى يسهم فى تعجيل تطبيق المنجزات العلمية فى الانتاج .

وعدا الاتحادات (المجمعات) الانتاجية ، تتأسس فى ظل نظام الادارة الثلاثى الحلقات اتحادات صناعية اتحادية (لعموم الاتحاد السوفييتى) او جمهورية (على صعيد الجمهورية المتحدة) . وهذه الاتحادات هى عبارة عن مجموعات انتاجية اقتصادية واحدة موحدة تضم اتحادات (مجمعات) انتاجية ، ومؤسسات صناعية ، وهيئات للبحث العلمى وهيئات للدراسة والتصميم . وهى تتصرف بالموارد المادية والمالية وموارد الايدى العاملة فى عموم المجموعة الانتاجية وتؤمن عملها بلا خسارة . وبما ان الاتحادات الصناعية هيئات عاملة بالميزان الاقتصادى ، فهى هيئات للادارة الاقتصادية ولا بدّ لها ان تؤدى وظائف عديدة تؤديها الآن الوزارات .

كذلك بدأ تطبيق مبادئ الميزان الاقتصادى فى تنظيم نشاطات وزارات الفروع التى يجب عليها كذلك ان تكون مسؤولة اقتصاديا عن نتائج نشاطها وان تكون لها مصلحة مادية فى تحسينه . وهكذا ينشأ نظام واحد موحد ثنائى او ثلاثى الحلقات وقائم على الميزان الاقتصادى لادارة الصناعة : الوزارة - الاتحاد الانتاجى (المؤسسة الانتاجية) والوزارة - الاتحاد الصناعى - الاتحاد الانتاجى (المؤسسة الانتاجية) .

جوهر ومبادئ تنظيم الميزان الاقتصادى

ان الحلقات البنوية الاولى (المؤسسات الانتاجية ، التروستات ، المجمعات ، الاتحادات) هى خلايا مترابطة فى الاقتصاد الاشتراكى الواحد المنظم تنظيما منهاجيا .

ان الميزان الاقتصادى هو مقولة اقتصادية موضوعية من مقولات الاشتراكية ، مقولة تعكس نظام العلاقات الاقتصادية بين المجتمع برمته وحلقاته الاقتصادية ، بين الحلقات الاقتصادية بالذات ، وكذلك بين هذه الحلقات وفرعاتها الداخلية . وفى الميزان الاقتصادى تتحقق وحدة مصالح جماعات المؤسسات ومصالح المجتمع ، ويتأمن تنظيم الاقتصاد الوطنى تنظيما منهاجيا . ان الميزان الاقتصادى يعنى حرفيا تسيير

الاقتصاد بتوفير. ولكن للتوفير وجوه مختلفة. فان التوفير الرأسمالى، مثلا، وسيلة للربح الخاص، لاثراء الرأسماليين الشخصى عن طريق استثمار عمل الغير.

اما فى ظل الاشتراكية، فان التوفير الاقتصادى لا يمت باى صلة الى التوفير الرأسمالى، ولا تقرره مصالح الافراد الخاصة الانانية، بل مصالح المجتمع بأسره. وفى ظل الاشتراكية، يصبح من الممكن والضرورى فى كل مؤسسة تطبيق الميزان الاقتصادى الذى يستهدف الحصول على خير النتائج مع الحد الأدنى من النفقات فى توجيهه وقيادة الاقتصاد الاشتراكى برمته.

ان الميزان الاقتصادى هو ايضا طريقة لادارة اقتصاد المؤسسات الاشتراكية ادارة مخططة، طريقة تركز على حساب نفقات الانتاج ونتائج النشاط الاقتصادى بالنقود، وعلى تغطية نفقات المؤسسات بعداخليها نفسها، وتأمين ريعية الانتاج. ان تعزيز الميزان الاقتصادى بجميع الوسائل، والتوصل الى اشد وجوه التوفير والاقتصاد صرامة والى تقليل الخسائر وتخفيض كلفة الانتاج وزيادة ريعيته - كل هذه من اكبر مهمات التسيير الاشتراكى للاقتصاد.

والشكل النقدى يتيح، فى نطاق قياس واحد، تأمين احصاء الانتاج، وتخطيط ومراقبة نفقات العمل الحى والعمل المتبلور، وكلفة الانتاج، وريعية كل مؤسسة. ان الميزان الاقتصادى يربط وضـع المؤسسات الاقتصادى والمالى ربطا مباشرا بنتائج نشاطها الاقتصادى. ان الدولة الاشتراكية، مع لجوئها الى القيادة المخططة، تستخدم الميزان الاقتصادى اداة للتأثير الاقتصادى فى عمل المؤسسات، ولبسط الرقابة على حصيلة النشاط الاقتصادى لكل مؤسسة بوصفها اداة فى النضال من اجل تنفيذ خطة الدولة.

ان الميزان الاقتصادى يحفز زيادة انتاج المنتوجات الضرورية للمجتمع وتحسين نوعيتها. فان المنتوجات التى لا تحظى بالطلب بين المستهلكين لن تباع، ولن تعوض المؤسسة الاموال التى انفقتها. وعليه يساعد الميزان الاقتصادى تلبية الحاجات الاجتماعية على اكمل وجه، الامر الذى ينبع من قانون الاشتراكية الاقتصادى الاساسى.

والميزان الاقتصادى يرتبط مباشرة بالعلاقات البضاعية النقدية وبفعل قانون القيمة فى ظل الاقتصاد الاشتراكى المخطط، هذا مع العلم ان قانون القيمة يستغل سواء لاجل حساب ومقارنة النفقات والنتائج ام لاجل حفز الانتاج اقتصاديا. ويبين تصريف المنتوجات الى اى حد تتطابق النفقات الفردية للمؤسسة المعنية مع النفقات الضرورية اجتماعيا. وتبعاً لذلك، تكون المكافأة المادية لجماعات العاملين.

يعتمد الميزان الاقتصادى على كل مجموعة القوانين الاقتصادية للاشتراكية ويسهم فى تطبيقها ويحفز زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى

وتحسين نوعية العمل . وقد اكد لينين ، اثناء تناوله اهمية الميزان الاقتصادي ، انه يمكن قيادة ملايين الناس الى الشيوعية " ليس بالاعتماد على الحماسة مباشرة ، بل بواسطة الحماسة التى تولدها الثورة الكبرى ، وتحريك المصلحة الشخصية والفائدة الشخصية ، والاستناد الى الميزان الاقتصادى " * .

والميزان الاقتصادى يطبق سواء فى مؤسسات الدولة ام فى المؤسسات التعاونية الكولخوزية .

ان تنظيم العمل فى المؤسسات الصناعية بموجب الميزان الاقتصادى يتطلب تأمين الشروط الضرورية لضمان ادارة الاقتصاد على اوفر شكل . ومن هذه الشروط ، التنسيق الصحيح بين قيادة الدولة الاشتراكية قيادة مخططة ومركزة والاستقلال الذاتى الاقتصادى اليومى والمبادرة لكل مؤسسة واتحاد . ان هذا التنسيق يتيح ، من جهة ، استغلال مزايا التخطيط المركز ، ويسهم ، من جهة اخرى ، فى اطلاق مبادرة الكادحين الخلاقة . وهذا المبدأ مثبت فى الدستور السوفييتى . فان الدولة تخصص لكل من مؤسساتها وهيئاتها العاملة بموجب الميزان الاقتصادى الموارد المادية والمالية الضرورية لتنفيذ الخطة . ومؤسسات الدولة ذات الميزان الاقتصادى تقيم فيما بينها علاقات بوصفها وحدات مستقلة من الناحية الاقتصادية والقانونية . ومن حق كل منها تأليف ملاكاتها وتدريب شغيلتها واتقان كفائتهم المهنية ، وتطبيق هذا النظام او ذاك من انظمة الاجرة .

ولكل مؤسسة ذات ميزان اقتصادى رصيدها الحسابى الخاص الذى يعكس علائم نشاطها الاقتصادى الاساسية . ولكل مؤسسة حساب فى بنك الدولة لاجل ايداع الموارد النقدية ولجل تسوية حساباتها مع سائر المؤسسات والهيئات .

وكل هذا يمكن قادة مؤسسات الدولة والهيئات الاقتصادية من ان يحلوا بسرعة القضايا التى تواجههم فى مجرى قيادة الانتاج ، ويتحلوا بالمبادرة الاقتصادية والمرونة فيما يخص استخدام الموارد النقدية والموارد الانتاجية ، ويبدلوا الجهد لتنفيذ الخطة باقل النفقات .

ومؤسسات الدولة تمارس استقلالها الذاتى الاقتصادى اليومى وفقا لتوجيهات خطة الدولة . ان الدولة ، اذ تمنح المؤسسات الاستقلال الذاتى الاقتصادى اليومى ، تجعلها مسؤولة ماديا عن صيانة الموارد واستخدامها على خير وجه عقلانى وسديد وصائب ، وعن تنفيذ الخطة واداء التعهدات المقطوعة ازاء ميزانية الدولة ، ازاء المزودين والمستهلكين .

ان تنفيذ الخطة حسب العلائم الاساسية المقررة قانون على كسل مؤسسة . وقادة المؤسسات مسؤولون عن كل نشاط مؤسساتهم الاقتصادى

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ١٥١ .

والانتاجى امام الهيئات العليا .
والعلاقات الاقتصادية بين المؤسسات تنظمها العقود الاقتصادية .
ان العلاقات التعاقدية سمة من سمات نظام الميزان الاقتصادى . وهذا
يعنى ان المؤسسات ذات الميزان الاقتصادى ، تحصل ، طبقا لخطـة
الدولة ، على وسائل الانتاج الضرورية لها وتصرف انتاجها وفقا للمعقود
المعقودة .

والعقد يشمل : شروط تسليم المنتجات ، وحجمها ، واصنافها ،
ونوعيتها ، وآجال التسليم ، والاسعار ، ومواعيد الدفع وشروطه ، واشكال
ومدى المسؤولية عن مخالفات شروط العقد .

ان تقيد المؤسسات تقيدا صارما بالانضباط التعاقدى هو من اهم
مقتضيات الميزان الاقتصادى .

ان الميزان الاقتصادى يفترض رقابة دائبة بواسطة الرول على نشاط
المؤسسات الانتاجى . وهذا يعنى ان حصول المؤسسات على الموارد
النقدية رهن بنتائج عملها . فان عدم تنفيذ خطة الانتاج والتراكم ،
والنفقات علاوة على الخطة تثير المصاعب فى وضع المؤسساتعالى ، فى
تسوية حساباتها مع المزودين ، فى تنفيذ التزاماتها ازاء الهيئات المالية
وهيئات التسليف ، الامر الذى يستتبع تطبيق العقوبات الاقتصادية .
والرقابة بواسطة الرول انما تقوم بها الهيئات المالية وهيئات التسليف ،
وذلك فى سياق تمويل المؤسسة المعنية وتسليفها ، وعن طريق تسوية
الحسابات فيما يخص المنتج المسلم . ان الرقابة بواسطة الرول تفرض
على المؤسسات تطبيق نظام التوفير بمزيد من الصرامة والشدة ، وانفاق
الموارد بتوفير ، وتعجيل دورة هذه الموارد .

والميزان الاقتصادى يفترض وجود المصلحة المادية عند المؤسسة ،
عند كل الشغيلة والقادة فى تنفيذ الخطة ، فى الادارة التوفيرية
والعقلانية .

فان مصلحة الشغيلة المادية يؤمنها نظام الاجور والمكافآت وفقا
للقانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل . وان مصلحتهم المادية ،
الجماعية والشخصية ، تعززها صناديق خاصة .

وفى المؤسسات الاشتراكية ، تتأسس بفضل المبالغ المقتطعة من ربح
المؤسسة ، ثلاثة صناديق :

١ - صندوق تشجيع الشغيلة المادى . ان اموال هذا الصندوق
تستعمل لاجل تشجيع الشغيلة لقاء المنجزات الفردية ولقاء النتائج العامة
الرفيعة التى يسفر عنها عمل المؤسسة . وفضل هذا الصندوق ، لا يحصل
العمال والمستخدمون على الجوائز والمكافآت لقاء علائـم العمل الرفيعة
فى غضون السنة وحسب ، بل يتقاضون كذلك مكافآت مقطوعة فى اواخر
السنة ، وذلك مع مراعاة قدم العمل المتواصل فى المؤسسة .

٢ - صندوق الاجراءات الاجتماعية الثقافية والبناء السكنى . ان موارد
هذا الصندوق تنفق على البناء السكنى (علاوة على الموارد المركزة

المعتمدة لهذا الهدف) ، وعلى بناء وصيانة مؤسسات الاطفال ، ومخيمات الطلائع الاعداد ، ودور الراحة والمصحات ، وغير ذلك من الحاجات الاجتماعية الثقافية .

٣ - صندوق تطوير الانتاج الذى يتضمن ، علاوة على المقطوعات من الربح ، قسما من الواردات الاحتياطية . ان المؤسسة تستخدم اموال هذا الصندوق بصورة مستقلة لاجل اتقان الانتاج على الصعيد التكنيكي وللاجل بعث الصناديق الاساسية كليا .

ولهذا فان للمؤسسة بمجملها ولكل من شغيلتها مصلحة مادية فى تنفيذ الخطة وتجاوزها ، فى ادارة اكثر توفيراً وريعية .

الميزان الاقتصادى ونظام التوفير

ان ادارة الاقتصاد الاشتراكى المخططة توفر جميع الامكانيات لاستخدام الموارد المادية وموارد الايدى العاملة بصورة عقلانية ، على نطاق المجتمع بأسره . ان كل شغل لا يشتغل للرأسماليين والملاكين العقاريين ، بل لأجل نفسه ولأجل مجتمعه ، ذو مصلحة عميقة فى استغلال الثروة الاجتماعية استغلالا حكيما توفيريا ، وتسيير الاقتصاد بتوفير .

ان نظام التوفير هو مبدأ ادارة الاقتصاد الاشتراكى ، وقوامه انتاج كمية اكبر من المنتجات الجيدة مع الحد الأدنى من النفقات فى الموارد والعمل . ان تطبيق نظام التوفير شرط من الشروط المهمة التى تؤمن نمو الاقتصاد الاشتراكى . ان انفاق الموارد المادية والموارد النقدية وموارد الايدى العاملة باحتراس وتوفير كان يتسم ولا يزال يتسم باهمية بالغة بالنسبة لتطور الاقتصاد الاشتراكى .

ان تنفيذ الشعب السوفييتى للبرنامج الذى رسمه المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى لتطوير القوى المنتجة على اساس التقدم التكنيكي يتطلب نفقات ضخمة من الموارد المادية والموارد المالية وموارد الايدى العاملة . ومن هنا نفهم تعاظم اهمية نظام التوفير فى مرحلة الاشتراكية المتطورة . يجب ان يكون اقتصاد المجتمع الاشتراكى اقتصاديا ، توفيريا .

ان تطبيق نظام التوفير يسهم فى تنفيذ الخطط وتجاوزها ، وفى تخفيض نفقات العمل ، وتخفيض كلفة الانتاج . ان تحسين استغلال الطاقات الانتاجية العاملة ، والتوفير فى انفاق المواد الاولى واللوازم والوقود والطاقة الكهربائية ، الخ . ، يتيحان زيادة الانتاج ، دون اى توظيفات اساسية اضافية . ومقدر ما تكون ادارة الاقتصاد الوطنى اكثر عقلانية ، وتطبق موارد الايدى العاملة والموارد المادية والنقدية بمزيد من التوفير فى الانتاج ، بقدر ما يسرع تنامى الثروة الوطنية .

ان التوفير حتى فى " التوافه " قد يعود بنتائج جسيمة على صعيد البلاد . لا يجوز اهمال اية فرصة او امكانية وان ضئيلة للغاية ، لتخفيض النفقات وتوفير العمل والموارد المادية والنقدية . يقول المثل الروسى :

"الكويك يصون الروبل". ان النضال من اجل التوفير انما يعنى ايجاد الجديد تلو الجديد من الامكانيات لاجل زيادة انتاج المنتوجات وتخفيض كلفة الانتاج ، وانفاق الخامات واللوازم والوقود والطاقة الكهربائية بمزيد من الاحتراس والعقلانية ، وتقليل السقط ، وكل ضرب من الخسائر، والنفقات غير الانتاجية .

اشكال الميزان الاقتصادى

تحدثنا اعلاه عن الميزان الاقتصادى فى المؤسسات الانتاجية بوصفها الحلقة الاولى فى الاقتصاد الوطنى . ولكن للميزان الاقتصادى فى داخل المؤسسة والميزان الاقتصادى فى الحلقات الاقتصادية العليا (التى هى اعلى من المؤسسات) اهمية كبيرة فى ادارة الاقتصاد الوطنى . ان الميزان الاقتصادى فى الشعبات الانتاجية للمؤسسة يختلف كثيرا عن ميزان المؤسسة الاقتصادى . فان شعبات المؤسسة (المشاغل ، القطاعات ، الفرق ، الخ .) لا تنتج البضائع ، كما انه لا وجود لعمليات الشراء والبيع داخل المؤسسة . وما ان الشعبات الانتاجية الداخلية لا تقوم بتصريف المنتج ، فانها لا تملك المداخيل ، ولا تعقد العقود الاقتصادية مع المؤسسات الاخرى ، ولا تضع ميزانا مستقلا ، ولا تفتح فى المصرف حسابا ، ولا تدخل مباشرة فى علاقة مع مؤسسات نظام التسليف والنظام المالى ، وليست اشخاصا معنوية ، الخ واسطوية الميزان الاقتصادى الداخلى يتجلى بمزيد من الدقة قسط كل مشغل وكل قطاع ، الخ فى النتيجة العامة لعمل المؤسسة . ان الميزان الاقتصادى فى داخل المصنع يزداد فعالية بقدر ما ترتبط علائق التخطيط والحفز المادى فى مختلف اقسام المؤسسة بمزيد من الوثوق بعلائق المؤسسة برمتها .

ان عمل المشغل المرتكز على الميزان الاقتصادى لا يجرى تقييمه بموجب العلائق الكمية لتنفيذ المهمة الانتاجية وحسب ، بل ايضا بموجب العلائق النوعية . فان الكلفة الفعلية تقارن بالخطا ، كما ويجرى تحديد التوفير او الافراط فى النفقات . وتبعا للنتائج الاقتصادية تمنح جماعة المشغل او القطاع او الفرقة مكافأة مادية اضافية .

والاتحادات (المجمعات) الصناعية تشملها كذلك ، منذ تأسيسها ، مبادئ الميزان الاقتصادى . ان الاتحاد الصناعى يؤمن التعويض التام عن نفقات انتاج المنتجات ، بما فيها نفقات اعمال الدراسة والتصميم والبحث العلمى ، ونفقات امتلاك ناصية المصنوعات والعمليات الجديدة ، ونفقات تمويل جهاز الادارة ، كما يؤمن الحصول على الربح الضرورى لاجل احالة المدفوعات الى الخزينة . وتتصرف الاتحادات الصناعية الموارد المادية والموارد المالية وموارد الايدى العاملة . وما انها هيئات ذات ميزان اقتصادى ، فهى هيئات للادارة الاقتصادية . ان تطبيق الميزان الاقتصادى فى نشاط جميع الحلقات الاقتصادية

يسهم في تسريع التقدم التكنيكي ، وفي تكثيف الانتاج وزيدته
فعاليتها .

٢ - اموال وموارد المؤسسة ذات الميزان الاقتصادى

لاجل عملية الانتاج ، لا بد بالاضافة الى اليد العاملة ، كما هو معروف ، من وسائل انتاج . وهى وسائل العمل (الآلات ، الاجهزة ، مبانى الاستثمار ، المنشآت ، الخ .) ومواضيع العمل (المواد الاولية ، المحروقات ، اللوازم ، المنتجات نصف الجاهزة ، الخ .) .
ان وسائل الانتاج تؤلف ما يسمى الصناديق الانتاجية . والصناديق الانتاجية فى المؤسسة الاشتراكية تنقسم ، وفقا لطابع دورتها ، الى اموال ثابتة واموال دائرة .

الاموال الثابتة

الاموال الثابتة هى وسائل الانتاج التى تخدم فى سياق الانتاج فترة طويلة من الوقت . وهى تنقل قيمتها اجزاء ، بنسبة تلفها ، الى المنتج المصنوع .

وفقا للتصنيف الموضوع فى الاتحاد السوفيتي ، تشمل الاموال الثابتة : مبانى الاستثمار والمنشآت ، آلات القوة وآلات العمل ، الاجهزة ، وسائل نقل الحركة ، وسائل النقل ، الادوات والاعتدة (التى تخدم اكثر من سنة وتزيد قيمتها على ٥٠ روبلا) ، خطوط الانابيب ، المنشآت فى الطرقات ، تلبيس الطرقات ، السدود ، مجارى المياه ، منشآت الري وتجويد التربة ، حيوانات الجر والحيوانات المنتجة ، الخ . . ان الاموال الثابتة تشكل جهاز الانتاج فى المجتمع الاشتراكي .

ومن أهم المقتضيات التى تواجه المؤسسات ذات الميزان الاقتصادى ، التوفير فى استخدام الاموال الثابتة . فان استخدامها على نحو افضل يتيح زيادة الانتاج وتخفيض كلفة الانتاج دون اللجوء الى توظيفات اساسية اضافية .

ان مردود الاموال الثابتة هو مؤشر استعمالها . وهو يعرب عن انتاج المنتج بكل روبل من الصناديق الانتاجية ويمكن تصويره بالمعادلة التالية :

$$م ا ث = \frac{م}{ص ا}$$

حيث م ا ث = مردود الاموال الثابتة ،

م = المنتج ،

ص ا = الصناديق الانتاجية .

الاجرة ليست شكلا يمثل قيمة قوة العمل وسعر قوة العمل ؛ انما تبرز بوصفها شكلا لتوزيع الخيرات العادية حسب العمل .

الاجرة في النظام الاشتراكي هي الشكل النقدي للحصة من المنتج الاجتماعي التي تعوض عن القسم الاساسي من نفقات العمل الضروري وتدفعها الدولة لكل من شغيلة المؤسسات الاشتراكية التابعة للدولة ، حسب كمية ونوعية عمله .

والمجتمع هو الذي يحدد مستوى الاجرة في النظام الاشتراكي بطريقة منهجية ، استنادا الى المستوى الذي بلغه الانتاج . فالدولة تعين مقدار صندوق التوزيع حسب العمل ، هذا الصندوق المعد لاستهلاك العمال والمستخدمين الشخصي بشكل الاجور ، وتعين ايضا وتائر انعائه ، آخذة بعين الاعتبار المصالح الشخصية والاجتماعية .

ان الدولة الاشتراكية تستخدم الاجرة حافزا فائق الاهمية لزيادة انتاجية العمل ، ورفع كفاءة العمال المهنية ، وكذلك لتأمين اليد العاملة ، بالدرجة الاولى ، لأهم الفروع في الاقتصاد الوطني . والاجرة تمكن من التنسيق تنسيقا سديدا صائبا بين مصالح الشغيلة الشخصية المادية ومصالح الدولة (الشعب بأسره) .

والاجرة رهن بدرجة كفاءة العامل وطابع العمل وتعبده . وفي النظام الاشتراكي ، يجب ان يكون نظام تقدير الاجرة بسيطا وواضحا ، بحيث يفهمه كل عامل وكل مستخدم .

ان العنصرين الاساسيين لتنظيم الاجور في النظام الاشتراكي هما تعيين معدلات لعمل ونظام التعريفات .

ان تعيين معدلات العمل يعنى تحديد الوقت الضروري لتنفيذ هذه المهمة او تلك ، او تحديد كمية السلع الواجب انتاجها بكل وحدة من الوقت .

ان تعيين معدلات العمل في المؤسسات الاشتراكية يختلف اختلافا مبدئيا عنه في ظل الرأسمالية . ففي ظل الرأسمالية يشكل تعيين معدلات العمل وسيلة لزيادة الربح على اساس تقوية استثمار العمال .

ان تعيين معدلات العمل في المجتمع الاشتراكي وسيلة لتحسين تنظيم العمل والانتاج ، وفقا لاجتيازات منجزات العلم والتكنيك .

ان تعيين معدلات العمل بصورة صحيحة يرتكز على اساس قوامه علائم مردود مبررة تكنيكيا ، وتأخذ بعين الاعتبار الحد الاقصى والافضل من استخدام العتاد ونجاحات العمال الطليعيين ومجدي الانتاج .

ان المعدلات المبررة تكنيكيا توضع بوصفها معدلات تقدمية تحسب الحساب لمنجزات طليعيى الانتاج ؛ ولكن المنجزات البارزة لا تؤلف بمفردها اساس هذه المعدلات .

ان المعدلات التقدمية ، المبررة تكنيكيا ، تستند الى العمال الذين تفوق انتاجية عملهم المستوى المتوسط . ولكنها في استطاع جميع العمال ، وهذا ما يجعلها واقعية تماما .

ان تحسين استعمال الصناديق الانتاجية هو من اكبر المهام الاقتصادية . ولأجل زيادة مردود الاموال الثابتة ، ينبغي ان توضع كلها قيد الخدمة التجهيزات غير المركبة ، وان تباع التجهيزات غير اللازمة او التجهيزات النافلة او ان تحال ، من ميزان الى ميزان ، الى المؤسسات التي تحتاج اليها . ويمكن تخفيض توقف التجهيزات بتسريع تصليحها وتحسين نوعيته ، وتصفية النواقص التنظيمية التكنيكية والاختلالات في تزويد المؤسسات المادى والتكنيكي . ان زيادة تناوب عمـل التجهيزات تنطوي احتياطات كبيرة . كذلك يمكن التوصل الى نتائج لا يستهان بها بزيادة سرعة عمل الآلات ، وتسريع عمليات الانتاج ، والخ . . ان توسيع استقلالية المؤسسات وامكانياتها المالية يفتح آفاقا ملائمة لأجل زيادة مردود الاموال الثابتة . ويصبح بإمكان المؤسسة ، بفضل اموالها بالذات وبفضل القروض ، ان تستعيض في الوقت المناسب من الاعتدة الشائخة باعتدة جديدة ، وتتخذ الاجراءات لتحديث التجهيزات في الاحوال التي تبرر بها نفسها اقتصاديا . وفي الوقت نفسه ، يرفع الدفع عن الصناديق الانتاجية الاساسية وعن الاموال الدائرة المادية مصلحة المؤسسات في استعمالها على نحو افضل .

ان الاموال الثابتة تتلف (تستهلك) تدريجيا في سياق استهلاكها الانتاجي . وهناك نوعان من التلف (الاستهلاك) : التلف المادى والتلف المعنوى . التلف المادى هو تلف الاموال الثابتة نتيجة لفعالها الفيزيائي او الكيماوى في سياق الانتاج ، او نتيجة لتأثير عوامل طبيعية . التلف المعنوى يحدث بقدر ما يتقدم التكنيك . وهذا يعنى انه لا يبقى من المفيد ، مع تطور التكنيك ، استخدام الآلات القديمة بالقياس الى آلات جديدة اكثر انتاجية وارخص ثمنا . وتكون النتيجة ان الآلات وغيرها من عناصر الاموال الثابتة تشيخ وتعتنق قبل ان تصبح غير صالحة فيزيائيا ، ماديا ، فلأجل تقليل الخسائر الملازمة لتلف الاموال الثابتة المعنوى ، يجب تحديث الاعتدة بصورة منهجية مبرمجة ، واستغلالها بكامل طاقتها ، وتصفية الوقت الميت (توقف الاعتدة عن العمل) ، الخ . .

ان تعويض الاموال الثابتة المستهلكة يتم على حساب اقتطاعات الاستهلاك ، التي تتألف من نقل جزء من قيمة الاموال الثابتة الى قيمة المنتج الجاهز ، يناسب درجة استهلاكها . فالمبالغ التي تدفعها مؤسسات الدولة الصناعية بشكل اقتطاعات الاستهلاك تستخدم الدولة قسما منها للاستعاضة عن الاموال الثابتة التالفة باموال ثابتة جديدة ، وتستخدم المؤسسات المعنية القسم الباقي لبعث الاموال الثابتة بعثا تاما .

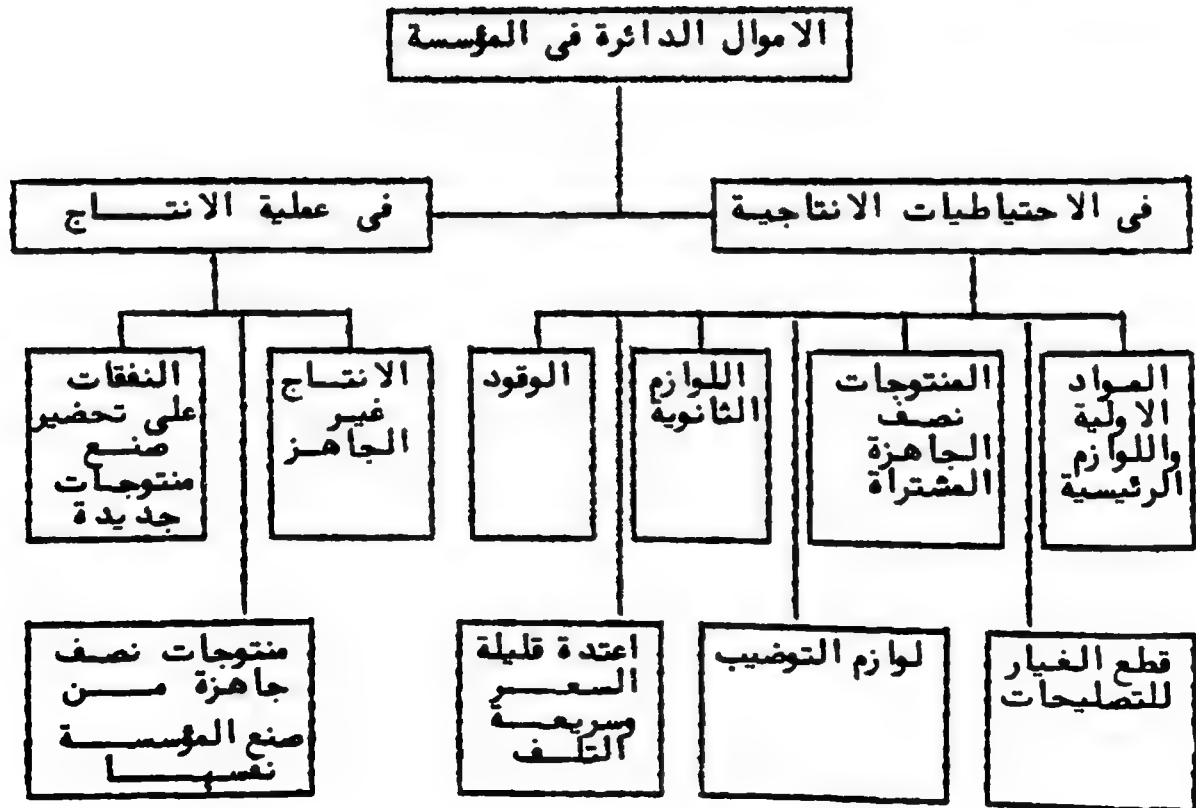
ان حجم الاموال الثابتة في مؤسسات الدولة ينمو بصورة رئيسية بفضل القسم المتراكم من الدخل الوطنى . فمن عام ١٩١٣ حتى عام ١٩٨٠ ، ازدادت الاموال الثابتة الانتاجية في الاتحاد السوفييتى بالاجمال الى اكثر من ٤٢ مرة وبلغت ١١٤٩ مليار روبل . وعلاوة على الاموال الثابتة الانتاجية ، توجد في الاقتصاد الوطنى

اموال ثابتة غير انتاجية ، اى اموال الدولة الاشتراكية او الكولخسوزات والتعاونيات التى تخدم الاستهلاك غير الانتاجى خلال جملة من السنين . وتشمل الاموال الثابتة غير الانتاجية : بيوت السكن ، الابنية والتجهيزات والمنشآت والاعتدة التابعة لمؤسسات وهيئات التعليم والصحة والبلديات والادارة والثقافة ، الخ . .

الاموال الدائرة

الاموال الدائرة هى ذاك القسم من وسائل الانتاج ، الذى يستهلك كليا فى سياق حلقة او دورة انتاجية ، وتنتقل قيمته كليا الى المنتج الجاهز .

ان الاموال الدائرة بتعبيرها العينى ، تشمل : ١ - الاحتياطات الانتاجية المخزونة - المواد الاولية ، اللوازم الرئيسية والثانوية ، الوقود ، المنتجات نصف الجاهزة المشتراة ، قطع الغيار للتصليحات الجارية ، الادوات القليلة السعر والتى تتلف بسرعة ، الاعتدة ، الخ . . ٢ - الانتاج غير الجاهز ، والمنتجات نصف الجاهزة ، والنفقات للسنوات المقبلة (نفقات على تحضير صنع منتجات جديدة ، الاعمال التحضيرية وغيرها من الاعمال محسوبة لمرحلة طويلة) . ومن الممكن ابراز تركيب الاموال الدائرة فى مؤسسات الدولة بالمخطط التالى :



علاوة على الاموال الثابتة والاموال الدائرية ، تحتاج المؤسسات الاشتراكية الى موارد اضافية لخدمة التداول . فان المنتجات المصنوعة في المؤسسات الاشتراكية تصرف بصورة مخططة ، ولقاء هذه المنتجات تحصل المؤسسات على المال . ومن هنا ينجم ان المؤسسة ذات الميزان الاقتصادي تجد تحت تصرفها كل حين بعينه (الى جانب الاموال الثابتة والاموال الدائرية الانتاجية) كمية معينة من المنتجات الجاهزة ، تنتظر تصريفها ، وموارد نقدية ناجمة عن تصريف المنتجات . ان احتياطات المنتجات الجاهزة والحاضرة للتصريف ، وكذلك الموارد النقدية الضرورية لشراء المواد الاولى والوقود ، الخ . ، تؤلف اموال التداول او صندوق التداول .

ان الاموال الدائرية واموال التداول تؤلف ، بتعبيرها النقدي ، الموارد الدائرية للمؤسسة . وهذان العنصران اللذان يؤلفان الموارد الدائرية يخدمان عملية تجديد الانتاج ، كل بطريقته : فان الاموال الدائرية تعمل في مجال الانتاج ، بينما تعمل اموال التداول في مجال التداول . ولكن الاموال الدائرية واموال التداول تعمل معا في نطاق دوران موارد المؤسسة .

ان الموارد الدائرية في المؤسسات الاشتراكية تنقسم الى موارد خاصة وموارد استقرائية . فالموارد الدائرية الخاصة تقدمها الدولة لمؤسساتها بالمعدل الادنى الضروري لتنفيذ برنامج الانتاج . اما حاجيات المؤسسة الى الموارد ، الحاجات التي تظهر في مراحل معينة من السنة ومرتبطة بالاحتياجات الموسمية من المواد الاولى والوقود ، وكذلك بنقل البضائع ، الخ . ، فتغطيها القروض من بنك الدولة ، اى موارد الاستقراض . والقرض الذى يمنحه بنك الدولة يسدد فى اجل معين بدقة (لا يزيد عن سنة) مرفقا بفائدة معينة .

ان الاموال الخاصة لا تمنح للمؤسسة الا بالمعدل الادنى ، وذلك قصد حفزها على توفير هذه الاموال المعدة للانفاق وتعجيل دورانها .

دوران الموارد الدائرية

ان دوران الموارد الدائرية علامة من العلام ذات الطابع التعميمى التى تصف الجانب الاقتصادى من نشاط المؤسسات والهيئات الاقتصادية . فان الموارد الدائرية الخاصة بالمؤسسات والهيئات الاقتصادية تتصف بحركة دائرية لا انقطاع فيها وتنتقل بالتوالى عبر ثلاثة اطوار . وهذه الحركة الدائرية غير المنقطعة تشكل دوران الموارد الدائرية .

فى الطور الاول من الدوران ، تتحول الموارد الدائرية لدى مؤسسة الدولة من الشكل النقدى الى شكل احتياطات انتاجية ، اى انها

تتحول الى وسائل انتاج معدة للانتاج .
وفى الطور الثانى من الدوران ، تستهلك الاحتياطيـات الانتاجية وتحول الى بضائع جاهزة . وهنا ، تصبح الموارد الدائرة فى مجال الاستهلاك المنتج . وفى الطور الثالث ، يتم تصريف البضائع التى تنتجها المؤسسة ، وتكتسب الموارد الدائرة الشكل النقدي . ومن جديد ينفق النقد على شراء الاحتياطيـات الانتاجية ، الخ . ، اى ان كل الدوران يتكرر .

ان الوقت الذى تنتقل فيه الموارد الدائرة عبر اطوار دورانهـا المتتالية بشكل كامل دورتها (او حلقتها) . ان التعجيل فى دوران الموارد الدائرة يتيح للمؤسسة ذات الميزان الاقتصادى ان تخفف احتياطيـات المواد الاولى واللوازم وغيرها من القيم المادية المستهلكة فى الانتاج . وهكذا تتوافر الامكانية لتحرير قسم من الموارد الدائرة من اجل توسيع الانتاج فى المؤسسة المعنية او لاستخدامه فى مشروع اخرى من الاقتصاد الوطنى .

ان سرعة دوران موارد المؤسسة رهن بمدة الانتاج ومدة التداول (بشكل احتياطيـات من المنتجات الجاهزة للتصريف ، الخ .) . ولهذا فان العناصر الرئيسية التى تعجل دوران الموارد الدائرة ، هى تخفيض مدة الانتاج ومدة التداول ، وكذلك تصفية الاحتياطيـات التى تتجاوز المعدلات المقررة . وانه لهائل ذلك الدور الذى يضطلع به تعجيل دوران الموارد بالنسبة للاقتصاد الوطنى .

٣ - نفقات الانتاج ونظام الاسعار

كلفة الانتاج وتركيبها فى الاقتصاد الاشتراكى

فى المجتمع الاشتراكى ، تتألف قيمة المنتج من ثلاثة اقسام : ١ - قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ؛ ٢ - قيمة المنتج الناشئ عن العمل الضرورى ؛ و ٣ - قيمة المنتج الناشئ عن العمل الزائد .
ان قيمة المنتج فى المجتمع الاشتراكى تؤلف نفقات الانتاج الاجتماعية . ان القسمين الاولين من نفقات الانتاج الاجتماعية يؤلفان كلفة (نفقة) الانتاج فى المؤسسات الاشتراكية . والقسم الثالث من القيمة يؤلف الدخل الصافى فى المجتمع .
صحيح ان كلفة الانتاج فى المؤسسة الاشتراكية لا تخطط بصورة مركزية ، ولكنها تتسم باهمية كبيرة على صعيد الاقتصاد الوطنى . ولحسابها شأن كبير من حيث تطبيق الميزان الاقتصادى .
يجب التمييز فى الصناعة بين ما يسمى كلفة الانتاج المصنعية التى تشمل نفقات المؤسسة لصنع المنتج ، وما يسمى كلفة الانتاج الكاملة التى تشمل ، علاوة على كلفة الانتاج المصنعية ، جميع النفقات التى تنفقها

مؤسسة معنية ومتطلبها بيع المنتج ، وكذلك النفقات التى تتطلبها اغراض اخرى (النقل ، التوزيع ، النفقات الادارية والاقتصادية للتروستيات والمجمعات ، النفقات اللازمة لاعداد الملاكات والدعاية التكنيكية وتسديد خدمات معاهد الابحاث العلمية) .

فما هو اذن بنيان كلفة الانتاج الصناعى ؟
ان جميع نفقات المؤسسة على صنع المنتج تصنف حسب علائقها الاقتصادية ووفقا لتركيب عناصر الانتاج الاساسية ، فى الفئات المتشابهة التالية :

- ١ - الاجور والمبالغ المضافة الى الاجور .
- ٢ - النفقات المخصصة للمواد الاولية ، واللوازم ، والوقود ، والطاقة .
- ٣ - مبالغ الاستهلاك التى تعوض قيمة القسم المستهلك من الاموال الثابتة .
- ٤ - النفقات المصنعية العامة والنفقات المشغلية التى تتطلبها قيادة الانتاج وخدمته .

ان نصيب مختلف العناصر فى كلفة الانتاج غير متساو وهو يتوقف على احوال الفرع الانتاجى وخصائصه ، وتجهيزه التكنيكي ، وتنظيم الانتاج والعمل .

ان السبل الاساسية التى تؤهل الى تخفيض كلفة الانتاج وتضمن التوفير فى نفقات العمل الاجتماعى فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى ، هى : رفع انتاجية عمل العمال ، التخفيض فى نفقات المواد الاولية واللوازم والوقود والطاقة بكل وحدة من المنتجات ، تخفيض النفقات الادارية ونفقات ادارة الاقتصاد .

اى دور يضطلع به تخفيض كلفة الانتاج فى الاقتصاد الوطنى ؟ قبل كل شئ ، على تخفيض كلفة الانتاج ، لا تتوقف ربحية المؤسسات وحسب ، بل تتوقف ايضا تنمية التكديسات من اجل تجديد الانتاج الاشتراكى الموسع وزيادة رفاهية الشعب المادية والثقافية . ولهذا يتسم النضال من اجل تخفيض كلفة الانتاج باهمية كبيرة .

ان المنتجات التى تنتجها المؤسسات الاشتراكية تدخل حلبة التداول فى الاقتصاد الوطنى باسعار محددة . والفرق بين اسعار هذه المنتجات وتكاليف المؤسسات الاشتراكية على انتاجها وتصريفها يشكل دخل المجتمع الصافى .

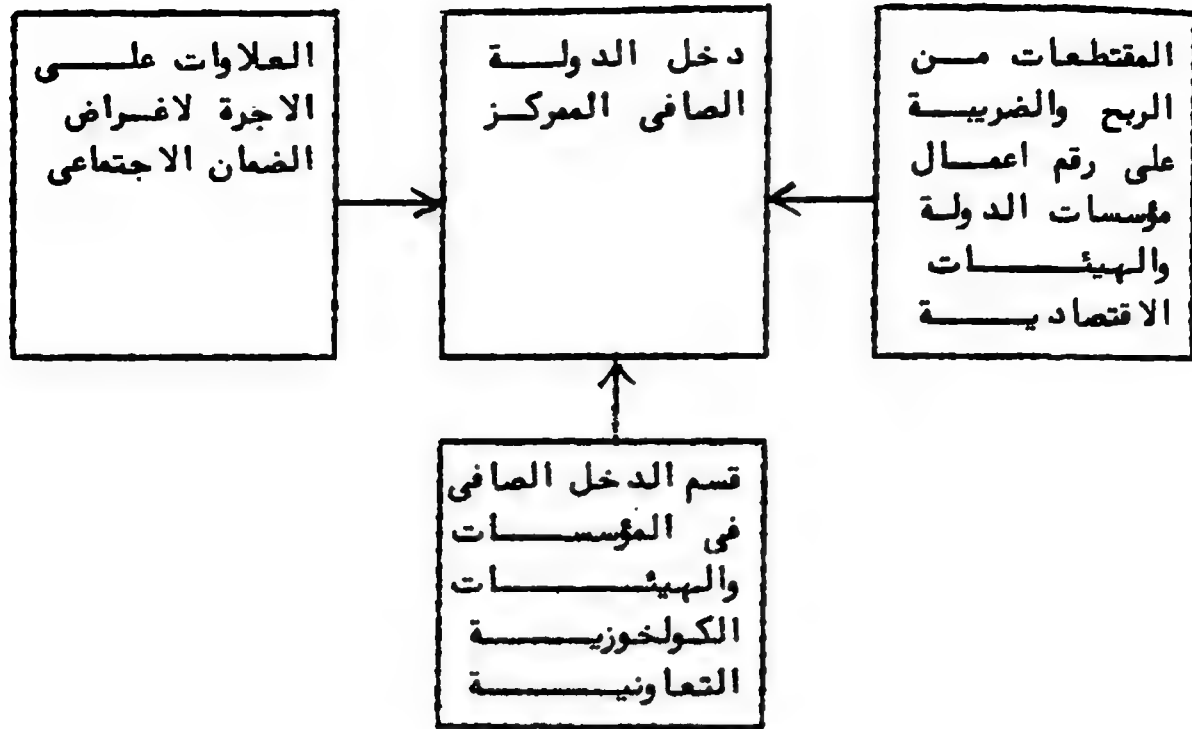
الدخل الصافى وشكله

الدخل الصافى هو التعبير النقدى لقيمة المنتج الزائد الذى خلقه العمل الزائد فى المجتمع الاشتراكى بمجمعه .

ان الدخل الصافى فى المجتمع ، شأنه شأن الدخل الوطنى بكيته ، ينشأ فى فروع الانتاج المادى . فالدخل الصافى الذى ينشأ فى مؤسسات الدولة يبقى جزء منه تحت تصرف هذه المؤسسات

(بشكل الربح) ، بينا يعطى الجزء الآخر الى الدولة . والدخل الصافي ينشأ ايضا فى الكولخوزات . ويبقى قسم منه تحت تصرفها . وينتقل القسم الآخر الى الدولة عن طريق آلية الاسعار وضريبة الدخل .

تشكل دخل الدولة الصافي المركز



يظهر الدخل الصافي بشكلين اساسيين : دخل الدولة الصافى المركز ودخل مؤسسات الدولة (والكولخوزات) الصافى .
 ان دخل الدولة الصافي المركز يمثل قسما من قيمة المنتج الزائد فى المجتمع الاشتراكي يتركز فى يد الدولة من اجل تأمين حاجات الشعب بأسره . ويعود هذا الدخل الى ميزانية الدولة عن طريق الضريبة على رقم الاعمال ، والاقتطاعات من الارباح ، والمبالغ المضافة الى الاجور والمعدة لتأمين حاجات الضمانات الاجتماعية ، والضريبة على دخل المؤسسات التعاونية ، الخ . .
 ان دخل الدولة الصافي المركز ينفق على تلبية حاجات الشعب كله ، وعلى تمويل اعمال البناء الكبرى ، وعلى تغطية النفقات التى يقتضيها الدفاع عن البلاد ، والتثقيف ورعاية الصحة ، وتأمين المعاشات ، والنفقات الادارية ، الخ . .

ان دخل مؤسسة الدولة الصافي (الربح) هو القسم الذى يبقى للمؤسسة من قيمة المنتج الزائد . ان مقدار دخل المؤسسة الصافي يتوقف على درجة تنفيذ الخطة وتجاوزها ، وعلى تخفيض كلفة الانتاج . ويقدر ما تحسن المؤسسة العمل وتقل كلفة الانتاج ، بقدر ما يزداد

الدخل الصافي. وهذا ما يؤمن مصلحة جميع العاملين المادية في زيادة ريعية الانتاج .

الربح وتوزيعه بين الدولة والمؤسسة

ان الربح في المجتمع الاشتراكي هو جزء من دخل المجتمع الصافي يبقى وينفق في هذه المؤسسة او تلك . والربح هو احدى العلامات التعيمية التي تعبر عن فعالية نشاط المؤسسات الاقتصادية . ان طبيعة الربح الاجتماعية في ظل الاشتراكية تختلف عنها في ظل الرأسمالية . فان الربح في ظل الرأسمالية يعبر عن التناقضات التنافسية بين العمل والرأسمال . اما في ظل الاشتراكية ، فهو نتيجة للعمل المشترك الجماعي الذي يقوم به اناس احرار من الاستثمار . والربح في ظل الرأسمالية هو الهدف الوحيد والدافع المحرك لنشاط رب العمل الرأسمالي . اما في ظل الاشتراكية ، فان الربح هو وسيلة لاجل تطوير الانتاج بغية زيادة رفاهية الشعب على الدوام .

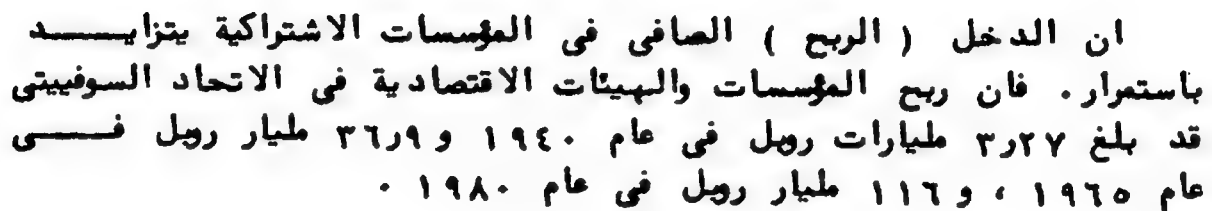
ان توزيع الربح على افضل نحو بين الدولة والمؤسسات يتسم باهمية كبيرة . فمن الربح تحيل المؤسسة الى دخل الدولة الصافي المركز عن طريق الميزانية مدفوعات لقاء الصناديق الانتاجية . وهذه المدفوعات تبلغ في صناعة الاتحاد السوفيتي ، كقاعدة ، ٦ ٪ من قيمة الاموال الثابتة والموارد الدائرة . ان المدفوعات عن الصناديق تعبر عن العلاقات الاقتصادية بين المجتمع بأسره ومختلف المؤسسات من حيث استعمال موارد الشعب المخصصة لها . ووظيفتها الاساسية حفـز الاستفادة على نحو افضل من الصناديق الانتاجية .

واذا بلغت ريعية هذه او تلك من اصناف المنتوجات درجة خارقة العلو، فمن الممكن احوالة قسم من الربح الى الميزانية بصورة مدفوعات مثبتة (ريعية) . ان وجود المدفوعات المثبتة (الريعية) يفسره وجود ربح زائد عند المؤسسات ، وخاصة منها مؤسسات فروع الاستخراج ، وذلك حين يتأمن المستوى الرفيع لانتاجية العمل ، لا بفضل نتائج النشاط الاقتصادي ، بل بفضل العوامل الطبيعية . مثلاً . ان النفقات في حال استخراج الفحم في الهواء الطلق ستكون دائماً ادنى من النفقات في المناجم . ولهذا يحال قسم من الربح يعبر عن الفرق بين النفقات الضرورية اجتماعياً والنفقات الفردية في حال الانتاج في ظروف طبيعية اكثر ملائمة ، الى ميزانية الدولة بصورة مدفوعات مثبتة (ريعية) .

كذلك تدفع المؤسسات الفوائد الى المصرف عن القروض التي تنالها .

بعد هذه المدفوعات والبدلات ، يبقى الربح الصافي (الميزاني ، الحسابي) الذي يشكل مصدر تشكيل صناديق الحفز الاقتصادي الثلاثة : صندوق التشجيع المادي ، صندوق الاجراءات الاجتماعية

ويمكن تبين نظام توزيع الربح بالمخطط التالي :



يضع الميزان الاقتصادي المؤسسات الاشتراكية في وضع يتعين عليها فيه ان تسعى الى تحقيق اكبر توفير في مواردها وان تكون ريعية .
ان ريعية (دخيلة) المؤسسة يعنى انه ينبغي للاموال التي تحصل عليها المؤسسة من تصريف منتوجها ، لا ان تعوض النفقات وحسب ، بل ان تؤمن كذلك جني ربح . فاذا تجاوزت نفقات المؤسسة لانتاج المنتج النفقات الضرورية اجتماعيا ، فان هذه المؤسسة لن تتمكن من تغطية نفقاتها ، وتضئ بالخسائر . والعكس بالعكس . فان المؤسسة التي توازي نفقاتها النفقات الضرورية اجتماعيا او التي تكون ادنى منها هـــــــى مؤسسة ريعية . ان الدولة الاشتراكية تنطلق في نشاطها لتخطيط الاقتصاد من ضرورة تأمين الريعية في جميع المؤسسات وفي الفرع المعنى برمته .
تحدد الريعية نسبة مستوى الربح . ومن الممكن حسابها بطريقتين .

اولا ، بوصفها نسبة الربح الى نفقات المؤسسة (كلفة) :

$$م ر = \frac{ك ر}{ك ا}$$

حيث م ر = معدل الربعية ،
ك ر = كمية (مقدار) الربح ،
ك ا = كلفة الانتاج .

ان هذه الطريقة لتحديد الربعية محدودة في الوقت الحاضر لانها لا تعكس كليا فعالية نشاط المؤسسة الاقتصادي ؛ ففيها لا ينعكس او يكاد استعمال الصناديق الانتاجية الاساسية . وهذه الطريقة يجرى تطبيقها لاجل تحديد ربعية مختلف اصناف المنتجات ولدن تخطيط اسعارها .

ثانيا . تحدد الربعية بوصفها نسبة الربح الى مجمل الصناديق الانتاجية الاساسية والى الموارد الدائرة المقررة حسب المعدلات فسي المؤسسة . وهي تحسب بالمعادلة التالية :

$$م ر = \frac{ك ر}{ص}$$

حيث م ر = معدل الربعية ،
ك ر = كمية (مقدار) الربح ،
ص = قيمة الصناديق الانتاجية والموارد الدائرة المقررة حسب المعدلات .

ان مؤشر الربعية هذا يحدّد في المقام الاول درجة الاستفادة الفعالة من الصناديق الانتاجية في المؤسسة .
لنفترض مؤسستين تملكان صناديق انتاجية اساسية متساوية ، بمبلغ ٣٠ مليون رول لكل منهما . ولكن احدهما جنت في غضون سنة ربحا قدره ١٠ ملايين رول ، والثانية ١٢ مليون رول . ان مستوى الربعية عند المؤسسة الاولى يبلغ :

$$(١٠٠ \times \frac{١٠}{٣٠}) = ٣٣.٣ \%$$

وبلغ عند المؤسسة الثانية :

$$(١٠٠ \times \frac{١٢}{٣٠}) = ٤٠ \%$$

ومن هنا ينجم ان المؤسسة الثانية قد استعملت صناديقها الاساسية بمزيد من الفعالية .

ان هذه الطريقة لحساب مستوى الربعية يسهم فى زيادة مصلحة جماعات المؤسسات فى تحسين الاستفادة من الصناديق الانتاجية الاساسية وفى تخفيض نفقات العمل الحى والعمل المتبلور .
ان مستوى ربعية المؤسسة رهن باسباب كثيرة . اولا ، بجميع العوامل التى تؤثر فى كلفة الانتاج ، ثانيا ، بنصيب الآلات والآلات - الادوات ، والتجهيزات العاملة فى مجمل مقدار الصناديق الانتاجية الاساسية ، ثالثا ، بسعر المنتج ، ونوعية البضائع ، وظروف التوريد والتصرف ، والخ . .

ان ازدياد ربعية بعض المؤسسات فى ظل الاشتراكية لا يتناقض مع مصالح المؤسسات الاخرى بل يخلق ، على العكس ، الشروط لاجل تطوير الاقتصاد الوطنى كله بوتائر متسارعة فى المستقبل خلال سنوات عديدة . ان ربعية المؤسسات الاشتراكية لا يتعرض للتقلبات العفوية ، الصدفية ، فى الاسعار ، اذ ان ادارة الاقتصاد المخططة تؤمن تصريف المنتج باسعار مخططة ثابتة .

نظام الاسعار

يجرى تصريف منتج الصناعة الاشتراكية بموجب اسعار مخططة مقرر سلفا . والمبدأ الاساسى لتقرير الاسعار فى ظل الاشتراكية هو اقرار الاسعار بصورة منهجية مع مراعاة تكاليف الانتاج الاجتماعية اى على اساس قيمة البضاعة . ان السعر فى المجتمع الاشتراكى ينحرف عن القيمة ، ولكن هذه الانحرافات لا تحدث بصورة عفوية ، بل تقررها الدولة لاجل تطوير الاقتصاد الوطنى . وقد جاء فى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى : " يجب ان تعبر الاسعار ، بدرجة متزايدة ، عن نفقات العمل الضرورية اجتماعيا ، وتؤمن تغطية نفقات الانتاج والتداول وربحا معيناً لكل مؤسسة تعمل بصورة عادية " .

وفى المجتمع الاشتراكى ، يميزون بين اسعار الجملة لمنتجات المؤسسات والصناعة ، واسعار الشراء الواحدة للمنتجات الزراعية ، واسعار المفرق فى تجارة الدولة والتجارة التعاونية واسعار المفرق فى السوق غير المنظمة .
ان سعر الجملة فى الاتحاد السوفييتى يشمل كامل كلفة الانتاج وربح المؤسسة الصناعية ، ونفقات وبيع هيئة التصريف . واذا كان يخضع صنف معين من البضاعة لضريبة التداول (رقم الاعمال) ، فان سعر الجملة يشمل كذلك ضريبة التداول .
ويمكن الارباب عن الصلة المتبادلة بين انواع اسعار المنتج الصناعى بالمخطط التالى :

كلفتة المصنوعة	الربح	ضريبة التداول	عسلاوة التصريف	العلاوة التجارية
سعر الجملة للمؤسسة				
سعر الجملة للصناعة				

سعر المفرق

تتوارد ضريبة التداول الى الميزانية اساسا من الفروع التي تنتج
سلع الاستهلاك الشخصي وكذلك من جملة من فروع الصناعة الثقيلة
(صناعة البترول ، صناعة الغاز ، صناعة الحديد والفولاذ ، صناعة المعدات
الكهربائية وغيرها) . ان العديد من منتجات الصناعة الثقيلة يباع
باسعار ادنى من قيمتها . وهذا يعنى ان قسما من الدخل الصافى
الناشئ فى فروع الصناعة الثقيلة يتحقق فى اسعار البضائع التى
تنتجها الصناعة الخفيفة بواسطة ضريبة التداول .

وعند اقرار اسعار الجملة ، تنطلق الدولة من ضرورة التعويض عن
نفقات المؤسسات المخططة على انتاج المنتج وضرورة تأمين ريعية
المؤسسات .

ونظام الاسعار تعزز الدولة الميزان الاقتصادى وتحفز تخفيض
تكاليف الانتاج وزيادة انتاج الاصناف الضرورية من البضائع .

٤ - الميزان الاقتصادى فى الكولخوزات

مبادئ الميزان الاقتصادى ، المدروسة اعلاه ، تطبق ايضا ، من حيث
الاساس ، فى الكولخوزات . ولكن الميزان الاقتصادى فى الكولخوزات
يرتدى اشكالا مختلفة بعض الشيء من اشكاله فى مؤسسات الدولة ، ومرد
هذا الى السمات الخاصة التى تعاز بها الملكية التعاونية الكولخوزية
والى عوامل الانتاج الطبيعية .

ان الميزان الاقتصادى يتطلب بالدرجة الاولى حساب الانتاج
الاجمالى فى الكولخوز نقدا . والانتاج الاجمالى هو كل الانتاج الذى
تنتجه الاستثمار التعاونية المعنية خلال السنة . ان قسما كبيرا من
هذا الانتاج يوضع قيد البيع فيؤلف الانتاج البضاعى للكولخوز . ومن

هذا الانتاج البضاعى ، يباع الجزء الاكبر من الدولة باسعار الشراء الاساسية التى تقررها الدولة لعدد من السنوات . و رغبة فى حفز تنفيذ خطط الدولة بعلاوة فيما يتعلق بجملة من المنتجات ، تقررت علاوة قدرها ٥٠ ٪ على سعر الشراء الاساسى للمنتجات المباعة علاوة على الخطة .

ان اسعار الشراء التى تقررها الدولة لكل نوع من المنتجات انما تقررها وفقا لمناطق البلاد ، وظروف الانتاج فى كل منطقة . مثلا ، ان سعر شراء الحبوب فى منطقة الاورال اعلى منه فى اوكرانيا ، لأن الظروف الطبيعية وغيرها من الظروف اكثر ملاءمة فى اوكرانيا لتسيير الزراعة ولأن نفقات العمل لانتاج كنتال من الحبوب فى اوكرانيا هى اقل .

ولتقدير ريعية الانتاج الكولخوزى يجب ايضا تحديد كلفة انتاج المنتج . ان كلفة المنتج الكولخوزى انما هى ، بالتعبير النقدى ، قسم من القيمة يعوض النفقات على وسائل الانتاج المستهلكة (العمل الماضى) ودفع اتعاب عمل الكولخوزيين (قسم من العمل الحى) . وهى تبين ما كلفه انتاج وتصريف هذا الصنف او ذاك من المنتجات .

ان كلفة المنتج الكولخوزى تنطوى على العناصر التالية من النفقات : قيمة الصناديق الاساسية المستهلكة فى سياق الانتاج (مقتطعات الاستهلاك) ، وقيمة المنتجات والمواد المستهلكة (من منتج الكولخوز او المشتراة) ، ونفقات دفع اتعاب العمل ، وغير ذلك من النفقات النقدية (للمأمريات والخ) .

يجرى حساب كلفة الانتاج الكولخوزى بالطريقة التالية : البسذار والاعلاف وسائر اللوازم من صنع الكولخوز تحسب بكلفة الانتاج ، والمسود المشتراة بالسعر الفعلى . وتلف الصناديق الانتاجية الاساسية (الجرارات ، السيارات ، الآلات الزراعية ، الخ .) يقدر بالمعدلات المقررة للسوفخوزات . والاجرة العينية التى يتقاضاها الكولخوزيون لقاء عملهم تقدر ايضا نقدا . ان الاجرة النقدية فى الكولخوز تسهل تطبيق طريقة الميزان الاقتصادى .

الكولخوز استشارة كبيرة . وادارته تتطلب حسابا نقديا دقيقا لجميع النفقات من اجل صنع المنتج . وتواجه الكولخوز مهمة التوصل الى تخفيض دائم فى كلفة المنتج الكولخوزى . ولهذا الغرض يجب قبل كل شىء زيادة انتاجية العمل علما بان الشرط الرئيسى لزيادتها بصرامة هو تكتيف الزراعة بالارتباط مع اشاعة الكيمياء فيها ، وتطوير الزراعة المروية ، وتطبيق المكننة الشاملة والكهربية الشاملة . ان تطوير الزراعة تطويرا مكثفا يتيح زيادة مردود الحقول وتربية المواشى زيادة كبيرة .

ان زيادة الانتاج الكولخوزى وتخفيض كلفته شرط ضرورى لتخفيض اسعار التخزين واسعار المفرق التى تعينها الدولة للانتاج الزراعى . ان اسعار التخزين التى تقررها الدولة ، تحسب بحيث ان الكولخوز الذى يبيع منتجاته من الدولة يغطى نفقاته ويحصل على دخل صاف

(ربح) ناشئ من الفرق بين سعر الشراء وكلفة الانتاج الكاملة .
ان دخل الكولخوز الصافي هو القسم من قيمة الانتاج الاجمالى ،
الذى يبقى بعد حسم جميع النفقات المترتبة لانتاجه ، اى بعد حسم
كلفة الانتاج . ان المقارنة بين نفقات الانتاج والمداخيل الحاصلة تتيح
تحديد الربعية الاقتصادية لانتاج هذا النوع او ذاك من السلع
الزراعية ، تحديد حصيلة النشاط الاقتصادى الذى يبذله الكولخوز بمجمله .
ان قسما من دخل الكولخوز الصافي يولف الربح الفرقى .

فان الكولخوزات التى تستثمر اراضى افضل او متوسطة من حيث
الخصوبة ، او واقعة على مسافة اقرب من محلات تصريف منتجاتها ، تتحمل
من نفقات النقل اقل ، وتحصل على دخل صاف اضافى بالنسبة
للكولخوزات التى تعمل فى احوال انتاجية طبيعية او غيرها اسوأ نسبيا .
وهذا القسم من الدخل الصافي يولف الربح الفرقى من الصنف الاول .
ولكنه يتشكل فى كولخوزات ايضا ربع فرقى من الصنف الثانى . وهو
يمثل القسم من الدخل الصافي ، الذى تحصل عليه الكولخوزات المتقدمة
نتيجة لاستغلال الارض على نحو احسن ، واستخدام التكنيك الجديد ،
والآلات ، واستعمال الاسمدة ، واتقان الطرائق الزراعية ، والخ . . . وهذا
ما يزيد انتاجية العمل ، ويخفض النفقات بكل وحدة من المنتج .
ان قسما من الربح الفرقى يبقى فى الكولخوزات والقسم الآخر يضى
الى ميزانية الدولة عبر نظام الاسعار وضريبة الدخل .

ان الكولخوزات تملك احتياطيها كبرى لتخفيض النفقات بكل وحدة من
المنتج . ان تخفيض النفقات بكل وحدة من المنتج استنادا الى زيادة
انتاجية العمل ، يضى الى تخفيض كلفة الانتاج وناماء الدخل الصافى
فى الكولخوز ، وارتفاع رفاهية الكولخوزيين باستمرار .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - اعط مواصفات الحلقة الاساسية من الميزان الاقتصادى للانتاج الاجتماعى فى ظل الاشتراكية .
- ٢ - فم يتلخص جوهر الميزان الاقتصادى ؟
- ٣ - بموجب اية مبادئ يتأمن الميزان الاقتصادى ؟
- ٤ - كيف تتأمن المصلحة المادية لكل شغل فى المؤسسة ولجماعة المؤسسة بمجملها ؟
- ٥ - فم يتلخص جوهر نظام التوزيع وتأثيره فى الميزان الاقتصادى ؟
- ٦ - ما هى اشكال الميزان الاقتصادى ؟
- ٧ - اعط مواصفات الاموال الثابتة والاموال الدائرة .
- ٨ - اعط مواصفات الموارد الدائرة ودورانها .
- ٩ - قيمة وكلفة منتج المؤسسات الاشتراكية . بنبة الكلفة وسبل تخفيضها .
- ١٠ - ما هو الدخل الصافى وما هى اشكاله ؟

- ١١ - ما هو الربح وكيف يتوزع بين الدولة والمؤسسة ؟
- ١٢ - ماذا تعنى الربعية وكيف تحسب ؟
- ١٣ - ما هو نظام الاسعار فى ظل الاشتراكية ؟
- ١٤ - ما هى خصائص الميزان الاقتصادى فى الكولخوزات ؟

الفصل السادس عشر

تجديد الانتاج الاشتراكى . الدخل الوطنى والنظام المالى والتسليفى

١ - تجديد الانتاج الاشتراكى

ما هو تجديد الانتاج الاشتراكى ؟

يقصد بتجديد الانتاج العملية الدائبة المستمرة ، غير المنقطعة
لانتاج الخيرات المادية وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها . وفى هذه
العملية ، يضطلع الانتاج بالدور الحاسم ، لأنه لا يمكن توزيع واستهلاك
الا ما تم انتاجه .

وتجديد الانتاج بسيط وموسع . وفى ظل الاشتراكية ، يجرى اتساع
مقاييس الانتاج ، بدأب واستمرار ، وتعاضمها سنة بعد سنة أى تجديد
الانتاج الموسع . ان عملية تجديد الانتاج لا تعنى فقط تجديد انتاج
الخيرات المادية وقوة العمل بدأب واستمرار ، بل تعنى ايضا تجديد
انتاج علاقات الانتاج .

يؤمن تجديد انتاج علاقات الانتاج الاشتراكية نمو وتوطد الملكية
الاجتماعية الاشتراكية بشكلها - ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره)
والملكية الكولخوزية التعاونية - والتقارب ومن ثم الاندماج بين هذين
الشكلين ، وتحولهما تدريجيا الى الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره
لوسائل الانتاج ، وتوسيع وترقية التعاون الرفاقى والتعااض بين الشغيلة ،
وتطوير الموقف الشيوى من العمل ، وتطوير الاشكال الشيوعية لتوزيع
الخيرات المعيشية تطورا تدريجيا .

وخلافا لتجديد الانتاج الرأسمالى ، يتسم تجديد الانتاج
الاشتراكى بسمة رئيسية قوامها انه يخضع لهدف نبيل هو تلبية حاجات
الشعب . اما فى النظام الرأسمالى ، فالهدف آخر وهو اثراء حفنة من

الملاكين الخاصين . ان تجديد الانتاج الاشتراكي يتطور فى مصلحة المجتمع بأسره ، وهذا ما ينفى امكانية نشوب ازمتا فيض الانتاج وظهور البطالة .

ومن سمات تجديد الانتاج الاشتراكي الاخرى ، تنامي الانتاج باستمرار . ان تجديد الانتاج الاشتراكي يجرى بصورة منهجية . وهذا يعنى ان تطور اى فرع من فروع الانتاج ، شأنه شأن تطور الانتاج الاجتماعى بمجموعه ، انما يجرى وفق خطة موضوعة سلفا . وفى سياق تجديد الانتاج الاشتراكي ، تتنامى القوى المنتجة بلا انقطاع . ومن حيث المضمون الاجتماعى ، يعنى تجديد الانتاج تجديد انتاج القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، ومن حيث النتيجة المادية ، يعنى عملية ابداع المنتج الاجتماعى الاجمالى .

المنتج الاجتماعى الاجمالى وتركيبه

ان تجديد الانتاج الاجتماعى الاشتراكي يؤدى الى نشوء المنتج الاجتماعى الاجمالى وبالتالى ، الى تكاثر الثروة الاجتماعية . ويقصد بالثروة الاجتماعية كل مجمل الخيرات المادية التى يملكها المجتمع . وهذه الخيرات المادية هى ثمرة النشاط الانتاجى الذى بذله وبهذله الجيل الحالى وهذله كذلك جميع الاجيال السابقة . ولكن تجدر الاشارة الى ان ثروة المجتمع لا تقتصر على الخيرات المادية المتراكمة بل تشمل كذلك الموارد الطبيعية وقيم المجتمع الروحية والثقافية ، والطاقة العلمية والتعليمية ، ومستوى كفاءة العاملين العام وتركيبهم ، وقدرة نظم الخدمات .

ان المنتج الاجتماعى الاجمالى يمثل كامل كمية الخيرات المادية التى ينتجها المجتمع خلال فترة معينة ، تكون عادة سنة (المنتج الاجتماعى السنوى) . ان المنتج الاجتماعى الاجمالى هو من صنع الشغيلة فى مجال الانتاج المادى : الصناعة ، الزراعة ، النقلات ، المواصلات - وكذلك من صنع شغيلة التجارة فى قسمها الذى تستمر فيه عملية الانتاج (التوضيب ، التصنيف ، الخزن ، النقل) . وعلاوة على العمل القائم فى الانتاج المادى ، يقوم فى النظام الاشتراكي قسم من العمل فى ميدان ادارة الدولة ، والثقافة ، والخدمات المعيشية ، والاسعاف الطبى . ان نشاط الشغيلة فى هذا الميدان لا يشترك مباشرة فى ابداع المنتج الاجتماعى الاجمالى ، ولكنه مفيـد اجتماعيا ، وضرورى للمجتمع ويساعد على ابداع المنتج الاجتماعى الاجمالى . فى المجتمع الاشتراكي ، ينمو المنتج الاجتماعى الاجمالى بطريقة منهجية ، ولا انقطاع ويؤثر عالية . فمن سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٨٠ ، ازداد المنتج الاجتماعى الاجمالى فى الاتحاد السوفيتى الى ١٣٦ مرة .

فما هى عوامل هذا النمو فى النظام الاشتراكي ؟

بما ان المنتج الاجتماعى الاجمالى يصنعه العمل فى فروع الانتاج المادى ، فان زيادته رهن بعدد العاملين فى هذا المجال . ولكن زيادة عدد العاملين هو السبيل الانتشارى لتنمية الانتاج سواء فسى مؤسسة بمفردها ام فى الاقتصاد الوطنى برمته . ولا يمكن اعتبارها المصدر الوحيد لنمو المنتج الاجتماعى الاجمالى . ويجب ان يؤخذ بالحسبان ان احتياطات زيادة عدد العاملين فى الانتاج المادى محدودة جدا .

ان العامل الرئيسى لنمو المنتج الاجتماعى الاجمالى هو نمو انتاجية العمل الاجتماعى على اساس التقدم العلمى والتكنيكى المتواصل ، وارتفاع درجة كفاءة العمال والكولخوزيين والمهندسين والتكنيكيين والمستخدمين ، والاستفادة بمزيد من العقلانية من الصناديق الانتاجية ، وتطبيق التنظيم العلمى للعمل والانتاج . وهذا السبيل المكثف لزيادة المنتج الاجتماعى الاجمالى غير محدود فى ظل الاشتراكية . ان تجديد انتاج المنتج الاجتماعى الاجمالى يتم سواء بشكله العيىنى المادى ، ام بشكل قيمته .

فمن حيث شكله العيىنى المادى ، يشمل المنتج الاجتماعى الاجمالى :

- ١ - وسائل الانتاج اى الوسائل ذات المقصد الانتاجى (الآلات ، المواد الاولى ، اللوازم ، الوقود ، الخ .) ،
 - ٢ - اشياء الاستهلاك الشخصى (الالبسة ، الاحذية ، الاغذية ، المساكن ، سلع الاستعمال المنزلى ، الخ .) .
- ان الاشياء المعدة للانتاج تستخدم لتجديد وسائل الانتاج المستهلكة ولتوسيع الانتاج (التراكم) باستمرار ، وتشكيل احتياطات الانتاج .

اما اشياء الاستهلاك الشخصى ، فتستخدم لتلبية حاجات الشغيلة العاملين فى الانتاج والمجتهدين حديثا الى الانتاج ، ولتلبية حاجات جميع اعضاء المجتمع غير القادرين على العمل ، ولانشاء احتياطات من سلع الاستهلاك لدى الدولة .

وهكذا فان الانتاج الاجتماعى ، بحكم مصير الاشياء المضمنة فسى المنتج الاجتماعى الاجمالى ، ينقسم الى قطاعين اساسيين : انتاج وسائل الانتاج (القطاع الاول) ؛ انتاج سلع الاستهلاك (القطاع الثانى) .

من حيث القيمة ، ينقسم المنتج الاجتماعى الاجمالى الى ثلاثة اقسام : ١ - قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ، وتنتقل هذه القيمة الى المنتج الجاهز ؛ ٢ - القيمة الناشئة حديثا والمعدة لاستهلاك الشغيلة الشخصى ؛ ٣ - القيمة الناشئة حديثا والمعدة لتوسيع الانتاج وانماء صندوق الاستهلاك الاجتماعى (العام) .

وكل من هذه الاقسام يقوم بدور خاص فى عملية تجديد الانتاج . فالقسم الاول يولف صندوقا يعوض (من حيث القيمة) وسائل الانتاج المستهلكة ، اى استهلاك المباني ، والمنشآت ، والآلات ، والآلات الادوات ، والاجهزة ، والمواد الاولى ، والوقود ، والكهرباء ، وغيرها من

العناصر المعدة للإنتاج .

والقسم الثانى من قيمة المنتج الاجتماعى يؤلف صندوقا يعوض نفقات قوة العمل ، اى الاشياء التى يستهلكها شغيلة الإنتاج المادى .
والقسم الثالث من المنتج الاجتماعى الاجمالى يجسد قيمة المنتج الزائد ويؤلف صندوقا يعوض نفقات القطاع غير المنتج ويؤمن كذلك انشاء صندوق لتوسيع الإنتاج (صندوق التراكم) .

شروط تصريف المنتج الاجتماعى الاجمالى

. يتم تصريف المنتج الاجتماعى الاجمالى السنوى بطريقة مخططة ، بالتبادل بين القطاعين الاول والثانى ، وكذلك فى داخل كل من القطاعين .

لنر اولا كيف يتم تصريف المنتج الحاصل فى مؤسسات القطاع الاول . لتجديد عملية الإنتاج فى القطاع الاول هدأب واستمرار ، من الضرورى التعويض بلا انقطاع عن وسائل الإنتاج التى استهلكت فيه . وهذه العملية تجرى بالتبادل بين شتى الفروع فى داخل هذا القطاع . مثلا ، تقدم صناعة استخراج الفلزات الحديدية وصناعة الفحم المسود الاولى والوقود لصناعة التعدين ؛ وصناعة التعدين تقدم المعدن لصناعة بناء الآلات وتحصل بالمقابل على الاعدة ، الخ . . ان فروع القطاع الاول تتبادل فيما بينها ، بصورة منهجية دائمة ، وسائل الإنتاج الضرورية لمواصلة عملية الإنتاج فى هذه الفروع . هكذا يتم تصريف قسم من منتج القطاع الاول .

والقسم الثانى من منتج القطاع الاول معد للتعويض عن وسائل الإنتاج المستهلكة فى القطاع الثانى . واخيرا ، القسم الثالث من منتج القطاع الاول ، الذى يتجسد فيه العمل الزائد ، يعضى الى توسيع الإنتاج فى القطاعين الاول والثانى .

وفى القطاع الثانى ، كما فى القطاع الاول ، يتم تصريف قسم من المنتج عن طريق التبادل الداخلى بين شتى فروع هذا القطاع ، ويستهلكه الشغيلة العاملون فى فروع هذا القطاع . والقسم الثانى منه معد لاستهلاك شغيلة القطاع الاول . وقسم معين من منتج القطاع الثانى يعضى الى الشغيلة الداخلين جديدا فى مضمار الإنتاج ، والسى تلبية اعضاء المجتمع العاملين فى القطاع غير المنتج واطفاء المجتمع غير القادرين على العمل .

وبين القطاعين الاول والثانى ، يجرى التبادل بصورة منهجية . فالقطاع الاول يقدم لفروع القطاع الثانى الآلات ، والآلات - الادوات ، والاجهزة ، والوقود ، واللوازم ، الخ . ، لكى يجدد وسائل الانتاج المستهلكة ويوسع الإنتاج . والقطاع الثانى يقدم للقطاع الاول سلع الاستهلاك لكى يؤمن حاجات الشغيلة الشخصية فى القطاع الاول ويزيد صندوقهم للاستهلاك ، بالارتباط مع تنامى الاستهلاك ومع اهداف توسيع

جميع فروع الانتاج فى القطاع الاول ، واجتذاب شغيلة جدد الى هذا القطاع .

وهكذا تقوم ، بشكل عيى وشكل نقدى ، حركة دائبة من التبادل بين جميع العناصر التى تؤلف المنتج الاجتماعى الاجمالى .
ولتحقيق تجديد الانتاج الاشتراكى الموسع ، دون خلل ولا توقف ، لا بد من الشروط التالية :

اولا ، ان يكون المنتج السنوى فى القطاع الاول ، المؤلف من وسائل الانتاج ، كافيا من حيث قيمته وشكله العيى : أ - للاستعاضة (تجديد) كليا ، عينا وقيمة ، عن موارد الانتاج المستهلكة فى القطاعين الاول والثانى فى سياق ابداع المنتج الاجتماعى الاجمالى ؛
ب - لزيادة الصناديق الانتاجية فى القطاعين وفقا للحاجات الاجتماعية النامية ، اى لتكديس وسائل الانتاج الضرورية لتوسيع مقاييس الانتاج ؛
ج - لانشاء المخزونات والاحتياطيات الضرورية اجتماعيا من الموارد الانتاجية .

ثانيا ، ان يكون المنتج السنوى فى القطاع الثانى ، المؤلف من سلع الاستهلاك ، كافيا من حيث شكله العيى وقيمته : أ - لتزويد شغيلة قطاعى الانتاج الاشتراكى ، العاملين منذ حين او الداخلين جديدا فى مضمار الانتاج ، بسلع الاستهلاك ، حسب المبدأ القائل : " لكل حسب عمله " ، ب - لتزويد الشغيلة العاملين فى القطاع غير المنتج (الادارة ، التعليم ، رعاية الصحة ، الخ .) بسلع الاستهلاك ، حسب المبدأ نفسه ؛
ج - لانشاء المخزونات والاحتياطيات الضرورية اجتماعيا من سلع الاستهلاك .

ومراعاة هذه الشروط فقط ، يمكن تأمين تجديد الانتاج الموسع للمنتج الاجتماعى الاجمالى .

افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج

هناك شرط هام جدا وضرورى لتحقيق تجديد الانتاج الاشتراكى الموسع هو افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج (القطاع الاول) اى تطويره بمزيد من السرعة ، بالنسبة لانتاج وسائل الاستهلاك (القطاع الثانى) . ولتوسيع الانتاج ، من الضرورى اولا انتاج وسائل الانتاج بكمية لا تكفى للاستعاضة عن وسائل الانتاج المستهلكة فى سياق الانتاج وحسب ، بل تكفى ايضا لزيادة حجم الانتاج فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى .

لقد كان لينين يعتبر افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج بالنسبة لانتاج سلع الاستهلاك ، القانون الاقتصادى لتجديد الانتاج الموسع .
فما هو هذا القانون ؟

ان تطور القوى المنتجة والتقدم التكنيكى فى المجتمع يرافقهما ارتفاع حصة العمل المتبلور (الماضى) فى المنتج الاجتماعى وانخفاض

حصة العمل الحى . واكثر فاكتر يحل العمل الآلى محل العمل اليدوى ، وهذا ما يؤول الى زيادة انتاجية العمل ، وبالتالي الى زيادة ابعاد الانتاج وحجمه . ان افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج تعنى احلال العمل الآلى محل العمل اليدوى ، وتتجسد عامة بالتقدم التكنيكي فى نطاق الصناعة الآلية . وهى نتيجة التقدم التكنيكي وشرطه ايضا ، ان تجديد الانتاج الموسع ، المرتكز على التقدم التكنيكي ، وثيق الارتباط بافضلية تطوير انتاج وسائل الانتاج .

خلافا لما هى الحال فى النظام الرأسمالى ، تكتسب افضلية تطوير انتاج وسائل الانتاج فى النظام الاشتراكى مضمونا نوعيا جديدا ، فهى لا تتحقق بطريقة عفوية ودورية ، بل بطريقة واعية ، منهجية ، دائمة ، ولا تستخدم لاغناء الرأسماليين ، بل لتأمين استمرار الارتفاع فى رفاهية الشعب بأسره .

ولا يمكن بلوغ هدف الاشتراكية الا بافضلية تطوير انتاج وسائل الانتاج . فان الصناعتين الخفيفة والغذائية والزراعة ، التى تلبى حاجات الناس الى سلع الاستهلاك ، لا تستطيع ان تتطور بنجاح وتوسع انتاجها الا اذا مدها القطاع الاول بكميات كافية من شتى انواع الآلات ، والكهرباء ، والمواد الأولية ، وكان التقدم التكنيكي مضمونا فى هذه الفروع . فلزيادة انتاج المنسوجات مثلا ، يجب اولا انتاج مزيد من اموال الحياكة الكبيرة المردود وغيرها من الآلات والاجهزة . وفى الاتحاد السوفيتى تزيد الصناعة الثقيلة ، سنة بعد سنة ، انتاج التجهيزات والخامات لاجل الصناعة الخفيفة . ومقادير اكبر فاكبر يزداد انتاج بضائع الاستهلاك الشعبى . ولذا لا وجود لاي تضاد بين القطاع "أ" والقطاع "ب" . ومن الامثلة الساطعة على ذلك ، استعمال منتجات الكيمياء فى الاقتصاد الوطنى الذى يشمل ميدان الانتاج وميدان الاستهلاك ، القطاع الاول والقطاع الثانى من الانتاج الاجتماعى .

ان تعجيل وتأثر نمو القطاع الثانى لا يعنى ان قانون افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج يفقد قوته . فقد جاء فى قرارات المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى : "بوتأثر اسرع يجب تطوير الفروع التى تؤمن التطورات البنيوية التقدمية فى الاقتصاد الوطنى ، وتجديد الانتاج الموسع الثابت والمتوازن" .

٢ - الدخل الوطنى وتوزيعه فى النظام الاشتراكى

الدخل الوطنى

الدخل الوطنى فى النظام الاشتراكى هو جزء من المنتـج الاجتماعى الاجمالى يبقى بعد الاستعاضة عن وسائل الانتاج

المستهلكة ويحتوى العمل الحى المبذول حديثا .
والدخل الوطنى ، من حيث شكله العينى ، المادى ، يتألف من قسم
من وسائل الانتاج المنتوجة حديثا ومن كل سلع الاستهلاك المنتوجة
حديثا . وهو يستخدم - أولا ، كمصدر لصندوق استهلاك العاملين فى
مجال الانتاج المادى ، فيؤمن تجديد انتاج قوة العمل ؛ ثانيا ، كمصدر
لتوسيع الانتاج وتشكيل الاحتياطات الضرورية لاجل القيام بلا انقطاع
ولا خلل بعملية تجديد الانتاج الاجتماعى الموسع ؛ ثالثا ، كمصدر لاعالة
ميدان الانتاج غير المادى . وما ان الانتاج البضاعى قائم فى ظل
الاشتراكية ، فان الدخل الوطنى يرتدى ، علاوة على الشكل العينى ،
شكل القيمة ، شكل النقد ، ويتجلى ويقاس بواسطة النقد . ان مقدار
الدخل الوطنى يحسب بالاسعار المقارنة ، ويسمى الحجم الطبيعى
(المادى) للدخل الوطنى .

ان الدخل الوطنى فى المجتمع الاشتراكى يختلف اختلافا جذريا
من الدخل الوطنى فى المجتمع الرأسمالى ، من حيث طبيعته الاقتصادية ،
ومصادره ، ومبدأ توزيعه وطابع استخدامه .
فى النظام الرأسمالى ، فان الدخل الوطنى ينشأ عن استثمار
الجاهل الكادحة ، وتتصرف به الطبقات المستثمرة ، ويستأثر الرأسماليون
وكبار الملاكين العقاريين بالقسم الاكبر منه ، بينما يبقى القسم الاصغر
للشغيلة .

اما فى النظام الاشتراكى ، فان الدخل الوطنى هو من صنع
الشغيلة المتحررين من الاستثمار ؛ وهو يخص الشغيلة بكليته . وفى
النظام الاشتراكى ، تتوافر جميع الشروط الضرورية لتنامى الدخل الوطنى
بسرعة واستمرار . وفى الاتحاد السوفيتى ازداد الدخل الوطنى فى
عام ١٩٨٠ الى ١٤ مرة بالقياس الى عام ١٩٤٠ . وفى عام
١٩٨٥ ، سيزداد الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفيتى ١٨ - ٢٠ %
بالقياس الى عام ١٩٨٠ .

ان الدخل الوطنى فى النظام الاشتراكى ينمو قبل كل شئ
بفضل ارتفاع انتاجية العمل . وفى هذا المجال ، تعود اهمية كبيرة الى
تطوير العلم والثقافة ، وتجربة الناس المتراكمة فى حقل الانتاج ، ومستوى
معارف وكفاءة شغيلة المجتمع الاشتراكى .

فى الاتحاد السوفيتى ، يفضى ارتفاع انتاجية العمل الى تشكيل
القسم الاعظم من مجمل زيادة الدخل الوطنى . وهذا العامل هو العامل
الحاسم فى انشاء الدخل الوطنى . فيقدر ما ترتفع انتاجية العمل ،
بقدر ما يتعظم الحجم المادى للمنتج الاجتماعى الاجمالى ، ويقدر ما
يتعظم بالتالى كامل مجموع الدخل الوطنى .

وهناك عامل ثان لنمو الدخل الوطنى فى المجتمع الاشتراكى ، هو
ازدياد عدد الشغيلة العاملين فى فروع الانتاج المادى . ولكن هذا
العامل محدود . والى جانب ذلك ، ينمو على الدوام عدد الافراد
العاملين فى الميدان غير المادى .

ان النظام الاشتراكى للاقتصاد الوطنى يؤمن استخدام موارد المجتمع من اليد العاملة على خير وجه عقلاى، نظرا لتصفية البطالة فى المجتمع الاشتراكى ولأنه تتوافر الامكانية لاستخدام اليد العاملة بصورة منهجية وفقا لحاجات المجتمع .

وهناك اخيرا عامل ثالث لنمو الدخل الوطنى هو توفير وسائل الانتاج . ان التوفير فى نفقات المواد الاولية والوقود واللازم بـكل وحدة من المنتج واستخدام الاعتدة والمساحة الانتاجية بمزيد من الفعالية بخلق ان موارد اضافية لزيادة كمية المنتوجات المصنوعة ، ويؤولان بالتالى الى نمو مناسب فى الدخل الوطنى .

توزيع الدخل الوطنى

ان توزيع الدخل الوطنى فى النظام الاشتراكى يجرى بطريقة منهجية ، بغية تأمين تجديد الانتاج الاشتراكى الموسع وتحسين رفاهية الشعب باستمرار .

والدخل الوطنى الناشئ فى الاقتصاد الوطنى ينقسم الى قسمين : القسم الاول ، الذى يمثل المنتج الضرورى ويوزع بين الشغيلة العاملين فى الانتاج المادى ، وفقا لكمية عملهم ونوعيته . وهذا القسم يتخذ شكل الاجرة التى يتقاضاها عمال ومستخدمو مؤسسات الدولة ، وشكل مداخيل الكولخوزيين العينية والنقدية .

والقسم الثانى من الدخل الوطنى هو المنتج الزائد ، العائد الى توسيع الانتاج ، وتشكيل الاحتياطيات ، وبناء المؤسسات المعيشية والثقافية وانشاء صناديق الاستهلاك الاجتماعية والى سائر الحاجات الاجتماعية . ووفقا لخطط توسيع الانتاج الاشتراكى فى المدينة والريف ، وكذلك رغبة فى تلبية الحاجات الاجتماعية ، تلجأ الدولة الاشتراكية الى اعادة توزيع الدخل الوطنى ، عبر ميزانية الدولة بالدرجة الاولى . ان فئات السكان ممن يعملون فى المجال غير المنتج ، يحصلون على مداخيلهم عن طريق اعادة توزيع الدخل الوطنى .

وفى المجتمع الاشتراكى ، ينقسم الدخل الوطنى كله الى صندوق استهلاك وصندوق تراكم .

ان صندوق الاستهلاك هو القسم من الدخل الوطنى ، الذى يستخدم لتلبية حاجات السكان الى الاغذية واللبسة والاحذية ووسائل استعمال المنزلى والثقافى ، وكذلك لتلبية الحاجات الاجتماعية . ولهذا الغرض ينفق الاتحاد السوفيتى قرابة اربعة اخماس الدخل الوطنى . ويتكون صندوق الاستهلاك من المنتج الناشئ عن العمل الضرورى ،

ومن قسم من المنتج الزائد . ومن الممكن فى النظام الاشتراكى قسمة صندوق الاستهلاك بدوره ، وفقا لوجوه استخدامه ، الى صندوق لدفع اجور شغيلة الانتاج الاشتراكى وصندوق للاستهلاك الاجتماعى . وهذا الاخير ينفق لتلبية الحاجات

الاجتماعية والثقافية ، اى لتغطية الحاجات فى ميدان العلم والتعليم والصحة العامة والفنون ، الخ . ، وتمويل التأمينات الاجتماعية (مساعدة الدولة للامهات الكثيرات الاولاد وللأمهات الوحيدات ، معاشات التقاعد ، الخ .) ، لتغطية نفقات الادارة والدفاع (تمويل جهاز الدولة ، والقوات المسلحة ، الخ .) . ان صندوق الاستهلاك الاجتماعى يرتدى اهمية كبيرة من اجل نمو رفاهية الشعب .

صندوق التراكم يتكون من المنتج الزائد . وهو من حيث مضمونه المادى ، يمثل بالدرجة الاولى المنتجات المصنوعة فى القطاع الاول . ولكن قسما من منتجات القطاع الثانى يتراكم ايضا (تكديس سلـع الاستهلاك للشغيلة الجدد ، انشاء مخزونات واحتياطيات من سلـع الاستهلاك ، الخ .) . ومن حيث تعبيره النقدى ، يتألف صندوق التراكم بالدرجة الاولى من الموارد التى تخصصها ميزانية الدولة ومؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية الكولخوزية ، لاغراض التراكم . وهكذا يفضى نحو خمس الدخل الوطنى الى صندوق التراكم .

ومن حيث وجوه استخدامه ، يمكن قسمة صندوق التراكم الى ثلاثة اقسام : القسم الاول يخصص لتوسيع الانتاج ، والثانى لتمويل ونشاء المؤسسات المعيشية والثقافية (المدارس ، المستشفيات ، بيوت السكن ، الخ .) ، بينما يؤلف القسم الثالث والاخير صندوق الاحتياط او التأمين . ومن الممكن ابراز توزيع المنتج الاجتماعى الاجمالى والدخـل الوطنى بالمخطط التالى (انظر ص ٣١٥) .

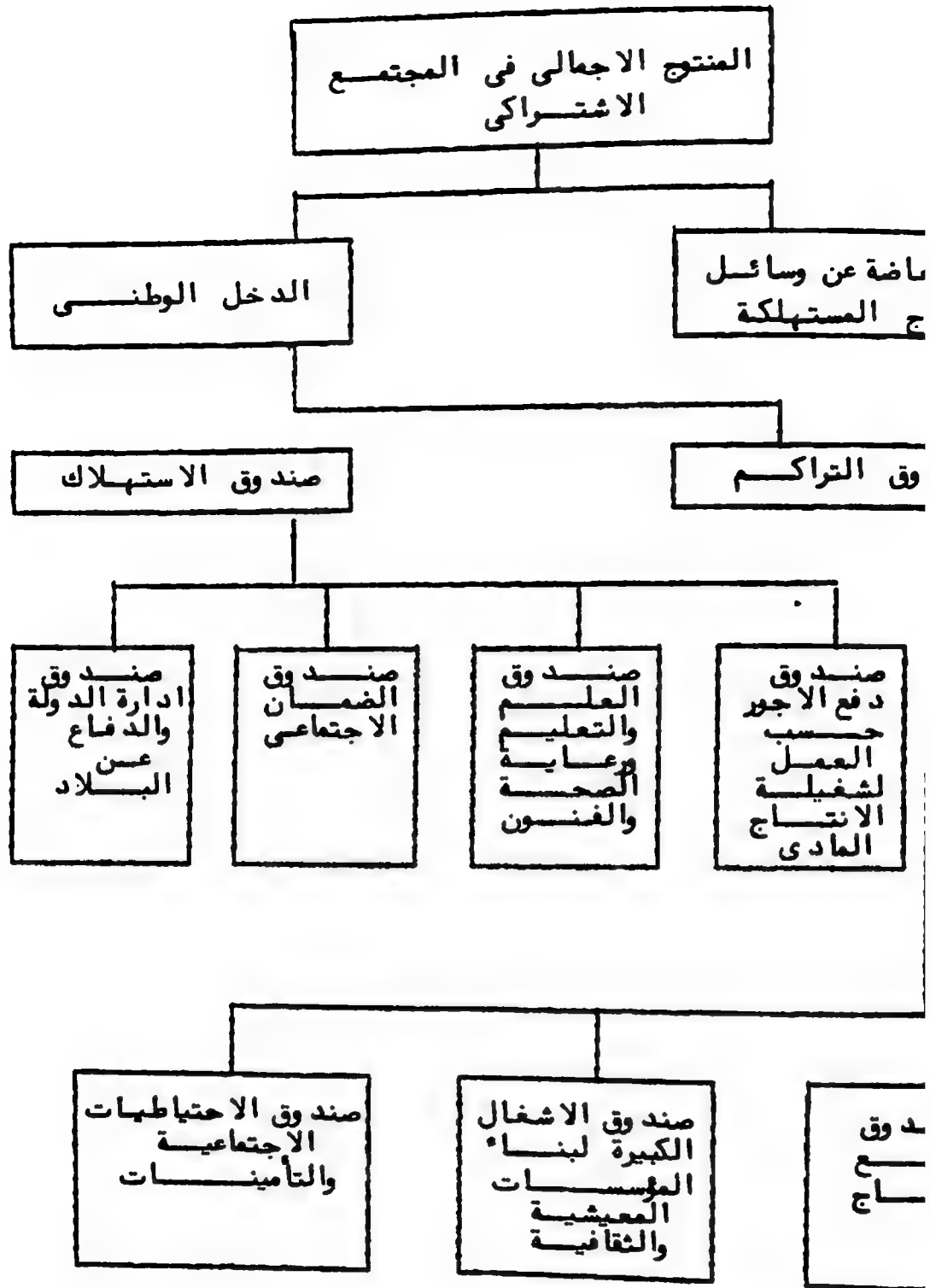
التراكم الاشتراكى

يجهل النظام الاشتراكى التناقض التناحرى بين الانتاج والاستهلاك ، بين الاستهلاك والتراكم . وينطلق المجتمع الاشتراكى من امكانية التناسق بين التراكم والاستهلاك بحيث تتوافر الشروط الضرورية لتأمين اسـرع وتائر لتجديد الانتاج الموسع ، وكذلك لتلبية حاجات المجتمع الاشتراكى على اكمل وجه ممكن .

وفى النظام الاشتراكى تتقرر النسبة بين الاستهلاك والتراكم وفقا لاهداف البناء الاشتراكى استنادا الى قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهجيا متناسبا . ولكن النسب بين الاستهلاك والتراكم لا يمكن ان تبقى جامدة دون اى تغيير ؛ انما تتقرر اعتمادا على مقتضيات كل حقبة معينة .

ان التراكم الاشتراكى هو مصدر تجديد الانتاج الاشتراكى الموسع . وهو يؤدى الى استمرار تزايد الثروة الاجتماعية ، الصناديق المنتجة وغير المنتجة ، وذلك بالدأب والانتظام فى تخصيص قسم من المنتج الزائد لتوسيع الانتاج على الدوام من اجل رفع رفاهية الشعب بلا انقطاع .

ويتحقق التراكم الاشتراكى بواسطة التوظيفات الاساسية فى



د الوطنى التى تتعاضد سنة بعد سنة .

النظام العالى والتسليفى فى ظل الاشتراكية

ن النظام العالى والتسليفى يضطلع بدور هام فى تجديد الانتاج
كى اذ ان جميع حلقاته مدعوة الى خدمة انتاج المنتج الاجتماعى

وتوزيعه وتبادلته وتراكمه واستهلاكه . فعن طريق المالية والتسليف ، يتأمن توزيع واستخدام القسم الأكبر من المنتج الاجتماعى ، أى الدخل الوطنى . ومن طريق المالية والتسليف ، تؤثر الدولة الاشتراكية تأثيرا فعالا فى نشاط المؤسسات الاقتصادية ، وتسهم فى اكتشاف الاحتياطات على اكمل وجه وفى التوفير باستخدام الموارد الموجودة .

ميزانية الدولة

معلوم ان الدخل الوطنى ينشأ فى فروع الانتاج المادى (فى المؤسسات الاشتراكية) وان قسما كبيرا منه يضى الى صندوق التراكم ، أى انه يستخدم لتوسيع الانتاج ايضا وايضا . ولكن ، اذا استخدمت المؤسسات بنفسها مباشرة هذا القسم من الدخل الوطنى قصد توسيع انتاجها الخاص ، استحال تأمين تناسب صحيح فى تطورش المؤسسات والفروع فى الاقتصاد الوطنى . ولذا يشكل فى الاقتصاد الاشتراكى صندوق مركز للتراكم ، يستخدم كوسيلة لتمويل بناء المؤسسات الجديدة ، وتكبير وتجديد المؤسسات العاملة . وهذا الصندوق يتمركز فى ميزانية الدولة ، الحلقة الحاسمة فى نظام الدولة الاشتراكية العالى . ان ميزانية الدولة انما هى برنامج البلاد المالى الاساسى ، الذى يتمركز بواسطته قسم كبير من الدخل الوطنى وينفق تلبية للحاجات الاجتماعية . والميزانية توضع وفقا لخطة الاقتصاد الوطنى .

تتشكل ميزانية الدولة من باب الواردات وباب النفقات . باب الواردات فى ميزانية الدولة ، انما مصدره الاساسى الواردات من المؤسسات الاشتراكية ومنها : الضريبة على رقم الاعمال ، والاقطاعات من ارباح مؤسسات الدولة والهيئات الاقتصادية ، والمدفوعات عن الصناديق الانتاجية الاساسية ، والموارد الدائرة المقررة حسب المعدلات ، ومدفوعات بقية الربح الحرة ، والمدفوعات المثبتة (الربعية) ، والضريبة على مداخيل الجمعيات التعاونية والكولخوزات ، والاياردات من الغابات ، الخ . ومدفوعات الاقتصاد الاشتراكى فى الاتحاد السوفيهتى تبلغ اكثر من ٩١ بالمئة من باب واردات الميزانية . كذلك تشتمل واردات الميزانية على اعتمادات الضمانات الاجتماعية . فان هيئات ومؤسسات الدولة تدفع ، بنسب معينة ، حصصها لهذه الاعتمادات بشكل اضافات خاصة على الاجور .

ومن السمات التى تميز ميزانية الدولة السوفيهتية ، ان حصص وارداتها المحصلة من السكان ليست كبيرة . ففي ميزانية الاتحاد السوفيهتى لا تبلغ الضرائب المحصلة من السكان سوى ٨ ٪ تقريبا من مجموع واردات الميزانية .

اما باب النفقات فى ميزانية الدولة ، فمقوامه تمويل الاقتصاد الوطنى ،

والتدابير الثقافية والاجتماعية والعلم ، وسد نفقات الهيئات الادارية الحكومية ، ونفقات الدفاع عن البلاد . ان الاتحاد السوفيتى ينتهج سياسة السلام ابدًا ودائمًا ، ولذا لا تمثل نفقات الدفاع عن البلاد سوى جزء صغير نسبيا من الميزانية .

ان ميزانية الدولة فى المجتمع الاشتراكى تزداد بدأب وانتظام بفضل نهوض الاقتصاد الوطنى كله بدأب واستمرار . وميزانية الاتحاد السوفيتى تنفذ دائما بفيض من الواردات على النفقات .

ان لكل من هيئات السلطة السوفيتية ، من السوفيت الاعلى فى الاتحاد السوفيتى حتى سوفيات نواب الشعب فى القرى ، ميزانيتها الخاصة . وهذا ما يتيح ، فى سياق تنفيذ خطط الدولة ، حساب الحساب لسمات كل منطقة وخصائصها .

التسليف والبنوك فى النظام الاشتراكى

ان التسليف (القرض) فى النظام الاشتراكى هو عبارة عن شكل من اشكال تعبئة الدولة للموارد النقدية الحرة مؤقتا ومن استخدام هذه الموارد بصورة منهجية من اجل تلبية حاجات الاقتصاد الوطنى .

والتسليف (القرض) وثيق الارتباط بدوران موارد المؤسسات الاشتراكية . فخلال هذا الدوران ، تتحرر مؤقتا بعض الموارد النقدية فى هذه المؤسسات . ذلك لأن مواعيد الايرادات النقدية الناجمة عن بيع المنتج ومواعيد النفقات المترتبة لتغطية حاجات الانتاج لا تتوافق . فان المؤسسات والهيئات الاقتصادية تكس فى حساباتها الجارية فى بنك الدولة ، بقدر ما تباع منتجاتها ، موارد نقدية لا تنفقا الا بعد فترة من الزمن . كذلك نمو مداخيل الشغيلة يرافقه تكون مقادير كبيرة من الموارد النقدية الحرة بشكل ودائع فى صناديق التوفير .

وبينا يكون عند بعض المؤسسات والهيئات الاقتصادية موارد نقدية حرة ، يحتاج بعضها الآخر مؤقتا الى موارد نقدية اضافية . وهذه الموارد النقدية الاضافية تحتاجها المؤسسات والهيئات ، مثلا ، لتخزين المواد الاولية فى مواسمها ، وتشكيل احتياطات انتاجية ، وتغطية النفقات التى يتطلبها انتاج ونقل السلع الجاهزة ، الخ . .

والبنوك تركز جميع الموارد النقدية الحرة مؤقتا فى الاقتصاد الوطنى ، ومن هذه الموارد ، تمنح القروض للهيئات الاقتصادية والمؤسسات التى تحتاج اليها .

والقروض تكون قصيرة الاجل او طويلة الاجل .

القرض القصير الاجل هو القرض الممنوح لاجل قصير ، لمدة لا تزيد عن سنة واحدة عادة . ان بنك الدولة هو المركز الوحيد للقرض القصير الاجل . وتستفيد منه المؤسسات والهيئات الاقتصادية لتلبية حاجاتها الموقته الى موارد دائمة اضافية .

القرض الطويل الاجل هو القرض الممنوح لمدة طويلة ويستخدم على

الاخص لتمويل اشغال البناء الكبرى . ان القرض الطويل الاجل يمنحه حاليا في الاتحاد السوفييتى بنك تمويل التوظيفات الاساسية لعامة الاتحاد السوفييتى (سترويينك) . والقرض الطويل الاجل يمنح لاعمال البناء الكبيرة ، وتطوير تربية المواشى ، وبناء المساكن الشخصية ، وانماء انتاج سلع الاستهلاك الواسع ، وتحسين الخدمات المعيشية والخ . . اما القروض المعدة لتمويل الاعمال الكبيرة لمؤسسات الدولة ، فيمنحها ايضا بنك الدولة للاتحاد السوفييتى . وبنك الدولة يمنح قروضا من اجل التوظيفات التى يمكن استعادتها فى فترة وجيزة . وهى القروض المعدة لوضع تكتيك جديد قيد الخدمة ، والقروض الممنوحة لتنظيم وتوسيع انتاج البضائع للسكان . ويمنح بنك الدولة ايضا الدول الاجنبية قروضا طويلة الاجل بشروط مهادنة ومتبادلة النفع .

ان مؤسسات التسليف تتقاضى فائدة معينة عن القروض الممنوحة ، وتدفع ايضا فائدة عن الودائع . والفرق بين الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة يشكل ربح البنك . وربح البنك قسم من الدخل الصافى للمجتمع الاشتراكى .

ان التسليف فى النظام الاشتراكى يسهم فى استخدام الموارد استخداما عقلانيا فى المؤسسات ، وانماء الانتاج الاشتراكى وزيادته . ان اعادة توزيع الموارد الحرة موقتا بين فروع الاقتصاد الاشتراكى ومؤسساته تتم عبر نظام بنكى وتسليفى متشعب .

فى ظل الاشتراكية المتطورة ، يغدو من الضرورى توسيع علاقات التسليف ، والاستعاضة عن نظام التمويل بدون تسديد بالتسليف التسديدى والعاجل ؛ وهذا ما يسهم به تطوير علاقات الميزان الاقتصادى بين المؤسسات (الاتحادات) والبنوك باطراد ، وتوطيد القاعدة المالية الخاصة بالمؤسسات .

ان النظام البنكى والتسليفى فى الاتحاد السوفييتى يتألف من :
١ - بنك الدولة ؛ ٢ - بنك تمويل التوظيفات الاساسية لعامة الاتحاد السوفييتى ؛ ٣ - بنك التجارة الخارجية فى الاتحاد السوفييتى ؛ ٤ - صناديق التوفير الحكومية .

وفى هذا النظام يحتل بنك الدولة مكان الصدارة . فهو البنك الرئيسى للقروض القصيرة الاجل للاقتصاد الوطنى ، ومركز تسويات الحسابات وعمليات الصندوق فى البلاد . فبواسطته تجرى جميع تسويات الحسابات بين الهيئات الاقتصادية والمؤسسات ، والمدفوعات للميزانية ، وكذلك تسوية الحسابات بين الدوائر والهيئات والاهلين . كذلك يقوم بنك الدولة بدور المركز الوحيد للاصدار ، فهو مكلف باصدار العملة ، وتخطيط وضبط التداول النقدى . واخيرا يقوم هذا البنك ايضا بدور المركز الوحيد للعملة الاجنبية فى البلاد ؛ وهو يجرى تسويات الحسابات مع الخارج .

ان بنك الدولة فى الاتحاد السوفييتى هو من اكبر بنوك العالم . وهو يضم اكثر من ٦٠٠٠ مؤسسة (مكاتب فى الجمهوريات والاقاليم

والمقاطعات والمدن واقسام فى الاحياء والنواحي وصناديق الحسابات) تقوم بكثرة كثيرة من عمليات التسوية والتسليف .

اما بنك التوظيفات الاساسية لعموم الاتحاد السوفييتى (ستروينيك) ، فانه يمول المؤسسات ويمنحها القروض الطويلة الاجل لتنفيذ اعمال البناء الكبيرة ، كما يمنح القروض القصيرة الاجل للهيئات التى تتعهد بتنفيذ اعمال البناء ، ويقوم بعمليات التسوية بين الزبائن والمتعهدين . ان " ستروينيك " ، مثله مثل بنك الدولة ، ييسر رقابته على تنفيذ برامج اعمال البناء ، واستخدام الموارد استخداما عقلانيا ، وتخفيض نفقات البناء . يقوم بنك التجارة الخارجية فى الاتحاد السوفييتى (فنيش تورغ بنك) بتسليف التجارة الخارجية فى الاتحاد السوفييتى ، وعمليات العملات الاجنبية ، والحسابات المتعلقة بتصدير واستيراد البضائع وتقديم الخدمات ، وكذلك بحسابات اخرى . وهو يسهم بكل نشاطه فى تطوير علاقات الاتحاد السوفييتى التجارية والاقتصادية مع البلدان الاجنبية ، وكذلك فى تطوير التجارة الداخلية والصناعة المرتبطتين بتصدير واستيراد البضائع .

وعلاوة على البنوك ، تقوم صناديق التوفير ايضا بدور مؤسسات التسليف . ان صناديق التوفير الحكومية تتلقى ودائع الاهلين والكولخوزات والمنظمات الاجتماعية ، وتخدم الاهلين فى العمليات المتعلقة بقروض الدولة ، والسفاجات وغيرها من عمليات الصندوق . ان الموارد النقدية الحرة موقتا عند العمال والمستخدمين والفلاحين والمودعة فى صناديق التوفير ، تستخدم لتمويل البناء الاشتراكى . وتدفع صناديق التوفير للمودعين فائدة لاستخدامها ودائعهم .

ان ارتفاع رفاهية الشعب بلا انقطاع فى المجتمع الاشتراكى قد ادى الى اتساع عمليات صناديق التوفير اتساعا كبيرا جدا . ففي الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، بلغ مجمل ودائع الاهلين فى صناديق التوفير قرابة ١٥٦ر٢ مليار روبل فى عام ١٩٨٠ مقابل ٧ر٠ مليار روبل فى عام ١٩٤٠ .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - فيم يكمن جوهر تجديد الانتاج الاشتراكى ؟
- ٢ - من اية اقسام يتألف المنتج الاجتماعى الاجمالى من حيث القيمة ومن حيث الشكل العينى ؟
- ٣ - ما هى عوامل نمو المنتج الاجتماعى الاجمالى والدخل الوطنى ؟
- ٤ - ما هو الدافع لافضلية انماء انتاج وسائل الانتاج ؟
- ٥ - الدخل الوطنى وتوزيعه فى ظل الاشتراكية .
- ٦ - ما هو دور المالية والتسليف فى تجديد الانتاج الاشتراكى ؟

- ٧ - ما هي ميزانية الدولة وما هي مصادر قسم الواردات فيها ؟
- ٨ - على اية اغراض تنفق اموال ميزانية الدولة ؟
- ٩ - ما هو التسليف وما الذى يشترط ضرورته فى ظل الاشتراكية ؟
- ١٠ - ما هي اصناف القروض القائمة ؟
- ١١ - البنوك فى ظل الاشتراكية ووظائفها .

الفصل السابع عشر

النظام الاشتراكى العالمى

١ - نشوء النظام الاشتراكى العالمى وتطوره

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو المضمون الاساسى والسمة الرئيسية للعهد المعاصر. وهذا الانتقال هو عبارة عن عملية تاريخية محتمة ، قانونية أرست ثورة اكتمور الاشتراكية العظمى فى روسيا بدايتها . وقد دشنت هذه الثورة عهدا جديدا فى التاريخ العالمى ووضعت حدا لسيادة الرأسمالية بلا منازع .

وقد اتسم نشوء النظام الاقتصادى الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى باهمية عالمية هائلة واثر تأثيرا حاسما فى كامل التطور العالمى وغير لوحة العالم الاجتماعية والسياسية تغييرا جذريا . وجاءت الثورات الاشتراكية فى جملة من البلدان فى اوروبا وآسيا وفى كهنها استمرارا لثورة اكتمور الاشتراكية العظمى فى روسيا .

وقد آل انتصار الثورات الاشتراكية وانفصال عدد من البلدان عن النظام الرأسمالى الى نشوء وتطور النظام الاشتراكى العالمى . ان نشوء النظام الاشتراكى العالمى كان الحاصل الرئيسى لتطور المجتمع السى الامام فى عهدنا .

ان النظام الاشتراكى العالمى ليس مجرد مجموعة من الدول انفصلت عن الرأسمالية ، انما هو اسرة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين شعوب حرة سيدة تسير فى طريق الاشتراكية والشيوعية ، وتوحدتها وحسدة المصالح والاهداف ، وعرى التضامن الاشتراكى العالمى الوثيقة .

ان القاعدة الاقتصادية التى يقوم عليها النظام الاشتراكى العالمى هى الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج بشكلها : ملكية الدولة والملكية التعاونية . فان الملكية الاشتراكية تسود فى الاتحاد السوفييتى

وفي البلدان الاشتراكية الاخرى . وتطور الانتاج الاشتراكي في بلدان الاشتراكية يخضع لهدف مشترك هو اكمل ما يمكن من تلبية حاجات الشعب العادية والثقافية النامية .

اما القاعدة السياسية التي يركز عليها النظام الاشتراكي العالمي فهي سلطة الشعب برئاسة الطبقة العاملة . والقوة القائدة الموجهة في البلدان الاشتراكية هي الاحزاب الشيوعية والعمالية . وللبلدان الاشتراكية مصلحة مشتركة في الدفاع عن المكتسبات الثورية وعن استقلالها دون تطاولات الامبريالية .

ويمتاز النظام الاشتراكي العالمي بوحدة الفكرية ، الايديولوجية . فان الماركسية اللينينية هي ايديولوجية البلدان الاشتراكية ، بنسبها الاشتراكية والشيوعية هو هدفها . وللبلدان الاشتراكية مهمات واحدة في النضال ضد الرأسمالية وسياستها الامبريالية .

ان تطور النظام الاشتراكي العالمي والنظام الرأسمالي العالمي يجري بموجب قوانين متضادة تماما . فان النظام الرأسمالي العالمي قد تكون وتطور في فترة من الصراع الضاري بين الدول التي شكلته وعن طريق اخضاع واستعباد البلدان الضعيفة من جانب البلدان القوية ، اما النظام الاشتراكي العالمي ، فان عملية تكونه وتطوره تجري على اساس السيادة ، والطوعية التامة ، ووفقا للمصالح الحيوية الجذرية لشغيلة البلدان الاشتراكية كافة .

واذا كان نظام الرأسمالية العالمي يلزمه قانون تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي وتلازمه العفوية وفوضى الانتاج الاجتماعي . فسان النظام الاشتراكي العالمي يلزمه نمو اقتصاد جميع البلدان المشتركة فيه نموا مستمرا ومنهجيا ونهوض النظام الاشتراكي العالمي وتوطده بملكته . واقتصاد الرأسمالية العالمية يعاني الازمات والهزات . اما اقتصاد بلدان الاشتراكية ، فانه يتصف بوثائر نمو سريعة ورأسخة ، ونهضة عامة مستمرة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان الاشتراكية . في عام ١٩٨٠ ، ازداد الحجم الاجمالي للانتاج الصناعي في البلدان الاشتراكية الى ١٤ مرة بالقياس الى عام ١٩٥٠ . ففي الاتحاد السوفيتي ، مثلا ، ازداد حجم الانتاج الصناعي في عام ١٩٨٠ بالقياس الى عام ١٩٥٠ ، الى ١٢ مرة ، وفي بولونيا الى ١٤ مرة ، وتشيكوسلوفاكيا الى ٨ر٤ مرات ، والجمهورية المانيا الديمقراطية الى ٩ر٣ مرات ، والمجر الى ٨ر٤ مرات ، ورومانيا الى ٣٣ مرة ، وبلغاريا الى ٢٤ مرة ، وفي جمهورية مونغوليا الشعبية الى ١٦ مرة .

في البلدان الاشتراكية ، حلت او هي بسبيل الحل ، بنجاح ، اشق قضية بين قضايا البناء الاشتراكي ، وهي انتقال الفلاحين الطوعى من طريق الاقتصاد الخاص الفردي الصغير الى طريق الاقتصاد الاشتراكي التعاوني الممكن . وهذا يدل على ان علاقات الانتاج الاشتراكية قد احرزت النصر ، لا في المدينة وحسب ، بل في القرية ايضا ، نتيجة

للتضامن الاخوى الذى لا يتزعزع بين العمال والفلاحين . ويبلغ نصيب القطاع الاشتراكى فى مجمل الاراضى الزراعية فى البلدان الاشتراكية اكثر من ٩٠ بالمئة .

ان المستوى العالى الذى بلغه اقتصاد البلدان الاشتراكية فى تطوره يتيح لها تأمين ارتفاع اليسر العادى والمستوى الثقافى عند جماهير الكادحين ارتفاعا دائما . وفى البلدان الاشتراكية ، يتنامى الدخل الوطنى بوتائر سريعة ، وقراءة اربعة اخماسه تضى الى تلبية حاجات الكادحين النامية .

والآن دخل النظام الاشتراكى العالمى فى مرحلة جديدة مسن تطوره . فان الاتحاد السوفييتى الذى بنى المجتمع الاشتراكى المتطور ، ينشئ القاعدة العادية والتكنيكية للشيوعية . وبلدان النظام الاشتراكى العالمى الاخرى ترسى اسس الاشتراكية ، وبعض منها دخل فى مرحلة بناء المجتمع الاشتراكى المتطور . وفى البلدان الاشتراكية تضطلع علاقات الانتاج الاشتراكية بالدور السائد فى الاقتصاد .

ان بلدان النظام الاشتراكى العالمى التى كان كثير منها متأخرا فيما مضى قد تحولت الى دول اشتراكية مزدهرة . وفى أجل تاريخى لا سابق لقصره ، تغلبت على تخلفها الاقتصادى ، وانشأت وطورت صناعة عصرية خاصة بها .

ان الاقتصاد المخطط فى البلدان الاشتراكية يتطور بأسرع بكثير مما يتطور اقتصاد الدول الرأسمالية . ولكن تطور النظام الاشتراكى العالمى عملية معقدة ومتعددة الجوانب ، تقتزن بتذليل مصاعب موضوعية وذاتية . وتقوم العلاقات الاخوية والتعاون بين بلدان تختلف كثيرا من حيث مستوى التطور الاقتصادى ، ومن حيث التقاليد والروابط التاريخية الثقافية ، ومن حيث البنية الاجتماعية .

وتدل التجربة على ان العناصر المعادية للاشتراكية تحاول ، حيث يتسنى لها ان تعارس تأثيرا ، ان تعرقل سير التحويلات الاشتراكية العادى ، وان تدفع بلدان الاشتراكية الى معارضة بعضها لبعض ، وتبذل جهدها لانعاش النظرات الانتهازية والتحريفية والآراء القومية التعصبية . وهذا الخطر يتفاقم حيث يجاز الانحراف عن مبادئ الماركسية اللينينية .

والآن دخل العالم الاشتراكى مرحلة من التطور تظهر فيها امكانية الاستفادة بنحو اكمل بكثير من الاحتياطات الجبارة الكامنة فى النظام الجديد ، الامر الذى يسهم به ابتكار وتطبيق اشكال سياسية واقتصادية اجدد وحدث للتطوير والانماء ، اشكال تتناسب مع حاجات المجتمع الاشتراكى .

ان النظام الاشتراكى العالمى والقوى المناضلة ضد الامبريالية ومن اجل تحويل المجتمع على اسس الاشتراكية هى التى تحدد المضمون الرئيسى والاتجاه الرئيسى والخصائص الاساسية للتطور العالمى فى العهد المعاصر . وان دور النظام الاشتراكى العالمى فى العملية الثورية

العالمية يتجلى، أولا، فى كون الطبقة العاملة والكادحين فى البلدان الاشتراكية يبنون مجتمعا جديدا لا وجود فيه للاضطهاد والاستعمار، ويبنون القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية والشيوعية، فى الميدان الحاسم من النشاط الاجتماعى اى فى ميدان الانتاج المادى. وحين يرى شغيلة البلدان الرأسمالية نجاحات الدول الاشتراكية فى ميدان البناء الاقتصادى، وميدان رفع مستوى حياة الشعب، وفى تطوير الديمقراطية، وفى اشراك الجماهير فى تصريف شؤون الدولة، يقتنعون عمليا بأنه لا يمكن تلبية حاجات الشغيلة الا على طرق الاشتراكية والشيوعية. وكل هذا يثير الجماهير ويسهم فى اشراكها فى النضال النشط ضد الاضطهاد الرأسمالى ومن اجل التحرر الاجتماعى والوطنى. ثانيا، بقدر ما يمر الزمن، بقدر ما يتعاظم دور الدول الاشتراكية كقوة تعارض مباشرة الامبريالية ومقاصدها العدوانية. واذ يجتد بأس الاتحاد السوفييتى وعموم الاسرة الاشتراكية القوى الاساسية للرجعية العالمية والعدوان العالمى، تتوفر لشعب البلدان النامية امكانيات انسب لاجل النضال ضد الامبريالية وضد الرجعية الداخلية. وهناك صلة وثيقة جدا بين نجاحات النضال الثورى فى البلدان الرأسمالية، وانتصارات حركة التحرر الوطنى، وتعاظم جبروت النظام الاشتراكى العالمى. ان نشوء النظام الاشتراكى العالمى، واشتداد وحدته ولحمته يرمزان الى "طراز لا سابق له فى التاريخ من العلاقات بين الدول، طراز من علاقات عادلة ومتكافئة واخوية حقا" *.

٢ - التعاون والتعاقد، اساس العلاقات الاقتصادية

بين بلدان النظام الاشتراكى العالمى

ان التعاون والتعاقد بين البلدان الاشتراكية بالاعتماد على وحدة الاساس الاقتصادى والسياسى والايدىولوجى قد ادى الى نشوء الاقتصاد الاشتراكى العالمى.

ان النظام الاقتصادى الاشتراكى العالمى هو مجمل مجمعات الاقتصاد الوطنى فى البلدان الاشتراكية السيدة المترابطة بكل وثوق فيما بينها بفضل التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنيكي الشامل، والتقسيم الاشتراكى الدولى للعمل، والسوق الاشتراكية العالمية.

وافكار الصداقة والتعاون والتعاقد بين البلدان الاشتراكية مشهورة فى دساتير اغلبيه البلدان الاشتراكية. ان دستور الاتحاد السوفييتى الجديد ينادى بالصداقة والتعاون والتعاقد بين بلدان الاشتراكية حجر الزاوية فى صرح السياسة الخارجية السوفيتية.

* مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى. موسكو،

بين بلدان النظام الاقتصادى الاشتراكى العالمى ينبثق نوع جديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية ، لا سابق له فى التاريخ . فان هذه العلاقات بين البلدان الاشتراكية تركز على مبادئ المساواة التامة فى الحقوق واحترام الكيان الاقليمى والاستقلال السياسى والسيادة ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية . ولكن هذه المبادئ الهامة لا تستنفد كل جوهر العلاقات التى تقوم بين البلدان الاشتراكية . فان التعاضد الاخرى جزء لا يتجزأ من هذه العلاقات . وفى هذا التعاضد بين البلدان الاشتراكية ، يتجسد مبدأ الاممية البروليتارية . وفى الوقت الحاضر والعالم مقسوم الى نظامين ، لا يمكن وجود عدد كبير من البلدان الاشتراكية وتقدمها الظاهر الا لأن الاسرة الاشتراكية العالمية موجودة ولأنه فى استطاع كل من بلدانها ان يعتمد على قدرة هذه الاسرة الاقتصادية ووحدتها السياسية .

ان التعاون المتعدد الجوانب بين البلدان الاشتراكية يتمحور استخدام مزايا النظام الاشتراكى العالمى الى اقصى حد من اجل التعجيل بتطوير القوى المنتجة فى كل بلد وتعزيز القدرة الاقتصادية لعموم المعسكر الاشتراكى . ان قيام نوع جديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية هو ظاهرة قانونية ، طبيعية تركز على اسس راسخة اجتماعية واقتصادية وفكرية . وهذه العلاقات تنبع من جوهر النظام الاشتراكى ذاته ، اى من سيادة علاقات الانتاج الاشتراكية . ولهذا لا وجود فى العلاقات بين البلدان الاشتراكية للسعى الى التوسيع الاقتصادى ، ولا وجسود للسيطرة والخضوع .

وفى النظام الاشتراكى العالمى ، تقوم الصلات والعلاقات الاقتصادية بين الدول وفقا لمقتضيات القوانين الاقتصادية للاشتراكية وتخضع لمهمة توسيع الانتاج باستمرار على اساس التكنيك الطليعى بغية النهوض برفاهية الشعب .

التقسيم الاشتراكى العالمى للعمل

ان تطوير التعاون الاقتصادى وتعزيزه بين البلدان الاشتراكية يرتكزان على التقسيم الاشتراكى العالمى للعمل .

ان تقسيم العمل بين البلدان الاشتراكية يختلف اختلافا مبدئيا جذريا عن تقسيم العمل فى النظام الرأسمالى العالمى . فان تقسيم العمل الرأسمالى العالمى يجرى بصورة عفوية ، عبر صراع المزاخمة الضارى والركض وراء الارباح . اما تقسيم العمل الاشتراكى العالمى فانه يجرى بطريقة منهجية ، بموجب قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهجيا متناسبا .

ان الاشتراكية هى اول نظام أمن الشروط اللازمة لقيام التعاون

المتكافئ، والمتبادل النفع بين الشعوب الكبيرة والصغيرة . وهي توطد الاستقلال الاقتصادى لجميع دول النظام الاشتراكى العالمى . ان البلدان الاشتراكية ، اذ يكمل بعضها بعضا بصورة منسجمة ، تتمكن من توفير القوى والموارد لتطوير القوى المنتجة الى اقصى حد . وكل بلد يستطيع ان يستخدم ، على اساس المعاملة بالمثل ، لا موارده وحسب ، بل ايضا موارد سائر بلدان النظام الاشتراكى العالمى . ومن هنا امكانية استغلال جميع الموارد الاقتصادية للنظام الاشتراكى العالمى على افضل نحو عقلائى ، من اجل التعجيل بتطور الاقتصاد والنهوض برفاهية الشعوب فى جميع البلدان الاشتراكية .

ان تقسيم العمل الاشتراكى العالمى يتيح لكل بلد ان يعنى عناية دائمة بفروع الانتاج الاجتماعى التى تتوافر لها انصب الشروط والظروف لتطويرها اى الموارد الطبيعية والمادية ، والقاعدة الانتاجية ، والملاكات من العمال والمهندسين والتكنيكين ، ومستوى تطور الانتاج ، الخ . . .

ان العبادى الاساسية لتقسيم العمل الاشتراكى العالمى هى التالية :

- مراعاة النسب الضرورية موضوعيا فى التطور الاقتصادى فى مختلف البلدان الاشتراكية وفى عموم النظام الاشتراكى العالمى ، النسب التى تسهم فى توازن الاقتصاد ؛

- تأمين فعالية اقتصادية رفيعة لتقسيم العمل العالمى تتجلى فى وتائر نمو الانتاج السريعة وفى تلبية حاجات السكان فى كل بلد باكمل نحو ؛

- الجمع بين التخصص العالمى فى الانتاج والتطوير الشامل لاقتصاد مختلف البلدان لاجل الاستفادة باكثر ما يكون من العقلانية فى جميع البلدان من عوامل الانتاج الطبيعية والاقتصادية بما فيها موارد اليد العاملة ؛

- تذليل الفوارق المتكونة تاريخيا بين مستويات التطور الاقتصادى تذليلا تدريجيا مع الاستفادة الى اقصى حد من امكانيات كل بلد ومن مزايا النظام الاشتراكى العالمى .

ان التقسيم الاشتراكى العالمى للعمل يجمع بانسجام وتناسق بين مهام تطوير الاقتصاد الوطنى فى كل بلد والمهام الاممية لتطوير النظام الاشتراكى العالمى بكليته .

التخصص والتعاون فى الانتاج

ان تقسيم العمل بين البلدان الاشتراكية يفترض التخصص والتعاون فى الانتاج . ان التخصص فى الانتاج فى النظام الاشتراكى العالمى يعنى افضلية تطوير فروع معينة من الانتاج فى البلدان التى تستطيع ان تصنع المنتجات المناسبة بالحد الأدنى من نفقات العمل . والتعاون فى

الانتاج يعنى علاقة متبادلة بين الانتاجات المتخصصة التى يكمل بعضها بعضا بغية تحقيق الحد الاقصى من الفعالية الاقتصادية لدن صنع هذا المنتج او ذاك .

ان التخصص والتعاون فى الانتاج ، بوصفهما شكلين تقدميين لنقسيم العمل الاشتراكى العالمى ، يتيجان ، اولا ، تأمين درجة عالية من مركزة انتاج المنتج الواحد فى بلد واحد او فى بضعة بلدان لاجل تلبية حاجات جميع البلدان الاخرى ؛ وبمريان ، ثانيا ، الى بلوغ افضل المؤشرات العالمية من حيث النوعية ومن حيث مستوى المنتوجات التكنيكية .

ان التخصص والتعاون فى الانتاج يأخذان بعين الاعتبار المصالح الخاصة بكل بلد ، وكذلك المصالح المشتركة بين جميع البلدان الاشتراكية . وهما يتيجان استخدام جميع الامكانيات الانتاجية فى البلدان الاشتراكية على وجه افضل ، وتنظيم الانتاج الكثيف بالجملة ، وتخفيض نفقات الانتاج وتحسين نوعية المنتج .

وفى سياق التعاون الاقتصادى وتعميق التخصص فى الانتاج ، تتشكل السيماء الصناعية لكل بلد من بلدان الاشتراكية ، ويتعين مكانه فى نظام العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية .

فان بولونيا ، مثلا ، قد غدت بلد صناعة بناء الآلات المتطورة ، وصناعة الفحم ، والصناعة الكيماوية ، وصناعة المعادن غير الحديدية . وفى تشيكوسلوفاكيا ، تطورت بالدرجة الاولى صناعة بناء الآلات الثقيلة والطاقة وبعض فروع الصناعة الخفيفة . وجمهورية المانيا الديمقراطية تختص فسى صناعة بناء الآلات الطاقة الثقيلة ، وميكانيك الدقة ، والبصريات ، وصنع المنتوجات الكيماوية . وفى رومانيا ، تطور تطورا كبيرا تكرير البترول وصنع الاجهزة للصناعة البترولية ، والخ . .

وبينا تختص اغلبية البلدان الاشتراكية فى انتاج انواع معينة من المنتوجات ، نجد بلدا كالاتحاد السوفيتى الذى يملك ارضا شاسعة وموارد طبيعية متنوعة وعددا عديدا من السكان ، يطور جميع فروع الاقتصاد الوطنى الاساسية . ولكن ذلك لا ينفى اشتراك الاتحاد السوفيتى اشتراكا واسعا فى تقسيم العمل الاشتراكى العالمى ، وليس هذا وحسب ، بل يخلق كذلك ، على العكس ، انسب الشروط لتطوير التخصص والتعاون فى الانتاج فى النظام الاشتراكى العالمى .

تساوى مستويات التطور فى البلدان الاشتراكية

اذا كان التقسيم العالمى للعمل فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى قد ادى الى نشوء الدول الامبريالية المتطورة من جهة ، والبلدان المتأخرة ، الزراعية ، من جهة اخرى ، فان التقسيم العالمى للعمل فى النظام الاشتراكى العالمى ينعكس فى توزيع الانتاج بين البلدان الاشتراكية بطريقة منهجية ، عقلانية .

ان التقسيم الاشتراكى العالمى للعمل يسهم فى تساوى مستويات

التطور الاقتصادي في بلدان النظام الاشتراكي العالمي : أولا ، يتساوى تدريجيا انتاج اهم اصناف منتجات الصناعة والزراعة بالفرد الواحد من السكان ؛ ثانيا ، يجري تذليل الفوارق من حيث درجة تزويد الانتاج بالاعتدة ، ومن حيث مستوى الشغيلة الثقافي والتكنيكي ، وبالتالي من حيث مستوى انتاجية العمل الاجتماعي ؛ ثالثا ، يجري التقارب والتساوى بين مستويات حياة الشعوب .

وهكذا تنبثق في النظام الاشتراكي العالمي قانونية موضوعية جديدة . ان النظام الاشتراكي يؤمن الشروط لاجل القضاء على الفرق بين البلدان الموروث من الرأسمالية من حيث مستوى التطور الاقتصادي والثقافى ، ولجل تطوير الدول التى تأخرت فى ظل الرأسمالية على الصعيد الاقتصادي تطورا اسرع ، ولجل رفع مستوى اقتصادها وثقافتها بهـلا انقطاع ، ولجل تساوى المستوى العام لتطور بلدان الاسرة الاشتراكية . ان ضرورة توصل جميع البلدان الاشتراكية الى مستوى رفيع من التطور الاقتصادي تنبع من واقع ان الاشتراكية لا تستطيع ان تسلم بوجود التأخر الاقتصادي والثقافى الموروث عن النظام القديم . وان اقامة علاقات انتاج جديدة ، اشتراكية ، يفسح المجال الرحب امام نهوض القوى المنتجة وامام التطور الاقتصادي المتسارع فى جميع بلدان النظام الاشتراكي العالمي .

وبالاعتماد على قوانين التطور الاجتماعي الجديدة ، وبالاستناد الى تجربة البلدان الاشتراكية الاخرى ، والى التعاون والتعااض ، تعموض البلدان المتأخرة اقتصاديا فيما مضى عن الوقت بسرعة ، وترفع مستوى اقتصادها وثقافتها . وقد ادى التقارب بين مستويات التطور الاقتصادي الى تصفية انقسام البلدان فى النظام الاشتراكي العالمي الى بلدان متقدمة وبلدان متأخرة . وفي الوقت الحاضر ، تحولت الاغلبية الساحقة من البلدان الاشتراكية المتأخرة سابقا الى دول متطورة ، تملك فروعاً صناعية عصرية تتخطى اهميتها بعيدا اطار اقتصاداتها الوطنية .

ان المرحلة الراهنة من تطور النظام الاشتراكي العالمي تتميز بتسارع تحرك البلدان الاشتراكية نحو الهدف المشترك - نحو الاشتراكية والشيوعية - وتطور التعاون والتعااض فى جميع الميادين ، ونهوض جميع البلدان الاشتراكية الى درجة جديدة ، اعلى ، من النضج الاقتصادي والسياسى . وبلا انقطاع يتعاظم التأثير الشامل لبناء الاشتراكية والشيوعية فى شعوب البلدان غير الاشتراكية . وتتأكد كليا صحة نبوءة لينين القائلة ان الاشتراكية ستمارس تأثيرها الرئيسى فى التطور العالمي بنجاحاتها الاقتصادية . وتعاظم هذا التأثير من اهم خصائص المرحلة الراهنة من تطور النظام الاشتراكي العالمي .

ان العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية عبارة عن تبادل نشاطها في سياق التقسيم العالمي الاشتراكي للعمل . وهذا التبادل للنشاط يتجلى في كل تنوع اشكال التعاون الاقتصادي ويتم بطابع مخطط .

اما الاشكال الاساسية للتعاون الاقتصادي بين بلدان النظام الاشتراكي العالمي ، فهي : تنسيق خطط الاقتصاد الوطني ، التعاون الاقتصادي والتكنيكي ، التعاون العلمي والتكنيكي ، تبادل خبرة البناء الاقتصادي ، التعاون في اعداد الملاكات ، التجارة الخارجية ، التعاون النقدي المالي .

تنسيق خطط الاقتصاد الوطني

ان تقسيم العمل الاشتراكي العالمي ، والتخصص والتعاون في الانتاج بين الدول الاشتراكية ، كل هذا يفترض طابع العلاقات الاقتصادية المنهاجي بين هذه البلدان .

ووفقا لقانون تطور الاقتصاد الوطني تطورا منهاجيا متناسبا ، يتطور التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية على اساس تنسيق خطط الاقتصاد الوطني .

ان تنسيق الخطط هو عبارة عن شكل جديد ، ملازم للبلدان الاشتراكية فقط ، للنشاط التخطيطي المشترك ، شكل يتيح جمع الجهود لتطوير الاقتصاد الوطني مع الجهود المشتركة لتوطيد وتوسيع الاقتصاد الاشتراكي العالمي . وبواسطة هذا التنسيق ، يتم التوصل الى التوافق الضروري في تطوير الفروع المترابطة او المتكاملة من اقتصاد مختلف الدول ، والى التوازن في المدفوعات بينها ، والى تساوي مستويات التطور الاقتصادي .

وتنسيق البلدان الاشتراكية فيما بينها في المقام الاول مؤشرات الخطط الاقتصادية البعيدة المدى - لمدة خمس سنوات ولعدة اطول .

فان كل بلد ، اذ يخطط اقتصاده ، ينسق تطوره مع تطور الاقتصاد الوطني في البلدان الاخرى . وهذا ما يؤمن قاعدة متينة للتعاون الاقتصادي بجميع اشكاله بين البلدان الاشتراكية ، ولنهموض الاقتصاد في كل دولة وفي عموم النظام الاشتراكي العالمي .

ان تنسيق خطط الاقتصاد الوطني يتيح للبلدان الاشتراكية اقرار نسب صحيحة بين شتى فروع الانتاج ، لا في داخل كل بلد وحسب ، بل ايضا بين البلدان بمجموعها . وهذه النسب العقلانية تقوم على التفاهم الرفاعي ، وترتكز على معاهدات متساوية في الحقوق ومتبادلة النفع بين

الدول الاشتراكية .
وعند تنسيق الخطط الاقتصادية ، تؤخذ بالحسبان المصالح المتبادلة ،
والامكانيات الانتاجية ، وحاجات الاقتصاد والسكان فى كل بلد ، ومصالح
نهوض قواه الاقتصادية ، وتعزيز استقلاله ، ورفع مستوى حياة الشغيلة
المادى والثقافى .

ان تنسيق الخطط البعيدة المدى للتطور الاقتصادى فى البلدان
الاشتراكية يؤمن امكانيات واسعة لاجل الاستفادة بمزيد من الفعالية
من مزايا التقسيم العالمى الاشتراكى للعمل كما يؤمن الحد
الاقصى من تطور القوى المنتجة فى عموم نظام الاقتصاد الاشتراكى
العالمى وفى كل بلد بمفرده مع مراعاة ظروفه الطبيعية والاقتصادية
وخصائصه الوطنية والقومية .

وعلى نطاق واسع ، يجرى تنسيق البرامج الانتاجية على اساس
ثنائى وفتح عدد الاطراف . وفى هذا المجال ، يضطلع بدور مهم وضع
وتنفيذ برامج التعاون المتخصصة البعيدة المدى فى أهم فروع الانتاج
المادى ، وغايتها ان يصار بتضافر الجهود الى تلبية الحاجات المتنامية
بسرعة الى الطاقة ، والوقود ، والاصناف الاساسية من الخامات ، وتعجيل
تطور النقلات وصناعة بناء الآلات ، وتلبية الطلب على بضائع الاستهلاك
الشعبى الصناعية والغذائية تلبية اكل .

ولتنظيم التعاون الاقتصادى المنهاجى بين البلدان الاشتراكية ،
انشئ فى عام ١٩٤٩ مجلس التعاون الاقتصادى على مبادئ المساواة
التامة فى الحقوق بين جميع الدول المشتركة فيه .

ان مجلس التعاون الاقتصادى ، هيئة اقتصادية بين حكومات البلدان
الاشتراكية وهو مدعو للاسهام فى تطوير شتى اشكال التعاون الاقتصادى
بينها فى جميع الميادين ، والنشاط التخطيطى المشترك ، والتعاون
والتخصص فى الانتاج ، والتعاون العلمى والتكنيكى ، والتشارك فى بناء
واستثمار مشاريع الصناعة والنقل ، والتبادل التجارى ، والحسابات العالمية ،
والخ . ، وتنظيم تبادل التجربة الاقتصادية والتكنيكية ، والتعاون فى تبادل
الخامات والاعذية والآلات والتجهيزات ، وتحقيق الترابط المخطط وتنسيق
تطور الاقتصاد فى البلدان الاشتراكية على اساس التقسيم العقلانى
للمعمل فيما بينها .

واعضاء المجلس بلغاريا والمجر والفيتنام وجمهورية المانيا
الديموقراطية وكوبا ومنغوليا وبولونيا ورومانيا والاتحاد السوفيتى
وتشيكوسلوفاكيا . ومنذ سنة ١٩٦٤ تشترك يوغوسلافيا فى عمل مجلس
التعاون الاقتصادى لبحث المسائل ذات المصلحة المتبادلة . وفى عمل
بعض هيئاته يشترك ممثلون عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
ولاوس وانغولا واشيوييا بصفة مراقبين .

ان الهدف الرئيسى لهذه الهيئة الدولية هو ، بموجب شرعتها ،
الاسهام ، عن طريق توحيد وتنسيق جهود الدول الاعضاء ، فى تطوير

اقتصادها الوطنى بصورة منهجية ، وفى تعجيل التقدم الاقتصادى والتكنيكى ، وفى رفع مستوى تصنيع البلدان ذات الصناعة الاقل تطورا ، وفى انماء انتاجية العمل بلا انقطاع ، وفى رفع مستوى رفاهية شعوب البلدان اعضاء المجلس باستمرار . وفى عمل المجلس تجسدت تنظيميا مبادئ علاقات اقتصادية عالمية من طراز جديد - مبادئ التعاون الاشتراكى والاممية الاشتراكية ، والمساواة التامة فى الحقوق ، والتعاون لاجل النهوض المشترك المتواصل .

وتتأمن سيادة بلدان مجلس التعاون الاقتصادى والمساواة بينها فى الحقوق بفضل تمثيلها الواحد فى المجلس ، واتخاذ التوصيات والقرارات بموافقة جميع الدول المعنية فقط ، والحقوق والواجبات المتساوية للبلدان حيال المجلس وفى العلاقات فيما بينها .

ان مجلس التعاون الاقتصادى هيئة دولية مفتوحة يمكن ان تنتسب اليها دول اخرى تشاطر اهداف المجلس ومبادئه وتعرب عن الرغبة فى التعاون على اساس هذه المبادئ .

الدورة هى الهيئة العليا للمجلس ، وهى تنعقد بالدور فى عواصم البلدان اعضاء المجلس . وفى عمل الدورة تشترك وفود مفضولة من هذه البلدان .

وفى الدورات تحل المسائل الكبيرة المتعلقة بتعميق الروابط الاقتصادية بين الدول المنتسبة الى هذه الهيئة . وفى عام ١٩٧١ جاء اقرار البرنامج الشامل لمواصلة تعميق وترقية تطور التكامل الاقتصادى بين البلدان اعضاء المجلس ، المحسوب لـ ١٥ - ٢٠ سنة ، مرحلة مهمة فى تطوير البلدان اعضاء المجلس .

وبين الدورات ، تجتمع مرارا فى السنة اللجنة التنفيذية المؤلفة من ممثلى البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى . واللجنة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ المهمات التى تواجه المجلس وعن مراقبة تنفيذ القرارات التى تتخذها هيئات المجلس . وتشرف اللجنة التنفيذية على عمل امانة سر المجلس وعلى عمل اللجان الفرعية الدائمة للتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنيكى . ومقر مجلس التعاون الاقتصادى يقع فى مدينة موسكو ، عاصمة الاتحاد السوفيتى .

ان التكامل الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية يتطلب التنسيق الفعال بين خطط الاقتصاد الوطنى البعيدة المدى ، وتنسيق السياسة الاقتصادية ، والتكهن الاقتصادى المشترك بتطور اهم فروع واصناف الانتاج .

ان تعزيز النشاط التخطيطى المشترك يفترض مستوى علميا رفيعا للخطة الوطنية ، والدقة فى تنفيذها ، ووحدة الطرائق الاساسية للتخطيط والحساب الاحصائى ، وامكانية مقارنة المؤشرات الاساسية لخطط الاقتصاد الوطنى ، والتشارك فى وضع المعطيات عن انتاج واستهلاك اهم اصناف المنتوجات فى جميع البلدان الاشتراكية او فى فريق من البلدان المعنية .

ان التنسيق المنهاجى للتطور الاقتصادى فى البلدان الاشتراكية ينبع من طبيعة الاشتراكية بالذات ، ويتجارب مع المصالح الجذرية لشغيلة بلدان النظام الاشتراكى العالمى . وفى المرحلة الراهنة من تطور النظام الاقتصادى الاشتراكى العالمى ، تطرح الحياة نفسها مهمة جديدة هى اكمال تنسيق الخطط بتنسيق السياسة الاقتصادية بمجملها . وفى جدول الاعمال توضع مسائل متنوعة منها التقريب بين بنىات الآليات الاقتصادية ، وتطوير العلاقات المباشرة بين الوزارات والاتحادات والمؤسسات المشتركة فى التعاون تطورا مستمرا ، وابتكار اشكال مشتركة ؛ وامكانية ابتكار اشكال اخرى لتوحيد الجهود والموارد .

التعاون الاقتصادى والتكنيكى

يتسم التعاون الاقتصادى والتكنيكى فى بناء مختلف المشاريع الضرورية للاقتصاد الوطنى باهمية كبيرة لاجل تطوير الصناعة والزراعة وسائر فروع الاقتصاد فى البلدان الاشتراكية . نحو اوائل ١٩٨١ بلغ عدد المؤسسات والمنشآت وسائر المشاريع التى بنيت او تبنى فى البلدان الاشتراكية بموجب اتفاقيات دولية بمساعدة الاتحاد السوفيتى التكنيكية ، فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ٣٠٠٦ ، وضع منها قيد الاستثمار ١٨٨٥ ، بما فى ذلك فى بلدان مجلس التعاون الاقتصادى ٢٥٠٧ ، وضع منها قيد الاستثمار ١٤٩٥ .

فى سنوات الخطة الخمسية العاشرة (١٩٧٦) وحدها ، مثلا ، جرى توريد التجهيزات المجموعية السوفيتية الى البلدان الاشتراكية لاجل ٩٤٥ مشروعا من مشاريع الاقتصاد الوطنى دخل منها قيد الخدمة كليا او جزئيا ٥١٢ مشروعا . كذلك يقوم التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية الاخرى على نطاق واسع . مثلا . تقدم تشيكوسلوفاكيا التجهيزات لاجل المشاريع فى بلغاريا ورومانيا وكوبا ، وتقدم جمهورية المانيا الديمقراطية وبلغاريا وولونيا والمجر الدعم التكنيكى والاقتصادى للفيتنام .

وينص البرنامج المتخصص البعيد المدى للتعاون فى ميدان الطاقة والوقود والخامات على تحقيق مجموعة من الاجراءات التى تساعد فى تلبية الحاجات العقلانية للبلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى الى

الموارد من الخامات والوقود . وبناء المحطات الكهربائية (م ك ذ) فى البلدان اعضاء المجلس بمساعدة الاتحاد السوفيتى التكنيكية من اهم اتجاهات التعاون . ولا بد ان يبلغ مجمل قدرة هذه المحطات نحو عام ١٩٩٠ قرابة ٣٧ مليون كيلوواط . ويستفاد من الحسابات ان تشغيل م ك ذ سيتيح سنويا توفير زهاء ٧٠ مليون طن من الوقود الاصطناعى . كذلك سيكون التوفير كبيرا بفضل الاستغناء عن عمليات نقل الوقود الضرورى لاجل المحطات الكهربائية على مسافات كبيرة .

وفى نظام العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية يشغل مكانا خاصا شكل المشاركة فى بناء المؤسسات . وهذا شكل من اشكال التعاون الاقتصادى الجديدة والواسعة الآفاق . فهكذا مثلا بنيت المنظومة الطاقة " مير " (" السلام ") التى توحد المنظومات الطاقة فى تشيكوسلوفاكيا وهولونيا والمجر وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانيا والمناطق الغربية من الاتحاد السوفيتى . وجهود الاتحاد السوفيتى وهولونيا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر بنى خط انابيب البترول " دروجبا " (" الصداقة ") لاجل نقل البترول المرسل من الاتحاد السوفيتى . ويعمل بنجاح خط انابيب الغاز " سويسوز " (" الاتحاد ") الذى يمضى به الغاز من الاتحاد السوفيتى الى بلغاريا والمجر وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وهولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا .

ان الاتفاقيات بشأن التشارك فى بناء المشاريع الكبيرة تؤدى الى ترسيخ التخصص والتعاون فى الانتاج .

التعاون العلمى والتكنيكية

تتطور اكثر فاكثرا بين بلدان النظام الاشتراكى العالمى ، مبادلات المنجزات العلمية والتكنيكية والتجربة الطليعية فى الانتاج . ان علماء البلدان الاشتراكية يعملون باوثق التعاون على حل اهم قضايا العلم والتكنيك . وفى التعاون العلمى والتكنيكية المتعدد الجوانب يشترك اكثر من ثلاثة آلاف من هيئات البحث العلمى وهيئات الدراسة والتصميم ، ومؤسسات التعليم العالى فى البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى ، بما فيها زهاء ٢٠٠ مؤسسة علمية تابعة لأكاديميات العلوم . ويتحقق التعاون العلمى والتكنيكية بتبادل أهم منجزات العلم والتكنيك ومختلف الوثائق فى مضمار وضع التصاميم التكنيكية ، وتقديم المعون فى اجراء اعمال التنقيب الجيولوجى والاعمال الاختبارية وتبادل التجارب ، ومساعدة المساعدة فى تكوين الملاكات ورفع كفاءتها ، الخ . . . كان التعاون العلمى والتكنيكية ينحصر بآدى بدء على الاغلب فى تبادل التجربة التكنيكية والوثائق فيما يتعلق بالاصناف المستوعبة من التكنيك . ومع تطور التكامل الاقتصادى اخذ التعاون العلمى والتكنيكية يتركز فى التشارك فى حل قضايا التقدم العلمى والتكنيكية الجديدة من

قبل مختلف البلدان . ان هذا التنسيق لاعمال البحث العلمى فى ميدان التقدم العلمى والتكنيكي هو ظاهرة قانونية ومحتمة موضوعيا ، لأنه لا يمكن الا بتضافر الجهود حل القضايا العلمية والتكنيكية العصرية المتقاربة مع الحيلولة دون الموازاة النافلة وحلها بصورة سريعة وفعالة . ومن الامثلة الساطعة على فعالية التعاون العلمى والتكنيكي بين البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى تعاونها فى مضمار الملاحسة الكونية . فوفقا لبرنامج " انتركوسموس " تحققت تحقيقات طواقم كونية دولية اشترك فيها ، الى جانب الملاحين الكونيين السوفيتيين ، ملاحون كونيون من البلدان الاشتراكية الاخرى .

ان التبادل الواسع لمنجزات العلم والتكنيك والتجربة الطليعية فى الانتاج بين البلدان الاشتراكية يسهم فى تطوير القوى المنتجة على اساس ارقى منجزات التكنيك . وللبلدان الاشتراكية مصلحة حيوية فى تطوير هذا الشكل للعلاقات الدولية فيما بينها . ومنذ تأسيس مجلس التعاون الاقتصادى احاتت البلدان الاشتراكية بعضها الى بعض عددا كبيرا من مجموعات الوثائق العلمية والتكنيكية .

ومن جراء التعاون العلمى والتكنيكي ، لا تضرر اى دولة اشتراكية الى تضيق الوقت والموارد والجهد لحل قضايا علمية وتكنيكية سبق ان حلتها البلدان الشقيقة الاخرى .

ومن المزايا الهامة التى تصف التعاون العلمى والتكنيكي بين البلدان الاشتراكية ، التعاون فى اعداد الملاكات . ففي مؤسسات التعليم العالى فى البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى ، تدرس كل سنة وتتخرج فئات واسعة من الشباب القادمين من البلدان الشقيقة . كذلك يتجلى التعاون فى ارسال الاختصاصيين والعمال لاجل الحصول على التعليم الانتاجى فى مؤسسات البلدان الاشتراكية الاخرى وكذلك فى ارسال العلماء والاختصاصيين لاجل رفع درجة كفاءتهم فى معاهد البحث العلمى ومؤسسات التعليم العالى فى البلدان الشقيقة .

التجارة الخارجية

التجارة الخارجية شكل مهم من اشكال التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية . وقد ادى نشوء نظام الاقتصاد الاشتراكي العالمى الى ظهور السوق الاشتراكية العالمية ، وميزتها انه لا مجال هنا للفوضى والمزاحمة ، والتقلبات العفوية فى الاسعار ، والمبادلات غير المتكافئة ، والحروب التجارية ، والتقييدات التمييزية واستثمار ونهب هذه البلدان من جانب تلك .

ان تطور التجارة الخارجية بين البلدان الاشتراكية يقوم على اساس خطة موضوعة سلفا بشروط متبادلة النفع تستجيب لحاجات تطور الاقتصاد فى كل بلد . وتتقيد التجارة باسعار عادلة وثابتة ، مقررة بموجب اتفاق طوعى لأجل طويل لهذا الحد او ذاك (عادة لخمس سنوات) ، مع

حسبان الحساب للأسعار العالمية . وإن روح التعاون والمساعدة الأخوية هي التي تصف التجارة الخارجية بين البلدان الاشتراكية في السوق الاشتراكية العالمية .

وهذه السوق الاشتراكية العالمية تجهل مصاعب تصريف البضائع . وقدرة استيعابها تتعاضد بلا انقطاع نظرا لنمو الانتاج باستمرار وارتفاع مستوى حياة الشغيلة في جميع الدول الاشتراكية ، ماديا وثقافيا . وجميعنا لنا مصلحة في أن تكون السوق الاشتراكية قادرة على تلبية الحاجات المتنامية لبلدان اسرتنا . وبقينا أن النفع من كون الامكانيات الاقتصادية لدى البعض تكمل الامكانيات الاقتصادية لدى البعض الآخر لا يقاس بالحساب التجاري الصرف وحده .

أن العلاقات التجارية بين البلدان الاشتراكية ترتكز على اتفاقات طويلة الاجل حول تبادل تسليم البضائع مع الاشارة الى كميتها وأسعارها وطريقة الحسابات .

أن التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية تشكل وسيلة مهمة لتطوير اقتصادها وثقافتها ، وتسهم في رفع مستوى حياة الجماهير الشعبية بدأب وانتظام ، وفي تأمين الاستخدام التام للأيدي العاملة . أن احتكار التجارة الخارجية المقام في جميع البلدان الاشتراكية لا يقي الاقتصاد الوطني في هذه البلدان من عدوان الامبرياليين الاقتصادي وحسب ، بل يسهم كذلك في تطوير وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية .

أن نهوض الاقتصاد باستمرار في البلدان الاشتراكية يؤول الى تغيير تركيب صادراتها ووارداتها . فقبل الحرب ، كانت جميع البلدان الاشتراكية باستثناء تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، تصدر ، في الأساس ، المواد الأولية والمنتجات الغذائية . أما اليوم فقد تبدل الحال . قبل الحرب كانت المنتجات الزراعية تؤلف القسم الأكبر في صادرات بلغاريا مثلا ، بينما شكلت المنتجات الصناعية القسم الأكبر الساحق من صادرات بلغاريا في عام ١٩٢٠ .

التعاون النقدي المالي

تساعد العلاقات النقدية المالية في نجاح تطوير الاقتصاد ، وفي تعميق مختلف اشكال التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية ، وكذلك في التبادل التجاري بين البلدان .

وتتضمن اتفاقيات التسليف (القرض) بدور مهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية . وقد انشأت البلدان الاشتراكية نظاما خاصا بها للتسليف الدولي ، اشتراكي الطراز . أن التسليف الدولي بين بلدان الاسرة الاشتراكية يرمي الى تعجيل التطوير الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية المادية والمستوى الثقافي لدى شعوب بلدان النظام الاشتراكي . علما بأن القروض تمنح باكثر الشروط مهادنة .

وإذا كانت البلدان الرأسمالية تتقاضى عن القروض التى تمنحها فوائد سنوية عالية جدا (من ٣٥ الى ٦ ٪) وتشتترط منح القروض بجملة من الشروط الاقتصادية والسياسية ، فان القروض فى بلدان الاسـسرة الاشتراكية تمنح عادة بفائدة سنوية تتراوح بين واحد واثنين بالمئة . وفى بعض الحالات تمنح القروض بدون اية فوائد . واتفاقيات القـروض لا تنطوى ابداء على اية شروط اقتصادية او سياسية مجحفة ، غير متكافئة ، فيما يخص استعمال القرض . وتسدد القروض ، كقاصـدة ، بتوريدات من البضائع التى تؤلف صادرات البلد المعنى التقليدية .

فى اطار مجلس التعاون الاقتصادى ، انشىء فى عام ١٩٦٤ المصرف الدولى للتعاون الاقتصادى . وهذا المصرف يقوم بحسابات متعددة الجوانب بعملة خاصة هى الروبل القابل للتحويل (او الروبل الذهبى) ، الامر الذى سهل وسط الحسابات المتعددة الجوانب بين البلدان الاشتراكية ، ووفر امكانيات ملائمة لاجل الاستثمار فى تطوير التجارة المتبادلة وزيادة فعاليتها . ثم ان مصرف التوظيفات الدولى الذى تأسس عام ١٩٧٠ والذى يتألف رأسماله من بدلات اشتراك اعضاء المصرف بالعملة الحرة والروبلات القابلة للتحويل ، يساهم فى انتـهاج سياسة متناسقة فى مجال التوظيفات وفى تعجيل بناء المشاريع الكبرى ذات المصلحة المتبادلة ، وكذلك بناء المؤسسات المشتركة .

ان العلاقات النقدية العالية بين الدول الاشتراكية تترقى على الدوام ولا انقطاع ، كما ان دور الروبل القابل للتحويل يتعاظم بوصفه عملة جماعية فى العلاقات الاقتصادية المتسعة اكثر فاكثر بين البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى .

ان التسليف الدولى فى البلدان الاشتراكية يتيح للبلدان الاقل تطورا من الناحية الاقتصادية تعجيل وتائر تطورها وبناء قاعدة متينة لتصنيع الاقتصاد الوطنى ، وتقريب مستوى تطور اقتصادها من البلدان الاشتراكية المتقدمة من الناحية الاقتصادية .

ان التسليف الاشتراكى الدولى يحفز الاستفادة الفعالة من التوظيفات الاساسية فى الاقتصاد الوطنى ، وانشاء بنية عقلانية صائبة للتقسيم الاشتراكى العالمى للعمل ، ويسهم فى توسيع علاقات التجارة الخارجية بين البلدان الاشتراكية على اساس متبادل النفع توسيعا مستمرا . ان تطوير علاقات التسليف بين بلدان النظام الاشتراكى العالمى يعبر عن جوهر العلاقات الاقتصادية من الطراز الاشتراكى .

التكامل الاقتصادى الاشتراكى

التكامل الاقتصادى الاشتراكى يعنى توحيد جهود البلدان الاشتراكية وتنسيقها المنهاجى لاجل حل أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة باطراد زيادة القوى المنتجة ، والتوصل الى اعلى

المستويات العلمية والتكنيكية ، ورفع مستوى رفاهية الشعب ، وتوطيد القدرة الدفاعية سواء في كل بلد ام في عموم الاسرة الاشتراكية .

ان ضرورة الاستفادة من مزايا الاشتراكية قد دفعت الى البحث عن اشكال جديدة للتكامل الاقتصادي الاشتراكي . وفي سنوات الخمسينيات

الاشتراكي كدست البلدان الاشتراكية تجربة ايجابية متنوعة الوجوه في تنظيم الانتاج والادارة وحل القضايا الاقتصادية .

وموجب قرارات الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس التعاون الاقتصادي ، وضعت الدورة الخامسة والعشرون للمجلس في تموز (يوليو) ١٩٧١ وقررت البرنامج الشامل لمواصلة تعميق وترقية التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي بين البلدان اعضاء المجلس . والبرنامج محسوب للتنفيذ على مراحل في غضون ١٥ - ٢٠ سنة . وقد جاء في البرنامج الشامل ان تطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي بين البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي يعنى عملية التقسيم العالمى الاشتراكي للعمل التى تضبطها الاحزاب الشيوعية والعمالية والحكومات فى البلدان اعضاء المجلس بصورة واعية ومنهجية والتقريب بين اقتصاداتها ، وتكوين بنية عصرية ، عالية الفعالية للاقتصادات الوطنية ، والتقريب والمساواة تدريجيا بين مستويات تطورها الاقتصادية ، وتكوين علاقات عميقة وثابتة فى الفروع الاساسية من الاقتصاد والعلم والتكنيك ، وتوسيع وتعميق السوق العالمية لهذه البلدان ، وترقية العلاقات البضاعية النقدية .

ان البرنامج الشامل لمواصلة تعميق وترقية التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي يركز على مبادئ الاممية الاشتراكية ، والمساواة التامة فى الحقوق ، والنفع المتبادل ، والتعاقد الرفاقى .

وتواصل البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي تطوير العلاقات الاقتصادية مع سائر الدول الاشتراكية وكذلك مع البلدان الرأسمالية المتطورة ومع البلدان النامية . وهى تنادى وتعمل بنشاط لاجل القضاء التام على التمييز فى ميدان التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية ولجل نشر نظام المعاملة التفضيلية بدأب وانتظام .

ان التكامل الاقتصادي الاشتراكي عملية مشروعة ، قانونية ، محتمة موضوعيا ، يملئها المستوى الرفيع الذى بلغته القوى المنتجة فى البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي . وان توحيد الطاقة الاقتصادية لهذه البلدان ، والتشابك الوثيق بين الاقتصادات الوطنية وتطوير هذه الاقتصادات بصورة منهجية منسقة - كل هذا يتيح تأمين ازدهار اقتصاد كل بلد تأمينا افضل واكمل ، والاستفادة كليا فى الوقت نفسه من مزايا الاشتراكية وقوانينها الاقتصادية على الصعيد العالمى .

ان نجاحات التعاون الاقتصادي وتعاظم جبروت الاسرة العالمية للبلدان الاشتراكية هما ضمانا انتصار الاشتراكية فى المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية .

ما هو التعايش السلمى

ان مسألة التعايش السلمى والمباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية قد عللها لينين نظريا . لقد اطلق لينين فى ذلك من فكرته القائلة ان الثورة الاشتراكية لا يمكن لها ان تنتصر فى آن واحد فى جميع بلدان العالم . ولذا ، فان بلدا او مجموعة من البلدان الاشتراكية ستتطور ، خلال فترة من الزمن قد تطول او تقصر ، مع بقاء الاوضاع الرأسمالية فى عدد من البلدان .

ان وجود النظامين الاشتراكي والرأسمالى يجعل من المحتم قيام التعايش السلمى بينهما . ان التعايش السلمى لا يعنى الامتناع عن النضال الطبقي . فان التعايش بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة هو شكل من اشكال النضال الطبقي بين الاشتراكية والرأسمالية .

والتعايش السلمى لا يعنى التوفيق والمصالحة بين الايديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية . بل بالعكس . فهو يفترض تعزيز النضال الذى تخوضه الطبقة العاملة واحزابها وجميع الشغيلة فى سبيل انتصار افكار الاشتراكية ، افكار الشيوعية .

ان النظام الرأسمالى ليس من ذوق السوفييتيين وشغيلة البلدان الاشتراكية . كذلك فان النظام الاشتراكي ليس من ذوق الاوساط الحاكمة فى البلدان الرأسمالية . ولكن لشعب كل دولة بعينها ان يقرر اى نظام يريد . ولذا يجب ان تركز العلاقات بين النظامين الاجتماعيين والاقتصاديين المتعارضين على مبدأ التعايش السلمى .

وفى العهد المعاصر ، اذ يتواجد سلاح للابادة الشاملة كالقنابل الذرية والهيدروجينية والنوترونية ، واذ لا يمكن ان يكون ثمة منتصر فى الحرب ، يجب نفي الحرب من حياة الشعوب . ان الاعتراف بمبدأ التعايش السلمى وتطبيقه بلا اعوجاج وبدأب ومثابرة هما شرط بالغ الشأن لصيانة وتوطيد السلام وامن الشعوب .

وقد اوضح برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى : " ان التعايش السلمى بين الدول الاشتراكية والرأسمالية هو ضرورة موضوعية لتطور المجتمع البشرى . لا يمكن للحرب ولا ينفى لها ان تكون طريقة لحل الخلافات الدولية . التعايش السلمى ام حرب لا تبقى ولا تذر ، هكذا فقط يطرح التاريخ المسألة " .

فما هو التعايش السلمى ؟ انه يعنى ، قبل كل شئ ، نبذ الحرب بوصفها وسيلة لحل القضايا المتنازع عليها فيما بين الدول وحل هذه

القضايا عن طريق المفاوضات . ولكن مفهوم التعايش السلمى لا ينحصر اطلاقا فى هذا التعريف . فهو، فضلا عن التعهد بعدم الاعتداء ، يفترض تعهد جميع الدول بعدم انتهاك سيادة الدول الاخرى وكيانها الاقليمى ، باى شكل كان ، وبأى حجة كانت . ان التعايش السلمى يعنى الامتناع عن التدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى بغيره تعديل نظامها السياسى او نمط حياتها ، او لاي سبب آخر ، والاعتراف لكل شعب بالحق فى ان يقرر بنفسه جميع القضايا المتعلقة بتطور بلده . ان التعايش السلمى يفترض المساواة فى الحقوق والتفهم المتبادل والثقة بين الدول وحسبان الحساب لمصالح الاطراف الاخرى . وهو يعنى ان العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدان يجب ان تركز على اساس المساواة التامة بين الاطراف المعنية وعلى النفع المتبادل . ان مبدأ التعايش السلمى بين الدول على اختلاف انظمتها قد كان ولا يزال منهج البلدان الاشتراكية العام فى مضمار السياسة الخارجية . ان البلاد السوفيتية قد زادت باستقامة منذ اولى ايام وجودها وستدود عن سياسة التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

ان سياسة السلام تنبع من طبيعة الاشتراكية بالذات ، وهى لا تستجيب لمصالح شعوب البلدان الاشتراكية وحسب ، بل ايضا لمصالح جميع شعوب العالم . ان الاحزاب الماركسية اللينينية تعتبر النضال الدائب فى سبيل السلام ، لا اداة لرسالتها التاريخية امام البشرية . وقوام هذه الرسالة درء اباداة الشعوب فى نيران الحرب الحراريسية النووية ، - بل ايضا اهم شرط لنجاح بناء الاشتراكية والشيوعية ، ولاتساع نضال البروليتاريا الثورى فى البلدان الرأسمالية ، ولتعاظم الحركة التحررية للشعوب التى تضطهدا الامبريالية .

وعلى حراسة السلام يسهر المعسكر الاشتراكى الجبار برئاسة الاتحاد السوفيتى . ومع البلدان الاشتراكية التى يبلغ عدد سكانها اكثر من ثلث البشرية جمعاء ، تعمل من اجل السلم فئة كبيرة من البلدان غير الاشتراكية لا مصلحة لها فى اندلاع نيران الحرب . كذلك يتزايد عدد الدول المحايدة الساعية الى وقاية نفسها من الخطر الذى ينطوى عليه الاشتراك فى الكتل الحربية الامبريالية .

وفى الوقت الحاضر ، تأخذ الشعوب على انفسها مهمة مشتدة تقرير مسألة الحرب والسلام . وان حركة الجماهير الشعبية المناهضة للحرب هى عامل جسيم فى النضال من اجل السلام . وفى دور القوة المنظمة العظمى للنضال فى سبيل السلام ، تبرز الطبقة العاملة بوصفها مناضلا ضد الحرب العالمية لا يجاريه فى الحزم والثبات مناضل .

وبقينا ان امكانية درء الحرب لا تتحقق من تلقاء ذاتها ، بل تتطلب اعظم قدر من الهمة والعزيمة فى النضال من اجل السلام ، واليقظة حيال دسائس اعداء السلام ؛ وهى تتوقف بدرجة كبيرة جدا

على سياسة البلدان الاشتراكية ، وقدرتها الدفاعية ، وعلى تطبيق مبادئ التعايش السلمى اللينينية تطبيقا دائما . ان كبح جماح المعتدين ، وانقاذ البشرية من الامبريالية ، هما رسالة الطبقة العاملة وجميع القوى التى تعادى الامبريالية وتناضل فى سبيل السلام والاستقلال الوطنى والاشتراكية .

المباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية

ان التعايش السلمى يعنى بادى ذى بدء المباراة الاقتصادية بين النظامين ، وهى مباراة تحرز الاشتراكية خلالها نجاحات متعاضدة ابدا . وقد جاء فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى امام المؤتمر السادس والعشرين للحزب ان الجبهة الحاسمة للمباراة مع الرأسمالية تمر فى ميدان الاقتصاد ، فى ميدان السياسة الاقتصادية . ان الدول الاشتراكية التى تنتهج هدأب وانسجام خطة التعايش السلمى ، تتوصل الى تعزيز مواقع النظام الاشتراكى العالمى ابدا ودائما فى المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية .

وفى آخر المطاف ، سينتصر فى الكرة الارضية النظام الذى يوفر للشعوب امكانيات اكبر لتحسين حياتها المادية والروحية . وهذا النظام انما هو النظام الاشتراكى ، الاشتراكية . ان الاشتراكية هى التى تفتح بالضبط آفاقا لا سابق لها للنهوض الخلاق اللامتناهى عند الجماهير الشعبية ، لازدهار العلم والثقافة حقا وفعلا ، لتحقيق احلام البشر فى حياة سعيدة لا وجود فيها لا للمنبوذيين ولا للعاطلين عن العمل ، فى طفولة مشرقة ، وشيخوخة هادئة ، لتحقيق امانى الانسان بأقصى جراتها وانطلاقها ، لتطبيق حق الانسان فى الابداع بكل حرية لما فيه صالح الشعب .

ولكن ، حين نقول ان النظام الاشتراكى هو الذى سينتصر فى المباراة الاقتصادية بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى ، فان هذا لا يعنى ابدا بالطبع ان البلدان الاشتراكية ستنتصر عن طريق التدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الرأسمالية . فان هذا الانتصار سيرتكز على مزايا النظام الاقتصادى الاشتراكى . ومحل الرأسمالية سيحل حتما على الصعيد العالمى نظام اجتماعى عادل تقدمى هو الشيوعية .

ان المباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية لا تحكم على الجماهير الشعبية فى البلدان الرأسمالية بالانتظار الهامد ، ولا تقضى على ضرورة النضال الطبقي والنضال التحررى الوطنى . بل بالعكس . فان انتصارات الاشتراكية فى المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية تتسم باهمية بالغة جدا وذلك لانها تحفز نضال الكادحين الطبقي ، وتجعلهم مناضلين واعين فى سبيل تحريرهم . وهذا ما يفهمه الامبرياليون جيدا ، وهم يخافون من النجاحات فى تطور البلدان الاشتراكية ، ويجهدون لكبح سيرها الى الامام .

فى المرحلة الراهنة من المباراة بين النظامين ، يكتسب دلالة كبيرة خاصة قول لينين ان العامل الرئيسى لتأثير الاشتراكية فى الثورة العالمية هو سياستها الاقتصادية ، وبناء قاعدة اقتصادية وتكنيكية للمجتمع الجديد تتفوق على القوى المنتجة لدى الرأسمالية . وقد اوضح لينين : " اذا ادينا هذه المهمة ، كسبنا على الصعيد العالمى بصورة اكيدة ونهائية " * .

ان المباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية تعنى النضال من اجل مستوى اعلى لانتاج المنتج الصناعى والزراعى بالفرد الواحد من السكان ، من اجل ضمان مستوى حياة اعلى للشعب .

بموجب اية مؤشرات يمكن الحكم على مجرى المباراة الاقتصادية بين النظامين وعلى نتائجها ؟ اولاً ، بموجب وتأثير النمو الاقتصادى . كيف تتطور المباراة فى هذا الميدان ؟ لنرجع الى الارقام . من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٠ ازداد الانتاج الصناعى فى البلدان الاشتراكية السى ١٤ مرة وفى البلدان الرأسمالية المتطورة الى ٣٩ مرات . وهذا يعنى ان النظام الاشتراكى العالمى يطور الصناعة بسرعة توازى قرابة اربعة امثال سرعة تطور الصناعة فى ظل الرأسمالية . ومن سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٨٠ ، بلغ المتوسط السنوى لنمو الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى ٧٤٪ مقابل ٣٣٪ فى الولايات المتحدة الاميركية ؛ ولنمو المنتج الصناعى ٨٧٪ مقابل ٤٪ ؛ ولنمو المنتج الزراعى ٣٪ مقابل ١٦٪ .

ان وتأثير النمو الاقتصادى العالية دليل مقنع على مزايا النظام الاشتراكى العالمى ، وضمانة انتصاره فى المباراة الاقتصادية مع عالم الرأسمالية .

ثانياً ، بموجب نمو الوزن النسبى للبلدان الاشتراكية فى الانتاج العالمى . ففي سنة ١٩٥٠ ، بلغ نصيب الاشتراكية فى المنتج الصناعى العالمى ٢٠٪ فقط ، بينما بلغ فى سنة ١٩٨٠ اكثر من ٤٠٪ .

ثالثاً ، بموجب انتاج أهم اصناف المنتجات بالفرد الواحد من السكان . وهذا مؤشر تعميمى يشير الى مستوى الانتاج بالفرد الواحد من السكان فى معطيات قابلة للمقارنة . وقد تم التفوق فى عموم النظام الاشتراكى العالمى على المتوسط العالمى لمستوى الانتاج ؛ ففي النظام الاشتراكى العالمى يعيش ٣٣١٪ من سكان العالم ، بينما تبلغ حصته من الانتاج الصناعى العالمى ٤٠٪ ، علماً بان جزءاً واحداً من ١٥ جزءاً من سكان الكرة الارضية يعيش فى الاتحاد السوفييتى وان نصيبه فى الانتاج الصناعى العالمى يبلغ الخمس . وفى بلدان مجلس التعاون الاقتصادى بلغ متوسط الانتاج الصناعى بالفرد الواحد من السكان ثلاثة امثاله على الصعيد العالمى .

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، ص ٣٤١ .

ولكن بلدان الاشتراكية لا تزال تتأخر من حيث هذا المؤشر عن ارقى البلدان الرأسمالية . ولكن الفرق بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية الراقية من حيث الانتاج الصناعى بالفرد الواحد من السكان يقل باستمرار .

رابعا ، بموجب وتاثر نمو انتاجية العمل . من حيث هذا المؤشر ، انخفض بصورة ملحوظة الفرق بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية الراقية ، فمن سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٠ ازدادت انتاجية العمل (بالفرد العامل) فى صناعة الاتحاد السوفيتى ٤٣٠ ٪ ، بينما ازدادت فى الولايات المتحدة ١٥٠ ٪ ، وفى بريطانيا ١٢٠ ٪ وفى فرنسا ٢٦٠ ٪ وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية ٢٥٠ ٪ . ولكن التأخر بموجب هذا المؤشر عن الولايات المتحدة الاميركية لا يزال كبيرا . ففى عام ١٩٨٠ ، بلغت انتاجية العمل فى الصناعة فى الاتحاد السوفيتى ٥٥ ٪ مما هى عليه فى الولايات المتحدة الاميركية .

خامسا ، بموجب ارتفاع مستوى حياة الشعب . ان ازدياد رفاهية الشعب ظاهرة قانونية محتمة فى تطور الاقتصاد الاشتراكى . ففى سنة ١٩٨٠ ازداد الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفيتى ٧٥٠ ٪ بالنسبة لما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ ، وفى بلدان مجلس التعاون الاقتصادى الاخرى ، ازداد الدخل الوطنى فى هذه الحقبة من الزمن بين ٣٧٠ ٪ و ١٣٠٠ ٪ ، بينما ازداد فى الولايات المتحدة الاميركية خلال الحقبة نفسها من الزمن ١٧٠ ٪ ، وفى بريطانيا ١٠٠ ٪ ، وفى فرنسا ٢٨٠ ٪ . ان نمو الدخل الوطنى هو الاساس لارتفاع مستوى حياة الشعب بدأب واستمرار وللتاثير العالية فى تطور الانتاج الاشتراكى . ان البرنامج الذى رسمه المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى لزيادة رفاهية الشعب السوفيتى يشكل دليلا مقنعا على ان هدف الاشتراكية تلبية حاجات الشعب المتنامية على الدوام تلبية اكمل فأكمل .

اسئلة للمراجعة :

- ١ - كيف انبثق وتطور النظام الاشتراكى العالمى ؟
- ٢ - اعط مواصفات الطراز الجديد من العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية .
- ٣ - كيف يتحقق تقسيم العمل بين البلدان الاشتراكية ؟
- ٤ - ما هى الاشكال الاساسية للتعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية ؟
- ٥ - كيف يعمل مجلس التعاون الاقتصادى ؟
- ٦ - ماذا يعنى التكامل الاقتصادى الاشتراكى ؟
- ٧ - ماذا يعنى التعايش السلمى ؟
- ٨ - ماذا تعنى المباراة الاقتصادية السلمية بين الاشتراكية

والرأسمالية وما هي آفاقها؟
٩ - ما هي الاتجاهات الرئيسية التي تتطور فيها الممارسة
الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية؟

الفصل الثامن عشر

القوانين الاقتصادية لتحول الاشتراكية تدريجيا الى الشيوعية

قال برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي :
" الشيوعية هي نظام اجتماعي لا يطبق تقوم فيه الملكية الواحدة
للشعب بأسره على وسائل الانتاج ، والمساواة الاجتماعية التامة بين جميع
اعضاء المجتمع ، حيث ، الى جانب تطور الناس من جميع النواحي ،
ستنمو ايضا القوى المنتجة على اساس العلم والتكنيك المتطورين على
الدوام ، وتتدفق جميع مصادر الثروة الاجتماعية سيلا كاملا ويتحقق المبدأ
العظيم " من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجاته " . ان الشيوعية
انما هي مجتمع عالي التنظيم لكادحين احرار وواعين ، سترسخ فيسه
الادارة الذاتية الاجتماعية ، ويغدو فيه العمل لخير المجتمع الحاجة
الحوية الاولى في نظر الجميع وأما يدركون ضرورته ، وتطبق فيسه
كفاءات كل فرد بافيد وجه في صالح الشعب " .
ان الشيوعية تنشأ عن الاشتراكية ، وهي امتداد مباشر للاشتراكية .
ان الاشتراكية والشيوعية ، بوصفهما مرحلتين من تطور التشكيلية
الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية الواحدة ، تتصفان بسمات مشتركة ، كما
تقوم بينهما فوارق جوهرية .

١ - السمات الاقتصادية المشتركة والفوارق

بين الاشتراكية والشيوعية

السمات المشتركة للاشتراكية والشيوعية

ان اساس الاشتراكية والشيوعية الاقتصادي هو الملكية الاجتماعية
لوسائل الانتاج . وانتاج الخيرات العادية يتحقق في مصلحة

المجتمع بأسره .
وفي النظام الاشتراكي كما في النظام الشيوعي ، لا وجود للطبقات
المستثمرة ، ولا لاستثمار الانسان للانسان ، ولا للاضطهاد القومي
والعرقى . وفي الطور الادنى والطور الاعلى من المجتمع الشيوعي ، تتصف
علاقات الانتاج بالتعاون الرفاقى والتعاقد الاخوى بين الناس المتحررين
من الاستثمار .

والاشتراكية والشيوعية كلاهما تتصف بتنامى الانتاج الاجتماعى بلا
انقطاع على اساس التقدم العلمى والتكنيكي بغية تلبية حاجات جميع اعضاء
المجتمع ، المادية والثقافية ، تلبية اكمل فأكمل .

وكلا من طورى المجتمع الشيوعي يتصف بتطور الاقتصاد الوطنى تطورا
منهاجيا يؤمن وتائر ثابتة لنمو الانتاج ويضمن استخدام موارد المجتمع
المادية والبشرية (اليد العاملة) استخداما عقلانيا ، كما يضمن ارتفاع
انتاجية العمل باطراد .

وفي الاشتراكية كما في الشيوعية ، لا وجود للتضاد بين المدينة
والريف ، بين العمل الفكرى والعمل الجسدى .

وفي كل من طورى التشكيلة الشيوعية ، يتسم العمل بطابع الابداع
الحر . وفي كل من الطورين ، ينبغى على جميع اعضاء المجتمع ، سواء
بسواء ، ان يعملوا حسب كفاءاتهم .

هذه هي ، اساسا ، السمات المشتركة بين الاشتراكية والشيوعية .
ان وجود سمات مشتركة بين الاشتراكية والشيوعية لا ينفى وجسود
الفوارق بين هذين الطورين من المجتمع الشيوعي .

الفوارق الاساسية بين الشيوعية والاشتراكية

ان الفوارق الاساسية بين الشيوعية والاشتراكية تنجم عن تفاوت
النضج الاقتصادى والثقافى فى المجتمع الشيوعي بين طوريه الادنى
والاعلى .

قبل كل شئ ، تمتاز الشيوعية عن الاشتراكية بدرجة اعلى بما لا يقاس
من تطور القوى المنتجة . فان الشيوعية ستملك قاعدة مادية وتكنيكية
اقوى واحداث بكثير تتيح رفع انتاجية العمل الى ما لا يقاس وتأمين
 الوفرة من الخيرات المادية والروحية . وفي الشيوعية يتم التوصل الى
اعلى درجة من التنظيم منهاجى لعموم الاقتصاد الاجتماعى ويتأمن
استخدام الثروات المادية وموارد اليد العاملة بانجع وجه واعقله من اجل
تلبية حاجات جميع اعضاء المجتمع المتنامية .

وفي الشيوعية ستتصف علاقات الانتاج بدرجة اعلى من النضج
الاقتصادى . واذا كانت الملكية الاجتماعية تظهر فى النظام الاشتراكي
بشكلين : ملكية الدولة والملكية الكولخوزية التعاونية ، فانها ستظهر فى
النظام الشيوعي بشكل واحد وحيد ، هو الملكية الشيوعية الواحدة
للمشعب بأسره . ان شكل الملكية الاجتماعية فى الاشتراكية يشترطان

وجود طبقتين متصادقتين : الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين التعاونيين .
ومع الانتقال الى الملكية الشيوعية الواحدة ، ملكية الشعب بأسره ، يزول
الاساس الاقتصادى لوجود الطبقات والفوارق الطبقة . وتزول الفوارق
الاقتصادية الاجتماعية والثقافية المعيشية بين المدينة والريف .

ومقدر ما يترقى تكنيك الانتاج ويرتفع مستوى الشغيلة الثقافى
التكنيكى ، يندمج العمل الفكرى والعمل اليدوى اندماجا عضويا فى
نشاط الناس الانتاجى . ولا يبقى المثقفون فئة اجتماعية خاصة ، لأن
شغيلة العمل اليدوى يرتفعون من حيث مستواهم الثقافى التكنيكى الى
مستوى اناس العمل الفكرى .

وفى المجتمع الشيوعى ، ستتغير صفة العمل . ففى الاشتراكية ، ليس
العمل بعد الحاجة الحيوية الاولى . كذلك لا يزال يوجد فى المجتمع
الاشتراكى اناس يريدون ان يأخذوا من المجتمع اكثر ما يمكن ولكنهم
لا يريدون ان يشتغلوا بشرف واستقامة وملء امكانياتهم . اما فى ظل
الشيوعية ، فان العمل الخلاق الحر ، العمل لخير المجتمع بأسره ، يتحول
الى الحاجة الحيوية الاولى .

وفى مجرى الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، ستتطور اكثر فاكثر
اشكال توزيع الخيرات المادية والثقافية بين اعضاء المجتمع . فان انشاء
الوفرة الشيوعية من الخيرات المعيشية وتحول العمل الى الحاجة الحيوية
الاولى سيتيحان الانتقال من المبدأ الاشتراكى القائل " من كل حسب
كفاءته ولكل حسب عمله " الى المبدأ الشيوعى القائل " من كل حسب
كفاءته ، ولكل حسب حاجاته " . ان الموقف الواحد من وسائل الانتاج
ومن العمل سيكتمل بشروط متساوية فى توزيع الخيرات المادية وفقا
لحاجات الانسان المتطور ثقافيا ، المعقولة ، السليمة .

وفى ظل الشيوعية ، يضمحل الانتاج البضاعى والمقولات الاقتصادية
المرتبطة به : البضاعة ، والنقد ، والسعر ، والاجرة ، والميزان الاقتصادى ،
والتسليف ، والمالية .

ان الشيوعية تمثل اعلى شكل لتنظيم الحياة الاجتماعية . ومع
الانتقال الى الشيوعية ، ومع تطوير واتقان علاقات الانتاج الاشتراكية ،
ستطرا ايضا تغيرات على البناء الفوقى المطابق لها : فى ميدان
المؤسسات السياسية والحقوقية ، وستتطور اشكال الوعى الاجتماعى ايضا
وايضا . وسيتحول نظام الدولة الاشتراكية الى الادارة الذاتية الاجتماعية
الشيوعية .

ومع الانتقال الى الشيوعية ، سيحدث تقارب اكبر فاكبر بين الامم من
جميع النواحي على اساس وحدة المصالح الاقتصادية والسياسية والروحية ،
والصداقة الاخوية والتعاون بين الشعوب .

ومع ذلك لا يفصل اى جدار بين الشيوعية والاشتراكية رغم ما بينهما
من فوارق . فمنذ الآن يمكن التحدث عن نباتات الشيوعية التى تنضج فى
قلب المجتمع الاشتراكى . وفى المجتمع الاشتراكى ، تنبثق وتتطور اشكال

شيوعية للعمل ولتنظيم الانتاج ، واشكال اجتماعية لتلبية حاجات الشغيلة :
صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، المدارس الداخلية ، رياض الاطفال ، دور
الحضانة ، الخ . . . وهناك الآن سمات كثيرة ، محسوسة ومرئية ، من سمات
الشيوعية وهى تتطور وتترقى .

قوانين تحول الاشتراكية الى الشيوعية

الشيوعية اعدل وارقى مجتمع فى الارض . وبناء الشيوعية هو هدف
الاحزاب الشيوعية والعمالية النهائى .
ان تحول الاشتراكية الى الشيوعية عملية تاريخية قانونية ، طبيعية لا
يمكن انتهاكها اعتباطا او تجاهلها .
ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، كما هو معروف ، يتحقق
فى ظروف النضال الطبقي ، ويتطلب تحطيم العلاقات الاجتماعية بصورة
جذرية ، وثورة اجتماعية شاملة عميقة .
والحال آخر تماما لدن الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية . فان
تحول الاشتراكية الى الشيوعية يتحقق دون ثورة اجتماعية ، لأن الاشتراكية
والشيوعية هما طوران من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية
الواحدة . فالانتقال الى الشيوعية يجرى فى ظروف انعدام الطبقات
المستثمرة ، فى ظروف يهتم فيها جميع اعضاء المجتمع - العمال
والفلاحون والمثقفون - ببناء الشيوعية اهتماما حيويا .
واذا كان بعض الشعوب قد انتقل الى الاشتراكية وشعوب اخرى
تنتقل الى الاشتراكية ، فى ظروف تاريخية معينة ، دون المرور بمرحلة
الرأسمالية ، فلن يستطيع اى بلد الانتقال الى الشيوعية دون المرور
بالاشتراكية . ان بناء الاشتراكية والشيوعية عملية تطور واحدة . ان الانتقال
من الاشتراكية الى الشيوعية يتحقق تدريجيا ولا انقطاع . وهذا الانتقال
قانون موضوعى ويعد كل تطور المجتمع الاشتراكي سابقا .
ولا يمكن الانتقال الى الشيوعية طالما لم تتوافر الظروف الضرورية
لذلك ، اى طالما لم يتم التوصل الى الوفرة من الخيرات المادية ،
وطالما لم يتم انشاء المقدمات المادية والروحية للتطور الثانى من التشكيلة
الشيوعية وطالما لم يتم اعداد الناس للعيش والعمل حسب الطريقة
الشيوعية .
وفى مرحلة بناء الشيوعية ، تتطور الصناعة ، والزراعة الآلية الكبيرة ،
وكل الاقتصاد والثقافة تطورا سريعا يشترك فيه الملايين من الشغيلة
الاشتراك النشط والواعى .
ان بناء الشيوعية ليس عملية عفوية ، بل نتيجة لاهداف الجماهير
الشغيلة الواسعة ، ولاشتراكها النشط والواعى فى تطوير الانتــ~~اج~~
الاجتماعى والثقافة والعلم .
ان بناء الشيوعية يعتمد على معرفة القوانين الموضوعية واستخدامها ،
الامر الذى يتيح للمجتمع الاشتراكي اختيار اقصر السبل والطرق ، وأنجعها

لاجراء التحويلات الشيوعية .
ان بناء المجتمع الاشتراكي المتطور، والمستوى العالي لتطور القوى
المنتجة وعلاقات الانتاج الاشتراكية ، وازدهار العلم والثقافة - كل هذه
مقدمات لبناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية في الاتحاد السوفييتى .

انتقال البلدان الاشتراكية فى اوقات مقارنة نسبيا

الى الشيوعية

ان الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية امر محتم لا مندوحة عنه
بالنسبة لجميع البلدان التى سلكت سبيل البناء الاشتراكي . وان بناء
الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى جزء لا يتجزأ من بناء المجتمع الشيوعى
من قبل شعوب النظام الاشتراكي العالمى . ولما كانت القوى الاجتماعية -
الطبقة العاملة والفلاحون المنتظمون فى التعاونيات ، والمثقفون الشعبيون
- واشكال الاقتصاد الاجتماعية (المؤسسات القائمة على شكل الملكية
الاشتراكية) فى الاتحاد السوفييتى وفى البلدان الاشتراكية الاخرى من
طراز واحد ، فان السنن الاساسية لبناء الشيوعية فى الاتحاد السوفييتى
وفى هذه البلدان ستكون عامة ، مع مراعاة الخصائص التاريخية والقومية
فى كل بلد من البلدان .

وفى الوقت الحاضر، بلغت البلدان الاشتراكية مراحل مختلفة فسي
تطورها . فالاتحاد السوفييتى بنى المجتمع الاشتراكي المتطور . والبلدان
الاشتراكية الاخرى تنجز او هى انجزت اساسا بناء الاشتراكية . ينجس
بالتالى اننا امام اختلاف فى المستوى ، امام اختلاف فى درجة تطور
ونضج الاشتراكية فى مختلف بلدان النظام الاشتراكي العالمى .

ان نظام الاشتراكية العالمى يؤمن امكانية الاستفادة من مزاياه
لاجل تقصير فترات بناء الاشتراكية فى جميع البلدان ويكشف لها افق
انتقالها الى الشيوعية فى اوقات مقارنة الى حد ما ، اثناء عصر تاريخى
واحد . اما الاساس الاقتصادى لانتقال البلدان الاشتراكية الى الشيوعية
فى اوقات مقارنة الى حد ما ، فهو انشاء المقدمات المادية لبناء
الشيوعية استنادا الى العمل الخلاق الذى يبذله شعب كل بلد ، وإلى
تزايد قسطه اهدا ودائما فى القضية المشتركة ، قضية تعزيز النظام
الاشتراكي ، وتوطيد التعاون والتعاقد بين البلدان الاشتراكية اكثر
فاكثر .

ان الانتقال الى الشيوعية فى اوقات مقارنة الى حد ما لن يعنى
ان الاتحاد السوفييتى ، الذى كان اول بلد يشرع فى بناء المجتمع
الشيوعى ، سيوقف تحركه الى الامام لكى يمكن البلدان الاخرى المتأخرة
عنه الى اللحاق به . فان التوصل الى مستوى واحد يجب ان يتحقق
وسوف يتحقق من طريق تطوير البلدان التى هى نسبيا اقل تطورا فى
الميدان الاقتصادى تطورا اسرع ، ورفعها الى مستوى اكثر البلدان
تطورا . وهكذا ستمضى جميع البلدان الاشتراكية جبهة واحدة مشتركة

في طريق بناء المجتمع الشيوعي .
ان الشيوعية انما هي حلم الانسانية العزم . ستصل الانسانية
بأسرها الى الشيوعية . وتلك نتيجة حتمية للتطور الاجتماعي .

٢ - انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية

ان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية هو شرط الزامي للانتقال
من الاشتراكية الى الشيوعية . وهذا يعنى رفع قوى المجتمع المنتجة الى
درجة جديدة كيفيا تؤمن بلوغ اعلى انتاجية العمل والوفرة من الخيرات
المادية والثقافية وامكان الانتقال تدريجيا الى التوزيع حسب الحاجات .
ومن حيث المقاييس والمستوى التكنيكي ستتفوق القاعدة المادية
والتكنيكية للشيوعية تفوقا ملحوظا على القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية .
وان عناصر القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية تشاد في ظروف الاشتراكية ،
ولهذا تتقوم المهمة في افراح المجال الرحب امام اطراف ترقيتها
وتطويرها على اساس وتأثير عالية للتقدم العلمى والتكنيكي . ان التكامل
الوثيق بين العلم والانتاج مطلب ملح من مطالب العهد المعاصر .
ان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، كما اوضح برنامج
الحزب الشيوعي السوفييتى ، " . . . يعنى : كهربة البلاد كهربة تامة ،
وعلى هذا الاساس ، اتقان التكنيك وتكنولوجيا وتنظيم الانتاج الاجتماعى
فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى ، والمكننة المجموعية لعمليات الانتاج ،
واشاعة الاتمة فيها بصورة اكمل فأكمل ، واستخدام الكيمياء على نطاق
واسع فى الاقتصاد الوطنى ، والحد الأقصى من تطوير فروع الانتاج
الجديدة ذات الفعالية الاقتصادية ، والانواع الجديدة من الطاقة والمواد ،
واستخدام الموارد الطبيعية والمادية والموارد من اليد العاملة
استخداما شاملا وعقلانيا ، والجمع بين العلم والانتاج جمعا عضويا ،
والتقدم العلمى التكنيكي بوتيرات سريعة ، وارتفاع مستوى الشغيلة الثقافى
التكنيكي ، والتفوق تفوقا ملحوظا على ارقى البلدان الرأسمالية من حيث
انتاجية العمل ، وهذا أهم شرط لانتصار النظام الشيوعي " .

سبل انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية

ان كهربة عموم البلاد كهربة تامة سبل من أهم سبل انشاء القاعدة
المادية والتكنيكية للشيوعية . فالكهربة تضطلع بدور طليعى فى تأسيس
التقدم العلمى والتكنيكي . والكهربة التامة تتيح اجراء تغييرات عميقة فى
التكنيك والتكنولوجيا فى جميع فروع الصناعة والزراعة والنقلات ومعيشة
سكان المدن والارياف .

ستبنى فى الاتحاد السوفييتى منظومة طاقة موحدة تتيح نقل الطاقة
الكهربائية من المناطق الشرقية فى البلاد الى القسم الغربى منها
وترتبط بالمنظومات الطاقة فى البلدان الاشتراكية الاخرى .

ان تطوير صناعة بناء الآلات والحد الأقصى من تعجيل انتاج السلاسل والآلات الاوتوماتيكية ووسائل الاتمة والتليميكانيك ، والالكترونيك ، والمقاييس الدقيقة يتسمان باهمية من الدرجة الاولى بالنسبة لانشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية .

وعلى اساس تطوير صناعة بناء الآلات ستتحقق المكننة المجموعية فسي الصناعة والزراعة والبناء والنقلات واعمال الشحن والتفريغ ، والمرافق البلدية . . وستشمل المكننة المجموعية جميع درجات الانتاج وجميع عملياته ، وتؤدي الى تصفية العمل اليدوى سواء فى الاعمال الاساسية ام فسي الاعمال الثانوية .

ان المكننة المجموعية تمهد التربة لاتمة الانتاج . ان القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراك لا تنطوى الا على عناصر من اتمة الانتاج . اما فى مجرى بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية فان المنظومة الاوتوماتيكية من الآلات هى التى ستسود . ان المكننة والاتمة المجموعية تؤلفان اساسا ماديا لتحويل العمل الاشتراكي الى عمل شيوعى . وفى ظروف الاتمة ، يتغير طابع العمل ، ويرتفع مستوى العمال الثقافى التكنيكي ، وتنشأ الشروط لتصفية الفوارق الجوهرية بين العمل الفكرى والعمل اليدوى . ان اشاعة المكننة المجموعية والاتمة المجموعية فى عمليات الانتاج هى أحسن وسيلة لتأمين التقدم العلمى والتكنيكي فى الاقتصاد الوطنى . وفى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، يعود مكان هام جدا الى اشاعة الطرائق الكيماوية فى الاقتصاد الوطنى . فان استعمال المنتجات الكيماوية والمواد التركيبية يتيح اجراء تحويلات نوعية جذريسة فى ميادين الانتاج المادى الطليعية . وهذه التحويلات تتيح زيسادة انتاج المنتجات زيادة كبيرة ، ورفع درجة نوعيتها مع توفير التوظيفات الاساسية وتخفيض تكاليف الانتاج .

ان تطوير الصناعة الكيماوية بتسارع ، وزيادة انتاج الاسمدة المعدنية والوسائل الكيماوية لوقاية النباتات زيادة كبيرة وسريعة هما عامل مهم جدا لانهاض الزراعة . وبدون الكيماى يستحيل تكثيف الانتاج الزراعى وبالتالي زيادة محصول الحبوب وانتاج اللحوم والالبان وسائر المنتجات الغذائية زيادة كبيرة .

وفى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية تتسم باهمية كبيرة زيادة انتاج المعدن والوقود وتطوير الصناعة الثقيلة . وهذا يتعلق على الاخص بفروعها الاساسية وبالدرجة الاولى فروع الوقود والطاقة .

وفى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، يتسم باهمية هائلة اتقان تنظيم الانتاج ، اى التخصص والتعاون وكذلك التنسيق العقلانى بين المؤسسات المتقاربة النوع .

ان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية يفترض تطبيق احداث منجزات التقدم العلمى والتكنيكي والتجربة الطليعية فى الزراعة على اوسع نطاق . ان نهضة القوى المنتجة فى الزراعة نهضة قوية تتيح حـلـ

مهمتين اساسيتين وثيقتى الارتباط ، هما : أ - بلوغ الوفرة من المنتجات الغذائية العالية النوعية لاجل السكان ومن الخامات لأجل الصناعة ، ب - تأمين انتقال القرية تدريجيا الى العلاقات الاجتماعية الشيوعية وتنمية الفوارق الجوهرية بين المدينة والقرية . والمفتاح لحل هذه المهام الجليلة هو : تكثيف الزراعة المرتبط باشاعة الكيمياء على نطاق واسع فى الانتاج الزراعى ، والحد الاقصى من تطوير الزراعة المروية ، وتطبيق المكننة المجموعية ، وكهربية الزراعة .

وفى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية ، يعود دور هائل الى العلم والتقدم العلمى والتكنيكي ، وذلك لكى تتركز جهود العلم بقدر متزايد ، فضلا عن حل القضايا النظرية ، على حل مسائل الاقتصاد الوطنى الاساسية ، على تحقيق اكتشافات بوسعها ان تحدث تغييرات ثورية حقا فى الانتاج . ان تقدم العلم والتكنيك يفسح المجال للاستفادة على الوجه الاجدى من ثروات وقوى الطبيعة لخير الشعب ولاكتشاف انواع جديدة من الطاقة ولصنع مواد جديدة ولاستنباط طرائق التأثير فى الظروف المناخية وللتغلغل فى الفضاء الكونى . ان العلم ، كما تنبأ ماركس ، يتحول كليا ومباشرة الى قوة منتجة من قوى المجتمع .

ولانشاء المجتمع الشيوعى يتسم نمو انتاجية العمل بسرعة واستمرار باهمية من الدرجة الاولى . قال لينين : " ان الشيوعية انما هى انتاجية عمل تفوق المردود الرأسمالى يقدمها عمال متطوعون ، واعون ، مشاركون ، يستغلون التكنيك الحديث " * . ومع نمو القوى المنتجة تترقى علاقات الانتاج ويرتفع مستوى اتسام الانتاج بالسمة الاجتماعية .

ان تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة (١٩٨١ - ١٩٨٥) فى الاتحاد السوفييتى هو مرحلة مهمة جديدة فى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، وفى ترقية العلاقات الاجتماعية وتكوين الانسان الجديد ، وفى تطوير نمط الحياة الاشتراكى . والمهمة الرئيسية فى الخطة الخمسية الحادية عشرة تتلخص فى تأمين ارتفاع رفاهية السوفييتيين باطراد على اساس تطور الاقتصاد الوطنى بدأب وانتظام ، وتسريع التقدم العلمى والتكنيكي ، ونقل الاقتصاد الى طريق التطور المكثف ، والاستفادة بمزيد من العقلانية من قدرة البلاد الانتاجية ، والحد الاقصى من توفير جميع اصناف الموارد ، وتحسين نوعية العمل .

وفضلا عن انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية يجب ان يستمر تطور قوة المجتمع المنتجة الرئيسية ، الا وهى الانسان .

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٢٢ .

تطوير القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع ، الانسان

ان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية يعنى اىصال الشغيلة الى مستوى ثقافى وتكنيكي عال يمثل بحد نفسه اهم شرط لزيادة نشاطهم الخلاق ولتغيير طابع العمل .

والآن ، فى ظل الاشتراكية المتطورة ، يملك الشغيلة مستوى رفيعا فى حقل الثقافة والتعليم والكفاءة . وفضل اشاعة المكننة المجموعية والائتمنة المجموعية فى الانتاج ، سينحصر دور العمل اكثر فاكثرا فى وظائف مراقبة المنظومات الاوتوماتيكية من الآلات وملاحظتها وضبطها واتقانها . وهذا ما يتطلب شغيلة ذوى كفاءة عالية ويتطورون اكثر فاكثرا من جميع النواحي ، فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى : الصناعة ، الزراعة ، البناء ، النقلات ، الخ ..

ولاجل بناء المجتمع الشيوعى ، لا بد ان تطرأ تغيرات على عالم الانسان الروحى ايضا . وفى البلدان الاشتراكية تنشأ الآن الشروط والظروف لاجل تطور الكفاءات والمواهب من جميع النواحي ، لاجل حياة روحية غنية لكل انسان .

٣ - تحول علاقات الانتاج الاشتراكية

الى علاقات شيوعية

فى مجرى الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، تتطور علاقات المؤسسات الانتاج وتترقى بقدر ما تتطور القوى المنتجة ، وعلى صلة وثيقة بها لا تنفصم ، بصورة متبادلة التأثير . وتحول علاقات الانتاج الاشتراكية تدريجيا الى علاقات انتاج شيوعية .

من الملكية الاشتراكية الى الملكية الشيوعية

ومع الانتقال الى الشيوعية ، يتقارب تدريجيا شكلا الملكية الاشتراكية : ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية ومن ثم يندمجان معا فى الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره . ان تكون الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره هو نتيجة لتطور وترقية شكل الملكية على السواء : ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية ، من جميع النواحي .

قبل كل شئ ، تتنامى ملكية الدولة كما سوا بفضل بناء المؤسسات الجديدة على نطاق هائل فى الصناعة والزراعة والنقلات ، ام بفضل توسيع المؤسسات القائمة . ومع التقدم نحو الشيوعية ، تتسع اكثر فاكثرا مقاييس الانتاج وتزداد فعاليتها .

كذلك تتغير ملكية الدولة كيفا . ان التغيرات الكيفية ، النوعية ، فى ملكية الدولة رهن بارتفاع مستوى انطباعها بالطابع الاجتماعى بلا انقطاع . فمع التقدم نحو الشيوعية ، يشتد تركيز الانتاج ، وتبنى مؤسسات مؤتمنة

كلها وفي اقصى الضخامة ، وتشاد منظومة طاقة موحدة ، وتتسع وتتوسد الصلات الاقتصادية بين مناطق البلاد ، ويتطور التقسيم الاجتماعى للعمل والتخصص والتعاون وكذلك التنسيق بين المؤسسات ، تطو راشاع المدى .
وبقدر ما تتنامى ملكية الدولة ، بقدر ما يصار الى ترقية المؤسسات وتطويرها وتحويلها الى مؤسسات للمجتمع الشيوعى . اما السمات التى تميز هذه العملية فهى التكنيك الجديد التقدمى ، والدرجة العالية من تنظيم الانتاج وثقافة الانتاج ، المرتبطان باتمة العمليات الانتاجية اكمل فاكمل واستخدام الاجهزة الاوتوماتيكية فى مضمار الادارة والمراقبة ، وارتفاع مستوى العمال الثقافى التكنيكى ، والجمع اكثر فاكتر بين العمل اليدوى والعمل الفكرى ، وازدياد الوزن النسبى للمهندسين والتكنيكين فى قوام شغيلة المؤسسة ، وتطور المباراة الاشتراكية بين الشغيلة وتطبيق منجزات العلم واحسن طرائق تنظيم العمل واحسن نماذج انتاجية العمل ، واشتراك جماعات الشغيلة فى ادارة المؤسسة اشتراكا واسعا ، وانتشار اشكال العمل الشيوعية .

وفى سياق البناء الشيوعى ، يتسع المجال لتأثير ملكية الدولة . فتشمل اكثر فاكتر الاشكال الاجتماعية لتنظيم العمل والمعيشة .
ان الانتقال الى الملكية الشيوعية الواحدة يفترض كذلك تطوير وترقية الملكية التعاونية الكولخوزية من جميع النواحي . يرتفع مستوى اتسام الانتاج الكولخوزى بالطابع الاجتماعى . وتتعاظم على السدوام الصناديق غير القابلة للقسمة التى تعود للكولخوزات .
ومع تطور وتكاثر الصناديق غير القابلة للقسمة التى تعمود للكولخوزات ، يتغير اكثر فاكتر المضمون النوعى ، الكيفى ، للملكية التعاونية الكولخوزية . ان ملكية الكولخوزات تشمل الآن التكنيك الآلى الحديث من جرارات وحاصدات دارسات وسيارات ، الخ . . وقد غدت ملكية الكولخوزات نتيجة للعمل الجماعى الذى يبذله الكولخوزيون والعمال والمهندسون والعلماء .

والدولة السوفيتية تنفق مبالغ طائلة من الاموال لاعداد الملاكات الزراعية ، وتقدم للكولخوزات المطارات من القروض ، والسلفيات بالبذار والمنتجات الغذائية وغيرها . وفى كل هذا دليل على ان الشيوعية الاجتماعية التى تملكها الكولخوزات يخلقها الكولخوزيون بمساعدة الشعب السوفيتى كله .

ان السياسة التى تنتهجها الدولة الاشتراكية من اجل تطوير الزراعة باطراد تضطلع بدور هائل فى رفع درجة اتسام الملكية التعاونية الكولخوزية بالطابع الاجتماعى وبلوغها مستوى ملكية الشعب بأسره .
ومع نمو القوى المنتجة ، تتطور الروابط الانتاجية بين الكولخوزات ، وتتخطى حركة اتسام الاقتصاد بالطابع الاجتماعى اطار الكولخوزات بمفردها . وهذه العملية تجرى بتضافر قوى الكولخوزات ومواردها على بناء المؤسسات الانتاجية والمشروعات الثقافية المعيشية المشتركة الكولخوزية

(التى تخص كولخوزين واكثر فى آن واحد) ، والمحطات الكهربائية الحكومية الكولخوزية ، والمؤسسات لمعالجة المنتجات الزراعية معالجة اولية ، وتخزينها ونقلها ، والمؤسسات لمختلف انواع البناء ونتاج لسوازم البناء ، الخ . . ان ملكية بعض الكولخوزات لجميع هذه المنشآت تقترب ، من حيث طابعها ، بدرجة اكبر ، من ملكية الشعب بأسره .

ومع تطور كهرية الزراعة وإشاعة المكننة والانتعة فى الانتاج ، تتحدد وتتدمج اكثر فاكتر وسائل الانتاج الكولخوزية مع وسائل الدولة ، وسائل الشعب بأسره ، وتتسع ممارسة تنظيم مختلف الانتاجات بصورة مشتركة .

ان انشاء المجموعات الزراعية الصناعية يتسم بأهمية كبيرة لاجل رفع الملكية الكولخوزية التعاونية الى مستوى ملكية الشعب بأسره . ان المجموعة الزراعية الصناعية هى مجمل فروع من الاقتصاد الوطنى الاشتراكى تشمل الزراعة ، وميادين الاقتصاد التى ترتبط بالزراعة والتى تعمل على خدمة الانتاج الزراعى وايصال منتوجه الى المستهلكين .

وقد اولى المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفيهتسى تطوير المجموعة الزراعية الصناعية أهمية كبيرة . والمهمة الاساسية التى تواجهها المجموعة الزراعية الصناعية هى تأمين المنتوجات الغذائية والخامات الزراعية لبلاد بشكل موثوق .

ولأجل نجاح تنفيذ البرنامج التموينى ، يتأمن التخطيط الواحد والتطور المتناسب والمتوازن لفروع المجموعة الزراعية الصناعية ، وترسيخ قاعدتها المادية والتكنيكية بدرجة كبيرة ، وترقية العلاقات الاقتصادية بين الفروع ، وتنظيم التعاون الدقيق بينها لزيادة الانتاج الزراعى ، وتحسين حفظه ونقله ومعالجته وتحويله وايصاله الى المستهلك .

ان نشوء وتطوير المؤسسات الكولخوزية المشتركة والمؤسسات الكولخوزية الحكومية سيضيفان تدريجيا على الملكية الكولخوزية التعاونية طابع ملكية الشعب بأسره . ومع ارتفاع درجة اتسام الملكية الكولخوزية التعاونية بالسمة الاجتماعية الى مستوى ملكية الشعب بأسره ، ستساوى الكولخوزات من حيث الاوضاع الاقتصادية مع مؤسسات الشعب بأسره (مع مؤسسات الدولة) فى الزراعة ، وتتحول الى استثمارات مكننة عالية التطور .

ومع الانتقال الى الشيوعية يتغير طابع ملكية الشغيلة الشخصية . ان الملكية الشخصية فى ظل الشيوعية ستشمل اساسا سلع الاستهلاك الفردى .

ومع الانتقال الى الشيوعية ، واستنادا الى تطور القوى المنتجة بسرعة وشدة ، سيتم التغلب على الفوارق الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمع .

تذليل الفوارق الاجتماعية الاقتصادية

قضت الاشتراكية على التضاد بين المدينة والريف . ومسالح المدينة والريف تتجه الى هدف واحد هو بناء الشيوعية . ولكن فى ظل

الاشتراكية ، تبقى فوارق جوهرية بين المدينة والريف .
ومع تقارب ملكية الدولة والملكية الكولخوزية التعاونية تدريجياً
واندماجهما فيما بعد ، تنشأ الشروط والظروف لتذليل الفوارق الجوهرية
بين المدينة والريف . ان سبل التقارب والاندماج بين ملكية الدولة
والملكية التعاونية الكولخوزية هي في الوقت نفسه سبل تصفية الفوارق
الجوهرية بين المدينة والريف .

اما اساس هذا المجرى ، فهو اطراد تطوير القوى المنتجة ، وتزويد
الزراعة بوفرة من التكنيك .

ان تجديد تزويد الزراعة بالتكنيك يؤول الى رفع المستوى الثقافى
التكنيكى عند سكان الريف . فان عمل الكولخوزيين ، المستند الى تطبيق
احدث منجزات التكنيك الزراعى على نطاق واسع ، سيقرب اكثر فاكثراً ،
من حيث طابعه ، من عمل العمال الصناعيين العاملين فى مؤسسات
الدولة الصناعية . وسيصبح العمل الزراعى فى النظام الشيوعى نوا من
العمل الصناعى .

تقضى الاشتراكية على التضاد بين ذوى العمل الفكرى وذوى العمل
اليدوى . ولذوى العمل الفكرى وذوى العمل اليدوى فى المجتمع
الاشتراكى مصالح مشتركة ، وهم يقومون بعمل مشترك ، ويكدحون لخير
الشعب بأسره . وتتميز الاشتراكية بالتعاون والتعاقد الرفاقى الوثيق
بين ذوى العمل الفكرى وذوى العمل اليدوى . وللعمال والفلاحين
والمتقنين جميعاً مصلحة حيوية فى تطوير الانتاج وترقيته بلا انقطاع .
فى ظروف الاشتراكية ، تبقى فوارق جوهرية بين العمل الفكرى والعمل
اليدوى (الجسدى) . وهادة ، يقوم بالعمل اليدوى العمال والفلاحون ،
وبالعمل الفكرى المتقنون . فضلاً عن ان مستوى الثقافة والتعليم العام
عند شغيلة العمل اليدوى ادنى بصورة ملحوظة مما هو عليه عند
المتقنين .

ومع الانتقال التدريجى الى الشيوعية ، سيجرى تذليل الفوارق
الجوهرية بين العمل الفكرى والعمل اليدوى ، استناداً الى تقدم
الانتاج الحديث الممكن والمؤتمت الذى يؤول الى الاستعاضة بالآلات
عن العمل اليدوى المضى والى رفع مستوى التعليم العام والعلمى
والتكنيكى عند الشغيلة حتى مستوى المهندسين والمهندسين الزراعيين .
ان تصفية الفوارق الجوهرية بين العمل الفكرى والعمل اليدوى تحول
كل عمل الى وحدة عضوية بين نوعى العمل . وفى ظل الشيوعية يندمج
العمل الفكرى والعمل اليدوى اندماجاً عضوياً فى نشاط الناس الانتاجى .
ولا يبقى المتقنون فئة اجتماعية خاصة ، لأن شغيلة العمل اليدوى
يرتفعون من حيث مستواهم الثقافى التكنيكى الى مستوى ذوى العمل
الفكرى .

ان بناء الشيوعية يؤول الى محو الحدود بين الطبقات ، الى قيام
مجتمع منسجم كل الانسجام .
ان الشيوعية ستضع حدا لانقسام المجتمع الى طبقات والى فئات

طبقية . وفي الشيوعية لن تكون الطبقات ، ولن تكون الفوارق الطبقة
ولن تكون أى فوارق بين الناس من حيث وضعهم فى المجتمع .
وفي الشيوعية ، ستتحقق المساواة التامة بين الناس . وفـى
الشيوعية ، سيكون لجميع الناس وضع متساو فى المجتمع ، وموقف واحد من
وسائل الانتاج ، وشروط متساوية فى العمل والتوزيع . وسيشتركون بنشاط
فى تصريف الشؤون العامة . وسيتوطد انسجام العلاقات بين الفرد
والمجتمع على اساس وحدة المصالح العامة والفردية .
ان بناء الشيوعية يعزز اكثر من ذى قبل تجانس الامم الاجتماعى
ويسهم فى تطوير السمات الشيوعية المشتركة التى تتسم بها الثقافة
والاخلاق والمعيشة ، وتوطيد الثقة المتبادلة والصداقة بينها باطراد .
ومع بناء الشيوعية ، يصبح تبادل الثروات المادية والروحية بين الامم
اكتف فاكثف ، ويتنامى قسط كل جمهورية سوفيتية فى قضية البناء
الشيوعى المشتركة .
وفي الاتحاد السوفيتى يعجل التطور الاقتصادى والاجتماعى المكثف
فى كل من الجمهوريات عملية التقارب بينها فى جميع الميادين .
وتزدهر الثقافات القومية وتغنى بعضها بعضا ، وتتكون ثقافة الشعب
السوفيتى الواحد - الوحدة الاجتماعية والاممية الجديدة .

العمل حاجة الانسان الحيوية الاولى

ان نمو تزويد العمل بالتكنيك ، وتصفية الفوارق الجوهرية بين العمل
الفكرى والعمل البدوى ، وترتبة الموقف الشيوعى من العمل ، كل هذا
يؤول الى ان النشاط الذى يبذله كل انسان فى العمل يندو الحاجة
الحوية الاولى ، والظاهرة الطبيعية لوظائف الجهاز العضوى السليم . ان
العمل الخلاق الحر ، العمل لخير المجتمع كله سيعود على كل انسان
بفرح الابداع ومتعة الخلق .

وفي الشيوعية التى ستوفر للناس جميع الامكانيات لتطوير مؤهلاتهم
ومواهبهم من جميع النواحي ، سيكون فى مستطاع كل انسان ان يختار
لنفسه العمل الذى يطيب له شرط ان يستجيب هذا العمل لذوقه
بالذات ويكون مفيدا للمجتمع . وسيصبح العمل حسب الكفاءات الحاجة
الحوية الاولى .

ان تحويل العمل الى حاجة حيوية اولى عند كل انسان سيخلق
موقفا جديدا من العمل ، موقفا شيوعيا . وقد كتب لينين عن العمل فى
ظل الشيوعية يقول : " ان العمل الشيوعى ، باضيق معنى الكلمة ، وادقه ،
انما هو عمل مجانى لصالح المجتمع ، عمل مبدول لا من اجل مجرد
اداء فريضة معينة ، لا من اجل كسب الحق فى الحصول على سلع
معينة ، لا على اساس معدلات مقررة سلفا ، بل عمل اختياري مبدول
خارج كل معدل ، دون انتظار اى مكافأة ، دون الاتفاق على مكافأة ،
عمل تشترطه عادة العمل من اجل النفع الجماعى ، والموقف الواقعى
(الذى غذا عادة) من ضرورة العمل من اجل النفع الجماعى ، -

عمل بوصفه حاجة الجهاز العضوى السليم * .
ان الموقف الجديد ، الشيوعى ، من العمل قد اخذ يتشكل فى نطاق المجتمع الاشتراكى . ان انسان المستقبل الشيوعى يتكوّن فى غمرة النضال من اجل الشيوعية ، فى سياق العمل والنشاط الاجتماعى . ان المجتمع السوفييتى هو مجتمع اهل العمل . وعمل الانسان يجب ان يصبح لا اكثر انتاجية وحسب ، بل ايضا غنى المضمون ، مشيقا ، خلاقا .

ان الشيوعية والعمل لا ينفصلان . ولهذا تتسم باهمية هائلة تربية الحب والاحترام للعمل بوصفه حاجة الانسان الحيوية الاولى . ان تربية الموقف الشيوعى من العمل هى من اهم المهام فى بناء الشيوعية . ولذا يضع الحزب الشيوعى السوفييتى فى محور عمله التربوى تنمية الموقف الشيوعى من العمل عند جميع اعضاء المجتمع . فالعمل لخير المجتمع هو واجب مقدس من واجبات كل انسان . وفى ميدان تربية الموقف الشيوعى من العمل فى الاتحاد السوفييتى يعود دور كبير الى النقابات ومنظمات الشباب (الكومسومول اللينينى) والمدرسة السوفييتية . ان النقابات ، كما قال لينين ، هى مدرسة للشيوعية . وهى تنظم المباراة الاشتراكية وتدعو الى طرائق واشكال العمل الطليعية ، وتقوم بعمل ثقافى جماهيرى كبير بين الشغيلة .

وفى تربية الموقف الشيوعى من العمل بين الشباب يعود دور كبير الى الكومسومول اللينينى . فان الكومسومول يعبى الشباب لاجتراح المآثر فى العمل ، ويربى فى نفوس بناء الشيوعية الشبان شعور المسؤولية امام المجتمع .

وللمدرسة دور كبير فى تربية الموقف الشيوعى من العمل . وتطرح المدرسة السوفييتية مهمة اعداد اناس متعلمين من جميع النواحي كما تطرح مهمة اعداد اناس قادرين على العمل وعلى انتاج الخيرات المادية .

ان الموقف الشيوعى من العمل ينعكس فى النضال المتفانى من اجل تنفيذ برامج الاقتصاد الوطنى وتجاوزها ، فى توسيع المباراة الاشتراكية ، ولاسيما المباراة من اجل الحصول على لقب طليعى وفرقة العمل الشيوعى ، فى الحركات الوطنية الجماهيرية للشباب السوفييتى كالحركة من اجل استصلاح الاراضى العذراء والبحر ، وبناء سكة حديد بايكال - آموور ، الخ . .

ومن الامثلة الساطعة على الموقف الشيوعى من العمل ، الحركة الجماهيرية من اجل العمل الشيوعى . ففي هذه الحركة يشترك مئات الآلاف من جماعات الانتاج : الفرق ، القطاعات ، المشاغل ، المؤسسات . والمشترون فى الحركة يطبقون فى الحياة شعار : " ينبغى التعلم والعمل والعيش على الطريقة الشيوعية " . ويناضل انصار العمل

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ٣١٥ .

الشيوعي من اجل ان تطابق العلاقات فى المعيشة والعائلة والمعاشرة اليومية مع الآخرين الاخلاق الشيوعية ومقتضياتها العالية . ان بانسى الشيوعية انسان ذو مثل عليا عظيمة ومبادئ اخلاقية سامية . وهذا ما وجد انعكاسا مكثفا فى المفاهيم الاخلاقية لبانى الشيوعية المعلنه فسى برنامج الحزب الشيوعي السوفييتى .

ان تطوير علاقات الانتاج الاشتراكية واتقانها خلال بناء المجتمع الشيوعي تنعكس كذلك فى تطور اشكال توزيع الخيرات العادية والروحية .

التوزيع حسب الحاجات

عند الانتقال الى الشيوعية ، سيخلى مبدأ التوزيع الاشتراكي القائل " من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله " المكان لمبدأ التوزيع الشيوعي القائل " من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته " .

كتب ماركس يقول : " بعد ان يزول خضوع الافراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكرى والعمل اليدوى ، وحين يصبح العمل ، لا وسيلة للعيش وحسب ، بل الحاجة الاولى للحياة ايضا ، وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الافراد فى جميع النواحي ، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الاجتماعية بفيض وفزارة ، حينذاك فقط ، يصبح بامكان المجتمع ان يسجل على رأيه : من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته ! " .

وللانتقال الى مبدأ التوزيع الشيوعي ، يجب اولا ان يبلغ الانتاج مستوى من التطور فى وسعه ان يؤمن الوفرة من الخيرات المادية والثقافية ، اى ان يكون فى المجتمع ما يكفى من جميع الاشياء ، سواء من وسائل الانتاج و سلع الاستهلاك - الاطعمة ، الالبسة ، الاحذية - ام من الشروط الثقافية المعيشية - المدارس ، المسارح ، السينمات ، الراديو ، النقلات ، المساكن ، الخ ..

ان الوفرة من خيرات المعيشة والحياة وتطبيق المبدأ القائل " لكل حسب حاجاته " سيعنيان ان كل امرئ ، بصرف النظر عن وضعه ومركزه ، وبصرف النظر عن كمية وكيفية العمل الذى يستطيع تقديمه للمجتمع ، سيتلقى من المجتمع كل ما يشعر بحاجة اليه . وبقينا انه لا يجب ان نفهم التوزيع الشيوعي حسب الحاجة بمعنى سطحى برجوازي مبتذل : اعطوا كل فرد ما يريد وقدر ما يريد . فان التوزيع حسب الحاجة يفترض تلبية الحاجات المعقولة لانسان على الثقافة ، على التعليم ، يحترم قواعد الحياة فى المجتمع الشيوعي .

ان اشكال التوزيع الشيوعية لا تنبثق دفعة واحدة فى شكل متطور

ونهاى، بل انها ستقوم فى البدء برفقة اشكال التوزيع الاشتراكى حسب العمل. فان الانتقال من مبدأ التوزيع الاشتراكى حسب العمل الى مبدأ التوزيع الشيوعى حسب الحاجات سيجرى تدريجيا .

ومع الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية سيصار الى توزيع قسم متزايد ابدا ودائما من الخيرات المادية والثقافية بين اعضاء المجتمع من صناديق الاستهلاك الاجتماعية بصرف النظر عن كمية وكيفية عملهم ، اى مجانا .

ومن صناديق الاستهلاك الاجتماعية يتأمن للسكان الاسعاف الطبى المجانى ، والتعليم المجانى ، ورفع درجة الكفاءة ، والاعانات ، والمعاشات ، ومنح الطلاب الدراسية ، ومدلات الاجازات الدورية ، والبطاقات مجانا او باسعار متهاودة الى المصحات ودور الراحة ، وعدد من المدفوعات والتقديمات والتسهيلات الاخرى .

ان نمو صناديق الاستهلاك الاجتماعية يتيح التقدم كثيرا فى طريق تحقيق المبدأ الشيوعى للتوزيع .

ان تطوير واتقان علاقات الانتاج فى سياق الانتقال الى الشيوعية يؤدىان كذلك الى ضرورة التغييرات فى ميدان البناء الفوقى .

تنظيم المجتمع سياسيا فى مرحلة الانتقال

الى الشيوعية

ان الدولة بناء فوقى سياسى يقوم على بناء تحتى اقتصادى . والتغييرات التى تطرأ على هذا البناء التحتى ترافقها تغييرات فى البناء الفوقى . فان ديكتاتورية البروليتاريا التى قامت نتيجة لانتصار ثورة اكثور الاشتراكية العظمى ، وضمنت تصفية الطبقات المستثمرة ، وأمنت انتصار الاشتراكية التام والنهائى وانتقال المجتمع الى بناء الشيوعية ، لم تنق ضرورية فى الاتحاد السوفيتى من وجهة نظر مهمات التطوير الداخلى . وفدت رسالة الطبقة العاملة ، رسالتها التاريخية - بناء الشيوعية - مهمة الشعب بأسره . ان الدولة الاشتراكية السوفيتية التى نشأت دولة ديكتاتورية الطبقة العاملة ، قد تحولت الى دولة الشعب بأسره ، الى هيئة تعبر عن ارادة الشعب بأسره .

جاء فى المادة الاولى من دستور الاتحاد السوفيتى : " اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو دولة اشتراكية للشعب بأسره تعبر عن ارادة ومصالح العمال والفلاحين والمثقفين ، شغيلة جميع امم البلد واقوامه " .

ان دولة الشعب بأسره مرحلة جديدة فى تطور الدولة الاشتراكية واهم نصب على طريق تحول نظام الدولة الاشتراكية الى الادارة الذاتية الشيوعية الاجتماعية .

ان الدولة الاشتراكية للشعب بأسره تواصل قضية ديكتاتورية

البروليتاريا ، وتشكل المبدأ المنظم فى اداء مهام البناء الشيوعى . وهدف الدولة السوفيتية الاسمى هو بناء المجتمع الشيوعى اللاطبقى الذى ستتطور فيه الادارة الذاتية الشيوعية الاجتماعية . ان المهمات الرئيسية التى تواجه الدولة الاشتراكية للشعب بأسره هى : بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، وترقية العلاقات الاجتماعية الاشتراكية وتحويلها الى علاقات شيوعية ، وتربية انسان المجتمع الشيوعى ، ورفع مستوى حياة الشغيلة المادى والثقافى ، وضمان امن البلد ، والاسهام فى توطيد السلام وتطوير التعاون الدولى والعالمى .

ان تطوير وترقية الديمقراطية الاشتراكية من كل النواحي ، واشتراك جميع المواطنين اشتراكا نشيطا فى ادارة الدولة وفى قيادة البناء الاقتصادى والثقافى ، وتحسين عمل جهاز الدولة وتعزيز الرقابة الشعبية على نشاطه ، ذلك هو الاتجاه الرئيسى لتطوير نظام الدولة الاشتراكية فى الظروف الراهنة .

وفى ظروف الاشتراكية المتطورة ، تكتسب اهمية خاصة ترقية تلك هيئات ادارة الدولة التى تقود البناء الاقتصادى والثقافى . ان هذه الهيئات ينتظرها مستقبل كبير جدا . فانها ستفقد طابعها السياسى فى ظل الشيوعية وتتحول الى هيئات للادارة الذاتية الاجتماعية ، الى هيئات ضرورية لقيادة ماجريات الحياة الاقتصادية والثقافية بكل تعقدها وتنوعها .

ومع بناء المجتمع الشيوعى ، لا تبقى الدولة ضرورية من وجهة نظر الظروف الداخلية . ولكنه لا يمكن للدولة ان تضمحل كليا من وجهة نظر الظروف الخارجية الا عندما تنتصر الشيوعية على النطاق العالمى . وما دامت الامبريالية قائمة ، وما دامت البلدان الامبريالية موجودة ، فان هيئات الدولة كالقوات المسلحة يجب تعزيزها بجميع الوسائل . ولهذا تبقى الدولة فى الشيوعية ايضا اذا ظل خطر عدوان الامبرياليين قائما . وهكذا ، لاضمحلال الدولة اضمحلالا تاما ، لا بد من ان تتكون سواء بسواء الظروف الداخلية - بناء المجتمع الشيوعى ، والظروف الخارجية - انتصار الاشتراكية وتوطدها فى المسرح العالمى . ان مجرى اضمحلال الدولة سيكون طويلا جدا ، وسيشمل عهدا تاريخيا كاملا ، ولن يتم الا حين ينضج المجتمع كليا للادارة الذاتية . ولن تزول ضرورة الدولة ولن تضمحل الدولة الا مع انجاز بناء المجتمع الشيوعى المتطور فى الاتحاد السوفيتى ومع انتصار الاشتراكية وتوطدها فى الميدان العالمى .

الحزب الماركسى اللينينى فى مرحلة بناء الشيوعية

تعلم اللينينية ان بناء الاشتراكية والشيوعية بنجاح لا يمكن الا بقيادة الحزب الماركسى اللينينى المسلح بالنظرية الطليعية ، المتمرس فى النضال ، المتمتع بثقة الشغيلة ، القادر على الاعراب عن مزاج

الجماهير والتأثير فيها . وقد جاء في العادة ٦ من دستور الاتحاد السوفييتي :

" القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفييتي ونواة نظامه السياسي ومؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية هي الحزب الشيوعي السوفييتي . والحزب الشيوعي موجود من أجل الشعب ويخدم الشعب . يحدد الحزب الشيوعي المسلح بالتعاليم الماركسية اللينينية الافق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي ويقود النشاط البناء العظيم للشعب السوفييتي ويضفي على نضاله من أجل انتصار الشيوعية طابعا منتظما ومعللا تعليلا علميا " .

ومع التقدم نحو الشيوعية يتعاضد أكثر فأكثر دور الحزب الماركسي اللينيني وأهميته . وينشأ تعاضد دور الحزب الشيوعي وأهميته بوصفه القوة القائدة في المجتمع السوفييتي عن اتساع نطاق وخطورة مهام البناء الشيوعي ، وعن نهوض نشاط الجمهيري الخلاق واشتراك ملايين جديدة من الشغيلة في إدارة شؤون الدولة والانتاج ، وعن اطراد تطور الديمقراطية الاشتراكية وارتفاع دور المنظمات الاجتماعية ، وعن تعاضد أهمية نظرية الشيوعية العلمية .

ان الحزب الشيوعي ، الذي يملك ناصية قوانين تطور المجتمع ، يؤمن لجميع الاعمال المتعلقة ببناء الشيوعية القيادة الصحيحة ، ويضفي على هذه الاعمال طابعا تنظيميا ، منهجيا ، معللا تعليلا علميا . ان نشاط الحزب الماركسي اللينيني ، القيادي والتنظيمي ، هو شرط اساسي لتأثير الطبقة العاملة الحاسم في تطور المجتمع الجديد . وان اخلاص الحزب لمبادئ الماركسية اللينينية ، ولمصالح الطبقة العاملة وجميع الشغيلة ، وتوطيد وحدة الحزب والشعب هما ضمانات النجاح في تنفيذ الوصايا اللينينية ، ضمانة الانتصارات اللاحقة تحريزها قضية الثورة ، قضية الشيوعية .

* * *

بقيادة الحزب الشيوعي ، يبني الشعب السوفييتي بنجاح مستقبله المشرق ، الشيوعية . ان النضال الباسل والمتفاني الذي خاضه شغيلة جميع البلدان قد قرب الانسانية من الشيوعية . وقد قطعت طريق هائلة عمرتها دماء المناضلين في سبيل سعادة الشعب قبل ان تصبح الاشتراكية ، التي لم تكن فيما مضى الا حلما ، اكبر قوة في العصر الراهن ، ومجتمعنا يبني على مساحات شاسعة من الكرة الارضية . ان طريق الشيوعية هو طريق شعوب العالم أجمع . ومن الرأسمالية الى الشيوعية تمضي طريق تطور البشرية .

اسئلة للمراجعة .

- ١ - ما هي السمات المشتركة بين الاشتراكية والشيوعية ؟
- ٢ - فيم تتلخص الفوارق بين الشيوعية والاشتراكية ؟
- ٣ - ما هي قوانين تحول الاشتراكية الى شيوعية ؟
- ٤ - ما هي سبل بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ؟
- ٥ - فيم يتجلى تطور القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع ، الانسان ؟
- ٦ - اية تغيرات تطرأ على الملكية الاشتراكية في سياق تحولها الى ملكية شيوعية ؟
- ٧ - كيف يتم التغلب على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية لدن الانتقال الى الشيوعية ؟
- ٨ - فيم يتلخص المبدأ الشيوعي لتوزيع الخيرات المادية ؟
- ٩ - اية تغيرات تطرأ على التنظيم السياسي للمجتمع في مرحلة الانتقال الى الشيوعية ؟
- ١٠ - فيم يتلخص دور الحزب الماركسي اللينيني في بناء الشيوعية ؟

٦١	٥ - اسلوهان لرفع درجة استثمار الطبقة العاملة
٦٧	٦ - الاجرة فى النظام الرأسمالى
٨٣	اسئلة للمراجعة
٧٥	الفصل الرابع - تراكم الرأسمال وتردى وضع البروليتاريا ..
٧٥	١ - تراكم الرأسمال وتكون جيش العاطلين عن العمل .
٨٣	٢ - القانون العام للتراكم الرأسمالى
٨٨	اسئلة للمراجعة

الفصل الخامس - تحويل القيمة الزائدة الى ربح

٨٩	وتوزيعه
٨٩	١ - انقسام الرأسمال الى اشكال خاصة ..
٩٢	٢ - الربح الوسطى وكلفة الانتاج
٩٧	٣ - الربح التجارى
١٠٠	٤ - الرأسمال التسليفى . الشركات المساهمة
١٠٤	٥ - الربح العقارى والعلاقات الزراعية فى النظام الرأسمالى
١١١	اسئلة للمراجعة

الفصل السادس - تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى ؛

١١٢	الازمات الاقتصادية
١١٢	١ - تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى
١١٩	٢ - الدخل الوطنى
١٢٢	٣ - الازمات الاقتصادية
١٢٦	اسئلة للمراجعة

ب - الرأسمالية الاحتكارية - الامبريالية

١٣٠	الفصل السابع - علائم الامبريالية الاقتصادية الاساسية ..
١٣٠	١ - تمركز الانتاج والاحتكارات
١٣٥	٢ - الرأسمال العالى والطغمة المالية
١٤٠	٣ - تصدير الرساميل . تقسيم العالم اقتصاديا واقليميا
١٤٧	٤ - الربح الاحتكارى ، محرك الرأسمال الاحتكارى ...
١٤٨	٥ - مكان الامبريالية فى التاريخ
١٥٥	اسئلة للمراجعة

١٥٦	الفصل الثامن - الازمة العامة للرأسمالية
١٥٦	١ -	جواهر وتطور الازمة العامة للرأسمالية العالمية
	٢ -	انهيار نظام الامبريالية الاستعماري وسبل تطور البلدان المتحررة
١٦٧	٣ -	تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية
١٧٥	٤ -	اشتداد التفاوت في تطور الرأسمالية وتفاقم تناقضاتها
١٨١		اسئلة للمراجعة

١٨٩ الاشتراكية - الطور الاول لاسلوب الانتاج الشيوعى

١٨٩	الفصل التاسع - نشوء الاشتراكية وتطورها
	١ -	الماركسية اللينينية ومرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية
١٩٠	٢ -	الاقتصاد فى المرحلة الانتقالية
١٩٧	٣ -	السياسة الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية . خطة لينين بشأن بناء الاشتراكية
٢٠١	٤ -	انتصار الاشتراكية
٢٠٩		اسئلة للمراجعة

الفصل العاشر - القوى المنتجة وعلاقات الانتاج فى المجتمع

٢١٤	الاشتراكي
٢١٤	١ -	القوى المنتجة
٢٢٠	٢ -	علاقات الانتاج الاشتراكية
٢٢٥	٣ -	القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية
٢٢٨	٤ -	دور الدولة الاشتراكية الاقتصادى
٢٣١		اسئلة للمراجعة

الفصل الحادى عشر - تطور الاقتصاد الوطنى تطورا

٢٣٢	منهاجيا فى ظل الاشتراكية
	١ -	قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا
٢٣٢	متناسبا
٢٣٨	٢ -	التخطيط الاشتراكي
٢٤٤	٣ -	مزايا الاقتصاد المخطط
٢٤٥		اسئلة للمراجعة

٢٤٧ الفصل الثانى عشر - العمل الاجتماعى ونتاجية العمل

٢٤٧	١ -	العمل الاجتماعى فى ظل الاشتراكية
-----	-----	----------------------------------

٢	- نمو انتاجية العمل باستمرار هو قانون الاشتراكية
٢٥٢	الاقتصادى
٢٥٦	اسئلة للمراجعة
٢٥٧	الفصل الثالث عشر - الانتاج البضاعى والنقد والتجارة ..
٢٥٧	١ - الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية ..
٢٦١	٢ - النقد ووظائفه فى المجتمع الاشتراكى ..
٢٦٤	٣ - قانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى ..
٢٦٥	٤ - التجارة فى النظام الاشتراكى ..
٢٦٨	اسئلة للمراجعة ..
	الفصل الرابع عشر - التوزيع حسب العمل واشكال دفع
٢٦٩	اجور العمل . صناديق الاستهلاك الاجتماعية ..
٢٦٩	١ - القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل ..
٢٧٢	٢ - الاجرة فى النظام الاشتراكى ..
٢٧٧	٣ - دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات ..
٢٧٩	٤ - صناديق الاستهلاك الاجتماعية ..
٢٨١	اسئلة للمراجعة ..
	الفصل الخامس عشر - الميزان الاقتصادى والربعية . تكاليف
٢٨٢	الانتاج وانظمة الاسعار ..
٢٨٢	١ - جوهر الميزان الاقتصادى ومبادئ تنظيمه ..
٢٩١	٢ - اموال وموارد المؤسسة ذات الميزان الاقتصادى .
٢٩٥	٣ - نفقات الانتاج ونظام الاسعار ..
٣٠٢	٤ - الميزان الاقتصادى فى الكولخوزات ..
٣٠٤	اسئلة للمراجعة ..
	الفصل السادس عشر - تجديد الانتاج الاشتراكى . الدخل
٣٠٦	الوطنى والنظام العالى والتسليفى ..
٣٠٦	١ - تجديد الانتاج الاشتراكى ..
٣١١	٢ - الدخل الوطنى وتوزيعه فى النظام الاشتراكى ..
٣١٩	اسئلة للمراجعة ..
٣٢١	الفصل السابع عشر - النظام الاشتراكى العالمى ..
٣٢١	١ - نشوء النظام الاشتراكى العالمى وتطوره ..
٣٢٤	٢ - التعاون والتعاقد ، اساس العلاقات الاقتصادية بين بلدان النظام الاشتراكى العالمى ..

٣	- آلية وأشكال التعاون الاقتصادي بين البلدان
٣٢٩	الاشتراكية
٤	- التعايش السلمي والمباراة الاقتصادية بين النظامين
٣٣٨	العالميين
٣٤٢	اسئلة للمراجعة

الفصل الثامن عشر - القوانين الاقتصادية لتحول الاشتراكية تدريجيا

٣٤٤	الى الشيوعية
١	- السمات الاقتصادية المشتركة والفوارق بين الاشتراكية
٣٤٤	والشيوعية
٣٤٩	٢ - انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية
٣	- تحول علاقات الانتاج الاشتراكية الى علاقات
٣٥٢	شيوعية
٣٦٢	اسئلة للمراجعة

محتويات

ماذا يدرس الاقتصاد السياسى	٣
الفصل الاول - اساليب الانتاج قبل الرأسمالية	١٥
١ - اسلوب الانتاج المئاعى البدائى	١٥
٢ - اسلوب الانتاج القائم على الرق	١٨
٣ - اسلوب الانتاج الاقطاعى	٢٠
٤ - تفسخ النظام الاقطاعى وهلاكه . ولادة العلاقات الرأسمالية فى قلب النظام الاقطاعى	٢٢
اسئلة للمراجعة	٢٤
اسلوب الانتاج الرأسمالى	٢٥
أ - الرأسمالية ما قبل الاحتكار	٢٥
الفصل الثانى - الانتاج المئاعى . المئاعة والنقد	٢٦
١ - المواصفات العامة للانتاج المئاعى	٢٦
٢ - المئاعة والعمل ، مبدع المئاع	٢٩
٣ - تطور التبادل واشكال القيمة	٣٥
٤ - النقد	٣٨
٥ - قانون القيمة قانون اقتصادى للانتاج المئاعى ..	٤٤
اسئلة للمراجعة	٤٧
الفصل الثالث - الرأسمال والقيمة الزائدة . الاجرة فى النظام الرأسمالى	٤٨
١ - التراكم البدائى للرأسمال	٤٨
٢ - تحول النقد الى رأسمال	٥٠
٣ - انتاج القيمة الزائدة . الاستثمار الرأسمالى ...	٥٣
٤ - الرأسمال وهنامره	٥٨

